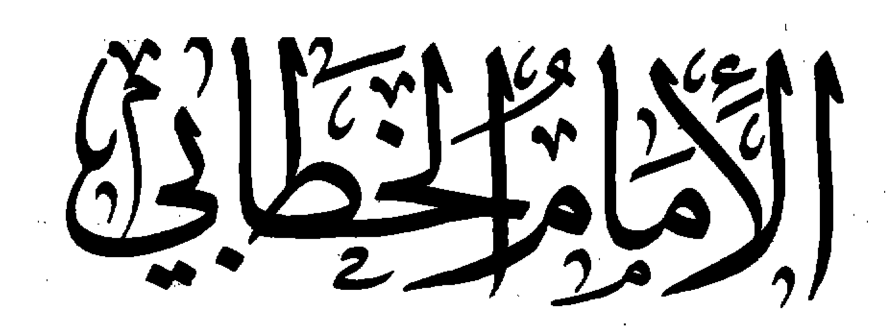


ومنهجه في العقيدة

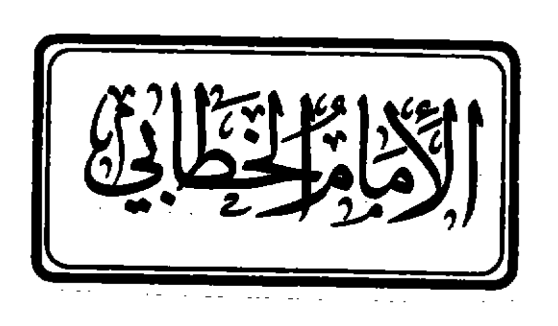
بقلم

أبي عبد الرحمن الحسن بن عبد الرحمن العلوي

تقديم

الشيخ حماد بن محمد الأنصاري

دار الوطن
الرياض ـ شارع المعذر ـ ص . ب ٣٣١٠
☎ ٤٧٩٢٠٤٢ ـ فاكس ٤٧٦٤٦٥٩


الإمام الخطابي

الطبعة الأولى

١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الأستاذ المشارك بالدراسات العليا
بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية
حماد بن محمد الأنصاري
هاتف: ٨٣٧١٢٧٥ المنزل
٨٣٨٠٩١٢ المكتبة

تقريظ فضيلة الشيخ
العلامة حماد بن محمد الأنصاري

التاريخ ٢٤ / ٨ / ١٤١٧هـ
الموافق ٣ / ١ / ١٩٩٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد

فقد استعرضت رسالة (ماجستير) للأخ الحسن بن عبد الرحمن العلوي المغربي بعنوان "الخطابي ومنهجه في العقيدة" يوم الجمعة الموافق ٢٤/٨/١٤١٧هـ وقد وجدت هذه الرسالة قد قام الطالب العلوي ببيان منهج الخطابي في العقيدة كالتالي:

أولاً: سرد كل ما وافق فيه السلف سواء كان في الأسماء والصفات وفي العبادات، وفي توحيد الربوبية. ثانياً: بيّن مشكوراً ما خالف فيه السلف.

والحاصل أن الرسالة في موضوعها قد استوفت شرطها من حيث إنها بينت منهج الخطابي.

وهذه أول رسالة درست هذا العالم الكبير دراسة مستفيضة وهي أعني رسالة العلوي رسالة قيمة ومفيدة لمن أراد أن يقف على منهج الخطابي.

جزى الله الأخ العلوي خير الجزاء على هذا العمل الجزيل.

وأسأل الله العلي القدير أن ينفع بها قارئها وسامعها وكاتبها آمين.

المقرظ: أبو عبد اللطيف حماد بن محمد الأنصاري

حماد الأنصاري

المقدمة

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾[1] .

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً ﴾[2] .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً ﴾[3] .

أما بعد : فإن علم التوحيد أشرف العلوم وأفضلها ، وأرفعها مكانة وأجلها ؛ لتعلقه بذات الباري جل وعلا وأسمائه وصفاته - إذ شرف العلم تابع لشرف المعلوم - ، ففيه بيان حقوقه - تعالى - على عباده من معرفة ما يجب له ويفرد به وينزه عنه ، فيوحد ويطاع ويعبد .

ولبالغ أهميته وعلو شأنه ، ونبل غايته وعظيم منزلته ، خلق من أجله الخلق وأجرى لهم الرزق ، كما قال سبحانه : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ

---

(١) سورة آل عمران : آية ١٠٢ .

(٢) سورة النساء : آية ١ .

(٣) سورة الأحزاب : الآيتان ٧٠ - ٧١ .

لِيَعْبُدُونِ (٥٦) مَا أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ (٥٧) إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾[١] .

ولقد كانت دعوة جميع الرسل ـ عليهم الصلاة والسلام ـ إليه، كما في قوله سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾[٢] .

فكلما كان العبد بهذا أعرف وله أتبع كان إلى ربه أقرب؛ إذ به تنال النجاة والفلاح والسعادة في الدنيا والآخرة.

هذا ولما كان نظام الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية يحتم على الطلاب الملتحقين بقسم الدراسات العليا تقديم بحث في تخصصهم العلمي ـ وكنت بفضل الله من المسجلين الدارسين بشعبة العقيدة ـ، اخترت الكتابة عن الإمام الخطابي ومنهجه في العقيدة[٣] .

ومما دفعني إلى هذا الموضوع ورغبني فيه ما يأتي:

١ ـ إن الإمام أبا سليمان الخطابي من الأئمة المشاهير وأحد أعلام الأمة الإسلامية، فقد كانت له اليد الطولى في تأليف كثير من الكتب القيمة الباهرة، وشرح غيرها من أمهات الكتب الحديثية من دواوين السنة النبوية؛ إذ كان من أوائل من تناول شرح صحيح الإمام البخاري[٤]، وأول من شرح سنن

---

(١) سورة الذاريات: الآيات ٥٦ ـ ٥٨.

(٢) سورة الأنبياء: آية ٢٥.

(٣) قد كان وقع اختياري ـ قبل ـ على تحقيق ودراسة جزء من كتاب إبطال التأويلات لأخبار الصفات للإمام القاضي أبي يعلى الفراء المتوفى سنة ثمان وخمسين وأربعمائة، وبعد الموافقة عليه ومضي شوط من تسجيله والعمل فيه ظهرت طباعته محققةً مدروسة، وبمقدار ما أخذته من عدد أوراق المخطوط، فألغي الموضوع لهذا السبب. والله المستعان.

(٤) وكان قد شرحه من قبلُ الإمام أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الماسرجسي (ت٣٦٥). نص عليه في هدية العارفين (١/ ٣٠٦).

أبـي داود ـ فيما أعلم ـ وإن لـم يكـن تعـرض لجميع ما فيهما حرفًا حرفًا[١].

٢ ـ مكانته العلمية المنوه بها، فيحسن إبراز شخصيته في الجانب العقدي كما أبرزت قبل في الجانب الحديثي[٢] واللغوي[٣].

٣ ـ بغية الوقوف على منهجه مفصلاً في أبواب العقيدة كلها، وخاصة منها في باب الأسماء والصفات؛ إذ هو في عموم كلامه ـ في مواضع عدة من كتبه ـ مُوافق للسلف.

٤ ـ اعتماد كثير من أهل العلم المحققين ـ ممن جاء بعده ـ على جملة وافرة من أقواله في هذا المجال، سواء منها ما كتبه بنفسه أو نقله عن غيره، ومن هؤلاء المذكورين: البيهقي والسمعاني والبغوي والنووي وابن تيمية وابن القيم وغيرهم ـ رحمهم الله جميعًا ـ.

خطة البحث:

الخطة التي رسمتها وسرت عليها في إعداد هذا البحث مكونة من مقدمة وأربعة أبواب وخاتمة، تفصيلها فيما يلي:

المقدمة اشتملت على أهمية علم التوحيد وبيان منزلته وشرفه وعلو مرتبته، وذكر أسباب اختيار الموضوع، وخطته، ومنهج العمل فيه.

---

(١) أعني حديثًا حديثًا.

(٢) فقد سجلت رسالة علمية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض تقدم بها الطالب/ أحمد بن عبد الله الباتلي، لنيل الشهادة العالمية (الماجستير) تحت عنوان: الإمام الخطابي حياته ومنهجه في آثاره الحديثية.

وقد تمت مناقشتها في يوم الخامس والعشرين من شهر ذي القعدة عام عشرة وأربعمائة وألف.

(٣) أخبرني أستاذ مغربي أنه أشرف على موضوع في ذلك تقدم به أحد الطلبة الدارسين بإحدى الجامعات المغربية.

الباب الأول: ترجمة الإمام الخطابي.

ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: سيرته الشخصية.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته.

المبحث الثاني: نسبته ومولده.

المبحث الثالث: وفاته ورثاء بعض معاصريه له.

الفصل الثاني: سيرته العلمية.

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: طلبه العلم ورحلاته.

المبحث الثاني: شيوخه وتلامذته.

المبحث الثالث: ثقافته ومؤلفاته.

المبحث الرابع: ثناء العلماء عليه.

المبحث الخامس: منهجه في تقرير مسائل العقيدة.

الباب الثاني: منهج الخطابي في التوحيد وبيانه لنواقضه.

ويشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: توحيد الربوبية.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف توحيد الربوبية لغة.

المبحث الثاني: تعريف توحيد الربوبية اصطلاحًا.

المبحث الثالث: منهج الخطابي في معرفة الله ـ تعالى ـ.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: هل معرفته ـ سبحانه ـ فطرية أو نظرية؟

المطلب الثاني: دلالات وطرق معرفة الخالق ـ جل وعلا ـ وإثبات وحدانيته.

الفصل الثاني: توحيد الأسماء والصفات.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف توحيد الأسماء والصفات.

المبحث الثاني: بيان منهج الخطابي في توحيد أسماء الله وصفاته.

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: بيانه أن الأسماء الحسنى ليست محصورة في عدد معين.

المطلب الثاني: معنى الإحصاء الوارد في الحديث.

المطلب الثالث: الأسماء الحسنى توقيفية لا اجتهاد فيها ولا قياس عليها.

المطلب الرابع: أسماء وصفات لا يصح إطلاقها على الله ـ تعالى ـ.

المطلب الخامس: مجمل كلام الخطابي في نصوص الصفات وتأييده لمذهب السلف في ذلك.

المطلب السادس: أقواله المفصلة لبعض نصوص الصفات.

الفصل الثالث: توحيد الألوهية ونواقضه.

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: تعريف توحيد الألوهية.

منهج البحث:

يتضح منهج عملي الذي سلكته في بناء هذه الرسالة وإعدادها في النقاط التالية :

١ ـ قمت بجمع ما طبع من كتب الإمام الخطابي ومؤلفاته ، والبحث عما لم يطبع منها مما قد يكون مخطوطًا حبيس الخزائن والدور، فلم أظفر بشيء من ذلك ، رغم سعيي الحثيث في البحث، وسؤالي المتواصل لأهل العلم والخبرة، ودأبي في الاطلاع على أسامي المخطوطات وأماكن وجودها من خلال الفهارس وإخباريات كتب التراث، وكذا ما يوجد في حوزة بعض الجامعات مما هو مدون في بطاقات مكتباتها وسجلات فهارسها .

٢ ـ حاولت جاهدًا الرجوع إلى مصادر عدة ومراجع وَفرَة بحثًا عما نقله مؤلفوها عن الخطابي من تآليفه التي تعد ـ اليوم ـ مفقودة أو لم يكتب لها الظهور إلى الآن .

٣ ـ بعد قراءتي لجميع ما وجد من ذا وذاك نقلت ما يخص البحث ، وجعلت لكل قول عنوانًا يناسبه على حسب أبواب العقيدة ومباحثها وفق ما رسمه السلف في كتبهم ومؤلفاتهم .

٤ ـ أصدّر كل مسألة بالنص المتعلق بها ؛ إذ جل أقوال الخطابي ـ إن لم تكن كلها ـ مبنية على ذلك .

٥ - بعد الانتهاء من نقل النص أورد كلام الخطابي مباشرة دون اختصاره أو التصرف فيه ، ثم أذكر عقيبه موافقته لمنهج السلف - في المسألة - أو مخالفته لهم، وأسوق الأدلة الشرعية لتأييد ما ذهب إليه، أو الدالة على مخالفته، وأشفع ذلك بكلام السلف وسرد ما وقفت عليه من أقوالهم أو أكتفي ببعضها.

٦ - قد أذكر في الحاشية بعض المسائل المتعلقة بموضوع القضية، وقد أشير إلى المصادر والمراجع التي تناولتها بالتفصيل والإطناب أو أومأت إليها، وذلك لمن شاء الاستزادة والإفادة.

٧ - أعزو كل نص إلى مصدره - إلا عند تعذر ذلك - فأنقله بالواسطة مع ذكري للأصل والمرجع .

٨ - بينت مواضع الآيات القرآنية في المصحف الكريم بذكر اسم السورة ورقم الآية، مع التزامي بكتابتها على وفق رسم المصحف العثماني.

٩ - خرّجت الأحاديث النبوية في مصادرها الأصلية، مع التوسع أحيانًا في ذلك بغية الوقوف على النص بجميع رواياته وألفاظ متنه، وكذا الشأن بالنسبة للآثار.

١٠ - خرّجت الأبيات الشعرية في دواوينها - وهو الغالب - أو بإحالتها إلى مظان ومصادر معتبرة.

١١ - ترجمت لجميع الأعلام الواردة أسماؤهم في نص البحث دون

توسع ولا إطالة ـ وإن كانوا من الأعلام المشاهير ـ لخفاء تاريخ مواليدهم ووفياتهم على الكثير . وذلك عند أول موطن ذكروا فيه .

١٢ ـ عرّفت بالفرَق والطوائف من الكتب المؤلفة في ذلك .

١٣ ـ شرحت الكلمات الغريبة وبينت الألفاظ الغامضة والمصطلحات المذكورة من كتب الغريب ومعاجم اللغة وكتب التعريفات .

١٤ ـ ما ذكرته في هذا المنهج هو غالب صنيعي المتبع ، وقد أخالفه ـ أحيانًا ـ لاعتبارات ومناسبات تقتضي ذلك .

١٥ ـ وضعت عدة فهارس في آخر الرسالة تسهيلاً للوصول إلى ما حوته من مسائل وغيرها ، وهي كالتالي :

أ ـ فهرس للآيات القرآنية .

ب ـ فهرس للأحاديث النبوية .

جـ ـ فهرس للأثار .

د ـ فهرس للأبيات الشعرية .

هـ ـ فهرس للأعلام المترجم لهم .

و ـ فهرس للفرق والطوائف والمصطلحات المعرف بها .

ز ـ فهرس للمصادر والمراجع .

ح ـ فهرس عام للموضوعات .

وبعد ، فإنه لا يفوتني في ختام هذه المقدمة أن أتقدم بالشكر الجزيل

والعرفان الجميل إلى القائمين على هذه الجامعة الإسلامية المباركة، أدامها الله حصنًا منيعًا، وطودًا منيفًا، ووفق الساهرين عليها ومسيريها ـ علماء وعاملين ـ لتبقى معلمة شامخة، وركنا متينًا شديدًا، خدمة للكتاب العزيز والسنة المطهرة ونشرًا للعلم الشرعي وحماية للعقيدة السلفية ـ جزاء ما قدموه لي ولإخواني طلبة العلم من أنحاء المعمورة من خدمات جليلة تسهيلاً للطلب وترغيبًا في التحصيل.

كما أتوجه بالشكر وأخص بالذكر وأنوه بالفضل لأستاذي الموقر المكرم الدكتور/ أحمد سعد حمدان الغامدي الذي أشرف على هذه الرسالة من البدء إلى الختام، لم تفته من ذلك جملة ولم تند عنه عبارة، مع إتحافي بتوجيهاته النيرة وآرائه الصائبة، واستقباله لي دومًا في بيته بصدر رحب ووجه طلق، سعيًا في تسديد قوسي وتقويم ساعدي، مما كان له الأثر الكبير البالغ في إبراز وإخراج هذا العمل على هذه الصورة. جزاه الله عني خير الجزاء، وأجزل له الأجر والمثوبة والعطاء وجعله من عباده الصالحين العالمين العاملين.

كما لا يفوتني ـ أيضًا ـ دعائي الصالح بالتوفيق الدائم لمشايخي الجلة الكرام الذين أفدت منهم وأخذت عنهم، بارك المولى فيهم وفي جهودهم وأوقاتهم، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والحمد لله ـ رب العالمين ـ أولاً وآخرًا، وصلاته وسلامه علي نبيه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



الباب الأول
ترجمة الإمام الخطابي

ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: سيرته الشخصية.

الفصل الثاني: سيرته العلمية.

الباب الأول
ترجمة الإمام الخطابي[1]

---

(١) مصادر ومراجع الترجمة مرتبة على وفيات مؤلفيها.
* اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير ت ٣٦٠ (١/ ١٥١، ٤٥٢).
* يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر لأبي منصور الثعالبي ت ٤٢٩ (٣/ ٣٣٤-٣٣٦).
* طبقات الفقهاء الشافعية للعبادي ت ٤٥٨ (ص ٩٤-٩٦).
* الأنساب المتفقة لابن القيسراني ت ٥٠٧ (ص ٤٩).
* الأنساب للسمعاني ت ٥٦٢ (٢/ ٢٢٦)، (٥/ ١٥٨-١٥٩).
* الفهرسة لابن خير الإشبيلي ت ٥٧٥ (ص١٩٠، ٢٠١).
* مقدمة الحافظ أبي طاهر السلفي لمعالم السنن ت ٥٧٦، انظر: مختصر سنن أبي داود ومعه معالم السنن (٨/ ١٥٨-١٦٣).
* المنتظم في تاريخ الأمم والملوك لابن الجوزي ت ٥٩٧ (١٤/ ١٢٩).
* معجم الأدباء لياقوت الحموي ت ٦٢٦ (٤/ ٢٤٦-٢٦٠)، (١٠/ ٢٦٨-٢٧٢).
* معجم البلدان لياقوت الحموي ت ٦٢٦ (١/ ٤١٥).
* إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ت ٦٤٦ (١/ ١٦٠).
* الوافي بالوفيات للصفدي ت ٦٧٤ (٧/ ٣١٧-٣١٨).
* وفيات الأعيان لابن خلكان ت ٦٨١ (٢/ ٢١٤-٢١٦).
* دول الإسلام للذهبي ت ٧٤٨ (١/ ٢٣٥).
* تاريخ الإسلام للذهبي ت ٧٤٨ (وفيات سنة ٣٨٨).
* سير أعلام النبلاء للذهبي ت ٧٤٨ (١٧/ ٢٣-٢٨).
* العبر للذهبي ت ٧٤٨ (٢/ ١٧٤).
* تذكرة الحافظ للذهبي ت ٧٤٨ (٣/ ١٠١٨-١٠٢٠).
* مرآة الجنان لليافعي ت ٧٦٨ (٢/ ٤٣٥-٤٣٦).
* طبقات الشافعية للسبكي ت ٧٧١ (٣/ ٢٨٢-٢٩٠).
* طبقات الشافعية للأسنوي ت ٧٧٢ (١/ ٤٦٧-٤٦٨).

=

. . . .

= ※ طبقات الشافعية لابن كثير ت ٧٧٤ (مخطوط ل ١٠٠/ أ ـ ب).
※ البداية والنهاية لابن كثير ت ٧٧٤ (١١/ ٣٤٦).
※ الوفيات لابن قنفذ ت ٨٠٩ (ص ٢٢٢).
※ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ت ٨٥١ (١/ ١٤٠ ـ ١٤١).
※ تبصير المنتبه بتحرير المشتبه للحافظ ابن حجر ت ٨٥٢ (١/ ١٤٩).
※ النجوم الزاهرة لابن تغري ت ٨٧٤ (٤/ ١٩٩).
※ طبقات الحفاظ للسيوطي ت ٩١١ (ص ٤٠٣ ـ ٤٠٤).
※ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ت ٩١١ (١/ ٥٤٦ ـ ٥٤٧).
※ مفتاح السعادة ومصباح السيادة لطاش كبرى زاده ت ٩٦٨ (٢/ ١٢٨).
※ كشف الظنون لحاجي خليفة ت ١٠٦٧ (١/ ٥٤٥).
※ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ت ١٠٨٩ (٣/ ١٢٧ ـ ١٢٨).
※ خزانة الأدب للبغدادي ت ١٠٩٣ (٢/ ١٢٣ ـ ١٢٥).
※ التاج المكلل لصديق حسن القنوجي ت ١٣٠٧ (ص ٤٢ ـ ٤٣).
※ روضات الجنات لمحمد باقر الخوانساري ت ١٣١٣ (٣/ ٢٥١ ـ ٢٥٣).
※ الرسالة المستطرفة للكتاني ت ١٣٤٥ (ص ٤٤).
※ تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ت ١٣٧٥ (٣/ ٢١٢ ـ ٢١٣).
※ الأعلام للزركلي ت ١٣٩٦ (٢/ ٢٧٣).
※ أدب الفقهاء لعبد الله كنون ت ١٤١١ (ص ٤٦ ـ ٤٧).
※ تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين (١/ ٤٢٧ ـ ٤٢٩).
※ معجم المؤلفين لرضا كحالة (٢/ ٦١)، (٤/ ٧٤).

※ ※ ※



الفصل الأول
سيرته الشخصية

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : اسمه ونسبه وكنيته .

المبحث الثاني : نسبته ومولده .

المبحث الثالث : وفاته ورثاء بعض معاصريه له .

الفصل الأول
سيرته الشخصية
المبحث الأول
اسمه ونسبه وكنيته

هو الإمام العلامة الحافظ المحدث الفقيه الأديب اللغوي حَمْد[1] بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب الخطابي البستي[2] الشافعي أبو سليمان.

---

(١) بفتح الحاء وسكون الميم، وهو الصواب في اسمه، وقد سماه أبو عبيد الهروي بأحمد، ووافقه الثعالبي في اليتيمة (٣/ ٣٣٤)، وتبعهما على ذلك ياقوت في معجميه، وآخرون غيره؛ قال في معجم الأدباء (٤/ ٢٥١): «وإنما ذكرته أنا في هذا الباب لأن الثعالبي وأبا عبيد الهروي - وكانا معاصريه وتلميذيه - سمياه أحمد».

* قلت: وكأنه لم يقنع بذلك فأعاد ذكره مرة أخرى في حرف الحاء من معجمه (١٠/ ٢٦٨) فسماه «حمْد». قال أبو طاهر السِّلفي في مقدمة معالم السنن (كما في مختصر سنن أبي داود) (٨/ ١٦١): «والصواب في اسمه حمد، كما قاله الجم الغفير والعدد الكثير، لا كما قالاه»؛ يعني الهروي والثعالبي.

وقال ابن خلكان في وفيات الأعيان (٢/ ٢١٥): «وقد سُمع في اسم أبي سليمان حمْد المذكور أحمد أيضًا - بإثبات الهمزة - والصحيح الأول، قال الحاكم أبو عبد الله محمد بن البيع: سألت أبا القاسم المظفر بن طاهر بن محمد البستي الفقيه عن اسم أبي سليمان الخطابي أحمد أو حمد، فإن بعض الناس يقول: أحمد، فقال: سمعته يقول: اسمي الذي سميت به حمد، ولكن الناس كتبوا أحمد فتركته عليه».

ولهذا عد كثير من العلماء هذا من الأغلاط.

انظر: روضات الجنات (٣/ ٢٥١)، والرسالة المستطرفة (ص ٤٤).

(٢) قال السمعاني في الأنساب (٢/ ٢٢٤): «هذه النسبة إلى بُست بضم الباء المعجمة الموحدة =

المبحث الثاني
نسبته، ومولده

ينسب أبو سليمان الخطابي - رحمه الله - لجده الخطاب[١]، وقيل: لزيد ابن الخطاب - رضي الله عنه -[٢] وهو ما أفاده جمع من أهل العلم ممن ترجموه، وهو - أيضًا - ما نصت عليه عامة كتب السيرة والأنساب، إلا ما كان من التاج السبكي[٣] والحافظ ابن كثير[٤] - رحمهما الله تعالى - حيث ذهبا

= وسكون السين المهملة والتاء المنقوطة بنقطتين في آخرها، وهي بلدة من بلاد كابل بين هراة وغزنة، وهي بلدة حسنة كثيرة الخضر والأنهار والبساتين».
وانظر: معجم البلدان (١/ ٤١٤ـ٤١٥).
قلت: وهي اليوم خراب وأطلال بالية كما حدثني بذلك بعض طلبة العلم الأفغانيين.

(١) لم أقف على ترجمته، وانظر: وفيات الأعيان (٢/ ٢١٥)، وطبقات الشافعية للإسنوي (١/ ٤٦٨).

(٢) هو أبو عبد الرحمن زيد بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى القرشي العدوي، من جلة الصحابة، وأخو عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - لأبيه، وقد كان أسن منه، كما أنه أسلم قبله، استشهد يوم اليمامة سنة ١٢.
الاستيعاب (٢/ ٥٥٠ـ٥٥٣)، وأسد الغابة (٢/ ٢٨٥ـ٢٨٦)، والإصابة (٢/ ٦٠٤).

(٣) هو أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تاج الدين، فقيه مؤرخ من أعلام الشافعية، ولد بالقاهرة سنة (٧٢٧)، ومات بدمشق سنة (٧٧١).
طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٣/ ١٤٠ـ١٤٣)، وحسن المحاضرة (١/ ٣٢٨ـ٣٢٩)، والبدر الطالع (١/ ٤١٠ـ٤١١).

(٤) هو أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، عماد الدين، إمام حافظ فقيه مفسر مؤرخ، أحد الأعلام، ولد سنة ٧٠١، وتوفي بدمشق سنة ٧٧٤.
الدرر الكامنة (١/ ٣٩٩ـ٤٠٠)، والبدر الطالع (١/ ١٥٣)، والأعلام (١/ ٣٢٠).

إلى القول بعدم ثبوت ذلك وصحته[١]، وهو أمر يحتاج منهما إلى حجة وبيان وإقامة برهان، علمًا بأنه قد صرح الكثير بصحة هذا النسب ووثوقه[٢].

ولقد كان مولده بمدينة بست في شهر رجب سنة تسع عشرة وثلاثمائة من الهجرة[٣] من أبوين لم أقف على ترجمة أي منهما، كما لم أعثر على خبر أحد أقربائه أو أفراد عشيرته، ولعل السبب في ذلك هو عدم اشتغالهم بطلب العلم وشهرتهم به وشيوعه فيهم قبله.

* * *

---

(١) انظر: طبقات الشافعية للسبكي (٣/ ٢٨٢)، وطبقات الشافعية لابن كثير (مخطوط، ل١٠٠/أ).

(٢) كأبي عبيد الهروي وأبي منصور الثعالبي، انظر: معجم الأدباء (٤/ ٢٤٦-٢٤٧).

(٣) معجم الأدباء (٤/ ٢٤٩)، نقلاً عن تاريخ هراة لعبد الرحمن بن عبد الجبار الفامي الهروي.
وانظر: بغية الوعاة (١/ ٥٤٧)، وخزانة الأدب (٢/ ١٢٣).
وفي اللباب (١/ ٤٥٢): أن مولده سنة سبع عشرة وثلاثمائة.

المبحث الثالث
وفاته ورثاء بعض معاصريه له

اتفقت المصادر كلها وكذا كتب الوفيات جميعها على أن وفاة أبي سليمان الخطابي كانت بمدينة بُست (مسقط رأسه) في رباط بها على شاطئ نهر «هِنْدَمَنْد»[١]، واتفق أكثرها على أن ذلك كان يوم السبت السادس عشر من شهر ربيع الآخر سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة[٢]، وقيل: في شهر ربيع الأول أو في الآخر من السنة المذكورة[٣]، وأرخ بعضهم وفاته سنة ست وثمانين[٤]، والأول أصح كما قال ياقوت.

وقد غلط ابن الجوزي في عده من وفيات سنة ٣٤٩، وهذا ليس بشيء[٥].

ولقد رثاه ـ رحمه الله ـ غير واحد من العلماء والأدباء، فهذا صديقه أبو منصور الثعالبي يقول في ذلك:

---

(١) بكسر الهاء وسكون النون، وبعد الدال ميم مفتوحة ونون ساكنة، وهو اسم لنهر مدينة سجستان، وتقع عليه مدينة بُست.
انظر: معجم البلدان (٥/ ٤١٨)، ومختصر كتاب البلدان (ص ٢٠٨).

(٢) معجم الأدباء (٤/ ٢٥٠)، و(١٠/ ٢٦٩)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٧)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٢٠)، والعبر (٢/ ١٧٤)، وطبقات الشافعية للسبكي (٣/ ٢٨٣)، وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٤٠٤).

(٣) وفيات الأعيان (٢/ ٢١٥)، والبداية والنهاية (١١/ ٣٤٦)، والتاج المكلل (ص ٤٣)، وروضات الجنات (٣/ ٢٥٢).

(٤) معجم الأدباء (١٠/ ٢٦٩)، وبغية الوعاة (١/ ٥٤٧)، وخزانة الأدب (٢/ ١٢٣ ـ ١٢٤).

(٥) المنتظم (١٤/ ١٢٩).

انظروا كـيف تخـمُـد الأنوارُ انظروا كـيف تَسْـقُطُ الأقـمـارُ

انظُرُوا هكـذا تـزُول الـرواسي هَكَذا في الثَّرى تغيض البحَارُ[(١)]

كما رثاه أبو بكر عبد الله بن إبراهيم الحنبلي، من ذلك قوله:

وقد كان حمدًا كاسمه حَمدَ الورى شـمـائلَ فيـهـا للثناء مَـمَـادحُ

خلائقُ ما فيـها معابٌ لعائبٍ إذا ذُكِـرَتْ يومًا فـهُنَّ مَـدَائحُ

تغـمـده الله الكريم بعـفـوه ورحمته والله عافٍ وصافحُ[(٢)]

* * *

(١) معجم الأدباء (٤/ ٢٦٠).

(٢) المصدر السابق (٤/ ٢٥١-٢٥٢).



الفصل الثاني
سيرته العلمية

وفيه خمسة مباحث :

المبحث الأول : طلبه العلم ورحلاته .

المبحث الثاني : شيوخه وتلامذته .

المبحث الثالث : ثقافته ومؤلفاته .

المبحث الرابع : ثناء العلماء عليه .

المبحث الخامس : منهجه في تقرير مسائل العقيدة .

الفصل الثاني
سيرته العلمية
المبحث الأول
طلبه العلم ورحلاته

أخذ أبو سليمان العلم عن علماء بلده وأعلامهم، ثم طوّف كثيرًا في البلاد الإسلامية، وجال في مناكبها شرقًا وغربًا؛ طلبًا للاستزادة وسماع الحديث وتلقي العلوم ـ كما هي عادة الأسلاف رحمهم الله تعالى ـ فكان ينتقل ما بين بست وسجستان[١].

ثم أقام بنيسابور[٢] مدة عامين أو أكثر فحدَّث بها[٣]، وأخذ عن عالمها أبي العباس الأصم وعدة من طبقته، كما زار بخارى[٤]، ورحل إلى العراق فدخل بغداد، فسمع من إسماعيل بن محمد الصفار، وأبي عمر الزاهد، وأحمد بن سلمان النجاد، وأبي عمرو السماك، ومكرم القاضي، وجعفر الخلدي، وحمزة العقبي، وأبي جعفر الرزاز، وآخرين من طبقتهم ونظرائهم.

ودخل البصرة فسمع من أبي بكر بن داسة التمار ومن غيره، ثم ذهب إلى الحجاز فأقام بمكة، وسمع بها من أبي سعيد بن الأعرابي، وعاد إلى خراسان فجالها، ثم خرج أخيرًا إلى بلاد ما وراء النهر[٥]، فانتهت به الرحلة ببلده بست إلى حين وفاته بها ـ رحمه الله ـ.

---

(١) انظر: معجم البلدان (٣/ ١٩٠ـ١٩٢).
(٢) انظر: المصدر السابق (٥/ ٣٣١ـ٣٣٣).
(٣) الأنساب للسمعاني (٥/ ١٥٩).
(٤) قال في مقدمة كتابه غريب الحديث (١/ ٥١): «وأما كتابنا هذا فقد كان خرج لي بعضه وأنا إذ ذاك ببخارى سنة تسع وخمسين وثلاثمائة».
(٥) بلاد ما وراء النهر يراد بها ما وراء نهر جيحون بخراسان، فما كان في شرقيه يقال له: بلاد الهياطلة، وفي الإسلام سموه: ما وراء النهر، وما كان في غربيه فهو خراسان وولاية خوارزم. معجم البلدان (٥/ ٤٥).

المبحث الثاني
شيوخه وتلامذته

أ- شيوخه:

كان بسبب محبته العلم وشغفه به ونهمته في طلبه ورحلته الطويلة في تحصيله، لقاؤه بمشايخ عدة وأعلام جلة من أئمة عصره وأعيان وقته، أمكنه الأخذ عنهم جملة وافرة من العلوم الشرعية المختلفة، كعلوم القرآن الكريم والحديث والفقه واللغة وعيون الأدب والشعر.

ولقد تتبعت أسامي أولئك الأشياخ - قصد حصرهم وعدهم - من خلال قراءتي لكتبه وتآليفه فوجدتها تربو على المائة، ونظرًا لطول ذلك - إن شيء بسطه - فسوف أعرض بالذكر لبعضهم دون كليتهم بما يقتضيه المقام ويحسن به البيان، وهم على ما يلي - مرتّبين على أوائل حروف المعجم -:

١ - أبو بكر أحمد بن سلمان بن الحسن بن إسرائيل بن يونس البغدادي، المعروف بالنجاد، الإمام الحافظ المحدث الفقيه المفتي، شيخ العراق وأحد مشاهير أئمة الحنابلة، قال الخطيب: «وهو ممن اتسعت رواياته وانتشرت أحاديثه، وكان صدوقًا عارفًا، جمع المسند وصنف في السنن كتابًا كبيرًا». سمع أبا داود السجستاني - وهو خاتمة أصحابه - والحسن بن مكرم، وأبا بكر ابن أبي الدنيا، وخلقًا، وحدث عنه أبو بكر القطيعي، والحافظ الدارقطني، وأبو عبد الله الحاكم، وسواهم.

وقد كان مولده سنة ٢٥٣ ووفاته سنة ٣٤٨. وكف بصره في أواخر عمره[1].

---

(١) تاريخ بغداد (٤/ ١٨٩-١٩٢)، وطبقات الحنابلة (٢/ ٧-١٢)، وشذرات الذهب (٢/ ٣٧٦-٣٧٨).

٢ ـ أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم بن الأعرابي[١] البصري، الإمام العلم المحدث الثقة الزاهد، نزيل مكة وشيخ حرمها، وصاحب المصنفات البديعة، له مشايخ كُثر خرج عنهم معجمًا حافلاً[٢]؛ منهم أبو داود السجستاني ـ صاحب السنن ـ والحسن بن محمد الزعفراني، وعباس بن محمد الدوري، وطائفة، وروى عنه أبو عبد الله ابن خفيف، وأبو بكر بن المقرئ، وأبو عبد الله بن منده، وآخرون. وقد ولد سنة ٢٤٦ هـ، وتوفي بمكة سنة ٣٤٠ هـ[٣].

٣ ـ أبو علي إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن صالح بن عبد الرحمن البغدادي الملحي ـ نسبة إلى المُلَح والنوادر ـ الصفار، مسند العراق وأحد أعلامها. قال ياقوت: «علامة بالنحو واللغة، مذكور بالثقة والأمانة، صحب المبرد صحبة اشتهر بها وروى عنه، وسمع الكثير وروى الكثير، أدركه الدارقطني وقال: «هو ثقة صام أربعة وثمانين رمضانًا وكان متعصبًا للسنة». سمع من الحسن بن عرفة العبدي، وعبد الله ابن محمد المخرمي وزكريا بن يحيى المروزي، وعدة، وعنه الحافظ الدارقطني، ومحمد بن المظفر، وأبو الحسين بن مخلد، وجماعة.

مولده سنة ٢٤٧ ووفاته ببغداد سنة ٣٤١[٤].

٤ ـ أبو علي الحسن بن الحسين بن أبي هريرة، العلامة الفقيه القاضي البغدادي، أحد أئمة الشافعية المشاهير، قال السبكي: «أحد عظماء

---

(١) وهو غير محمد بن زياد الأعرابي اللغوي المتوفى سنة ٢٣١.

(٢) وقد طبع بعضه بتحقيق الدكتور/ أحمد بن ميرين سياد البلوشي.

(٣) سير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٠٧ ـ ٤١٢)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ٨٥٢ ـ ٨٥٣)، ولسان الميزان (١/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩).

(٤) تاريخ بغداد (٦/ ٣٠٢ ـ ٣٠٤)، ومعجم الأدباء (٧/ ٣٣ ـ ٣٦)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٤٠ ـ ٤٤١).

الأصحاب ورفعائهم، المشهور اسمه، الطائر في الآفاق ذكره». أخذ الفقه عن أبي العباس بن سريج، وأبي إسحاق المروزي - وصحبه إلى مصر - وغيرهما. وأخذ عنه أبو علي الطبري، والحافظ الدارقطني وسواهما، وتخرج عليه خلق. مات ببغداد سنة ٣٤٥[1].

٥ - أبو عمرو عثمان بن أحمد بن عبد الله بن يزيد البغدادي الدقاق، المعروف بابن السماك.

قال الحافظ الدارقطني: «شيخنا أبو عمرو كتب عن العطاردي ومن بعده، وكتب المصنفات الطوال بخطه، وكان من الثقات».

وقال الخطيب: «كان ابن السماك ثقة ثبتًا». وحلاه الذهبي بقوله: «الشيخ الإمام المحدث المكثر الصادق مسند العراق».

سمع أبا جعفر محمد بن عبيد الله بن المنادى، والحسن بن مكرم، وحنبل ابن إسحاق وغيرهم. وحدث عنه الدارقطني وابن شاهين وأبو عبد الله الحاكم، وسواهم. توفي في شهر ربيع الأول سنة ٣٤٤[2].

٦ - أبو بكر محمد بن بكر بن محمد بن عبد الرزاق بن داسة البصري التمار، الشيخ الثقة العالم - كذا وسمه الذهبي - سمع أبا داود السجستاني وروى عنه السنن - وهو آخر من حدث بها كاملة - وأبا جعفر محمد بن الحسن الشيرازي، وإبراهيم بن فهد الساجي، وعنه أبو بكر بن المقرئ وأبو

---

(١) تاريخ بغداد (٧/ ٢٩٨-٢٩٩)، ووفيات الأعيان (٢/ ٧٥)، وطبقات الشافعية للسبكي (٣/ ٢٥٦-٢٦٣).

(٢) تاريخ بغداد (١١/ ٣٠٢-٣٠٣)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٤٤-٤٤٥)، وشذرات الذهب (٢/ ٣٦٦-٣٦٧).

بكر بن لال وأبو الحسين بن جميع، وآخرون. مات سنة ٣٤٦[١] .

٧ ـ أبو عمر محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم، المطرز، البغوي، البغدادي، الزاهد، المعروف بغلام ثعلب، إمام علامة لغوي محدث، لازم ثعلبًا النحوي في العربية زمانًا فأكثر عنه إلى الغاية حتى لقب بغلام ثعلب.

قال الخطيب: «رأينا جميع شيوخنا يوثقونه فيه ـ يعني الحديث ـ ويصدقونه» وقال: «كان له جزء قد جمع فيه الأحاديث التي تُروى في فضائل معاوية، فكان لا يترك واحدًا منهم يقرأ عليه شيئًا حتى يبتدئ بقراءة ذلك الجزء، ثم يقرأ عليه بعده ما قصد له».

سمع أحمد بن عبيد الله النرسي، وموسى بن سهل الوشاء، والحارث ابن أبي أسامة وغيرهم، وحدث عنه أبو عبد الله الحاكم، وعلي بن أحمد الرزاز، وأبو علي بن شاذان، وسواهم كثير.

وقد كان مولده سنة ٢٦١ ووفاته ببغداد سنة ٣٤٥[٢] .

٨ ـ أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل القفال الكبير الشاشي الشافعي، أحد الأئمة الأعلام، حلاه الذهبي بقوله: «الإمام العلامة الفقيه الأصولي اللغوي، عالم خراسان، إمام وقته بما وراء النهر وصاحب التصانيف».

وقال السبكي: «الإمام الجليل، أحد أئمة الدهر، ذو الباع الواسع في العلوم، واليد الباسطة، والجلالة التامة، والعظمة الوافرة، كان إمامًا في التفسير، إمامًا في الحديث، إمامًا في الكلام، إمامًا في الأصول، إمامًا في

---

(١) الوافي بالوفيات (٢/ ٢٥٥)، والعبر (٢/ ٧٤)، والشذرات (٢/ ٣٧٣).

(٢) تاريخ بغداد (٢/ ٣٥٦ ـ ٣٥٩)، وطبقات الحنابلة (٢/ ٦٧ ـ ٦٩)، والمنهج الأحمد (٢/ ٤٨ ـ ٥٠).

الفروع، إمامًا في الزهد والورع، إمامًا في اللغة والشعر، ذاكرًا للعلوم. محققًا لما يورده، حسن التصرف فيما عنده، فردًا من أفراد الزمان».

وقد روى عن ابن خزيمة وابن جرير الطبري وأبي القاسم البغوي وطائفة، وروى عنه أبو عبد الله الحاكم وأبو عبد الرحمن السلمي وأبو عبد الله الحليمي وغيرهم. وقد كان من مواليد سنة ٢٩١، ووفاته سنة ٣٦٥[(١)].

٩ ـ أبو العباس محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل بن سنان بن عبد الله المعقلي، النيسابوري، الأصم، الأموي، مولاهم، الإمام الحافظ محدث عصره بلا مدافعة، حدث في الإسلام ستا وسبعين سنة، ولم يختلف في صدقه وصحة سماعه؛ قاله الحاكم. وقد سمع ـ الأصم ـ من أحمد بن يوسف السلمي وعباس بن محمد الدوري ومحمد بن إسحاق الصغاني وخلق. وحدث عنه الحافظ أبو علي النيسابوري والإمام أبو بكر الإسماعيلي وأبو عبد الله بن منده وآخرون. مات سنة ٣٤٦[(٢)].

١٠ ـ أبو بكر مكرم بن أحمد بن محمد بن مكرم القاضي البزاز البغدادي من الأعلام الحفاظ، قال الخطيب: «وكان ثقة». سمع يحيى بن أبي طالب وأحمد بن عبيد الله النرسي ومحمد بن عيسى بن حيان المدائني، وسواهم.

وعنه أبو عبد الله الحاكم وأبو علي بن شاذان وأبو الحسين بن الفضل القطان، وجمع. توفي في جمادى الأولى سنة ٣٤٥[(٣)].

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٢٨٢ـ٢٨٣)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٢٨٣ـ٢٨٥) وطبقات السبكي (٣/ ٢٠٠ـ٢٢٢).

(٢) الأنساب للسمعاني (١/ ٢٩٠) وما بعدها، والوافي بالوفيات (٥/ ٢٢٣)، والعبر (٢/ ٧١).

(٣) تاريخ بغداد (١٣/ ٢٢١)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٥١٧ـ٥١٨)، وشذرات الذهب (٢/ ٣٧١).

ب ـ تلامذته:

اتسم أبو سليما ن الخطابي بكثرة التلاميذ والآخذين عنه، كشأنه في كثرة مشايخه وَعظَم مشيخته، ولم يكن هؤلاء الطلاب أقل شأنًا من أولئك المشايخ معرفَةً ونبَاهة وشهرة، وسأوجز الحديث عنهم بإجمال غير مخل وبيان غير ممل مرتبين ـ أيضًا ـ على حروف المعجم، وهم على ما يأتي:

١ ـ أبو حامد أحمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني، أحد الأعلام، شيخ الشافعية ببغداد، قال النووي: «واعلم أن مدار كتب أصحابنا العراقيين أو جماهيرهم مع جماعات من الخراسانيين على تعليق الشيخ أبي حامد، وهو في نحو خمسين مجلدًا جمع فيه من النفائس ما لم يشارك في مجموعه؛ من كثرة المسائل والفروع، وذكر مذاهب العلماء وبسط أدلتها والجواب عنها، وعنه انتشر فقه طريقة أصحابنا العراقيين».

وقال السبكي: «الشيخ أبو حامد شيخ طريقة العراق، حافظ المذهب وإمامه، جبل من جبال العلم منيع، وحبر من أحبار الأمة رفيع».

ولد الإسفراييني سنة ٣٤٤ ومات ببغداد سنة ٤٠٦[١].

٢ ـ أبو عبيد أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الفاشاني ـ نسبة إلى فاشان قرية من أعمال هراة ـ الهروي الشافعي، العلامة اللغوي المؤدب، صاحب كتاب الغريبين. قال عنه ابن خلكان: «كان من العلماء الكبار، وما قصر في كتابه المذكور، وسار في الآفاق، وهو من الكتب النافعة».

توفي في شهر رجب سنة ٤٠١[٢].

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٢٠٨ ـ ٢١٠)، وطبقات الشافعية للسبكي (٤/ ٦١ ـ ٧٤)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١/ ١٦١ ـ ١٦٣).

(٢) وفيات الأعيان (١/ ٩٥ ـ ٩٦)، وطبقات الشافعية للسبكي (٤/ ٨٤ ـ ٨٥)، وشذرات الذهب (٣/ ١٦١).

٣ـ أبو ذر عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن غفير الأنصاري الخراساني الهروي المالكي ، المعروف بابن السماك، الإمام العلامة الحافظ المجود، شيخ الحرم. قال عنه الخطيب: «وكان ثقة ضابطًا دينًا فاضلاً».

وقد ولد سنة ٣٠٥ أو في التي تليها، ومات بمكة في شهر ذي القعدة من سنة ٤٣٤ ـ على الأصح ـ[(١)].

٤ ـ أبو الحسين عبد الغافر بن محمد بن عبد الغافر بن أحمد بن محمد ابن سعيد، الفارسي ثم النيسابوري، قال حفيده الحافظ أبو الحسن عبد الغافر بن إسماعيل : «الجد الثقة الأمين الصالح الصائن المحظوظ من الدين والدنيا». وحلاه الذهبي بقوله: «الشيخ الإمام الثقة المعمر الصالح».

ولد أبو الحسين سنة خمسين ونيف بعد الثلاثمائة، ومات بنيسابور سنة ٤٤٨[(٢)].

٥ ـ أبو عمرو محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن أحمد بن الحسين ابن موسى، الرزجاهي ـ نسبة إلى رَزْجاه، بفتح أوله وسكون ثانيه ثم جيم، قرية من قرى بسطام ـ، قال الحافظ أبو الحسن عبد الغافر الفارسي: «الأديب الثقة الشافعي الفاضل المحدث المكثر».

كان مولده سنة ٣٤١ ووفاته في ربيع الأول سنة ٤٢٦ وقيل: في التي تليها[(٣)].

---

(١) تاريخ بغداد (١١/ ١٤١)، وترتيب المدارك (٧/ ٢٢٩ـ٢٣٣)، والديباج المذهب (٢/ ١٣٢ـ ١٣٣).

(٢) المنتخب من السياق (ص ٣٦١ـ٣٦٢)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ١٩ـ٢١)، والعبر (٢/ ٢٩٢).

(٣) المنتخب من السياق (ص ٤١)، وطبقات الشافعية للسبكي (٤/ ١٥١ـ١٥٢)، وشذرات الذهب (٣/ ٢٣٠).

٦ ـ أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم بن البيع الضبي الطهماني النيسابوري، الشافعي، الشهير بالحاكم، حلاه الذهبي بقوله: «الإمام الحافظ الناقد العلامة، شيخ المحدثين صاحب التصانيف».

وقال الخطيب: «كان من أهل الفضل والعلم والمعرفة والحفظ، وله في علوم الحديث مصنفات عدة».

ولد بنيسابور سنة ٣٢١ وبها توفي سنة ٤٠٥[١].

٧ ـ ومن تلاميذه أيضًا: أبو مسعود الحسين بن محمد الكرابيسي وأبو نصر محمد بن أحمد البلخي الغزنوي، وعلي بن الحسن السجزي الفقيه، ومحمد بن علي بن عبد الملك الفارسي الفسوي، وجعفر بن محمد بن علي المروزي المجاور، وأبو بكر محمد بن الحسين الغزنوي المقرئ[٢].

* * *

---

(١) تاريخ بغداد (٥/ ٤٧٣ ـ ٤٧٤)، ووفيات الأعيان (٤/ ٢٨٠ ـ ٢٨١)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ١٦٢ ـ ١٧٧).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٥) ولم أقف على تراجمهم.

المبحث الثالث

ثقافتــه ومؤلفاتــه

اتسعت ثقافة أبي سليمان في علوم شتى، وتنوعت معارفه في فنون عدة، وهذا ملحظ تنم عنه تآليفه القيمة المخلتفة، وما قد سطره بيراعته من مسائل وقضايا علمية في ثنايا كتاباته وطي تقييداته، يثيرها كلما وجد لذلك سببًا، أو من القول مدخلاً، ـ مطولاً أو مقصرًا ـ، ولهذا كثيرًا ما ينص على مسألة فقهية في مصنف لغوي، أو لطيفة نحوية في مصنف حديثي وما إلى ذلك من التنبيهات العلمية الدقيقة، مع استحضاره المدهش لمتون الأحاديث وحفظ غريبها، وذكره لشواهد العربية وشواردها، واتسامه بالدقة والإتقان فيما يكتبه ويدونه بأسلوب رصين، وروعة في البيان، وجمال في الإيجاز، وبلاغة في التعبير، وأمانة في النقل.

يقول الحافظ أبو طاهر السلفي: «إذا وقف منصف على مصنفاته واطلع على بديع تصرفاته في مؤلفاته، تحقق إمامته وديانته فيما يورده وأمانته، وكان قد رحل في طلب الحديث وقرأ العلوم وطوف، ثم ألف في فنون العلم وصنف»[١].

وقال ابن الجوزي: «سمع الكثير وصنف التصانيف، وله فهم مليح وعلم غزير ومعرفة باللغة والمعاني والفقه»[٢].

كما كان ـ رحمه الله ـ شاعرًا مُفْلقًا أتى بما يعجب في شعره، يقرض الشعر ويجيده في معان شتى وقوالب عدة، تدور معانيه على الزهد والورع والحكم،

(١) مقدمته لمعالم السنن، انظر: مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري (٨/ ١٥٨).
(٢) المنتظم: (١٤/ ١٢٩).

والحديث عن مفهوم الحياة وترك التعلق بها ومعاملة أهلها بالمداراة والتسامح وبذل النصح لهم وإسداء العفو عنهم، وهذا طرف من تلك الأشعار:

ذكر ياقوت[١] أن أبا سعد الخليل بن محمد الخطيب قال: كنت مع أبي سليمان الخطابي، فرأى طائراً على شجرة، فوقف ساعة يستمع، ثم أنشأ يقول:

يَا ليتني كنتُ ذَاكَ الطائرَ الغَرِدَا ... من البَرِيَّة مُنحازًا ومُنفرِدَا
في غُصن بانٍ دَهَتْهُ الرِّيحُ تَخْفِضُهُ ... طَوْرًا وترفعُهُ أفنَانُهُ صُعُدَا
خلْوَ الهُمُوم سوَى حبٍّ تلمَّسهُ ... في التُّرْبِ أو نُفْية[٢] يَرْوي بهَا كَبدَا
مَا إن يُؤَرِّقُهُ فكْرٌ لرزْق غَدٍ ... وَلا عَليه حسَابٌ في المعَاد غَدَا
طُوبَاكَ من طَائِرٍ طُوبَاكَ وَيْحَكَ طبْ ... مَنْ كَانَ مثْلكَ في الدُّنْيَا فَقَد سَعدَا

وعن أبي الحسن بن أبي عمر قال: أنشدني أبو سليمان الخطابي لنفسه:

ارضَ للنَّاس جَمِيعًا ... مثل ما تَرضَى لنَفْسكْ
إنَّما النَّاسُ جَمِيعًا ... كُلُّهُم أبنَاءُ جِنْسكْ
غيرُ عَدْلٍ أن تَوَخَّى ... وحْشَةَ الناس بأنْسكْ
فَلَهُم نفسٌ كَنَفْسكْ ... وَلَهُم حِسٌّ كَحِسِّكْ[٣]

وقال:

تَسَامَحْ ولا تسْتَوْفِ حقَّكَ كُلَّهُ ... وأبْقِ فَلَمْ يستقصِ قطُّ كَرِيمُ

---

(١) في معجم الأدباء (٤/ ٢٥٥).

(٢) النفية: ما يبقى من الشيء، والمعنى ظاهر. وانظر المعجم الوسيط مادة (ن ف ي) ص ٩٤٣.

(٣) طبقات الشافعية للسبكي (٣/ ٢٨٤).

وَلا تَغْلُ في شَيءٍ من الأمرِ واقْتَصِد كِلا طَرَفَيْ قَصْدِ الأمورِ ذَميمُ[(١)]

وقال:

ما دُمتَ حيًّا فدارِ النَّاسَ كُلَّهُمُ فإنَّما أنتَ في دارِ المُداراة
مَنْ يَدْرِ دارَى، ومَن لَم يَدْرِ سَوْفَ يُرى عمَّا قَليلٍ نَديمًا للنَّدامات[(٢)]

وقال:

شَرُّ السِّباعِ العَوادي دُونَهُ وَزَرُ[(٣)] والنَّاسُ شَرُّهُمُ ما دُونَهُ وَزَرُ
كَم مَعْشَرٍ سَلِمُوا لَمْ يُؤْذِهِمْ سَبُعٌ ومَا تَرَى بَشَرًا لَمْ يُؤْذِهِ بَشَرُ[(٤)]

وقال:

وقَائلٍ ورَأى منْ حَجْبَتِي عَجَبًا كَمْ ذَا التَّواري وأنْتَ الدَّهْرَ محجُوبُ؟
فقلتُ: حَلَّتْ نُجُومُ العُمْرِ مُنْذُ بَدَا نَجْمُ المَشيبِ وَدَيْنُ اللهِ مَطْلُوبُ
فَلُذْتُ مِنْ وَجَلٍ بالاستِتَارِ عَنِ الـ أبْصَارِ إنَّ غَرِيمَ المَوْتِ مَرْهُوبُ[(٥)]

وقال:

لَعَمْرُكَ ما الحَياةُ وإن حَرَصْنَا علَيها غَيرُ رِيحٍ مُسْتَعَاره
وَمَا للرِّيحِ دائمَةً هُبُوبٌ ولَكِنْ تَارَةً تَجْرِي وتَارَه[(٦)]

---

(١) يتيمة الدهر (٤/ ٣٣٦) ومعجم الأدباء (٤/ ٢٥٩).
(٢) يتيمة الدهر (٤/ ٣٣٥) ومعجم الأدباء: (٤/ ٢٥٨).
(٣) أي وقاية وتحرز.
(٤) يتيمة الدهر (٤/ ٣٣٥) ومعجم الأدباء (٤/ ٢٥٨).
(٥) يتيمة الدهر (٤/ ٣٣٥)، ومعجم الأدباء (٤/ ٢٥٨-٢٥٩). وفي الأول: مرعوب، بدل: مرهوب
(٦) يتيمة الدهر (٤/ ٣٣٥)، ومعجم الأدباء (١٠/ ٢٧٠).

وقال:

تَغَنَّمْ سُكُونَ الحَادثَات فَإِنَّها   وَإِنْ سَكَنَتْ عَمَّا قَليل تَحَرَّكُ
وَبَادرْ بِأَيَّامِ السَّلامَة إِنَّهَا   رُهُونٌ وَهَلْ لِلرَّهْنِ عِندَكَ مَتْرَكُ[١]

وقال:

قَدْ جَاءَ طُوفَانُ البَلاء وَلا أَرَى   في الأَرْضِ وَيحي لِلنَّجَاة سَفِينَهْ
فَاصْعَدْ إِلَى وَزَرِ السَّمَاء فَإِن يكُنْ   يُعْيِيكَ فَابْكِ لِنَفْسِكَ المِسْكِينَهْ[٢]

أما تآليفه فهي متنوعة الأغراض والفنون ـ كما ألمحت إلى ذلك سابقاً ـ نتيجة لتمكنه من علوم عدة ومشاركته في فنون شتى، فلقد صنف ـ رحمه الله ـ في علوم القرآن والتوحيد والحديث والفقه والفرائض واللغة.

وفيما يلي قائمة بأسماء مؤلفاته، مع بيان ما طبع منها وما هو مخطوط ـ حسب المكنة والاستطاعة ـ مرتبة على حروف المعجم:

١ ـ إصلاح غلط المحدثين[٣].

٢ ـ الأطباق والتذكرة[٤].

٣ ـ أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري[٥].

---

(١) يتيمة الدهر (٤/ ٣٣٦)، ومعجم الأدباء (٤/ ٢٥٩).

(٢) يتيمة الدهر (٤/ ٣٣٦).

(٣) وذكره بعضهم بإصلاح خطأ المحدثين، وسماه الزبيدي في التاج (١/ ٤): إصلاح الألفاظ، وعده من الكتب التي اعتمد عليها في تأليفه التاج.
وقد طبع الكتاب بالقاهرة سنة ١٣٥٥ هـ ـ ١٩٣٦م، نشره الأستاذ عزت العطار، وأعيدت طباعته سنة ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م بتحقيق الدكتور محمد علي عبد الكريم الرديني، كما طبع ـ أيضًا ـ بتحقيق الدكتور حاتم الضامن ونشرته مؤسسة الرسالة.

(٤) ذكره ابن هداية الله في طبقات الشافعية (ص ٢٩٠)، ولا أدري موضوعه، كما لم أقف على تسميته عند غير هذا المصنِّف.

(٥) وقد وقع في تسمية هذا الكتاب اضطراب شديد جدًا، ويبلغ مجموع ما قيل في تسميته أحد عشر اسمًا. =

٤ ـ كتاب بيان إعجاز القرآن[١] .

٥ ـ تفسير اللغة التي في مختصر المزني[٢] .

٦ ـ تفسير الفطرة[٣] .

٧ ـ كتاب الجهاد[٤] .

٨ ـ حل المشكلات[٥] .

٩ ـ دلائل النبوة[٦] .

١٠ ـ الرسالة الناصحة فيما يعتقد في الصفات[٧] .

١١ ـ السراج[٨] .

= انظر مقدمة محققه الدكتور محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود (١/ ٦٤ ـ ٦٥).
وقد طبع في جامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٨م تحقيق محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود. ثم طبع مرة أخرى بالمغرب بتحقيق الدكتور يوسف الكتاني.

(١) نشره عبد الله بن الصديق الغماري سنة ١٣٧٢ هـ ـ بمطبعة دار التأليف بالقاهرة، كما نشره ـ أيضاً ـ الدكتور عبد العليم عميد القسم العربي في الجامعة الإسلامية بعليكره «الهند» سنة ١٣٧٢، وأخيراً طبع بتحقيق وتعليق محمد خلف الله أحمد والدكتور محمد زغلول سلام مع رسالتين أخريين في الإعجاز إحداهما للجرجاني والأخرى للرماني.

(٢) نص عليه السبكي في الطبقات (٣/ ٢٩٠).

(٣) ذكره في المعالم (٤/ ٣٢٧) عند شرحه للحديث: «كل مولود يولد على الفطرة».

(٤) ذكره بعض مترجميه بدون عزو، ولم أقف عليه في مظانه.

(٥) ذكره ابن هداية الله في طبقات الشافعية (ص٢٩٠) وهو ـ أيضاً ـ مما لا أدري موضوعه ولا المشكلات التي ألف الكتاب من أجله لحلها، وكذا لم أقف على نسبته للخطابي عند غير هذا المؤلف.

(٦) ورد اسمه في أعلام الحديث (٢/ ١٣٨٤) حيث قال: «والخبر مشهور قد أمليناه في دلائل النبوة».

(٧) ذكرها برهان الدين الداغستاني في ترجمته لأبي سليمان الخطابي «مجلة الرسالة ٣/ ٨٦٥». وكذا ذكرها الكوثري في تعليقه على السيف الصقيل لتقي الدين السبكي (ص ١٢١).

(٨) ذكره المؤلف في أعلام الحديث (١/ ١٤٥) قائلاً: «فمن أحب أن يستوفي ما ذكرناه من علمه فليأخذ من كتاب السراج» وقال في المصدر نفسه (١/ ١٥٩): «وقد أشبعت بيان هذا الباب في كتاب السراج». والظاهر أنه تأليف في موضوع الإيمان وما يتعلق به من مسائل.

١٢ ـ شأن الدعاء[١] .

١٣ ـ الشجاج [٢] .

١٤ ـ شعار الدين في أصول الدين[٣] .

١٥ ـ كتاب العروس[٤] .

١٦ ـ العزلة[٥] .

١٧ ـ علم الحديث [٦] .

١٨ ـ غريب الحديث[٧] .

١٩ ـ الغنية عن الكلام وأهله[٨] .

٢٠ ـ معالم السنن[٩] .

---

(١) وقد سمي بتفسير أسامي الرب ـ عز وجل ـ، وبشرح دعوات ابن خزيمة، وبشرح الأسماء الحسنى، انظر: معجم الأدباء (٤/ ٢٥٢)، و(١٠/ ٢٦٩)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ١٠١٩).
وطبقات الشافعية للسبكي (٣/ ٢٨٣)، وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٤٠٤).
وقد طبع الكتاب بدار المأمون للتراث سنة ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م بتحقيق أحمد يوسف الدقاق.

(٢) هكذا ورد في معجم الأدباء (١٠/ ٢٦٩)، وإنباه الرواة (١/ ١٦٠).
وعند ابن خلكان في الوفيات (٢/ ٢١٤): الشحاح بالحاء المهملة في الحرفين.

(٣) عده برهان الدين الداغستاني من تأليف الخطابي «مجلة الرسالة: (٣/ ٨٦٥)».
وقد اقتصر شيخ الإسلام ابن تيمية علي تسميته: «شعار الدين» في بيان تلبيس الجهمية (١/ ١٧٧، و٢٤٩) وكذا ابن القيم في مختصر الصواعق (٢/ ٣٨١، و٣٨٦) وفي تهذيب السنن (٧/ ١٠٨).
ثم سماه ابن تيمية في الدرء (٧/ ٣١٦): «شعار الدين وبراهين المسلمين».

(٤) كذا ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٢٥٣).

(٥) طبع لأول مرة في القاهرة سنة ١٣٥٢ هـ بالمطبعة المنيرية، ثم طبع بدار ابن كثير بدمشق سنة ١٤٠٧ هـ بتحقيق ياسين محمد السواس.

(٦) ذكره كارل بروكلمان في تاريخ الأدب العربي (٣/ ٢١٣)، وفؤاد سزكين في تاريخ التراث العربي (١/ ٤٢٨).

(٧) حقق بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، تحقيق عبد الكريم إبراهيم العزباوي، وطبع سنة ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م بدار الفكر بدمشق.

(٨) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية (ص ٣٤) ونقل عنه.

(٩) واسمه الكامل: «معالم السنن في تفسير كتاب السنن لأبي داود السجستاني».
وبعضهم يقول: «في شرح» بدل: «في تفسير».

٢١ ـ معرفة السنن والآثار[١].

كما أفرد الخطابي ـ رحمه الله ـ بحوثًا عدة مستقلة لمسائل وقضايا علمية مختلفة، أشار إليها في بعض كتبه، أو أشار إليها بعض العلماء في ثنايا كتبهم ونسبوها إليه.

ومما وقفت عليه من ذلك ما يأتي:

٢٢ ـ مصنف في التوحيد[٢].

٢٣ ـ مسألة في الدجال وابن صياد[٣].

٢٤ ـ مسألة في الطب[٤].

٢٥ ـ مسألة في الكلالة[٥].

٢٦ ـ مسألة مستوفاة «في قضية علمية»[٦].

= والكتاب قد طبع في حلب سنة ١٩٢٠ م بتحقيق محمد راغب الطباخ، وطبع في القاهرة سنة ١٩٤٨م بتحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي.

وقد سماه الفيومي في آخر كتابه المصباح المنير (ص ٢٧٢): «معالم التنزيل».

وغلط الدكتور محمد علي عبد الكريم الرديني محقق إصلاح غلط المحدثين (ص ٢٣) في عده كتاب: «عجالة العالم من كتاب المعالم» للخطابي، وهو للإمام الحافظ شهاب الدين أبو محمود أحمد بن محمد بن إبراهيم جمال الدين المقدسي (ت ٧٦٥) لخص فيه معالم السنن.

انظر: كشف الظنون (٢/ ١٠٠٥)، وهدية العارفين (١/ ١١٢).

(١) كشف الظنون (٢/ ١٧٣٩) والرسالة المستطرفة (ص ٤٤).

(٢) ذكره الحافظ ابن رجب في جامع العلوم والحكم (ص ٢١٠) بقوله ـ أثناء كلام له ـ: «ورجح هذا القول الخطابي في مصنف له في التوحيد وهو حسن».

(٣) انظر: أعلام الحديث (١/ ٧١٠ ـ ٧١١).

(٤) انظر: المصدر السابق (٣/ ٢١٠٧).

(٥) معالم السنن (٤/ ٩٤) قال: «وقد أفردت مسألة في الكلالة وتفسيره وأودعتها من الشرح والبيان أكثر من هذا، وهو من غريب العلم ونادره».

(٦) انظر: أعلام الحديث (٣/ ١٨٥١ ـ ١٨٥٢).

المبحث الرابع
ثناء العلماء عليه

للإمام الخطابي ـ رحمه الله ـ مكانة علمية رفيعة، وجهد بالغ وعمل متين في خدمة علوم الشريعة الإسلامية، بأسلوبه العلمي الرصين، وذوقه الأدبي الرزين، مع ما كان يتحلى به من الخلق الحسن، ويوصف به من الزهد والورع، مما أكسبه الثناء العطر من الأئمة الأعلام الأخيار، وإشادتهم بفضله وتمكنه، ونعته بالأوصاف الحميدة والخصال النبيلة.

وهذه بعض أقوالهم في ذلك ـ رحمهم الله تعالى ـ :

* قال أبو منصور الثعالبي: «كان يُشَبَّه في عصرنا بأبي عبيد القاسم ابن سلام في عصره، علمًا وأدبًا وزهدًا وَوَرَعًا وتدريسًا وتأليفًا، إلا أنه كان يقول شعرًا حسنًا، وكان أبو عبيد مفحمًا»[1].

* وقال أبو المظفر السمعاني: «قد كان من العلم بمكان عظيم، وهو إمام من أئمة السنة، صالح للاقتداء به والإصدار عنه»[2].

* وقال أبو سعيد السمعاني: «إمام فاضل، كبير الشأن، جليل القدر، صاحب التصانيف الحسنة»[3].

* وقال أبو طاهر السلفي: «إذا وقف منصف على مصنفاته، واطلع على بديع تصرفاته في مؤلفاته، تحقق إمامته وديانته فيما يورده وأمانته، وكان قد رحل في طلب الحديث، وقرأ العلم وطوف، ثم ألف في فنون

(١) يتيمة الدهر (٤/ ٣٣٤).
(٢) كتاب القواطع في أصول الفقه، نقلاً عن طبقات الشافعية للسبكي (٣/ ٢٨٣).
(٣) الأنساب (٥/ ١٥٩).

العلم وصنف»[١].

* وقال ابن خلكان: «كان فقيهًا أديبًا محدثًا، له التصانيف البديعة»[٢].

* وقال الذهبي: «الإمام العلامة المفيد المحدث الرحال»[٣].

* وقال التاج السبكي: «كان إمامًا في الفقه والحديث واللغة»[٤].

* وقال ابن كثير: «أحد المشاهير الأعيان، والفقهاء المجتهدين المكثرين»[٥].

* وقال ابن العماد: «كان أحد أوعية العلم في زمانه، حافظًا فقيهًا مبرزًا على أقرانه»[٦].

* * *

(١) مقدمة المعالم، وهي بآخر مختصر سنن أبي داود للمنذري (٨/ ١٥٨)، وما بعدها وكذا بآخر معالم السنن (٤/ ٣٥٥)، وما بعدها.
(٢) وفيات الأعيان (٢/ ٢١٤).
(٣) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠١٨).
(٤) طبقات الشافعية (٣/ ٢٨٢).
(٥) البداية والنهاية (١١/ ٣٤٦).
(٦) شذرات الذهب (٣/ ١٢٨).

المبحث الخامس
منهجه في تقرير مسائل العقيدة

يمكن إدراج منهج أبي سليمان الخطابي في تقريره لمسائل العقيدة ومعالجته لقضاياها تحت الفقرات الآتية:

١ ـ استدلاله بالنص في غالب ما يقرره، فإن أكثر كلامه ـ رحمه الله ـ إنما ورد في أثناء شرحه للأحاديث النبوية؛ كشرحه لصحيح البخاري، وسنن أبي داود السجستاني، وهذا أظهر من أن يحتاج إلى أمثلة، ولعل غالب ما سأورده في هذه الرسالة هو على هذا النحو.

٢ ـ استعماله للصناعة الحديثية في تقريره ـ أيضًا ـ لما يعرض له من المسائل، وهذا الصنيع منه واضح جلي في مواطن متعددة من مؤلفاته، وإن كان الموجود منها في هذه الرسالة قليلاً.

ومن أمثلته الواردة ـ هنا ـ حديثه عن بعض الأسانيد التي لا يرتضي متونها، كما في قوله عليه الصلاة والسلام: «**لا شخص أغير من الله**».

فهو يرى أن الراوي صحف في الرواية في هذا، ويقول: «والدليل على ذلك أن أبا عوانة قد روى هذا الخبر عن عبد الملك، فلم يذكر هذا الحرف، وروته أسماء بنت أبي بكر عن النبي ﷺ فقالت: «**لا شيء أغير من الله**»، هكذا رواه أبو عبد الله، وعن يحيى أن أبا سلمة حدثه أن أبا هريرة حدثه أنه سمع عن النبي ﷺ مثله.

فدلت رواية أسماء وأبي هريرة قوله: «**لا شيء أغير من الله**» على أن الشخص وهم وتصحيف، والشيء والشخص في السطر الأول من الاسم

سواء ، فمن لم يمعن الاستماع لم يأمن الوهم .

وليس كل الرواة يراعون لفظ الحديث حتى لا يتعدوه، بل كثير منهم يحدث على المعنى ، وليس كلهم بفقيه ، وفي كلام آحاد الرواة منهم جفاء وتعجرف . . . وحري أن يكون لفظ الشخص إنما جرى من الراوي علي هذا السبيل إن لم يكن من قبل التصحيف .

ثم إن عبيد الله بن عمرو قد تفرد به عن عبد الملك ولم يتابع عليه ، فاعتوره الفساد من هذه الوجوه ، فدل على صحة ما قلناه ، والله أعلم»اهـ.

وكذا كلامه عن حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - مرفوعًا في إثبات صفة القدم ، قائلاً : «قد أضيف القدم في هذه الرواية إلى الرب سبحانه، إلا أن الراوي كان يقفه مرة ويرفعه أخرى ، وأكثره الوقف على ما ذكر في الحديث ، وقد رواه أيضًا من طريق أنس فلم يصرح بإضافته إلى الرب - سبحانه - . . . فذكر الرِّجل والقدَم من غير إضافة كما ترى» .

٣ - اعتماده على اللغة العربية في الشرح والبيان والتقرير ، فالمتتبع لمؤلفاته تتبين له القدرة اللغوية والبلاغية التي يتمتع بها بما يظهر في أسلوبه المتين الرصين ، بل إنه يوجه ويدعو إلى ضرورة الاهتمام باللغة حتى لا يقع الجاهل بها في خطأ ربما أدى إلى كفره .

وفي هذا المعنى يقول - وهو يتحدث عما يجب أن يُراعى في الدعاء - : «ومما يجب أن يراعى في الأدعية : الإعراب الذي هو عماد الكلام وبه يستقيم المعنى ، وبعدمه يختل ويفسد ، وربما انقلب المعنى باللحن حتى يصير كالكفر إن اعتقده صاحبه ، كدعاء من دعا أو قراءة من قرأ ﴿ **إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ** ﴾ بتخفيف الياء من ﴿ **إِيَّاكَ** ﴾ ، فإن الأيا ضياء الشمس ، فيصير كأنه يقول : شمسك نعبد ، وهذا كفر» .

أما تقريره لبعض المسائل العقدية باستخدام التحليل اللغوي فمنها حديثه

عن تفسير «الساق» الوارد في قول النبي ﷺ : «يكشف ربنا عن ساقه...» .
قال : «وهذا الحديث مما قد تهيب القول فيه شيوخنا فأجروه على ظاهر لفظه ولم يكشفوا عن باطن معناه على نحو مذهبهم في التوقف عن تفسير كل ما لا يحيط العلم بكنهه من هذا الباب .

وقد تأوله بعضهم على معنى قوله : ﴿**يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ**﴾ .

ثم ساق بسنده إلى ابن عباس أنه قال : ـ وقد سئل عن هذه الآية ـ : «إذا خفي عليكم شيء من القرآن فابتغوه في الشعر ، فإنه ديوان العرب ، أما سمعتم قول الشاعر :

اصبر عناق إنه شر باق   قامت الحرب بنا على ساق

وهو يوم كرب وشدة .

وقال غيره من أهل التفسير والتأويل في قوله : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ أي عن الأمر الشديد ، وأنشدوا :

قد شمرت عن ساقها فشدوا   وجدت الحرب بكم فجدوا

وقال بعض الأعراب :

عجبت من نفسي ومن إشفاقها   ومن طرادي الطير عن أرزاقها

في سنة قد كشفت عن ساقها

وإنما جاء ذكر الكشف عن الساق على معنى الشدة ، ، فيحتمل ـ والله أعلم ـ أن يكون معنى الحديث أنه يبرز من أمر القيامة وشدتها ما يرتفع معه سواتر الامتحان ، فيتميز عند ذلك أهل اليقين والإخلاص ، فيؤذن لهم في السجود ، وينكشف الغطاء عن أهل النفاق ، فتعود ظهورهم طبقًا لا يستطيعون السجود» . إلى أن قال : «وفيه وجه آخر لم أسمعه من قدوة وقد يحتمله معنى اللغة ، سمعت أبا عمر يذكر عن أبي العاص أحمد بن يحيى

النحوي فيما عد من المعاني المختلفة الواقعة تحت هذا الإسم، قال: «والساق: النفس» قال: ومنه قول علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - حين راجعه أصحابه في قتال الخوارج فقال: «والله لأقاتلنهم ولو تلفت ساقي». يريد نفسه، فقد يحتمل على هذا أن يكون المراد به التجلي لهم وكشف الحجب حتى إذا رأوه سجدوا له، ولست أقطع به القول، ولا أراه واجبا فيما أذهب إليه من ذلك، وأسأل الله أن يعصمنا من القول بما لا علم لنا به».

٤ - تقريره لمنهج السلف ودعوته إليه وتأكيده على ضرورة اتباعه وقفو أثره وإن كان - رحمه الله - لم يلتزم به في بعض جوانبه، لكنه اعتمده وسلكه من حيث الجملة، ومما قاله بهذا الصدد عند حديثه عن صفة اليدين: «إنما هي صفة جاء بها التوقيف، فنحن نطلقها على ما جاءت ولا نكيفها، وننتهي إلى حيث انتهى بنا الكتاب والأخبار المأثورة الصحيحة، وهو مذهب أهل السنة والجماعة».

ويقول متحدثًا عن عموم الصفات: «فأما ما سألت عنه من الصفات وما جاء منها في الكتاب والسنة، فإن مذهب السلف إثباتها وإجراؤها على ظواهرها ونفي الكيفية والتشبيه عنها، وقد نفاها قوم فأبطلوا ما أثبته الله، وحققها قوم من المثبتين فخرجوا في ذلك إلى ضرب من التشبيه والتكييف».

وقال عند عرضه لحديث النزول: «هذا الحديث وما أشبهه من الأحاديث في الصفات كان مذهب السلف فيها الإيمان بها وإجراؤها على ظاهرها ونفي الكيفية عنها».

٥ - تأثره بمنهج المتكلمين في بعض تقريراته، فإنه - كما تقدم - يوافق المسلك السلفي في أغلب مسائل العقيدة وقضاياها، لكنه يخرج أحيانًا عن طريقهم ومذهبهم، ومن ذلك استخدامه لبعض المصطلحات كلفظ الجسم مثلاً، فإن المتكلمين يستعملونه لنفي الجسمية عن الله - عز وجل - وهم يريدون بذلك أنه - سبحانه - ليست له ذات يشار إليها بالبنان، أو لا يحكم له -

عز وعلا ـ أنه مستو على عرشه فوق مخلوقاته .

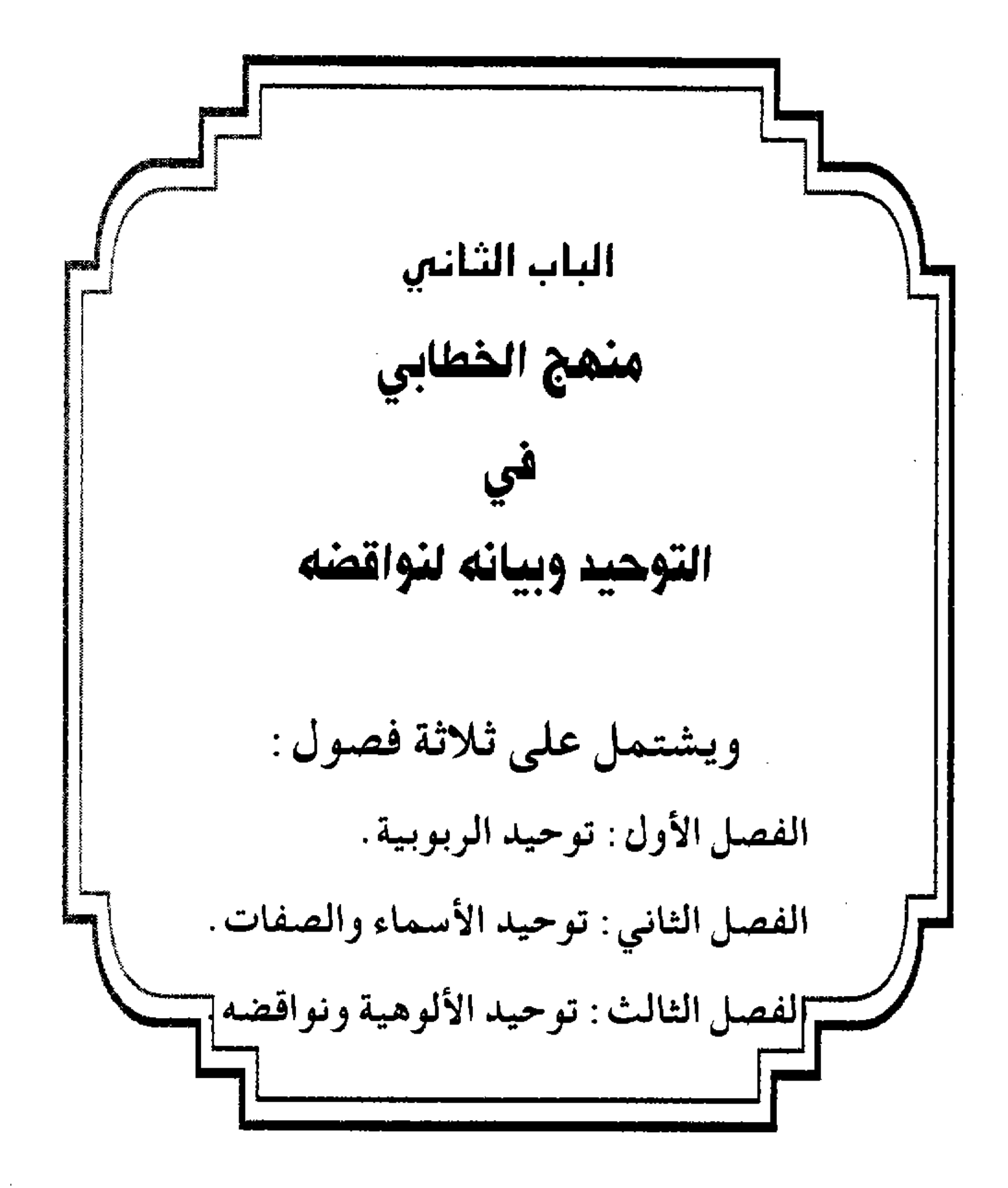
والخطابي ـ رحمه الله ـ قد استعمل هذا الإصطلاح لنفي ثبوت حديث «**لا شخص أغير من الله**» فقال : «إطلاق الشخص في صفة الله ـ تعالى ـ غير جائز ، وذلك لأن الشخص لا يكون إلا جسمًا مؤلفًا ، وإنما يسمى شخصًا ما كان له شخوص وارتفاع ، ومثل هذا النعت منفي عن الله ـ سبحانه ـ» .

كما أنه كثيرًا ما يشير إلى عدم قبوله لأحَاديث الآحاد والأخذ بها في نصوص العقيدة ، وهذا منهج المتكلمين ، فقد قال عند حديث عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا في مجيء الحبر إلى رسول الله ﷺ ، وذكر أن الله ـ عز وجل ـ «**يجعل السموات على إصبع والأرضين على إصبع ، والشجر على إصبع ، وسائر الخلق على إصبع . . .**» الحديث : «الأصل في هذا وما أشبهه من أحاديث الصفات والأسماء أنه لا يجوز ذلك إلا أن يكون بكتاب ناطق أو خبر مقطوع بصحته ، فإن لم يكونا فبما يثبت من أخبار الآحاد المستندة إلى أصل في الكتاب أو في السنة المقطوع بصحتها» .

وقال في موضع آخر : «وما لم يكن له منها في الكتاب ذكر ولا في التواتر أصل ولا له بمعاني الكتاب تعلق ، وكان مجيئُهُ من طَريق الآحاد وأفضى بنا القول ـ إذا أجريناه على ظاهره ـ إلى التشبيه فإنا نتأولهَ على معنى يحتمله الكلام ويزول معه معنى التشبيه» .

هذه أهم الجوانب البارزة والمعالم الظاهرة في منهج الخطابي ـ رحمه الله تعالى ـ، وسوف يتضح ذلك بمزيد من البيان عند عرض كلامه على مسائل الاعتقاد المفصلة ، والذي يعتبر الجانب التطبيقي لهذه الجوانب التي عرضتها هنا باختصار شديد ، وذلك تلافيًا لما قد يحدث من التكرار هنا وفي أبواب الرسالة وفصولها .

* * *



الباب الثاني

منهج الخطابي في التوحيد وبيانه لنواقضه

ويشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : توحيد الربوبية .

الفصل الثاني : توحيد الأسماء والصفات .

الفصل الثالث : توحيد الألوهية ونواقضه .



الفصل الأول

توحيد الربوبية

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف توحيد الربوبية لغة.

المبحث الثاني: تعريف توحيد الربوبية اصطلاحًا.

المبحث الثالث: منهج الخطابي في معرفة الله - تعالى -.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: هل معرفته - سبحانه - فطرية أو نظرية؟

المطلب الثاني: دلالات معرفة الخالق - جل وعلا - وإثبات وحدانيته.

الباب الثاني
منهج الخطابي في التوحيد وبيانه لنواقضه
الفصل الأول
توحيد الربوبية
المبحث الأول
تعريف توحيد الربوبية لغة

الربوبية مصدر من رب يرب ربا وربابة .

قال ابن قتيبة[١] : «الرب : المالك ، يقال : هذا رب الدار ورب الضيعة ورب الغلام ، أي مالكه ، قال الله ـ سبحانه ـ : ﴿ ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ ﴾[٢] أي إلى سيدك ، ولا يقال لمخلوق : هذا الرب ، معرفا بالألف واللام كما يقال لله ، إنما يقال : هذا رب كذا ، فيعرّف بالإضافة ، لأن الله مالك كل شيء ، فإذا قيل : الرب دلت الألف واللام على معنى العموم ، وإذا قيل لمخلوق : رب كذا ورب كذا نسب إلى شيء خاص ، لأنه لا يملك شيئًا غيره»[٣] .

وقال ابن الأنباري[٤] : «الرب ينقسم على ثلاثة أقسام ، يكون الرب :

---

(١) هو : أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، الإمام العلامة ، خطيب أهل السنة ، من أئمة الأدب واللغة والنحو والشرع ، ولد سنة ٢١٣ وتوفي ببغداد سنة ٢٧٦ .
انظر : تاريخ بغداد (١٠/ ١٧٠ ـ ١٧١) ، ووفيات الأعيان (٣/ ٤٢ ـ ٤٤) ، وسير أعلام النبلاء : (١٣/ ٢٩٦ ـ ٣٠٢) .

(٢) سورة يوسف بعض آية ٥٠ ، وانظر تفسيرها بجامع البيان (١٢/ ٢٣٤) ، وتفسير أبي السعود (٣/ ١٥٦) ، وفتح القدير (٣/ ٣٣) .

(٣) تفسير غريب القرآن ص (٩) .

(٤) هو : أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري ، الإمام الحافظ اللغوي الأديب ، كان صدوقًا فاضلاً دينًا خيرًا ، ولد ببغداد سنة ٢٧١ ، وبها توفي سنة ٣٢٨ . =

المالك، ويكون الرب: السيد المطاع[١]، قال الله تعالى: ﴿فَيَسْقِي رَبَّهُ خَمْرًا﴾[٢]، ويكون الرب: المصلح»[٣].

وقال الزجاجي[٤]: «الرب: المصلح للشيء، يقال: ربيت الشيء أربه ربا وربابة: إذا أصلحته وقمت عليه، ورب الشيء مالكه... ومصدر الرب: الربوبية، وكل من ملك شيئًا فهو ربه...»[٥].

وقال ابن فارس[٦]: «رب، الراءُ والبَاءُ يدل على أصول، فالأول إصلاح الشيء والقيام عليه، فالرب: المالك والخالق والصاحب، والرب: المصلح للشيء، يقال رب فلان ضيعته إذا قام على إصلاحها، وهذا سقاء مربوب بالرب... والله ـ جل ثناؤه ـ الرب، لأنه مصلح أحوال خلقه»[٧].

= طبقات الحنابلة (٢/ ٦٩ـ٧٣)، ومعرفة القراء (١/ ٢٨٠ـ٢٨٢)، والمقصد الأرشد (٢/ ٤٨٨ـ ٤٨٩).

(١) ومنه قول لبيد:

وأهلكن يومًا رب كندة وابنه ... ورب معد بين خبت وعرعر

ديوانه (ص ٧١).

(٢) سورة يوسف، بعض آية ٤١.

(٣) تهذيب اللغة: (١٥/ ١٧٧)، وانظر: تفسير الطبري: (١/ ١٤١ـ١٤٣).

(٤) هو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي، العلامة اللغوي النحوي ـ ينسب إلى شيخه أبي إسحاق إبراهيم الزجاج ـ توفي سنة ٣٤٠، وقيل غير ذلك.

طبقات النحويين واللغويين (ص ١١٩)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٧٥ـ٤٧٦)، وبغية الوعاة (٢/ ٧٧).

(٥) اشتقاق أسماء الله ص (٣٢).

(٦) هو: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، العلامة المحدث اللغوي الشهير، مولده بقزوين سنة ٣٢٩، ووفاته بالري سنة ٣٩٥.

يتيمة الدهر (٣/ ٣٩٧ـ٤٠٤)، والوافي بالوفيات (٧/ ٢٧٨ـ٢٨٠)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ١٠٣ـ١٠٦).

(٧) معجم مقاييس اللغة (٢/ ٣٨١ـ٣٨٢).

والخطابي رحمه الله قد أشار إلى معنيين من المعاني الثلاثة هما: السيد والمالك، ولم يذكر المعنى الثالث الذي هو المصلح. فقال:

«فأما الرب فقد روي عن غير واحد من أهل التفسير[١] في قوله تعالى: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[٢] أن معنى الرب: السيد، وهذا يستقيم إذا جعلنا العالمين معناه: المميزين دون الجماد، لأنه لا يصلح أن يقال: سيد الشجر والجبل ونحوها، كما يقال: سيد الناس، ومن هذا قوله سبحانه: ﴿ ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ مَا بَالُ النِّسْوَةِ ﴾[٣] أي إلى سيدك.

ومنه قول الشاعر[٤]:

بقتل بني مالك ربهم ألا كل شيء سواه جلل[٥]

يريد سيدهم.

وقيل: إن الرب: المالك، وعلى هذا تقسيم الإضافة على العموم، وذهب كثير منهم إلى أن اسم العالم يقع على جميع المكونات، واحتجوا بقوله سبحانه ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴾[٦]»[٧].

هذا ما أورده الخطابي لمعنى الرب حسب الوضع اللغوي فكان موافقًا لما ذكره علماء العربية ونصت عليه معاجمها[٨].

---

(١) انظر: تفسير الطبري (١/ ١٤١-١٤٣).
(٢) سورة الفاتحة آية ١.
(٣) سورة يوسف بعض آية ٥٠.
(٤) هو امرؤ القيس.
(٥) ديوانه ص (٢٦١).
(٦) سورة الشعراء آية: ٢٣-٢٤.
(٧) شأن الدعاء ص (٩٩-١٠٠).
(٨) انظر: كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية (٢/ ٢٧-٣١)، والصحاح (١/ ١٣٠)، والمخصص (٥/ ١٥٤)، السفر السابع عشر، والمفردات للراغب (ص١٨٤)، ولسان العرب (١/ ٣٩٩)، وما بعدها.

المبحث الثاني

تعريف توحيد الربوبية اصطلاحًا

هو الاعتقاد الجازم بأن الله ـ سبحانه وتعالى ـ رب كل شيء ومليكه وخالقه ورازقه، وأنه المحيي المميت النافع الضار، لا مانع لما أعطى ولا معطي لما منع، الذي له الأمر كله وبيده الخير كله، فما شاءه كان وما لم يشأه لم يكن.

قال ابن القيم[١] ـ رحمه الله ـ : «فهو رب كل شيء وخالقه والقادر عليه، لا يخرج شيء عن ربوبيته، وكل من في السموات والأرض عبد له في قبضته وتحت قهره»[٢].

وقال المقريزي[٣] : ـ رحمه الله ـ: «فإن الرب ـ سبحانه وتعالى ـ هو الخالق الموجد لعباده، القائم بتربيتهم وإصلاحهم، المتكفل بصلاحهم من خلق ورزق وعافية وإصلاح دين ودنيا»[٤].

وقد تحدث الخطابي ـ رحمه الله ـ عن معاني الأسماء المتعلقة بهذا التوحيد؛ وذلك كالخلق، والرزق، والإحياء، والإماتة، والضر، والنفع، والمنع، والعطاء، والتدبير، والمشيئة بمناسبة شرحه لأسماء الله الحسنى، وسأورد كلامه مراعيًا ترتيبه واختصاره قدر المكنة والاستطاعة وبالله التوفيق.

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب، شمس الدين، الشهير بابن قيم الجوزية، الإمام الحافظ اللوذعي الألمعي، ولد بدمشق سنة ٦٩١، ومات بها سنة ٧٥١.
ذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٤٤٧ ـ ٤٥٢)، وشذرات الذهب (٦/ ١٦٨ ـ ١٧٠)، والبدر الطالع (٢/ ١٤٣ ـ ١٤٦).

(٢) مدارج السالكين (١/ ٤٣).

(٣) هو أبو العباس أحمد بن علي بن عبد القادر تقي الدين، مؤرخ الديار المصرية وأحد أعلامها، ولد سنة ٧٦٦، وقيل: ٧٦٩، وتوفي سنة ٨٤٠، وقيل: ٨٤٥.
حسن المحاضرة (١/ ٥٥٧)، والبدر الطالع (١/ ٧٩ ـ ٨١)، والأعلام (١/ ١٧٧ ـ ١٧٨).

(٤) تجريد التوحيد المفيد (ص٥).

قال ـ رحمه الله ـ عند شرحه لاسمه تعالى «الخالق»[١] : «هو المبدع للخلق والمخترع له على غير مثال سابق، قال سبحانه: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾[٢]. فأما في نعوت الآدميين فمعنى الخلق: التقدير[٣] كقوله ـ جل وعز ـ (على لسان عيسى بن مريم): ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾[٤].

وكقول زهير[٥] :

ولأنت تفري ما خلقت وبعـ ض القوم يخلق ثم لا يفري[٦]

يقول: إذا قدّرت شيئًا قطعته، وغيرك يقدر ما لا يقطعه، أي يتمنى ما لا يبلغه، ومن هذا قوله ـ جل وعز ـ : ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾[٧]»[٨].

وقال عند شرحه لاسمه ـ تعالى ـ: «الرزاق»: «هو المتكفل بالرزق والقائم على كل نفس بما يقيمها من قوتها، وسع الخلق كلهم رزقه ورحمته، فلم يختص

---

(١) سأترك التدليل على ما سيرد من أسماء الله ـ تعالى ـ لحين مبحثه المعقود له.
(٢) سورة فاطر بعض آية ٣.
(٣) انظر: كتاب الزينة (ص ٥٢ ـ ٥٥)، وتفسير أسماء الله الحسنى للزجاج (٣٥ ـ ٣٦)، واشتقاق أسماء الله (ص ١٦٦ ـ ١٦٨).
(٤) سورة آل عمران بعض آية ٤٩.
وانظر تفسيرها بالمحرر الوجيز (٣/ ٩٣)، وتفسير البحر المحيط (٢/ ٤٦٥)، وتفسير التحرير والتنوير (٣/ ٢٥٠).
(٥) هو زهير بن أبي سلمى ـ واسم أبي سلمى ربيعة ـ بن رباح بن قرط بن الحارث، من فحول شعراء الجاهلية، لم يدرك الإسلام، وأدركه ابناه كعب وبُجير فهما من الصحابة.
طبقات فحول الشعراء (١/ ٥١)، والشعر والشعراء (١/ ١٤٧) وما بعدها.
(٦) ديوانه (ص٢٩)، والبيت من قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان، مطلعها:
لمن الديار بقنة الحجر أقوين من حجج ومن شهر؟
(٧) سورة المؤمنون بعض آية ١٤.
(٨) شأن الدعاء (ص ٤٩ ـ ٥٠)، وانظر أيضًا شرح الخطابي لاسمه تعالى: «المبدي المعيد»، «الباري»، «المصور»، «البديع»، «القاطر» بالمصدر نفسه.

بذلك مؤمنًا دون كافر، ولا وليًا دون عدو، يسوقه إلى الضعيف الذي لا حيل له ولا متكسب فيه، كما يسوقه إلى الجلد القوي ذي المرة السوي، قال سبحانه: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن دَابَّةٍ لاَّ تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ ﴾[١]، وقال تعالى: ﴿ وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ إِلاَّ عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا ﴾[٢].

وكان من دعاء دواد صلوات الله عليه: «يا رازق النَّعّاب في عشه»[٣]؛ يريد: فرخ الغراب، وذلك أنه يقال: إنه إذا تفقأت عنه البيضة خرج أبيض كالشحمة، فإذا رآه الغراب أنكره لبياضه فتركه، فيسوق الله ـ جل وعز ـ إليه البق، فتقع عليه لزهومة ريحه فيلقطها ويعيش بها إلى أن يحمم ريشه فيسود، فيعاوده الغراب عند ذلك ويألفه ويلقطه الحب، فهذا معنى رزقه النعاب في عشه.

وقد يكون وصول الرزق بسبب وبغير سبب، ويكون ذلك بطلب وبغير طلب، وقد يرث الإنسان مالا فيدخل في ملكه من غير قصد إلى تملكه وهو من جملة الرزق، وكل ما وصل منه من مباح وغير مباح فهو رزق الله، على المعنى أنه قد جعله له قوتًا ومعاشًا، كقوله سبحانه: ﴿ رِزْقًا لِّلْعِبَادِ ﴾[٤] إثر قوله سبحانه:

---

(١) سورة العنكبوت بعض آية ٦٠.

(٢) سورة هود بعض آية ٦.

(٣) ذكره ابن الأثير في النهاية (نعب) (٥/ ٧٩)، والدميري في حياة الحيوان (٢/ ٣٢٢) قائلاً: وفي المجالسة للدينوري في أول الجزء العاشر عن الأحوص بن حكيم قال: كان من دعاء داود ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «يا رازق النعاب في عشه»... ثم ذكر الدميري قصة النعاب المذكورة أعلاه مع اختلاف يسير في بعض ألفاظها، ثم قال: وكذا ذكره ـ أي الدعاء ـ صاحب كتاب الحجة لبيان المحجة وغيره عن مجاهد وغيره... وأن الحريري أشار إلى ذلك ـ أي إلى قصة ـ النعاب في المقامة الثالثة عشرة ـ وتعرف بالبغدادية ـ بقوله:

يا رازق النعاب في عشه ... وجابر العظم الكسير المهيض

أتح لنا اللهم من عرضه ... من دنس الذم نقي رحيض. اهـ

وانظر: الحجة في بيان المحجة (١/ ١٣٧)، فإنه أورد الخبر أيضًا.

(٤) سورة ق بعض آية ١١.

﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ﴾(١) وكقوله: ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾(٢)، إلا أن الشيء إذا كان مأذونًا له في تناوله فهو حلال حكمًا، وما منه غير مأذون له فيه فهو حرام حكمًا، وجميع ذلك رزق على المعنى الذي بيناه»(٣).

ويزيد الخطابي وضوحًا لمسألة الرزق فيقول عند شرحه لاسمه تعالى «القابض الباسط»: «قد يحسن في مثل هذين الاسمين أن يقرن أحدهما في الذكر بالآخر، وأن يوصل به ليكون ذلك أنبأ عن القدرة وأدل على الحكمة(٤)، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾(٥)، وإذا ذكرت القابض مفردًا عن الباسط كنت كأنك قد قصرت بالصفة على المنع والحرمان، وإذا أوصلت أحدهما بالآخر فقد جمعت بين الصفتين منبئًا عن وجه الحكمة فيهما، فالقابض الباسط هو الذي يوسع الرزق ويقتره، ويبسطه بجوده ورحمته، ويقبضه بحكمته على النظر لعبده كقوله: ﴿وَلَوْ

---

(١) سورة ق بعض آية ١٠.

(٢) سورة الذاريات آية ٢٢.

(٣) شأن الدعاء (ص ٥٤ـ٥٦).

وما ذكره الخطابي هنا من كون الرزق يشمل الحلال والحرام هو قول السلف ـ رحمهم الله تعالى ـ وهو أيضًا رأي الأشاعرة.

قال في المواقف (ص ٣٢٠): «وهو عندنا كل ما ساقه الله إلى العبد فأكله فهو رزق له من الله حلالاً كان أو حرامًا؛ إذ لا يقبح من الله شيء».

قلت: وخالف في هذا المعتزلة وأنكروه بدعوى أنه تعالى منع اكتساب الحرام وإنفاقه، فلو كان رزقًا منه لم يجز منعه ـ وهذا مبني على قاعدتهم الشوهاء النكراء في الحكم عليه جل وعلا.

انظر لهذه المسألة: مقالات الإسلاميين (١/ ٢٠٦، ٣٢٢، ٣٤٩)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٧٨٤ـ٧٨٨)، وأصول الدين للبغدادي (ص ١٤٤ـ١٤٥)، والمعتمد لأبي يعلى (ص ١٥٠)، والقصيدة النونية مع شرحها للهراس (٢/ ١٠٨ـ١٠٩)، والقلائد في تصحيح العقائد (ص٩٩)، ولوامع الأنوار البهية (١/ ٣٤٣ـ٣٤٥)، وشرح جوهرة التوحيد للباجوري (ص ٤٤١ـ٤٤٣)، والحق الواضح المبين (ص ٨٥ـ٨٦).

(٤) انظر: تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج (ص ٤٠)، والمنهاج للحليمي (١/ ٢٠٣)، والقصيدة النونية مع شرحها للهراس (٢/ ١٢٠)، والحق الواضح المبين (ص ٨٩).

(٥) سورة البقرة بعض آية ٢٤٥.

بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الأَرْضِ وَلَكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَاءُ ﴾[1] فإذا زاده لم يزده سرفًا وخرقًا، وإذا نقصه لم ينقصه عدمًا ولا بخلا . . . »[2] .

وأما ما يتعلق بالإحياء والإماتة فيقول عند شرحه لاسمه تعالى «المحيي المميت»: «المحيي: هو الذي يحيي النطفة الميتة فيخرج منها النسمة الحية، ويحيي الأجسام البالية بإعادة الأرواح إليها عند البعث، ويحيي القلوب بنور المعرفة، ويحيي الأرض بعد موتها بإنزال الغيث وإنبات الرزق.

والمميت هو الذي يميت الأحياء، ويوهن بالموت قوة الأصحاء الأقوياء ﴿ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[3] . تمدح سبحانه بالإماته كما تمدح بالإحياء ليعلم أن مصدر الخير والشر والنفع والضر من قبله، وأنه لا شريك له في الملك، استأثر بالبقاء، وكتب على خلقه الفناء»[4] .

وقال متحدثًا عن الضر والنفع عند شرحه لاسمه ـ تعالى ـ «الضار النافع»: «وهذان الاسمان مما يحسن القران في الذكر بينهما؛ لأن في اجتماعهما وصفًا له بالقدرة على نفع من شاء وضر من شاء[5]، وذلك أن من لم يكن على النفع والضر قادرًا لم يكن مرجوًا ولا مخوفًا، وفيه إثبات

---

(١) سورة الشورى بعض آية ٢٧ .

(٢) شأن الدعاء (ص ٥٧ ـ ٥٨)، وانظر المصدر نفسه عند شرح اسمه تعالى: (الجبار)، و(الوكيل)، و(البر)، و(المغني)، و(الواسع).

(٣) سورة الحديد بعض آية ٢ .

(٤) شأن الدعاء: (ص ٧٩ ـ ٨٠).

(٥) مما ينبغي أن يعلم أن أسماء الله ـ تعالى ـ المزدوجة المتقابلة ينبغي ألا يفرد أحدها عن الآخر في الذكر والدعاء؛ إذ في ذلك ما يوهم نقصًا في حقه ـ تعالى ـ، بل الكمال في ذكرها جميعًا، فيقال: يا معطي يا مانع، يا ضار يا نافع، يا مقدم يا مؤخر، يا معز يا مذل، يا خافض يا رافع، وهكذا فيما جاء على هذه الشاكلة.
انظر: القصيدة النونية مع شرحها للهراس (٢/ ١٢٠)، وبدائع الفوائد (١/ ١٦٧)، والحق الواضح المبين (ص ٨٩) ومعارج القبول (١/ ١١٧ ـ ١١٨).

أن الخير والشر من قبل الله ـ جل وعز ـ[١] وقد يكون معناه أيضًا: أنه يقلب الضار بلطيف حكمته منافع، فيشفي بالسم القاتل إذا شاء، كما يميت به إذا شاء ليعلم أن الأسباب إنما تنفع وتضر إذا اتصلت المشيئة بها»[٢].

وقال عند شرحه لاسمه تعالى: «الوهاب»: «هو الذي يجود بالعطاء عن ظهر يد من غير استثابة، ومعنى الهبة: التمليك بغير عوض يأخذه الواهب من الموهوب له، فكل من وهب شيئًا من عرض الدنيا لصاحبه فهو واهب، ولا يستحق أن يسمى واهبًا إلا من تصرفت مواهبه في أنواع العطايا فكثرت نوافله ودامت. والمخلوقون إنما يملكون أن يهبوا مالاً أو نوالاً في حال دون حال، ولا يملكون أن يهبوا شفاء لسقيم، ولا ولدًا لعقيم، ولا هدى لضلال ولا عافية لذي بلاء، والله الوهاب ـ سبحانه ـ يملك جميع ذلك، وسع الخلق جوده ورحمته، فدامت مواهبه واتصلت مننه وعوائده»[٣].

وقال عند شرحه لاسمه تعالى «المانع»: «هو الناصر الذي يمنع أولياءه؛ أي يحوطهم وينصرهم على عدوهم، ويقال: فلان في منعة من قومه، أي في جماعة تمنعه وتحوطه.

ويكون المانع من المنع والحرمان لمن لا يستحق العطاء، كقوله ﷺ: «**لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت**»[٤]، فهو سبحانه يملك المنع والعطاء،

---

(١) سيأتي الكلام على هذه المسألة ـ إن شاء الله تعالى ـ في مباحث القضاء والقدر.

(٢) شأن الدعاء (ص ٩٤ ـ ٩٥).

(٣) شأن الدعاء (ص ٥٣).

(٤) متفق عليه، وهو طرف من حديث المغيرة بن شعبة ـ رضي الله عنه ـ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان باب ١٥٥ ح ٨٤٤، الفتح (٢/ ٣٢٥)، وفي مواضع أخرى من الصحيح، انظر: ح ٦٣٣٠، ٦٦١٥، ٧٢٩٢.
ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ح ١٣٧، ١٣٨، (١/ ٤١٤ ـ ٤١٥)، وكذا أخرجه من حديث شعبة عن الحكم وأبي سعيد الخدري وعبد الله بن عباس في كتاب الصلاة ح ١٩٤، ٢٠٥، ٢٠٦.
ورواه غيرهما من أصحاب السنن والمصنفات.

وليس منعه الشيء بخلا به، لكن منعه حكمة، وعطاؤه جود ورحمة»[١].

وقال عند شرحه لاسمه تعالى: «المدبر»: «والمدبر هو العالم بأدبار الأمور وعواقبها، ومقدر المقادير مجريها إلى غاياتها، يدبر الأمور بحكمته، ويصرفها على مشيئته»[٢].

أما ما يتعلق بمشيئة الله تعالى ـ فإضافة لما سبق ـ فيقول الخطابي عند شرحه لاسمه تعالى: «المقدم المؤخر»: «هو المنزل الأشياء منازلها، يقدم ما يشاء منها ويؤخر ما شاء، قدم المقادير قبل أن خلق الخلق، وقدم من أحب من أوليائه على غيرهم من عبيده، ورفع الخلق بعضهم فوق بعض درجات، وقدم من شاء بالتوفيق إلى مقامات السابقين، وأخر من شاء عن مراتبهم وثبطهم عنها، وأخر الشيء عن حين توقعه لعلمه بما في عواقبه من الحكمة، لا مقدم لما أخر ولا مؤخر لما قدم...»[٣].

ويقول أيضًا شارحًا اسمه تعالى: «الوالي»: «هو المالك للأشياء، والمتولي لها، والمتصرفة مشيئته فيها، يصرفها كيف شاء، ينفذ فيها أمره ويجري عليها حكمه...»[٤].

ويقول في موضع آخر عند تفسيره لاسمه ـ جل وعلا ـ «الواجد»: «... وهو الذي لا يؤوده طلب، ولا يحول بينه وبين المطلوب هرب، فالخلق كلهم في قبضته يتقلبون، وعلى مشيئته يتصرفون»[٥].

---

(١) شأن الدعاء (ص٩٣ـ٩٤).
(٢) شأن الدعاء (ص ١٠٣ـ١٠٤).
(٣) المصدر السابق (ص ٨٦ـ٨٧).
(٤) المصدر السابق (ص ٨٩).
(٥) المصدر السابق (ص ٨١).

المبحث الثالث
منهج الخطابي في معرفة الله تعالى

المطلب الأول: هل معرفته ـ سبحانه ـ فطرية أو نظرية؟:

إنه مما لا شك فيه ولا ارتياب أن الإيمان بوجوده ـ جل وعلا ـ وتحقيق كمال وحدانيته، أصل الدين وقوامه، ولبه وصميمه، وهو في الواقع أمر لا يحتاج إلى سرد الأدلة وحشد البراهين، لمعلوميته في النفوس بحكم فطرتها وجبلتها، ﴿فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾[١]، وإنما يصار إلى ذلك عند تغير الفطرة وفسادها، أو عند ضعف الإيمان وقلة اليقين.

يقول ابن تيمية[٢] ـ رحمه الله تعالى ـ: «إن الإقرار بالخالق وكماله يكون فطريًا ضروريًا في حق من سلمت فطرته، وإن كان مع ذلك تقوم عليه الأدلة الكثيرة، وقد يحتاج إلى الأدلة عليه كثير من الناس عند تغير الفطرة وأحوال تعرِض لها»[٣].

وهذه المسألة ـ مع منتهى وضوحها وجلائها ـ تخبط الناس فيها خبط عشواء، وأكثروا فيها القيل والقال، واشتد بينهم النزاع وطال الجدال؛

---

(١) سورة الروم بعض آية ٣٠.

(٢) هو أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، الشهير بابن تيمية، الشيخ الإمام العلم المجتهد الرباني، ناصر السنن وقامع البدع، ذاع صيته وعم الآفاق ذكره، ولد بحران سنة ٦٦١ وتوفي سجينًا بدمشق سنة ٧٢٨. حَفَلَت كتب التراجم والطبقات بترجمته، وأفرده الكثير بخاص سيرته.

(٣) مجموع الفتاوى (٦/ ٧٣)، وانظر المصدر نفسه (٢/ ٦)، (٦/ ٧٣).

فالمتكلمون[١] من المعتزلة[٢] وجمهور الأشاعرة[٣] أنكروا المعرفة الفطرية التي تحصل ضرورة في قلب العبد، وأوجبوا عليه النظر - أو القصد إلى النظر - المفضي - في نظرهم - إلى قيام الاستدلال وصحة البرهان.

يقول القاضي عبد الجبار[٤] المعتزلي: «إن سأل سائل فقال: ما أول ما أوجب

(١) المتكلمون هم المنتسبون إلى ما يسمى بعلم الكلام، قال التفتازاني: «الكلام هو العلم بالعقائد الدينية عن الأدلة اليقينية»: شرح المقاصد (١/ ١٦٣)، وعن موضوع الكلام وذكر مسائله وغايته انظر: كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (١/ ٣٠-٣١)، ولوامع الأنوار البهية (١/ ٤-٥).

(٢) المعتزلة فرقة ظهرت في الإسلام أوائل القرن الثاني، وسلكت منهجًا عقليًا متطرفًا في مسائل العقائد الإسلامية وبحثها، سموا بهذا الاسم لاعتزال زعيمهم واصل بن عطاء الغزال حلقة الإمام الحسن البصري - رحمه الله - في قصة مشهورة معلومة.
انظر: الملل والنحل للشهرستاني (١/ ٤٣)، وما بعدها، وذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين لليافعي ص (٤٩)، وما بعدها، والخطط للمقريزي (٢/ ٣٤٥)، وما بعدها، وتاريخ المذاهب الإسلامية لأبي زهرة (١/ ١٢٤)، وما بعدها.

(٣) الأشاعرة هم المنتسبون لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، الإمام المعروف، ولا يخفى على كل حصيف منصف أن أبا الحسن - رحمه الله - قد رجع إلى معتقد أهل السنة والجماعة في آخر حياته، بعد أن كان على مذهب المعتزلة مدة أربعين سنة، يدافع عن ذلك وينافح، ثم اختار بعض أقوال ابن كلاب في بعض المسائل العقدية وبقي على ذلك فترة من الزمن، وفي الأخير اعتنق واعتقد مذهب السلف ونبذ كل قول خالفه، كما صرح بهذا وسطره في آخر كتبه كالإبانة والمقالات، واعترف به جمع كثير من أهل العلم، لا يسع المقام ذكرهم وسرد أقوالهم، والحق أن المنتسبين للأشعري - اليوم - تصدق عليهم تسميتهم بالأشاعرة الكلابية لانتسابهم إليه - وهو - في تلك الفترة الزمنية المحدودة التي كان عليها بعد أن ترك مذهب الاعتزال، وقبل أخذه لمنهج أهل السنة والجماعة واتباعه له.
وللمزيد من إثبات ما ذكرت انظر: رسالة ابن درباس في الذب عن أبي الحسن الأشعري، ومجموع الفتاوى (٤/ ٧٢)، (٥/ ٥٥٦)، وخطط المقريزي (٢/ ٣٥٨)، وما بعدها، وراجع ما كتبه شيخنا حماد بن محمد الأنصاري في مقدمة كتاب الإبانة، فإنه وفّى الموضوع حقه بالرجوع إلى كثير من المصادر المعتمدة، والنقل عنها بما يروي الغليل ويشفي العليل.

(٤) هو أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن خليل، الهمذاني الأسد أبادي، المتكلم المعتزلي، صاحب شرح الأصول الخمسة والمغني وغيرهما، لم تحدد كتب الطبقات والتراجم تاريخ ولادته، مات سنة ٤١٥.
تاريخ بغداد (١١/ ١١٣-١١٥)، وطبقات الشافعية للسبكي (٥/ ٩٧-٩٨)، ولسان الميزان (٣/ ٣٨٦-٣٨٧).

الله عليك؟ فقل: النظر المؤدي إلى معرفة الله ـ تعالى ـ، لأنه تعالى لا يعرف ضرورة ولا بالمشاهدة، فيجب أن نعرفه بالتفكر والنظر . . . والأصل في ذلك أن المعرفة والدراية والعلم نظائر، ومعناها: ما يقتضي سكون النفس وثَلَج الصدر وطمأنينة القلب . . . والذي يدل على أن العلم بالله تعالى ليس بضروري وإنما هو اكتسابي ما قد ثبت أنه يقع بحسب نظرنا على طريقة واحدة ووتيرة مستمرة، فيجب أن يكون متولدًا عن نظرنا، وإذا كان كذلك فالنظر من فعلنا، فيجب أن تكون المعرفة أيضًا من فعلنا، لأن فاعل السبب ينبغي أن يكون فاعل المسبِّب، فإذا كان من فعلنا لم يجز أن يكون ضروريًا؛ لأن الضروري هو ما يحصل فينا لا من قبلنا . . .» إلخ[1].

ويقول عبد القاهر البغدادي[2]: «الصحيح عندنا قولُ من يقول: إن أول الواجبات على المكلف النظر والاستدلال المؤديان إلى المعرفة بالله ـ تعالى ـ وبصفاته وتوحيده وعدله وحكمته، ثم النظر والاستدلال المؤديان إلى جواز إرسال الرسل منه، وجواز تكليف العباد ما شاء، ثم النظر المؤدي إلى وجوب الإرسال والتكليف منه، ثم النظر المؤدي إلى تفصيل أركان الشريعة، ثم العمل بما يلزَمُه منها على شروطه»[3].

ويقول الجويني[4]: «أول ما يجب على العاقل البالغ ـ باستكمال سن البلوغ أو

---

(١) شرح الأصول الخمسة (ص ٣٩، ص ٤٦، ص ٥٢ـ ٥٣)، وانظر له أيضًا: المحيط بالتكليف (ص ٢٦)، وما بعدها.

(٢) هو أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي الشافعي الأشعري، لم أجد ـ فيما بين يدي ـ من أرخ تاريخ مولده، توفي سنة ٤٢٩.
وفيات الأعيان (٣/ ٢٠٣)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٧٢ـ ٥٧٣)، وطبقات الشافعية للسبكي (٥/ ١٣٦ـ ١٤٨).

(٣) أصول الدين (ص ٢١٠).

(٤) هو أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يُوسف الجويني ـ نسبة لجوين من قرى نيسابور ـ الشافعي الأشعري المشهور بإمام الحرمين، ولد سنة ٤١٩، وتوفي سنة ٤٧٨.
وفيات الأعيان (٣/ ١٦٧ـ ١٧٠)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٦٨ـ ٤٧٧)، وطبقات الشافعية للسبكي (٥/ ١٦٥ـ ٢٢٢).

الحلم شرعًا ـ القصد إلى النظر الصحيح المفضي إلى العلم بحدوث العالم . . . »[1] .

أما الخطابي ـ رحمه الله ـ فإنه قد تحدث عن هذه المسألة بما يوهم موافقته المتكلمين[2] من أن معرفة الله ـ عز وجل ـ ليست فطرية ، وإنما تعرف بالنظر والاستدلال فقال : «القول فيمايجب من معرفة الله ـ سبحانه وتعالى ـ : أول ما يجب على من يلزمه الخطاب أن يعلم أن للعالم بأسره صانعًا ، وأنه هو الواحد لا شريك له ، وقد جرى كثير من عوام المسلمين في هذا على عادة النشوء وحكم الولادة ، فكان إيمانهم إيمان تلقين وتربية ، وذلك أنهم يولدون في دار الإسلام ويتربون في حجور المسلمين ، وينشأون في بلادهم فيتلقنون كلمة

---

(١) كتاب الإرشاد (ص ٢٥)، وانظر: الإنصاف للباقلاني (ص ٢٢)، (ص ٤١)، وما بعدها ، وشرح المقاصد (١/ ٢٧١)، وما بعدها ، والمواقف ص ٣٢، وما بعدها .

(٢) إذ جعلوا أول واجب على المكلف النظر أو القصد إلى النظر ، وهو قول على خلاف ما عليه أهل السنة والجماعة في جعلهم أول واجب على المكلف شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله ، كما دلت على ذلك وأثبتته النصوص الصحيحة الصريحة ، كحديث عبد الله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ أن رسول الله ﷺ قال : «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله » الحديث . أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان باب ١٧ ح ٢٥ (الفتح : ١/ ٧٥) ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان ح ٣٦، (١/ ٥٣)، وحديث عبد الله بن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال : «لما بعث النبي ﷺ معاذًا إلى نحو أهل اليمن قال له : «إنك تقدُم على قومٍ من أهل الكتاب فليكن أولَ ما تدعوهم إلى أن يوحدوا الله تعالى» الحديث . أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب التوحيد باب (١) ح ٧٣٧٢، الفتح (١٣/ ٣٤٧)، وكذا في مواضع أخرى من الصحيح، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان ح ٢٩، ٣٠، ٣١، (١/ ٥٠ـ ٥١)، وفي بعض ألفاظه : «إنك تأتي قومًا من أهل الكتاب فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله » .
قال أبو بكر بن المنذر ـ رحمه الله ـ : «أجمع كل من نحفظ عنه أن الكافر إذا قال : أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا عبده ورسوله وأن كل ما جاء به محمد حق، وأبرأ من كل دين يخالف دين الإسلام ـ وهو بالغ صحيح يعقل ـ أنه مسلم» . الإجماع ص ١٥٤ .
وانظر : درء تعارض العقل والنقل (٨/ ١٠ـ ١١)، وما بعدهما فهو جيد جدًا، وسيأتي ـ إن شاء الله ـ مزيد إيضاح وبيان لمذهب السلف في هذه المسألة عند الكلام على طريق الحدوث في الدلالة على معرفة الله ـ جل وعلا ـ .

التوحيد من الآباء والأمهات، ويسمعون الأذان من المؤذنين، ويتلقون القرآن من الأئمة في الصلوات ومن المعلمين في المكاتب، فيستحكم حب الدين في قلوبهم ويعتقدون حسنه وصحته تقليداً، فينتفعون به ويقتصرون عليه.

ودين الإسلام إذ كان موثوقًا بصحته مشهودًا له بالفضل على كل دين سواه فقد يجب على كل متدين به أن يكون مصدر اعتقاده إياه عن نظر واستدلال ليكون العلمُ به أصح والوثيقةُ به أشد، وقد نصب الله ـ تعالى ـ الأدلة، وأزاح بها العلة، ووسع من وجوهها، وكثّر من عددها، فهي على اختلاف مراتبها في الوضوح والغموض معروضةٌ للاستدلال بها والاستشهاد بمواضعها، فلا أحد يعقل من آحاد الناس إلا وله في جليها مستدل وفي واضحها مستشهد، وإن كان نزل فهمه عن دقيقها ولطيفها، فالواجب على كل من الناس أن يبذل وسعه فيه ويبلغ جهده في دركه، فإن الله ـ تعالى ـ يقول: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾[1]»[2].

فهذا الكلام من أبي سليمان الخطابي ـ رحمه الله ـ له احتمالان:

الأول: أنه أراد هنا المعرفة الشرعية التي لا تعرف إلا عن طريق الوحي، وهذا حق.

الثاني: أنه أراد بالمعرفة أن الإنسان منذ ولادته إلى أن يصل سن التكليف ـ الذي يسميه هو بمن يلزمه الخطاب ـ أنه إلى هذا السن يكون خالي الذهن، ليس لديه أي معرفة بخالقه، وأن المعرفة لا توجد إلا عن طريق النظر فقط، فهذا غير صحيح لمخالفته للأدلة الواردة في القرآن والسنة، والتي فسرها علماء السلف بما يقرر وجود معرفة فطرية في قلب كل مولود ـ كما تقدمت الإشارة إليه ـ.

وأما زيادة معرفة الله ـ عز وجل ـ فلاشك أنه أمر مطلوب؛ إذ إنه كلما زاد النظر في الكون وما بث فيه من الآيات زادت المعرفة بالله ـ سبحانه ـ، وهذا المعنى قد أشار

(١) سورة العنكبوت آية ٦٩.

(٢) شعار الدين وبراهين المسلمين، نقلاً عن بيان تلبيس الجهمية (١/ ١٧٧).

إليه بعض علماء السلف ـ رحمهم الله تعالى ـ منهم الإمام : أبو محمد بن عبد البصري المالكي[١] ؛ حيث قال : «وفي هذه المعرفة يتفاوت الناس ، ثم يتفاوتون في معرفة المزيد على قدر أحوالهم وصدق الهمم واتباع العلم وقوة اليقين وصفاء الإخلاص وصحة المعتقد ولزوم السنة»[٢] .

وأبو المظفر السمعاني[٣] ، بقوله : «وعلى أنا لا ننكر النظر قدر ما ورد به الكتاب والسنة ، لينال المؤمن بذلك زيادة اليقين وثلج الصدر وسكون القلب»[٤] .

فالمؤمن العالم بالله ـ عز وجل ـ وبشرعه وما يطلب منه ويجب عليه أحسن حالا وأرفع مقامًا ممن لم يحصل له ذلك في الاستجابة والامتثال والانقياد ؛ إذ بالعلم والمعرفة تُؤتى محابه ـ تعالى ـ وتُجتنب نواهيه ومساخطُه ، وهكذا الشأن في أمر العقيدة ومسائل التوحيد ، بل هذا أعظم وآكد وألزم من غيره ، طلبًا لزيادة اليقين في المعتقد والوثوق به والثبات عليه ، يشهد لهذا قوله ـ جل وعز ـ ﴿ **إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ** ﴾[٥]

---

(١) لم أقف على من ترجمه فيما بين يدي من كتب التراجم والطبقات والوفيات ، إلا ما ذكره عنه ابن تيمية بقوله : «وهذا الشيخ أبو محمد بن عبد البصري المالكي ، طريقته طريقة أبي الحسن بن سالم وأبي طالب المكي وأمثالهما من المنتسبين إلى السنة والمعرفة والتصوف واتباع السلف وأئمة السنة والحديث ، كمالك وسفيان الثوري وحماد بن زيد ، وحماد بن سلمة ، وعبد الرحمن بن مهدي ، والشافعي ، وأحمد بن حنبل وأمثالهم ، وكذلك ينتسبون إلى سهل بن عبد الله التستري وأمثاله من الشيوخ» .
درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٥٠٢) .

(٢) أصول السنة والتوحيد ـ مع بعض الاختصار ـ نقلاً عن درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٥١٤) .

(٣) وهو منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمي المروزي الشافعي ، أحد الأئمة المشاهير الأعلام ، ولد سنة ٤٢٦ . وتوفي سنة ٤٨٩ .
الأنساب لحفيده (٧/ ٢٢٢ ـ ٢٢٦) ، وسير أعلام النبلاء (١٩/ ١١٤ ـ ١١٩) ، وطبقات الشافعية للسبكي (٥/ ٣٣٥ ـ ٣٤٦) .

(٤) الانتصار لأهل الحديث ، نقلاً عن صون المنطق (ص ١٧١) .

(٥) سورة فاطر بعض آية ٢٨ .

قال الحافظ ابن كثير : «أي إنما يخشاه حق خشيته العلماء العارفون به، لأنه كلما كانت المعرفة للعظيم القدير العليم الموصوف بصفات الكمال، المنعوت بالأسماء الحسنى ، كلما كانت المعرفة به أتم والعلم به أكمل كانت الخشية له أعظم وأكثر»[١] .

ونقل عن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى أنه قال :

على قَدْرِ علم المرءِ يعظُم خَوفُه ... فلا عالمٌ إلا من الله خائفُ

وآمنُ مَكْرِ الله بالله جاهلٌ ... وخائفُ مكر الله بالله عَارفُ[٢]

وقال آخر : «منَ كانَ بالله أعرف كان منه أخوف» .

وقال الشيخ عبد الرحمن السعدي[٣] : «فكل من كان بالله أعلم كان أكثر له خشية ، وأوجبت له خشية الله الانكفاف عن المعاصي والاستعداد للقاء من يخشاه ، وهذا دليل على فضيلة العلم ، فإنه داع إلى خشية الله»[٤] .

إلا أنه يجب التفريق بين مسألة أول الواجب على المكلف وبين طلب الزيادة عن طريق المعرفة الشرعية ، بالتماسها والرغبة فيها ، لعمق اليقين وترسيخ المعتقد ؛ فالخطابي ـ رحمه الله ـ رغم أن كلامه يوهم موافقته أهل الكلام إلا أنه لا يتفق معهم على المنهج الذي اتخذوه للمعرفة ، بل قد ذمه وحذر منه وأعرض عنه ـ كما سيأتي ذكر ذلك وبيانه بحول الله تعالى ـ.

---

(١) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٥٦١) . عند هذه الآية .

(٢) ذكر البيتين عبد الفتاح أبو غدة في تعليقه على رسالة المسترشدين للحارث المحاسبي (ص ١٥٤) هامش (٢) .

(٣) هو أبو عبد الله عبد الرحمن بن ناصر آل سعدي ، علامة بلاد القصيم ، فقيه أصولي بارع ، ولد في عنيزة سنة ١٣٠٧ ، ومات بها سنة ١٣٧٦ .
علماء نجد خلال ستة قرون (٢/ ٤٢٢ ـ ٤٣١) ، وروضة الناظرين (١/ ٢١٩ ـ ٢٣٠) ، وعلماء آل سليم (٢/ ٢٩٥ ـ ٣٠٠) .

(٤) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (٤/ ٢١٦) .

المطلب الثاني: دلالات معرفة الخالق ـ جل وعلا ـ وإثبات وحدانيته:

بعد التتبع لما ذكره الخطابي في هذا المضمار يمكن حصر ما سلكه فيه في ثلاث طرق:

الأولى: طريق المعجزة

الثانية: طريق النظر إلى المخلوقات ـ بنوعيها: الأفقية والنفسية ـ.

الثالثة: طريق الحدوث.

وفيما يلي عرض لهذه الطرق:

١ـ طريق المعجزة[(١)]:

وهي الاستدلال بمقدمات النبوة ومعجزات الرسالة، إذ إن أمر النبوة وما يصحبها من الآيات البينات والمعجزات الباهرات، مع ما يوصف به المرسل بها من الصدق والرزانة وكمال الخَلْق والخُلُق، ودعوته إلى الفضائل ومكارم الأخلاق، يدل كل هذا على صحة دعوته وتثبيت نبوته.

لو لم تكن فيه آيات مبينة كانت بداهته تأتيك بالخبر[(٢)].

---

(١) المعجزة: هي أمر خارق للعادة مقرون بالتحدي سالم عن المعارضة، وهي إما حسية تشاهد بالبصر أو تسمع، كخروج الناقة من الصخرة وانقلاب العصا حية وكلام الجمادات ونحو ذلك، وإما معنوية تشاهد بالبصيرة كمعجزة القرآن.

أعلام السنة المنشورة (ص ٩٢).

(٢) هو لعبد الله بن رواحة ـ رضي الله عنه ـ يمدح به رسول الله ﷺ.

انظر: البيان والتبيين للجاحظ (١/ ١٥)، ومن الضائع من معجم الشعراء للمرزباني (ص ٩١)، والإصابة (٤/ ٨٦)، ونُسب البيت ـ أيضًا ـ لحسان بن ثابت، ديوانه (١/ ٤٨٢). =

ومعلوم أنه إذا ثبت هذا الأمر لزم تصديق صاحب الرسالة ووجوب قبول كل ما يخبر به وينبئ عنه، لكونه رسولاً مأمورًا بالبلاغ والبيان.

وفي بيان هذا الطريق يقول الخطابي: «ولقد سلك بعض مشايخنا في هذا - يعني معرفة الصانع وإثبات وحدانيته - طريقة الاستدلال بمقدمات النبوة ومعجزات الرسالة، لأن دلائلها مأخوذة من طريق الحس لمن شاهدها، ومن طريق استفاضة الخبر لمن غاب عنها، فلما ثبتت النبوة صارت أصلاً في وجوب قبول ما دعا إليه ﷺ، وهذا النوع مقنع في الاستدلال لمن لا يتسع فهمه لاستدراك وجوه سائر الأدلة ولم يتبين تعلق الأدلة بمدلولاتها ولن يكلف الله نفسًا إلا وسعها»[1].

ويقرر - رحمه الله - أن هذه الطريق إحدى المسالك التي نهجها الصحابة الكرام في أمر التوحيد وتحقيق الوحدانية، وأن القرآن الكريم كان له الأثر البالغ في نفوسهم وإقناعهم بنبوة الرسول ﷺ وصدق دعوته، فقال متحدثًا عنهم: «وإنما ثبت عندهم أمر التوحيد من وجوه، أحدها: ثبوت النبوة بالمعجزات التي أوردها نبيهم من كتاب قد أعياهم أمره وأعجزهم شأنه، وقد تحداهم به وبسورة من مثله[2] وهم العرب الفصحاء والخطباء والبلغاء، فكل عجز عنه ولم يقدر على شيء منه بوجه.

= ويشهد لهذا المعنى كذلك قول عبد الله بن سلام - رضي الله عنه -: «لما قدم رسول الله ﷺ المدينة انجفل الناس إليه، وقيل: قدم رسول الله ﷺ فجئت في الناس لأنظر إليه فلما استبنت وجه رسول الله ﷺ عرفت أن وجهه ليس بوجه كذاب». الحديث أخرجه الترمذي في سننه ح ٢٤٨٥، وابن ماجه في سننه ح ١٣٣٤، والإمام أحمد في مسنده (٥/ ٤٥١) وصححه الحاكم (٣/ ١٣) ووافقه الذهبي.

(١) شعار الدين وبراهين المسلمين، نقلاً عن بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٥١). والصواعق المرسلة (٣/ ١١٩٦-١١٩٧).

(٢) يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ سورة البقرة بعض آية ٢٣.

=

إما بألا يكون في قولهم ولا في طباعهم أن يتكلموا بكلام يضارع القرآن في جزالة لفظه وبديع نظمه وحسن معانيه.

وإما أن يكون ذلك في وسعهم وتحت قُدرهم طبعًا وتركيبًا، ولكن منعوه وصرفوا عنه[١] ليكون آية لنبوته وحجة عليهم في وجوب تصديقه.

وإما أن يكونوا إنما عجزوا عن علم ما جمع في القرآن من أنباء ما كان، والإخبار عن الحوادث التي تحدث وتكون، وعلى الوجوه كلها فالعجز موجود والإنقطاع حاصل»[٢].

ثم أخذ الخطابي يسرد ما شاهده الصحابة من الآيات ويعدد ما وقفوا عليه من المعجزات الدالة على تثبيت النبوة وصحة دعوى الرسالة[٣] فقال: «فلما استقر ما شاهدوه من هذه الأمور في نفوسهم، وثبت ذلك في عقولهم، صحت عندهم نبوته وظهرت عن غيره بينونتُه، ووجب تصديقه على ما أنبأهم عنه من الغيوب،

= وقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾ سورة يونس بعض آية ٣٨.
وقوله تعالى: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ إِن كَانُوا صَادِقِينَ﴾ سورة الطور آية ٣٤.

(١) القول بالصرفة معناه: أن الله تعالى صرف العرب عن معارضة القرآن مع استطاعتهم وقدرتهم على ذلك، فسلب عقولهم وأعجز هممهم لئلا يجيئوا بمثله، ولا يخفى أن هذا القول ظاهر الفساد متحقق البطلان ساقط الاعتبار، ويكفي في رده قوله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ سورة الإسراء آية ٨٨.
ولمعرفة الذاهب إلى هذا القول انظر: مقالات الإسلاميين (١/ ٢٩٦)، والملل والنحل (١/ ٥٦ ـ ٥٧)، وللرد على هذه المقولة انظر: القول في بيان إعجاز القرآن للخطابي (ص٢٢ ـ ٢٣)، وإعجاز القرآن للباقلاني (ص ٢٩ ـ ٣١)، والرسالة الشافية لعبد القاهر الجرجاني (ص ١٤٦)، والبرهان الكاشف عن إعجاز القرآن للزملكاني (ص ٥٣) وما بعدها.

(٢) الغنية عن الكلام وأهله، نقلاً عن درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨)، وصون المنطق (ص ٩٦).

(٣) أرجأت ذكر تلك المعجزات إلى المطلب المعقود لها في المبحث الثالث بالفصل الثاني من الباب الثالث في هذا البحث.

ودعاهم إليه من أمر وحدانية الله ـ عز وجل ـ وأمر صفاته . . . »[1] .

ومما تقدم عرضه يتبين مراد الخطابي في جعله طريق المعجزة أحد مسالك معرفة الله تعالى وإثبات وحدانيته؛ إذ إن القرآن الكريم وهو المعجزة الكبرى للرسول ﷺ قد أقنع الصحابة بصدق النبوة وصحة الدعوة. وبهذا دلل البيهقي[2] ـ رحمه الله ـ علي صحة هذا المسلك، فقال ـ بعد أن ذكر قصة جعفر ابن أبي طالب وأصحابه ـ رضي الله عنهم جميعًا ـ مع النجاشي ملك الحبشة ـ[3] : «فهؤلاء مع النجاشي وأصحابه استدلوا بإعجاز القرآن على صدق النبي ﷺ فيما ادعاه من الرسالة فاكتفوا به وآمنوا به وبما جاء به من عند الله ، فكان فيما جاء به إثبات الصانع وحدوث العالم»[4] .

وقد قال ابن عبد البر[5] ـ رحمه الله ـ: «إنه من نظر إلى إسلام أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة وسعد وعبد الرحمن وسائر المهاجرين والأنصار وجميع الوفود الذين دخلوا في دين الله أفواجًا علم أن الله عز وجل لم يعرفه[6] واحد

---

(١) الغنية عن الكلام وأهله، نقلاً عن درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٢٩٩)، وصون المنطق (ص ٩٧).

(٢) هو أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله ، الإمام الحافظ المصنف، ولد بخسرو جرد ـ من قرى بيهق ـ سنة ٣٨٤، ومات بنيسابور سنة ٤٥٨ . وحمل في تابوت إلى بيهق فدفن بها.
سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٦٣ ـ ١٧٠)، وطبقات الشافعية للسبكي (٤/ ٨ ـ ١٦)، وشذرات الذهب (٣/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥).

(٣) قصة خروج الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ إلى أرض الحبشة هي ما يسمى بالهجرة الأولى.
انظر : تفصيلها بالسير والمغازي لابن إسحاق (ص ٢١٣ ـ ٢٢٩)، ودلائل النبوة للبيهقي (٢/ ٢٩٣ ـ ٢٩٥).

(٤) الاعتقاد ص ٤٦ .

(٥) هو أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي، حافظ المغرب وبخاريه، أحد الأئمة الأعلام المشار إليهم بالبنان حفظًا وفقها وفهما، ولد سنة ٣٦٨، ومات بشاطبة سنة ٤٦٣ .
كتاب الصلة (ص ٦٧٧ ـ ٦٧٩)، وبغية الملتمس (ص ٤٨٩ ـ ٤٩١)، والديباج المذهب (٢/ ٣٦٧ ـ ٣٧٠).

(٦) أي المعرفة التفصيلية بأسمائه وصفاته ـ عز وجل ـ وإلا فإن العرب كانوا يعرفون أن الله تعالى هو خالقهم ومدبرهم، كما نص على ذلك القرآن في غير موضع.

منهم إلا بتصديق النبيين بأعلام النبوة ودلائل الرسالة»[١] .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ مؤيدًا ومصوبًا هذا الطريق : «وقد جاء بها القرآن ـ يعني طريق المعجزة ـ في قصة فرعون ، فإنه كان منكرًا للرب ، قال تعالى : ﴿ فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٦) أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ (١٧) قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا ﴾ ـ إلى قوله ـ : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ (٢٣) قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ (٢٤) قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلا تَسْتَمِعُونَ (٢٥) قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الأَوَّلِينَ (٢٦) قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ (٢٧) قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ (٢٨) قَالَ لَئِنِ اتَّخَذْتَ إِلَهًا غَيْرِي لأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ (٢٩) قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَيْءٍ مُّبِينٍ (٣٠) قَالَ فَأْتِ بِهِ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ (٣١) فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ (٣٢) وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ ﴾[٢] .

فهنا قد عرض عليه موسى الحجة البينة التي جعلها دليلاً على صدقه في كونه رسولَ رب العالمين، وفي أن له إلهًا غير فرعون يتخذه ، وكذلك قال تعالى : ﴿ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ وَأَن لاَّ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ ﴾[٣].

فبين أن المعجزة تدل على الواحدانية والرسالة ؛ وذلك لأن المعجزة ـ التي هي فعل خارق للعادة ـ تدل بنفسها على ثبوت الصانع كسائر الحوادث ، بل هي أخص من ذلك ، وأن الحوادث المعتادة ليست في الدلالة كالحوادث الغريبة ؛ ولهذا يسبح الرب عندها ويمجد ويعظم ما لا يكون عند المعتاد ،

---

(١) التمهيد (٧/ ١٥٢)، وانظر : كتاب الحجة في بيان المحجة (٢/ ١٩٩ ـ ٢٠٠).

(٢) سورة الشعراء آية ١٦ ـ ٣٣ .

(٣) سورة هود بعض آية ١٤ .

ويحصل في النفوس ذلة من ذكر عظمته مالا يحصل للمعتاد، إذ هي آيات جديدة فتعطى حقها وتدل بظهورها على الرسول، وإذا تبين أنها تدعو إلى الإقرار بأنه رسول الله فتقرر بها الربوبية والرسالة»[١] .

ويقول أيضًا : «نفس المعجزات يعلم بها صدق الرسول المتضمن إثبات مرسله، لأنها دالة بنفسها على ثبوت الصانع المحدث لها، وأنه أحدثها لتصديق الرسول وإن لم يكن قبل ذلك قد تقدم من العبد معرفة الإقرار بالصانع، وقد يقال: إن قصة موسى من هذا الباب، قال تعالى: ﴿ كَلاَّ فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ ﴾ - إلى قوله - ﴿ إِنَّا نَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَايَانَا أَن كُنَّا أَوَّلَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[٢] وفي سورة طه: ﴿ فَأْتِيَاهُ فَقُولا إِنَّا رَسُولا رَبِّكَ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلا تُعَذِّبْهُمْ قَدْ جِئْنَاكَ بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكَ وَالسَّلامُ عَلَىٰ مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَىٰ ﴾[٣] .

إلى آخر القصة، ففرعون كان منكرًا للصانع مستفهمًا عنه استفهام إنكار سواءً كان في الباطن مقرًا به أو لم يكن، ثم طلب من موسى آية فأظهر آيته ودل بها على إثبات إلهية ربه وإثبات نبوته جميعًا . . . فكانت المعجزة مبينة للعلم بالصانع وبصدق رسوله؛ وذلك أن الآيات التي يُستدل بها على ثبوت الصانع تدل المعجزة كدلالتها وأعظم . . . وإنما المقصود التنبيه على أن المعجزات قد يعلم بها ثبوت الصانع وصدق رسوله معا»[٤] .

ثم نسب - ابن تيمية - هذه الطريقة إلى أئمة السلف فقال: «وهذه طريقة السلف من أئمة المسلمين في الاستدلال على معرفة الصانع وحدوث

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٣٧٨-٣٧٩).

(٢) سورة الشعراء الآيات ١٥ إلى ٥١، وقد سردها ابن تيمية جميعها.

(٣) آية ٤٧.

(٤) درء تعارض العقل والنقل (٩/ ٤١-٤٤).

العالم، لأنه إذا ثبتت نبوته بقيام المعجز»[١] وجب تصديقه على ما أنبأهم عنه من الغيوب ودعاهم إليه من أمر وحدانية الله تعالى وصفاته وكلامه»[٢].

وبعد هذا البيان الجلي الواضح من هؤلاء الأعلام يظهر أن ما سلكه الخطابي طريق شرعي دل عليه الكتاب ونهجه سلف الأمة وأئمتها للدلالة على معرفته تعالى وثبوت وحدانيته وتصديق النبوة وصحة الرسالة. والله أعلم.

٢- طريق النظر في المخلوقات:

تمهيد:

إن النظر إلى هذا الكون الفسيح الأرجاء، المترامي الأطراف، البديع الصنع، وما حواه من مخلوقات بديعة، وكائنات عجيبة، على اختلاف أنواعها وتعداد أشكالها وتباين أوصافها، ليشهد أن لهذا الكون خالقًا أوجده، ومدبرًا أحكم أمره وتسييره.

وإن المتأمل في الكتاب العزيز ليجده غنيًا بالآيات الكونية، وحافلاً بالدلائل القطعية الداعية إلى التفكر والتدبر، فيما هو محسوس ومشاهد في الآفاق والأنفس، دلالة على عظم الخالق وكمال قدرته وسعة علمه... ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ﴾[٣]، ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾[٤] ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ۝٢٠ وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلَا

---

(١) العبارات ما بين القوسين من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، في درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٣٥٢)، وما بعدها من كلام الخطابي.

(٢) الغنية عن الكلام وأهله، نقلاً عن درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٣٥٢)، وانظر: صون المنطق (ص ٩٧).

(٣) سورة الأعراف بعض آية ١٨٥.

(٤) سورة فصلت آية ٥٣.

تبْصِرُون ﴾[١] إلى غير ذلك من نصوص كثيرة دالة على هذا المعنى .

يقول الراغب الأصفهاني[٢] : «جعل ـ أي الله تعالى ـ لكل إنسان من بدنه ونفسه عالمًا صغيراً، أوجد فيه مثال كل ما هو موجود في العالم الكبير ، ليجرى ذلك من العالم مجرى مختصر من الكتاب البسيط ، يكون مع كل أحد نسخةٌ يتأملها في الحضر والسفر والليل والنهار ، فإن نشط وتفرغ للتوسع في العلم نظر في الكتاب الكبير الذي هو العالم ، فيطلع منه على الكون ليغزر علمه ويتسع فهمه ، وإلا فليقنع بالمختصر الذي معه ، ولهذا قال تعالى : ﴿ وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلا تُبْصِرُونَ ﴾[٣] [٤] » .

ويقول ابن القيم : «لما كان أقرب الأشياء إلى الإنسان نفسه دعاه خالقه وبارئه ومصوره وفاطره من ماء إلى التبصر والتفكر في نفسه ، فإذا تفكر الإنسان في نفسه استنارت له آياتُ الربوبية ، وسطعت له أنوار اليقين ، واضمحلت عنه غمرات الشك والريب . . . »[٥] .

ويقول أيضًا : «وإذا تأملت ما دعا الله سبحانه في كتابه عباده إلى الفكر فيه ، أوقعك على العلم به سبحانه وتعالى وبوحدانيته وصفات كماله ونعوت جلاله ، من عموم قدرته وعلمه ، وكمال حكمته ورحمته وإحسانه وبره ولطفه ، وعدله ورضاه وثوابه وعقابه ، فبهذا تعرف إلى عباده وندبهم إلى التفكر في آياته»[٦] .

(١) سورة الذاريات آية ٢٠ ـ ٢١ .

(٢) هو أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل الأصفهاني الملقب بالراغب، اختلف في سنة مولده وسنة وفاته على أقوال عدة. أقربها بالنسبة للوفاة (٥٠٢).
سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٢٠ ـ ١٢١)، وبغية الوعاه (٢/ ٢٩٧)، وكنوز الأجداد (ص ٢٥٦ ـ ٢٥٩).

(٣) سورة الذاريات آية ٢١ .

(٤) كتاب الذريعة إلى مكارم الشريعة (ص ٢٠٢).

(٥) التبيان في أقسام القرآن (ص ٣٠٣).

(٦) مفتاح دار السعادة (١/ ١٨٧).
وفي هذين الكتابين عدة فصول بديعة ومباحث نفيسة وفوائد مشوقة تتعلق بهذا الموضوع يحسن مطالعتها والوقوف عليها .

والخطابي ـ كما ذكرت سابقًا ـ يوجه النظر إلى الكون وما فيه من مخلوقات، وإلى الإنسان نفسه، لما فيهما جميعًا من آثار الصنعة ودلائل الحكمة وكمال القدرة.

فأما النظر في الملكوت فيقول بشأنه: «إنك إذا تأملت هيئة هذا العالم ببصرك واعتبرتها بفكرك، وجدته كالبيت المبني المعد فيه جميعُ ما يحتاج إليه ساكنه من آلة وعتاد؛ فالسماء مرفوعة كالسقف، والأرض ممدودة كالبساط، والنجوم منضودة كالمصابيح، والجواهر مخزونة كالذخائر، وضروب النبات مهيأة للمطاعم والملابس والمشارب، وصنوف الحيوان مسخرة للمراكب، مستعملة في المرافق، والإنسان كالمملك البيت المخول ما فيه، وفي هذا كله دلالة واضحة على أن العالم مخلوق بتدبير وتقدير ونظام، وأن له صانعًا حكيمًا تام القدرة بالغ الحكمة»[1].

ويقول ـ بعد سوقه لقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ الآية[2] ـ: «هذا من قريب ما يستدركه العاقل من وجوه الأدلة من غير كثير استقصاء في فعل، ومعاناة بدقيق فكر؛ وذلك أنه خطاب للعرب، ومن سنة العربي أن يركب راحلته فيسير عليها فيما قرب من الأرض، باغيًا حاجته، وفيما بعد عنها ظاعنًا في السفر في الحال يكثر في بلادهم، فإذا خلا بالمكان لم ير إلا سماءً فوقه وأرضًا تحته وجبلاً عن يمينه وجبلاً عن شماله، ومطية هو راكبها، فإذا تأمل هذه الأشياء استبان فيها أثر الصنعة ولطف الحكمة، مما جمع الله له من المرافق فيها: أن صانعها لطيف خبير، عالم قدير، حكيم عليم، وقد قيل: إن الإبل خصت بالذكر من بين سائر الحيوان؛ وذلك أن الأنعام ضروبُها أربعة: حلوبة وركوبة وأكُولة وحمولة، والإبل تجمع هذه

---

(١) شعار الدين وبراهين المسلمين، نقلاً عن بيان تلبيس الجهمية (١/ ١٨٠)، وانظر: الاعتقاد للبيهقي (ص ٣٩)، فإنه سرد الكلام المذكور أعلاه ثم قال عقبه: «وهذا فيما قرأته من كتاب أبي سليمان الخطابي رحمه الله».

(٢) سورة الغاشية الآيات (١٧ ـ ٢٠).

الخلال كُلَّها»[١] [٢] .

ويواصل الخطابي حديثه في ذكره لآي القرآن الكريم استدلالاً على مراده فيقول :

«وقال سبحانه وتعالى : ﴿ **إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ** ﴾[٣] .

فذكر خلق السموات بما فيها من الشمس والقمر والنجوم وسيرها في أفلاكها الذي يختلف الليل والنهار به ويتبين زيادتهما ونقصانهما ودخول أحدهما على الآخر وأخذ بعضها من بعض فيكون بها انقسام فصول السنة ، وتعاقب الحر والبرد اللذين بأحدهما لقاح الشجر وبالآخر نُضجُ الثمار .

وذكر الله «الأرض» التي هي مسكن الحيوان والدواب ، وفيها قرار البحار التي تجمع المياه التي تحمل السفن والفلك .

وذكر «الريح» التي تُنشئ السحابَ وتجريها إلى حيث أذن لها أن تمطر فيحيي بهذه البلاد والزرع والأنعام ، وبها يجري الفلك والسفن في البحار ، فتصلح بهذه الأمور معايشُ الناس وتكثر بها منافعهم .

وباجتماع هذه الأمور ومعاونة بعضها بعضًا يتم صلاح أمر العالم وينتظم ، وفي ذلك دليل على أن صانع العالم قادر حكيم عالم خبير ، ووقع ذكر هذه

(١) قال الحافظ ابن كثير في تفسيره (٤/ ٥٣٨)، متحدثًا عن الإبل : «فإنها خلق عجيب ، وتركيبها غريب ، فإنها في غاية القوة والشدة ، وهي مع ذلك تلين للحمل الثقيل ، وتنقاد للقائد الضعيف ، وتؤكل وينتفع بوبرها ، ويشرب لبنها» . وانظر : الجواهر في تفسير القرآن الكريم (٢٥/ ١٤٥ـ١٤٦) .

(٢) شعار الدين وبراهين المسلمين نقلاً عن بيان تلبيس الجهمية (١/ ١٨١) .

(٣) سورة البقرة آية ١٦٤ .

الأمور عقب قوله تعالى: ﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لاَّ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾[1] ليدل بها على صدق الخبر عما قد يدلنا به من وحدانيته سبحانه»[2].

ثم أورد أبو سليمان ـ رحمه الله ـ بعض الآيات القرآنية وبين مدى تأثيرها في نفوس الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ كقوله تعالى: ﴿أَفَلا يَنظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ وَإِلَى الأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لأُوْلِي الأَلْبَابِ﴾[4] ثم قال: «وما أشبه ذلك من جلال الأدلة وظواهر الحجج التي يدركها كافة ذوي العقل وعامة من يلزمه حكم الخطاب مما يطول تتبعه واستقراؤه، فعن هذه الوجوه ثبت عندهم ـ يعني الصحابة ـ أمر الصانع وكونه، ثم تبينوا وحدانيته وعلمه وقدرته بما شاهدوه من اتساق أفعاله على الحكمة واطرادها في سبلها وجريها على إدلالها. . . فكان ما اعتمده المسلمون من الاستدلال في ذلك أصح وأبين، وفي التوصل إلى المقصود به أقرب؛ إذ كان التعلق في أكثره إنما هو بمعاني درك الحس وبمقدمات من العلم مركبة عليها لا يقع الخلق في دلالتها»[5].

وبعد هذا العرض من أبي سليمان ـ رحمه الله ـ فيما يخص النظر للآيات

---

(١) سورة البقرة آية ١٦٣.

(٢) شعار الدين وبراهين المسلمين، نقلاً عن بيان تلبيس الجهمية (١/ ١٨١ ـ ١٨٢).
وانظر: ما جاء في كتاب العظمة لأبي الشيخ الأصبهاني عن النجوم والسحاب والمطر (٤/ ١٢١١ ـ ١٢٧٨).

(٣) سورة الغاشية آية ١٧ ـ ٢٠.

(٤) سورة آل عمران آية ١٩٠.

(٥) الغنية عن الكلام وأهله، نقلاً عن درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٣٠٠ ـ ٣٠٢)، وصون المنطق (ص ٩٧ ـ ٩٨). وانظر غريب الحديث (١/ ٦٨٥)، ففيه إشارة إلى بيان عظمة المولى وعز سلطانه.

الأفقية، ينقلنا إلى الشق الآخر، وهو النظر للآيات النفسية، وما أودع فيها ـ هي الأخرى ـ من الآثار الدالة على كمال القدرة وإحكام الصنعة ولطيف الحكمة، ويعتبر ذلك من أبين الدلالات على معرفة الخالق ـ جل وعلا ـ وظهور عظمته واتساق أفعاله وحسن تدبيره، فيقول:

«فمن أوضح الدلالة على معرفة الله سبحانه وتعالى على أن للخلق صانعًا ومدبرًا أن الإنسان إذا فكر في نفسه رآها مدبرة، وعلى أحوال شتى مصرفة، كان نطفة ثم علقة ثم مضغة ثم عظامًا ولحمًا[1]، فيعلم أنه لا ينقل نفسه من حال النقص إلى حال الكمال؛ لأنه لا يقدر أن يُحدث في الحال الأفضل التي هي حال كمال عقله وبلوغ أشده عضوًا من الأعضاء ولا يمكنه أن يزيد في جوارحه جارحة، فيدله ذلك على أنه في وقت نقصه وأوان ضعفه عن فعل ذلك أعجز.

وقد يرى نفسه شابًا ثم كهلاً ثم شيخًا وهو لم ينقل نفسه من حال الشباب والقوة إلى حال الشيخوخة والهرم، ولا اختار لنفسه ولا في وسعه أن يزايل حال المشيب ويراجع قوة الشباب فيعلم بذلك أنه ليس هو الذي فعل هذه الأفعال بنفسه، وأن له صانعًا صنعه، وناقلاً نقله من حال إلى حال، ولولا ذلك لم تتبدل أحواله بلا ناقل ولا مدبر. . .»[2].

وقد ذكر بعد إيراده لقوله تعالى: ﴿وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلا تُبْصِرُونَ﴾[3] أن هذه إشارة إلى ما فيها من آثار الصنعة ولطيف الحكمة، الدالين على وجود الصانع

---

(١) يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ مِن سُلالَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ سورة المؤمنون آية: (١٢ ـ ١٤).

(٢) شعار الدين وبراهين المسلمين، نقلاً عن بيان تلبيس الجهمية (١/ ١٧٨)، وانظر: رسالة إلى أهل الثغر للأشعري (ص ١٤٣)، وما بعدها والاعتقاد للبيهقي (ص ٤٣)، والملل والنحل (١/ ٩٤) وشرح حديث النزول (ص ٢٧ ـ ٢٨).

(٣) سورة الذاريات آية ٢١.

الحكيم، لما ركب فيها من الحواس التي عنها يقع الإدراك، والجوارح التي يباشر بها القبض والبسط، والأعضاء المعدة للأفعال التي هي خاصة بها كالأضراس الحادثة فيهم عند استغنائهم عن الرضاع وحاجتهم إلى الغذاء، فيقع بها الطحن له، وكالمعدة التي اتخذت لطبخ الغذاء، والكبد التي يسلك إليها صفاوته وعنها يكون انقسامه على الأعضاء في مجاري العروق المهيأة لنفوذه إلى أطراف البدن، وكالأمعاء التي يرسب إليها تفل الغذاء وطحانه فيبرز عن البدن»[١].

ويواصل أبو سليمان الخطابي حديثه عن خلق الإنسان وما يوجد في جسده - والحيوان أيضًا - من أشياء متضادة متباينة متنافرة، لا يمكن اجتماعها بحال، إلا أن وجودها واجتماعها - والحالة هذه - مما يدل على أن هناك من قهرها وقدر على اجتماعها والتئامها فيقول:

«إنا رأينا أشياء متضادة، من شأنها التباين والتنافر والتفاسد، مجموعة في بدن الإنسان وأبدان سائر الحيوان وهي الحرارة والبرودة فعلمنا أن جامعًا جمعها وقهرها على اجتماع وأقامها بلطفه، ولولا ذلك لتنافرت وتفاسدت، ولو جاز أن تجتمع المتضادات المتنافرات وتتقاوم من غير جماع يجمعها لجاز أن يجتمع الماء والنار ويتقاوما من ذاتهما من غير جامع يجمعهما ومقيم يقيمهما، وهذا محال لا يتوهم، فتعين إنما كان اجتماعهما بجامع قهرهما على الاجتماع والالتئام»[٢].

وبعد هذا الاستعراض الجلي لبعض آيات الله الكونية الأفقية والنفسية وما ساقه الخطابي منها، يمكن الخلوص إلى أنه اعتمد على الأدلة العقلية الخالية من الغموض، والبعيدة عن التعقيد، في الاستدلال على معرفته تعالى بالنظر

---

(١) الغنية عن الكلام وأهله، نقلاً عن درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٢٩٩ - ٣٠٠)، وصون المنطق (ص ٩٧)، «مع اختلاف يسير جداً في بعض الألفاظ»، وانظر: المراجع المذكورة أعلاه هامش (١).

(٢) شعار الدين وبراهين المسلمين نقلاً عن بيان تلبيس الجهمية (١/ ١٨٠).
وانظر: الاعتقاد للبيهقي (ص ٤٢)، ومفتاح دار السعادة (١/ ١٨٧)، وما بعدها.

إلى مخلوقاته، لما أودع فيها من بديع صنعته ودقة تدبيره وأسرار حكمته، فهي ـ إذًا ـ آيات منصوبة، نفس العلم بها يوجب العلم بخالقها ومدبرها، فكل دليل في الوجود لابد أن يكون مستلزمًا للمدلول، كاستلزام العلم بوجود الشمس العلم بوجود النهار، كما أن هذا المسلك شرعي أيضًا، دل عليه الكتاب العزيز وشهد له التنزيل، ووافق منهج السلف في قبولهم كل ما اتفقت عليه العقول السليمة لمنصوصات الشرع الصحيحة الصريحة.

يقول ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «فالاستدلال على الخالق بخلق الإنسان في غاية الحسن والاستقامة، وهي طريقة عقلية صحيحة، وهي شرعية دل القرآن عليها وهدى الناس إليها، وبينها وأرشد إليها وهي عقلية، فإن نفس كون الإنسان حادثًا بعد أن لم يكن، ومولودًا ومخلوقًا من نطفة ثم من علقة، هذا لم يعلم بمجرد خبر الرسول، بل هذا يعلمه الناس كلهم بعقولهم سواء أخبر به الرسول أم لم يخبر، لكن الرسول أمر أن يستدل به ودل به وبينه واحتج به، فهو دليل شرعي، لأن الشارع استدل به، وأمر أن يستدل به وهو عقلي لأنه بالعقل تعلم صحته...»[1].

ولقد عقد الإمام ابن منده[2] ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه «التوحيد» عدة فصول تدل على هذا المعنى، وساق تحتها النصوص القرآنية والحديثية مردفًا لها بأقوال السلف وتفسيراتهم لها.

فمن تلك الفصول ـ وهي كثيرة ـ: «ذكْر آية تدل على وحدانية الله عز وجل من انتقال الخلق من حال إلى حال»[3].

و« ذكْر آية تدل على وحدانية الخالق وإحكام صنعته في خلق الرحم والمشيمة في

---

(١) كتاب النبوات (ص ٩٢).

(٢) هو الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده، المولود بأصبهان سنة ٣١٠، والمتوفى سنة ٣٩٥.
أخبار أصبهان (٢/ ٣٠٦)، وطبقات الحنابلة (٢/ ١٦٧)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٨ـ٤٣).

(٣) كتاب التوحيد: (١/ ٢١٨)، الفصل الحادي والعشرون.

مدة استقرار النطفة فيها إلى التارات التي تمر عليها إلى أن تصير بشراً حيًا»(١) .

و «ذكْر آية تدل على وحدانية الخالق بأنه خلق الخلق وجعلهم سميعًا وبصيراً يسمعون ويبصرون»(٢) .

إلى غير ذلك من الفصول الدائرة في هذا الفلك والمضمار .

والإمام ابن تيمية بعد أن عرض استدلال الخطابي بطريق المعجزة وطريق النظر للمخلوقات علق على ذلك بقوله : «قلت : ذكر الخطابي طريقين إلى معرفة الله وصفاته ، طريقًا سمعية وطريقًا عقلية ، وكلاهما طريق شرعية معروفة بالقرآن ؛ أما الأولى : فهو أن تعلم نبوة النبي ﷺ بما أظهره الله على يديه من المعجزات وبغير ذلك ، ثم يعرفون ما أخبرهم به ودعاهم إليه من التوحيد وإثبات الصفات ، وهذا لأن نفس الإقرار بالصانع ـ سبحانه ـ فطري ضروري ، أو معلوم بأدنى نظر وتأمل يحصل لعموم الخلق ، ثم معرفة صدق الرسول ﷺ تعلم بما أظهره من المعجزات الدالة على صدق الرسول .

وقد نبه الخطابي أن فيما جاء به الرسول من بيان الطرق العقلية التي يعرف بها ثبوت الخالق وتوحيده وصفاته ، فإن الرسول ﷺ لم يكن تعريفه للناس ما عرفهم إياه بمجرد خبره ، وإن كان ذلك بعد ثبوت صدقه كما يظنه كثير من أهل الكلام ، بل عرفهم ما به يعرف ثبوت الخالق ووحدانيته وصفاته ، وما به يعرف صدقه ، فبين ما جاء به من أصول الدين وأدلته العقلية التي يعلم بها ما يمكن معرفته بالعقل ، وأخبرهم عن الغيب الذي لا يمكنهم معرفته بمجرد عقلهم»(٣) .

«فقد بين الخطابي بعض ما نبه عليه القرآن من الاستدلال بالآيات النفسية والأفقية وهي أدلة عقلية»(٤) .

وبهذا كله ـ وإعادة لما سبق ـ تتضح موافقة الخطابي ـ رحمه الله تعالى ـ للسلف في هذا الاستدلال المبني على طريق المعجزة وطريق النظر للمخلوقات بنوعيها الأفقية والنفسية . وبالله التوفيق .

---

(١) كتاب التوحيد : (١/ ٢٤٥)، الفصل السابع والعشرون .

(٢) المصدر السابق (١/ ٢٥٦) الفصل التاسع والعشرون .

(٣) درء تعارض العقل والنقل : (٧/ ٣٠٢ـ٣٠٣) .

(٤) المصدر السابق (٨/ ٣٥٥)، وانظر : الفوائد لابن القيم (ص ٣١ ـ ٣٣) .

٣ـ طريق الحدوث:

وهي إحدى مسالك الخطابي في معرفة الخالق ـ جل وعلا ـ، علمًا بأنه لم ينص على ذلك في كتابيه: «شعار الدين» و«الغنية»، وهما وضعا لهذا الغرض والمقصد، بل قد بيّن فيهما بوضوح وجلاء ـ في أكثر من موضع ـ أن منهجه في هذه القضية مبني علي منهج سلف الأمة وأئمتها فيما سلكوه استدلالاً على معرفة الباري تعالى عن طريق المعجزة وطريق النظر إلى المخلوقات، وهما مسلكان شرعيان وقد سبق عرض ذلك وبيانه.

إلا أني وجدته ذكر ما يشير إلى صحة هذا الطريق ـ أيضًا ـ حيث قال: «وكل وقت وزمان أو حال أو مقام حكم الامتحان فيه قائم فللاجتهاد والاستدلال فيه مدخل، وقد قال إبراهيم صلوات الله عليه حين رأى الكوكب: ﴿هَذَا رَبِّي﴾[1] ثم تبين فساد هذا القول لما رأى القمر أكبر جرمًا وأبهر نورًا، فلما رأى الشمس وهي أعلاها في منظر العين وأجلاها للبصر وأكثرها ضياء، وشعاعًا قال: ﴿هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ﴾[2] فلما رأى أفولها وزيالها وتبين أنها محل للحوادث والتغييرات تبرأ منها كلها وانقطع إلى رب هو خالقها ومنشئها، لا تعترضه الآفات، ولا تحله الأعراض والتغييرات»[3].

وهذا المسلك ـ من الخطابي ـ في حد ذاته سليم وطريق صحيح، نبه عليه القرءان الكريم وأشار إليه في أكثر من موضع؛ إذ هو أحد مسالكه المتبعة في تقرير هذه القضية، فإن حدوث الأشياء وتغيرها وتحولها من حال إلى حال مما يعلم معه أن لها موجدًا ومدبرًا، ولو كانت واجبة الوجود بنفسها لامتنع عليها العدم، فلما لم يكن ذلك دل وجودها بعد عدمها على أنها ممكنة

---

(١) سورة الأنعام آية ٧٦.

(٢) سورة الأنعام بعض آية ٧٨.

(٣) أعلام الحديث (١/ ٥٢٦)، ونقله عنه البيهقي ـ باختلاف يسير ـ في كتابه الأسماء والصفات (ص ٣٥٥ـ٣٥٦).

الوجود وممكنة العدم، فإن كليهما قد تحقق فيها، وإلى هذا المعنى يشير قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ مِن سُلالَةٍ مِّن طِينٍ (١٢) ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ (١٣) ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾[(١)]، وقوله تعالى: ﴿ مَا لَكُمْ لا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا (١٣) وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ﴾[(٢)] وقوله تعالى: ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا ﴾[(٣)].

يقول أبو الحسن الأشعري[(٤)] ـ رحمه الله ـ : «الإنسان إذا فكر في خلقته من أي شيء ابتدأ، وكيف دار في أطوار الخلقة طوراً بعد طور حتى وصل إلى كمال الخلقة، وعرف يقينًا أنه بذاته لم يكن ليدبر خلقته وينقله من درجة إلى درجة ويرقيه من نقص إلى كمال علم بالضرورة أن له صانعًا قادراً عالمًا مريدًا؛ إذ لا يتصور حدوث هذه الأفعال المحكمة من طبع، لظهور آثار الاختيار في الفطرة، وتبين آثار الإحكام والإتقان في الخلقة»[(٥)].

ويقول ابن تيمية: «فمن المعلوم بالمشاهدة والعقل وجود موجودات، ومن

---

(١) سورة المؤمنون آية ١٢ ـ ١٤.
يقول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي ـ رحمه الله تعالى ـ عند هذه الآية: «بين جل وعلا في هذه الآية الكريمة أطوار خلقه الإنسان ونقله له في حال إلى حال ليدل خلقه بذلك على كمال قدرته واستحقاقه للعبادة وحده جل وعلا». أضواء البيان (٥/ ٧٧٦).

(٢) سورة نوح آية ١٣ ـ ١٤.

(٣) سورة الإنسان آية ١.

(٤) هو علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق، الأشعري الإمام الشهير، من ذرية الصحابي الجليل أبي موسى الأشعري ـ رضي الله تعالى عنه ـ ولد أبو الحسن بالبصرة سنة ٢٦٠ (وقيل غير ذلك)، وتوفي ببغداد سنة ٣٢٤ (وقيل ـ أيضًا ـ غير ذلك) ترجمه الكثير، وأفرده الحافظ ابن عساكر بترجمة حافلة واسعة في كتابه الموسوم (بتبيين كذب المفتري فيما نُسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري» وهو مطبوع متداول.

(٥) الملل والنحل (١/ ٩٤).

المعلوم ـ أيضًا ـ أن منها ما هو حادث بعد أن لم يكن ، كما نعلم نحن أنا حادثون بعد عدمنا ، وأن السحاب حادث والمطر والنبات حادث والدواب حادثة ، وأمثال ذلك في الآيات التي نبه الله تعالى عليها ، ومن المعلوم بالضرورة أن الحادث بعد عدمه لابد له من محدث ، وهذه قضية ضرورية معلومة بالفطرة حتى للصبيان ، ولهذا قال تعالى : ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾[١] وهذا تقسيم حاصر ، ذكره الله بصيغة استفهام الإنكار ليبين أن هذه المقدمات معلومة بالضرورة لا يمكن جحدها ، أي من غير خالق خلقهم أم هم خلقوا أنفسهم؟ وهم يعلمون أن كلا النقيضين باطل ، فتعين أن لهم خالقًا خلقهم سبحانه وتعالى»[٢] .

قلت : إلى هنا فالاستدلال بحدوث العالم صحيح ، لكن المؤاخذة على سالكيه من جمهور المتكلمين[٣] تَكْمُنُ فيما ابتدعوه من طريقة غامضة شائكة معقدة ـ بل فاسدة ـ للتوصل إلى تقرير هذا الحدوث ، وبالتالي زعمهم أن هذه طريقة خليل الله إبراهيم عليه الصلاة والتسليم .

فلقد اعتمدوا فيما نهجوه على الجواهر والأعراض[٤] وما يتعلق بها من الإمكان أو الحدوث أو غير ذلك مما ذكروه ، لكون العالم مؤلفًا من أجزاء حادثة ، والمؤلف من أجزاء حادثة حادث ، والحادث جائز الوجود ؛ إذ يجوز تقديره عدمًا قبل الوجود ، فلما اختص العالم بالوجود الممكن بدلاً عن

---

(١) سورة الطور آية ٣٥ .

(٢) شرح حديث النزول (ص ٢٧ ـ ٢٨) ، مع بعض الاختصار والتصرف ، وانظر : كتاب النبوات (ص ٩٩) .

(٣) قلت : «جمهور المتكلمين» ؛ لأن منهم من يذهب إلى الاستدلال على وجوده تعالى بإمكان العالم ـ كما هي طريقة الفلاسفة ـ انظر على سبيل المثال : المحصل للرازي (ص١٤٩) ، ومنهاج ابن تيمية (٣/ ٢٩٥) .

(٤) الجوهر هو المتحيز ، وكل ذي حجم متحيز ، والعَرَض ـ بفتحتين ـ هو المعنى القائم بالجواهر كالألوان والطعوم والروائح والحياة والموت والعلوم والإرادات والقدر القائمة بالجواهر . الإرشاد للجويني (ص ٣٩) ، وانظر تعريفات الجرجاني (ص ٧٩) و(ص ١٤٩) .

العدم الجائز احتاج إلي موجد وافتقر إلى صانع وهو الله تعالى .

قال الإيجي[(١)] : «قد علمت أن العالم إما جوهر أو عرض ، وقد يستدل على إثبات الصانع بكل واحد منهما إما بإمكانه أو بحدوثه ، بناء على أن علة الحاجة عندهم إما الحدوث وحده أو الإمكان مع الحدوث شرطًا أو شطرًا فهذه وجوه أربعة ، الأول: الاستدلال بحدوث الجواهر ، قيل : هذه طريقة الخليل صلوات الرحمن وسلامه عليه ، حيث قال : ﴿ **لا أُحِبُّ الآفِلِينَ** ﴾[(٢)] . وهو أن العالم الجوهري أي المتحيز بالذات حادث كما مر ، وكل حادث فله محدث كما تشهد بذلك بديهة العقل»[(٣)] .

وهكذا نجد المتكلمين يستدلون على حدوث العالم «بحدوث الأعراض التي هي صفات الأجسام القائمة بها إما الأكوان وإما غيرها، وتقرير المقدمات التي يحتاج إليها هذا الدليل من إثبات الأعراض التي هي الصفات أولاً أو إثبات بعضها كالأكوان التي هي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق ، وإثباتُ حدوثها ثانيًا بإبطال ظهورها بعد الكمون وإبطال انتقالها من محل إلى محل ثم إثبات امتناع خلو الجسم ثالثًا ، إما عن كل جنس من أجناس الأعراض بإثبات أن الجسم قابل لها ، وأن القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده ، وإما عن الأكوان وإثبات امتناع حوادث لا أول لها

---

(١) هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار عضد الدين الإيجي ، نسبة إلى إيج - بلدة من نواحي شيراز - ولد سنة ٧٠٠ وتوفي - سجينا - سنة ٧٥٦ .
طبقات الشافعية للسبكي (١٠/ ٤٦ - ٧٨)، والبدر الطالع (١/ ٣٢٦ - ٣٢٧)، وهدية العارفين (٢/ ٥٢٧).

(٢) سورة الأنعام بعض آية ٧٦ .

(٣) شرح المواقف، ومعه شرح الجرجاني (٢/ ٢ - ٣) وما بعدهما، وانظر : الأبواب الأولى لكتب الأشاعرة في بيان معتقدهم، ففيها هذا التقرير ، ودونكها :
التمهيد للباقلاني (ص ٣٧)، وما بعدها، والإنصاف (ص ٢٦ - ٢٩)، ونهاية الإقدام (ص٥ - ٦) و(ص ١١)، والإرشاد للجويني (ص ٣٩) وما بعدها، وتهافت الفلاسفة للغزالي (ص ١٢٦)، والاقتصاد في الاعتقاد (ص ١٩)، وما بعدها، والمحصل للرازي (ص ١٤٧).

رابعًا، وهو مبني علي مقدمتين، إحداهما: أن الجسم لا يخلو عن الأعراض التي هي الصفات، والثانية: أن ما لا يخلو عن الصفات التي هي الأعراض فهو محدث؛ لأن الصفات التي هي الأعراض لا تكون إلا محدثة، وقد يفرضون ذلك في بعض الصفات التي هي الأعراض كالأكوان، وما لا يخلو عن جنس الحوادث فهو حادث لامتناع حوادث لا تتناهى»[١].

أما الخطابي فإنه لم ينكر هذه الطريقة من أصلها بل حذر منها لصعوبتها وخطورتها، فقال ـ رحمه الله ـ: «وقد أبى متكلمو زماننا هذا الاستدلال بالأعراض وتعلقها بالجواهر وانقلابها فيها، وزعموا أنه لا دلة أقوى من ذلك ولا أصح منه، ونحن وإن كنا لا ننكر الاستدلال بهذا النوع من الدلالة فإن الذي أختاره ونؤثره هو ما قدمنا ذكره، لأنه أدلة اعتبار وطريق السلف من علماء أمتنا، وإنما سلك المتكلمون في الاستدلال بالأعراض مذهب الفلاسفة وأخذوه عنهم، وفي الأعراض اختلاف كثير، فمن الناس من ينكرها ولا يثبتها رأسًا، ومنهم من لا يفرق بينها وبين الجواهر في أنها قائمة بأنفسها كالجواهر، والاستدلال لا يصح بها إلا بعد استبراء هذه الشبهة، وطريقنا الذي سلكناه بريء من هذه الآفات سليم من هذه الريب»[٢].

وقال ـ أيضًا ـ: «فإن قال هؤلاء القوم ـ يعني المتكلمين ـ: فإنكم قد أنكرتم الكلام ومنعتم استعمال أدلة العقول، فما الذي تعتمدون عليه في صحة أصول دينكم؟ ومن أي طريق تتوصلون إلى معرفة حقائقها؟ وقد علمتم أن الكتاب لم يعلم حقه وأن الرسول لم يثبت صدقه إلا بأدلة العقول، وأنتم قد نفيتموها، قلنا: إنا لا ننكر أدلة العقول والتوصل بها إلى المعارف، ولكنا لا نذهب في استعمالها إلى الطريقة التي سلكتموها في الاستدلال بالأعراض وتعلقها بالجواهر[٣] وانقلابها فيها على حدوث العالم وإثبات الصانع،

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٠٣ـ٣٠٤)، وانظر المصدر نفسه (١٢/ ٢١٣) وما بعدها و(١٦/ ٢٦٧)، والصواعق المرسلة (٣/ ١١٨٧).

(٢) شعار الدين وبراهين المسلمين، نقلاً عن بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٥٠)، وذُكر بعضه في الصواعق المرسلة (٣/ ١١٩٦ـ١١٩٧).

(٣) سبق التعريف بالجواهر والأعراض (ص ٩٥).

ونرغب عنها إلى ما هو أوضح بيانًا وأصح برهانًا، وإنما هو شيء أخذتموه عن الفلاسفة[١] وتابعتموهم عليه، وإنما سلكت الفلاسفة هذه الطريقة لأنهم لا يثبتون النبوات ولا يرون لها حقيقة، فكان أقوى شيء عندهم في الدلالة على إثبات هذه الأمور ما تعلقوا به من الاستدلال بهذه الأشياء، فأما مثبتو النبوات فقد أغناهم الله تعالى عن ذلك، وكفاهم كلفة المؤونة في ركوب هذه الطريقة المنعرجة، التي لا يؤمن العنت على راكبها والابتداع والانقطاع على سالكها»[٢].

وقال أيضًا: «فأما الأعراض فإن التعلق بها إما أن يكون عذرًا، وإما أن يكون تصحيح الدلالة من جهتها عسرًا متعذرًا، وذلك أن اختلاف الناس قد كثر فيها، فمن قائل: لا عرض في الدنيا، ناف لوجود الأعراض أصلاً، وقائل: إنما هي قائمة بأنفسها لا تخالف الجواهر في هذه الصفة، إلى غير ذلك من الاختلاف فيها، وأوردوا في نفيها شبهًا قوية، فالاستدلال بها والتعلق بأدلتها لا يصح إلا بعد التخلص من تلك الشبه والانفكاك عنها.

والطريقة التي سلكناها ـ يقصد ما مضى من الاستدلال بطريق المعجزة والنظر إلى المخلوقات ـ سليمة من هذه الآفات بريئةٌ من هذه العيوب، فقد بان ووضح فَسَادُ قول من زعم وادعى من المتكلمين أن من لم يتوصل إلى معرفة الله تعالى وتوحيده من الوجه الذي يصححونه من الاستدلال، فإنه غير موحد في الحقيقة، لكنه مستسلم مقلد، وأن سبيله سبيل الذرية في كونها تبعًا للآباء في الإسلام، وثبت أن قائل هذا القول مُخطئ، وبين يدي

---

(١) لفظة (فلسفة) مأخوذة من اليونانية، وهي مركبة من مقطعين «فيلو» ومعناها محب، و«سوفيا» ومعناها الحكمة، فمجموع معنى الكلمة: «محبة الحكمة»، والفيلسوف: «محب الحكمة». انظر: المعجم الفلسفي (٢/ ١٦٠ ـ ١٦٤). ومن رغب في الوقوف على مقالات الفلاسفة وعد طوائفهم والاطلاع على مقولاتهم، فلينظر: الملل والنحل (٢/ ٥٨) وما بعدها، وإغاثة اللهفان (٢/ ٣٦٨) وما بعدها.

(٢) الغنية عن الكلام وأهله، نقلاً عن بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٥٤)، ودرء تعارض العقل والنقل (٧/ ٢٩٢ ـ ٢٩٤)، وصون المنطق (ص ٩٤ ـ ٩٥).

الله ورسوله متقدم، وبعامة الصحابة وجمهور السلف مزر، وعن طريق السنة عادل، وعن نهجها ناكب، فهذا قولهم ورأيهم في عامة السلف وجمهور الأئمة وفقهاء الخلف»[١].

فالمتأمل فيما سبق من كلام أبي سليمان يتبين له ـ بوضوح ـ أنه قد خالف المتكلمين في منحاهم المعوج وسبيلهم الوعر الذي انتهجوه وساروا عليه، بل ذمه وعابه وانتقصه، ولكن ذلك لا لكونه باطلاً في نفسه، بل لادعاء مناصريه ومنتحليه أن الوصول إلى معرفة الله تعالى لا تتم إلا به وحده وعن طريقه خاصة، ثم على الوجه الذي سلكوه فيه ورسموه له، ولما يكتنفه ـ أيضًا ـ من الغموض وينطوي عليه من الشبه والشكوك التي يصعب التخلص منها والانفكاك عنها، ولما بني عليه من مقدمات عسيرة عويصة، مما لا يؤمن معه على سالكه ومقتفيه التعثر وسوء المغبة وبعد التيه، إضافة إلى ما وقع بين الناس من اختلاف كبير بيِّن في قبول هذا الطريق ورده.

ومع هذا كله فإن صنيع الخطابي يخالف ما عليه السلف في إبطالهم لهذا الطريق كلية، والعدول عنه جملة لتحقق فساده وسقوط مدلولاته، التي اتخذها المعتزلة[٢] والجهمية[٣] ومن وافقهم من أهل البدع عمدة لأقوالهم في نفي الصفات، ومطية لإنكارهم لكثير من مسائل التوحيد وقضايا العقيدة.

يقول ابن تيمية ـ بعد سوقه لكلام الخطابي المذكور آنفًا ـ: «وهذا الذي ذكره الخطابي يبين أن طريقة الأعراض من الكلام المذموم، الذي ذمه السلف والأئمة وأعرضوا عنه، كما ذكر ذلك الأشعري[٤] وغيره، وأن الذين سلكوها سلكوها لكونهم لم يسلكوا الطرق النبوية الشرعية، فمن لم يسلك الطرق الشرعية احتاج

---

(١) المصدر السابق نقلاً عن درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٣١٠ ـ ٣١١) وصون المنطق (ص ٩٨ ـ ٩٩).

(٢) سبق التعريف بهم (ص ٧٢).

(٣) هم أتباع جهم بن صفوان السمرقندي أبو محرز الراسبي، ضال مبتدع، زرع شرًا عظيمًا، قتل سنة ١٢٨. ميزان الاعتدال (١/ ٤٢٦)، والخطط للمقريزي (٢/ ٣٤٩)، والأعلام (٢/ ١٤١).

(٤) انظر: رسالته إلى أهل الثغر (ص ١٨٥ ـ ١٨٧).

إلى الطرق البدعية، بخلاف من أغناه الله بالكتاب والحكمة.

والخطابي ذكر أن هذه الطريقة متعبة مخوفة، فسالكها يخاف عليه أن يعجز وأن يهلك وهذا كما ذكره الأشعري وغيره ممن لم يجزموا بفساد هذه الطريقة، وإنما ذموها لكونها بدعة، أو لكونها صعبة متعبة قد يعجز سالكها، أو لكونها مخوفة خطرة لكثرة شبهاتها.

وهكذا ذكر الخطابي في كتاب «شعار الدين»[1] ما يتضمن هذا المعنى، ولهذا كان من لم يعلم بطلان هذه الطريقة أو اعتقد صحتها قد يقول ببعض موجباتها، كما يقع مثل ذلك في كلام الخطابي وأمثاله، مما يوافق موجبها، وقد أنكرهُ عليه أئمة السلف والعلم»[2].

ويقول في موضع آخر: «والذين علموا أن هذه طريق مبتدعة حزبان: ضرب ظنوا أنها صحيحة في نفسها، لكن أعرض السلف عنها لطول مقدماتها وغموضها وما يخاف على سالكها من الشك والتطويل، وهذا قول جماعة كالأشعري في رسالته إلى أهل الثغر[3] والخطابي والحليمي[4] والقاضي أبي يعلى[5] وابن عقيل[6] وأبي بكر البيهقي وغير هؤلاء.

---

(١) لم أجد ذلك فيما هو منقول عنه في بيان تلبيس الجهمية، وابن تيمية لم ينقل كل الكتاب، بل نقل بعضًا منه.

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٢٩٤).

(٣) انظر (ص ١٨٥ ـ ١٨٧).

(٤) هو أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن محمد الحليمي نسبة إلى جده حليم، الفقيه الشافعي ولد سنة ٣٣٨، وتوفي سنة ٤٠٣.
سير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٣١ ـ ٢٣٤)، وطبقات الشافعية للسبكي (٤/ ٣٣٣ ـ ٣٤٣)، وشذرات الذهب (٣/ ١٦٧ ـ ١٦٨).

(٥) هو محمد بن الحسين بن محمد بن الفراء البغدادي أحد العلماء الكبار ومن وجوه أعيان الحنابلة وأعلامهم، ولد ببغداد سنة ٣٨٠، وبها مات سنة ٤٥٨.
طبقات الحنابلة (٢/ ١٩٣ ـ ٢٣٠)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٨٩ ـ ٩٢)، والمقصد الأرشد (٢/ ٣٩٥ ـ ٣٩٦).

(٦) هو أبو الوفاء علي بن عقيل البغدادي، الفقيه الأصولي الواعظ المتكلم أحد كبار علماء الحنابلة واسع التأليف ذائع الصيت، ولد سنة ٤٣١، وتوفي سنة ٥١٣.
طبقات الحنابلة (٢/ ٢٥٩) والمنهج الأحمد (٢/ ٢٥٢ ـ ٢٧٠)، وشذرات الذهب (٤/ ٣٥ ـ ٤٠).

والثاني: قول من يقول: بل هذه الطريقة باطلة في نفسها، ولهذا ذمها السلف وعدلوا عنها، وهذا قول أئمة السلف كابن المبارك[١]، والشافعي[٢]، وأحمد[٣] بن حنبل، وإسحاق بن راهويه[٤]، وأبي يوسف[٥] ومالك بن أنس[٦]، وابن الماجشون عبد العزيز[٧] وغير هؤلاء من السلف»[٨].

---

(١) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك، الإمام العلامة الحافظ المجاهد، ولد سنة ١١٧، وتوفي سنة ١٨١.
تاريخ بغداد (١٠/ ١٥٢-١٦٩)، ووفيات الأعيان (٣/ ٣٢)، وشذرات الذهب (١/ ٢٩٥-٢٩٧).

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن إدريس القرشي ثم المطلبي، أحد الأئمة الأربعة، المجمع على إمامتهم وعدالتهم، ولد في غزة فلسطين سنة ١٥٠، وتوفي بمصر سنة ٢٠٤، وبها دفن.
تاريخ بغداد (٢/ ٥٦-٧٣)، والانتقاء (ص ٦٦-١٠٣)، وتهذيب الأسماء واللغات (١/ ٤٤-٦٧).

(٣) هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، جبل السنة، وأحد الأئمة الأربعة المجمع على إمامتهم وعدالتهم، ولد ببغداد سنة ١٦٤، وتوفي بها سنة ٢٤١.
تاريخ بغداد (٤/ ٤١٢-٤٢٣)، وطبقات الحنابلة (١/ ٤-٢٠)، والمقصد الأرشد (١/ ٦٤-٧٠).

(٤) هو أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد المروزي، أحد الأئمة الأعلام، نزيل نيسابور وعالمها، ولد سنة ١٦١ على ما رجحه الخطيب والذهبي-وتوفي سنة ٢٣٨.
تاريخ بغداد (٦/ ٣٤٥-٣٥٥)، وسير أعلام النبلاء (١١/ ٣٥٨-٣٨٣)، وطبقات الشافعية للسبكي (٢/ ٨٣-٩٣).

(٥) هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي الإمام العلامة القاضي، صاحب الإمام أبي حنيفة والمتفقه على يديه، ولد بالكوفة سنة ١١٣، وتوفي ببغداد سنة ١٨٢.
تاريخ بغداد (١٤/ ٢٤٢-٢٦٢)، ووفيات الأعيان (٦/ ٣٧٨-٣٩٠)، وسير أعلام النبلاء (٨/ ٥٣٥-٥٣٩).

(٦) هو أبو عبد الله مالك بن أنس، إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة المجمع على إمامتهم وعدالتهم ولد بالمدينة النبوية سنة ٩٣، (وقيل غير ذلك)، وتوفي بها سنة ١٧٩.
الانتقاء (ص ٩-٤٧)، وترتيب المدارك (١/ ١٠٢-٢٥٤)، والديباج المذهب (١/ ٨٢-١٣٥).

(٧) هو أبو عبد الله (وقيل أبو الأصبغ)، عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، أحد الفقهاء الحفاظ الثقات، أصله من أصبهان، نزل المدينة ثم توجه إلى بغداد فأقام بها إلى حين وفاته سنة ١٦٤، ولم أقف على سنة مولده.
تاريخ بغداد (١٠/ ٤٣٦-٤٣٩)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٣٤٣-٣٤٤)، وشذرات الذهب (١/ ٢٥٩).

(٨) مجموع الفتاوى (٥/ ٥٤٣-٥٤٤).
وانظر لزامًا: درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٢٨٨) و(١١/ ٣١١-٣١٢).

وقال أيضًا: «فهذه الطريقة مما يعلم بالاضطرار أن محمدًا ﷺ لم يدع الناس بها إلى الإقرار بالخالق ونبوة أنبيائه، ولهذا قد اعترف حذاق أهل الكلام كالأشعري وغيره بأنها ليست طريقة الرسل وأتباعهم ولا سلف الأمة وأئمتها، وذكروا أنها محرمة عندهم، بل المحققون على أنها طريقة باطلة، وأن مقدماتها فيها تفصيل وتقسيم يمنع ثبوت المدعى بها مطلقًا، ولهذا تجد من اعتمد عليها في أصول دينه فأحد الأمرين له لازم: إما أن يطلع على ضعفها، ويقابل بينها وبين أدلة القائلين بقدم العالم فتتكافأ عنده الأدلة، أو يرجح هذا تارة وهذا تارة كما هو حال طوائف منهم. وإما أن يلتزم لأجلها لوازم معلومة الفساد في الشرع والنقل»[1].

وقد أخرج الهروي[2] عن أبي العباس بن سريج[3] أنه سئل ما التوحيد؟ قال: «توحيد أهل العلم وجماعة المسلمين: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدًا رسول الله، وتوحيد أهل الباطل الخوض في الأعراض والأجسام، وإنما بعث النبي ﷺ بإنكار ذلك»[4].

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٠٤).
وانظر: منهاج السنة (١/ ٤٢٦)، وما بعدها، والانتصار لأهل الحديث للسمعاني، نقلاً عن فتح الباري (١٣/ ٥٠٧)، وعن صون المنطق (ص ١٧٤)، والحجة في بيان المحجة (١/ ٩٩-١٠٠)، ولوامع الأنوار البهية (١/ ١٨٢)، وما بعدها.

(٢) هو أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الهروي الأنصاري العلامة الحافظ شيخ خراسان في عصره، وأحد كبار علماء الحنابلة، ولد سنة ٣٩٦، وتوفي ٤٨١.
طبقات الحنابلة (٢/ ٢٤٧-٢٤٨)، وسير أعلام النبلاء(١٨/ ٥٠٣-٥١٨)، وشذرات الذهب (٣/ ٣٦٥-٣٦٦).

(٣) هو أحمد بن عمر بن سريج القاضي البغدادي الشافعي الإمام الجليل، فقيه العراقين «البصرة والكوفة» وأحد أعلامهما، ولد سنة ٢٤٩، وتوفي سنة ٣٠٦.
تاريخ بغداد (٤/ ٢٨٧-٢٩٠)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٠١-٢٠٤)، وطبقات الشافعية للسبكي (٣/ ٢١-٣٩).

(٤) ذم الكلام وأهله، نقلاً عن صون المنطق (ص ٧٥).

وقال ابن عبد البر : ـ رحمه الله تعالى ـ : «إنه من نظر إلى إسلام أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة وسعد وعبد الرحمن وسائر المهاجرين والأنصار وجميع الوفود الذين دخلوا في دين الله أفواجًا علم أن الله عز وجل لم يعرفه واحد منهم إلا بتصديق النبيين بأعلام النبوة ودلائل الرسالة ، لا من قبل حركة ولا من باب الكل والبعض ، ولا من باب كان ويكون ، ولو كان النظر في الحركة والسكون عليهم واجبًا ، وفي الجسم ونفيه والتشبيه ونفيه لازمًا ما أضاعوه ، ولو أضاعوا الواجب ما نطق القرآن بتزكيتهم وتقديمهم ، ولا أطنب في مدحهم وتعظيمهم ، ولو كان ذلك من عملهم مشهورًا أو من أخلاقهم معروفًا لاستفاض عنهم ولشهروا به كما شهروا بالقرآن والروايات»[١] .

وقال ابن رشد[٢] : «وأما الأشعرية فإنهم رأوا أن التصديق بوجود الله تبارك وتعالى لا يكون إلا بالعقل ، لكن سلكوا في ذلك طرقًا ليست هي الطرق الشريعة التي نبه الله عليها ودعا الناس إلى الإيمان به من قبَلها ؛ وذلك أن طريقتهم المشهورة انبنت على بيان أن العالم حادث ، وانبَنى عندهم حدوث العالم على القول بتركيب الأجسام من أجزاء لا تتجزأ ، وأن الجزء الذي لا يتجزأ محدث ، والأجسام محدثة بحدوثه ، وطريقتهم التي سلكوا في بيان حدوث الجزء الذي لا يتجزأ ـ وهو الذي يسمونه الجوهر الفرد[٣] ـ طريقة معتاصة ، تذهب على كثير من أهل الرياضة في صناعة الجدل فضلاً

---

(١) التمهيد (٧/ ١٥٢).

(٢) هو أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد ـ الحفيد ـ الفيلسوف الفقيه المالكي الشهير ، ولد بقرطبة سنة ٥٢٠ ، وتوفي بمدينة مراكش سنة ٥٩٥ ، ثم نقل بعد دفنه إلى مقبرة سلفه بقرطبة. الديباج المذهب (٢/ ٢٥٧ ـ ٢٥٩)، وتاريخ قضاة الأندلس (ص ١١١)، ووفيات ابن قنفذ (ص ٢٩٨ ـ ٢٩٩).

(٣) الجوهر الفرد هو الموجود الذي لا يقبل التجزئة، لا في الواقع ولا في التصور، وهو في الحوادث الجزء الذي لا يتجزأ. ضوابط المعرفة (ص ٣٣٩)، وانظر : كشاف اصطلاحات الفنون (١/ ٢٦٥).

عن الجمهور، ومع ذلك فهي طريقة غير برهانية ولا مفضية بيقين إلى وجود الباري ـ سبحانه ـ»[(١)] .

وبعد هذا البيان عن مكنون هذا الطريق، وما انطوى عليه من مخاطر ومزالق، وما انبنى عليه من مقدمات غامضة ومقالات عويصة، ظنًا من مبتدعيه أنها حجج ظاهرة وشواهد بينة تفي بالمقصود ونيل المطلوب، وما هي ـ في الواقع ـ إلا شكوك وشبهات أوهى من نسج العنكبوت، وأدعى إلى السقوط منها إلى القيام بله الاعتبار.

حجج تهافت كالزجاج تخالها تبقى وكل كاسر مكسور

مما يوجب هدم هذا الطريق من أسه، وعدم النظر فيه والالتفات إليه.

والإمام الخطابي ـ كما سبق ذكره ـ قد خالف السلف في إبطالهم لصحته في نفسه، وإن كان قد صرح برغبته عنه، ووصفه بالانعراج الذي لا يؤمن العنت على راكبه، والابتداع والانقطاع على منتهجه، إلا أن ذلك ـ كما بين فيما مضى ـ لم يكن لذاته، وإنما لما يصحب متبعيه وسالكيه من جهد ومشقة، ولما يكتنفه ويحف به من شبهات وشكوك يصعب دفعها والتخلص منها.

ثم إن الرسول ﷺ لم يستدل بهذا الطريق أبدًا، ولا دعا قط أحدًا من الناس إليه، والله تعالى يقول: ﴿**لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ**﴾[(٢)]. ويقول: ﴿**وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا**﴾[(٣)]. كما لم يسلكه أحد من صحبه الكرام

---

(١) مناهج الأدلة (ص ١٣٥)، وهذا موافق لموقف الخطابي ـ رحمه الله ـ في ذمها لصعوبتها لا لفسادها، والحق أنها صعبة فاسدة كما تقدم بيانه.

(٢) سورة الأحزاب بعض آية ٢١.

(٣) سورة النور بعض آية ٥٤.

وأتباعهم الأخيار، ولو كان خيراً لسبقونا إليه، فكل خير في اتباع من سلف، وكل شر في ابتداع من خلف.

بقي هنا الإشارة إلى ما استدل به الخطابي على طريق الحدوث وهو قصة إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - الواردة في قوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ (٧٥) فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لا أُحِبُّ الآفِلِينَ (٧٦) فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ (٧٧) فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ (٧٨) إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾[١].

وقد سبق التنبيه إلى أن المتكلمين أخذوا من هذه القصة - حسب زعمهم - مستنداً لهم فيما سلكوه استدلالاً على الحدوث المذكور، والحق أنه ليس لهم فيما ذهبوا إليه وراموه أدنى متمسك، كما أبان عن ذلك العلماء وأوضحوه، وسوف لا أطيل الخوض في هذه المسألة؛ نظراً لكون الخطابي لم يطل فيها - كما فعل المتكلمون - وذلك بحصرها في النقاط التالية:

١ - إبطال تفسير الأفول بالحركة، وأن إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - استدل - كما زعموا - بالحركة على بطلان الربوبية، وهذا خطأ محض ظاهر، فإن الأفول هو التغيب والاحتجاب، ولا يعرف في اللغة العربية أنه بمعنى مجرد الحركة والانتقال، كما هو متفق عليه عند العلماء: مفسرين ولغويين.

---

(١) سورة الأنعام الآيات ٧٥-٧٩.

قال الأزهري[١] : «يقال : أفلت الشمس تأفل وتأفل أفلاً وأفولاً : فهي آفلة ، وكذلك القمر يأفل ؛ إذا غاب ، قال الله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَفَلَ ﴾[٢] أي غاب وغرب»[٣] .

وقال ابن فارس : «أفل : الهمزة والفاء واللام أصلان ، أحدهما الغيبة ، والثاني : الصغر من الإبل ، فأما الغيبة فيقال : أفلت الشمس غابت ، ونجوم أفل ، وكل شيء غاب فهو آفل ، قال :

فدع عنك سعدى إنما تسعف النوى قران الثريا مرة ثم تأفل[٤]

قال الخليل[٥] : «وإذا استقر اللقاح في قرار الرحم فقد أفل»[٦] .

وإبراهيم - عليه الصلاة والسلام - قال : ﴿ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ ﴾ حين غابت الكواكب واحتجبت .

---

(١) هو أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي الشافعي ، العلامة اللغوي المشهور ، ولد بهراة سنة ٢٨٢ ، وبها توفي سنة ٣٧٠ .
وفيات الأعيان (٤/ ٣٣٤) ، وطبقات الشافعية للسبكي (٣/ ٦٣ - ٦٨) ، وشذرات الذهب (٣/ ٧٢ - ٧٣) .

(٢) سورة الأنعام بعض آية ٧٦ - ٧٧ .

(٣) تهذيب اللغة (١٥/ ٣٧٨) ، مادة «أفل» .

(٤) البيت لكثير ، وهو في ديوانه (ص ٢٩٣) .

(٥) هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي اليحمدي البصري إمام ذو شأن كبير في العربية ، ومُنشئ علم العروض كان دَيِّنًا ورعًا قانعًا متواضعًا ، وهو أستاذ سيبويه النحوي ، ولد الخليل بالبصرة سنة ١٠٠ ، وبها مات سنة ١٧٠ ، وقيل غيرها .
طبقات النحويين واللغويين (٤٧ - ٥١) ، ووفيات الأعيان (٢/ ٢٤٤ - ٢٤٨) ، وبغية الوعاة (١/ ٥٥٧ - ٥٦٠) .

(٦) معجم مقاييس اللغة (١/ ١١٩) ، وقول الخليل منسوب أيضًا إلى الليث ، انظر : تهذيب اللغة (١٥/ ٣٧٨) .

٢ ـ إنــه ﷺ لم يحتج بالأفول علي حدوث الكواكب ولا على إثبات الصانع حتى يستدل بحادث على محدث، وإنما احتج بذلك على بطلان عبادتها؛ لأن قومه كانوا مشركين يعبدون الكواكب والأصنام ويدعونها من دون الله، متوسلين بها إليه ـ تعالى ـ في قضاء حوائجهم ومآربهم.

٣ ـ لا يجوز أن يكون خليل الله إبراهيم ـ عليه الصلاة والسلام ـ في هذا المقام ناظرًا وهو صفيه ومجتباه والقائل فيه: ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِه عَالِمِينَ ﴾[1] الآيات، والقائل: ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ (١٢٠) شَاكِرًا لِّأَنْعُمِهِ اجْتَبَاهُ وَهَدَاهُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ (١٢١) وَآتَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ (١٢٢) ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾[2].

وبهذا يعلم بُطلان ما استدل به الخطابي من إيراده لقصة إبراهيم ـ عليه الصلاة والسلام ـ دليلاً على مسألة الحدوث، وهو ما تعلق به المتكلمون ـ أيضًا ـ من معتزلة وأشاعرة وكذا غيرهم من الفلاسفة، وإنما قال ـ عليه الصلاة والسلام ـ ذلك تنبيهًا لعقولهم، وإيقاظًا لتفكيرهم؛ إذ الذي يجوز عليه الغياب عن خلقه لا يصلح أن يكون ربًا[3].

* * *

(١) سورة الأنبياء آية ٥١.

(٢) سورة النحل آية ١٢٠ ـ ١٢٣.

(٣) لمزيد من الاطلاع على الموضوع، انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ٣١٠)، وشرح حديث النزول (ص ١٦٥) وما بعدها، وكذا ما كتبه الحافظ ابن كثير في تفسيره (٢/ ١٥٧) عند قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ ﴾ فقد أجاد فيه وأفاد.

الفصل الثاني
توحيد الأسماء والصفات

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : تعريف توحيد الأسماء والصفات .

المبحث الثاني : بيان منهج الخطابي في توحيد أسماء الله وصفاته

وفيه ستة مطالب :

المطلب الأول : بيانه أن الأسماء الحسنى ليست محصورةً في عدد معين .

المطلب الثاني : معنى الإحصاء الوارد في الحديث .

المطلب الثالث : الأسماء الحسنى توقيفية لا اجتهاد فيها ولا قياس عليها .

المطلب الرابع : أسماء وصفات لا يصح إطلاقها على الله ـ تعالى ـ .

المطلب الخامس : مجمل كلام الخطابي في نصوص الصفات وتأييده لمذهب السلف في ذلك .

المطلب السادس : أقواله المفصلة لبعض نصوص الصفات .

الفصل الثاني

توحيد الأسماء والصفات

المبحث الأول

تعريف توحيد الأسماء والصفات

هو الاعتقاد الجازم بانفراد الله - تعالى - بأسماء حسنى وصفات علا، يجب إثباتها والإيمان بها وفق ما أثبته - سبحانه - لنفسه في كتابه المجيد، أو أثبته له رسوله ﷺ على ما يليق بجلاله وعظمته، من غير تحريف[1]، ولا تعطيل[2]، ولا تكييف،[3] ولا تشبيه،[4] ولا تمثيل[5] ، ونفي ما نفاه عن نفسه - جل وعلا - أو نفاه عنه رسوله ﷺ من كل العيوب والنقائص، وكل ما ينافي كماله وجلاله[6] .

وقد أشار الخطابي - رحمه الله - إلى بعض هذه المعاني في مواضع عدة؛ منها

---

(١) التحريف لغة: التغيير، مأخوذ من قولهم: حرفت الشيء عن وجهه حرفًا إذا أملته وغيرته. انظر: اللسان مادة (ح ر ف).
واصطلاحًا: تغيير النص لفظًا أو معنى، فالتحريف اللفظي مثل: نصب لفظ الجلالة في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ ليكون التكليم من موسى، والتحريف المعنوي مثل: تحريف معنى اليدين المضافتين إلى الله إلى القوة والنعمة ونحو ذلك.

(٢) التعطيل لغة: مأخوذ من العطل الذي هو الخلو والفراغ والترك، ومنه قوله تعالى: ﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾ أي أهملها أهلها وتركوا وردها. انظر: اللسان مادة (ع ط ل).
واصطلاحًا: نفي الصفات الإلهية وإنكار قيامها بذاته تعالى.

(٣) التكييف: هو حكاية كيفية الصفة وأنها على هيئة كذا وكذا، أو السؤال عنها بكيف.

(٤) التشبيه: هو إثبات مشابه للشيء.

(٥) التمثيل: هو إثبات مثيل للشيء.
والفرق بين التشبيه والتمثيل أن التشبيه يقتضي المشابهة والمساواة في أكثر الصفات، والتمثيل يقتضي المماثلة والمساواة من كل وجه، وقد يطلق أحدهما على الآخر.
هذه التعريفات استقيتها من شرح العقيدة الواسطية للهراس (ص ٢٠ - ٢١)، وفتح رب البرية بتلخيص الحموية لابن عثيمين (ص ٥٤ - ٥٥)، والتحفة المهدية (ص ٣١، ٢٥٩، ٢٦٠).

(٦) انظر: الرسالة التدمرية (ص ٦ - ٧)، والعقيدة الواسطية مع شرحها للهراس (ص٢٠ - ٢١)، واجتماع الجيوش الإسلامية (ص ٩٣ - ٩٥)، ومدارج السالكين (١/ ٣٣)، ولوامع الأنوار البهية (١/ ١٢٩)، والقول السديد (ص ١٠)، وأعلام السنة المنشورة (ص ٥٧ - ٥٨).

قوله ـ عند شرحه للحديث ـ «... **والخير كله في يديك والشر ليس إليك**»[١]: «معنى هذا الكلام الإرشاد إلى استعمال الأدب في الثناء على الله ـ تعالى ـ والمدح له، بأن تضاف إليه محاسن الأمور دون مساوئها، ولم يقع القصد إلى إثبات شيء وإدخاله له تحت قدرته ونفي ضده عنها، فإن الخير والشر صادران عن خلقه وقدرته، لا موجد لشيء من الخلق غيره، وقد تضاف محاسن الأمور ومحامد الأفعال إلى الله تعالى عند الثناء عليه دون مساوئها ومذامها، كقوله تعالى: ﴿ **وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ** ﴾[٢]، وكقوله تعالى: ﴿ **وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ** ﴾[٣]، ولم يضف سبب وقوعه في السجن إليه، وكما تضاف معاظم الخليقة إليه عند الثناء والدعاء، فيقال: يارب السموات والأرضين، كما يقال: يارب الأنبياء والمرسلين، ولا يحسن أن يقال: يا رب الكلاب، ويارب القردة والخنازير، ونحوها من سُفْل الحيوان وحشرات الأرض، وإن كانت إضافة جميع المكونات إليه من جهة الخلق لها والقدرة عليها شاملة لجميع أصنافها»[٤].

وقوله: «وعلم الله ـ سبحانه ـ علم حقيقة وكمال، قد أحاط بكل شيء علمًا، وأحصى كل شيء عددًا»[٥].

وقوله: «فالسلام في صفة الله سبحانه هو الذي سلم من كل عيب وبرئ من كل آفة ونقص يلحق المخلوقين»[٦].

وقوله ـ عن بيان معنى اسم الله «القدوس» ـ: «هو الطاهر من العيوب، المنزه عن الأنداد والأولاد»[٧].

---

(١) هذا طرف من حديث طويل، أخرجه مسلم في صحيحه عن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ح ٢٠١، (١/ ٥٣٤ ـ ٥٣٦)، والنسائي في سننه، كتاب الافتتاح، باب ١٧، ح ٨٩٧، (٢/ ١٢٩ ـ ١٣٠)، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب ١٢١، ح ٧٦٠، ٧٦١، (١/ ٤٨١ ـ ٤٨٥)، والدارمي في سننه، كتاب الصلاة، باب ٣٣ ح ١٢٣٨، (١/ ٣٠٩).

(٢) سورة الشعراء آية ٨٠.

(٣) سورة يوسف بعض آية ١٠٠.

(٤) شأن الدعاء (ص ١٥٢ ـ ١٥٣).

(٥) المصدر السابق (ص ٥٧).

(٦) المصدر السابق (ص ٤١).

(٧) المصدر السابق (ص ٤٠).

وقوله: «إن الكبرياء والعظمة صفتان لله ـ سبحانه ـ، اختص بهما لا يشركه أحد فيهما، ولا ينبغي لمخلوق أن يتعاطاهما، لأن صفة المخلوق التواضع والتذلل»[١].

إلى آخر ما ذكره في هذا الباب مما يتناسب مع جلال الله وعظمته، موافقًا بذلك ما عليه السلف من تعظيم خالقهم بما هو أهله، وتنزيهه وتبرئته ـ جل وعلا ـ من كل نقص وعيب ومثلبة.

يقول ابن رجب[٢] ـ رحمه الله ـ: «وأما وصف النبي ﷺ لربه ـ عز وجل ـ بما وصفه به، فكل ما وصف النبي ﷺ به ربه ـ عز وجل ـ فهو حق وصدق، يجب الإيمان والتصديق به، كما وصف الله ـ عز وجل ـ به نفسه، مع نفي التمثيل عنه»[٣].

فتوحيد الأسماء والصفات ـ إذًا ـ هو إفراده ـ تعالى ـ بأسمائه وصفاته، وتنزيهه عن كل ما يضاهيه ويشابهه وينافي كماله وجلاله، وذلك بالانتهاء إلى ما انتهى إليه الكتاب والسنة والوقوف عنده.

يقول ابن أبي زمنين[٤] ـ رحمه الله ـ: «واعلم أن أهل العلم بالله وبما جاءت به أنبياؤه ورسله يرون الجهل بما لم يخبر به ـ تبارك وتعالى ـ عن نفسه علمًا، والعجز عما لم يدع إليه إيمانًا، وإنهم إنما ينتهون من وصفه بصفاته وأسمائه إلى حيث انتهى في كتابه وعلى لسان نبيه»[٥].

---

(١) معالم السنن (٤/ ١٩٦).

(٢) هو أبو الفرج زين الدين عبد الرحمن بن الشيخ شهاب الدين أحمد، الشهير بابن رجب، الإمام الحافظ المحدث، ولد ببغداد سنة ٧٣٦، وتوفي بدمشق سنة ٧٩٥.
المقصد الأرشد (٢/ ٨١ ـ ٨٢)، والجوهر المنضد (ص ٤٦ ـ ٥٣)، وشذرات الذهب (٦/ ٣٣٩).

(٣) اختيار الأولى في شرح حديث اختصام الملأ الأعلى (ص ٤٠ ـ ٤١).

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى المري الأندلسي، فقيه مالكي، من الوعاظ الأدباء والمشايخ الفضلاء. ولد سنة ٣٢٤، وتوفي سنة ٣٩٩.
ترتيب المدارك (٧/ ١٨٣ ـ ١٨٦)، وبغية الملتمس (ص ٨٧ ـ ٨٨)، والديباج المذهب (٢/ ٢٣٢ ـ ٢٣٤).

(٥) أصول السنة (١/ ١٧٩)، وهو موضوع رسالة علمية، قدمها الطالب محمد إبراهيم هارون، لنيل شهادة الماجستير بالجامعة الإسلامية لعام ١٤٠٣ ـ ١٤٠٤ هـ.
وانظر أقوالاً من نحو قول ابن أبي زمنين في التمهيد لابن عبد البر (٧/ ١٤٦ ـ ١٤٧).

المبحث الثاني

بيان منهج الخطابي في توحيد أسماء الله وصفاته

المطلب الأول

بيانه أن الأسماء الحسنى ليست محصورةً في عدد معين

لا يخفى أن معرفة أسماء الله وصفاته والعلم بها من أعظم الأمور وأشرفها قدرًا وجلالة وعلو مكانة؛ لتعلقها بذات الباري - جل وعلا - يُمدح بها ويُسأل بها، وكلما كان العبد عارفًا بأسماء خالقه ومولاه، فاهمًا لمعانيها، مدركًا لمدلولاتها، كان أدعى للعمل بمقتضاها دعاءً وعبادةً وثناءً، فعن أبي هريرة[١] - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «**إن لله تسعة وتسعين اسمًا مائة إلا واحدة، من أحصاها دخل الجنة**»[٢].

قال الخطابي - رحمه الله - في تفسير هذا الحديث «**إن لله تسعة وتسعين اسمًا**»: فيه إثبات هذه الأسماء المحصورة بهذا العدد، وليس فيه نفي ما عداها من الزيادة عليها، وإنما وقع التخصيص بالذكر لهذه الأسماء لأنها أشهر الأسماء وأبينُها معان وأظهرُها.

وجملة قوله: «**إن لله تسعة وتسعين اسمًا من أحصاها دخل الجنة**» قضية واحدة لا قضيتان، ويكون تمام الفائدة في خبر «إن» في قوله: «**من أحصاها دخل الجنة**»، لا في قوله: «**تسعة وتسعين اسمًا**». وإنما هو بمنزلة قولك: إن لزيد ألف

---

(١) هو: عبد الرحمن بن صخر الدوسي اليماني، الصحابي الجليل، اختلف في اسمه اختلافًا كبيرًا، هذا هو أرجحها - إن شاء الله - على ما حققه البخاري والذهبي وغيرهما. أسلم في السنة السابعة، ومات بالمدينة سنة ٥٩، وقيل غير ذلك.
الاستيعاب (٤/ ١٧٦٨-١٧٧٢)، وأسد الغابة (٦/ ٣١٨-٣٢١)، والإصابة (٧/ ٤٢٥-٤٤٥).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشروط، باب ١٨، ح ٢٧٣٦ (الفتح ٥/ ٣٥٤)، وكذا في مواضع أخرى من الصحيح؛ انظر: ح ٦٤١٠، ٧٣٩٢.
ومسلم في صحيحه، كتاب الذكر، ح ٥، ٦ (٤/ ٢٠٦٢-٢٠٦٣).

درهم أعدها للصدقة، وكقولك: إن لعمرو مائة ثوب من زاره خلعها عليه، وهذا لا يدل على أنه ليس عنده من الدراهم أكثر من ألف درهم، ولا من الثياب أكثر من مائة ثوب، وإنما دلالته: أن الذي أعده زيد من الدراهم للصدقة ألف درهم، وأن الذي أرصده عمرو من الثياب للخلع مائةُ ثوب»[1].

ثم أورد ما يدل على صحة ما ذهب إليه من كون أسمائه تعالى ليست محصورةً في عدد معين فقال: «والذي يدل على صحة هذا التأويل حديث عبد الله بن مسعود[2] أن النبي ﷺ كان يدعو: «**اللهم إني عبدك، ابن عبدك، ابن أمتك، ناصيتي بيدك، ماض فيّ حكمك، عدل فيّ قضاؤك، أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحدًا من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك**» الحديث[3].

فهذا يدلك على أن لله أسماء لم ينزلها في كتابه، حجبها عن خلقه ولم يظهرها لهم»[4].

---

(١) شأن الدعاء (ص ٢٣ ـ ٢٤).

(٢) هو الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود بن غافل أبو عبد الرحمن الهذلي المكي المهاجري، أسلم قديمًا وهاجر الهجرتين، مات بالمدينة سنة ٣٢، وقيل: ٣٣.
الاستيعاب (٣/ ٩٨٧ ـ ٩٩٤)، وأسد الغابة (٣/ ٣٨٤ ـ ٣٩٠)، والإصابة (٤/ ٢٣٣ ـ ٢٣٦).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/ ٣٩١، ٤٥٢)، وصححه ابن حبان كما في موارد الظمآن (ص ٥٨٩) ح ٢٣٧٢، والإحسان (٣/ ٢٥٣)، ح ٩٧٢، وأبو يعلى في مسنده (٥/ ١٣٥ ـ ١٣٦)، ح ٥٢٧٦، والحاكم في مستدركه (١/ ٥٠٩ ـ ٥١٠)، وقال: «هذا الحديث على شرط مسلم إن سلم من إرسال عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه فإنه مختلف في سماعه عن أبيه». قلت: والصحيح ثبوت سماعه بشهادة جمع من الأئمة، كالبخاري في تاريخه الصغير (١/ ٧٤)، والكبير (٥/ ٢٩٩، ٣٠٠).
وانظر: تهذيب التهذيب (٦/ ٢١٥ ـ ٢١٦)، والحديث ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ١٣٦)، وأخرجه البزار كما في الكشف (٤/ ٣١) ح ٣١٢٢، وقال أحمد شاكر في شرح المسند (٥/ ٣٧١١ ـ ٣٧١٢): إسناده صحيح، وكذا صححه الألباني في السلسلة الصحيحة (١/ ٣٣٦ ـ ٣٤١) ح ١٩٩، ونَفَيَا ما ادعي من جهالة أبي سلمة الجهني الوارد في سند الحديث.

(٤) شأن الدعاء (ص ٢٤ ـ ٢٥).

وبهذا يتضح أن أبا سليمان يذهب إلى عدم نفي ما زاد على التسعة والتسعين من أسماء الله الحسنى، وأن النص الوارد في ذلك لا يقتضي عدم الزيادة على العدد المذكور، وإنما وقع تخصيصها لشهرتها وبيان معانيها.

قلت: وما ذهب إليه ـ رحمه الله ـ هو الحق والصواب؛ لما تقدم من حديث ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ وقد سبق بيان دلالته، ولما ثبت ـ أيضًا ـ من قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ في حديث الشفاعة وفيه: «**فآتي تحت العرش فأقع ساجدًا لربي ـ عز وجل ـ ثم يفتح الله عليّ من محامده وحسن الثناء عليه شيئًا لم يفتحه على أحد قبلي**» الحديث(١).

وهذا الفتح العظيم من الدعاء بذكر المحامد وحسن الثناء لا يكون إلا بما له ـ تعالى ـ من الأسماء الحسنى والصفات العُلا التي بها يمدح، ولا يخفى أن ذلك معروف جار على ألسنة الأنبياء والرسل وعباد الله المؤمنين، لكن ما اختص به رسول الله ﷺ في هذا المقام شيء زائد على تلك الأسماء والصفات المعلومة، بدليل قوله: «**لم يفتح على أحد قبلي**» فهي إذًا ليست محصورةً في عدد ما، لأن محامده ـ تعالى ـ ومدائحه وفواضله وكمالاته لا تحصر ولا تتناهى.

ولما ثبت ـ كذلك ـ من دعائه ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «**اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك، لا أحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك**»(٢).

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب ٥ ح ٤٧١٢، (الفتح ٨/ ٣٩٦)، وانظر ح ٤٤٧٦ وفيه: «**فأحمده بتحميد يعلمنيه**»، وح ٧٤١٠، وفيه: «**فأحمد ربي بمحامد علمنيها**».
وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، ح ٣٢٧، (١/ ١٨٤ ـ ١٨٦).

(٢) رواه مسلم في صحيحه من حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ كتاب الصلاة ح ٢٢٢ (١/ ٣٥٢)، وأحمد في المسند (٦/ ٥٨)، ومالك في الموطأ، كتاب القرآن باب ٨ ح ٣١ (١/ ٢١٤)، والنسائي في سننه، كتاب الطهارة، باب ١٢٠، ح ١٦٩ (١/ ١٠٢ ـ ١٠٣)، وفي كتاب التطبيق، باب ٤٧، ح ١١٠٠ (٢/ ٢١٠)، وباب ٧١ ح ١١٣٠ (٢/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣)، والترمذي في سننه، كتاب الدعوات، باب ٧٦ ح ٣٤٩٣ (٥/ ٥٢٤)، وابن ماجه في سننه، كتاب =

فهذا إخبار منه ـ عليه الصلاة والسلام ـ بعدم إحاطته بالثناء عليه ـ تعالى ـ لسعة ذلك وكثرته وعدم إمكان حصره، ولا يكون ذلك ـ كما تقدم ـ إلا بأسمائه الحسنى وصفاته العليا، ولو أحصى جميع أسمائه لأحصى كل صفاته، وقد قال الخطابي عند قوله: «**لا أحصي ثناء عليك**»: «أي لا أطيقه ولا أبلغه»[١].

وقال النووي[٢] عند قوله: «**لا أحصي ثناء عليك**»: «اعتراف بالعجز عن تفصيل الثناء، وأنه لا يقدر على بلوغ حقيقته، ورد للثناء إلى الجملة دون التفصيل والإحصار والتعيين، فوكل ذلك إلى الله ـ سبحانه وتعالى ـ المحيط ـ بكل شيء جملة وتفصيلاً، وكما أنه لا نهاية لصفاته لا نهاية للثناء عليه؛ لأن الثناء تابع للمثني عليه، وكل ثناء أثنى به عليه، وإن كثر وطال وبولغ فيه، فقدر الله أعظم، وسلطانه أعز، وصفاته أكبر وأكثر، وفضله وإحسانه أوسع وأسبغ»[٣].

ومرة أخرى ـ وتأكيداً لما ذكرت آنفًا ـ فإن الخطابي وافق جمهور علماء الأمة سلفًا وخلفًا في عدم القول بحصر أسماء الباري ـ جل وعز ـ في عدد معين كما هو ظاهر حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ وقد قال النووي عنه: «واتفق العلماء على أن هذا الحديث ليس فيه حصر لأسمائه سبحانه

= الدعاء، باب ٣ ح ٣٨٤١ (٢/ ١٢٦٢ـ١٢٦٣)
كما أخرجه أحمد ـ أيضًا ـ من حديث علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ (١/ ٩٦، و١١٨، و١٥٠)، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب ٣٤٠ ح ١٤٢٧ (٢/ ١٣٤)، والنسائي في سننه، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب ٥١ ح ١٧٤٧ (٣/ ٢٤٨ـ٢٤٩)، والترمذي في سننه، كتاب الدعوات، باب ١١٣ ح ٣٥٦٦ (٥/ ٥٦١)، وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ١١٧، ح ١١٧٩ (١/ ٣٧٣).

(١) معالم السنن (١/ ٢١٤).

(٢) هو أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري بن حسن محيي الدين، الإمام العلامة المشهور، وأحد أعيان الشافعية، ولد بنواه ـ من قرى حوران بسورية ـ سنة ٦٣١، وبها توفي سنة ٦٧٦.
طبقات الشافعية للسبكي (٨/ ٣٩٥ـ٤٠٠)، والدارس في أخبار المدارس (١/ ٢٤ـ٢٥)، وشذرات الذهب (٥/ ٣٥٤ـ٣٥٦).

(٣) شرح صحيح مسلم (٤/ ٢٠٤).

وتعالى، فليس معناه أنه ليس له أسماء غير هذه التسعة والتسعين، وإنما مقصود الحديث أن هذه التسعة والتسعين من أحصاها دخل الجنة، فالمراد الإخبار عن دخول الجنة بإحصائها لا الإخبار بحصر الأسماء»[١].

ولم أجد بعد البحث من خالف في ذلك غير أبي محمد بن حزم[٢] - رحمه الله تعالى - حيث أخذ بظاهر النص - كعادته -، ونفى أن يكون ثمت اسم زائد على التسعة والتسعين، منكرًا أشد الإنكار على قائل ذلك.

وهذا نص كلامه: «وإن له - عز وجل - تسعة وتسعين اسمًا، مائة غير واحد، وهي أسماؤه الحسنى، من زاد شيئًا من عند نفسه فقد ألحد في أسمائه، وهي الأسماء المذكورة في القرآن والسنة... وقد صح أنها تسعة وتسعون اسمًا فقط، ولا يحل لأحد أن يجيز أن يكون له اسم زائد؛ لأنه - عليه السلام - قال: «**مائة غير واحد**»، فلو جاز أن يكون له - تعالى - اسم زائد لكانت مائة اسم، ولو كان هذا لكان قوله - عليه السلام - «**مائة غير واحد**» كذبًا، ومن أجاز هذا فهو كافر»[٣].

وفيما سبق إيراده من كلام أهل العلم ما يرد عليه ويدفع مقولته.

* * *

---

(١) شرح صحيح مسلم (١٧/ ٥).
وانظر: درء تعارض العقل والنقل (٣/ ٣٣٢-٣٣٣)، ومجموع الفتاوى (٦/ ٣٨١)، وما بعدها، و(٢٢/ ٤٨١-٤٨٦)، وطرح التثريب في شرح التقريب (٧/ ١٤٩-١٥٠)، وتفسير ابن كثير (٢/ ٢٨٠). عند قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾.

(٢) هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، الإمام الكبير والعلامة الشهير، وأحد أئمة الإسلام، ولد بقرطبة سنة ٣٨٤، ومات ببادية لبلة من بلاد الأندلس - سنة ٤٥٦.
الصلة (٢/ ٤١٥-٤١٧)، وبغية الملتمس (ص ٤١٥-٤١٨)، ونفح الطيب (٢/ ٧٧-٨٤).

(٣) المحلى (١/ ٣٠)، وانظر له: الفصل (٢/ ٣٤٥)، والدرة فيما يجب اعتقاده (ص٢٤٢-٢٤٣).

المطلب الثاني
معنى الإحصاء الوارد في الحديث

بعد أن انتهى الخطابي ـ رحمه الله ـ من الحديث عن عدد أسماء الله ـ عز وجل ـ وترجيحه لرأي الجمهور في ذلك، يُتابع ـ رحمه الله ـ حديثه عن بيان المراد من إحصائها فيقول: «في الإحصاء أربعة أوجه:

أحدها ـ وهو أظهرها ـ: الإحصاء الذي هو بمعنى العد، يريد أنه يعدها ليستو فيها حفظًا فيدعو ربه بها، كقوله سبحانه: ﴿**وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا**﴾[1] ويدل على صحة هذا التأويل الحديث «**إن لله تسعة وتسعين اسمًا مائة غير واحد من حفظها دخل الجنة، وهو وتر يحب الوتر**»[2].

والوجه الثاني: أن يكون الإحصاء بمعنى الطاقة، كقوله سبحانه: ﴿**عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ**﴾[3] أي: لن تطيقوه[4]، وكقول النبي ﷺ: «**استقيموا ولن تحصوا**»[5] أي: لن تطيقوا كل الاستقامة.

---

(١) سورة الجن بعض آية ٢٨.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ـ بهذه الرواية ـ كتاب الدعوات، باب ٦٨، ح ٦٤١٠، (الفتح ١١/ ٢١٤)، وانظر تخريجه ـ أيضًا ـ فيما سبق (ص ١١٤)، هامش (٢).

(٣) سورة المزمل بعض آية ٢٠.

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) (٩/ ٥٣٨)، وتفسير البحر المحيط (٨/ ٣٦٦)، وتفسير التحرير والتنوير (٢٩/ ٢٨٣).

(٥) ورد من حديث جمع من الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ ولفظه: «**استقيموا ولن تحصوا، واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة، ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن**». أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة، باب ٤، ح ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩ (١/ ١٠١ ـ ١٠٢)، والدارمي في سننه، كتاب الطهارة، باب ٢ ح ٢٥٣ (١/ ١٧٤)، ومالك في الموطأ ـ بلاغًا ـ كتاب الطهارة، باب ٦، ح ٣٧ (١/ ٣٤)، وأحمد في المسند (٥/ ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨٢)، وأخرجه آخرون.

وقد قال ابن عبد البر في التجريد (ص ٢٥٠) ح ٨١٣: «وهذا يستند ويتصل من حديث ثوبان عن النبي ﷺ من طرق صحاح».

وانظر: مصباح الزجاجة (١/ ١٢٢)، ح ١١٤، وإرواء الغليل (٢/ ١٣٥ ـ ١٣٨) ح ٤١٢، وصحيح الجامع ح ٩٥٢ (١/ ٢٢٥).

والمعنى : أن يطيقها ، يُحسن المراعاة لها ، والمحافظة على حدودها في معاملة الرب ـ سبحانه ـ بها ، وذلك مثل أن يقول : يا رحمن يا رحيم ، فيخطر بقلبه الرحمة ، ويعتقدها صفة لله ـ جل وعز ـ فيرجو رحمته ، ولا ييأس من مغفرته ، كقوله تعالى : ﴿ **لا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ** ﴾[1] .

وإذا قال : السميع البصير ، علم أنه لا يخفى على الله خافية ، وأنه بمرأى منه ومسمع ، فيخافه في سره وعلنه ، ويراقبه في كافة أحواله ، وإذا قال : الرزاق ، اعتقد أنه المتكفل برزقه يسوقه إليه في وقته ، فيثق بوعده ، ويعلم أنه لا رازق له غيره ، ولا كافي له سواه .

وإذا قال : المنتقم ، استشعر الخوف من نقمته ، واستجار به من سخطه .

وإذا قال : الضار النافع ، اعتقد أن الضر والنفع من قبل الله ـ جل وعز ـ ، لا شريك له ، وأن أحدًا من الخلق لا يجلب إليه خيرًا ولا يصرف عنه شرًا ، وأن لا حول لأحد ولا قوة إلا به .

وكذلك إذا قال : القابض الباسط ، والخافض الرافع ، والمعز المذل ، وعلى هذا سائر هذه الأسماء .

والوجه الثالث: أن يكون الإحصاء بمعنى العقل والمعرفة ؛ فيكون معناه أن من عرفها وعقل معانيها وآمن بها دخل الجنة ، مأخوذ من الحصاة وهي

---

(١) سورة الزمر بعض آية ٥٣ .

العقل، قال طرفة[١] :

وإن لسان المرء ما لم تكن له حصاةٌ على عوراته لدليل[٢]

والعرب تقول: فلان ذو حصاة، أي ذو عقل ومعرفة بالأمور[٣] .

والوجه الرابع: أن يكون معنى الحديث أن يقرأ القرآن حتى يختمه، فيستوفي هذه الأسماء كلها في أضعاف التلاوة، فكأنه قال: من حفظ القرآن وقرأه فقد استحق دخول الجنة، وذهب إلى نحو من هذا أبو عبد الله الزبيري[٤] ـ رحمه الله ـ[٥] .

وهكذا ذكر قريبًا من هذا الكلام ـ إن لم يكن مختصرًا له مع تغيير بعض ألفاظه ـ في موضع آخر، لكن بعدم ذكر الوجه الرابع لمعنى الإحصاء، ونص على أن الأقوال الثلاثة الباقية متوجهة ليست ببعيدة[٦] .

---

(١) هو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد بن مالك البكري الوائلي، شاعر جاهلي، وأحد أصحاب المعلقات السبع المشهورة.
الشعر والشعراء (١/ ١٩١)، وما بعدها، وشرح القصائد السبع الطوال (ص١١٥)، وما بعدها، ومعاهد التنصيص (١/ ٣٦٤)، وما بعدها .

(٢) ديوانه (ص ٨٥)، من قصيدة يقولها في عبد عمرو بن بشر بن مرثد ـ زوج أخته ـ مطلعها:

لهند بحزان الشريف طُلُولُ تلوح وأدنى عهدهن محيل
وبالسفح آيات كأن رسومها يمان وَشَتْهُ رَيْدةٌ وسحول

(٣) لسان العرب (١٤/ ١٨٣) مادة (ح ص ي) ،وانظر: كتاب الألفاظ للهمذاني (ص ١٨٠ـ ٨١).

(٤) هو مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت الزبيري المدني، علامة إمام صدوق ، ولد بالمدينة سنة ١٥٦، ومات ببغداد سنة ٢٣٦ .
تاريخ بغداد (١٣/ ١١٢ـ ١١٤)، وسير أعلام النبلاء (١١/ ٣٠ـ ٣٢)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ١٦٢ـ ١٦٤).

(٥) شأن الدعاء (ص٢٦ـ ٢٩).

(٦) غريب الحديث (١/ ٧٣٠ـ ٧٣١)، وانظر: أعلام الحديث (٢/ ١٣٤٢ـ ١٣٤٣).

ومن باب تعميم الفائدة وتتميمها، وزيادة إيضاح للمسألة، أسوق هنا بعض كلام أهل العلم لمعنى الإحصاء المذكور في النص الشريف:

قال الأصيلي[١]: «ليس المراد بالإحصاء عدها فقط، لأنه قد يعدها الفاجر، وإنما المراد العمل بها»[٢].

وقال أبو عمر الطلمنكي[٣]: «من تمام المعرفة بأسماء الله ـ تعالى ـ وصفاته التي يستحق بها الداعي والحافظ ما قاله رسول الله ﷺ؛ المعرفة بالأسماء والصفات، وما تتضمن من الفوائد وتدل عليه من الحقائق، ومن لم يعلم ذلك لم يكن عالمًا لمعاني الأسماء، ولا مستفيدًا بذكرها ما تدل عليه من المعاني»[٤].

وقال أبو نعيم[٥]: «الإحصاء المذكور في الحديث ليس هو التَّعداد، وإنما هو العمل والتعقل بمعاني الأسماء والإيمان بها»[٦].

---

(١) هو أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي ـ نسبة إلى مدينة أصيلة بالمغرب الأقصى ـ من الأئمة الأعلام، وأحد شيوخ المالكية، ولد في شذونة ـ بالأندلس ـ سنة ٣٢٤، وتوفي بقرطبة سنة ٣٩٢.
ترتيب المدارك (٧/ ١٣٥ ـ ١٤٥)، وبغية الملتمس (ص ٣٤٠ ـ ٣٤١)، والديباج المذهب (١/ ٤٣٣ ـ ٤٣٤).

(٢) نقلاً عن فتح الباري (١١/ ٢٢٦).

(٣) هو أحمد بن محمد بن عبد الله المعافري الأندلسي، الإمام الحافظ الأثري، ولد سنة ٣٤٠، وتوفي سنة ٤٢٩.
ترتيب المدارك (٨/ ٣٢ ـ ٣٣)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٦٦ ـ ٥٦٩)، والديباج المذهب (١/ ١٧٨ ـ ١٨٠).

(٤) نقلاً عن فتح الباري (١١/ ٢٢٦).

(٥) هو أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني، الإمام الحافظ المحدث، ولد سنة ٣٣٦، وتوفي سنة ٤٣٠.
سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٥٣ ـ ٤٦٤)، وميزان الاعتدال (١/ ١١١)، ولسانه (١/ ٢٠١ ـ ٢٠٢).

(٦) نقلاً عن فتح الباري (١١/ ٢٢٦).

وذكر العلامة ابن القيم أن لإحصاء أسماء الله ـ تعالى ـ ثلاث مراتب:

المرتبة الأولى: إحصاء ألفاظها وعددها.

المرتبة الثانية: فهمُ معانيها ومدلولها.

المرتبة الثالثة: دعاؤهُ بها، كما قال تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا ﴾[1]. وهو مرتبتان:

إحداهما: دعاء ثناء وعبادة.

والثاني: دعاء طلب ومسألة.

فلا يُثنى عليه إلا بأسمائه الحسنى وصفاته العلا، وكذلك لا يسأل إلا بها[2].

وبهذا يتبين أن المراد بإحصاء الأسماء الحسنى الموعود عليه بدخول الجنة هو عد ألفاظها، وحفظها، وفهمها، ودعاء الله ـ تعالى ـ بها، وهو ما فسر به الخطابي ذلك فيما ذكره من وجوه ومعاني، كما جنح إليه ابن القيم، حيث جعل الأقوال الواردة فيه بمثابة مراتب للإحصاء، ولعله هو الأنسب. والعلم عند الله ـ تعالى ـ.

* * *

(١) سورة الأعراف بعض آية ١٨٠.

(٢) بدائع الفوائد (١/ ١٦٤).

المطلب الثالث

الأسماء الحسنى توقيفية لا اجتهاد فيها ولا قياس عليها

من أصول أهل السنة والجماعة في أسماء الله وصفاته أنها توقيفية، لا مجال للعقل فيها، بنفي أو إثبات أبدًا، بل ذلك موقوف على نصوص الكتاب وصريح السنة، ومبني على طريق الرسل ـ عليهم الصلاة والسلام ـ فيما يوحى إليهم؛ إذ هم المعصومون فيما يُبلَّغون ويبلِّغون، فما جاء من ذلك مثبتًا يجب إثباته والإيمانُ به وفق الوحيين الطاهرين، وما جاء منه منفيًا يجب نفيه وطرحه، وما سكت عنه يجب السكوت عنه، وعدم الخوض فيه.

والعقل ـ كيفما كان ـ قاصر عن ذلك كله، ولا يمكنه بحال معرفةُ ما يستحقه الباري ـ تعالى ـ من الأسماء؛ إذ ذاك باب عظيم القدر، عزيز المطلب، صعب المركب، غيرُ مطموع فيه، ولا موصول إليه، ولا مظفور به؛ لأن عظمته ـ سبحانه ـ فوق كل عظمة، وقدرته فوق كل قدرة، وشأنُهُ، فوق كل شأن، فالقول فيه من غير طريق ما ذكر قولٌ على الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير[1].

وهذا ما انتهجه الخطابي وبينه موضحًا له بقوله: «ومنْ علْم هذا الباب ـ أعني الأسماء والصفات ـ ومما يدخل في أحكامه ويتعلقَ به مَن شرائط أنه لا يتجاوز فيها التوقيف، ولا يستعمل فيها القياس، فيلحق بالشيء نظيره في ظاهر وضع اللغة ومتعارف الكلام.

فالجواد لا يجوز أن يقاس عليه السخي ـ وإن كانا متقاربين في ظاهر الكلام ـ

---

(١) يقول الإمام ابن أبي زيد القيرواني المالكي ـ رحمه الله ـ ت ٣٨٦ ـ في حقه تعالى ـ: «ليس لأوليته ابتداء، ولا لآخريته انقضاء، ولا يبلغ كنه صفته الواصفون، ولا يحيط بأمره المتفكرون، يعتبر المتفكرون بآياته، ولا يتفكرون في ماهية ذاته، ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء».
الرسالة الفقهية (ص ٧٥).
وانظر: كلام عبد العزيز الماجشون في هذا المعنى، فهو في غاية الإفادة والنفاسة (الفتوى الحموية ص ٢٥)، وما بعدها.

وذلك أن السخي لم يرد فيه التوقيف كما ورد بالجواد[١]، ثم إن السخاوة موضوعة في باب الرخاوة واللين ، يقال: أرض سخية وسخاوية إذا كان فيها لين ورخاوة[٢]، وكذلك لا يقاس عليه السمح ؛ لما يدخل السماحة من معنى اللين والسهولة ، وأما الجود فإنما هو سعة العطاء، من قولك : جاد السحاب : إذا أمطر فأغزر[٣] ، ومطر جود، وفرس جواد: إذا بذل ما في وسعه من الجري[٤] .

وقد جاء في الأسماء القوي، ولا يقاس عليه الجَلْد وإن كانا يتقاربان في نعوت الآدميين ـ لأن باب التجلد يدخله التكلف والاجتهاد .

ولا يقاس على القادر المطيق ، ولا المستطيع ؛ لأن الطاعة والاستطاعة إنما تطلقان على معنى قوة البنية وتركيب الخلقة .

ولا يقاس على الرحيم الرقيق، وإن كانت الرحمة في نعوت الآدميين نوعًا من رقة القلب وضعفه عن احتمال القسوة .

وفي صفات الله ـ سبحانه ـ الحليم والصبور، فلا يجوز أن يقاس عليها الوقور والرزين .

وفي أسمائه العليم ، ومن صفته العلم ، فلا يجوز قياسه عليه أن يسمى عارفًا، لما تقتضيه المعرفة من تقديم الأسباب التي بها يتوصل إلى علم الشيء، وكذلك لا يوصف بالعاقل .

وهذا الباب يجب أن يراعى ولا يغفل، فإن عائدته عظيمة ، والجهل به

---

(١) ثبت اسم الجواد في عدة نصوص حديثية منها الصحيح والضعيف، فمن الأول قوله ﷺ : «إن الله كريم يحب الكرماء جواد يحب الجودة، يُحب معالي الأخلاق ويكره سفسافها» .
نسب الشيخ الألباني تخريجه لابن عساكر والضياء . انظر: صحيح الجامع ح ١٨٠٠ (١/ ٣٧٠) .

وممن عده من الأسماء الحسنى : ابن منده في كتاب التوحيد (٢/ ٩٩)، والحليمي في المنهاج (١/ ٢٠٣)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص ٨٥ـ٨٦)، وابن عثيمين في القواعد المثلى (ص ١٩) .

(٢) انظر : القاموس (ص ١٦٦٩)، مادة (س خ ي) .

(٣)، (٤) انظر : القاموس المحيط (ص ٣٥١، ٥٧٨ ـ ٥٧٩)، مادة (جود وغزر) .

ضار، وبالله التوفيق»[١] .

فهذا القول من أبي سليمان - في هذه المسألة - يبين عن مسلك سليم، يوافق السلف في وقوفهم مع النصوص وتمسكهم بدلالاتها، ينطقون بما نطقت، وينفون ما نفت، ويسكتون عما عليه سكتت. أقاويلهم في ذلك مشهورة معلومة، وهي في تآليفهم ودواوينهم مثبوتة مسطورة، أذكر طرفًا منها تتميمًا للفائدة، وإيضاحًا لما سلكوه من طريقة.

قال عبد العزيز الكناني[٢] : «إنَّ عَلَى الناس جميعًا أن يثبتوا ما أثبت الله وينفوا ما نفى الله، ويمسكوا عما أمسك الله عنه»[٣] .

وقال الإمام أحمد: «لا يوصف الله - تبارك وتعالى - بأكثر مما وصف به نفسه ولا يتعدى القرآن والحديث»[٤] .

وقال ابن سريج: «حرام على العقول أن تمثل الله - سبحانه وتعالى -، وعلى الأوهام أن تحده، وعلى الظنون أن تقطع، وعلى الضمائر أن تعمق، وعلى النفوس أن تفكر، وعلى الأفكار أن تحيط، وعلى الألباب أن تصف إلا ما وصف به نفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ»[٥] .

---

(١) شأن الدعاء (ص ١١١ - ١١٣).

(٢) هو أبو الحسن، عبد العزيز بن يحيى بن عبد العزيز الكناني المكي، الإمام الشهير، ناصر السنة في مسألة خلق القرآن، وصاحب كتاب الحيدة في مناظرته الشهيرة لبشر بن غياث المريسي المعتزلي، توفي الكناني سنة ٢٤٠.
تاريخ بغداد (١٠/ ٤٤٩ - ٤٥٠)، وطبقات الشافعية للسبكي (٢/ ١٤٤ - ١٤٥)، وشذرات الذهب (٢/ ٩٥).

(٣) الحيدة (ص ٤٧).

(٤) إبطال التأويلات (ص ٣٤٥)، والمعتمد (ص ٦٢)، وكثيراً ما يذكره شيخ الإسلام في كتبه، وذلك بصيغة: لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ لا يتجاوز القرآن والحديث».
انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٢٦)، والفتوى الحموية (ص١٦).

(٥) ذكره عنه الذهبي في كتاب الأربعين في صفات رب العالمين - ضمن ست رسائل للإمام الذهبي - (ص ١١٥)، وفي كتابه العلو (ص ١٥٢)، وفي مختصره (ص٢٢٦)، وابن القيم في الاجتماع (ص ١٧١) وعنه نقلت النص.

وقال أبو بكر الإسماعيلي[(١)] : «اعلموا - رحمنا الله وإياكم - أن مذهب أهل الحديث - أهل السنة والجماعة - الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله، وقبول ما نطق به كتاب الله - تعالى - وصحت به الرواية عن رسول الله ﷺ لا معدل عما وردا به، ولا سبيل إلى رده؛ إذ كانوا مأمورين باتباع الكتاب والسنة، ويعتقدون أن الله - تعالى - مدعو بأسمائه الحسنى، وموصوف بصفاته التي سمى ووصف بها نفسه، ووصفه بها نبيه ﷺ»[(٢)].

وقال أبو الحسن القابسي[(٣)]: «أسماء الله وصفاته لا تعلم إلا بالتوقيف من الكتاب أو السنة أو الإجماع، ولا يدخل فيها القياس»[(٤)].

وقال قوام السنة الأصبهاني[(٥)] : «فلا يسمى - أي الله تعالى - إلا بما سمى به نفسه في كتابه، أو سماه به رسوله ﷺ وأجمعت عليه الأمة، أو أجمعت الأمة على تسميته به، ولا يوصف إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ، أو أجمع عليه المسلمون، فمن وصفه بغير ذلك فهو ضال»[(٦)].

---

(١) هو أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل، شيخ الإسلام، وأحد المشاهير الأعلام، مولده سنة ٢٧٧، ووفاته سنة ٣٧١.
سير أعلام النبلاء (١٦/ ٢٩٢-٢٩٦)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ٩٤٧-٩٥١)، وشذرات الذهب (٣/ ٧٢-٧٥).

(٢) أخرجه ابن قدامة في ذم التأويل (ص ١٧)، وذكره الذهبي في كتاب الأربعين في صفات رب العالمين - ضمن ست رسائل الذهبي - (ص ١١٨)، وأخرجه عنه أيضًا في العلو (ص ١٦٧)، وهو في مختصره (ص ٢٤٨)، وفي السير (١٦/ ٢٩٥) وفي التذكرة (٣/ ٩٤٩).

(٣) هو علي بن محمد بن خلف المعافري، من كبراء شيوخ المالكية، وأحد علماء المغرب، حفظًا وفقهًا، ولد سنة ٣٢٤، وتوفي بمدينة القيروان سنة ٤٠٣.
ترتيب المدارك (٧/ ٩٢-١٠٠)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ١٥٨-١٦٢)، والديباج المذهب (٢/ ١٠١-١٠٢).

(٤) نقله عنه الحافظ في الفتح (١١/ ٢١٧).

(٥) هو أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي بن أحمد الأصبهاني، الملقب بقوام السنة إمام حافظٌ عَلَمٌ، ولد بأصبهان سنة ٤٥٧ هـ، ومات سنة ٥٣٥.
سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٨٠-٨٨)، وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٢٧٧-١٢٨٢)، وشذرات الذهب (٤/ ١٠٥-١٠٦).

(٦) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٣٨٣).

إلا أن ثمت شيئًا ينبغي ذكره وإيضاحه في هذا المقام ـ قد يخلط فيه البعض أو يضطرب ـ وهو أن ما يدخل في باب الإخبار عنه ـ تعالى ـ أوسع مما يدخل في باب أسمائه وصفاته ؛ كالشيء والموجود مثلاً، فيصح أن يخبر عنه ـ سبحانه ـ بهذه الألفاظ بلا محظور ـ إن شاء الله ـ، لكنها لا تدخل في الأسماء والصفات، ولا تأخذ أحكامها ؛ من التسمية بها، أو كونها حسنى، أو التعبد والدعاء بها ؛ لأن تلك مبنية على التوقيف بصحة السمع ـ كما سبق بيانه والتنويه به ـ بعكس هذه في عدم ورودها وثبوتها.

وفي هذا يقول ابن تيمية: «ويفرق بين دعائه والإخبار عنه، فلا يدعى إلا بالأسماء الحسنى، وأما الإخبار عنه فلا يكون باسم سيئ، لكن قد يكون باسم حسن، أو باسم ليس بسيئ وإن لم يحكم بحسنه ـ مثل اسم «شيء» و «ذات» و «موجود» إذا أريد به الثابت، وأما إذا أريد به «الموجود عند الشدائد» فهو من الأسماء الحسنى[1]، وكذلك المريد والمتكلم، فإن الإرادة والكلام تنقسم إلى محمود ومذموم، فليس ذلك من الأسماء الحسنى، بخلاف الحكيم والرحيم والصادق ونحو ذلك، فإن ذلك لا يكون إلا محمودًا»[2].

ويقول ابن القيم: «إن ما يطلق عليه في باب الأسماء والصفات توقيفي، وما يطلق عليه من الأخبار لا يجب أن يكون توقيفيًا، كالقديم والشيء والموجود والقائم بنفسه، فهذا فصل الخطاب في مسألة أسمائه هل هي توقيفية أو يجوز أن يطلق عليه منها بعض ما لم يرد به السمع؟»[3].

وهذا القول معتبر ومقبول، خاصة إذا أخذ بالاعتبار تفريق ابن تيمية بين الدعاء والإخبار، وما دام ـ أيضًا ـ أن تلك الألفاظ لا تأخذ أحكام أسماء الله وصفاته. وبالله التوفيق.

---

(١) لم يتبين لي وجه ذلك.

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ١٤٢)، وانظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٩٧ـ٢٩٨)، ففيه كلام جيد يحسن الإطلاع عليه، وشرح العقيدة الأصفهانية (ص ٥).

(٣) بدائع الفوائد (١/ ١٦٢)، وانظر منه (ص ١٦١).

المطلب الرابع

أسماء وصفات لا يصح إطلاقها على الله ـ تعالى ـ

عرضت فيا تقدم قول الخطابي الموافق لمذهب السلف، وهو أن الأسماء والصفات توقيفية لا مدخل للعقل والرأي فيها أبدًا، وهذا يقتضي أن كل ماجاء من غير طريق الشرع في هذا الباب يعتبر ملغى ويعد باطلاً في نسبته إلى الله ـ عز وجل ـ.

ولقد أورد أبو سليمان الخطابي ـ رحمه الله تعالى ـ عدة أسماء وصفات مما لا يصح إطلاقها عليه ـ عز وجل ـ، وإن كان معناها قريبًا مما ورد في بعضها الآخر الثابت، وفيما يلي عرض لذلك:

١ـ إطلاق لفظ: الطالب الغالب المهلك المدرك المخزي المضل:

قال رحمه الله: «ومما جرت به عادة الحكام في تغليظ الأيمان وتوكيدها إذا حلَّفوا الرجل لخصمه أن يقولوا: بالله الطالب الغالب المهلك المدرك، في نظائرها[١]، وليس يستحق شيء من هذه الأمور أن يطلق في باب صفات الله ـ جل وعز ـ وأسمائه، وإنما استحسنوا ذكرها في الأيمان ليقع الردع بها، فتكون أدنى للحالف ألا يستحل حق أخيه بيمين كاذبة؛ لأنه إذا توعد بالطالب والغالب استشعر الخوف، وارتدع عن الظلم؛ إذ كان يعلم أن الله ـ تعالى ـ سيطالبه بحق أخيه، وأنه سيغلبه على انتزاعه منه ويقهره عليه، وإذا قال: المهلك المدرك، علم أنه يدركه إذا طلبه، ويهلكه إذا عاقبه.

وإنما إضافة هذه الأفعال إليه على معنى المجازاة منه لهذا الظالم على ما

---

(١) ذكر هذا ابن أبي الدم الشافعي ت ٦٤٢، في كتابه: آداب القضاء (ص ٢٥٣)، وجعل الألفاظ المذكورة من أسماء الله وصفاته، وهو أيضًا ما ذكره النووي وارتضاه واستحبه.
راجع: روضة الطالبين (١٢/ ٣١)، بل إن بعضهم أوجب ذلك على الحالف تغليظًا في اليمين.
انظر: آداب القضاء لابن أبي الدم (ص ٢٥٣ ـ ٣٥٤)، وممن عد الغالب والطالب من الأسماء الحسنى: الحليمي في المنهاج (١/ ١٨٩)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص ٥٨ ـ ٥٩).

يرتكبه من الإثم، وعلى ما يستبيحه من حق أخيه المسلم، ولو جاز أن يعد ذلك في أسمائه وصفاته لجاز أن يعد في أسمائه: «المخزي»، و«المضل»؛ لأنه قال: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكَافِرِينَ﴾[١]، وقال كذلك: ﴿يُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾[٢].

فإذا لم يصح أن يدخل مثل هذا في صفاته ـ لأنه كلام لم يرصد للمدح والثناء به ـ عليه لم يصح كذلك أن يعد منها سائر ما تقدم ذكره، والله أعلم»[٣].

٢ ـ تسميته تعالى بالدهر:

قال ـ رحمه الله ـ: «ومما جاء في الحديث مما لا يؤمن وقوعُ الغلط فيه، قوله ﷺ: «**لا يسبّن أحدكم الدهر، فإن الله هو الدهر**»[٤]. إذ لست أبعد أن يظن بعض من لا علم له أن الدهر من أسماء الله ـ سبحانه ـ، وذلك ما لا يجوز ولا يسوغ توهمه بحال.

وإنما معنى هذا الكلام أن أهل الجاهلية كان من عادتهم إذا أصاب الواحد منهم مكروه أو ناله ضرر أو نزلت به مصيبة أن يضيفها إلى الدهر، فيقول:

---

(١) سورة التوبة بعض آية ٢.

(٢) سورة المدثر بعض آية ٣١.

(٣) شأن الدعاء (ص ١٠٦ ـ ١٠٧)، ونقله قوام السنة الأصبهاني في كتابه: الحجة في بيان المحجة (١/ ١٦٥)، باختلاف يسير جدًا في بعض الألفاظ وبزيادة ونقص في بعضها الآخر. ذاكرًا نسبة ذلك للخطابي.

(٤) لم أقف على من خرجه بهذا اللفظ «لا يسبَّنَّ»، بل ورد بصيغ أخَر ليس فيها اللفظ المذكور، وهو من الأحاديث القدسية كما جاء بيان ذلك في أكثر رواياته، وفي متنها زيادات يسيرة ليست في بعضها الآخر وجميعها تتفق على النهي عن سب الدهر ـ كما سيأتي عند المؤلف بعد ـ. فأخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، سورة الجاثية ح ٤٨٢٦ (الفتح ٨/ ٥٧٤)، وفي كتاب الأدب، باب ١٠١ ح ٦١٨١ الفتح ١٠/ ٥٦٤)، وفي كتاب التوحيد، باب ٣٥، ح ٧٤٩١ (الفتح ١٣/ ٤٦٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب الألفاظ، ح ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦ (٤/ ١٧٦٢ ـ ١٧٦٣)، وأبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب ١٨١ ح ٥٢٧٤ ـ وهو آخر حديث في كتاب السنن (٥/ ٤٢٣ ـ ٤٢٤)، ومالك في الموطأ، كتاب الكلام، باب ٥٦ ح ٣ (٢/ ٩٨٤)، وأحمد في المسند (٢/ ٢٣٨، ٢٥٩، ٢٧٢، ٣١٨، ٣٩٥، ٤٩١، ٤٩٦، ٤٩٩).

يا خيبة الدهر، ويا سوءة الدهر، ونحوها من الكلام[١]، يسبون الدهر على أنه الفاعل لهذه الأمور، ولا يرونها صادرة من قبل الله ـ جل وعز ـ وكائنة بقضائه وقدره، فنهاهم عن هذا القول، وأعلمهم أن جميع ذلك من فعل الله ـ سبحانه ـ، وأن مصدرها من قبله، وأنكم مهما سببتم فاعلها كان مرجع السب إلى الله ـ سبحانه وتعالى ـ.

وكان أبو بكر بن داود الأصبهاني[٢] لا يرى أن يروى هذا الحديث على هذا اللفظ، وكان يزعم أنه إنما اختصره بعض الرواة ممن لا بصر له بمعاني الكلام، وكان يرويه من طريق ابن المسيب[٣]، عن أبي هريرة بزيادة ألفاظ محتملة للتأويل، وقد حدثناه أحمد بن إبراهيم بن مالك[٤] قال: حدثنا بشر بن موسى[٥]، قال: حدثنا الحميدي[٦]، ....

(١) انظر بعض ذلك في: تأويل مختلف الحديث (ص ٢٦٣ ـ ٢٦٤)، وفي إبطال التأويلات (مخطوط) (ص ١٩٩)، وما بعدها، وفي التمهيد (١٨/ ١٥٤)، وما بعدها، وفي شرح مسلم للنووي (١٥/ ٣)، وفي مجموع الفتاوى (٢/ ٤٩٣)، وفي تفسير ابن كثير (٤/ ١٦٣). عند قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلاَّ الدَّهْرُ﴾.

(٢) هو محمد بن داود بن علي بن خلف الظاهري، إمام ابن إمام، مشهور كأبيه، وهو حامل علمه وناقله بعده، ولد ببغداد سنة ٢٥٥، وبها عاش، ومات قتيلاً سنة ٢٩٧.
تاريخ بغداد (٥/ ٢٥٥ ـ ٢٦٣)، ووفيات الأعيان (٤/ ٢٥٩ ـ ٢٦١)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ١٠٩ ـ ١١٦).

(٣) هو أبو محمد سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب القرشي المخزومي الإمام العلم، سيد التابعين وأحد فقهاء المدينة السبعة، تضافرت أقوال السلف والخلف على إمامته وعظيم مكانته، ولد لسنتين مضتا من خلافة عمر ـ رضي الله عنه ـ وقيل: لأربع سنين، وتوفي سنة ٩٣، وقيل: ٩٤، تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٢١٩ ـ ٢٢١)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ٢١٧ ـ ٢٤٦)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٨٤ ـ ٨٨).

(٤) لم أقف على ترجمته، مع أن الخطابي يكثر عنه الرواية في عامة كتبه.

(٥) هو أبو علي بشر بن موسى بن صالح بن شيخ بن عميرة، الأسدي البغدادي إمام حافظ ثقة، ولد سنة ١٩٠، وتوفي سنة ٢٨٨.
الجرح والتعديل (٢/ ٣٦٧)، وتاريخ بغداد (٧/ ٨٦ ـ ٨٨)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٦١١ ـ ٦١٢).

(٦) هو أبو بكر عبد الله بن الزبير، القرشي الأسدي المكي، أحد أئمة الحديث حفظًا وإتقانًا، وصاحب المسند، ومن جلة مشايخ البخاري، توفي سنة ٢١٩، وقيل: في التي بعدها. =

قال: حدثنا سفيان[١] قال: حدثنا الزهري[٢]، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**قال الله - تعالى -: «يؤذيني ابن آدم يسب الدهر وأنا الدهر، بيدي الأمر، أقلب الليل والنهار**»[٣].

كان أبو بكر يرويه «**وأنا الدهر**» مفتوحة الراء، منصوبًا على الظرف أي: أنا طول الدهر بيدي الأمر أقلب الليل والنهار، وكان يقول: لو كان مضمومًا لانقلب الدهر اسمًا من أسماء الله - جل وعز وعلا -.

قلت: ووجه الحديث ومعناه ما ذكرته أولاً، والله أعلم»[٤].

= الجرح والتعديل (٥/ ٥٦-٥٧)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٦١٦-٦٢١)، وتقريب التهذيب (ص ٣٠٣) (ترجمة ٣٣٢٠).

(١) يعني ابن عيينة، وهو أبو محمد بن ميمون الهلالي الكوفي ثم المكي، حافظ عصره والمقدم فيه، وكان ربما دلس، إلا أنه لا يدلس إلا عن ثقة متقن، مولده بالكوفة سنة ١٠٧، ووفاته بمكة سنة ١٩٨.

سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٥٤-٤٧٥)، وميزان الاعتدال (٢/ ١٧٠)، وتقريب التهذيب (ص ٢٤٥) (ترجمة ٢٤٥١).

(٢) هو أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري، القرشي المدني، نزيل الشام، الإمام العلم المقدم، من أعلام التابعين، وأحد أكابر الحفاظ والفقهاء، ولد بالمدينة سنة ٥٠، وقيل غيرها، وتوفي بأطراف الشام سنة ١٢٤.

تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٩٠-٩٢)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ٣٢٦-٣٥٠)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٤٤٥-٤٥٠).

(٣) هذه إحدى روايات البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، تفسير سورة الجاثية ح ٤٨٢٦ (الفتح ٨/ ٥٧٤)، وفي كتاب التوحيد، باب ٣٥، ح ٧٤٩١ (الفتح ١٣/ ٤٦٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها ح ٢ (٤/ ١٧٦٢)، وأبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب ١٨١، ح ٥٢٧٤ (٥/ ٤٢٣-٤٢٤)، وأحمد في المسند (٢/ ٢٣٨)، وانظر: التمهيد لابن عبد البر (١٨/ ١٥٤).

(٤) شأن الدعاء (ص ١٠٧-١٠٩)، ومعالم السنن (٤/ ١٥٩).

وما ذكره الخطابي عن أبي بكر الظاهري ذكره عنه - أيضًا - النووي في شرحه لمسلم (١٥/ ٢)، وابن حجر في الفتح (٨/ ٥٧٥).

وقد قال ابن عبد البر في التمهيد (١٨/ ١٥٤): «فمن أهل العلم من يروي هذا الخبر بنصب الدهر على الظرف، يقول: أنا الدهر كله بيدي الأمر، أقلب الليل والنهار». =

وقال في موضع آخر شارحًا الحديث: «قوله: «أنا الدهر» معناه أنا صاحب الدهر ومدبر الأمور التي تنسبونها إلى الدهر، فإذا سب ابن آدم الدهر من أجل أنه فاعل هذه الأمور عاد سبه إليّ لأني فاعلها، وإنما الدهر زمان ووقت جعلته ظرفًا لمواقع الأمور.

وكان من عادة أهل الجاهلية إذا أصابهم شدة من الزمان أو مكروه من الأمر أضافوه إلى الدهر وسبوه فقالوا: بؤسًا للدهر، وتبًا للدهر، ونحو ذلك من القول، إذ كانوا لا يثبتون لله ربوبية، ولا يعرفون للدهر خالقًا[1].

وقد حكى الله ذلك من قولهم حين قالوا: ﴿وَمَا يُهْلِكُنَا إِلاَّ الدَّهْرُ﴾[2]؛

= وقال النحاس: «يجوز النصب، أي: فإن الله باق مقيم أبدًا لا يزول، قال القاضي عياض: قال بعضهم: هو منصوب على التخصيص، قال: والظرف أصح وأصوب، وأما رواية الرفع وهي الصواب فموافقة لقوله: «**فإن الله هو الدهر**». شرح النووي على مسلم (١٥/ ٣).

قلت: وما ذهب إليه هؤلاء لم يرتضه جماعة من أهل العلم منهم النووي، وحكاه عن الشافعي، وأبي عبيد، وجماهير المتقدمين والمتأخرين، وهو ما أفاده أبو العباس القرطبي وانتصر له، وسيأتي نقل ذلك عنه قريبًا ـ إن شاء الله ـ.

انظر: شرح النووي على مسلم (١٥/ ٢ ـ ٣)، وطرح التثريب (٨/ ١٥٧ ـ ١٥٨)، وفتح الباري (٨/ ٥٧٥).

(١) «كان أهل الجاهلية يضيفون المصائب والنوائب إلى الدهر، وهم في ذلك فرقتان:

فرقة لا تؤمن بالله، لا تعرف إلا الدهر الذي هو مر الزمان واختلاف الليل والنهار اللذين هما محل الحوادث وظرف لمساقط الأقدار، فتنسب المكاره إليه على أنها من فعله، ولا ترى أن له مدبرًا ومصرفًا، وهؤلاء الدهرية الذين حكى الله عنهم في كتابه: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلاَّ الدَّهْرُ﴾ سورة الجاثية بعض آية ٢٤.

وفرقة تعرف الخالق فتنزهه أن تنسب إليه المكاره، فتضيفها إلى الدهر والزمان، وعلى هذين الوجهين كانوا يسبون الدهر ويذمونه، فيقول القائل منهم: يا خيبة الدهر، ويا بؤس الدهر، إلى ما أشبه هذا من قولهم».

غريب الحديث للخطابي (١/ ٤٨٩)، وانظر تيسير العزيز الحميد (ص ٦٩).

(٢) سورة الجاثية بعض آية ٢٤.

ولذلك سموا الدهرية[1]، وكانوا يرون الدهر أزليًا قديمًا لا أول له، فأعلم الله ـ تبارك وتعالى ـ أن الدهر محدث يقلبه بين ليل ونهار، لا فعل له في شيء من خير أو شر، لكنه ظرف للحوادث ومحل لوقوعها، وأن الأمور كلها بيد الله ـ تعالى ـ ومن قبله يكون حدوثها، وهو محدثها ومنشئها سبحانه لا شريك له»[2].

قلت: وما لم يستبعده الخطابي من كون بعض من لا علم له ـ على حد تعبيره ـ يظن أن الدهر من أسماء الله ـ تعالى ـ هو ما وقع فيه نعيم بن حماد[3] وطائفة من أهل الحديث والصوفية[4]، وهو أيضًا ما ذهب إليه ابن حزم وعدّه من الأسماء الحسنى[5].

وهذا ليس بصحيح قطعًا، وإلا لكان قول الذين قالوا: ﴿ وَمَا يُهْلِكُنَا إِلاَّ

---

(١) الدهرية هم الذين ينفون الزبوبية، ويحيلون الأمر والنهي والرسالة من الله ـ تعالى ـ، ويقولون: هذا مستحيل في العقول، ويجعلون الطينة قديمة ـ أي أن العالم قديم ـ وينكرون الثواب والعقاب، ولا يفرقون بين الحلال والحرام، وينفون أن يكون في العالم دليل يدل على صانع ومصنوع وخالق ومخلوق، ويضيفون النوازل بهم إلى الدهر فيسبونه.
البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان (ص ٨٨)، ولجمال الدين الأفغاني (ت١٣١٥)، رسالة لطيفة في الرد على الدهريين، وهي مطبوعة متداولة، وانظر كشاف اصطلاحات الفنون (٢/ ٢٧٤ـ٢٧٥).

(٢) أعلام الحديث (٣/ ١٩٠٤)، وانظر معالم السنن (٤/ ١٥٨ ـ ١٥٩)، وغريب الحديث (١/ ٤٩٠).

(٣) هو أبو عبد الله نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث، الخزاعي المروزي، نزيل مصر، فقيه عارف بالفرائض، صدوق يخطئ كثيرًا، مات سنة ٢٢٨.
تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٥٨ ـ ٤٦٣)، وتقريب التهذيب (ص ٥٦٤)، ترجمة (٧١٦٦)، وحسن المحاضرة (١/ ٣٤٧).

(٤) نسب القول إلى هؤلاء الشيخ ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٢/ ٤٩٤).

(٥) ذكره عنه القرطبي في الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، نقلاً عن ابن كثير في تفسيره (٤/ ١٦٣)، والتلخيص الحبير (٤/ ١٧٣)، وتيسير العزيز الحميد (ص٦١١، ٦٤٤).

الدَّهْرُ ﴾[1] صوابًا، ولكانت مقولتهم ـ هذه ـ سدادًا، إذ يكونون قد نسبوا ذلك إليه سبحانه حقيقة، ولكن لما كان ذلك فاسدًا، وعن الحق بعيدًا، ذموا عليه وعيبوا به، فقال تعالى: ﴿ **وَمَا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلاَّ يَظُنُّونَ** ﴾[2]، وهذا وحده كاف في الرد على من سمى الله الجليل بهذا الاسم بنص القرآن.

قال القاضي أبو يعلى: «وقد ذكر شيخنا أبو عبد الله[3] ـ رحمه الله ـ هذا الحديث في كتابه[4]، وقال: لا يجوز أن يسمى الله دهراً. والأمر على ما قاله؛ لأنه قد روي في بعض ألفاظ هذا الحديث ما يمنع من حمله على ظاهره، ولم يرد في غيره من أخبار الصفات ما دل على صرفه عن ظاهره، فلهذا وجب حملها على ظاهرها. وذلك أنه روي فيه: «**يؤذيني ابن آدم يسب الدهر وأنا الدهر، بيدي الأمر، أقلب الليل والنهار**»[5].

وفي لفظ آخر: «**لي الليل والنهار، أجدده وأبليه، وأذهب بملوك وآتي بملوك**»[6].

---

(١) سورة الجاثية بعض آية ٢٤.

(٢) سورة الجاثية بعض آية ٢٤.

(٣) هو الحسن بن حامد بن علي بن مروان البغدادي، شيخ الحنابلة في زمنه ومعلمهم ومفتيهم، إمام ثقة، مات سنة ٤٠٣.

طبقات الحنابلة (٢/ ١٧١ ـ ١٧٧)، والمقصد الأرشد (١/ ٣١٩ ـ ٣٢٠)، والمنهج الأحمد (٢/ ٩٨ ـ ٩٩).

(٤) لعله كتاب (شرح أصول الدين).

(٥) تَقَدَّمَ تخريجه (ص ١٣٢).

(٦) في المسند (٢/ ٢٩٦) بلفظ: «**لا تسبوا الدهر، فإن الله عز وجل قال: أنا الدهر، الأيام والليالي لي، أجددها وأبليها، وآتي بملوك بعد ملوك**».

فبين أن الدهر الذي هو الليل والنهار خلق له وبيده، وأنه يجدده ويبليه، فامتنع أن يكون اسمًا له.

وأصل هذا الخبر أنه ورد على سبب، وهو أن الجاهلية كانت تقول: أصابني الدهر في مالي بكذا، ونالتني قوارع الدهر ومصايبه، فيضيفون كل حادث يحدث مما هو جار بقضاء الله وقدره وخلقه وتقديره، من مرض أو صحة أو غنى أو فقر أو حياة أو موت إلى الدهر، ويقولون: لعن الله هذا الدهر والزمان، ولذلك قال قائلهم[١]:

أمِنَ المَنُونِ وريبِها تتوجعُ والدهر ليس بمعتب من يجزعُ[٢]

وقال سبحانه: ﴿نَتَرَبَّصُ بِهِ رَيْبَ الْمَنُونِ﴾[٣] أي ريب الدهر وحوادثه.

وقال سبحانه: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلاَّ الدَّهْرُ﴾[٤]، فأخبر عنهم بما كانوا عليه من نسبة أقدار الله وأفعاله إلى الدهر، فقال ﷺ: «لا تسبوا الدهر»[٥]، أي إذا أصابتكم المصايب لا تنسبوها إليه، فإن الله تعالى هو الذي أصابكم بها لا الدهر، وأنكم إذا سببتم الدهر وفاعل ذلك ليس هو الدهر...»[٦].

وقال أبو العباس القرطبي[٧] ـ وهو يتحدث عمن روى الحديث بالنصب ـ:

---

(١) هو لأبي ذؤيب الهذلي، واسمه خويلد بن خالد بن محرث بن مضر، شاعر مخضرم، مات في زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه.
الشعر والشعراء لابن قتيبة (٢/ ٦٥٧)، وكتاب شرح أشعار الهذليين (١/ ٣)، وطبقات فحول الشعراء (١/ ١٣١ـ ١٣٢).

(٢) شرح أشعار الهذليين (١/ ٤).

(٣) سورة الطور بعض آية ٣٠، حكاية لقول كفار قريش.
انظر: تفسير ابن كثير (٤/ ٢٦١).

(٤) سورة الجاثية بعض آية ٢٤.

(٥) سبق تخريجه (ص ١٣٠، ١٣٢).

(٦) إبطال التأويلات مخطوط (ص ١٩٨ـ ٢٠٠).

(٧) هو أحمد بن عمر بن إبراهيم الأنصاري الأندلسي الفقيه المالكي، يلقب بضياء الدين، ويعرف بابن المزين، ولد سنة ٥٧٨، وتوفي بالإسكندرية سنة ٦٢٦، «كذا قال ابن فرحون». وما =

«والذي حمله ذلك خوف أن يقال: إن الدهر من أسماء الله تعالى، وهذا عدول عما صح إلى ما لم يصح، فإن الرواية الصحيحة عند أهل التحقيق بالضم، ولم يرو «الفتح» من يعتد به.

ولا يلزم من ثبوت «الضم» أن يكون الدهر من أسماء الله تعالى، لأن أسماء الله تعالى لابد فيها من التوقيف عليها، واستعمالها استعمال الأسماء من الكثرة والتكرار فيخبر به وعنه وينادى به، كما اتفق في سائر أسماء الله تعالى، كالغفور والشكور والعليم والحليم، وغير ذلك من أسمائه، فإنك تجدها في الشريعة وفي لسان أهلها، تارة يخبر بها، وأخرى يدعى وينادى بها ولم يوجد للدهر شيء من ذلك، فلا يكون اسمًا من أسمائه تعالى»[١].

وقال ابن كثير: «وقد غلط ابن حزم ومن نحا نحوه من الظاهرية في عدهم الدهر من الأسماء الحسنى أخذًا من هذا الحديث»[٢].

وقال الشيخ سليمان بن عبد الله[٣] ـ بعد كلام له في الموضوع ـ: «فقد تبين بهذا خطأ ابن حزم في عده الدهر من أسماء الله الحسني، وهذا غلط فاحش، ولو كان كذلك لكان الذين قالوا: ﴿وَمَا يُهْلِكُنَا إِلاَّ الدَّهْرُ﴾[٤] مصيبين»[٥].

= وجدت هذا لغيره، بل تُؤرخ وفاته سنة ٦٥٦.
الديباج المذهب (١/ ٢٤٠ـ٢٤٢)، وحسن المحاضرة (١/ ٤٥٧)، والأعلام (١/ ١٨٦).

(١) المفهم في شرح مختصر مسلم. أو «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» مخطوط (٣/ ق ١٩٣).

(٢) تفسير ابن كثير (٤/ ١٦٣). عند قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وما يُهْلِكُنَا إِلاَّ الدَّهْرُ﴾.

(٣) هو الشيخ سليمان بن عبد الله ابن الشيخ محمد بن عبد الوهاب، فقيه محدث، مولده بمدينة الدرعية عام ١٢٠٠ في أواخر أيام جده الشيخ ابن عبد الوهاب، مات ـ رحمه الله ـ قتيلاً سنة ١٢٣٣.
علماء نجد خلال ستة قرون (١/ ٢٩٣ـ٢٩٨)، وهدية العارفين (١/ ٤٠٨)، والأعلام (٣/ ١٢٩).

(٤) سورة الجاثية بعض آية ٢٤.

(٥) تيسير العزيز الحميد (ص ٦١١).

وبهذه النقول العلمية عن هؤلاء الأئمة ـ ومثلها مما لم أذكره ـ يتبين صحة ما ذهب إليه أبو سليمان الخطابي ـ رحمه الله تعالى ـ من عدم جواز إطلاق اسم الدهر عليه تبارك وتعالى.

وأما معنى الحديث فقد سبق بيانه عن الخطابي نفسه، ولا يخرج قوله فيه عما ذكره العلماء في تفسيرهم وشرحهم له وبيان المراد منه، وإن اختلفت في ذلك عباراتهم وتنوعت أساليبهم.

ولابن القيم ـ رحمه الله ـ كلام جميل على هذا الحديث، تضمن بيان المحاذير التي تترتب على سب الدهر الذي هو محل للحوادث وليس اسمًا من أسماء الله عز وجل ـ فقال رحمه الله: «في هذا ثلاث مفاسد:

إحداها: سبه من ليس بأهل أن يسب، فإن الدهر خلق مسخر من خلق الله، منقاد لأمره، مذلل لتسخيره، فسابه أولى بالذم والسب منه.

الثانية: أن سبه متضمن للشرك، فإنه إنما سبه لظنه أنه يضر وينفع، وأنه مع ذلك ظالم قد ضر من لا يستحق الضرر، وأعطى من لا يستحق العطاء، ورفع من لا يستحق الرفعة، وحرم من لا يستحق الحرمان، وهو عند شاتميه من أظلم الظلمة، وأشعار هؤلاء الظلمة الخونة في سبه كثيرة جداً، وكثير من الجهال يصرح بلعنه وتقبيحه.

الثالثة: أن السب منهم إنما يقع على من فعل هذه الأفعال التي لو اتبع الحق فيها أهواءهم لفسدت السموات والأرض، وإذا وقعت أهواؤهم حمدوا الدهر وأثنوا عليه، وفي حقيقة الأمر فرب الدهر تعالى هو المعطي المانع، الخافض الرافع، المعز المذل، والدهر ليس له من الأمر شيء، فمسبتهم للدهر مسبة لله عز وجل، ولهذا كانت مؤذية للرب تعالى»[1].

٢ ـ تسميته تعالى برمضان:

قال ـ رحمه الله ـ: «وها هنا حرف يروى عن مجاهد[2]، أنا مرتاب

---

(١) زاد المعاد (٢/ ٣٥٤ـ٣٥٥).

(٢) هو أبو الحجاج مجاهد بن جبر المكي، من أعلام التابعين، لازم ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ =

بصحته أبدًا، وهو ما يروى عنه من قوله: لا يقولن أحدكم: جاء رمضان وذهب رمضان، فلعله اسم من أسماء الله[١]، حدثنا ابن السماك، قال: حدثنا يحيى بن أبي طالب[٢] قال: حدثنا عبد الوهاب بن عطاء[٣] قال: حدثنا طلحة بن عمرو[٤]، عن حميد الأعرج[٥]، عن مجاهد قال ذلك.

= فأخذ عنه علمًا كثيرًا حتى أضحى شيخًا للقراء والمفسرين، وقد كان مولده سنة ٢١، ووفاته سنة ١٠٠، وقيل غير ذلك.
سير أعلام النبلاء (٤/ ٤٤٩-٤٥٧)، ومعرفة القراء الكبار (١/ ٦٦-٦٧)، وشذرات الذهب (١/ ٢٥).

(١) روى ابن عدي في الكامل (٧/ ٥٢)، بسنده حديثًا عن أبي هريرة - رضي الله عنه - مرفوعًا: «**لا تقولوا رمضان، فإن رمضان اسم من أسماء الله تعالى، ولكن قولوا: شهر رمضان**». وفي سنده أبو معشر نجيح السندي، وقد نقل ابن عدي تضعيفه عن جمع من أهل العلم في الموضع المذكور، وكذا رواه البيهقي في سننه (٤/ ٢٠١-٢٠٢)، ونقل - أيضًا - تضعيفه عن يحيى بن معين ويحيى القطان، ثم ساق - أي البيهقي - سنده إلى محمد بن كعب قال: «لا تقولوا: رمضان، فإن رمضان اسم من أسماء الله عز وجل، ولكن قولوا: شهر رمضان». ثم قال البيهقي: «وروي ذلك عن مجاهد والحسن البصري والطريق إليهما ضعيف».
قال الذهبي في المغني (٢/ ٣٤٨)، في ترجمة نجيح السندي: «مشهور عن أصحاب أبي هريرة، ليس بالعمدة، قال ابن معين: ليس بقوي، كان أميًا يتقى من حديثه المسند، وقال أحمد: كان بصيرًا بالمغازي، وقال ابن مهدي: تعرف وتنكر، وقال النسائي والدارقطني: ضعيف، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن معين: ليس بشيء».
وانظر: تفسير الطبري (٢/ ١٤٤)، وبدائع الفوائد (٢/ ١٠٤)، وتفسير ابن كثير (١/ ٢٢٢)، وفتح الباري (٤/ ١١٣)، واللآلئ المصنوعة (٢/ ٩٧)، وتنزيه الشريعة (٢/ ١٥٣)، والإتحاف - شرح الإحياء - (٧/ ٥٧٧).

(٢) هو أبو بكر جعفر بن عبد الله بن الزبرقان، محدث مشهور، وثقه الدارقطني وغيره، توفي سنة ٢٧٥.
تاريخ بغداد (١٤/ ٢٢٠-٢٢١)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٦١٩-٦٢٠)، ولسان الميزان (٦/ ٢٦٢-٢٦٣).

(٣) هو أبو نصر عبد الوهاب بن نصر الخفاف البصري، إمام محدث، سكن بغداد وأخذ عنه الإمام أحمد، توفي في آخر سنة ٢٠٤، وقيل غير ذلك.
تاريخ بغداد (١١/ ٢١-٢٥)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٣٣٩)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٤٥٠-٤٥٣).

(٤) لم أجد ترجمته.

(٥) لم أجد ترجمته.

وهذا شيء لا أعرف له وجهًا بحال، وأنا أرغب عنه ولا أقول به»[١].

قال الإمام النووي - معقبًا على من ادعى تسميته - تعالى - بهذا الاسم: «وقولهم إنه اسم من أسماء الله تعالى ليس بصحيح، ولم يصح فيه شيء، وإن كان قد جاء فيه أثر ضعيف، وأسماء الله تعالى توقيفية لا تطلق إلا بدليل صحيح»[٢].

وقال أيضًا: «وقد صنف جماعة لا يحصون في أسماء الله تعالى مصنفات مبسوطة فلم يثبتوا هذا الاسم»[٣].

قلت: وما دام أن الأمر هكذا - أعني عدم ثبوت هذا الاسم للمولى جل وعز، وقد عُلم أن أسماءه توقيفية - فحق للخطابي أن يرغب عنه ولا يقول به، ولا يعرف له وجهًا بحال في تلك النسبة الخاطئة.

* * *

(١) شأن الدعاء (ص ١٠٩ - ١١٠).

(٢) شرح صحيح مسلم (٧/ ١٨٨)، وانظر: تهذيب الأسماء واللغات (٣/ ١٢٧)، وتحرير ألفاظ التنبيه (ص ١٢٣)، والأذكار (ص ٣٤٣).

(٣) تهذيب الأسماء واللغات (٣/ ١٢٧).

المطلب الخامس

مجمل كلام الخطابي في نصوص الصفات وتأييده لمذهب السلف في ذلك

لا يخفى أن الأصل في هذا الباب العظيم ـ وقد سبق بيانه ـ هو أن يوصف الله سبحانه بما وصف به نفسه في كتابه العزيز، وبما وصفه به رسوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ «إثباتًا ونفيًا»، فيثبت له تعالى ما جاء من هذا الطريق مثبتًا، وينفى عنه ما جاء ـ منه ـ منفيًا.

وقد علم أن هذا مسلك السلف وأئمتهم خلفًا عن سلف، لاحقًا عن سابق، مسطر ذلك في كتبهم ودواوينهم، محفوظ من أفواههم وأقوالهم، وهو ما حكاه الخطابي عنهم ـ كغيره من الناقلين لمذهبهم وطريقتهم ـ فأقره وارتضاه وانتصر له، وهذا نص كلامه ـ رحمه الله ـ:

«فأما ما سألت عنه من الصفات وما جاء منها في الكتاب والسنة، فإن مذهب السلف إثباتها وإجراؤها على ظواهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها، وقد نفاها قوم فأبطلوا ما أثبته الله [1]، وحققها قوم من المثبتين فخرجوا في ذلك إلى ضرب من التشبيه والتكييف» [2].

---

(١) كالجهمية والمعتزلة، ومن وافقهم من الخوارج والأشاعرة.
انظر: التمهيد (٧/ ١٤٥)، والفرق بين الفرق (ص ١١٤، ٢١١ـ٢١٢)، والملل والنحل (١/ ٨٦)، والبرهان للسكسكي (ص ٤٩ ـ ٥٠)، ودرء تعارض العقل والنقل (٦/ ٢٠٩ ـ ٢١٠)، ومنهاج السنة (٢/ ٦٠٤)، ومجموع الفتاوى (٦/ ٥٢) وما بعدها.

(٢) وهم المشبهة الذين شبهوا صفات الله بصفات خلقه، فيقولون: له يد كيد المخلوق ورجل كرجل المخلوق، ـ تعالى الله وتقدس عما يقولون علوًا كبيرًا ـ.
وكان أول ظهور التشبيه في الإسلام من الروافض ـ وهو مما شاركوا فيه اليهود ـ وهم صنفان:
صنف شبهوا ذات الباري بذات غيره.
وصنف شبهوا صفاته بصفات غيره، ومنهم المعتزلة البصرية وغلاة الرافضية والكرامية.
انظر: مقالات الإسلاميين (١/ ١٠٦) وما بعدها، والفرق بين الفرق (ص ٢٢٥)، وما بعدها، والملل والنحل (١/ ١٠٥) وما بعدها، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين (ص ٩٧ ـ ٩٩)، والمنهاج =

وإنما القصد في سلوك الطريقة المستقيمة بين الأمرين، ودين الله تعالى بين الغالي فيه والمقصر عنه، والأصل في هذا أن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، ويحتذى في ذلك حذوه ومثاله[١]، فإذا كان معلوماً أن إثبات ذات الباري سبحانه إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات صفاته، إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف، فإذا قلنا: يد وسمع وبصر وما أشبهها، فإنما هي صفات أثبتها الله سبحانه لنفسه، ولسنا نقول: إن معنى اليد: القوة أو النعمة[٢]، ولا معنى السمع والبصر: العلم[٣]، ولا نقول: إنها جوارح، ولا نشبهها بالأيدي وبالأسماع والأبصار[٤] التي هي جوارح وأدوات للفعل، ونقول: إن القول إنما وجب بإثبات الصفات؛ لأن التوقيف قد ورد بها، ووجب نفي التشبيه عنها؛ لأن الله ليس كمثله شيء، وعلى هذا جرى قول السلف في أحاديث الصفات»[٥].

= لابن تيمية (٢/ ٥٠١)، وما بعدها، و(ص٥٢٢، ٥٩٨)، وكتاب القلائد (ص ٤٦)، وخطط المقريزي (٢/ ٣٤٨-٣٤٩)، ورسالة في الرد على الرافضة لأبي حامد المقدسي (ص ١٦٣ - ١٦٥).

(١) هذه من الأصول الجيدة المحكمة في هذا الباب.
انظر: الأنساب للسمعاني (٥/ ٢٧٨)، (ترجمة أحمد بن عبد الله المزني)، والتدمرية (ص ٤٣)، ومجموع الفتاوى (٤/ ٤-٥)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٩٩-٣٠٠).

(٢) وهو ما قاله المعتزلة وطائفة من متأخري الأشاعرة.
انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٢٢٨)، ومقالات الإسلاميين (١/ ٢٤٥)، ومشكل الحديث (ص ٢٢٤-٢٢٥)، وأصول الدين (ص ١١٠-١١٢)، والإرشاد (ص١٤٦)، والمواقف (ص ٢٩٨)، وأقاويل الثقات (ص ١٤٩) وما بعدها، وتحفة المريد (ص ٩٣)، ومذاهب الإسلاميين (١/ ٤١٦).

(٣) وهو قول النظام والكعبي ومن تابعهما من البغداديين - وهم جميعًا من المعتزلة - إذ زعموا - وبئس ما زعموا - أنه تعالى لا يسمع ولا يبصر حقيقة، وإنما معنى ذلك: العلم بالمسموعات والمبصرات، وهذا أحد قولي المعتزلة في المسألة.
انظر: الفرق بين الفرق (ص ١٨١)، وأصول الدين (ص ٤٤، ٩٦)، والتبصير في الدين (١/ ٧٩)، ونهاية الإقدام (ص ٣٤١)، وكتاب القلائد (ص ٨٤).

(٤) كما يقوله المشبهة، وقد سبق الحديث عنهم (ص ١٤١).

(٥) من رسالة الغنية عن الكلام وأهله، نقلاً عن الفتوى الحموية (ص ٣٤-٣٥)، وذكر بعضه بمجموع الفتاوى (٦/ ٣٥٥)، كما أورده الذهبي في كتاب الأربعين في صفات رب العالمين؛ ضمن ست رسائل (ص ١١٧)، وذكر أوله في العلو (ص ١٧٢-١٧٣)، وهو في مختصره (ص ٢٥٧).

فما ذكره الخطابي ـ هنا ـ ونسبه للسلف في نصوص الصفات بإثباتهم لها وإجرائها على ظواهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها؛ حق وصدق، إذ هم مقتفون لأدلة الكتاب والسنة، وبهما عاملون «نفيًا وإثباتًا» ـ على حد قوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾[١]، وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[٢]، وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾[٣].

ولقد حكى غير واحد من أئمة العلم معتقد السلف بما يوافق النقل المذكور، دلالة على شهرتهم به واتباعهم له ودعوتهم إليه، حتى غدا ذلك عنهم معلومًا متواترًا، يميزون به عن غيرهم ممن خالفهم من أهل الأهواء والبدع.

قال محمد بن الحسن[٤]: «اتفق الفقهاء من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب عز وجل، من غير تفسير ولا وصف ولا تشبيه، فمن فسر اليوم شيئًا من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي ﷺ وفارق الجماعة، فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا، ولكن آمنوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا، فمن قال بقول جهم فقد فارق الجماعة؛ لأنه قد وصفه بصفة لا شيء»[٥].

وقال ابن خزيمة[٦]: «فنحن وجميع علمائنا من أهل الحجاز وتهامة

---

(١) سورة مريم بعض آية ٦٥.

(٢) سورة الشورى بعض آية ١١.

(٣) سورة الإخلاص آية ٤.

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد، من موالي بني شيبان، صاحب الإمام أبي حنيفة، إمام علامة في الفقه والأصول، ولد بواسط سنة ١٣١، ونشأ بالكوفة ومات بالري سنة ١٨٩. تاريخ بغداد (٢/ ١٧٢ ـ ١٨٢)، ووفيات الأعيان (٤/ ١٨٤)، وسير أعلام النبلاء (٩/ ١٣٤ ـ ١٣٦).

(٥) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٤٣٢ ـ ٤٣٣)، وابن قدامة في ذم التأويل (ص ١٣ ـ ١٤)، وأورده الذهبي في العلو (ص ١١٣)، معزوا إلى اللالكائي وابن قدامة، وهو في مختصره (ص ١٥٩)، وذكره ابن تيمية في الحموية (ص ٢٩ ـ ٣٠)، وعزاه إلى اللالكائي ـ أيضًا ـ كما ذكره في المجموع (٤/ ٤ ـ ٥) وصدّره بقوله: «وثبت عن محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة» فذكره.

(٦) هو أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة النيسابوري، الحافظ الحجة، إمام الأئمة، الفقيه الشافعي، ولد بنيسابور سنة ٢٢٣، وتوفي سنة ٣١١. =

واليمن والعراق والشام ومصر، مذهبنا: أنا نثبت لله ما أثبته الله لنفسه، نقر بذلك بألسنتنا، ونصدق ذلك بقلوبنا، من غير أن نشبه وجه خالقنا بوجه أحد من المخلوقين، عزّ ربنا عن أن يشبه المخلوقين، وجل ربنا عن مقالة المعطلين، وعز أن يكون عدمًا كما قاله المبطلون، لأن ما لا صفة له عدم، تعالى الله عما يقول الجهميون الذين ينكرون صفات خالقنا الذي وصف بها نفسه في محكم تنزيله، وعلى لسان نبيه محمد ﷺ»[١].

وقال ابن عبد البر: «أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئًا من ذلك، ولا يَحُدُّونَ فيه صفة محصورة، وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة[٢] كلها والخوارج[٣]؛ فكلهم ينكرها، ولا يحمل شيئًا منها على الحقيقة، ويزعمون أن من أقر بها مُشبِّه، وهم عند من أثبتها نافون للمعبود، والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله، وهم أئمة الجماعة والحمد لله»[٤].

وقال أبو القاسم قوام السنة: «قال علماء السلف: جاءت الأخبار عن النبي ﷺ متواترة في صفات الله ـ تعالى ـ موافقة لكتاب الله ـ تعالى ـ، نقلها السلف على سبيل الإثبات والمعرفة والإيمان به والتسليم، وترك التمثيل

= سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٦٥ـ٣٨٢)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٧٢٠ـ٧٣١)، وطبقات الشافعية للسبكي (٣/ ١٠٩ـ١١٩).

(١) كتاب التوحيد (١/ ٢٦ـ٢٧).

(٢) تقدم التعريف بالجهمية والمعتزلة (ص ٧٢، ٩٩).

(٣) الخوارج سموا بهذا الاسم لخروجهم على الخليفة الراشد علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه يوم الحكمين، فمضوا عنه ونزلوا بأرض يقال لها حروراء، فسموا بذلك حرورية، وقالوا: اشترينا أنفسنا من الله تعالى، فسموا لذلك شراة.
من عقائدهم تكفير صاحب الكبيرة وأنه مخلد في النار ـ إلا النجدات منهم ـ وإجماعهم على إكفار عثمان وعلي بن أبي طالب وطلحة والزبير وعائشة ـ رضي الله عنهم ـ وأصحاب الجمل.
انظر: مقالات الإسلاميين (١/ ١٦٧) وما بعدها، والتبصير في الدين (١/ ٤٦) وما بعدها، والبرهان للسكسكي (ص ١٧) وما بعدها.

(٤) التمهيد (٧/ ١٤٥).

والتكييف[١]، وأنه ـ عز وجل ـ أزلي بصفاته وأسمائه التي وصف بها نفسه أو وصفه الرسول ﷺ بها، فمن جحد صفة من صفاته بعد الثبوت كان بذلك جاحدًا، ومن زعم أنها محدثة لم تكن ثم كانت دخل في حكم التشبيه في الصفات التي هي محدثة في المخلوق، زائلة بفنائه غير باقية، وذلك أن الله ـ تعالى ـ امتدح نفسه بصفاته، ودعا عباده إلى مدحه بذلك، وصدق به المصطفى ﷺ، وبين مراد الله فيما أظهر لعباده من ذكر نفسه وأسمائه وصفاته، وكان ذلك مفهومًا عند العرب، غير محتاج إلى تأويله...»[٢].

وقال ابن قدامة[٣]: «ومذهب السلف ـ رحمة الله عليهم ـ الإيمان بصفات الله ـ تعالى ـ وأسمائه التي وصف بها نفسه في آياته وتنزيله، أو على لسان رسوله، من غير زيادة عليها، ولا نقص منها، ولا تجاوز لها، ولا تفسير لها، ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها، ولا تشبيه بصفات المخلوقين، ولا سمات المحدثين، بل أمروها كما جاءت، وردوا علمها إلى قائلها، ومعناها إلى المتكلم بها»[٤].

وقال المقريزي: «اعلم أن الله ـ تعالى ـ لما بعث من العرب نبيه ﷺ رسولاً إلى الناس جميعًا، وصف لهم ربهم ـ سبحانه وتعالى ـ بما وصف به نفسه الكريمة في كتابه العزيز، الذي نزل به على قلبه ﷺ الروح الأمين، وبما أوحى إليه ربه تعالى.

فلم يسأله ﷺ أحد من العرب بأسرهم قرويهم وبدويهم عن معنى شيء من ذلك، كما كانوا يسألونه ﷺ عن أمر الصلاة والزكاة والصيام والحج، وغير ذلك مما لله فيه سبحانه أمر ونهي، وكما سألوه ﷺ عن أحوال القيامة والجنة والنار، إذ لو سأله إنسان منهم عن شيء من الصفات الإلهية لنقل، كما نقلت الأحاديث الواردة عنه ﷺ في أحكام الحلال والحرام، وفي الترغيب والترهيب، وأحوال القيامة، والملاحم والفتن، ونحو ذلك مما

---

(١) تقدم التعريف بالتمثيل والتكييف (ص ١١١).

(٢) الحجة في بيان المحجة (١/ ١٦٩ ـ ١٧٠).

(٣) هو أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي ثم الدمشقي الصالحي الحنبلي، الملقب بموفق الدين، أحد الأعلام الكبار ومشايخ الإسلام، كان مولده سنة ٥٤١، ووفاته يوم عيد الفطر سنة ٦٢٠. سير أعلام النبلاء (٢٢/ ١٦٥ ـ ١٧٣)، والذيل على طبقات الحنابلة (٢/ ١٣٣ ـ ١٤٩)، والأعلام (٤/ ٦٧).

(٤) ذم التأويل (ص ١١).

تضمنته كتب الحديث، معاجمها ومسانيدها وجوامعها .

ومن أمعن النظر في دواوين الحديث النبوي ووقف على الآثار السلفية علم أنه لم يرد قط من طريق صحيح ولا سقيم عن أحد من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ على اختلاف طبقاتهم وكثرة عددهم أنه سأل رسول الله ﷺ عن معنى شيء مما وصف الرب سبحانه به نفسه الكريمة في القرآن الكريم وعلى لسان نبيه محمد ﷺ، بل كلهم فهموا معنى ذلك وسكتوا عن الكلام في الصفات .

نعم، ولا فرق أحد منهم بين كونها صفة ذات أو صفة فعل[١]، وإنما أثبتوا له تعالى صفات أزلية؛ من العلم والقدرة والحياة والإرادة والسمع والبصر والكلام والجلال والإكرام والجود والإنعام والعز والعظمة، وساقوا الكلام سوقًا واحدًا، وهكذا أثبتوا ـ رضي الله عنهم ـ ما أطلقه الله سبحانه على نفسه الكريمة من الوجه واليد ونحو ذلك، مع نفي مماثلة المخلوقين .

فأثبتوا ـ رضي الله عنهم ـ بلا تشبيه، ونزهوا من غير تعطيل، ولم يتعرض مع ذلك أحد منهم إلى تأويل شيء من هذا، ورأوا بأجمعهم إجراء الصفات كما وردت ، ولم يكن عند أحد منهم ما يستدل به على وحدانية الله تعالى وعلى إثبات نبوة محمد ﷺ سوى كتاب الله، ولا عرف أحد منهم شيئًا من الطرق الكلامية ولا مسائل الفلسفة، فمضى عصر الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ على هذا . . . »[٢] .

أقول: ولو تتبع النقل وطلب التقصي في هذا الباب لطال واتسع، إذ ذاك أكثر بكثير لوفرته وتواتره ، وفيما ذكر غُنية وكفاية لمن أراد الوقوف والاطلاع على صحة ما كان عليه سلف الأمة وأئمتها من صفاء العقيدة ونقاء الفكر وسلامة المنهج، مع تصديهم لأهل الأهواء والبدع بالرد والإبطال، ووقوفهم في وجوه الطوائف الضالة والفرق المنحرفة والنحل المارقة بالسنان واللسان؛ تحقيقًا للحق وإزهاقًا للباطل، ليبقى صرح هذا الدين وكيانه شامخًا باسقًا منيفًا .

فبان بهذا صحة ما ذكره الخطابي عنهم ونسبه إليهم من القول في نصوص الصفات وأحاديثها .

---

(١) ستأتي الإشارة إلى هذه المسألة في المطلب السادس الآتي إن شاء الله .

(٢) الخطط (٢/ ٣٥٦) .

المطلب السادس
أقواله المفصلة لبعض نصوص الصفات

مضى الحديث عن ذكر مجمل كلام أبي سليمان الخطابي في الصفات وما يجب على العبد نحوها من اتباع وسلوك منهج السلف فيها والأخذ بما قرروه اتجاهها، وأن ذلك هو السبيل الحق الذي لا مرية فيه ولا التفات إلى غيره ولا محيد عنه.

وفي هذا المطلب سوف أعرض بعض أقواله تلك لبيان مدى التزامه بمنهج السلف الذي دعا له وأشار إليه فيما تقدم أو عدمه.

وقبل البدء ببسط ذلك ونشره يحسن التنبيه إلى أن بعض أهل العلم قد قسموا الصفات من حيث هي إلى قسمين: صفات ذاتية، وصفات فعلية؛ وهذا منهم - رحمهم الله - مبني على الاستقراء والتتبع لنصوص الصفات الواردة في الكتاب والسنة، وإن كان ذلك لم ينقل نصًا عن الصحابة - رضي الله عنهم -، فهو كالحال تمامًا في تقسيم التوحيد إلى أنواعه الثلاثة المعروفة، أو كغيره من الأمور التي وقع تفصيلها وإحداث ألفاظ لها لم تكن قبل في العصور الأولى، فلا ضير إذًا ولا حرج في ذلك مادام وقوعه موافقًا لظاهر النصوص.

فالصفات الذاتية: هي الملازمة لذات الباري جل وعلا المتعلقة بها أزلا وأبدًا، لا تنفك عنها بحال، ولا تعلق لها بالمشيئة والاختيار؛ كالحياة والعلم والقدرة مثلاً.

والصفات الفعلية: هي المتعلقة بمشيئته تعالى واختياره، كالاستواء والنزول والمجيء مثلاً.

وقد تكون الصفة ذاتية فعلية، وذلك مثل صفة الكلام، فهي صفة ذاتية باعتبار الأصل، إذ أنه سبحانه لم يزل ولا يزال متكلمًا، وصفة فعلية باعتبار آحاد الكلام لتعلقه بمشيئته واختياره، فيتكلم متى شاء بما شاء كيف شاء.

وفي بيان هذا يقول الشيخ عبد الله بابطين[1]: «فإن المعروف بين أهل

---

(١) هو أبو عبد العزيز عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد العزيز أبا بطين، العلامة الفقيه، ولد سنة ١١٩٤، وتوفي سنة ١٢٨٢.
هدية العارفين (١/ ٤٩١)، والأعلام (٤/ ٩٧)، ومشاهير علماء نجد وغيرهم (ص٢٣٥-٢٣٨).

السنة أن صفات الله تعالى قسمان:

صفات ذاتية: كالحياة والعلم والقدرة والوجه واليدين ونحوها، فهذه قديمة بلا ريب، إذ أنها صفات لازمة لله تعالى.

وصفات فعلية: وهي التي تتعلق بمشيئته وحكمته، فإن اقتضت حكمته فعلها فعلها، وإن اقتضت حكمته أن لا يفعلها لم تكن، وهذا مثل الخلق والرزق والإحياء والإماتة والكلام . . . والنزول والاستواء، وغير ذلك من صفات فعله، فهذا يكون قديم النوع أو الجنس، وإن كانت آحاده توجد شَيْئًا فشيئًا وحينًا وآخر.

ومن المعلوم أنه يوجد الفرق بين صفة الحياة والقدرة مثلاً وبين صفة الاستواء، فإن الأول لاشك أن الله موصوف به أزلاً وأبدًا ـ جل وعلا ـ، وأما الاستواء فلم يكن إلا بعد خلق العرش، وكذلك صفة نزوله إلى السماء الدنيا، وإن كانت الصفات الفعلية قديمة الجنس، فلم يزل الله تبارك وتعالى فعالاً لما يريد، فتنبه للفرق بينهما، والله أعلم»[١].

وفيما يلي عرض لما ذكره الخطابي ـ رحمه الله ـ من الصفات وكلامه عليها:

أ ـ الصفات الذاتية:

١ ـ صفة الحياة:

وفي شأنها يقول: «والحي من صفة الله تعالى، هو الذي لم يزل موجودًا، وبالحياة موصوفًا، لم تحدث له الحياة بعد موت، ولا يعترضه الموت بعد الحياة، وسائر الأحياء يعتورهم الموت أو العدم في أحد طرفي الحياة، أو فيهما معًا، و﴿ **كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ** ﴾[٢]»[٣].

فحياته ـ سبحانه ـ حياة حقيقية لائقة بكماله وجلاله، تباين حياة

---

(١) لوامع الأنوار البهية (١/ ١١٢) (هامش ١) تعليقًا على قول الناظم:

صفاته كذاته قديمة أسماؤه ثابتة عظيمة

وانظر: الأسماء والصفات للبيهقي (ص ١٣٧ ـ ١٣٨)، والفتاوى السعدية (ص٨)، والتنبيهات اللطيفة (ص ٤٠ ـ ٤١)، والتنبيهات السنية (ص ١٩ ـ ٢٠)، وشرح العقيدة الواسطية للهراس (ص ١٥٩ ـ ١٦٠)، والكواشف الجلية (ص ٤٢٩ ـ ٤٣٠)، وشرح لمعة الاعتقاد (ص ١١ ـ ١٢).

(٢) سورة القصص بعض آية ٨٨.

(٣) شأن الدعاء (ص ٨٠).

المخلوقين من كل وجه.

يقول ابن أبي العز[١] : «فالحي بحياة باقية لا يشبه الحي بحياة زائلة. . . فإن الحياة مستلزمة لجميع صفات الكمال، فلا يتخلف عنها صفة منها إلا لضعف الحياة، فإذا كانت حياته تعالى أكمل حياة وأتمها، استلزم إثباتها إثبات كل كمال يضاد نفيه كمال الحياة»[٢] .

٢ ـ صفة العلم:

يقول في بيانه لهذه الصفة: «هو العالم بالسرائر والخفيات التي لا يدركها علم الخلق، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾[٣]، وجاء اسمه تعالى «عليم» على بناء فعيل للمبالغة في وصفه بكمال العلم، ولذلك قال سبحانه: ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾[٤] .

والآدميون وإن كانوا يوصفون بالعلم فإن ذلك ينصرف منهم إلى نوع من المعلومات دون نوع، وقد يوجد ذلك منهم في حال دون حال، وقد تعترضهم الآفات فيخلف علمهم الجهل، ويعقب ذكرهم النسيان، وقد نجد الواحد منهم عالمًا بالفقه غير عالم بالنحو، وعالمًا بهما غير عالم بالحساب وبالطب ونحوهما من الأمور.

وعلم الله سبحانه علم حقيقة وكمال: ﴿ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾[٥]، ﴿ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴾[٦]»[٧] .

---

(١) هو أبو الحسن علي بن علي بن أبي العز، الحنفي الدمشقي الصالحي، الإمام العلامة، ولد سنة ٧٣١، ومات سنة ٧٩٢.
كشف الظنون (٢/ ١١٤٣)، وشذرات الذهب (٦/ ٣٢٦) (وسماه محمدًا)، والأعلام (٤/ ٣١٣).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٩٠ ـ ٩٢).

(٣) هذا النص القرآني ورد في عدة سور، فهو في سورة الأنفال الآية ٤٣، وفي هود الآية ٥، وفي فاطر الآية ٣٨، وفي الزمر الآية ٧، وفي الشورى الآية ٢٤، وفي الملك الآية ١٣..

(٤) سورة يوسف بعض آية ٧٦.

(٥) سورة الطلاق بعض آية ١٢.

(٦) سورة الجن بعض آية ٢٨.

(٧) شأن الدعاء (ص ٥٧).

٣ ـ صفتا السمع والبصر:

يقول في معناهما ـ عند شرحه لما ورد في سنن أبي داود من رواية أبي يونس سليم بن جبير[١] مولى أبي هريرة قال: «سمعت أبا هريرة يقرأ هذه الآية: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا** ﴾ إلى قوله: ﴿ **سَمِيعًا بَصِيرًا** ﴾[٢] ـ قال: رأيت رسول الله ﷺ يضع إبهامه على أذنه والتي تليها على عينه»[٣] ـ: «وضعه إصبعه على أذنه وعينه عند قراءته سميعًا بصيرًا، معناه: إثبات صفة السمع والبصر لله سبحانه، لا إثبات الأذن والعين؛ لأنهما جارحتان، والله سبحانه موصوف بصفاته، منفي عنه ما لا يليق به من صفات الآدميين ونعوتهم، ليس بذي جوارح ولا بذي أجزاء وأبعاض ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ** ﴾[٤]»[٥].

فهذا الكلام من أبي سليمان ـ تعليقًا منه على النص المذكور ـ اشتمل على مسألتين:

الأولى: إثباته صفتي السمع والبصر لله تبارك وتعالى، وهو شيء أجمع عليه أهل

---

(١) أبو يونس سليم بن جبير المصري، ثقة، مات سنة ١٢٣.
التاريخ الكبير (٤/ ١٢٢)، وتهذيب التهذيب (٤/ ١٦٦)، والتقريب (ص ٢٤٩) (ترجمة ٢٥٢٦).

(٢) سورة النساء بعض آية ٥٨.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب ١٩، ح ٤٧٢٨ (٥/ ٩٦ ـ ٩٧)، والدارمي في الرد على بشر المريسي (ص ٤٧)، وابن خزيمة في كتاب التوحيد (١/ ٩٧، ٩٨)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٣/ ٤١٠)، وقال عَقبه: «وهو إسناد صحيح على شرط مسلم يلزمه إخراجه». وأخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤)، والهروي في كتاب الأربعين (ص ٦٦ ـ ٦٧)، وقال الحافظ في الفتح (١٣/ ٣٧٣): «أخرجه أبو داود بسند قوي على شرط مسلم من رواية أبي يونس عن أبي هريرة».

(٤) سورة الشورى بعض آية ١١.

(٥) معالم السنن (٤/ ٣٣٠)، وانظر للموضوع نفسه: شأن الدعاء (ص ٥٩ ـ ٦١).

السنة والجماعة كافة، خلفًا عن سلف[١] ، اعتمادًا على جملة وافرة من نصوص الكتاب والسنة، وما نقل هنا من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ واحد منها، وقد أخذ العلماء منه إثبات هاتين الصفتين، كما أخذ الخطابي ذلك منه أيضًا، ثم نفى أن يؤخذ منه إثبات الأذن له سبحانه ، وهذا حق ظاهر، واتباعه لازم، لعدم ورود ما يدل عليه، فلا يجوز إذًا وصفه ـ جل وعلا ـ بما لم يثبت ولم يصح.

الثانية: نفيه إثبات العين، وفيه احتمالان:

الاحتمال الأول: أنه ينفي إثبات «عين» لله عز وجل هي جارحة كما يثبته المشبهة، وهذا منه حق، ولعله ما يريده هنا ويقصده؛ لأن إثبات العين له سبحانه وارد في نصوص مستفيضة من الكتاب والسنة.

الاحتمال الثاني: أنه ينفي إثبات العين للمولى جل وعلا ووصفَه بذلك، وهذا مخالف تمامًا للنصوص الشرعية الدالة على تقرير هذه الصفة، ولما اعتقده أهل السنة والجماعة قاطبة بإثباتها على ما يليق بكمال جلاله تعالى وعظمته[٢] .

قال ابن القيم ـ عند ذكره لحديث أبي هريرة ـ : «وضع إبهامه على أذنه والتي تليها على عينه»[٣] رفعًا لتوهم متوهم أن المراد بالسمع والبصر غير الصفتين المعلومتين، وأمثال هذا كثير في القرآن والسنة، كما في الحديث الصحيح أنه ﷺ قال: «**يقبض الله سمواته بيده، والأرض بيده الأخرى**»[٤] ثم جعل رسول الله ﷺ

---

(١) انظر: كتاب التوحيد لابن خزيمة (١/ ١١٠ـ١١٧)، والإبانة (ص ١٢٩)، وشرح أصول الاعتقاد (٣/ ٤٠٧ ـ ٤١١)، والأسماء والصفات (ص ٢٢٩ ـ ٢٣٦)، وإبطال التأويلات (مخطوط) (ص ١٨١ ـ ١٨٣)، وانظر: المعتمد في أصول الدين (ص٤٨)، وشرح الأصفهانية (ص ٧٣)، وشرح العقيدة الواسطية للهراس (ص ٩٦ ـ ٩٨).

(٢) انظر: المقالات (١/ ٢٨٥، ٢٩٠، ٣٤٥)، والإبانة (ص ١٣١)، والمعتمد في أصول الدين (ص ٥١)، وشرح الواسطية للهراس (ص ١١٥ ـ ١١٧).

(٣) سبق تخريجه (ص ١٥٠).

(٤) إشارة إلى حديث عبد الله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، ح ٢٥ (٤/ ٢١٤٨ـ٢١٤٩)، وابن ماجه في سننه، المقدمة، باب ١٣ ح ١٩٨ (١/ ٧١ـ٧٢)، وأحمد في المسند (٢/ ٧٢)، والدارمي في الرد على بشر المريسي =

يقبض يده ويبسطها تحقيقًا لإثبات اليد، وإثبات صفة القبض»[1] .

وحديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ المتقدم، ساقه ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ تحت قوله : «باب ذكر إثبات العين لله جل وعلا»[2]؛ مما يدل على إثباتها أخذًا من هذا النص.

٤ ـ صفة القدرة:

وفي إثباتها يقول عند شرحه لاسمه تعالى القادر : «هو من القدرة على الشيء، يقال : قدر يقدر قدرة، فهو قادر وقدير ، كقوله تعالى : ﴿ **وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا** ﴾[3]، ووصف الله نفسه بأنه قادر على كل شيء أراده، لا يعترضه عجز ولا فتور.

وقد يكون القادر بمعنى المقدر للشيء، يقال : قدرت الشيء وقدرته بمعنى واحد، كقوله : ﴿ **فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ** ﴾[4]، أي نعم المقدرون[5]،

= (ص٣١ـ٣٢)، وابن أبي عاصم في السنة (ص٢٤٠ـ٢٤١)، وابن خزيمة في التوحيد (١/ ١٧٠ـ١٧١)، وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٤٣٧ـ٤٣٨)، وابن منده في الرد على الجهمية (ص٧٤ـ٧٥)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص٤٢٧).

وعلق عليه الكوثري بما يبين عن جهميته وانغماسه في وحل الإلحاد والتعطيل، عامله الله بما يستحق وبما هو له أهل.

ولفظ الحديث عند الإمام مسلم : «عن عبيد الله بن مقسم أنه نظر إلى عبد الله بن عمر كيف يحكي رسول الله ﷺ قال : «**يأخذ الله عز وجل ـ سماواته وأرضيه بيديه، فيقول : أنا الله ـ ويقبض أصابعه ويبسطها ـ أنا الملك**» حتى نظرت إلى المنبر يتحرك من أسفل شيء منه، حتى إني لأقول : أساقط هو برسول الله ـ ﷺ».

(١) الصواعق المرسلة (١/ ٣٩٧).

(٢) كتاب التوحيد (١/ ٩٦).

(٣) سورة الأحزاب بعض آية ٢٧، وسورة الفتح بعض آية ٢١.

(٤) سورة المرسلات آية ٢٣.

(٥) انظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٩/ ١٦٠).

وعلى هذا يتأول قوله سبحانه: ﴿فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾[(١)] أي لن نقدر عليه الخطيئة أو العقوبة[(٢)]، إذ لا يجوز على نبي الله أن يظن عدم قدرة الله ـ جل وعز ـ عليه في حال من الأحوال»[(٣)].

وقال أيضًا عند شرحه لاسمه تعالى «المقتدر» ـ: «هو التام القدرة، الذي لا يمتنع عليه شيء، ولا يحتجز عنه بمنعة وقوة، ووزنه مفتعل من القدرة، إلا أن الاقتدار أبلغ وأعم؛ لأنه يقتضي الإطلاق.

والقدرة قد يدخلها نوع من التضمين بالمقدور عليه، قال الله سبحانه: ﴿عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾[(٤)] أي قادر على ما يشاء»»[(٥)(٦)].

٥ ـ صفة اليدين:

وفي إثباتها يقول: «وقد روي في الخبر: «**كلتا يديه يمين**»[(٧)]. وليس اليد عندنا الجارحة[(٨)]، إنما هي صفة جاء بها التوقيف، فنحن نُطلقها على ما

---

(١) سورة الأنبياء بعض آية ٨٧.

(٢) قاله قتادة ومجاهد والفراء. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١١/ ٣٣١ـ ٣٣٢)، وانظر: التحرير والتنوير لابن عاشور (١٧/ ١٣١ـ ١٣٢)، وأضواء البيان (٤/ ٦٨٢ـ ٦٨٣).

(٣) شأن الدعاء (ص ٨٥ـ ٨٦).

قلت: لعل الأرجح في معنى ﴿فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ أي ظن أن لن نضيق عليه كما في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ﴾. راجع فتح القدير للشوكاني (٣/ ٤٢١)، (٥/ ٤٣٨)، وأضواء البيان (٤/ ٧٤٥ـ ٧٤٦).

(٤) سورة القمر بعض آية ٥٥.

(٥) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٧/ ١٥٠).

(٦) شأن الدعاء (ص ٨٦).

(٧) هو قطعة من حديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، ح ١٨، (٤/ ١٤٥٨)، والنسائي في سننه، كتاب آداب القضاة، باب١ ح ٥٣٧٩، (٨/ ٢٢١ـ ٢٢٢)، والإمام أحمد في مسنده (٢/ ١٦٠)، وذكره ابن القيم في الصواعق (١/ ٢٧٦)، ولفظه عند مسلم: «**إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن عزوجل، وكلتا يديه يمين، الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا**».

(٨) قال ابن خزيمة: «عز ربنا أن تكون يده كيد المخلوقين»، كتاب التوحيد (١/ ١٣٨)، وانظر: فتح الباري (١٣/ ٣٩٣).

جاءت ولا نكيفها، وننتهي إلى حيث انتهى بنا الكتاب والأخبار المأثورة الصحيحة، وهو مذهب أهل السنة والجماعة»[1].

وهنا يوافق الخطابي رحمه الله منهج السلف في عدم التأويل لنصوص الصفات.

٦ ـ صفة اليمين:

وفي شأنها يقول ـ عند شرحه لقوله ﷺ: «**من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب ـ ولا يصعد إلى الله إلا الطيب ـ؛ فإن الله يتقبلها بيمينه، ثم يربيها لصاحبها كما يربي أحدكم فلوه[2] حتى تكون مثل الجبل**»[3] ـ: «ذكر اليمين في هذا معناه حسن القبول، فإن العادة قد جرت من ذوي الأدب أن تصان اليمين عن مس الأشياء الدنيئة[4]، وإنما يباشر بها الأشياء التي لها قدر ومزية، وليس فيما يضاف إلى الله ـ عز وجل ـ من صفة اليدين شمال[5]؛ . . . .

---

(١) أعلام الحديث (٤/ ٢٣٤٧).

(٢) الفلو: المهر الصغير، وقيل: هو الفطيم من أولاد ذوات الحافر. النهاية (٣/ ٤٧٤).

(٣) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب ٨، ح ١٤١٠ (الفتح ٣/ ٢٧٨)، وكتاب التوحيد، باب ٢٣، ح ٧٤٣٠ (الفتح ١٣/ ٤١٥)، ومسلم في صحيحه كتاب الزكاة، ح ٦٣، ٦٤ (٢/ ٧٠٢)، والترمذي في سننه، كتاب الزكاة، باب ٢٨ ح ٦٦١ (٣/ ٤٠)، والنسائي في سننه، كتاب الزكاة، باب ٤٨، ح ٢٥٢٥ (٥/ ٥٧ـ٥٨)، وابن ماجه في سننه، كتاب الزكاة، باب ٢٨، ح ١٨٤٢ (١/ ٥٩٠)، وأحمد في مسنده (٢/ ٣٣١، ٣٨١ـ٣٨٢، ٤٠٤، ٤١٩)، ورواه كثير غير هؤلاء.

(٤) هذه اللفظة ليست موجودة في كتاب الأعلام، لكنها ثابتة فيما نقله الحافظ في الفتح (١٣/ ٤١٧)، عن الخطابي.

(٥) قد أنكر هذا الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ فقال في كتاب التوحيد (١/ ١٥٩): «باب ذكر سنة ثامنة تبين وتوضح أن لخالقنا ـ جل وعلا ـ يدين كلتاهما يمينان، لا يسار لخالقنا ـ عز وجل ـ؛ إذ اليسار من صفة المخلوقين، فجل ربنا عن أن يكون له يسار».
وضعف البيهقي في الأسماء والصفات (ص ٤١٠)، الزيادة الواردة في صحيح مسلم عند حديث عبد الله بن عمر مرفوعًا: «**ثم يطوي الأرضين بشماله**» ـ قائلاً: «وذكر الشمال فيه تفرد به عمر بن حمزة عن سالم، وقد روى هذا الحديث نافع وعبيد الله بن مقسم عن ابن عمر، لم يذكرا فيه الشمال، ورواه أبو هريرة ـ رضي الله عنه ـ وغيره عن النبي ﷺ، فلم يذكر فيه أحد =

لأن الشمال محل النقص والضعف»[١].

ويقول في موضع آخر - عند تفسيره لقول الله عز وجل: ﴿ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾[٢] -: «أي قدرته على طيها وسهولة الأمر في جمعها، وقلة اعتياصها عليه، بمنزلة من جمع شيئًا في كفه فاستخف حمله ولم يشتمل بجميع كفه عليه، لكنه يقله ببعض أصابعه...»[٣].

وهذا تأويل ظاهر من أبي سليمان لصفة اليمين، وافق في مجمله

= منهم الشمال، وروي ذكر الشمال في حديث آخر في غير هذه القصة، إلا أنه ضعيف بمرة، تفرد بأحدهما جعفر بن الزبير، وبالآخر يزيد الرقاشي، وهما متروكان، وكيف يصح ذلك؟ وصحيح عن النبي ﷺ أنه سمى كلتي يديه يمينًا، وكأن من قال ذلك أرسله من لفظه على ما وقع له، أو على عادة العرب في ذكر الشمال في مقابلة اليمين» اهـ.

قلت: وجنح البعض إلى جواز وصف اليد الأخرى لربنا - جل وعلا - بالشمال، كالقاضي أبي يعلى في إبطال التأويلات (١/ ١٧٨)، وقد قال ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث (ص ٢٤٧)، «وإنما أراد ذلك معنى التمام والكمال؛ لأن كل شيء مياسره تنقص عن ميامنه في القوة والبطش والتمام. وكانت العرب تحب التيامن وتكره التياسر؛ لما في اليمين من التمام وفي اليسار من النقص، ولذلك قالوا: اليمن والشؤم، فاليمن من اليد اليمنى والشؤم من اليد الشؤمى وهي اليد اليسرى، وهذا وجه بيّن، ويجوز أن يريد العطاء باليدين جميعًا؛ لأن اليمنى هي المعطية، فإذا كانت اليدان يمينين كان العطاء بهما، وقد روي في حديث آخر أن النبي ﷺ قال: «**يمين الله سَحَّاء لا يغيضها شيء الليل والنهار**». أي: تصب العطاء ولا ينقصها ذلك، وإلى هذا ذهب المرار حين قال:

وإن على الأوانة من عقيل ... فتى كلتا اليدين له يمين». اهـ.

وانظر له أيضًا: الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة (ص ٤٢-٤٣).

ولمزيد النظر في المسألة انظر رد الإمام الدارمي على بشر المريسي (ص ١٥٥-١٥٦)، وفتح الباري (١٣/ ٣٩٦)، ولوامع الأنوار البهية (١/ ٢٣٣-٢٣٤).

(١) أعلام الحديث (٤/ ٢٣٤٧).

(٢) سورة الزمر بعض آية ٦٧.

(٣) أعلام الحديث (٣/ ١٩٠١)، وسيأتي تمام هذا النقل قريبًا عند ذكر صفة الأصابع.

الأشاعرة[1] في تأويلهم لهذه الصفة الكريمة الثابتة للباري - جل وعلا - بنص التنزيل وصحيح السنة ؛ فقد قال تعالى : ﴿ **وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ** ﴾[2] .

وقال النبي ﷺ : «**من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب - ولا يصعد إلى الله إلا الطيب - فإن الله يتقبلها بيمينه ثم يربيها لصاحبها كما يربي أحدكم فلوه حتى تكون مثل الجبل**»[3] .

وصح عنه عليه الصلاة والسلام قوله : «**إن الله تبارك وتعالى قبض قبضة بيمينه فقال : هذه لهذه ولا أبالي ، وقبض قبضة أخرى - يعني بيده الأخرى - فقال : هذه لهذه ولا أبالي . . .**»[4] .

---

(١) ذلك أنهم - لما راغوا عن مذهب السلف - اختلفوا في المراد بهذه الصفة مما يدل على تخبطهم واضطرابهم .
انظر : مشكل الحديث لابن فورك (ص ٢٢٥) وما بعدها ، والأسماء والصفات للبيهقي (ص ٤٠٩) وما بعدها ، والعواصم من القواصم (٢/ ٢٩٦ - ٢٩٧) ، وأساس التقديس (ص ١٣٣ - ١٣٤) ، وفتح الباري (٣/ ٢٨٠) ، وأقاويل الثقات (ص١٥٤) وما بعدها .

(٢) سورة الزمر آية ٦٧ .

(٣) تقدم تخريجه (ص ١٥٤) .

(٤) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/ ٦٨) ، (٤/ ١٧٦ - ١٧٧) .
قال الشيخ الألباني : «وإسناده صحيح ، وفي الباب عن أبي موسى وأبي سعيد وغيرهما . فليراجعها من شاء في مجمع الزوائد (٦/ ١٨٦ - ١٨٧)» . انظر السلسلة الصحيحة ح ٥٠ (١/ ٧٧ - ٧٨) .
ثم قال عقب ذلك : « . . . إن كثيراً من الناس يتوهمون أن هذه الأحاديث - ونحوها أحاديث كثيرة - تفيد أن الإنسان مجبور على أعماله الاختيارية ، ما دام أنه حكم عليه منذ القديم وقبل أن يخلق بالجنة أو بالنار ، وقد يتوهم آخرون أن الأمر فوضى أو حظ ، فمن وقع في القبضة اليمنى كان من أهل السعادة ، ومن كان من القبضة الأخرى كان من أهل الشقاوة ، فيجب أن يعلم هؤلاء جميعاً أن الله ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ، لا في ذاته ولا في صفاته ، فإذا قبض قبضة فهي بعلمه وعدله وحكمته ، فهو تعالى قبض باليمنى على من علم أنه سيطيعه حين يؤمر بطاعته ، وقبض بالأخرى على من سبق في علمه تعالى أنه سيعصيه حين يؤمر بطاعته . . . » إلخ .

وقوله: «**يقبض الله الأرض يوم القيامة ويطوي السماء بيمينه، ثم يقول: أنا الملك أين ملوك الأرض؟**»[(١)] . إلى غير ذلك مما لم أذكره من الأحاديث المثبتة لربنا ـ جل وعلا ـ صفة اليمين، تقدست أسماؤه وصفاته وجلت قدرته وعظمته.

وبهذه النصوص الصحيحة الصريحة أثبت السلف ـ رحمهم الله تعالى ـ هذه الصفة كغيرها من الصفات، بلا تعطيل لمعناها ولا تشبيه أو تمثيل لكيفيتها.

قال الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله ـ: «نحن نقول: لله ـ جل وعلا ـ يدان، كما أعلمنا الخالق البارئ في محكم تنزيله وعلى لسان نبيه المصطفى ﷺ، ونقول: كلتا يدي ربنا عز وجل يمين على ما أخبر النبي ﷺ، ونقول: إن الله ـ عز وجل ـ يقبض الأرض جميعًا بإحدى يديه، ويطوي السماء بيده الأخرى، وكلتا يديه يمين لا شمال فيهما...»[(٢)].

٧ ـ صفة الأصابع:

عن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: «جاء حبر من الأحبار إلى رسول الله ﷺ فقال: يا محمد، إنا نجد أن الله يجعل السموات على إصبع[(٣)]، والأرضين على إصبع، والشجر على إصبع، والماء والثرى على

---

(١) رواه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، تفسير سورة الزمر، باب ٣ ح ٤٨١٢ (الفتح ٨/ ٥٥١)، وفي كتاب الرقاق، باب ٤٤ ح ٦٥١٩ (الفتح ١١/ ٣٧٢)، وفي كتاب التوحيد، باب ٦ ح ٧٣٨٢ (الفتح ١٣/ ٣٦٧)، ومسلم في صحيحه كتاب صفة المنافقين، ح ٢٣ (٤/ ٢١٤٨)، وابن ماجه في سننه، المقدمة، ح ١٩٢ (١/ ٦٨ ـ ٦٩)، والدارمي في سننه، كتاب الرقائق، باب ٨٠، ح ٢٧٩٩ (٢/ ٤١٨ ـ ٤١٩)، والإمام أحمد في مسنده (٢/ ٣٧٤)، وأبو يعلى في مسنده، ح ٥٨٢٤ (٥/ ٣٢٥)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص ٤٠٩)، وابن أبي عاصم في السنة ح ٥٤٨، ٥٤٩ (ص ٢٤١ ـ ٢٤٢).

(٢) كتاب التوحيد (١/ ١٩٣ ـ ١٩٤).

(٣) في القاموس (ص ٩٥٠): مادة (صبع): «الأصبع مثلثة الهمزة، ومع كل حركة تثلث الباء، تسع لغات، والعاشر أصبوع بالضم».

إصبع، وسائر الخلق على إصبع، فيقول: أنا الملك، فضحك النبي ﷺ حتى بدت نواجذه تصديقًا لقول الحبر، ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[(١)]»[(٢)].

قال الخطابي ـ شارحًا هذا الحديث ـ: «الأصل في هذا وما أشبهه من أحاديث الصفات والأسماء أنه لا يجوز ذلك إلا أن يكون بكتاب ناطق أو خبر مقطوع بصحته، فإن لم يكونا فبما يثبت من أخبار الآحاد المستندة إلى أصل في الكتاب أو في السنة المقطوع بصحتها، أو بموافقة معانيها، وما كان بخلاف ذلك فالتوقف عن إطلاق الاسم به هو الواجب، ويتأول حينئذ على ما يليق بمعاني الأصول المتفق عليها من أقاويل أهل الدين والعلم، مع نفي التشبيه فيه. هذا هو الأصل الذي نبني عليه الكلام ونعتمده في هذا الباب.

وذكر الأصابع لم يوجد في شيء من الكتاب ولا من السنة التي شرطها في الثبوت ما وصفناه.

وليس معنى اليد في الصفات بمعنى الجارحة حتى يتوهم بثبوتها ثبوت الأصابع، بل هو توقيف شرعي، أطلقنا الاسم فيه على ما جاء به الكتاب من غير تكييف ولا تشبيه، فخرج بذلك عن أن يكون له أصل في الكتاب

---

(١) سورة الزمر آية ٦٧.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب التفسير، سورة الزمر، باب ٢ ح ٤٨١١ (الفتح ٨/ ٥٥٠ـ ٥٥١)، وفي كتاب التوحيد ح ٧٤١٤، ٧٤٥١، ٧٥١٣، ومسلم في صحيحه، كتاب صفات المنافقين، ح ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢ (٤/ ٢١٤٧ـ٢١٤٨)، والترمذي في سننه، كتاب تفسير القرآن، باب ٤١، ح ٣٢٣٨، ٣٢٣٩ (٥/ ٣٧١)، والنسائي في سننه الكبرى، كتاب التفسير وكتاب النعوت، كما في تحفة الأشراف (٧/ ٩٢، ١٠٠)، والإمام أحمد في مسنده (١/ ٤٢٩، ٤٥٧)، وابن أبي عاصم في السنة ح ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣ (ص ٢٣٨ـ٢٣٩)، وابن خزيمة في التوحيد (١/ ١٧٩ـ١٨٤)، والآجري في الشريعة (ص ٣١٨ـ٣١٩)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص٤٢١ـ٤٢٣)، وكل هؤلاء أخرجوه من طرق عن عبد الله بن مسعود مع اختلاف يسير في بعض ألفاظه.

أو في السنة، أو أن يكون على شيء من معانيها.

وقد روى هذا الحديث غيرُ واحد من أصحاب عبد الله من غير طريق عَبيدة[١] فلم يذكروا فيه قوله: «تصديقًا لقول الحبر»، واليهود مشبهة، وفيما يدّعونه منزلاً في التوراة ألفاظ تدخل في باب التشبيه ليس القول بها من مذاهب المسلمين، وقد ثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**ما حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم، قولوا: آمنا بما أنزل الله من كتاب**»[٢]. والنبي ﷺ أولى الخلق بأن يكون قد استعمله مع هذا الحبر، والدليل على صحة ذلك أنه لم ينطق فيه بحرف تصديقًا له أو تكذيبًا، إنما ظهر منه في ذلك الضحك المخيّل للرضا مرة وللتعجب والإنكار أخرى، ثم تلا الآية، والآية محتملة للوجهين معًا، وليس فيها للأصبع ذكر.

وقول من قال من الرواة: «تصديقًا لقول الحبر» ظن وحسبان والأمر فيه ضعيف، إذ كان لا لمحض شهادته لأحد الوجهين، وربما استدل المستدل بحمرة اللون على الخجل، وبصفرته على الوجل، وذلك غالب مجرى العادة في مثله، ثم لا يخلو ذلك من ارتياب وشك في صدق الشهادة منهما بذلك، لجواز أن تكون الحمرة لهيج دم وزيادة مقدار له في البدن، وأن تكون الصفرة لهيج مرار وثوران خلط ونحو ذلك .

فالاستدلال بالتبسم والضحك في مثل هذا الأمر الجسيم قدره، الجليل

---

(١) وهو عبيدة بن عمرو السلماني ـ بسكون اللام ـ ويقال بفتحها، المرادي، أبو عمرو وأبو مسلم الكوفي، تابعي كبير، ثقة ثبت، كان شريح القاضي إذا أشكل عليه شيء سأله. روى له الجماعة، ومات سنة ٧٢، أو بعدها.
سير أعلام النبلاء (٤/ ٤٠ ـ ٤٤)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٨٤ ـ ٨٥)، وتقريب التهذيب (ص٣٧٩) ترجمة (٤٤١٢).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب العلم، باب ٢ ح ٣٦٤٤ (٤/ ٥٩ ـ ٦٠)، والإمام أحمد في المسند (٤/ ١٣٦) كلاهما عن أبي نملة الأنصاري، وفيهما «... وقولوا آمنا بالله ورسله، فإن كان **باطلاً لم تصدقوه، وإن كان حقًا لم تكذبوه**» مع تقديم بعض الجمل على بعض. وقد ضعفه الشيخ الألباني كما في ضعيف سنن أبي داود ح ٧٨٦ وفي ضعيف الجامع ٥٠٥٢.

خطره، غير سائغ مع تكافؤ الوجهين في الدلالة المتعارضين فيه.

ولو صح من طريق الرواية كان ظاهر اللفظ منه متأولاً على نوع من المجاز أو ضرب من التمثيل قد جرت به عادة الكلام بين الناس في عرف تخاطبهم، فيكون المعنى في ذلك على تأويل قوله عز وجل: ﴿**وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ**﴾[١] أي: قدرته على طيها وسهولة الأمر في جمعها، وقلة اعتياصها عليه، بمنزلة من جمع شيئًا في كفه فاستخف حمله ولم يشتمل بجميع كفه عليه، لكنه يقله ببعض أصابعه، وقد يقول الإنسان في الأمر الشاق إذا أضيف إلى الرجل القوي المستقل بعبئه[٢] إنه ليأتي عليه بإصبع واحدة، أو إنه يعمله بخنصره، أو إنه يقله بصغرى أصابعه، أو ما أشبه ذلك من الكلام الذي يراد الاستظهار في القدرة عليه والاستهانة به، وكقول الشاعر[٣]:

الرمح لا أملأ كفي به   واللِّبد لا أتبع تَزْوَالَه[٤]

= وأخرج البخاري في صحيحه، كتاب التفسير (سورة البقرة) باب ١١، ح ٤٤٨٥ (الفتح ٨/ ١٧٠) من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: «كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام فقال رسول الله ﷺ: **لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، وقولوا: آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد ونحن له مسلمون**». وانظر ح ٧٣٦٢، ٧٥٤٢، من صحيح البخاري.

(١) سورة الزمر بعض آية ٦٧.

(٢) في أعلام الحديث (٣/ ١٩٠١): (بعباده).

(٣) هو ابن زيابة التيمي، شاعر جاهلي مختلف في اسمه، فقيل: عمرو بن لأي، وقيل: سلمة بن ذهل، وقيل: عمرو بن الحارث.
معجم الشعراء للمرزباني (ص ١٥)، وخزانة الأدب (٥/ ١١٢-١١٣)، والأعلام (٥/ ٨٤).

(٤) البيت ضمن أبيات ستة مطلعها:

نبئت عمرًا غارزًا رأسه   في سنة يُوعدُ أخوَالَه

أوردها أبو تمام في الحماسة (١/ ٨٩-٩٠)، وشرح خمسة منها المرزوقي في شرح الحماسة (١/ ١٤٢-١٤٥)، كما ذكرها البغدادي في الخزانة (٥/ ١١٤) بزيادة أبيات ونقص أخرى، وكذا المبرد في الكامل (١/ ٣٦٥-٣٦٦) دون عزو.

يريد أنه لا يتكلف أن يجمع كفه فيشتمل بها كلها على الرمح ، لكن يطعن به خلسًا بأطراف أصابعه .

وفيما يضاد هذا المذهب قول قيس بن الخطيم[١] يصف طعنة :

ملكت بها كفي[٢] فأنهرت فتقها ... يرى قائم من دونها ما وراءها[٣]

يريد الاستيفاء لها بجميع كفه واستنفاد قوته فيها ، من قولك : ملكت العجين إذا أنعمت عجنه وبالغت في علاجه»[٤] .

أقول : إن الناظر في هذا الكلام الذي سطره الخطابي - مع طوله وجهده في جمعه - ليجده مخالفًا تمامًا لما قرره أئمة السلف - رحمهم الله تعالى - في إثباتهم لهذه الصفة الجليلة للمولى - جل وعز - ، اعتمادًا على نص كلام نبيهم وإمامهم عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم .

فوافق أبو سليمان - بما ذهب إليه - المؤولة الذين عزفوا عن مذهب أهل السنة والجماعة وأعرضوا عنه . وفي كلامه المذكور آنفًا عدة عبارات تحتاج إلى وَقَفَات ، أكتفي بذكر أهمها :

الأولى: قوله : «الأصل في هذا وما أشبهه من أحاديث الصفات والأسماء أنه لا يجوز ذلك إلا أن يكون بكتاب ناطق أو خبر مقطوع بصحته . . . » إلخ . يقصد أن نصوص الصفات لا تثبت إلا بالمتواتر دون غيره ، وهو قول مخالف لمذهب السلف ، مردود من أصله باطل من أسه .

ذلك أن معظم أمور الشريعة ثبتت بأخبار الآحاد ، ولم يكن السلف -

---

(١) هو أبو يزيد قيس بن الخطيم بن عدي بن عمرو الأوسي ، من شعراء المدينة ، أدرك الإسلام ولم يسلم ، وقتل قبل الهجرة النبوية .
طبقات ابن سعد (٨/ ٣٢٣ - ٣٢٤) عند ترجمة زوجته حواء بنت زيد ، ومعجم الشعراء (ص١٦٩) ، وخزانة الأدب (٧/ ٣٤ - ٣٥) .

(٢) في الأصل (عكفي) والتصحيح من الديوان .

(٣) ديوانه (ص ٤٦) .

(٤) أعلام الحديث (٣/ ١٨٩٨ - ١٩٠٢) .

رحمهم الله - يفرقون بين أصول الدين وفروعه، لاعتقادهم أن نصوص الشرع والدين كلها واحدة، في قبولها والعمل بها - اعتقادية كانت أو عملية - وإنما تبنى التفريق بينهما بعض متأخري المتكلمين المتكلفين، وادعوا عليه الإجماع، وهي دعوى داحضة عارية عن الدليل والبرهان.

ولهذا قال العلامة ابن القيم: «وهذا التفريق باطل بإجماع الأمة، فإنها لم تزل تحتج بهذه الأحاديث في الخبريات العلميات - يعني العقيدة -، كما تحتج بها في الطلبيات العمليات، ولا سيما والأحكام العملية تتضمن الخبر عن الله بأنه شرع كذا وأوجبه ورضيه دينًا، فشرعه ودينه راجع إلى أسمائه وصفاته، ولم تزل الصحابة والتابعون وتابعوهم وأهل الحديث والسنة يحتجون بهذه الأخبار في مسائل الصفات والقدر والأسماء والأحكام، ولم ينقل عن أحد منهم البتة أنه جوز الاحتجاج بها في مسائل الأحكام دون الإخبار عن الله وأسمائه وصفاته.

فأين سلف المفرقين بين البابين؟ نعم، سلفهم بعض متأخري المتكلمين الذين لا عناية لهم بما جاء عن الله ورسوله وأصحابه، وهذا التقسيم أصل من أصول ضلال القوم، فإنهم فرقوا بين ما سموه أصولاً وسموه فروعًا، وادعوا الإجماع على هذا التفريق، ولا يحفظ ما جعلوه إجماعًا عن إمام من أئمة المسلمين، ولا عن أحد من الصحابة والتابعين، بل أئمة المسلمين، على خلافه...»[1].

الثانية: قوله: «وذكر الأصابع لم يوجد في شيء من الكتاب والسنة» لا يسلم له، إذ أن الإشارة إلى ذكرها في الكتاب العزيز مضمنة في قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾[2]، وقد أتانا نبينا ﷺ بذكرها،

---

(١) مختصر الصواعق (٢/ ٦١٣ - ٦١٤) مع بعض الاختصار.

ولم أجد - حسب علمي - من وفى هذا الموضوع حقه تجلية ونصاعة، وردًا علميًا متينًا من الإمام ابن القيم - رحمه الله تعالى - بما لا يوجد في غيره. انظر مختصر الصواعق (٢/ ٥٦٧) وما بعدها.

(٢) سورة الحشر بعض آية ٧.

فنؤمن بذلك لفظًا ومعنىً كإيماننا بما جاء في الكتاب نصًا[(١)] ، وأما مجيء ذلك في السنة فكثير جدًا، كقوله عليه الصلاة والسلام: «**إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد، يصرّفه حيث شاء**» ثم قال رسول الله ﷺ: «**اللهم مصرف القلوب، صرف قلوبنا على طاعتك**»[(٢)] .

وعن أنس بن مالك[(٣)] ـ رضي الله عنه ـ قال: «كان رسول الله ﷺ يكثر أن يقول: **يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك**، فقلت: يا رسول الله، آمنا بك وبما جئت به، فهل تخاف علينا؟ قال: **نعم، إن القلوب بين إصبعين من أصابع الله يقلبها كيف شاء**»[(٤)] .

وعن النواس بن سمعان[(٥)] ـ رضي الله عنه ـ قال: «سمعت

---

(١) أخذًا مما جاء عن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ لما قال: «لعن الله الواشمات والمستوشمات والنامصات والمتنمصات والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله»، فبلغ ذلك امرأة من بني أسد يقال لها أم يعقوب وكانت تقرأ القرآن، فأتته فقالت: «ما حديث بلغني عنك أنك لعنت الواشمات والمستوشمات والمتنمصات والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله» فقال عبد الله: «وما لي لا ألعن من لعن رسول الله ﷺ وهو في كتاب الله»، فقالت المرأة: «لقد قرأت ما بين لوحي المصحف فما وجدته»، فقال: «لئن كنت قرأتيه لقد وجدتيه، قال الله عز وجل: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾». رواه البخاري في صحيحه في مواضع عدة، منها في كتاب اللباس، باب ٨٤ ح ٥٩٣٩ (الفتح ١٠/ ٣٧٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة ح ١٢٠ (٣/ ١٦٧٨)، واللفظ له، كما أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/ ٤١٥، ٤٣٤، ٤٤٣)، ورواه غيرهم.

(٢) رواه مسلم في صحيحه، كتاب القدر ح ١٧ (٤/ ٢٠٤٥)، وأحمد في المسند (٢/ ١٦٨، ١٧٣)، والآجري في الشريعة (ص ٣١٦).
جميعهم أخرجوه من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنهما ـ.

(٣) هو أبو حمزة أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد الأنصاري الخزرجي الصحابي الجليل، خادم النبي ﷺ، وأحد المكثرين روايةً للحديث، ولد بالمدينة، النبوية ومات بالبصرة سنة ٩٣، وقيل غير ذلك.
الاستيعاب (١/ ١٠٩ ـ ١١١)، وأسد الغابة (١/ ١٥١ ـ ١٥٢)، والإصابة (١/ ١٢٦ ـ ١٢٩).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب القدر، باب ٧، ح ٢١٤٠ (٤/ ٤٤٨ ـ ٤٤٩)، وانظر تحفة الأحوذي (٦/ ٣٤٩ ـ ٣٥٠)، وأخرجه الحاكم في المستدرك (٢/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩) عن جابر بن عبد الله، والآجري في الشريعة (ص ٣١٧).

(٥) هو النواس بن سمعان بن خالد بن عمرو الكلابي، صحابي معدود في الشاميين.
الاستيعاب (٤/ ١٥٣٤)، وأسد الغابة (٥/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨)، والإصابة (٦/ ٤٧٨).

رسول الله ﷺ يقول: ما من قلب إلا بين إصبعين من أصابع الرحمن، إن شاء أقامه وإن شاء أزاغه...»[(١)].

وعن أم المؤمنين عائشة[(٢)] ـ رضي الله عنها ـ أن رسول الله ﷺ كان يكثر أن يقول: ـ «يا مقلب القلوب، ثبت قلبي على دينك وطاعتك». فقالت له عائشة: إنك تكثر أن تقول: «يا مقلب القلوب، ثبت قلبي على دينك وطاعتك»، فقال: «وما يؤمنني، وإنما قلوب العباد بين إصبعي الرحمن، إنه إذا أراد أن يقلب قلب عبد قلبه...»[(٣)].

الثالثة: قوله: «واليهود مشبهة، وفيما يدعونه منزلاً في التوراة ألفاظ تدخل في باب التشبيه، ليس القول بها من مذاهب المسلمين».

يجاب عنه بأن اليهود ـ حقًا وصدقًا ـ مشبهة، إلا أن هذا لا يمنع من قبول ما وافقوا فيه الحق والصواب وكان مما شهد له التنزيل أو أقرته السنة، ثم إن الحق يجب أخذه وقبوله عن كائن من كان، وورود الأصابع في التوراة ـ إن كان قد ثبت فيها ـ فهو يوافق ذكرها في سنة نبينا ـ عليه الصلاة والسلام ـ بأصح الأسانيد وأمتنها.

والأمةُ قد تقبلت ذلك بالقبول الحسن خلفًا عن سلف ـ كما سيأتي

---

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه، المقدمة ح ١٩٩ (١/ ٧٢)، قال في الزوائد (١/ ٨٧): هذا إسناد صحيح.
وأخرجه الحاكم في المستدرك (٢/ ٢٨٩)، (٤/ ٣٢١)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي.
وابن أبي عاصم في السنة ح ٢١٩ (ص ٩٨)، وابن خزيمة في التوحيد (١/ ١٨٨ـ١٨٩)، والآجري في الشريعة (ص ٣١٧ـ٣١٨).

(٢) هي أم عبد الله أم المؤمنين وزوج نبينا محمد ﷺ عائشة الصديقة بنت الصديق ـ رضي الله عنها ـ الحصان الرزان، أفقه نساء الأمة على الإطلاق، القرشية التيمية المكية، إحدى المكثرات للرواية، ولدت في السنة التاسعة ق هـ، وتوفيت بالمدينة سنة ٥٨ على القول الراجح.
الاستيعاب (٤/ ١٨٨١ـ١٨٨٥)، وأسد الغابة (٧/ ١٨٨ـ١٩٢)، والإصابة (٨/ ١٦ـ٢١).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٦/ ٢٥١)، وروي نحوه عن أم سلمة رضي الله عنها. المصدر السابق (٦/ ٣٠٢)، وابن خزيمة في كتاب التوحيد (١/ ١٩١).

إيضاحه وبيانه ـ، وأنه ﷺ أقر اليهودي على ذلك، بدلالة ضحكه تصديقًا لقوله، كما قال عبد الله بن مسعود، وليس ـ أيضًا ـ كل ما في التوراة باطل، بل فيها الحق والصدق، وإن كان بالنسبة لما وقع فيها من التحريف والتبديل قليل جدًا جدًا، فيكون ـ إذًا ـ هذا من ضمن ذلك الحق والصدق[1].

ونظير ما نحن بصدده ما ثبت من حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ «أن يهودية دخلت عليها فذكرت عذاب القبر، فقالت لها: أعاذك الله من عذاب القبر، فسألت عائشة رسول الله ﷺ عن عذاب القبر، فقال: **«نعم، عذاب القبر حق»**، فقالت عائشة ـ رضي الله عنها ـ: فما رأيت رسول الله ﷺ بعد صلّى صلاة إلا تعوذ من عذاب القبر»[2].

ولا شك أن هذه اليهودية ذكرت ذلك عما هو موجود في التوراة ومسطر فيها، إذ هذا من الأمور الغيبية التي لا ينبئ عنها إلا كتاب منزل أو نبي مرسل.

ثم إنه عليه الصلاة والسلام لم يبادر بتكذيبها ولا تهمتها في مقولتها، بل أقرها وصدقها بقوله وفعله ـ كما هو في سياق الحديث ـ، وإن كان مجيء ثبوت عذاب القبر في نصوص كثيرة شرعية، فهذا نظير ذاك، وبالله تمام التوفيق.

الرابعة: قوله: «والدليل على صحة ذلك أنه ـ يعني النبي ﷺ ـ لم ينطق

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: «فإن التوراة مملوءة بإثبات الصفات التي يسميها النفاة تشبيهًا وتجسيمًا، ومن المعلوم أن التوراة قد تداولها من الأمم ما لا يحصيهم إلا الله، وقد انتشرت بين النصارى كما انتشرت بين اليهود، فلو كان ما فيها من الصفات وإثبات العلو لله مما يناقض صريح العقل، لكان ذلك من أعظم ما كان ينبغي أن يتعنت به بنو إسرائيل وغيرهم لموسى...» إلخ.

درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٧٨) وما بعدها، وانظر: المصدر نفسه (٥/ ٧٩) وما بعدها.

(٢) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب ٨٦ ح ١٣٧٢ (الفتح ٣/ ٢٣٢)، وأحمد في مسنده (٦/ ١٧٤).

وانظر: تحفة الأشراف (١٢/ ٣٠٨) ح ١٧٦١١ و(ص ٣٢٦) ح ١٧٦٦٠.

فيه بحرف تصديقًا له أو تكذيبًا، إنما ظهر منه في ذلك الضحك المخيل للرضا مرة وللتعجب والإنكار أخرى».

فجوابه أن السياق يفيد رضاه عليه الصلاة والسلام لا إنكاره[1]، وهو ما فهمه ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ وعبر عنه بقوله: «تصديقًا لقول الحبر»، إذ قد حضر الجلسة وسمع الكلام، مع ما أوتيه من صفاء الذهن وجلاء الفهم وسلامة الذوق ودقة التعبير.

ثم إنه عليه الصلاة والسلام لا يضحك من كلام باطل وكفر بواح يتفوه به يهودي يشبِّه فيه رب العالمين بمخلوقاته، ولو كان هذا ـ وحاشاه عليه الصلاة والسلام من ذلك ـ لنزل في الحين وحي في تخطئة اليهودي وتنزيه الباري.

ولهذا قال ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ: «وقد أجلَّ الله قدر نبيه ﷺ عن أن يوصف الخالق الباري بحضرته بما ليس من صفاته فيسمعه فيضحك عنده، ويجعل بدل وجوب النكير والغضب على المتكلم به ضحكًا تبدو نواجذه، تصديقًا وتعجبًا لقائله، لا يصف النبي ﷺ بهذه الصفة مؤمن مصدق برسالته»[2].

ثم ماذا يقول الخطابي في حديث عائشة وأم سلمة وأنس بن مالك وعبد الله بن عمرو بن العاص، والنواس بن سمعان ـ رضي الله عنهم جميعًا ـ، وليس معهم ولا في أسانيد متون أحاديثهم يهودي ولا نصراني؟! فبهذا يتبين أنه ـ رحمه الله ـ لم يصب في رد هذه الصفة الجليلة لربنا تعالى وتقدس، وأن الطريقة التي حاول بها رد هذه الصفة قد تكلف فيها تكلفًا لَحَظَهُ عليه حتى بعض المؤولة، فهذا ابن التين[3] يقول: «تكلف الخطابي في

(١) قال النووي: «ظاهر الحديث أن النبي ﷺ صدق الحبر في قوله: إن الله تعالى يقبض السموات والأرضين والمخلوقات بالأصابع، ثم قرأ الآية التي فيها الإشارة إلى نحو ما يقول». صحيح مسلم بشرح النووي (١٧/ ١٣٠).

(٢) كتاب التوحيد (١/ ١٧٨).

(٣) هو أبو محمد عبد الواحد بن التين السفاقسي المغربي، المالكي المحدث الفقيه المفسر، مات بسفاقس (من بلاد تونس) سنة ٦١١.

تأويل الإصبع، وبالغ حتى جعل ضحكه ﷺ تعجبًا وإنكارًا لما قال الحبر، ورد ما وقع في الرواية الأخرى: «فضحك ﷺ تعجبًا وتصديقًا» ـ بأنه على قدر ما فهم الراوي»[١] .

ومن العجب أن المؤولة اضطربت أقوالهم ـ كعادتهم ـ في بيانهم للمعنى المراد من الإصبع، فمن قائل منهم: إنها النعمة والفضل[٢] . وآخر: إنها القدرة[٣] . وثالث زعمَ أن المراد بالحديث: «**قلوب العباد بين إصبعين...**» أي بين تدبيرين ونعمتين من تدبير الله عز وجل ونعمه، إما كفاية تسره وإما بَلاء يأجره عليه[٤] ، أو بين نعمتي الخوف والرجاء[٥] ، ورابع على أن ذلك مجاز واستعارة[٦] ، أو على أن المراد بذلك الملك والقدرة[٧] ، أو القدرة والإرادة[٨] ، أو المراد بالإصبع بعض خلق يخلقه، أو هي أصابع بعض مخلوقاته[٩] ، أو بين أثرين من آثار الله عز وجل وفعلين من فعله[١٠] . وهذا الاضطراب سببه انحرافهم عن منهج السلف الواضح المبين .

وختامًا أورد بعض ما نقل عن السلف في إثباتهم لهذه الصفة للخالق ـ جل وعلا ـ وإيمانهم بذلك، متضمنًا الرد على هؤلاء (المؤولة) المضطربين .

فعن أحمد بن نصر[١١] أنه سأل سفيان بن عيينة قال: «حديث عبد الله:

= كشف الظنون (١/ ٥٤٦)، وهدية العارفين (١/ ٦٣٥)، وشجرة النور الزكية (١/ ١٦٨).

(١) فتح الباري (٨/ ٥٥١).

(٢) مشكل الحديث (ص ٢٢٧)، وأصول الدين (ص ٧٦).

(٣) مشكل الحديث (ص ٢٢٧)، والقرطبي نقلاً عن أقاويل الثقات (ص ١٦١)، والاقتصاد في الاعتقاد (ص ٣٧)، والرد على بشر المريسي (ص ٥٩).

(٤) الفصل (٢/ ٣٥٠)، وإبطال التأويلات (مخطوط) (ص ١٧١).

(٥) أصول الدين (ص ٧٦).

(٦) شرح مسلم للنووي (١٦/ ٢٠٤)، والنهاية لابن الأثير (٣/ ٩).

(٧) إبطال التأويلات ـ (مخطوط) ـ (ص ١٧١).

(٨) تحفة المريد (ص ٩٣).

(٩) إبطال التأويلات ـ (مخطوط) ـ (ص ١٧٤)، والنووي على شرح صحيح مسلم (١٧/ ١٣٠).

(١٠) إبطال التأويلات ـ (مخطوط) (ص ١٧١).

(١١) هو أبو عبد الله أحمد بن نصر بن مالك بن الهيثم الخزاعي المروزي ثم البغدادي، من الأئمة الكبار الأعلام، وكان رحمه الله أماراً بالمعروف قوالاً بالحق، مات قتيلاً على يد الواثق سنة ٢٣١ . =

«**إن الله عز وجل يجعل السماء على إصبع**»[١]، وحديث: «**إن قلوب بني آدم بين إصبعين من أصابع الرحمن**»[٢]. وذكر أحاديث أخر فقال: هذه الأحاديث نرويها ونقر بها كما جاءت بلا كيف»[٣].

وقال ابن قتيبة: «قالوا: رويتم «**أن قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الله عز وجل**»، فإن كنتم أردتم بالأصابع هاهنا النعم، وكان الحديث صحيحًا فهو مذهب، وإن كنتم أردتم الأصابع بعينها فإن ذلك يستحيل؛ لأن الله تعالى لا يوصف بالأعضاء ولا يشبه بالمخلوقين، وذهبوا في تأويل الأصابع إلى أنه النعم، لقول العرب: «ما أحسن إصبع فلان على ماله»، يريدون أثره، وقال الراعي[٤] في وصف إبله:

ضَعِيفُ العَصَا بَادِي العُروق تَرَى لَهُ
عَلَيْهَا إذا ما أمحل[٥] النَّاسُ إصْبَعَا[٦]

أي: ترى له عليها أثرًا حسنًا.

قال أبو محمد: ونحن نقول: إن هذا الحديث صحيح، وإن الذين ذهبوا إليه في تأويل الأصبع لا يشبه الحديث؛ لأنه ـ عليه السلام ـ قال في

= تاريخ بغداد (٥/ ١٧٣ ـ ١٧٦)، طبقات الحنابلة (١/ ٨٠ ـ ٨٢)، سير أعلام النبلاء (١١/ ١٦٦ ـ ١٦٩).

(١) تقدم تخريجه (ص ١٥٨).

(٢) تقدم تخريجه (ص ١٦٣).

(٣) كتاب الصفات للدارقطني (ص ٧١ ـ ٧٢)، والتمهيد لابن عبد البر (٧/ ١٤٨)، وذم التأويل (ص ١٩ ـ ٢٠)، والعلو (١١٥ ـ ١١٦)، ومختصره (ص ١٦٥).

(٤) هو عبيد بن حصين ـ بتصغيرهما ـ بن معاوية بن جندل، من فحول شعراء الإسلام مات سنة ٩٠. طبقات فحول الشعراء (١/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩)، والشعر والشعراء (١/ ٤٢٢)، وخزانة الأدب (٣/ ١٥٠ ـ ١٥١).

(٥) في ما وقفت عليه من المصادر: «ما أجدب».

(٦) ذكره الجاحظ في البيان والتبيين (٣/ ٥٢)، والقالي في الأمالي (٢/ ٣٥٧)، كما أنشده في المقاييس، واللسان مادة (ص ب ع).

دعائه: «**يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك**»، فقالت له إحدى أزواجه: «أو تخاف يا رسول الله على نفسك؟»، فقال: «**إن قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الله عز وجل**»[١].

فإن كان القلب عندهم بين نعمتين من نعم الله - تعالى - فهو محفوظ بتينك النعمتين فلأي شيء دعا بالتثبيت؟ ولم احتج على المرأة التي قالت له: «أتخاف على نفسك» بما يؤكد قولها؟ وكان ينبغي أن لا يخاف إذا كان القلب محروسًا بنعمتين.

فإن قال لنا: ما الأصبع عندك ها هنا؟ قلنا: هو مثل قوله في الحديث الآخر: «**يحمل الأرض على إصبع**»[٢] وكذا على إصبعين، ولا يجوز أن تكون الإصبع - ها هنا - نعمة.

وكقوله تعالى: ﴿**وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ**﴾[٣] ولم يجز ذلك. ولا نقول أصبع كأصابعنا ولا يد كأيدينا ولا قبضة كقبضاتنا، لأن كل شيء منه - عز وجل - لا يشبه شيئًا منا»[٤].

وقال الإمام الدارمي في رده على بشر المريسي: «ورويت أيها المريسي عن رسول الله - ﷺ - أنه قال: «**القلوب بين إصبعين من أصابع الرحمن يقلبها كيف يشاء**»[٥] فأقررت أن النبي - ﷺ - قاله، ثم رددته بأقبح محال وأوحش ضلال، ولو قد دفعت الحديث أصلاً كان أعذر لك من أن تقر به ثم ترده بمحال من الحجج، وبالتي هي أعوج، فزعمت أن إصبعي الله قدرتاه[٦] قلت: وكذلك قوله: ﴿**وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**﴾[٧]أي في ملكه.

---

(١) الحديث روي عن جمع من الصحابة، وقد سبق تخريجه. انظر: (ص ١٦٣، ١٦٤).
(٢) سبق تخريجه انظر (ص ١٥٨).
(٣) سورة الزمر بعض آية ٦٧ .
(٤) تأويل مختلف الحديث (ص ٢٤٥ - ٢٤٦) وانظر له: الاختلاف في اللفظ (ص ٥٠ - ٥٢).
(٥) سبق تخريجه (ص ١٦٣).
(٦) في الأصل: قدريته.
(٧) سورة الزمر بعض آية ٦٧ .

فيقال لك: أيها المعجب بجهالته: في أي لغات العرب وجدت أن إصبعيه قدرتاه؟ فأنبئنا بها فإنا قد وجدناها خارجة من جميع اللغات، إنما هي قدرة واحدة قد كفت الأشياء كلها وملأتها واستنطقتها، فكيف صارت القلوب من بين الأشياء بين قدرتين؟ وكم تعدها قدرة؟ فإن النبي ﷺ قال: «بين أصبعين من الأصابع»[١]، وفي دعواك: هي أكثر من قدرتين وثلاث وأربع، حكمت فيها للقلوب بقدرتين، وسائرها لما سواها، ففي دعواك هذا أقبح محال وأبين ضلال»[٢].

وقال القاضي أبو يعلى: «إن إثبات الأصابع كإثبات اليدين والوجه. فإن قيل: المراد به إصبع بعض خلق يخلقه، قالوا: لأن النبي ﷺ لم يقل في الخبر على إصبعه، بل أطلق ذلك فيحمل عليه، قيل: هذا غلط لوجهين:

أحدهما: أن في الخبر ما يسقط ذلك، وهو قوله: «وسائر الخلق على هذه»؛ فاقتضى ذلك أنه لم يبق مخلوق إلا وهو على الإصبع، فلو كان المراد به إصبع بعض خلقه لخرج بعض الخلق عن أن يكون على الإصبع، وهذا خلاف الخبر.

الثاني: أن المفسرين إنما قالوا: يكون ذلك عند فناء خلقه وإماتتهم، فلا يكون له مجيب غير نفسه: لله الواحد القهار، فدل بهذا على أنه لم يبق هناك خلق يضع السموات على إصبعه.

فإن قيل: ففي الخبر ما يدل على القدرة، وهو قوله: ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾[٣].

قيل: معناه ما عرفوا الله حق معرفته، وإذا كان هذا معناه لم يكن المراد به القدرة، وهذا الحديث ذكره البخاري ومسلم في الصحيحين»[٤][٥].

---

(١) سبق تخريجه انظر (ص ١٦٣).

(٢) الرد على بشر المريسي (ص ٥٩ ـ ٦٠).

(٣) سورة الزمر بعض آية ٦٧.

(٤) انظر: (ص ١٥٨).

(٥) إبطال التأويلات (مخطوط) (ص ١٧٤ ـ ١٧٥).

وفي هذا القدر مما ذكرته من كلام الأئمة الأعلام الغناء والكفاية لمن أراد الهداية وطريق السلامة.

٨ـ صفة الساق:

عن أبي سعيد الخدري[١] ـ رضي الله عنه ـ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**يكشف ربنا عن ساقه فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة، ويبقى من كان يسجد في الدنيا رياء وسمعة، فيذهب ليسجد فيعود ظهره طبقًا واحدًا**»[٢].

قال الخطابي: «قلت: وهذا الحديث مما قد تهيب القول فيه شيوخنا فأجروه على ظاهر لفظه، ولم يكشفوا عن باطن معناه، على نحو مذهبهم في التوقف عن تفسير كل ما لا يحيط العلم بكنهه من هذا الباب. وقد تأوله بعضهم على معنى قوله: ﴿**يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ**﴾[٣].

ثم ساق الخطابي بسنده إلى ابن عباس أنه قال: سئل عن قوله عز وجل: ﴿**يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ**﴾[٤] فقال: «إذا خفي عليكم شيء من القرآن فابتغوه في الشعر، فإنه ديوان العرب، أما سمعتم قول الشاعر:

---

(١) هو سعد بن مالك بن سنان بن ثعلبة، الأنصاري الخزرجي، صحابي جليل، ومن الملازمين للنبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ وأحد المكثرين عنه الحديث، مات بالمدينة سنة ٧٤.
الاستيعاب (٢/ ٦٠٢)، وأسد الغابة (٢/ ٣٦٥)، والإصابة (٣/ ٧٨ـ ٨٠).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، سورة (القلم) باب ٢ ح ٤٩١٩ (الفتح ٨/ ٦٦٣ـ ٦٦٤).
وجاء طرفًا في حديث الشفاعة عن أبي سعيد ـ أيضًا ـ في كتاب التوحيد، باب ٢٤ ح ٧٤٣٩ (الفتح ١٣/ ٤٢١).
ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان ح ٣٠٢ (١/ ١٦٧ـ ١٧١).
والإمام أحمد في المسند (٣/ ١٦ـ ١٧).
والدارمي في سننه من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ كتاب الرقائق، باب ٨٣ ح ٢٨٠٣ (٢/ ٤٢٠ـ ٤٢١).

(٣) سورة القلم بعض آية ٤٢.

(٤) سورة القلم بعض آية ٤٢.

اصبر عناق إنه شر باق قامت الحرب بنا على ساق[١]

وهو[٢] يوم كرب وشدة.

وقال غيره من أهل التفسير والتأويل في قوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾[٣] أي عن الأمر الشديد[٤]، وأنشدوا:

قد شمرت عن ساقها فشدوا وجدت الحرب بكم فجدوا[٥]

وقال بعض الأعراب:

عجبت من نفسي ومن إشفاقها ومن طرادي الطير عن أرزاقها

في سنة قد كشفت عن ساقها[٦]

وإنما جاء ذكر الكشف عن الساق على معنى الشدة، فيحتمل - والله

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب التفسير، تفسير سورة (ن والقلم) (٢/ ٤٩٩-٥٠٠)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي، وهو فيه بلفظ:

اصبر عناق إنه شر باق قد سنّ قومك ضرب الأعناق

وقامت الحرب بنا على ساق

ورواه الطبري في تفسيره (٢٩/ ٣٨)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص ٤٣٧)، وذكره القرطبي في التذكرة (ص ٣٧٩)، دون ذكر ابن عباس، وحسنه الحافظ في الفتح (١٣/ ٤٢٨)، وانظر الدر المنثور (٨/ ٢٥٤).

(٢) في المصادر المذكورة «هذا».

(٣) سورة القلم بعض آية ٤٢.

(٤) أخرجه عبد بن حميد وابن المنذر عن سعيد بن جبير.
انظر: الدر المنثور (٨/ ٢٥٥)، وأخرج نحوه الطبري عن ابن عباس ومجاهد وسعيد ابن جبير.
انظر تفسيره (٢٩/ ٣٨-٣٩).

(٥) نقله عن الخطابي البيهقي في الأسماء والصفات (ص ٤٣٧)، وذكره عن الراجزِ القرطبيُّ (١٨/ ٢٤٨).

(٦) أورده ابن قتيبة في غريب الحديث (١/ ٢٦٣)، وفي تفسير غريب القرآن (ص ٤٨١)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص ٤٣٧)، والقرطبي في تفسيره (١٨/ ٢٤٨)، والكرمي في أقاويل الثقات (ص ١٧٥)، وعند ابن قتيبة والقرطبي في آخره زيادة: «حمراء تبري اللحم عن عراقها».

أعلم ـ أن يكون معنى الحديث أنه يبرز من أمر القيامة وشدتها ما يرتفع معه سواتر الامتحان فيتميز عند ذلك أهل اليقين والإخلاص، فيؤذن لهم في السجود، وينكشف الغطاء عن أهل النفاق، فتعود ظهورهم طبقًا لا يستطيعون السجود.

وقد تأوله بعض الناس فقال: لا ينكر أن يكون الله سبحانه وتعالى قد يكشف لهم عن ساق لبعض المخلوقين من ملائكته أو غيرهم، فيجعل ذلك سببًا لبيان ما شاء من حكمه في أهل الإيمان وأهل النفاق.

قلت: وفيه وجه آخر لم أسمعه من قدوة، وقد يحتمله معنى اللغة، سمعت أبا عمر يذكر عن أبي العباس أحمد بن يحيى النحوي[١] فيما عد من المعاني المختلفة الواقعة تحت هذا الاسم، قال: «والساق: النفس». قال: ومنه قول علي بن أبي طالب[٢] ـ رضي الله عنه ـ حين راجعه أصحابه في قتال الخوارج[٣] فقال: «والله لأقاتلنهم ولو تلفت ساقي»[٤]، يريد نفسه. فقد يحتمل على هذا أن يكون المراد به التجلي لهم وكشف الحجب حتى إذا رأوه سجدوا له، ولست أقطع به القول، ولا أراه واجبًا فيما أذهب إليه من ذلك، وأسأل الله أن يعصمنا من القول بما لا علم لنا به»[٥] اهـ.

قلت: هذه الصفة الجليلة المباركة لخالقنا جل وعلا قد تنازع فيها بعض

---

(١) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني بالولاء البغدادي، المعروف بثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة، محدثًا حافظًا ثقة حجة، ولد سنة ٢٠٠، وتوفي سنة ٢٩١.
تاريخ بغداد (٥/ ٢٠٤ـ٢١٢)، ووفيات الأعيان (١/ ١٠٢ـ١٠٤)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٥ـ٧).

(٢) هو أبو السبطين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم القرشي الهاشمي، ابن عم رسول الله ﷺ وزوج ابنته فاطمة الزهراء، والخليفة الرابع الراشد، فضائله كثيرة ومناقبه جمة، مات شهيدًا سنة ٤٠.
الاستيعاب (٣/ ١٠٨٩ـ١١٣٣)، وأسد الغابة (٤/ ٩١ـ١٢٥)، والإصابة (٤/ ٥٦٤ـ٥٧٠).

(٣) سبق التعريف بهم (ص ١٤٤).

(٤) لم أقف عليه.

(٥) أعلام الحديث (٣/ ١٩٣٠ـ١٩٣٣).

الصحب الكرام، وكذا بعض التابعين - رحمهم الله -، والخطابي - رحمه الله - ذهب إلى كونها ليست من الصفات مستشهداً بكلام عبد الله بن عباس - رضي الله عنه -، كما نقل أقوال غيره من المؤولة، الذين لا تشهد لمقولتهم لغة ولا يعضدها برهان.

وعلى كل حال فإن تأويلها على غير ما دلت عليه من وصف الله تعالى بها، قول مرجوح لا ينظر فيه، إذ صح ما يثبتها لله سبحانه على لسان نبيه وأعرف الخلق به عليه الصلاة والسلام، مما يوجب الإيمان بذلك على وجهه، والتسليم لما ورد فيه، واعتقاد كماله، ونفي المشابهة عنه، على حد قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[١].

ويجاب - بتوفيق الله - عما ساقه الإمام الخطابي من أقوال، وما له من تفسيرات وذكره من توجيهات لبيان هذه اللفظة على غير ما ذهب إليه عامة السلف في تفسيرهم لها وبيانهم لمدلولها، فيقال:

إن ما نقله عن ابن عباس وغيره من أن الساق يأتي بمعنى الشدة هو صحيح عربية، كما شهدت بذلك نصوص شعرية ونثرية - قد سبق ذكر بعضها - إلا أن مساق الكلام وسياقه هو الذي يحدد هذا المعنى أو ذاك، وسياق الآية الكريمة - هنا - يأباه، كما سيأتي توضيحه - إن شاء الله تعالى -، وعلى فرض صحته فإن النص القاطع جاء عن المعصوم صلوات الله وسلامه عليه في بيان الآية وتفسيرها مما لا يدع قولاً لأحد[٢]، بل يجب تصديق ذلك والإيمان به واعتقاد مدلوله، وهذا من مقتضيات الإيمان وصحة المعتقد.

فإن الآية الكريمة: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾[٣] ليست نصًا في ذلك؛

---

(١) سورة الشورى بعض آية ١١.

(٢) كحديث أبي سعيد الخدري المتفق عليه، وقد مضى تخريجه (ص ١٧١)، وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص، أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الفتن ح ١١٦ (٤/ ٢٢٥٨-٢٢٥٩)، وأحمد في المسند (٢/ ١٦٦)، وحديث عبد الله بن مسعود، وسيأتي ذكره قريبًا.

(٣) سورة القلم بعض آية ٤٢.

لكونها جاءت نكرة غير مضافة إليه سبحانه، مما جعل السلف يتنازعون في المسألة، إلا أن ورود النص - كما قلت قبل - حسم الموقف وأوضح المراد وأبان القصد، ولله الحمد والمنة.

قال ابن تيمية - رحمه الله -: «والصحابة قد تنازعوا في تفسير الآية، هل المراد به الكشف عن الشدة، أو المراد به أنه يكشف الرب عن ساقه؟ ولم تتنازع الصحابة والتابعون فيما ذكر من آيات الصفات إلا في هذه الآية... وذلك أنه ليس في ظاهر القرآن أن ذلك صفة لله تعالى، لأنه قال: ﴿**يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ**﴾[1]، ولم يقل: عن ساق الله، ولا قال: يكشف الرب عن ساقه، وإنما ذكر ساقًا نكرة غير معرفة ولا مضافة، وهذا اللفظ بمجرده لا يدل على أنها ساق الله، والذين جعلوا ذلك من صفات الله تعالى أثبتوه بالحديث الصحيح المفسر للقرآن، وهو حديث أبي سعيد الخدري المخرج في الصحيحين[2] الذي قال فيه: «**فيكشف الرب عن ساقه**».

وقد يقال: إن ظاهر القرآن يدل على ذلك من جهة أنه أخبر أنه يكشف عن ساق، ويدعون إلى السجود، والسجود لا يصلح إلا لله، فعلم أنه هو الكاشف عن ساقه، وأيضًا فحمل ذلك على الشدة لا يصح؛ لأن المستعمل في الشدة أن يقال: كشف الله الشدة، أي أزالها، كما قال: ﴿**فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ**﴾[3]، وقال: ﴿**فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ الرِّجْزَ**[4] **إِلَىٰ أَجَلٍ هُم بَالِغُوهُ**﴾[5]، وقال: ﴿**وَلَوْ رَحِمْنَاهُمْ وَكَشَفْنَا مَا بِهِم مِّن ضُرٍّ لَّلَجُّوا فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ**﴾[6].

وإذا كان المعروف من ذلك في اللغة أنه يقال: كشف الشدة، أي أزالها

---

(١) سورة القلم بعض آية ٤٢.

(٢) انظر تخريجه فيما مضى (ص ١٧١).

(٣) سورة الزخرف آية ٥٠.

(٤) في الأصل: «العذاب» بدل: «الرجز».

(٥) سورة الأعراف بعض آية ١٣٥.

(٦) سوة المؤمنون آية ٧٥.

فلفظ الآية ﴿يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾[١] وهذا يراد به الإظهار والإبانة كما قال: ﴿كَشَفْنَا عَنْهُمُ﴾، وأيضًا فهناك تحدث الشدة لا يزيلها، فلا يكشف الشدة يوم القيامة، لكن هذا الظاهر ليس ظاهرًا من مجرد لفظ ساق، بل بالتركيب والسياق وتدبر المعنى المقصود»[٢].

ثم إن في حديث أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ: «**فيأتيهم الجبار في صورة غير صورته التي رأوه فيها أول مرة، فيقول: أنا ربكم، فيقولون: أنت ربنا، فلا يكلمه إلا الأنبياء، فيقول: هل بينكم وبينه آية تعرفونه؟ فيقولون: الساق، فيكشف عن ساقه فيسجد له كل مؤمن**» الحديث[٣].

فلا يصح ولا يتلاءم ـ هنا ـ حمل الساق على الشدة؛ لأن المخاطبين ـ أنفسهم ـ في حال عظيمة منها، وهم لو قصدوا بالآية التي يعرفونه بها الشدة، لقالوا حين سألهم عنها: كشف الشدة، لكونها حالة بهم يريدون زوالها، فلما عدلوا عن ذلك إلى قولهم: «الساق»، ثم هو ـ جل وعلا ـ كشف عنه، ظهر أنه هو المقصود والمراد لا غيره.

وفي حديث عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ وهو حديث طويل في وصف يوم القيامة، وما يكون عليه الناس من أحوال وأهوال، وانطلاق كل قوم إلى ما كانوا يعبدون ويتولون في الدنيا، إلى أن يقول: «**ويبقى محمد ﷺ وأمته، فيتمثل الرب ـ جل وعز ـ فيأتيهم فيقول لهم: ما لكم لا تنطلقون كما انطلق الناس؟ فيقولون: إن لنا إلهًا، فيقول: وهل تعرفونه إن رأيتموه؟ فيقولون: بيننا وبينه علامة، إذا رأيناها عرفناه، فيقول: ما هي؟ يقولون: يكشف عن ساقه. قال: فعند ذلك يكشف الله عن ساقه، فيخر كل من**

---

(١) سورة القلم بعض آية ٤٢.

(٢) نقض التأسيس (مخطوط) (٣/ ق ٨/ أ ـ ب). وانظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٣٩٤ ـ ٣٩٥)، والصواعق المرسلة (١/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣)، ومختصره (١/ ٢٧)، وشرح كتاب التوحيد للشيخ الغنيمان (٢/ ١٢١ ـ ١٢٥).

(٣) تقدم تخريجه (ص ١٧١).

كان بظهره طبق[١] ، **ويبقى قوم ظهورهم كصياصي البقر**[٢] **يُدعون إلى السجود فلا يستطيعون ...**» الحديث[٣] .

قال القاضي أبو يعلى ـ بعد أن ذكر هذا الحديث وقول من أول الساق على معنى الشدة ـ: «قيل هذا غلط لوجوه:

أحدها: أنه قال : «**فيتمثل لهم الرب وقد كشف عن ساقه**» . والشدائد لا تسمى ربًا .

والثاني: أنهم التمسوه ليتبعوه فينجوا من الأهوال والشدائد التي وقع فيها من كان يعبد غيره ، وإذا كان كذلك لم يجز أن يلتمسوه على صفة تلحقهم فيها الشدة والأهوال .

الثالث: أنه قال : «**فيخرون سجداً**» ، والسجود لا يكون للشدائد ، وهذا جواب أبي بكر[٤] رأيته في تعاليق أبي إسحاق[٥] عنه»[٦] .

---

(١) الطبق : فقار الظهر ، واحدتها طبقة .
الغريب لأبي إسحاق الحربي (٢/ ٣٦٣)، والنهاية (٣/ ١١٤) .

(٢) صياصي البقر : قرونها ، واحدتها صيصية بالتخفيف . النهاية (٣/ ٦٧) .

(٣) أخرجه جمع من الأئمة منهم :
أبو بكر الخلال في السنة كما في إبطال التأويلات (١/ ١٥٥) . وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة (٢/ ٥٢٠ـ٥٢٤)، والطبراني في الكبير (٩/ ٣٥٧ـ٣٦١) . والذهبي في العلو (ص٧٣)، وحسّن إسناده . قال الشيخ الألباني في مختصر العلو (ص ١١١) : «وهو كما قال أو أعلى» اهـ . كما ذكره في الأربعين (ص ١٣٠ـ ١٣١)، وقال : «وهو حديث صحيح» . وعزا السيوطي إخراجه في الدر المنثور (٨/ ٢٥٧) إلى إسحاق بن راهويه في مسنده ، وعبد بن حميد وابن أبي الدنيا ، والطبراني ، والآجري في الشريعة ، والدارقطني في الرؤية ، والحاكم وصححه ، وابن مردويه ، والبيهقي في البعث .

(٤) يعني الخلال .

(٥) هو إبراهيم بن عمر بن أحمد البرمكي ثم البغدادي الحنبلي ، الإمام العلامة المفتي ، أحد كبراء أعيان المذهب . ولد سنة ٣٦١ ، وتوفي ببغداد سنة ٤٤٥ .
تاريخ بغداد (٦/ ١٣٩)، وطبقات الحنابلة (٢/ ١٩٠ـ ١٩١)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٦٠٥ـ ٦٠٦) .

(٦) إبطال التأويلات (١/ ١٥٩ـ ١٦٠)، وانظر المعتمد في أصول الدين (ص ٥٣) .

وبتمام هذه النقول الشرعية ودلالتها الجلية، وما اعتقده السلف الصالح نحوها في حملها على حقيقة ظاهرها بإثباتها صفة ذاتية لله تبارك وتعالى تليق بعظمته وجلاله وكماله، يتبين أن قول الخطابي ـ رحمه الله ـ كان مرجوحًا، ولم يكن فيه موافقًا لما عليه جمهور أهل السنة والجماعة فيما ذهبوا إليه وارتضوه واعتقدوه.

٩ ـ صفة القدم والرِّجل:

عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ رفعه، وأكثر ما يوقفه: «**يقال لجهنم: هل امتلأت؟ وتقول: هل من مزيد؟ فيضع الرب ـ تبارك وتعالى ـ قدمه عليها. فتقول: قط قط**»[١].

قال الخطابي: «قلت: قد أضيف القدم في هذه الرواية إلى الرب سبحانه، إلا أن الراوي كان يقفه مرة ويرفعه أخرى، وأكثره الوقف على ما ذكر في الحديث، وقد رواه ـ أيضًا ـ من طريق أنس، فلم يصرح بإضافته إلى الرب سبحانه»[٢].

وعن أنس ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ قال: «**يلقى في النار وتقول: هل من مزيد، حتى يضع رجله ـ أو قال[٣]: قدمه ـ فتقول: قط قط**»[٤].

قال الخطابي: «فذكر الرِّجل والقدم من غير إضافة كما ترى»[٥].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، سورة ق، باب ١ ح ٤٨٤٩ (الفتح ٨/ ٥٩٥).

(٢) أعلام الحديث (٣/ ١٩٠٥).

(٣) في الصحيح: قدمه، بدون شك، والنقل هنا من أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري للخطابي.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، سورة ق، باب ١ح ٤٨٤٨ (الفتح ٨/ ٥٩٤)، وفي كتاب الأيمان والنذور، باب١٢ ح ٦٦٦١ (الفتح ١١/ ٥٤٥)، وفي كتاب التوحيد، باب ٧، ح ٧٣٨٤ (الفتح ١٣/ ٣٦٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب الجنة ح ٣٧ـ٣٨ (٤/ ٢١٨٧ـ٢١٨٨)، والترمذي في سننه كتاب تفسير القرآن «سورة ق» ح ٣٢٧٢ (٥/ ٣٩٠)، والنسائي في الكبرى (في النعوت) كما في تحفة الأشراف (١/ ٣٣٦).

(٥) أعلام الحديث (٣/ ١٩٠٦).

وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال النبي ﷺ -: «**تحاجت الجنة والنار، فقالت النار: أوثرت بالمتكبرين والمتجبرين وقالت الجنة: ما لي لا يدخلني إلا ضعفاء الناس وسقطهم**[١] ؟! **قال الله تبارك وتعالى للجنة: أنت رحمتي أرحم بك من أشاء من عبادي، وقال للنار: إنما أنت عذابٌ أعذب بك من أشاء من عبادي. ولكل واحدة منهما ملؤها، فأما النار فلا تمتلئ حتى يضع رجله فتقول: قط قط، فهنالك تمتلئ ويزوي بعضها إلى بعض، ولا يظلم الله - عز وجل - من خلقه أحداً، وأما الجنة فإن الله - عز وجل - يُنشئ لها خلقًا**»[٢] .

قال الخطابي: هكذا قال: «**فلا تمتلئ حتى يضع رجله**» على تعليق الإضافة، وهذه جملة ما أورده أبو عبد الله[٣] في كتابه من ذكر القدم والرجل، ومخارجها في الرواية كما ترى، إما صريح الإضافة من غير رفع، وإما رفع من غير تصريح بالإضافة[٤]، فيشبه أن يكون من ذكر القدم والرجل وترك الإضافة إنما تركها تهيبًا لها، وطلبًا للسلامة من خطأ التأويل فيها.

وكان أبو عبيد[٥] - وهو أحد أئمة أهل العلم - يقول: نحن نروي هذه

---

(١) سقطهم: «بفتحتين، أي المحتقرون بينهم، الساقطون من أعينهم، هذا بالنسبة إلى ما عند الأكثر من الناس، وبالنسبة إلى ما عند الله هم عظماء رفعاء الدرجات، لكنهم بالنسبة إلى ما عند أنفسهم لعظمة الله عندهم وخضوعهم له - في غاية التواضع لله والذلة في عباده، فوصفهم بالضعف والسقط بهذا المعنى صحيح». قاله الحافظ ابن حجر في الفتح (٨/ ٥٩٧).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير (سورة ق) باب ١، ح ٤٨٥٠ (الفتح ٨/ ٥٩٥)، وفي كتاب التوحيد، باب ٢٥، ح ٧٤٤٩ (الفتح ١٣/ ٤٣٤)، باختلاف يسير في بعض ألفاظه. ومسلم في صحيحه، كتاب الجنة ح ٣٥-٣٦ (٤/ ٢١٨٦-٢١٨٧)، وأحمد في المسند (٢/ ٥٠٧).

(٣) يعني الإمام البخاري - رحمه الله -.

(٤) يقصد بصريح الإضافة من غير رفع حديث أبي هريرة، وبالرفع من غير تصريح بالإضافة حديث أنس.

(٥) هو أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي الأزدي الخزاعي ولاءً، من العلماء الأعلام الكبار، ولد سنة ١٥٧، ومات بمكة سنة ٢٢٤.

الأحاديث ولا نريغ[1] لها المعاني .

قال الخطابي : ونحن أحرى بأن لا نتقدم فيما تأخر عنه من هو أكثر علمًا وأقدم زمانًا وسنًا ، ولكن الزمان الذي نحن فيه قد جعل أهله حزبين : منكر لما يروى من نوع هذه الأحاديث رأسًا ، ومكذب به أصلاً ، وفي ذلك تكذيب العلماء الذين رووا هذه الأحاديث ، وهم أئمة الدين ونقلة السنن والوسائط بيننا وبين الرسول ﷺ . والطائفة الأخرى مسلمة للرواية فيها ، ذاهبةٌ في تحقيق الظاهر منها مذهبًا يكاد يفضي بهم إلى القول بالتشبيه[2] .

= تاريخ بغداد (١٢/ ٤٠٣-٤١٦)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٤٩٠-٥٠٩)، وشذرات الذهب (٢/ ٥٤-٥٥).

(١) أي لا نطلب معانيها، مأخوذ من قولهم : أرغت الصيد إذا طلبته وأردته . انظر : المصباح المنير ، مادة روغ (ص ٩٤).

قلت : فإن كان المراد أن معاني صفات الله تعالى لا معنى لها فهذا غير صحيح ، بل هي - بحمد الله معلومة ، لكن كيفيتها مجهولة لا يعلمها إلا الله تعالى ، والذي وقفت عليه من كلام أبي عبيد هو ما أخرجه الدارقطني في الصفات (ص ٦٨ - ٦٩)، وقد سئل عن جملة من أحاديث الصفات فقال : «هذه الأحاديث صحاح ، حملها أصحاب الحديث والفقهاء بعضهم على بعض ، وهي عندنا حق لا نشك فيها ، ولكن إذا قيل : كيف وضع قدمه؟ وكيف ضحك؟ قلنا : لا يفسر هذا ولا سمعنا أحدًا يفسره» .

كما أخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٣/ ٥٢٦)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص ٤٤٨)، ونقله عنه ابن تيمية في الحموية(ص ٣٠)، وذكره ابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٤٩ - ١٥٠)، وابن قدامة في ذم التأويل (ص ٢٠)، والذهبي في الأربعين (ص١١٣)، وذكره في العلو (ص ١٢٧).

(٢) هذا تعريض بالمثبتين لصفات الباري - رحمهم الله تعالى - السالكين مذهب الصدق والحق ، واتهام لهم بما ليس فيهم ، يكون الخطابي قد أرضى به المؤولة المعطلة ، ووافق به أعداء السلفية ، فهذا زاهد الكوثري الحاقد يقول فيما سوده من تعليقات آثمة على الأسماء والصفات للبيهقي (ص ٤٤٣ - ٤٤٤)، معلقًا على الكلام المذكور أعلاه : «بل أفضى بهم إلى ذلك بالفعل ، منهم أبو يعلى القاضي ، وابن الزاغوني ، وابن خزيمة . . . ، وكلمة ابن خزيمة في التوحيد (باب إثبات الرّجل لله عز وجل ، وإن رغمت أنوف المعطلة الجهمية)، مما يقضي بمحو اسمه من ديوان العلماء . . . ولابن خزيمة كلام في الوجه والمماثلة لا يدع له وجهًا يواجه به أهل العلم ، ومثله لا يلتفت إليه في باب الاعتقاد» .

ونحن نرغب عن الأمرين ولا نرضى بواحد منهما مذهبًا، فيحق علينا أن نطلب لما يرد من هذه الأحاديث - إذا صحت من طريق النقل والسند - تأويلاً[١] يخرج على معاني أصول الدين ومذاهب العلماء، ولا تبطل الرواية فيها أصلاً، إذ كانت طرقها مرضية ونقلتها عدولاً.

فذكر القدم هاهنا يحتمل أن يكون المراد به من قدمهم الله تعالى للنار من أهلها، فيقع بهم استيفاء عدد أهل النار، وكل شيء قدمته فهو قدم، كما قيل لما هدمته: هدم، ولما قبضته: قبض، ومن هذا قوله: ﴿أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ﴾[٢] أي: ما قدموه من الأعمال الصالحة.

وقد روي معنى هذا عن الحسن[٣]، ويؤيده قوله في الحديث: «وأما الجنة فإن الله ينشئ لها خلقًا»، فاتفق المعنيان في أن كل واحدة من الجنة والنار تمد بزيادة عدد يستوفى بها عدة أهلها، فتمتلئ عند ذاك.

وقد تأول بعضهم الرجل على نحو من هذا، قال: والمراد به استيفاء عدد الجماعة الذين استوجبوا دخول النار، قال: والعرب تسمي جماعة الجراد رجلاً، كما سموا جماعة الظباء سربًا، وجماعة النعام خَيطًا، وجماعةَ الحمير عَانة، قال: وهذا وإن كان اَسمًا خاصًا لجماعة الجراد فقد يستعار في جماعة الناس على سبيل التشبيه، والكلام المستعار والمنقول من موضعه كثير، والأمر فيه عند أهل اللغة مشهور[٤].

---

(١) إن أعظم بلاء وشر مصاب حل بالمسلمين ودخل عليهم فأفسدهم وعقيدتهم هو باب التأويل الذي فتحه عليهم أهل الأهواء والبدع وأرباب الزندقة والضلال، وتمام العصمة والنجاة فيما كان عليه السلف الصالح من الصحابة والأئمة المتبوعين.

(٢) سورة يونس بعض آية ٢.

(٣) هو الحسن البصري - رحمه الله -.

(٤) انظر تأويلات المبطلين المتكلفين لهذه الصفة - وهي كالعادة أقوال مضطربة متضاربة - في الكتب الآتية:

رد الإمام الدارمي على بشر المريسي (ص ٦٦)، ومشكل الحديث (ص ٤٤-٤٥، ١٩٠-١٩١، ٢٣١)، وأصول الدين (ص٧٦)، والفصل (٢/ ٣٥٠)، وإبطال التأويلات (١/ ١٩٧) وما =

قلت: وفيه وجه آخر، وهو أن هذه الأسماء أمثال يراد بها إثبات معان لاحظ لظاهر الأسماء فيها من طريق الحقيقة، وإنما أريد بوضع الرجل عليها نوع من الزجر لها والتسكين من غربها[١]، كما يقول القائل للشيء يريد محوه وإبطاله: جعلته تحت رجلي ووضعته تحت قدمي[٢]. وخطب رسول الله ﷺ عام الفتح فقال: «**ألا إن كل دم ومأثرة في الجاهلية فهو تحت قدمي هاتين، إلا سقاية الحاج وسدانة البيت**»[٣]، يريد محو تلك المآثر وإبطالها.

وما أكثر ما تضرب العرب الأمثال في كلامها بأسماء الأعضاء، وهي لا تريد أعيانها، كقولهم في الرَّجل يسبق منه القول أو الفعل ثم يندم عليه: قد سقط في يده، أي ندم، وكقولهم: رغم أنف فلان، إذا ذل، وعلا كعبه، إذا جل، وجعلت كلام فلان دبر أذني، وجعلتَ يا هذا حاجتي بظهر، ونحوها من ألفاظهم الدائرة في كلامهم، وكقول امرئ القيس[٤] في

= بعدها، والشامل في أصول الدين (ص ٥٦٢ ـ ٥٦٤)، والإرشاد (ص ١٥٢)، وأساس التقديس (ص ١٤١ ـ ١٤٣)، وغاية المرام (ص١٤١)، وتذكرة القرطبي (ص ٤٩٨)، وفتح الباري (٨/ ٥٩٦).

(١) الغرب ـ بسكون الراء ـ: الحدة، والمراد ـ كما زعموا ـ أنه تعالى يسكنها ويكسر سَوْرَتها، أي غضبها، كما يضع الرجل قدمه على الشيء المضطرب فيسكنه. كذا قال الزمخشري في الأساس (٢/ ٢٣٥)، وانظر له تأويلاً آخر في فائقه (٣/ ١٦٥).

(٢) قال زاهد الكوثري الحاقد معلقًا على هذا التأويل «الجديد» من الخطابي: «وهذا التأويل هو الأقعد والأنسب، حيث لا يرد عليه شيء مما أورد على سائر التأويلات. . .» الأسماء والصفات للبيهقي (ص ٤٤٥) هامش (١).

(٣) هو قطعة من خطبة النبي ﷺ يوم فتح مكة المكرمة ـ حرسها الله ـ، وجاء في بعض الروايات أن ذلك قيل أيضًا في خطبة حجة الوداع.
أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الديات، باب ١٩ ح ٤٥٤٧ (٤/ ٦٨٢ ـ ٦٨٣)، وباب ٢٦ ح ٤٥٨٨ (٤/ ٧١١ ـ ٧١٢)، وابن ماجه في سننه كتاب الديات، باب ٥ ح ٢٦٢٨ (٢/ ٨٧٨)، وأحمد في مسنده (٢/ ١١، ٣٦، ١٠٣)، (٥/ ٧٢ ـ ٧٣).

(٤) هو أبو وهب امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو الكندي، وكان يقال له: الملك الضليل، أحد فحول شعراء الجاهلية، ورأس الطبقة الأولى، وصاحب المعلقة المشهورة، مات سنة ٨٠ قبل الهجرة.
شرح القصائد السبع (ص٣) وما بعدها، والمعلقات العشر وأخبار شعرائها (ص ٢) وما بعدها، والعصر الجاهلي (ص ٢٣٢) وما بعدها.

وصف طول الليل:

فقلتُ له لما تمطى بجوزه [١] وأردف أعجازًا وناء بكلكل [٢]

وليس هناك صلب ولا عجز ولا كلكل، وإنما هي أمثال ضربها لما أراد من بيان طول الليل واستقصاء الوصف له، فقطع الليل تقطيع ذي أعضاء من الحيوان قد تمطى عند إقباله، وامتد بعد بدوام ركوده وطول ساعاته.

وقد تستعمل الرِّجل أيضًا في القصد للشيء والطلب له على سبيل جد وإلحاح، يقال: قام فلان في هذا الأمر على رجل، وقام على ساق: إذا جد في الطلب وبالغ في السعي، وهذا باب كثير التصرف، ومخرج الحديث على ما تراه من الوقف والتعليق.

فإن قيل: إن هذه الصفات مذكورة في كتاب الله عز وجل بأسمائها وهي صفات مدح، والأصل أن كل صفة جاء بها الكتاب، أو صحت بأخبار التواتر، أو رويت من طريق الآحاد، وكان لها أصل في الكتاب أو خرجت على بعض معانيه ـ فإنا نقول بها ونجريها على ظاهرها من غير تكييف.

وما لم يكن له منها في الكتاب ذكر، ولا في التواتر أصل، ولا له بمعاني الكتاب تعلق، وكان مجيئه من طريق الآحاد[٣]، وأفضى بنا القول إذا أجريناه على ظاهره إلى التشبيه، فإنا نتأوله على معنى يحتمله الكلام، ويزول معه معنى التشبيه، وهذا هو الفرق بين ما جاء من ذكر القدم والرِّجل والساق، وبين اليد والوجه والعين، وبالله العصمة، ونسأله التوفيق بصواب القول، ونعوذ به من الخطأ فيه، إنه رؤوف رحيم»[٤] اهـ.

---

(١) بجوزه: يعني بوسطه. ويروى: «بصلبه».

(٢) البيت من معلقته المشهورة والتي مطلعها:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول وحومل

ديوانه (ص ١٨).

(٣) انظر الرد على هذا فيما مضى (ص ١٦٣، ١٦٤).

(٤) أعلام الحديث (٣/ ١٩٠٥ـ ١٩١١).

أقول: هكذا رأينا الشيخ الخطابي ـ رحمه الله تعالى ـ قد أجهد نفسه في جمع ما استطاع جمعه وحشده لتأييد ما ذهب إليه وارتضاه من عدم القول بإثبات هذه الصفة، وصرفها عن ظاهر مدلولها، ـ مع وضوح نصوصها وجلاء دلالتها ـ؛ وافق بذلك ـ وإن لم يشعر ـ تأويلات الغالين وانتحالات المبطلين من معتزلة وأشاعرة[1].

وكان يسعه ما وسع سلفه من الأئمة الماضين المرضيين، أعلام الأمة وخيارها ـ وهو الداعي لاتباعهم وقفو آثارهم، مع ما أوتي من سعة علم وعلو مكانة ـ، فبأي كتاب أم بأي سنة حُمّلت هذه الصفة ما حُمِّلت؟ مع أن المتكلم بها صلوات الله وسلامه عليه ـ أفصح الناس نطقًا وأبينهم حديثًا، وأوضحهم كلامًا وأصدقهم قيلاً ولو كانت تحتمل شيئًا مما ذُكر لأبانه وأوضحه.

إذ هو في مقام التعليم والبيان والإرشاد، وحاشاه أن يكتم أمته شيئًا مما يصلحها ويتركها وشأنها في أمر عبادتها وعقيدتها، أو يتركها تتخبط في معنى قوله ومقصد كلامه ومراده، حتى تجد له ـ من عندها ـ تفسيرات وتوجيهات، وهو الحريص على نصحها وهدايتها وقربها إلى خالقها.

وبمقتضى هذه النصوص الظاهرة الجلية آمن السلف بإثبات هذه الصفة لله تبارك وتعالى واعتقدوا ذلك، وهذه جملة من أقوالهم مشفوعة بالرد على من خالفهم. وبالله التوفيق.

قال القاضي أبو يعلى: «وقد نص أحمد على ذلك في رواية المروذي[2] وقد سأله عن الأحاديث: «**يضع قدمه**» وغيرها، قال: نمرها كما

(١) انظر: المعتمد في أصول الدين (ص٥٤)، ومصادر أقوالهم فيما مضى (ص ١٨١)، هامش (٤).

(٢) هو أبو بكر أحمد بن محمد بن الحجاج بن عبد العزيز، الفقيه المحدث، من أصحاب الإمام أحمد المقربين إليه والمقدم عنده لورعه وفضله، ولد حدود سنة ٢٠٠، ومات ببغداد سنة ٢٧٥.
طبقات الحنابلة (١/ ٥٦ ـ ٦٣)، والمقصد الأرشد (١/ ١٥٦ ـ ١٥٨)، والمنهج الأحمد (١/ ٢٥٢ ـ ٢٥٤).

جاءت»[١].

قال: «وقال ابن منصور[٢]: قلت لأبي عبد الله: «**اشتكت النار إلى ربها... حتى يضع قدمه فيها**»، فقال أحمد: صحيح»[٣].

قال: «وقال أبو بكر الأثرم[٤]: قلت: لأبي عبد الله: حدّث محدّث وأنا عنده بحديث: «**يضع الرب عز وجل قدمه**» وعنده غلام، فأقبل على الغلام فقال: نعم إن لهذا تفسيرًا، فقال أبو عبد الله: انظر إليه كما تقول الجهمية سواء»[٥].

قال: «وقال في رواية حنبل: قال النبي ﷺ: «**يضع قدمه**» نؤمن به ولا نرد على رسول الله ﷺ»[٦].

قال: «فقد نص على الأخذ بظاهر ذلك؛ لأنه ليس في حمله على ظاهره ما يحيل صفاته ولا يخرجها عما تستحقه، لأنا لا نثبت قدمًا جارحة ولا أبعاضًا، بل نثبت ذلك قدمًا صفة، كما أثبتنا يدين ووجهًا وسمعًا وبصرًا وذاتًا، وجميع ذلك صفات، وكذلك القدم والرِّجل، ولأنا لا نصفه بالانتقال والمماسة لجهنم، بل نطلق ذلك كما أطلقنا الاستواء

---

(١) إبطال التأويلات (١/ ١٩٥-١٩٦).

(٢) هو أبو يعقوب إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج المروزي، الإمام الفقيه الحافظ وصاحب المسائل عن الإمام أحمد، مات سنة ٢٥١.
طبقات الحنابلة (١/ ١١٣-١١٥)، والمقصد الأرشد (١/ ٢٥٢-٢٥٣)، والمنهج الأحمد (١/ ١٩١-١٩٢).

(٣) إبطال التأويلات (١/ ١٩٦).

(٤) هو أحمد بن محمد بن هانئ الإسكافي الطائي، إمام حافظ علامة، سمع الإمام أحمد ونقل عنه مسائل كثيرة، مات بعد سنة ٢٦٠.
طبقات الحنابلة (١/ ٦٦-٧٤)، والمقصد الأرشد (١/ ١٦١-١٦٢)، والمنهج الأحمد (١/ ٢١٨-٢٢٠).

(٥) إبطال التأويلات (١/ ١٩٦).

(٦) المصدر السابق (١/ ١٩٦).

على العرش والنظر إليه في الآخرة»[١].

وقال الإمام الترمذي[٢]: «وقد روي عن النبي ﷺ روايات كثيرة مثل هذا، ما يُذكر فيه أمرُ الرؤية: أن الناس يرون ربهم، وذكر القدم، وما أشبه هذه الأشياء.

والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة مثل سفيان الثوري ومالك ابن أنس وابن المبارك وابن عيينة ووكيع وغيرهم أنهم رووا هذه الأشياء، ثم قالوا: تروى هذه الأحاديث ونؤمن بها ولا يقال كيف، وهذا الذي اختاره أهل الحديث أن تروى هذه الأشياء كما جاءت ويؤمن بها، ولا تفسر ولا تتوهم ولا يقال كيف، وهذا أمر أهل العلم الذي اختاروه وذهبوا إليه»[٣].

وقال ابن خزيمة: «باب ذكر إثبات الرجل لله عز وجل، وإن رغمت أنوف المعطلة الجهمية، الذين يكفرون بصفات خالقنا - عز وجل - التي أثبتها لنفسه في محكم تنزيله، وعلى لسان نبيه المصطفى ﷺ، قال الله - عز وجل - يذكر ما يدعو بعض الكفار من دون الله: ﴿**أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا قُلِ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ**﴾[٤]؛ فأعلمنا ربنا - جل وعلا - أن من لا رجل له، ولا يد، ولا عين، ولا سمع؛ فهو كالأنعام بل هو أضل[٥]، فالمعطلة الجهمية الذين هم

(١) إبطال التأويلات (١/ ١٩٦).

(٢) هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الإمام الحافظ العلم، أحد المشاهير، وصاحب الجامع الصحيح (من الكتب الستة)، ولد سنة ٢٠٩، ومات بترمذ سنة ٢٩٧.
سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧٠-٢٧٧)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٣٨٧-٣٨٩)، والأعلام (٦/ ٣٢٢).

(٣) سنن الترمذي (٤/ ٦٩٢).

(٤) سورة الأعراف بعض آية ١٩٥.

(٥) قال الشيخ محمد خليل هراس تعليقًا في هذا الموضع من كتاب التوحيد (ص٩٠): «الكلام هنا في آلهة المشركين وعيبها بأنها لا أرجل لها ولا أيدي ولا أسماع ولا أبصار، وليس فيها تشبيهها =

شر من اليهود والنصارى والمجوس كالأنعام بل أضل»[1].

وفنّد القاضي أبو يعلى ـ رحمه الله ـ ما ذكر من تأويلات لصفة القدم مبينًا وجه بطلانها، فقال: «فإن قيل: معنى القدم هاهنا المتقدم من المشركين يضعه في النار، لأن العرب تقول للشيء المتقدم: قدم... قيل: هذا غلط لوجهين:

أحدهما: أن قوله: «**يضع قدمه**» هاء كناية، وهاء الكناية ترجع إلى المذكور، والمذكور في الخبر اللهُ سبحانه، وفي لفظ آخر: «الجبار»[2]، وفي لفظ آخر: «**رب العزة**»[3]، فوجب أن يرجع إليه، فأما المتقدم من الكفار فلم يتقدم ذكرهم، فلا يجب رجوع الهاء إليهم.

والثاني: أن هذا يسقط فائدة التخصيص بالنار؛ لأن المتقدم بفعل الخير يضعه في الجنة، فلو كان المراد بالقدم المتقدم لم يكن لتخصيصه بالنار فائدة، فوجب حمله على ظاهره ليفيد فائدة...»[4].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ بعد ذكره حديث: «**احتجت الجنة والنار...**»[5] ـ: «وقد غلط في هذا الحديث المعطلة الذين أولوا «**قدمه**» بنوع من الخلق، كما قالوا: الذين تقدم في علمه أنهم أهل النار، حتى قالوا في

= بالأنعام، وإنما ذلك في حق المشركين أنفسهم في قوله تعالى من نفس السورة: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾».

(١) كتاب التوحيد (١/ ٢٠٢). وانظر: المعتمد في أصول الدين (ص ٥٤).

(٢) أخرجه الدارقطني في الصفات (ص ٣٢ـ٣٣)، وابن خزيمة في التوحيد (١/ ٢٠٧ـ٢٠٨، ٢١٩ـ٢٢٠).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأيمان والنذور، باب ١٢ ح ٦٦٦١ (الفتح ١١/ ٥٤٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب الجنة، ح ٣٧ـ٣٨ (٤/ ٢١٨٧ـ٢١٨٨)، والترمذي في سننه، كتاب تفسير القرآن، باب ٥١، ح ٣٢٧٢ (٥/ ٣٩٠)، وابن خزيمة في التوحيد (١/ ٢٢١ـ٢٢٢).

(٤) إبطال التأويلات (١/ ١٩٨) وانظر: رد الإمام الدارمي (ص ٦٦، ٦٩ـ٧٠).

(٥) تقدم ذكره وتخريجه (ص ١٧٩).

قوله: «**رجله**»: كما يقال: رجل من جراد، وغلطهم من وجوه:

فإن النبي ﷺ قال: «**حتى يضع**»، ولم يقل: حتى يلقى، كما قال في قوله: «**لا يزال يلقى فيها**».

الثاني: أن قوله: «**قدمه**» لا يفهم منه هذا، لا حقيقة ولا مجازاً كما تدل عليه الإضافة.

الثالث: أن أولئك المؤخرين إن كانوا من أصاغر المعذبين فلا وجه لانزوائها واكتفائها بهم، فإن ذلك إنما يكون بأمر عظيم، وإن كانوا من أكابر المجرمين فهم في الدرك الأسفل، وفي أول المعذبين لا في أواخرهم.

الرابع: أن قوله: «**فينزوي بعضها إلى بعض**» دليل على أنها تنضم على من فيها، فتضيق بهم من غير أن يُلقى فيها شيء.

الخامس: أن قوله: «**لا يزال يلقى فيها وتقول: هل من مزيد؟ حتى يضع فيها قدمه**» ـ جعل الوضع الغاية التي إليها ينتهي الإلقاء، ويكون عندها الانزواء، فيقتضي ذلك أن تكون الغاية أعظم مما قبلها.

وليس في قول المعطلة معنى للفظ «**قدمه**» إلا وقد اشترك فيه الأول والآخر، والأول أحق به من الآخر.

وقد يغلط في الحديث قوم آخرون ـ ممثلة أو غيرهم ـ فيتوهمون أن «قدم الرب» تدخل جهنم، وقد توهم ذلك على أهل الإثبات قوم من المعطلة حتى قالوا: كيف يدخل بعض الرب النار، والله تعالى يقول: ﴿**لَوْ كَانَ هَؤُلاءِ آلِهَةً مَّا وَرَدُوهَا**﴾[1].

وهذا جهل ممن توهمه أو نقله عن أهل السنة والحديث، فإن الحديث «**حتى يضع رب العزة عليها ـ وفي رواية: فيها ـ فينزوي بعضها إلى بعض وتقول: قط قط وعزتك**» فدل ذلك على أنها تضايقت على من كان فيها

---

(١) سورة الأنبياء بعض آية ٩٩.

فامتلأت بهم، كما أقسم على نفسه أنه ليملأنها من الجنة والناس أجمعين، فكيف تمتلئ بشيء غير ذلك من خالق أو مخلوق؟

وإنما المعنى أنه توضع القدم المضاف إلى الرب تعالى فتنزوي وتضيق بمن فيها، والواحد من الخلق قد يركض متحركًا من الأجسام فيسكن، أو ساكنًا فيتحرك، ويركض جبلاً فيتفجر منه ماء، كما قال تعالى: ﴿ ارْكُضْ بِرِجْلِكَ هَذَا مُغْتَسَلٌ بَارِدٌ وَشَرَابٌ ﴾[1]، وقد يضع يده على المريض فيبرأ وعلى الغضبان فيرضى»[2] ـ ولله المثل الأعلى ـ.

وبهذه النقول السلفية المبنية على ما مضى من نصوص شرعية صحيحة صريحة، يتبين أن هذه الصفة ثابتة لله ـ جل وعلا ـ على ما يليق بجلاله وكماله، وعظيم صفاته ونعوته، إيمانًا واعتقادًا وتسليمًا، مع تبرئتها وإبعادها عن ساحة التعطيل وشبح التمثيل، ونبذ ما قيل فيها من تمحلات خاطئة، وتأويلات مردودة، لدفعها وصرفها عن حقيقة ظاهرها ومدلولها، وبالله التوفيق.

١٠ـ شرحه لحديث: «لا شخص أغير من الله»:

عن المغيرة بن شعبة[3] قال: قال سعد بن عبادة[4]: لو رأيت رجلاً مع

---

(١) سورة ص آية ٤٢.

(٢) مختصر الفتاوى المصرية (ص ٦٤٧ـ٦٤٨). وانظر: العقيدة الواسطية مع شرحها للهراس (ص ١٧١ـ١٧٢)، وشرح كتاب التوحيد للشيخ الغنيمان (١/ ١٥٥ـ١٦٢).

(٣) هو: أبو عيسى، ويقال: أبو عبد الله، وقيل: أبو محمد، المغيرة بن شعبة بن أبي عامر بن مسعود الثقفي، من كبار الصحابة وأعلامهم، ومن أولي الشجاعة والدهاء، ولد بالطائف ومات بالكوفة سنة ٥٠.
الاستيعاب (٤/ ١٤٤٥ـ١٤٤٧)، وأسد الغابة (٥/ ٢٤٧ـ٢٤٩)، والإصابة (٦/ ١٩٧ـ٢٠٠).

(٤) هو: أبو قيس، ويقال: أبو ثابت، سعد بن عبادة بن دليم بن حارثة الأنصاري الخزرجي الساعدي المدني، صحابي جليل وأحد النقباء الاثني عشر، مات بحوران ـ جنوب دمشق ـ سنة ١٤.
الاستيعاب (٢/ ٥٩٤ـ٥٩٩)، وأسد الغابة (٢/ ٣٥٦ـ٣٥٨)، والإصابة (٣/ ٦٥ـ٦٧).

امرأتي لضربته بالسيف غير مصفح عنه، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال: «**أتعجبون من غيرة سعد؟! فوالله لأنا أغير منه، والله أغير مني، من أجل غيرة الله حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن، ولا شخص أغير من الله، ولا شخص أحب إليه العذر من الله، من أجل ذلك بعث الله المرسلين مبشرين ومنذرين، ولا شخص أحب إليه المدحة من الله، من أجل ذلك وعد الله الجنة**»[١].

قال الخطابي: «قلت: إطلاق الشخص في صفة الله تعالى غير جائز، وذلك لأن الشخص لا يكون إلا جسمًا مؤلفًا، وإنما يسمى شخصًا ما كان له شخوص وارتفاع، ومثل هذا النعت منفي عن الله سبحانه، وخليق أن لا تكون هذه اللفظة صحيحة وأن تكون تصحيفًا من الراوي، والدليل على ذلك أن أبا عوانة قد روى هذا الخبر عن عبد الملك[٢] فلم يذكر هذا الحرف، وروته أسماء بنت أبي بكر[٣] عن النبي ﷺ فقالت: «**لا شيء أغير من الله**». هكذا رواه أبو عبد الله[٤].

---

(١) رواه البخاري في صحيحه في مواضع، منها في كتاب التوحيد، باب ٢٠ قول النبي ﷺ: «لا شخص أغير من الله».
(الفتح ١٣/ ٣٩٩)، وعلق هذه اللفظة عن عبيد الله بن عمرو، ورواه مسلم في صحيحه من غير رواية عبيد الله بن عمرو في كتاب اللعان، ح ١٧ (٢/ ١١٣٦)، واللفظ له، وأخرجه الدارمي في سننه، كتاب النكاح، باب ٣٧ ح ٢٢٢٧ (٢/ ٢٠٠)، والإمام أحمد في المسند (٤/ ٢٤٨).

(٢) هو ابن عمير بن سويد اللخمي الكوفي، ويقال له: الفرسي، ثقة فصيح عالم، تغير حفظه وربما دلس، مات سنة ١٣٦.
الجرح والتعديل (٥/ ٣٦٠-٣٦١)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٤١١-٤١٣)، وتقريب التهذيب (ص ٣٦٤) (ترجمة ٤٢٠٠).

(٣) هي أم عبد الله بن الزبير، أسماء بنت أبي بكر الصديق، ذات النطاقين، القرشية التيمية المكية ثم المدنية، أخت أم المؤمنين عائشة لأبيها، ماتت رضي الله عنها بمكة المكرمة سنة ٧٣، وهي آخر المهاجرين والمهاجرات وفاة.
الاستيعاب (٤/ ١٧٨١-١٧٨٣)، وأسد الغابة (٧/ ٩-١٠)، والإصابة (٧/ ٤٨٦-٤٨٨).

(٤) يعني الإمام البخاري، وهو في صحيحه، كتاب النكاح، باب ١٠٧، ح ٥٢٢٢ (الفتح ٩/ ٣١٩).

وعن يحيى[١] أن أبا سلمة[٢] حدثه أن أبا هريرة حدثه أنه سمع عن النبي ﷺ مثله[٣].

فدلت رواية أسماء وأبي هريرة قوله: «لا شيء أغير من الله» على أن الشخص وهم وتصحيف، والشيء والشخص في السطر الأول من الاسم سواء، فمن لم ينعم[٤] الاستماع لم يأمن الوهم، وليس كل الرواة يراعون لفظ الحديث حتى لا يتعدوه، بل كثير منهم يحدث على المعنى، وليس كلهم بفقيه، وفي كلام آحاد الرواة منهم جفاء وتعجرف... وحري أن يكون لفظ الشخص إنما جرى من الراوي على هذا السبيل إن لم يكن من قبل التصحيف، ثم إن عبيد الله بن عمرو[٥] قد تفرد به عن عبد الملك ولم يتابع عليه، فاعتوره الفساد من هذه الوجوه، فدل على صحة ما قلناه، والله أعلم»[٦].

---

(١) هو يحيى بن أبي كثير الطائي مولاهم، أبو نصر اليمامي، ثقة ثبت، لكنه يدلس ويرسل، مات سنة ١٣٢، وقيل قبل ذلك.
التاريخ الكبير (٨/ ٣٠١-٣٠٢)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٢٦٨-٢٧٠)، وتقريب التهذيب (ص ٥٩٦) (ترجمة ٧٦٣٢).

(٢) هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني، قيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل، ثقة مكثر، مات سنة ٩٤، وقيل: سنة ١٠٤.
سير أعلام النبلاء (٤/ ٢٨٧-٢٩٢)، وتهذيب التهذيب (١٢/ ١١٥-١١٨)، وتقريب التهذيب (ص ٦٤٥)(ترجمة ٨١٤٢).

(٣) رواه البخاري في صحيحه كتاب النكاح، باب ١٠٧، ح ٥٢٢٣ (الفتح ٩/ ٣١٩).

(٤) فيما نقله الحافظ ابن حجر عن الخطابي في الفتح (١٣/ ٤٠١)، «يمعن» بدل «ينعم».
وأنعم النظر في الشيء: إذا أطال الفكرة فيه. اللسان: مادة (ن ع م).

(٥) هو أبو وهب عبيد الله بن عمرو بن أبي الوليد الأسدي مولاهم، حافظ ثقة فقيه، ربما وهم، أخرج له الجماعة، مات سنة ١٨٠.
سير أعلام النبلاء (٨/ ٣١٠-٣١٢)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٤٢-٤٣)، وتقريب التهذيب (ص٣٧٣) (ترجمة رقم ٤٣٢٧).

(٦) أعلام الحديث (٤/ ٢٣٤٤-٢٣٤٦).

قلت: هكذا يرد الخطابي هذه الصفة، ويرى عدم جواز إطلاقها عليه سبحانه، لكونها لا تصدق إلا على الأجسام المؤلفة، وأنه لا يستبعد الخطأ في نقلها وعدم صحة ورودها، إذ قد ورد الخبر بروايات أخرى ليس فيها تلك اللفظة، مما يدل ـ عنده ـ على أنها وهم وتصحيف من الراوي، ثم هي ـ أيضًا ـ مما قد تفرد به عبيد الله بن عمرو عن عبد الملك.

والحق في هذا أن أبا سليمان ـ رحمه الله تعالى ـ قد خالف السلف فيما قاله وذهب إليه وسطره، وقد تقرر أنه تعالى ليس كمثله شيء في ذاته، وكذا في أفعاله وأسمائه وصفاته، فكذلك الشأن هنا في إثبات هذه الصفة وجواز إطلاقها عليه سبحانه بلا محذور، تبعًا لأهل السنة والجماعة في قبول كل ما ثبت في كتاب الله وما صح نقله عن رسوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ من نصوص الأسماء والصفات، والإيمان بكل ذلك على وجهه، واعتقاد ما دل عليه ظاهره، مع نفي كل ما يماثله ويضاهيه.

أما طعنه في الحديث بسبب تفرد عبيد الله بن عمرو فأجيب عنه[١]، وأما تخطئته الراوي فهو مما لم يوافقه العلماء عليه، ولا ارتضوا صنيعه فيه[٢].

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١٣/ ٤٠٠): «يعني أن عبيد الله بن عمرو روى الحديث المذكور عن عبد الملك بالسند المذكور أولاً فقال: «لا شخص» بدل قوله: «لا أحد»، وقد وصله الدارمي عن زكريا بن عدي، عن عبيد الله بن عمرو، عن عبد الملك ابن عمير، عن ورّاد مولى المغيرة، عن المغيرة قال: «بلغ النبي ﷺ أن سعد بن عبادة يقول». فذكره بطوله، وساقه أبو عوانة يعقوب الإسفراييني في صحيحه عن محمد ابن عيسى العطار عن زكريا بتمامه، وقال في المواضع الثلاثة: «لا شخص». قال الإسماعيلي بعد أن أخرجه من طريق عبيد الله بن عمر القواريري وأبي كامل فضيل بن حسين الجحدري ومحمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، ثلاثتهم عن أبي عوانة الوضاح البصري، بالسند الذي أخرجه البخاري، لكن قال في المواضع الثلاثة: «لا شخص» بدل «لا أحد»، ثم ساقه من طريق زائدة بن قدامة عن عبد الملك كذلك، فكأن هذه اللفظة لم تقع في رواية البخاري في حديث أبي عوانة عن عبد الملك، فلذلك علقها عن عبيد الله بن عمرو. قلت: وقد أخرجه مسلم عن القواريري وأبي كامل كذلك ومن طريق زائدة أيضًا».

(٢) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١٣/ ٤٠١): «وأما الخطابي فبنى على أن هذا التركيب يقتضي إثبات هذا الوصف لله تعالى، فبالغ في الإنكار وتخطئة الراوي . . . وطعن الخطابي ومن تبعه في =

قال عبيد الله القواريري[١] : «ليس حديث أشد على الجهمية من هذا الحديث»[٢]، وقال القاضي أبو يعلى : «وأما لفظ الشخص فرأيت بعض أصحاب الحديث يذهب إلى جواز إطلاقه، ووجهه أن قوله «**شخص**» نفي من إثبات، وذلك يقتضي الجنس، كقولك : لا رجل أكرم من زيد، يقتضي أن زيداً يقع عليه اسم رجل، كذلك قوله : «**لا شخص أغير من الله**» يقتضي أنه سبحانه يقع عليه هذا الاسم»[٣] .

وقال فضيلة شيخنا عبد الله الغنيمان ـ حفظه الله ـ: «وإذا صح الحديث عن رسول الله ﷺ وجب العمل به والقول بموجبه، سواء كان في مسائل الاعتقاد أو في العمليات، وقد صح عنه ﷺ إطلاق هذا الاسم ـ أعني الشخص ـ على الله تعالى، فيجب اتباعه في ذلك على من يؤمن بأنه رسول الله، وهو ﷺ أعلم بربه وبما يجب له وما يمتنع عليه تعالى ـ من غيره من سائر البشر»[٤] .

= السند مبني على تفرد عبيد الله بن عمرو به، وليس كذلك كما تقدم، وكلامه ظاهر في أنه لم يراجع صحيح مسلم، ولا غيره من الكتب التي وقع فيها هذ اللفظ من غير رواية عبيد الله بن عمرو ، ورد الروايات الصحيحة والطعن في أئمة الحديث الضابطين مع إمكان توجيه ما رووا ـ من الأمور التي أقدم عليها كثير من غير أهل الحديث، وهو يقتضي قصور فهم من فعل ذلك منهم، ومن ثم قال الكرماني : لا حاجة لتخطئة الرواة الثقاة، بل حكم هذا حكم سائر المتشابهات، إما التفويض وإما التأويل» . اهـ. كذا قال ..

(١) هو أبو سعيد عبيد الله بن عمر بن ميسرة الجشمي مولاهم البصري، نزيل بغداد ، إمام حافظ ثقة ثبت، مات سنة ٢٣٥ .
سير أعلام النبلاء (١١/ ٤٤٢ـ٤٤٦)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٤٠ـ٤١)، وتقريب التهذيب (ص ٣٧٣) (ترجمة ٤٣٢٥) .

(٢) ذكره عنه عبد الله بن الإمام أحمد في المسند (٤/ ٢٤٨)، ونقله عنه أبو يعلى في إبطال التأويلات (١/ ١٦٧).

(٣) إبطال التأويلات (١/ ١٦٦) .

(٤) شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري (١/ ٣٣٩) .

ب ـ الصفات الفعلية:

١ ـ صفة الاستواء:

قال الخطابي ـ رحمه الله ـ: «القول في أن الله تعالى مستو على العرش: هذه المسألة سبيلها التوقيف المحض، ولا يصل إليها الدليل من غير هذا الوجه، وقد نطق به الكتاب في غير آية، ووردت به الأخبار الصحيحة، فقبوله من جهة التوقيف واجب، والبحث عنه وطلب الكيفية غير جائز، وقد قال مالك: «الاستواء معلوم، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة»[(١)].

فمن التوقيف الذي جاء به الكتاب قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[(٢)]، وقال: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾[(٣)].

وقال: ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ﴾[(٤)] وقال: ﴿أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن

---

(١) قد اشتهرت هذه المقولة عن الإمام مالك رحمه الله تعالى، وإن كانت محفوظة عن غيره أيضًا، وقد غدت قاعدة محكمةً تنطبق على جميع نصوص الصفات، فقد أخرجها عنه ـ مع اختلاف يسير في بعض ألفاظها ـ:
الدارمي في الرد على الجهمية (ص ٢٨٠)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٣٩٨)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦)، والصابوني في عقيدة السلف (ص ١٧، ١٨، ١٩)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص ٥١٥، ٥١٦)، وابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٣٨)، والذهبي في السير (٨/ ١٠٠ ـ ١٠١)، كما أوردها قوام السنة الأصبهاني في الحجة (٢/ ٢٥٧)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو (ص ١٧٢)، وابن تيمية في الحموية (ص ٢٤)، وفي التدمرية (ص ٤٣، ٩٨)، وفي شرح حديث النزول (ص ٣٢)، والذهبي في العلو (١٠٣ ـ ١٠٤)، وهي في مختصره (ص ١٤١)، وفي الأربعين (ص ٨٠)، وابن القيم في الاجتماع (ص ١٤١)، وفي مختصر الصواعق (٢/ ٤٠٠)، وابن أبي العز الحنفي في شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٩٦) و(٢/ ٣٧٢ ـ ٣٧٣)، وابن حجر في الفتح (١٣/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧) وجوّد إسنادها.

(٢) سورة طه آية: ٥.

(٣) ورد هذا النص القرآني الكريم بهذا اللفظ في ستة مواضع من كتاب الله العزيز، وذلك في سورة الأعراف الآية ٥٤ وفي سورة يونس الآية ٣، وفي سورة الرعد الآية ٢ وفي سورة الفرقان الآية ٥٩، وفي سورة السجدة الآية ٤، وفي سورة الحديد الآية ٤.

(٤) سورة غافر بعض الآية ١٥.

يَخْسِفَ بِكُمُ الأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ (١٦) أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ﴾[١] وقال: ﴿ تَعْرُجُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾[٢] وقال: ﴿ بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ ﴾[٣] وقال: ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾[٤] وقال حكاية عن فرعون أنه قال: ﴿ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ (٣٦) أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَهِ مُوسَىٰ ﴾[٥].

فوقع قصد الكافر إلى الجهة التي أخبره موسى عنها، ولذلك لم يطلبه في طول الأرض ولا عرضها، ولم ينزل إلى طبقات الأرض السفلى[٦]، فدل ما تلوناه من هذه الآي على أن الله سبحانه في السماء مستو على العرش، ولو كان بكل مكان لم يكن لهذا التخصيص معنى ولا فيه فائدة، وقد جرت عادة المسلمين خاصتهم وعامتهم بأن يدعوا ربهم عند الابتهال والرغبة إليه ويرفعوا أيديهم إلى السماء، وذلك لاستفاضة العلم عندهم بأن ربهم المدعو في السماء سبحانه»[٧].

قال: «وزعم بعضهم أن الاستواء هاهنا بمعنى الاستيلاء، ونزع فيه إلى بيت مجهول[٨]، ....

---

(١) سورة الملك آية ١٦، وبعض آية ١٧.
(٢) سورة المعارج بعض آية ٤.
(٣) سورة النساء بعض آية ١٥٨.
(٤) سورة فاطر بعض آية ١٠.
(٥) سورة غافر بعض آية ٣٦ و ٣٧.
(٦) قال ابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٣٣)، «فدل على أن موسى ـ عليه السلام ـ كان يقول: إلهي في السماء، وفرعون يظنه كاذبًا».
وقال الصابوني في عقيدة السلف (ص١٥): «وإنما قال ذلك لأنه سمع موسى عليه السلام يذكر أن ربه في السماء، ألا ترى إلى قوله: ﴿ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا ﴾ يعني في قوله: إن في السماء إلهًا».
(٧) تهذيب مختصر سنن أبي داود لابن القيم (٧/ ١٠٨ ـ ١٠٩) نقلاً عن «شعار الدين» للخطابي، وانظر: مختصر الصواعق (٢/ ٣٨١).
(٨) وهو:
قد استوى بشر على العراق ... من غير سيف ودم مهراق
أورده الجوهري في الصحاح مادة (سوا) (٦/ ٢٣٨٥)، وعنه ابن منظور في اللسان مادة (سوا) =

لم يقله شاعر معروف يصح الاحتجاج بقوله[1]، ولو كان الاستواء هاهنا بمعنى الاستيلاء لكان الكلام عديم الفائدة، لأن الله تعالى قد أحاط علمه وقدرته بكل شيء وكل قطر وبقعة من السموات والأرضين تحت العرش، فما معنى تخصيصه العرش بالذكر؟ ثم إن الاستيلاء يتحقق معناه عند المنع من الشيء، فإذا وقع الظفر به قيل: استولى عليه، فأي منع كان

= (١٤/ ٤١٤)، ولم ينسباه لأحد ونسبه الزبيدي في التاج (١٠/ ١٨٩) للأخطل، ولم أجده في ديوانه.

(١) إذ إن قائله مجهول لا يُدرى من هو حتى يُعلم هل يحتج بشعره أوْ لا؟ ثم ينظر بعد ذلك في الأمر.

قبحًا لمن نبذ القرآن وراءه فإذا استدل يقول قال الأخطل

قال ابن تيمية كما في المجموع (٥/ ١٤٦): «ولم يثبت نقل صحيح أنه شعر عربي، وكان غير واحد من أئمة اللغة أنكروه ـ كذا قال ـ وقالوا: إنه بيت مصنوع لا يعرف في اللغة، وقد علم أنه لو احتج بحديث رسول الله ـ ﷺ ـ لاحتاج إلى صحته، فكيف ببيت من الشعر لا يعرف إسناده؟ وقد طعن فيه أئمة اللغة...».

وقال ابن القيم في الصواعق (٢/ ٦٧٥): «فهذا شعر مولد حدث بعد كتاب الله، ولم يكن معروفًا قبل نزول القرآن ولا في عصر من أنزل عليه القرآن، ولم يكن من لغة من نزل القرآن عليه...».

وانظر مختصره (٢/ ٣٨٨) ففيه إبطاله من وجوه أخرى.

وقال ابن كثير في البداية والنهاية (٧/ ٨): «والجهمية تستدل على الاستواء على العرش بأنه الاستيلاء ببيت الأخطل ـ وذكره ـ وليس فيه دليل، فإن هذا الاستدلال باطل من وجوه كثيرة، وقد كان الأخطل نصرانيًا».

وقال أيضًا ـ في المصدر نفسه ـ (٧/ ٢٧٣):

«وهذا البيت تستدل به الجهمية على أن الاستواء على العرش بمعنى الاستيلاء وهذا من تحريف الكلم عن مواضعه، وليس في بيت هذا النصراني حجة ولا دليل على ذلك، ولا أراد الله ـ عز وجل ـ باستوائه على عرشه استيلاءه عليه، تعالى الله عن قول الجهمية علوًا كبيرًا، فإنه إنما يقال استوى على الشيء إذا كان ذلك الشيء عاصيًا عليه قبل استيلائه عليه، كاستيلاء بشر على العراق واستيلاء عبد الملك على المدينة بعد عصيانها عليه، وعرش الرب لم يكن ممتنعًا عليه نَفَسًا واحدًا حتى يقال استولى عليه، أو معنى الاستواء الاستيلاء، ولا تجد أضعف من حجج الجهمية، حتى أداهم الإفلاس من الحجج إلى بيت هذا النصراني المقبوح وليس فيه حجة، والله أعلم».

هناك حتى يوصف بالاستيلاء بعده؟»[1][2].

مما سبق عرضه من كلام أبي سليمان تتضح جليًا موافقته التامة الصريحة لمعتقد أهل السنة والجماعة في إثبات صفة الاستواء لله ـ تعالى ـ وهذا ظاهر فيما ساقه من نصوص نقلية وعقلية دلالة على هذا المراد، والملاحظ أن تلك النصوص تضمنت ـ أيضًا ـ إثبات صفة العلو له جل

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٣٨١) نقلاً عن «شعار الدين» للخطابي.

(٢) أخرج ابن عرفة في كتابه الرد على الجهمية ـ كما في اجتماع الجيوش (٢/ ٢٦٥)، وعنه اللالكائي بسنده في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٣٩٩) قال: «أخبرنا محمد بن جعفر النحوي إجازة، ثنا أبو عبد الله نفطويه قال: حدثني أبو سليمان داود بن علي قال: كنا عند ابن الأعرابي فأتاه رجل فقال له: ما معنى قول الله عز وجل ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾؟ فقال: هو على عرشه كما أخبر عز وجل، فقال: يا أبا عبد الله ليس هذا معناه، إنما معناه: استولى فقال: اسكت ما أنت وهذا، لا يقال: استولى على الشيء، إلا أن يكون له مضاد، فإذا غلب أحدهما قيل: استولى، أما سمعت قول النابغة:

إلا لمثلك أو من أنت سابقه   سبق الجواد إذا استولى على الأمد

(ديوانه ص ١٤).

وأخرجه ـ أيضًا ـ أبو إسماعيل الهروي في كتاب الفاروق، نقله عن الحافظ في الفتح (١٣/ ٤٠٦)، وأورده عنه البيهقي في الأسماء والصفات (ص ٥٢٣)، وأبو يعلى في إبطال التأويلات (مخطوط) (ص ٢٩٥)، والخطيب في تاريخ بغداد (٥/ ٢٨٤)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو (ص ١٧٤)، والذهبي في الأربعين (ص ٧٩).

قلت: ولقد أبطل العلماء ودحضوا تفسير الاستواء بمعنى الاستيلاء من وجوه عدة: منهم ابن تيمية في المجموع (٥/ ١٤٤ ـ ١٤٩)؛ إذ ذكر في ذلك اثني عشر وجهًا، ونسب إليه ابن القيم (في النونية ١/ ٢٠٧) بشرح الهراس أن له تصنيفًا في المسألة وأنه أبطل ذلك التفسير الخاطئ من عشرين وجهًا، وابن القيم ـ نفسه ـ أبطله من اثنين وأربعين وجهًا ـ كما في مختصر الصواعق (٢/ ٣٨٠ ـ ٤٠١) فأفاد فيه وأجاد.

ونقل ابن تيمية في المجموع (٥/ ١٤٦): «عن أبي المظفر في كتابه (الإفصاح) قال سُئل الخليل: هل وجدت في اللغة استوى بمعنى استولى؟ فقال: هذا ما لا تعرفه العرب ولا هو جائز في لغتها، وهو إمام في اللغة على ما عرف من حاله، فحينئذ حمله على ما لا يعرف حمل باطل.

وانظر ما كتب وألف عن هذا الموضوع النفيس فيما سأسرده قريبًا ـ إن شاء الله ـ.

وعلا؛ إذ إن استواءه سبحانه الوارد بالنص القرآني جاء مقيدًا بعلى، وهذا يدل على معنى العلو والارتفاع والاعتدال ونحو ذلك، ولا يحتمل أي معنى آخر البتة، إلا عند إطلاقه أو تقييده بغير هذا الحرف.

قال العلامة الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي: «استوى ترد في القرآن على ثلاثة معاني: فتارة لا تعدى بالحرف، فيكون معناها: الكمال والتمام، كما في قوله عن موسى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَىٰ﴾[1].

وتارة تكون بمعنى: علا وارتفع، وذلك إذا عديت بـ «على» كقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾[2]، ﴿لِتَسْتَوُوا عَلَىٰ ظُهُورِهِ﴾[3].

وتارة تكون بمعنى «قصد» كما إذا عديت بـ «إلى» كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾[4] أي: لما خلق تعالى الأرض قصد إلى خلق السموات فسواهن سبع سموات، فخلقها وأحكمها وأتقنها[5].

وهذه الصفة الجليلة - أعني صفة الاستواء - وكذا صفة العلو - والتي أجمع على إثباتهما جميعًا سلف الأمة وخلفها الصالح من أهل السنة والجماعة - دلت عليهما نصوص كثيرة جدًا قرآنية وحديثية يطول ذكرها وبسطها.

---

(١) سورة القصص بعض آية ١٤.

(٢) سورة طه آية ٥.

(٣) سورة الزخرف بعض آية ١٣.

(٤) سورة البقرة بعض آية ٢٩.

(٥) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (١/ ٤٩).

كما استفاضت بذلك ـ أيضًا ـ الأخبار عن جمع من الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ وكذا تواترت أقوال الكثيرين من التابعين ومن جاء بعدهم من الأئمة الأعلام ـ رحم الله جميعهم ـ على القول بذلك والتصريح باعتقاده.

ولعظم هاتين الصفتين وكبير شأنهما ـ وصفاته تعالى كلها عظيمة ـ اهتم العلماء بجمع ما ورد فيهما من نصوص، وتقييد ما جاء فيهما من أخبار وأقوال بالأسانيد المتصلة الصحيحة إلى قائليها، من خلال مؤلفات حميدة حسنة، أو بإفراد ذلك بالتصنيف والتأليف وكتابة الأجزاء ـ كما فعله بعضهم ـ، مع ردهم المحكم على أهل الشبه والضلال والبدع معطلة الصفات ونفاتها، ودحض أقوالهم وتفنيد آرائهم وإبطال مزاعمهم بما تقر به عيون الموحدين وتفرح به قلوب المؤمنين ـ ولله الحمد والمنة ـ[1] وقد أشار

---

(١) للاطلاع على ما ذكرت من جمع ما ورد من نصوص وأقوال السلف في صفتي الاستواء والعلو والرد على المخالف في ذلك.
انظر الكتب التالية ـ مع تفاوتها في الاستيعاب والاختصار ـ:
تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (ص ٣٢٧ ـ ٣٣٠)، والرد على الجهمية للدارمي ـ ضمن عقائد السلف (ص ٢٦٣ ـ ٢٨٢)، وكذا رده على بشر المريسي (ص ٢٣ ـ ٢٥)، وكتاب العرش وما روي فيه لابن أبي شيبة، وكتاب التوحيد لابن خزيمة (١/ ٢٣١ ـ ٣٢٧)، والإبانة لأبي الحسن الأشعري (ص ١١٩ ـ ١٢٧)، وشرح اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (٣/ ٣٨٧ ـ ٤٠٢)، وإثبات الاستواء والفوقية للجويني (الوالد) ـ ضمن مجموعة الرسائل المنيرية (١/ ١٧٤ ـ ١٨٧)، وعقيدة السلف للصابوني (ص١٥ ـ ٢٦)، وإبطال التأويلات للقاضي أبي يعلى ـ مخطوط ـ (ص ١٢٥ ـ ١٣٠)، و(ص٢٩٤ وما بعدها)، والمعتمد في أصول الدين ـ له أيضًا ـ (ص ٥٤ ـ ٥٥)، والتمهيد لابن عبد البر (٧/ ١٢٨ وما بعدها)، وإثبات صفة العلو لابن قدامة، والنصيحة في صفات الرب جل وعلا للشيخ أحمد بن إبراهيم الواسطي، والعقيدة الواسطية لابن تيمية مع شرحها للهراس (ص ١٣٧ ـ ١٤٥) و(ص ١٧٤ ـ ١٧٧)، ومجموع الفتاوى (٥/ ١٣٦ ـ ١٥٢)، والعلو للذهبي، وكتاب الأربعين في صفات رب العالمين ـ له أيضًا ـ (ص ٧٨ ـ ٩٨) ـ ضمن ست رسائل للذهبي ـ واجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم (ص ٥٢ إلى آخر الكتاب)، ومختصر الصواعق (٢/ ٣٧٩ ـ ٤٠١)، والقصيدة النونية مع شرحها للهراس (١/ ١٩٤ وما بعدها)، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (٢/ ٣٨١ ـ ٣٩٤)، ولوامع الأنوار البهية للسفاريني (١/ ١٩٠) وما بعدها، وإثبات علو الله على خلقه والرد على المخالفين لأسامة بن =

الخطابي إلى يسير من ذلك فيما نقل عنه آنفًا، ولعله أطال فيه في بعض كتبه التي لم تصل إلينا[١].

٢ـ صفة النزول والمجيء والإتيان:

عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ـ ﷺ ـ قال: «**ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر يقول: من يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له**»[٢].

قال الخطابي: «قلت: هذا الحديث وما أشبهه من الأحاديث في

= توفيق القصاص، وشرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري لشيخنا عبد الله بن محمد الغنيمان (١/ ٣٤٩ـ٣٧٠)، وإثبات علو الله ومباينته لخلقه للشيخ حمود بن عبد الله التويجري، وعلوا الله وعلى خلقه للدكتور موسى بن سليمان الدويش، والرحمن على العرش استوى بين التنزيه والتشويه للدكتور عوض منصور.

ومما ألف ـ أيضًا ـ استقلالاً: إثبات العلو للحافظ أبي منصور عبد الله بن محمد بن الوليد (ت ٦٤٣) ذكره ابن القيم في اجتماع الجيوش (ص ١٨٥)، ونقل عنه. ورسالة الإيماء إلى مسألة الاستواء للإمام أبي بكر محمد بن الحسن الحضرمي القيرواني (ت ٤٨٩) ذكره الذهبي في العلو (ص ١٩٠)، وكذا ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٩٠)، ونقلا عنه.

(١) وخاصة منها كتاب «شعار الدين» الذي حفظ شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم ـ رحمهما الله تعالى ـ نقولاً منه والنص السالف عن الخطابي منه.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التهجد باب ١٤ ح ١١٤٥ (الفتح ٣/ ٢٩)، وفي كتاب الدعوات باب ١٤ ح ٦٣٢١ (الفتح ١١/ ١٢٨ـ١٢٩)، وفي كتاب التوحيد باب ٣٥ ح ٧٤٩٤ (الفتح ١٣/ ٤٦٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين باب ٢٤ ح ١٦٨، وما بعده (١/ ٥٢١ـ٥٢٢).

وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة باب ٣١١ ح ١٣١٥ (١/ ٧٦ـ٧٧)، وفي كتاب السنة باب ٢١ ح ٤٧٣٣ (٥/ ١٠٠ـ١٠٣).

والترمذي في سننه، كتاب الصلاة باب ٣٢٩ ح ٤٤٦ (٢/ ٣٠٧ـ٣٠٨)، وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة باب ١٨٢ ح ١٣٦٦ (١/ ٤٣٥)، ومالك في موطئه، كتاب القرآن باب ٨ ح ٣٠ (١/ ٢١٤).

وأحمد في مسنده (طبعة شاكر) ح ٢٥٠٠ (١٣/ ٢٥٠ـ٢٥١).

والدرامي في سننه، كتاب الصلاة باب ١٦٨ ح ١٤٧٨، وما بعده (١/ ٤١٢ـ٤١٣).

قال ابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٢٨): «وهو حديث منقول من طرق متواترة ووجوه كثيرة من أخبار العدول عن النبي ﷺ»، وقال الذهبي في كتاب الأربعين ـ ضمن ست رسائل للذهبي (ص١٠): «وقد أفردت له جزءًا، وقد ذكرت فيه عن أكثر من عشرين صحابيًا عن النبي ﷺ نزول =

الصفات كان مذهب السلف فيها الإيمان بها وإجراؤها على ظاهرها ونفي الكيفية عنها[1] . أخبرنا الزعفراني[2] حدثنا ابن خيثمة[3] حدثنا عبد الوهاب ابن نجدة الحوطي[4] حدثنا بقية[5] عن الأوزاعي[6] قال: كان مكحول[7]

= الرب ـ عز وجل ـ بطرق كثيرة إليهم».
وقال في العلو (ص ٧٣) ـ مشيراً إلى هذا الجزء ـ: «وأحاديث نزول الباري متواترة، قد سقت طرقها وتكلمت عليها بما أسأل عنه يوم القيامة، فلا قوة إلا بالله العلي العظيم».
قلت: وقد جمع أحاديث النزول جلة من العلماء وخرجوها عن جمع من الصحابة، منهم: ابن خزيمة في كتاب التوحيد (١/ ٢٩٢ وما بعدها)، والآجري في الشريعة (ص٣٠٧ـ٣١٣)، والدارقطني في كتاب النزول واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢/ ٤٣٤ـ ٤٥٠)، والصابوني في عقيدة السلف (ص٣٠ـ٤٨)، وابن القيم في مختصر الصواعق (٢/ ٤٦٣ـ٤٧٧)، وانظر: إرواء الغليل ح٤٥٠ (٢/ ١٩٥ـ١٩٩).

(١) وهو مذهب الحق والصواب وليس ذلك في غيره.

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن الحسين بن محمد بن سعيد الواسطي، قال الخطيب: «وكان ثقة»، مات سنة ٣٣٧، تاريخ بغداد (٢/ ٢٤٠)، والأنساب للسمعاني (٦/ ٣٠٠ـ٣٠١).
وقد وهم محقق كتاب أعلام الحديث للخطابي (١/ ٦٣٧)، فترجم لغيره ظنًا منه أنه المقصود وليس كذلك.

(٣) هو أبو بكر أحمد بن زهير (أبي خيثمة) بن حرب بن شداد النسائي ثم البغدادي، إمام حافظ مؤرخ أديب ثقة ولد ببغداد وبها توفي، وقد اختلف في تاريخ مولده ووفاته.
تاريخ بغداد (٤/ ١٦٢ـ١٦٤)، والمقصد الأرشد (١/ ١٠٥ـ١٠٦)، ولسان الميزان (١/ ١٧٤).

(٤) هو أبو محمد عبد الوهاب بن نجدة الحوطي الجبلي، ثقة ثبت، مات سنة ٢٣٢.
الجرح والتعديل (٦/ ٧٣)، وكتاب الثقات (٨/ ٤١١)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٤٥٣ـ٤٥٤).

(٥) هو أبو يحمد بقية بن الوليد بن صائد الكلاعي ثم المِيْتَمي الحمصي محدث بلاد الشام الشهير، صدوق كثير التدليس عن الضعفاء ـ قاله ابن حجر ـ ولد سنة ١١٠، وتوفي سنة ١٩٧.
سير أعلام النبلاء (٨/ ٥١٨ـ٥٣٤)، وتهذب التهذيب (٧/ ٤٧٣ـ٤٧٨)، وتقريب التهذيب (ص ١٢٦ ترجمة ٧٣٤).

(٦) هو أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد الأوزاعي، إمام الديار الشامية وأحد الأئمة الأعلام الثقات، ولد في عهد الصحابة سنة ٨٨، وتوفي ببيروت سنة ١٥٧، وقيل غيرها.
حلية الأولياء (٦/ ١٣٥ـ١٤٩) وسير أعلام النبلاء (٧/ ١٠٧ـ١٣٤)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٢٣٨ـ٢٤٢).

(٧) هو أبو عبد الله مكحول بن زيد، ويقال: ابن أبي مسلم بن شاذل الهذلي ولاء، الفقيه التابعي الثقة، ولد بكابل، ومات بدمشق سنة ١١٢، وقيل: ١١٨، وقيل غير ذلك. =

والزهري يقولان:

«أمروا الأحاديث»[١].

وحدثونا عن عباس الدوري[٢] قال: كان أبو عبيد يقول: نحن نروي هذه الأحاديث ولا نريغ لها المعاني[٣] وقد روينا عن عبد الله بن المبارك أن رجلاً قال له: كيف ينزل؟ فقال له بالفارسية: «كد خذاي كارخويش كن» ينزل كما شاء[٤].

وإنما ينكر هذا وما أشبهه من الحديث من يقيس الأمور في ذلك بما شاهده من النزول الذي هو تدل من أعلى إلى أسفل وانتقال من فوق إلى تحت، وهذا صفة الأجسام والأشباح، فأما نزول من لا تستولي عليه

= تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ١١٣ ـ ١١٤)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ١٥٥ ـ ١٦٠)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٢٨٩ ـ ٢٩٣).

(١) أخرجه أبو بكر الخلال في السنة (كما في الفتوى الحموية لابن تيمية ص ٢٤)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٤٣٠ ـ ٤٣١)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٨)، وابن قدامة في ذم التأويل (ص١٨).

وقد روي مثل هذا عن جماعة من السلف، وعن بعضهم: «أمروها كما جاءت بلا كيف» «أمروها كما جاءت بلا تفسير».

انظر: سنن الترمذي (٣/ ٤١ ـ ٤٢)، والفتوى الحموية لابن تيمية (ص ٢٤)، نقلاً عن السنة لأبي بكر الخلال، والشريعة للآجري (ص ٣١٤)، وعقيدة السلف للصابوني (ص ٥٦)، والأسماء والصفات للبيهقي (ص ٥٦٩)، وجامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (ص ١١٨)، وشرح السنة للبغوي (١/ ١٧١).

(٢) هو أبو الفضل عباس بن محمد بن حاتم الدوري ثم البغدادي، مولى بني هاشم، ثقة حافظ، كان مولده سنة ١٨٥، ووفاته سنة ٢٧١.

تاريخ بغداد (١٢/ ١٤٤ ـ ١٤٦)، وطبقات الحنابلة (١/ ٥٣٦ ـ ٥٣٩)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٢٢ ـ ٥٢٤).

(٣) تقدم تخريجه (ص ١٨٠).

(٤) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (ص ٥٦٩) من طريق أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم العدل، شيخ أبي عثمان الصابوني وهو ـ أيضًا ـ في عقيدة السلف (ص ٢٩) لكن ليس فيه بعض الألفاظ.

صفات الأجسام فإن هذه المعاني غير متوهمة فيه، وإنما هو خبر عن قدرته ورأفته بعباده وعطفه عليهم واستجابته دعاءهم ومغفرته لهم، يفعل ما يشاء، لا يتوجه على صفاته كيفية ولا على أفعاله لمية[١] سبحانه ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾[٢]»[٣] .

وقال : «وهذا من العلم الذي أمرنا أن نؤمن بظاهره وألا نكشف عن باطنه، وهو من جملة المتشابه[٤] الذي ذكره الله عز وجل في كتابه فقال : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ الآية[٥]، فالمحكم منه يقع به العلم الحقيقي والعمل، والمتشابه يقع به الإيمان والعلم بالظاهر ونوكل باطنه إلى الله سبحانه، وهو معنى قوله : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ ﴾[٦]، وإنما حظ الراسخين في العلم أن يقولوا : ﴿ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ﴾[٧]، وكذلك كل ما جاء من هذا الباب في القرآن كقوله ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلائِكَةُ وَقُضِيَ الأَمْرُ ﴾[٨] وقوله : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾[٩] ، والقول في جميع ذلك عند علماء السلف هو ما قلنا، وقد روي مثل ذلك عن جماعة من الصحابة[١٠] .

---

(١) أي عدم السؤال عن أفعاله بـ«لم» وهذه اللفظة «لمية» من اصطلاحات المناطقة، انظر : المعجم الفلسفي (٢/ ٢٩٠).

(٢) سورة الشورى بعض آية ١١ .

(٣) أعلام الحديث (١/ ٦٣٧ـ ٦٣٩).

(٤) سيأتي الرد على ذلك وبيان القول فيه بمشيئة الله تعالى.

(٥)، (٦)، (٧) سورة آل عمران بعض آية ٧ .

(٨) سورة البقرة بعض آية ٢١٠ .

(٩) سورة الفجر آية ٢٢ .

(١٠) لم ينقل قط عن واحد من الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ تأويل أي صفة من صفات الله تعالى أبدًا، بل آمنوا بكل ذلك على وجهه وظاهر معناه ومدلوله ووكلوا علم كيفيته للخالق جل وعلا، =

وقد زل بعض شيوخ أهل الحديث[١] ممن يُرجع إلى معرفته بالحديث والرجال فحاد عن هذه الطريقة حين روى حديث النزول ثم أقبل يسأل نفسه عليه فقال إن قال قائل: كيف ينزل ربنا إلى السماء؟ قيل له: ينزل كيف شاء، فإن قال: هل يتحرك إذا نزل أم لا؟ فقال: إن شاء تحرك وإن شاء لم يتحرك[٢].

= وجرى على ذلك خلفهم الصالح من التابعين وتابعيهم كما هو مدون في أمهات الكتب مسطر في دواوين الإسلام، اللهم ما كان في أمر «الساق» ولقد وجه ذلك ولله الحمد والمنة ـ كما سبق عرضه قبل ـ.

قال العلامة ابن القيم في الصواعق (١/ ٢٥٢): «ولا يحفظ عن الصحابة والتابعين نزاع فيما يذكر أنه من الصفات أم لا في غير هذا الموضع» ـ يعني الساق ـ.

(١) لم أهتد إلى من يعنيه الخطابي.

(٢) قال الإمام الدارمي في رده على بشر المريسي (ص ٢٠): «وأما دعواك أن تفسير (القيوم) الذي لا يزول من مكانه فلا يتحرك، فلا يقبل مثل هذا التفسير إلا بأثر صحيح مأثور عن رسول الله ﷺ أو عن بعض أصحابه أو التابعين، لأن الحي القيوم يفعل ما يشاء، ويتحرك إذا شاء، ويقبض ويبسط ويقوم ويجلس إذا شاء، لأن أمارة ما بين الحي والميت التحرك، كل حي متحرك لا محالة وكل ميت غير متحرك لا محالة»، وانظر المصدر نفسه (ص ٥٠، ٥٤ ـ ٥٥)، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في الدرء (٢/ ٧ ـ ٨): «... بل صرح هؤلاء ـ يعني حرب الكرماني وعثمان بن سعيد الدارمي وغيرهم ـ بلفظ الحركة، وأن ذلك هو مذهب أئمة السنة والحديث من المتقدمين والمتأخرين، وذكر حرب الكرماني أنه قول من لقيه من أئمة السنة كأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وعبد الله بن الزبير الحميدي وسعيد بن منصور، وقال عثمان بن سعيد وغيره: إن الحركة من لوازم الحياة فكل حي متحرك، وجعلوا نفي هذا من أقوال الجهمية نفاة الصفات الذين اتفق السلف والأئمة على تضليلهم وتبديعهم، وطائفة أخرى من السلفية كنعيم بن حماد الخزاعي والبخاري صاحب الصحيح وأبي بكر بن خزيمة وغيرهم كأبي عمر بن عبد البر وأمثاله يثبتون المعنى الذي يثبته هؤلاء، ويسمون ذلك فعلاً ونحوه، ومن هؤلاء من يمتنع عن إطلاق لفظ الحركة لكونه غير مأثور...). وقال أيضًا في المصدر نفسه (٤/ ١٦٠): «الحركة الاختيارية للشيء كمال له، كالحياة ونحوها، فإذا قدرنا ذاتين إحداهما تتحرك باختيارها والأخرى لا تتحرك أصلاً كانت الأولى أكمل».

وانظر منه: (٤/ ٢٥، ٦٦)، (٦/ ٣١١ ـ ٣١٢)، (٧/ ١١٨)، وفي مجموع الفتاوى (٥/ ٤٠٢): «واختلف أصحاب أحمد وغيرهم من المنتسبين إلى السنة والحديث في النزول والإتيان والمجيء وغير ذلك؛ هل يقال: إنه بحركة وانتقال أم يقال بغير حركة وانتقال؟ أم يمسك عن =

قلت: وهذا خطأ فاحش، والله سبحانه لا يوصف بالحركة، لأن

= الإثبات والنفي؟ على ثلاثة أقوال: ذكرها القاضي أبو يعلى في كتاب اختلاف الروايتين والوجهين».

فالأول: قول أبي عبد الله بن حامد وغيره.

والثاني: قول أبي الحسن التميمي وأهل بيته.

والثالث: قول أبي عبد الله بن بطة وغيره. اهـ.

قلت: والذي يجب في هذا الباب وينبغي فيه الوقوف على ما نطق به الكتاب والسنة والتقيد بنصوصهما والإمساك عما لم يرد فيهما بنفي ولا إثبات كما هو معلوم من قواعد وأصول أهل السنة والجماعة، والله أعلم.

قال العلامة ابن القيم -كما في مختصر الصواعق (٢/ ٤٨٥-٤٨٦): «... وأما الذين أمسكوا عن الأمرين وقالوا: لا نقول يتحرك وينتقل، ولا ننفي ذلك عنه، فهم أسعد بالصواب والاتباع، فإنهم نطقوا بما نطق به النص وسكتوا عما سكت عنه، وتظهر صحة هذه الطريقة ظهوراً تامًا فيما إذا كانت الألفاظ التي سكت النص عنها مجملة محتملة لمعنيين: صحيح وفاسد، كلفظ الحركة والانتقال والجسم والحيز والجهة والأعراض والحوادث والعلة والتغير والتركيب، ونحو ذلك من الألفاظ التي تحتها حق وباطل، فهذه لا تقبل مطلقًا ولا ترد تقبل مطلقًا، فإن الله سبحانه لم يثبت لنفسه هذه المسميات ولم ينفها عنه، فمن أثبتها مطلقًا فقد أخطأ ومن نفاها مطلقًا فقد أخطأ، فإن معانيها منقسمة إلى ما يمتنع إثباته لله، وما يجب إثباته له، فإن الانتقال يراد به انتقال الجسم والعرض من مكان هو محتاج إليه إلى مكان آخر يحتاج إليه وهو يمتنع إثباته للرب تعالى، وكذلك إذا أريد بها هذا المعنى امتنع إثباتها لله تعالى، ويراد بالحركة والانتقال حركة الفاعل من كونه غير فاعل إلى كونه فاعلاً، فهذا المعنى حق في نفسه لا يعقل كون الفاعل فاعلاً إلا به فنفيه عن الفاعل نفي لحقيقة الفعل وتعطيل له، وقد يراد بالحركة والانتقال ما هو أعم من ذلك، وهو فعل يقوم بذات الفاعل يتعلق بالمكان الذي قصد له وأراد إيقاع الفعل بنفسه فيه، وقد دل القرآن والسنة والإجماع على أنه سبحانه يجيء يوم القيامة وينزل لفصل القضاء بين عباده، ويأتي في ظلل من الغمام والملائكة، وينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا، وينزل عشية عرفة، وينزل إلى الأرض قبل يوم القيامة، وينزل إلى أهل الجنة، وهذه أفعال يفعلها بنفسه في هذه الأمكنة، فلا يجوز نفيها عنه بنفي الحركة والنقلة المختصة بالمخلوقين، فإنها ليست من لوازم أفعاله المختصة به، فما كان من لوازم أفعاله لم يجز نفيه عنه وما كان من خصائص الخلق لم يجز إثباته له، وحركة الحي من لوازم ذاته، ولا فرق بين الحي والميت إلا بالحركة والشعور، فكل حي متحرك بالإرادة وله شعور، فنفي الحركة عنه كنفي الشعور وذلك يستلزم نفي الحياة» اهـ.

وانظر: التمهيد لابن عبد البر (٧/ ١٣٧)، ومجموع الفتاوى (٥/ ٥٧٥-٥٧٨)، وشرح حديث النزول (ص ١٨٨-١٨٩).

الحركة والسكون يتعاقبان في محل واحد، وإنما يجوز أن يوصف بالحركة من يجوز أن يوصف بالسكون، وكلاهما من أعراض الحدث وأوصاف المخلوقين، والله جل وعز متعال عنهما ليس كمثله شيء[1]، فلو جرى هذا الشيخ عفا الله عنا وعنه على طريقة السلف الصالح ولم يدخل نفسه فيما لا يعنيه، لم يكن يخرج به القول إلى مثل هذا الخطأ الفاحش، وإنما ذكرت هذا لكي يتوقى الكلام فيما كان من هذا النوع، فإنه لا يثمر خيراً ولا يفيد رشداً، ونسأل الله العصمة من الضلال والقول بما لا يجوز من الفاسد المحال»[2].

أقول: هكذا يذهب أبو سليمان إلى تأويل صفة نزول الرب ـ جل وعلا ـ الواردة في صحيح الأخبار عن رسول ﷺ بأن ذلك خبر عن قدرته تعالى ورأفته وعطفه واستجابة دعاء عباده ومغفرته لهم، وهذا عينه قول المؤولين المبطلين الذين زعموا أن إتيانه ـ سبحانه ـ ومجيئه ونزوله معناه نزول ملائكته أو نزول أمره أو إقباله على أهل الأرض بالرحمة والاستعطاف[3].

والعجب منه ـ رحمه الله ـ أنه ينقل مذهب السلف ويصدر به كلامه، ثم

---

(١) يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في شرح حديث النزول (ص ٩٨): «وإذا قيل: الصعود والنزول والمجيء والإتيان أنواع جنس الحركة، قيل: والحركة أيضاً أصناف مختلفة، فليست حركة الروح كحركة البدن، ولا حركة الملائكة كحركة البدن، والحركة يراد بها انتقال البدن والجسم من حيز، ويراد بها أمور أخرى كما يقوله كثير من الطبائعية، والفلاسفة، منها: الحركة في الكم كحركة النمو، والحركة في الكيف كحركة الإنسان من جهل إلى علم، وحركة اللون أو الثياب من سواد إلى بياض، والحركة في الأين كالحركة تكون بالأجسام النامية من النبات والحيوان في النمو والزيادة، أو في الذبول والنقصان، وليس هناك انتقال جسم من حيز إلى حيز». وانظر التعليق السابق.

(٢) معالم السنن (٤/ ٣٣١ـ٣٣٢).

(٣) انظر: مشكل الحديث (ص ٧٦ وما بعدها)، والعواصم من القواصم (٢/ ٢٩٣)، والدرة فيما يجب اعتقاده (ص ٢٣٢ـ٢٣٣)، والإرشاد (ص ١٤٩ـ١٥١)، والاقتصاد في الاعتقاد (ص ٣٩)، وأساس التقديس (ص ١٠١ـ١١٢)، والمواقف (ص ٢٧٢ـ٢٧٣)، والقلائد في تصحيح العقائد (ص ٨٤)، وفتح الباري (٣/ ٣٠ـ٣١).

عند التفصيل والتقرير يخالفه إلى غيره، فيتفق مع النفاة في تأويل النص وإخراجه عن ظاهر مدلوله، مع تصريحه بأن هذا من العلم الذي أمرنا بالإيمان بظاهره وعدم الكشف عن باطنه كما قاله بنفسه ـ هنا ـ، وساق قبل سنده إلى مكحول والزهري قولهما: «أمروا الأحاديث»، وإلى ما قد رواه عن عبد الله بن المبارك ـ وقد سئل عن كيفية النزول ـ فقال: «ينزل كما شاء».

فقوله إذًا لا يتفق مع هذه الآثار الحميدة التي أوردها عن هؤلاء وغيرهم من أعلام السلف. ثم إن قوله ـ رحمه الله ـ بأن هذا من جملة المتشابه قول لم يرتضه المحققون من أهل السنة، وهو ما دفع المبتدعة ونفاة الصفات ـ المحجوبين عن نور العلم ومعرفة الحق ـ إلى القول بأن معاني صفاته تعالى من المتشابه الذي لا يعلمه أحد ولا يفهمه مخلوق، لكونه ـ حسب زعمهم ـ مما استأثر الله بعلمه، وهذا مردود لاشك في بطلانه وسقوطه، لأن الصحابة وتابعيهم كانوا يعرفون تلك المعاني ويعلمونها حسب ما يقتضيه ظاهرها في لغتهم ومخاطباتهم، فكان ـ من فضل الله ـ أن نزل بها الوحي ووضح بها الشرع وتم البيان[1]؛ ولهذا كانوا يؤمنون بتلك المدلولات ويعتقدون معانيها ولا يتوهمون فيها تشبيهًا أو تمثيلاً، ولم ينقل عنهم معارضتها أو الخوض في كيفيتها، وهو معنى قولهم عن آيات الصفات وأحاديثها: «أمروها كما جاءت» وغيره من الألفاظ المحفوظة عنهم في هذا المعنى.

ولقد أبان الجلة من أهل العلم وحملته عن حقيقة هذه المسألة، ففصلوا

---

(١) قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ سورة إبراهيم بعض آية ٤.
وقال عليه الصلاة والسلام: «لم يبعث الله ـ عز وجل ـ نبيًا إلا بلغة قومه». أخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/ ١٥٨) من حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه. وانظر صحيح الجامع ح ٥١٩٧ (٢/ ٩٢٢).
قال الحافظ ابن كثير في تفسيره (٢/ ٥٤١)، «هذا من لطفه تعالى بخلقه أنه يرسل إليهم رسلاً منهم بلغاتهم ليفهموا عنه ما يريدون وما أرسلوا به إليهم».

القول فيها بكامل الوضوح وتمام البيان، حتى نفي بعضهم أن يوجد في القرآن شيء لا يعلمه الراسخون في العلم.

قال ابن قتيبة: «ولسنا ممن يزعم أن المتشابه في القرآن لا يعلمه الراسخون في العلم، وهذا غلط من متأوليه على اللغة والمعنى، ولم ينزل الله شيئًا من القرآن إلا لينفع به عباده ويدل به على معنى أراده، فلو كان المتشابه لا يعلمه غيره للزمنا للطاعن مقال وتعلق علينا بعلة، وهل يجوز لأحد أن يقول: إن رسول الله ﷺ لم يكن يعرف المتشابه؟»(١).

وقال ابن تيمية: «ولهذا لما ظن طائفة من المتأخرين أن لفظ (التأويل) في القرآن والحديث في مثل قوله تعالى: ﴿**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا**﴾(٢)، أريد به هذا المعنى الاصطلاحي الخاص(٣)، واعتقدوا أن الوقف في الآية عند قوله: ﴿**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ**﴾ لزم من ذلك أن يعتقدوا(٤) أن لهذه الآيات والأحاديث معاني تخالف مدلولها المفهوم منها، وأن ذلك المعنى المراد بها لا يعلمه إلا الله، لا يعلمها الملك الذي نزل بالقرآن وهو جبريل، ولا يعلمه محمد ﷺ ولا غيره من الأنبياء ولا تعلمه الصحابة والتابعون لهم بإحسان، وأن محمدًا ﷺ كان يقرأ قوله تعالى: ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾(٥)، وقوله: ﴿**إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ**﴾(٦)، وقوله: ﴿**بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ**﴾(٧)،

---

(١) تأويل مشكل القرآن (ص ٩٨).
(٢) سورة آل عمران بعض آية ٧.
(٣) أي صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن بذلك.
(٤) وفعلاً فقد اعتقدوا ذلك وانتصروا له ودعوا إليه.
(٥) سورة طه آية ٥.
(٦) سورة فاطر بعض آية ١٠.
(٧) سورة المائدة بعض آية ٦٤.

وغير ذلك من آيات الصفات، بل ويقول: «ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا»[١]، ونحو ذلك وهو لا يعرف معاني هذه الأقوال، بل معناها الذي دلت عليه لا يعلمه إلا الله ويظنون أن هذه طريقة السلف وهؤلاء أهل التضليل والتجهيل الذين حقيقة قولهم: إن الأنبياء وأتباع الأنبياء جاهلون ضالون، لا يعرفون ما أراد الله بما وصف به نفسه من الآيات وأقوال الأنبياء»[٢].

ويقول: «وأيضًا فلفظ التأويل يكون للمحكم كما يكون للمتشابه كما دل القرآن والسنة وأقوال الصحابة على ذلك، وهم يعلمون معنى المحكم فكذلك معنى المتشابه، وأي فضيلة في المتشابه حتى ينفرد الله بعلم معناه والمحكم أفضل منه وقد بين معناه لعباده، فأي فضيلة في المتشابه حتى يستأثر الله بعلم معناه، وما استأثر الله بعلمه كوقت الساعة لم ينزل به خطابًا، ولم يذكر في القرآن آية تدل على وقت الساعة، ونحن نعلم أن الله استأثر بأشياء لم يُطلع عباده عليها، وإنما النزاع في كلام أنزله وأخبر أنه هدى وبيان وشفاء وأمر بتدبره، ثم يقال إن منه ما لا يعرف معناه إلا الله، ولم يبين الله ولا رسوله ذلك القدر الذي لا يعرف أحد معناه، ولهذا صار كل من أعرض عن آيات لا يؤمن بمعناها يجعلها من المتشابه بمجرد دعواه»[٣].

إذًا فأسماؤه تعالى وصفاته ليست من المتشابه ـ قطعًا ـ من جهة معرفة معناها وظاهر مدلولها، وهذا ما فهمه السلف من صحابة وتابعين ومن

---

(١) تقدم تخريجه (ص ٢٠٠).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٤ـ١٥).

(٣) تفسير سورة الإخلاص ـ ضمن مجموع الفتاوى ـ (١٧/ ٣٩٧ـ٣٩٨)، وهي رسالة جيدة في بابها رائعة في مضمونها، أطال مؤلفها في تبيان معنى التأويل والمحكم والمتشابه وإبطال قول من جعلوا أسماء الله وصفاته من المتشابه، وانظر: التدمرية (ص ٩٦ وما بعدها)، وأصول في التفسير لابن عثيمين (ص ٣٨ـ٤٣).

جاء بعدهم من الأئمة المرضيين.

أما من جهة العلم بحقيقتها والكشف عن كيفيتها فذاك ـ حقًا ـ من المتشابه الذي لا يعلمه إلا المولى سبحانه، إذ لم يُطلع عباده عليه في آية منزلة، ولم يخبر نبيُّه بذلك في سنة محكمة، ونظير هذا ـ على سبيل المثال ـ فيما يتعلق بالأمور الغيبية ما جاء في وصف الجنة ونعيمها وما أعد فيها: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِّن مَّاءٍ غَيْرِ آسِنٍ وَأَنْهَارٌ مِّن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ وَأَنْهَارٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِّلشَّارِبِينَ وَأَنْهَارٌ مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾[1]، فهذه الأشياء تشبه ما في الدنيا لفظًا ومعنى، إلا أن المثلية بينها ليست واحدة وكذا حقيقتها ليست واحدة، بل إن هذا حاصل بين المخلوقات وهم على وجه الحياة وظهر الدنيا، وجلي ما بينهم من تفاوت بين واختلاف ظاهر، فأسماؤه وصفاته ـ جل وعلا ـ أولى بذلك وأحرى، إذ هي بين الخالق والمخلوق:

سميع بصير ما له في صفاته شبيه يرى من فوق سبع ويسمع[2].

وعودًا على بدء فإن ما فسر به الخطابي ـ رحمه الله ـ النزول ليس بصحيح، بل حمله على الحقيقة هو المتعين والمراد، لأن الخبر وقع عن نفس ذات الله تعالى لا عن غيره، وعن معنى لا عن لفظ، والمخبر عنه هو مسمى هذا الاسم العظيم فإن الخبر يكون عن اللفظ تارة وهو قليل، ويكون عن مسماه ومعناه هو الأكثر، فإذا قلت: زيد عندك وعمرو قائم، فإنما أخبرت عن الذات لا عن الاسم، فقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾[3] هو خبر عن ذات الرب تعالى فلا يحتاج المخبر أن يقول:

---

(١) سورة محمد بعض آية ١٥.

(٢) من قصيدة عينية للإمام يحيى بن يوسف الأنصاري الصرصري (ت ٦٥٦)، ذكر بعضًا منها الإمام ابن القيم في اجتماع الجيوش (ص ٣١٢)، والبيت المذكور مما ذكر منها.

(٣) سورة الزمر آية ٦٢.

خالق كل شيء بذاته، وكذلك جميع ما أخبر الله به عن نفسه إنما هو خبر عن ذاته لا يجوز أن يخص من ذلك إخبار واحد البتة[1] .

وقد قال ابن عبد البر: «ومن حق الكلام أن يحمل على حقيقته، حتى تتفق الأمة أنه أريد به المجاز، إذ لا سبيل إلى اتباع ما أنزل إلينا من ربنا إلا على ذلك، وإنما يوجه كلام الله عز وجل إلى الأشهر والأظهر من وجوهه ما لم يمنع من ذلك ما يجب له التسليم، ولوساغ ادعاء المجاز لكل مدع ما ثبت شيء من العبارات، وجل الله ـ عز وجل ـ عن أن يخاطب إلا بما تفهمه العرب في معهود مخاطباتها مما يصح معناه عند السامعين»[2] .

أما أهل السنة والجماعة فموقفهم واضح جلي ـ وقد سبقت الإشارة إليه ـ وهذه بعض النقول عنهم تأكيدًا لقولهم وبيانًا لمذهبهم:

قال الإمام أحمد: «وينزل تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا كيف شاء ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[3]»[4] .

وقال الإمام الترمذي: «وقد قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث[5] وما يشبه هذا من الروايات من الصفات ونزول الرب تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا، قالوا: قد ثبتت الروايات في هذا ويؤمن بها ولا يتوهم ولا يقال كيف، هكذا روي عن مالك وسفيان بن عيينة وعبد الله بن المبارك أنهم قالوا في هذه الأحاديث: أمروها بلا كيف، وهكذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة، وأما الجهمية فأنكرت هذه

(١) انظر: مختصر الصواعق (٢/ ٤٥٦ـ٤٥٧).

(٢) التمهيد (٧/ ١٣١).

(٣) سورة الشورى بعض آية ١١.

(٤) كتاب السنة للإمام أحمد «ضمن مجموعة رسائل جمعها محمد حامد الفقي، أسماها شذرات البلاتين» (١/ ٤٩).

(٥) يعني حديث أبي هريرة مرفوعًا: «ما تصدق أحد بصدقة من طيب، ولا يقبل الله إلا الطيب، إلا أخذها الرحمن بيمينه...» الحديث، وقد مضى تخريجه (ص ١٥٤).

الروايات وقالوا هذا تشبيه»[١].

وقال أبو محمد المزني[٢]: «حديث النزول قد صح، والإيمان به واجب، ولكن ينبغي أن يعرف أنه كما لا كيف لذاته لا كيف لصفاته»[٣].

وقال أبو عمر الطلمنكي: «أجمعوا ـ يعني أهل السنة والجماعة ـ على أن الله يأتي يوم القيامة والملائكة صفًا صفًا لحساب الأمم وعرضها كما يشاء وكيف يشاء، وأجمعوا على أن الله ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا على ما أتت به الآثار كيف يشاء، لا يحدون في ذلك شيئًا»[٤].

وقال ابن عبد البر: «والذي عليه جمهور أئمة أهل السنة أنهم يقولون: ينزل كما قال رسول الله ﷺ ويصدقون بهذا الحديث ولا يكيفون، والقول في كيفية النزول كالقول في كيفية الاستواء والمجيء، والحجة في ذلك واحدة»[٥].

وقال أيضًا: «وقول رسول الله ﷺ: «**ينزل ربنا إلى السماء الدنيا**»[٦] عندهم مثل قول الله عز وجل: ﴿**فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُ لِلْجَبَلِ**﴾[٧]، ومثل قوله: ﴿**وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا**﴾[٨] ـ كلهم يقول: ينزل ويتجلى ويجيء بلا كيف لا يقولون: كيف يجيء؟ وكيف يتجلى؟ وكيف ينزل؟ لأنه ليس

(١) السنن (٣/ ٤١ ـ ٤٢).
(٢) هو: أحمد بن عبد الله بن محمد المزني المغفلي الهروي، إمام عالم حافظ، يقال له الشيخ الجليل، مات سنة ٣٥٦.
سير أعلام النبلاء (١٦/ ١٨١ ـ ١٨٤)، وطبقات الشافعية للسبكي (٣/ ١٧ ـ ١٩)، وشذرات الذهب (٣/ ١٨).
(٣) الأنساب للسمعاني (١٢/ ٢٢٨).
(٤) مجموع الفتاوى (٥/ ٥٧٧ ـ ٥٧٨) مع بعض الاختصار.
(٥) التمهيد (٧/ ١٤٣).
(٦) تقدم تخريجه (ص ٢٠٠).
(٧) سورة الأعراف بعض آية ١٤٣.
(٨) سورة الفجر آية ٢٢.

كشيء من خلقه، وتعالى عن الأشياء ولا شريك له، وفي قول الله عز وجل: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُ لِلْجَبَلِ﴾[٧] دلالة واضحة أنه لم يكن قبل ذلك متجليًا للجبل، وفي ذلك ما يفسر معنى حديث التنزيل»[١].

٣ـ صفة الفرح:

عن أنس ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «**لله أفرح بتوبة عبده من أحدكم سقط على بعيره، وقد أضله في أرض فلاة**»[٢]. قال الخطابي: «أي أشد رضا بها وقبولاً لها»[٣].

وقال في موطن آخر: «قوله: «**لله أفرح**»، معناه أرضى بالتوبة وأقبل لها، والفرح الذي يتعارفه الناس في نعوت بني آدم غير جائز على الله ـ عز وجل ـ إنما معناه الرضا، كقوله عز وجل: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾[٤]، أي: راضون، والله أعلم»[٥].

أقول: لا يخفى أن هذا البيان من الخطابي ـ رحمه الله ـ لمعنى «فرح الله» موافق لما عليه المتكلمون المأولون للصفات[٦]، مخالف لما عليه أهل السنة والجماعة المثبتون لجميع الصفات، وهذه واحدة من ذلك، إذ أقروها وأثبتوها وحملوها على ظاهرها، ووكلوا كيفيتها إلى الموصوف بها جل وعلا وتبارك وتقدس.

---

(١) سورة الأعراف بعض آية ١٤٣.

(٢) التمهيد (٧/ ١٥٣).

(٣) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الدعوات باب ٤ ح ٦٣٠٩ (الفتح ١١/ ١٠٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب التوبة ح ٧ (٤/ ٢١٠٤ـ٢١٠٥) باختلاف يسير في بعض الألفاظ، وكذا في رواية مسلم زيادة ليست في رواية البخاري، وفي الباب عن أبي هريرة وابن مسعود والنعمان بن بشير، انظر: تحفة الأحوذي (٧/ ٢٠٢)، (٩/ ٥٢٢).

(٤) غريب الحديث (٣/ ١٩٨).

(٥) سورة المؤمنون بعض آية ٥٣.

(٦) أعلام الحديث (٣/ ٢٢٣٨).

(٧) انظر: مشكل الحديث (ص ٦٧ـ٦٨)، (ص ٢٥٥ـ٢٥٦)، وأساس التقديس (ص ١٤٦)، وفتح الباري (١١/ ١٠٦).

قال القاضي أبو يعلى ـ عند هذا الحديث ـ : «ليس في حمله على ظاهره ما يحيل صفاته ولا يخرجها عما تستحقه، لأنا لا نثبت فرحًا هو السرور، لأنه يقتضي جواز الشهوة والحاجة عليه، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا﴾[1] أي سروا بها، ولا نثبت أيضًا فرحًا هو البَطر والأشر، لأنهما لا يليقان بالله عز وجل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾[2] وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ﴾[3] وقوله: ﴿إِنَّهُ لَفَرِحٌ فَخُورٌ﴾[4]، يعني بذلك فرح البَطر والأشر، بل نثبت ذلك صفة كما أثبتنا صفة الوجه واليدين والسمع والبصر وإن لم نعقل معناه[5]، ولا يجب أن يستوحش من إطلاق مثل هذا اللفظ إذا ورد به سمع، كما لم يستوحش من إطلاق ذلك في غيره من الصفات.

فإن قيل: معنى الفرح هاهنا معنى الرضا، ومنه قوله تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾[6] أي: راضون، لأن من سر بالشيء فقد رضيه، ويقول: هو فرح به، بمعنى هو راض به، فيكون معناه: أن من وفقه الله للتوبة من معاصيه فقد رضي أن يكون مثابًا على الخير مقبولاً منه الطاعة والعبادة.

قيل: هذا غلط، لأن هذا القائل عنده أن الرضا بمعنى الإرادة، وإرادة الله سبحانه لا تختص ماذكر في الخبر من التوبة، لأن ضد التوبة مما كان عليه قبل ذلك كان الله مريدًا له»[7].

---

(١) سورة يونس بعض آية ٢٢.
(٢) سورة الحديد بعض اية ٢٣.
(٣) سورة القصص بعض آية ٧٦.
(٤) سورة هود بعض آية ١٠.
(٥) أي كيفيته، وإلا فمعناه اللغوي معلوم معقول.
(٦) سورة المؤمنون بعض آية ٥٣.
(٧) إبطال التأويلات (١/ ٢٤٢ـ٢٤٣).

وقال العلامة ابن القيم ـ في معرض حديثه على أن التأويل إخبار عن مراد المتكلم لا إنشاء ـ : «فهذا مما يقطع السامع فيه بمراد المتكلم، فإذا أخبر عن مراده بما دل عليه حقيقة لفظه الذي وضع له مع القرائن المؤكدة له كان صادقًا في إخباره، وأما إذا تأول كلامه بما لم يدل عليه لفظه ولا اقترن به ما يدل عليه فإخباره بأن هذا مراده كذب عليه»(١).

فتفسير الفرح ـ إذًا ـ بلازمه وهو الرضا، وتفسير الرضا بإرادة الثواب بدعوى أن ذلك يستحيل عليه تعالى، إذ هو من نعوت بني آدم، وفي نسبته إلى الله سبحانه تشبيه بمخلوقاته، كل هذا في الحقيقة نفي وتعطيل لفرحه ورضاه ـ جل وعلا ـ، أوجبه الظن والتوهم بأن هذه المعاني تكون فيه كما هي في مخلوقاته، تعالى الله عن تشبيههم وتعطيلهم، وتقدست أسماؤه وجلت صفاته(٢).

٤ـ صفة الضحك:

عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ﷺ قال: «**يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة، يقاتل هذا في سبيل الله فيقتل، ثم يتوب الله على القاتل فيستشهد**»(٣).

قال الخطابي: قوله: «**يضحك الله**» ـ سبحانه ـ الضحك الذي يعتري البشر عندما يستخفهم الفرح أو يستفزهم الطرب غير جائز على الله سبحانه

---

(١) الصواعق المرسلة (١/ ٢٠٣).

(٢) انظر: العقيدة الواسطية مع شرحها للشيخ الهراس (ص ١٦٧).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير باب ٢٨ ح ٢٨٢٦ (الفتح ٦/ ٣٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة ح ١٢٨، ١٢٩ (٣/ ١٥٠٤ـ١٥٠٥)، والنسائي في سننه، كتاب الجهاد باب ٣٧، ٣٨ ح ٣١٦٥، ٣١٦٦ (٦/ ٣٨ـ٣٩).
وابن ماجه في سننه ـ المقدمة ـ ح ١٩١ (١/ ٦٨)، ومالك في موطئه كتاب الجهاد باب ١٤ ح ٢٨ (٢/ ٤٦٠).
وابن خزيمة في التوحيد ح ٣٣١ وما بعده (٢/ ٥٦٩ ـ ٥٧٤)، والهروي في الأربعين ح ٢٧ (ص ٧٦).

وهو منفي عن صفاته، وإنما هو مثل ضربه لهذا الصنيع الذي يحل محل العجب عند البشر، فإذا رأوه أضحكهم، ومعناه في صفة الله سبحانه: الإخبار عن الرضا بفعل أحدهما والقبول للآخر، ومجازاتهما على صنيعهما الجنة مع اختلاف أحوالهما وتباين مقاصدهما... ومعلوم أن الضحك من ذوي التمييز يدل على الرضا، والبشر والاستهلال منهم دليل علي قبول الوسيلة، ومقدمة إنجاح الطلبة والكرام يوصفون عند المسألة بالبشر وحسن اللقاء، فيكونَ المعنى في قوله: «**يضحك الله إلى رجلين**» أي: يجَزل العطاء لهما، لأنه موجب الضحك ومقتضاه.

قال زهير:

تراه إذا ما جئته متهللاً كأنك تعطيه الذي أنت سائله[1]

وإذا ضحكوا وهبوا وأجزلوا، قال كثير[2]:

غَمْرَ الرداء إذا تبسم ضاحكًا غَلِقت لِضحكته رقابُ المال[3]

وقال الكميت أو غيره:

فأعطى ثم أعطى ثم عدنا فأعطى ثم عدت له فعادا

---

(١) ديوانه (ص ٦٨).
والبيت من قصيدة في مدح حصن بن حذيفة بن بدر، مطلعها:
صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله وعرى أفراس الصبا ورواحله

(٢) هو أبو صخر كثير بن عبد الرحمن بن الأسود الخزاعي المدني ابن أبي جمعه الشهير بكثير عزة، مات بالمدينة سنة ١٠٧، وقيل غير ذلك.
سير أعلام النبلاء (٥/ ١٥٢)، وشذرات الذهب (١/ ١٣١)، والأعلام (٥/ ٢١٩).

(٣) ديوانه (ص ٢٨٨).
والبيت من قصيدة يمدح فيها عبد العزيز بن مروان، مطلعها:
أربَعْ فحي معارف الأطلال بالجزع من حرض فهن بوال

مــــرارًا مـــا أعـــود إليـــه إلا تبسم ضاحكًا وثنى الوسادا[(١)(٢)]

أقول: مما سبق من كلام أبي سليمان الخطابي يظهر جليًا تأويله لهذه الصفة (الضحك) وصرفه لها عن ظاهرها، مستشهدًا على ذلك ببعض الشعر والنثر - لا بالنص والشرع - وما ذهب إليه - رحمه الله - وارتضاه، هو في الحقيقة مذهب المعتزلة والأشاعرة، المعطلين للصفات، النفاة لمدلولاتها، المبطلين لمعانيها[(٣)].

ولقد تظافرت - بحمد الله - النصوص النبوية الصريحة في إثبات هذه الصفة للرب سبحانه على لسان نبيه وأعرف الخلق به - عليه أزكى الصلاة وأتم التسليم - وتلقى ذلك أئمة الأمة وعدولُها بالقبول والرضا، وذلك علىَ وفق منهجهم وسداد طريقتهم كغيرها من الصفات.

وإضافة للنص السابق[(٤)] فقد وردت أحاديث عدة عن المصطفى ﷺ في إثبات ضحكه - جل وعز -، بلغت حد التواتر[(٥)] منها:

أ - حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - وفيه: **«فلا يزال يدعو حتى يضحك**

---

(١) البيتان لزياد الأعجم، ضمن بيت ثالث يمدح بها عمر بن عبيد الله ابن معمر - أحد رجال مصعب بن الزبير - يقول:

سألناه الجزيل فما تأبى فأعطى فوق منيتنا وزادا
وأحسن ثم أحسن ثم عدنا فأحسن ثم عدت له فعادا
مراراً ما دنوت إليه إلا تبسم ضاحكًا وثنى الوسادا

الأغاني (١٥/ ٣٧٩، ٣٨٥).

(٢) أعلام الحديث (٢/ ١٣٦٥ - ١٣٦٨)، وانظر المصدر نفسه (٣/ ١٩٢٢).

(٣) انظر: الرد على بشر المريسي (ص ١٧٤ - ١٨٢)، ومشكل الحديث (ص ٢٥٣ - ٢٥٥)، والأسماء والصفات (ص ٥٩١ - ٥٩٨)، وأساس التقديس (ص ١٤٤ - ١٤٦)، وأقاويل الثقات (ص ٧٢ - ٧٣).

(٤) أعني حديث أبي هريرة المتقدم.

(٥) قال ابن تيمية - رحمه الله -: «أحاديث الضحك متواترة عن النبي ﷺ وقد رواها الأئمة» الفتاوى الكبرى (٦/ ٦١٤).

الله منه، فإذا ضحك منه قال له: ادخل الجنة» الحديث[١] .

ب ـ حديث عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ وفيه : «فضحك ابن مسعود فقال: ألا تسألوني مم أضحك؟ فقالوا: مم تضحك؟ قال: هكذا ضحك رسول الله ﷺ فقالوا: مم تضحك يا رسول الله ؟ قال: «من ضحك رب العالمين حين قال: ـ أي الرجل الذي هو آخر من يدخل الجنة ـ أتستهزئ مني وأنت رب العالمين؟فيقول: إني لا أستهزئ منك ولكني على ما أشاء قدير»[٢] .

فبهذه النصوص الحديثية ثبتت هذه الصفة لله سبحانه، وانطلاقًا منها اعتقد أهل العلم والإيمان وصفه تعالى بها بدون تكييف ولا تمثيل، بل على الوجه الأكمل، اللائق بعظمته وجلاله وقدسيته.

قال الإمام أحمد: «يضحك الله، ولا نعلم كيف ذلك إلا بتصديق الرسول»[٣] .

وقال ابن خزيمة : «باب ذكر إثبات ضحك ربنا عز وجل بلا صفة تصف ضحكه جل ثناؤه، لا ولا يشبه ضحكه بضحك المخلوقين وضحكهم كذلك، بل نؤمن بأنه يضحك كما أعلم النبي ﷺ ونسكت عن صفة ضحكه ـ جل وعلا ـ إذ الله عز وجل استأثر بصفة ضحكه لم يطلعنا على ذلك، فنحن قائلون بما قال النبي ﷺ : مصدقون بذلك بقلوبنا، منصتون عما لم يبين لنا مما استأثر الله بعلمه»[٤] .

---

(١) رواه البخاري في صحيحه كتاب التوحيد باب ٢٤ ح ٧٤٣٧ (الفتح ١٣/ ٤١٩ـ٤٢٠)، وفي كتاب الرقاق باب ٥٢ ح ٦٥٧٣ (الفتح ١١/ ٤٤٤ـ٤٤٦).
ومسلم في صحيحه كتاب الإيمان ح ٢٩٩ (١/ ١٦٣ـ١٦٧)، وأحمد في المسند (٢/ ٢٧٥ـ٢٧٦).

(٢) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان ح ٣١٠ (١/ ١٧٤ـ١٧٥).
وأحمد في المسند (١/ ٣٩١ـ٣٩٢).

(٣) إبطال التأويلات (١/ ٢١٧)، وانظر المخطوطة نفسها (ص ١١٤).
ومختصرها (ص ١٣).

(٤) كتاب التوحيد (١/ ٥٦٣).

وقال الآجري[١] : «باب الإيمان بأن الله عز وجل يضحك - ثم قال : اعلموا وفقنا الله وإياكم للرشاد من القول والعمل أن أهل الحق يصفون الله عز وجل بما وصف به نفسه - عز وجل - وبما وصفه به رسوله ﷺ وبما وصفه به الصحابة رضي الله عنهم، وهذا مذهب العلماء ممن اتبع ولم يبتدع ولا يقال فيه: كيف؟، بل التسليم له والإيمان به أن الله عز وجل يضحك، كذا روي عن النبي ﷺ وعن صحابته - رضي الله عنهم، فلا ينكر هذا إلا من لا يُحمَدُ حاله عند أهل الحق»[٢] .

وقال قوام السنة الأصبهاني: «وأنكر قوم في الصفات الضحك، وإذا صح الحديث لم يحل لمسلم رده، وخيف على من يرده الكفر، قال بعض العلماء: من أنكر الضحك فقد جهل جهلاً شديداً، والحق أن الحديث إذا صح عن النبي ﷺ وجب الإيمان به ، ولا توصف صفته بكيفية، ولكن نسلم إثباتًا له وتصديقًا به»[٣] .

فبان - بحمد الله - من هذه النقول عن هؤلاء الأئمة الأعلام ما ذكرته عنهم سلفًا حول اتصاف الخالق - جل وعز - بهذه الصفة وإثباتها له - كما جرى ذلك على لسان نبيه عليه الصلاة والسلام -.

وظهر أن ما ذهب إليه الخطابي - رحمه الله - مخالف لهم تمامًا ، وأنه لا يلزم من إثبات هذه الصفة على ظاهرها ما ذكره وتوهمه، بل ذلك حكمه حكم رضاه - تعالى - ومحبته وإرادته وسائر صفاته، فالباب واحد، لا تمثيل ولا تعطيل[٤] .

---

(١) هو: أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله البغدادي الآجري - نسبة إلى قرية من قرى بغداد يقال لها آجر - الإمام المحدث الأثري الفقيه، مات بمكة المكرمة سنة ٣٦٠.
طبقات الشافعية للسبكي (٣/ ١٤٩)، والعقد الثمين (٢/ ٣-٥)، والمنهج الأحمد (٢/ ٦٥-٦٦).

(٢) الشريعة (ص ٢٧٧).

(٣) الحجة في بيان المحجة - مع بعض الاختصار - (٢/ ٤٥٧-٤٥٨).

(٤) انظر: مدارج السالكين (١/ ٢٣٨-٢٣٩)، وكذا مجموع الفتاوى (٦/ ١٢١-١٢٢).

٥ـ صفة العجب:

عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: «أتى رجل رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله أصابني الجهد، فأرسل إلى نسائه فلم يجد عندهن شيئًا، فقال رسول الله ﷺ: «ألا رجل يضيف هذا الليلة يرحمه الله»؟ فقام رجل من الأنصار فقال: أنا يا رسول الله، فذهب إلى أهله فقال لامرأته: ضيف رسول الله ﷺ لا تدخريه شيئًا، قالت: والله ما عندي إلا قوت الصبية، قال: فإذا أرادت الصبية العشاء فنوميهم وتعالى فأطفئي السراج، ونطوي بطوننا الليلة، ففعلت ثم غدا الرجل على رسول الله ﷺ فقال: «لقد **عجب الله عز وجل ـ أو: ضحك من فلان وفلانة. فأنزل الله عز وجل:** ﴿**وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ**﴾»[(١)(٢)].

قال الخطابي: «قلت: قوله: «عجب الله» إطلاق العجب لا يجوز على الله تعالى ولا يليق بصفاته وإنما معناه الرضا، وحقيقته أن ذلك الصنيع منهما حلَّ من الرضا عند الله والقبول له محل العجب عندكم في الشيء التافه إذا رُفع فوق قدره وأعطي به الأضعاف من قيمته.

وقد يكون معنى العجب في هذا أن يعجب الله ملائكته من صنيعهما، وذلك أن الإيثار على النفس أمر نادر في العادة، مستغرَب في الطباع، فيكون المعنى أنه عجب منه ملائكتَه، وهذا على مذهب الاستعارة وسعة المجاز سائغ غير ممتنع»[(٣)] اهـ.

قلت: هكذا يصرح أبو سليمان الخطابي بعدم جواز إطلاق هذه الصفة

---

(١) سورة الحشر بعض آية ٩.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب ٦ ح ٤٨٨٩ (الفتح ٨/ ٦٣١)، وكذا في كتاب مناقب الأنصار باب ١٠ ح ٣٧٩٨ (الفتح ٧/ ١١٩)، ومسلم في صحيحه كتاب الأشربة ح ١٧٢، وما بعده (٣/ ١٦٢٤ـ١٦٢٥)، والترمذي والنسائي مختصراً، انظر: تحفة الأشراف (١٠/ ٨٧ـ٨٨).

(٣) أعلام الحديث (٣/ ١٩٢٢ـ١٩٢٣)، وانظر المصدر نفسه (٢/ ١٣٦٨ـ١٣٦٩).

عليه سبحانه، وأنها لا تليق بصفاته ونعوته، وإنما معناها في حقه رضاه، وقد يكون المراد بها في هذا الحديث أنه تعالى عجَّب ملائكته مما فعل الرجل وزوجه مع ضيفهما.

وبهذا يكون ـ عفا الله عنه ـ وافق بالكلية مذهب الخلف[1] وعدل تمامًا عن مذهب السلف الذين أثبتوها على حقيقة ظاهرها، ونفوا عنهم علم كيفيتها كشأنهم في باقي الصفات.

وقد وصف ـ سبحانه ـ نفسه بها في كتابه العزيز، وكذا وصفه بها رسوله في خطابه، وأثبت ذلك سلف الأمة وخيارها عملاً بالنصوص ومقتضى الأخبار إذ قال تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ﴾[2]، وصح عن نبيه ـ عليه

---

(١) قال ابن فورك في مشكل الحديث (ص ٧١): (وإذا قيل في صفة الله تعالى عجب أو يتعجب فالمراد به أحد شيئين: إما أن يكون يراد به أنه مما عظم قدر ذلك وكبر، لأن المتعجب معظم لما يتعجب منه، ولكن الله سبحانه لما كان عالمًا بما كان ويكون لم يلق به أحد الوجهين الذي يقتضي استدراك علم ما لم يكن به عالمًا، فبقي أمر التعظيم له والتكبير في القلوب عند أهله، إذ يراد بذلك الرضا والقبول لأجل أن من أعجبه الشيء فقد رضيه وقبله . . .» إلخ.

(٢) سورة الصافات آية ١٢.

قرأ حمزة والكسائي وخلف بضم التاء، وهي قراءة علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس ـ رضي الله عنهم ـ واختارها أبو عبيد والفراء، وقرأ الباقون بفتحها.

قال الفراء في معاني القرآن (٢/ ٣٨٤)، (وقوله: بل عجبت ويسخرون، قرأها الناس بنصب التاء ورفعها، والرفع أحب إلي لأنها قراءة علي وابن مسعود وعبد الله بن عباس».

وقال ابن جرير الطبري في تفسيره (٢٣/ ٤٣): (والصواب من القول في ذلك أن يقال: إنهما قراءتان مشهورتان في قراء الأمصار، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب، فإن قال قائل: كيف يكون مصيبًا القارئ بهما مع اختلاف معنييهما؟ قيل: إنهما وإن اختلف معنياهما فكل واحد من معنييه صحيح، قد عجب محمد ﷺ مما أعطاه الله من الفضل وسخر منه أهل الشرك بالله، وقد عجب ربنا من عظيم ما قاله المشركون في الله وسخر المشركون بما قالوه . . .» إلخ.

وانظر: كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد (ص ٥٤٧)، والمبسوط في القراءات العشر لابن مهران (ص ٣٧٥)، والتيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني (ص ١٨٦)، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري (٢/ ٣٥٦).

الصلاة والسلام ـ قوله: «عجب الله من قوم يدخلون الجنة في السلاسل»[١].

و «عجب ربنا عز وجل من رجلين: رجل ثار عن وطائه ولحافه من بين أهله وحبه إلى صلاته...» الحديث[٢].

و «إن ربك ليعجب من عبده إذا قال: رب اغفر لي ذنوبي إنه لا يغفر الذنوب غيرك»[٣]، و «يعجب ربكم من راعي غنم في رأس شَظِيَّة[٤] بجبل يؤذن بالصلاة ويصلي، فيقول الله ـ عز وجل ـ: انظروا إلى عبدي هذا يؤذن ويقيم الصلاة يخاف مني، قد غفرت لعبدي وأدخلته الجنة»[٥].

ولقد حمل السلف ـ كما أشرت ـ تبعًا لما ورد من النصوص ـ هذه الصفة على ظاهرها وأثبتوا معناها بدون أن يتوهموا في ذلك تشبيهًا أو تمثيلا؛ إذ ذاك منتف أصلاً بينه تعالى وبين خلقه.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد باب ١٤٤ ح ٣٠١٠، (الفتح ٦/ ١٤٥)، وأبو داود في سننه ـ بلفظ: «عجب ربنا عز وجل من قوم يقادون إلى الجنة في السلاسل» كتاب الجهاد باب ١٢٤ ح ٢٦٧٧ (٣/ ١٢٧)، وأحمد في مسنده (٢/ ٣٠٢، ٣٠٦، ٤٥٧).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١/ ٤١٦)، وفي طبعة شاكر (٦/ ٢٢ ـ ٢٣) ح ٣٩٤٩، وصحح إسناده، وأبو داود في سننه (القسم الأخير من الحديث فقط) كتاب الجهاد باب ٣٨ ح ٢٥٣٦ (٣/ ٤٢ ـ ٤٣)، والدارمي في النقض (ص ٢٠٢)، وابن أبي عاصم في السنة ح ٥٦٩ (١/ ٢٤٩).

وانظر صحيح الترغيب ح ٦٢٦ (١/ ٢٥٨)، وإبطال التأويلات (١/ ٢٤٤) هامش (٢).

(٣) هو قطعة من حديث علي ـ رضي الله عنه ـ أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الجهاد باب ٨ ح ٢٦٠٢ (٣/ ٧٧).

والترمذي في سننه، كتاب الدعوات باب ٤٧ ح ٣٤٤٦ (٥/ ٥٠١)، وقال: حديث حسن صحيح، وأحمد في مسنده (طبعة شاكر) (٢/ ١٠٩ ـ ١١٠) ح ٧٥٣، وصحح إسناده، والحاكم في مستدركه (٢/ ٩٨ ـ ٩٩)، ووافقه الذهبي على تصحيحه، وكذا صححه ابن حبان (كما في الإحسان) ح ٢٦٩٨ (٦/ ٤١٥). وانظر: السلسلة الصحيحة ح ١٦٥٣ (٤/ ٢١٠ ـ ٢١١).

(٤) الشظية: قطعة مرتفعة في رأس الجبل. النهاية (٢/ ٤٧٦).

(٥) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة باب ٢٧٢ ح ١٢٠٣ (٢/ ٩)، والنسائي في سننه، كتاب الأذان باب ٢٦ ح ٦٦٦ (٢/ ٢٠)، وأحمد في مسنده ـ مختصرًا ومطولاً (٤/ ١٤٥، ١٥٧، ١٥٨)، وانظر: إرواء الغليل ح ٢١٤ (١/ ٢٣٠)، والسلسلة الصحيحة ح ٤١ (١/ ٦٥).

قال الفراء[1] : «والعجب وإن أسند إلى الله فليس معناه من الله كمعناه من العباد، ألا ترى أنه قال : ﴿فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ﴾[2] وليس السُّخريُّ من الله كمعناه من العباد، وكذلك قوله : ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[3] ليس ذلك من الله كمعناه من العباد . . .»[4] .

وقال القاضي أبو يعلى - بعد سوقه لما يثبت هذه الصفة - : «اعلم أن الكلام في هذا الحديث كالكلام في الذي قبله[5] ، وأنه لا يمتنع إطلاق ذلك عليه وحمله على ظاهره؛ إذ ليس في ذلك ما يحيل صفاته ولا يخرجها عما تستحقه؛ لأنا لا نثبت عجبًا هو تعظيم لأمر دهمه استعظمه لم يكن عالمًا به، لأنه مما لا يليق بصفاته، بل نثبت ذلك صفة كما أثبتنا غيرها من صفاته .

فإن قيل : المراد به تعظيم ذلك وتكثيره عند أهله حثًا على فعلها وترغيبًا في المبادرة إليها، ويحتمل أن يكون المراد به الرضا له والقبول[6] لأن من أعجبه الشيء فقد رضيه، ولا يصح أن يعجب مما يسخَطُهُ ويكرَهُه .

قيل : الطريق الصحيح ما ذكرنا من حمله على ظاهره، وهو الأشبه بأصول أحمد في نظائره من الأخبار لما بينا، وهو أنه ليس في ذلك ما يحيل صفاته، وما ذكروه من التأويل لا يصح، لأن الله تعالى راض بذلك قبل

---

(١) هو أبو زكريا، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الأسدي مولاهم، الكوفي، العلامة اللغوي النحوي الأديب الفقيه الثقة، ولد بالكوفة سنة ١٤٤ ، وتوفي بطريق مكة سنة ٢٠٧ .
طبقات النحويين واللغويين (ص ١٣١-١٣٣)، وتاريخ بغداد (١٤/ ١٤٩-١٥٥)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٢١٢-٢١٣).

(٢) سورة التوبة بعض آية ٧٩ .

(٣) سورة البقرة بعض آية ١٥ .

(٤) معاني القرآن (٢/ ٣٨٤).

(٥) يعني ما سبق إيراده له في إثبات صفة الفرح لله تعالى، وقد مضى ذلك (ص ٢١٤).

(٦) كما يقوله الخطابي ويفسره بذلك.

وجود هذه الأفعال منهم ومعظم لها قبل وجودها، فرضاه وتعظيمه لا يختص ما ذكر في الأخبار، فلم يصح حملها عليه، لأنه حمل على ما لا يفيد»[١] .

وإذا كان التعجب في حق الإنسان منشؤه غرابة الفعل وأنه حدث على شكل يثير العجب والغرابة لأنه فوجئ بالفعل الذي هو محل التعجب إذا كان هذا هو مثار التعجب عند المخلوق فإن الله تعالى منزه عن هذه المعاني، لأنه سبحانه هو الذي قدر ذلك الفعل الذي هو محل التعجب وأوجده، فلا ترد ـ إذًا ـ في حقه ـ عز وجل ـ هذه المعاني وتلك اللوازم لانتفائها عنه وعدم جوازها عليه[٢] .

فالقول السليم المحكم ـ إذًا ـ هو الإثبات الحقيقي لهذه الصفة المصاحبُ لكمال التنزيه، المبرأ من وحل التعطيل ودرن التشبيه، واعتقاد أنها من صفاته تعالى الفعلية التي تتجدد حسب مشيئته واختياره وإرادته، وقوفًا مع النصوص وتأدبًا معها والتزامًا بمدلولها، وأن التأويل ـ لا محالة ـ في نصوص الصفات مبني على الظن والحسبان والتخمين، وهو أمر مظنون بالاتفاق، والقول في صفات الباري بذلك غير جائز ولا هو لائق، وقد قال تعالى: ﴿ **قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ** ﴾[٣]، وقال: ﴿ **وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً** ﴾[٤] .

---

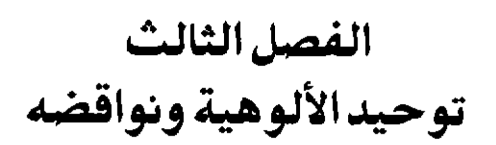
(١) إبطال التأويلات (١/ ٢٤٥ـ٢٤٦).

وانظر: تأويل مختلف الحديث (ص ٢٤٨)، والحجة في بيان المحجة (٢/ ٤٥٧)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٩٦)، ومجموع الفتاوى (٦/ ١٢٣ـ١٢٤).

(٢) الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية (ص ٢٩٥)، مع بعض الاختصار والتصرف.

(٣) سورة الأعراف آية ٣٣.

(٤) سورة الإسراء آية ٣٦.



الفصل الثالث
توحيد الألوهية ونواقضه

وفيه خمسة مباحث :

المبحث الأول : تعريف توحيد الألوهية .

المبحث الثاني : خروج عصاة الموحدين من نار جهنم إن هم دخلوها .

المبحث الثالث : بيان شروط صحة العبادة .

المبحث الرابع : أنواع العبادة .

المبحث الخامس : نواقض التوحيد .

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : الشرك وبيان أقسامه .

المطلب الثاني : بيان جملة من أنواع الشرك .

الفصل الثالث
توحيد الألوهية ونواقضه
المبحث الأول
تعريف توحيد الألوهية

توحيد الألوهية المراد به إفراده تعالى بالعبادة واستحقاقه لها وحده دون سواه ، قولاً وفعلاً وقصداً بجميع أفعال عباده التي تعبدهم بها من صلاة وزكاة وصيام وحج ونذر ومحبة وخوف ورجاء ودعاء وتوكل ورغبة ورهبة وغير ذلك من أنواع العبادة المشروعة طاعة له سبحانه وتقرباً إليه .

ويسمى ـ هذا التوحيد أيضًا ـ توحيد العبادة، وتوحيد الإرادة والقصد، وتوحيد الطلب، وهو الذي بعثت به الرسل الكرام ـ عليهم الصلاة والسلام ـ ودعوا إليه ونزلت به الكتب، ووقعت فيه الخصومة بين أنبياء الله تعالى وأممهم، وانقسم الناس بسببه إلى فريقين : مؤمنين، وكافرين، فشرع من أجله الجهاد لإعلائه وإقامته[1] .

---

(١) قال الشيخ عبد الرحمن السعدي في كتابه : الحق الواضح المبين (ص ١١١ ـ ١١٢) : «وهذا النوع ـ يعني توحيد الألوهية ـ زبدة رسالة الله لرسله، فكل نبي يبعثه الله يدعو قومه يقول : ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ وهو الذي خلق الله الخلق لأجله، وشرع الجهاد لإقامته، وجعل الثواب الدنيوي والأخروي لمن قام به وحققه، والعقاب لمن تركه، وبه يحصل الفرق بين أهل السعادة القائمين به، وأهل الشقاوة التاركين له» .
وقال أيضًا في القول السديد (ص ١٣ ـ ١٤) : «فجميع الكتب السماوية وجميع الرسل دعوا إلى هذا التوحيد ونهوا عن ضده من الشرك والتنديد، وخصوصًا محمد ﷺ، وهذا القرآن الكريم فإنه أمر به وفرضه وقرره أعظم تقرير، وبينه أعظم بيان، وأخبر أنه لا نجاة ولا فلاح ولا سعادة إلا بهذا التوحيد، وأن جميع الأدلة العقلية والنقلية والأفقية والنفسية أدلة وبراهين على هذا الأمر بهذا التوحيد ووجوبه، فالتوحيد هو حق الله الواجب على العبيد، وهو أعظم أوامر الدين وأصل الأصول كلها وأساس الأعمال» .

والدلالة على هذه المعاني استفاضت بها النصوص الشرعية قرآنية وحديثية وهذه طائفة منها:

قال تعالى: ﴿ يا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذي خَلَقَكُمْ وَالَّذينَ من قَبْلكُم لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ (٢١) الَّذي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ فراشًا وَالسَّمَاءَ بناءً وَأَنزَلَ من السَّماء مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ فَلا تَجْعَلُوا للَّه أَندادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[١].

وقال: ﴿ قُلْ إِنَّ صَلاتي وَنُسُكي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتي للَّه رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٦٢) لا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴾[٢].

وقال: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾[٣].

وقال: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا من قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾[٤].

وقال: ﴿ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ الدِّينَ (١١) وَأُمِرْتُ لأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ (١٢) قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ (١٣) قُلِ اللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُ دِينِي (١٤) فَاعْبُدُوا مَا شِئْتُم مِّن دُونِهِ قُلْ إِنَّ الْخَاسِرِينَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَلا ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ ﴾[٥].

وقال: ﴿ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ (٦٥) بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُن مِّنَ الشَّاكِرِينَ ﴾[٦] إلى

---

(١) سورة البقرة آية ٢١-٢٢.

(٢) سورة الأنعام آية ١٦٢-١٦٣.

(٣) سورة النحل آية ٣٦.

(٤) سورة الأنبياء بعض آية ٢٥.

(٥) سورة الزمر آية ١١-١٥.

(٦) سورة الزمر آية ٦٥-٦٦.

غير ذلك من الآي القرآني الكريم المتعلق بهذا الباب العظيم.

وروى عبد الله بن عباس[١] - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ لما بعث معاذًا - رضي الله عنه - على اليمن قال: **«إنك تقدم على قوم أهل كتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله، فإذا عرفوا الله فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم، فإذا فعلوا الصلاة فأخبرهم أن الله فرض عليهم زكاة من أموالهم وترد على فقرائهم، فإذا أطاعوا بها فخذ منهم وتوق كرائم أموال الناس»**[٢].

وعن معاذ بن جبل[٣] - رضي الله عنه - قال: أنا رديف النبي ﷺ فقال: **«يا معاذ»**، قلت: لبيك وسعديك ثم قال مثله ثلاثًا: **«هل تدري ما حق الله على العباد؟»** قلت: لا، قال: **«حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا»**، ثم سار ساعة فقال: **«يا معاذ»**، قلت: لبيك وسعديك، قال: **«هل تدري ما حق العباد على الله إذا فعلوا ذلك؟ ألا يعذبهم»**[٤].

وعن جابر[٥] - رضي الله عن - قال: أتى النبي ﷺ رجل فقال: يا رسول

---

(١) هو أبو العباس عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، ابن عم رسول الله ﷺ الصحابي الجليل، حبر الأمة وترجمان القرآن الملقب بالبحر لسعة علمه، فضائله كثيرة ومناقبه جمة، مات بالطائف سنة ٦٨، الاستيعاب (٣/ ٩٣٣-٩٣٩)، وأسد الغابة (٣/ ٢٩٠-٢٩٤)، والإصابة (٤/ ١٤١-١٥٢).

(٢) متفق عليه، وقد مضى تخريجه (ص ٧٤).

(٣) هو أبو عبد الرحمن معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس بن عائذ الأنصاري الخزرجي المدني البدري، الصحابي الشهير الجليل، وأعلم الأمة بالحلال والحرام، مات سنة ١٧، وقيل: ١٨. الاستيعاب (٣/ ١٤٠٢-١٤٠٧)، وأسد الغابة (٥/ ١٩٤-١٩٧)، والإصابة (٦/ ١٣٦-١٣٨).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاستئذان باب ٣٠ ح ٦٢٦٧، (الفتح ١١/ ٦٠-٦١)، وكذا في مواضع أخرى في الصحيح بألفاظ متقاربة، ومسلم في صحيحه كتاب الإيمان ح ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١ (١/ ٥٨-٥٩)، والترمذي في سننه، كتاب الإيمان باب ١٨ ح ٢٦٤٣ (٥/ ٢٦-٢٧).

(٥) هو أبو عبد الله جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري الخزرجي السلمي المدني، له ولأبيه صحبة، كان من أعيان الصحابة وفقهائهم ومجتهديهم، مات بالمدينة سنة ٧٨، وقيل: ٧٧، وقيل غير ذلك. =

الله ما الموجبتان[١] ؟ فقال : «من مات لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة، ومن مات يشرك بالله شيئًا دخل النار»[٢] .

وعنه ـ أيضًا ـ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «من لقي الله لا يشرك به شيئًا دخل الجنة، ومن لقيه يشرك به دخل النار»[٣] .

* * *

= الاستيعاب (١/ ٢١٩ـ٢٢٠)، وأسد الغابة (١/ ٣٠٧ـ٣٠٨)، والإصابة (١/ ٤٣٤ـ٤٣٥).

(١) أي الخصلة الموجبة لدخول الجنة، والخصلة الموجبة لدخول النار.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان ح ١٥١ (١/ ٩٤)، وأحمد في مسنده (٣/ ٣٩١)، وأبو يعلى في مسنده ح ٢٢٧٤ (٢/ ٤٦٨).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان ح ١٥٢ (١/ ٩٤).

المبحث الثاني
خروج عصاة الموحدين من نار جهنم إن هم دخلوها

هناك أحاديث صحاح عن رسول الله ﷺ تفيد أن من أتى بالشهادتين حرم الله عليه دخول النار[١]، في حين قد دلت أحاديث أخر على أنه يخرج من النار من قال لا إله إلا الله[٢].

وظاهر هذه النصوص متعارض، إذ كيف يدخل النار من نطق بالشهادتين مع إفادة ما ينص تحريم ذلك عليه[٣].

وقد تناول الخطابي - رحمه الله تعالى - هذه المسألة بالعرض والتحليل فقال - عند شرحه لقوله - عليه الصلاة والسلام -: «**قال لي جبريل: من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة ولم[٤] يدخل النار...**» الحديث[٥] -:

---

(١) كقوله - عليه الصلاة والسلام -: «**من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله حرم الله عليه النار**».
أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان ح ٤٧ (١/ ٥٨).
والترمذي في سننه، كتاب الإيمان باب ١٧ ح ٢٦٣٨ (٥/ ٢٣).
وقوله: «**من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة**».
أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان ح ٤٣ (١/ ٥٥)، وأحمد في مسنده (١/ ٦٩).

(٢) كقوله عليه - الصلاة والسلام -: «**يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن شعيرة من خير، ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن برة من خير، ويخرج من النار من قال: لا إله إلا الله وفي قلبه وزن ذرة من خير**».
أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان باب ٣٣ ح ٤٤ (الفتح ١/ ١٠٣)، وفي مواطن أخرى من الصحيح، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان ح ٣٢٥ (١/ ١٨٢).

(٣) انظر: أجوبة وأقاويل العلماء في المسألة في: شرح صحيح مسلم للنووي (١/ ٢١٧)، وما بعدها، ومختلف الحديث (ص ١٣٤ - ١٣٥)، وسنن الترمذي (٥/ ٢٣ - ٢٤)، ومدارج السالكين (١/ ٣٥٩) وما بعدها، وكلمة الإخلاص وتحقيق معناها - ضمن مجموعة الرسائل الكمالية في التوحيد (ص ٩)، وما بعدها، وجامع العلوم والحكم (ص ٢٠٧ - ٢١٠)، وتيسير العزيز الحميد (ص ٨٦ - ٩١)، وتحفة الأحوذي (٧/ ٣٩٣ - ٣٩٥).

(٤) في الصحيح: (أَوْلَمْ) بالشك.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق باب ٦ ح ٣٢٢٢ (الفتح ٦/ ٣٠٥ - ٣٠٦) كما أورده في مواضع أخرى من صحيحه بزيادات في أوله، والترمذي في سننه كتاب الإيمان باب ١٨ ح ٢٦٤٤ (٥/ ٢٧).

«فيه إثبات دخول ونفي دخول، وكل واحد منهما متميز عن الآخر بنعت ووقت، والمعنى: أن من مات على الإسلام من أهل هذه الصفة فإن مصيره الجنة يبقى فيها خالداً، وإن ناله قبل ذلك من العقوبات ما ناله.

وأما قوله: «ولم يدخل النار» فمعناه: دخول التخليد فيها على التأبيد، وإنما تأولنا الحديث على هذا الوجه لئلا تبطل معاني الآيات والأحاديث الكثيرة التي جاءت في الوعيد مع صحة مخارج تلك الأحاديث وعدالة نقلتها، وسبيلنا أن نتحرى التوفيق بين الآي المختلفة بترتيب بعضها على بعض، لأن الله ـ عز وجل ـ يقول: ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا ﴾[1]، فأخبر أن الاختلاف عن القرآن منفي، وليس يمكن نفي الاختلاف عنه إلا بهذا الوجه، فعلمنا أنه واجب، وكذلك سبيل الأحاديث التي هي بيان الكتاب إذا صحت مخارجها لم يجز عليها التناقض والاختلاف، فكان الواجب أن يسلك بها مسلك الآي المختلفة في الظاهر لئلا تناقض ولا تتهاتر»[2][3].

وهذا الجمع من الخطابي بين نصوص هذه المسألة مستحسن جداً ووجيه للغاية، سلكه بعض أئمة السلف وارتضوه، قال الإمام الترمذي ـ بعد روايته لحديث عبادة بن الصامت ـ رضي الله عنه ـ: «من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله حرم الله عليه النار»[4]:

«ووجه هذا الحديث عند بعض أهل العلم أن أهل التوحيد سيدخلون الجنة، وإن عذبوا بالنار بذنوبهم فإنهم لا يخلدون في النار، وقد روي عن

(١) سورة النساء بعض آية ٨٢.
(٢) الهتر بالكسر: الكذب، والداهية، والأمر العجب، والسَّقَط من الكلام والخطأ فيه.
والتَهاتر: الشهاداتَ التي يكذب بعضها بعضاً.
انظر: القاموس المحيط (ص ٦٣٧) مادة (هـ. ت. ر).
(٣) أعلام الحديث (٢/ ١٤٨٤ ـ ١٤٨٥).
(٤) مضى تخريجه (ص ٢٣١).

عبد الله بن مسعود، وأبي ذر[١]، وعمران بن حصين[٢]، وجابر بن عبد الله، وابن عباس، وأبي سعيد الخدري، وأنس بن مالك، عن النبي ﷺ أنه قال: **«سيخرج قوم من النار من أهل التوحيد ويدخلون الجنة»**[٣].

وهكذا روي عن سعيد بن جبير[٤] وإبراهيم النخعي[٥] وغير واحد من التابعين في تفسير هذه الآية: **﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾**[٦] قالوا: إذا أخرج أهل التوحيد من النار وأدخلوا الجنة ودّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين»[٧] [٨].

وقال ابن رجب الحنبلي: ـ متحدثًا عن معنى قول الخطابي ـ: «وهذا قد حمله بعضهم على الخلود فيها، أو على نار يخلد فيها أهلها، وهي ماعدا

(١) هو جندب بن جنادة الغفاري، أحد السابقين الأولين للإسلام ومن الموصوفين بالزهد والصدق والعلم والعمل، مات بالربذة (من قرى المدينة) سنة ٣٢.
الاستيعاب (١/ ٢٥٢ـ٢٥٦)، وأسد الغابة (١/ ٣٥٧ـ٣٥٨)، والإصابة (٧/ ١٢٥ـ١٣٠).

(٢) هو: أبو نجيد عمران بن حصين بن عبيد بن خلف الخزاعي، من كبار الصحابة وصاحب راية خزاعة يوم فتح مكة، مات سنة ٥٢.
الاستيعاب (٣/ ١٢٠٨)، وأسد الغابة (٤/ ٢٨١ـ٢٨٢)، والإصابة (٤/ ٧٠٥ـ٧٠٦).

(٣) الأحاديث الواردة في هذا المعنى كثيرة قد سبق ذكر بعضها، وقد ساق الحافظ ابن كثير جملة منها في تفسيره (٢/ ٥٦٥ـ٥٦٦) عند قوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾.

(٤) هو أبو محمد ويقال: أبو عبد الله، سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي ولاء، الكوفي التابعي الإمام العلم والحافظ المفسر، قتله الطاغية الحجاج بن يوسف الثقفي بواسط سنة ٩٥.
وفيات الأعيان (٢/ ٣٧١ـ٣٧٤)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ٣٢١ـ٣٤٣)، وتهذيب التهذيب (٤/ ١١ـ١٤).

(٥) هو أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي اليماني ثم الكوفي، فقيه العراق وأحد أعلام التابعين إمامة وصلاحًا وحفظًا، مات سنة ٩٦.
تهذيب الأسماء واللغات (١/ ١٠٤ـ١٠٥)، ووفيات الأعيان (١/ ٢٥ـ٢٦)، وتهذيب التهذيب (١/ ١٧٧ـ١٧٩).

(٦) سورة الحجر آية ٢.

(٧) انظر: تفسير ابن جرير الطبري (١٤/ ٣ـ٥) فقد روى بعض هذه الآثار بأسانيده إلى قائليها.

(٨) سنن الترمذي (٥/ ٢٤)، ويظهر أن في أصل الكلام اضطرابًا، والتصحيح من صحيح سنن الترمذي للشيخ الألباني (٢/ ٣٣٣).

الدرك الأعلى، فإن الدرك الأعلى يدخله خلق كثير من عصاة الموحدين بذنوبهم، ثم يخرجون بشفاعة الشافعين وبرحمة أرحم الراحمين، وفي الصحيحين «إن الله تعالى يقول: وعزتي وجلالي لأخرجن من النار من قال: لا إله إلا الله»[(١)][(٢)].

* * *

(١) البخاري في صحيحه من حديث طويل لأنس بن مالك -رضي الله عنه- وفي آخره: «وعزتي وجلالي وكبريائي وعظمتي لأخرجن منها من قال: لا إله إلا الله» كتاب التوحيد باب ٣٦ ح ٧٥٠٩ (الفتح ١٣/ ٤٧٤)، ومسلم في صحيحه كتاب الإيمان ح ٣٢٦ (١/ ١٨٤).

(٢) كلمة الإخلاص وتحقيق معناها (ضمن مجموعة الرسائل الكمالية) (ص ١٢).

المبحث الثالث
بيان شروط صحة العبادة

مما لا شك فيه ولا ارتياب أنه لا يحل لأحد ولا يحق له أن يعبد الله تعالى ـ إلا بما شرعه في كتابه أو جاء في هدي نبيه ﷺ أيًا كان نوع تلك العبادة وكانت صفتها ـ مع خلوص النية في ذلك لوجهه سبحانه دون سواه، وهذا لا يتأتى إلا عن طريق العلم والمعرفة وقد دلت على هذه الأمور نصوص شرعية وأقوال سلفية يأتي ذكرها بعدُ ـ إن شاء الله ـ.

وقد تناول الخطابي بالبيان والتفصيل ما يجب على العبد نحو هذا الأمر قائلاً: «ومما يجب عليك أن تحكمه في هذا الباب تقدمة المعرفة بأمور، منها: أن تعرف الشيء الذي تعبدت به، وأن تعلم أنك مأمور به، وأن تطلب موافقة الآمر فيما تعبدت به، فإنك إذا لم تعلم صفة ما أمرت به لم يتأت لك فعله على الوجه الذي تعبدت به ومن فَعَل المأمور به من غير أن يعرف أنه مأمور به أو في جملة المأمورين به لم يكن في فعله مطيعًا للآمر، ومن عرف الأمر ثم لم يقصد بفعله المأمور به موافقة الآمر لم يكن ممتثلاً لأمره، وهذا جملة من أمر علم النية وما يدخل في معناها»[1].

وقال عند شرحه لمعنى قوله عليه الصلاة والسلام: «**إنما الأعمال بالنيات...**» الحديث[2]: «معناه أن صحة الأعمال ووجوب أحكامها إنما يكون بالنية، فإن النية هي المصرفة لها إلى جهاتها ولم يرد به أعيان الأعمال، لأن أعيانها حاصلة بغير نية، ولو كان المراد به أعيانها لكان خلْفًا من القول، وكلمة «إنما» مرصدة لإثبات الشيء ونفي ما عداه»[3]اهـ.

فقوله ـ رحمه الله ـ: «أن تعرف الشيء الذي تعبدت به» معناه عدم عبادته تعالى بالجهل أو اتباع الهوى، بل ينبغي أن يكون أداء تلك العبادة

(١) أعلام الحديث (١/ ١١٦).

(٢) سيأتي ـ قريبًا ـ ذكره وتخريجه.

(٣) معالم السنن (٣/ ٢٤٤).

مبنيًا على معرفتها والعلم بما يطالب فيها بغية إقامتها على وجهها طمعًا في قبولها والمثوبة عليها، وقد قال سبحانه: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّه﴾[1] فبدأ بالعلم أولاً[2]. فالعلم إمام العمل وقائد له، والعمل تابع له ومؤتم به، فكل عمل لا يكون خلف العلم مقتديًا به فهو غير نافع لصاحبه بل مضرة عليه، كما قال بعض السلف: من عبد الله بغير علم كان ما يفسد أكثر مما يصلح. والأعمال إنما تتفاوت في القبول والرد بحسب موافقتها للعلم ومخالفتها له، فالعمل الموافق للعلم هو المقبول والمخالف له هو المردود؛ إذ هو الميزان والمحك، وكان شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: «من فارق الدليل ضل السبيل»[3].

ولهذا قال الخطابي: «فإنك إذا لم تعلم صفة ما أمرت به لم يتأت لك فعله على الوجه الذي تعبدت به».

وقوله: «وأن تطلب موافقة الآمر فيما تُعبدت به» معناه أداء العبادة على صفتها الموافقة لنص الكتاب أو هدي النبوة وعدم مخالفتها والخروج عليها، قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ (٣١) قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾[4].

---

(١) سورة محمد بعض آية ١٩.

(٢) قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - في كتاب العلم من صحيحه «باب العلم قبل القول والعمل، لقول الله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ﴾ فبدأ بالعلم».
قال الحافظ ابن حجر: قال ابن المنير: «أراد به أن العلم شرط في صحة القول والعمل، فلا يعتبران إلا به، فهو متقدم عليهما، لأنه مصحح للنية المصححة للعمل، فنبه المصنف على ذلك حتى لا يسبق إلى الذهن من قولهم: «إن العلم لا ينفع إلا بالعمل» تهوين بأمر العلم والتساهل في طلبه» اهـ.
ثم قال ابن حجر: «قوله: «فبدأ بالعلم» أي حيث قال: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ﴾ ثم قال: ﴿وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ﴾». فتح الباري (١/ ١٦٠).

(٣) انظر: مفتاح دار السعادة (١/ ٨٢-٨٣).

(٤) سورة آل عمران آية ٣١-٣٢.

وقال: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾(١) وقال: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾(٢) وقال عليه ـ الصلاة والسلام ـ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»(٣)، وفي رواية «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»(٤) إلى غير هذا من النصوص المستفيضة في هذا المعنى الدالة على هذا الأصل العظيم.

وقوله: «إن صحة الأعمال ووجوبَ أحكامها إنما يكون بالنية، فإن النية هي المصرفة لها إلى جهاتها. . .» إلخ معناه أن من شروط صحة العمل إخلاص النية في ابتغاء وجهه تعالى دون غيره، ليكون ـ مع ما تقدم من شروط ـ مدعاة لقبوله والرضا على فاعله، تشهد لهذا أدلة كثيرة، قال تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحًا وَلا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾(٥) وقال ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ الدِّينَ﴾(٦) وقال: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ الدِّينَ﴾(٧) إلى قوله ﴿قُلِ اللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُ دِينِي﴾(٨) وقال: ﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ

---

(١) سورة النور بعض آية ٦٣.

(٢) سورة الحشر بعض آية ٧.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأقضية ح ١٨ (٣/ ١٣٤٤)، وأحمد في مسنده (٦/ ١٤٦، ١٨٠، ٢٥٦).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلح باب ٥ ح ٢٦٩٧ (الفتح ٥/ ٣٠١)، وعلقه في موضعين، انظر الفتح (٤/ ٣٥٥)، (١٣/ ٣١٧)، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأقضية ح ١٧ (٣/ ١٣٤٣)، وأبو داود في سننه كتاب السنة باب ٦ ح ٤٦٠٦ (٥/ ١٢).
وابن ماجه في سننه، المقدمة ح ١٤ (١/ ٧)، وأحمد في مسنده (٦/ ٢٤٠، ٢٧٠).

(٥) سورة الكهف بعض آية ١١٠.

(٦) سورة الزمر آية ٢.

(٧) سورة الزمر آية ١١.

(٨) سورة الزمر آية ١٤.

الْكَافِرُونَ﴾[١] وقال: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾[٢].

وقال ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى...»[٣].

وقال: «قال الله تبارك وتعالى: أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملاً أشرك فيه معي غيري تركته وشركه»[٤].

قال الفضيل[٥] في قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾[٦]: «أخلصه وأصوبه، فإنه إذا كان خالصًا ولم يكن صوابًا لم يقبل، وإذا كان صوابًا ولم يكن خالصًا لم يقبل حتى يكون خالصًا، والخالص إذا كان لله،

---

(١) سورة غافر آية ١٤.

(٢) سورة البينة بعض آية ٥.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الوحي باب ١ ح ١ (الفتح (١/ ٩)، وكذا في مواضع أخرى من صحيحه، انظر دليل القاري للشيخ الغنيمان (ص ٢)، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة (ح ١٥٥) (٣/ ١٥١٥ ـ ١٥١٦).
وأبو داود في سننه، كتاب الطلاق باب ١١ ح ٢٢٠١ (٢/ ٦٥١ ـ ٦٥٢)، والنسائي في سننه، كتاب الطهارة باب ٦٠ ح ٧٥ (١/ ٥٨ ـ ٦٠).
وفي كتاب الطلاق باب ٢٤ ح ٣٤٣٧ (٦/ ١٥٨ ـ ١٥٩).
وفي كتاب الأيمان والنذور باب ١٩ ح ٣٧٩٤ (٧/ ١٣)، والترمذي في سننه، كتاب فضائل الجهاد باب ١٦ ح ١٦٤٧ (٤/ ١٧٩ ـ ١٨٠)، وابن ماجه في سننه كتاب الزهد باب ٢٦ ح ٤٢٢٧ (٢/ ١٤١٣)، ومالك في موطئه برواية محمد بن الحسن الشيباني ح ٩٨٣ (ص ٣١٢)، وأحمد في مسنده (طبعة شاكر) ح ١٦٨ (١/ ١٧٠).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرقائق ح ٤٦ (٤/ ٢٢٨٩)، وابن ماجه في سننه كتاب الزهد باب ٢١ ح ٤٢٠٢ (٢/ ١٤٠٥)، وهو فيه بلفظ: «... **فمن عمل لي عملاً أشرك فيه غيري فأنا منه بريء وهو للذي أشرك**».

(٥) هو أبو علي الفضيل بن عياض بن مسعود بن بشر، الإمام الزاهد العابد المشهور، شيخ الحرم المكي، ثقة ثبت، أخرج له الشيخان وغيرهما، ولد بسمرقند سنة ١٠٥، ومات بمكة سنة ١٨٧.
القند في ذكر علماء سمرقند (ص ٥٠١ ـ ٥٠٣)، ووفيات الأعيان (٤/ ٤٧ ـ ٥٠)، وسير أعلام النبلاء (٨/ ٤٢١ ـ ٤٤٢).

(٦) سورة الملك بعض آية ٢.

والصواب إذا كان على السنة»[١]، ثم قرأ: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾[٢].

وقال العلامة ابن القيم[٣]: «الأعمال أربعة: واحد مقبول، وثلاثة مردودة، فالمقبول ما كان لله خالصًا وللسنة موافقًا، والمردود ما فقد منه الوصفان أو أحدهما، وذلك أن العمل المقبول هو ما أحبه الله ورضيه، وهو سبحانه إنما يحب ما أمر به وما عمل لوجهه، وما عدا ذلك من الأعمال فإنه لا يحبها، بل يمقُتُها ويمقت أهلها»[٤].

وقال أيضًا: «والعبد إذا عزم على فعل أمر فعليه أن يعلم أولاً هل هو طاعة لله أم لا؟ فإن لم يكن طاعة فلا يفعله إلا أن يكون مباحًا يستعين به على الطاعة، وحينئذ يصير طاعة، فإذا بان له أنه طاعة فلا يقدمُ عليه حتى ينظر هل هو معان عليه أم لا؟ فإن لم يكن معانًا عليه فلا يقدم عليه فيذل نفسه، وإن كان معانًا عليه بقي عليه نظر آخر وهو أن يأتيه من بابه، فإن أتاه من غير بابه أضاعه أو فرط فيه أو أفسد منه شيئًا، فهذه الأمور الثلاثة أصل سعادة العبد وفلاحه»[٥].

* * *

---

(١) أخرجه عنه أبو نعيم في الحلية (٨/ ٩٥).

(٢) سورة الكهف بعض آية ١١٠، وزيادة الآية من إعلام الموقعين (٢/ ١٦٢).

(٣) عند شرحه لقول عمر -رضي الله عنه-: «فإن الله لا يقبل من العباد إلا ما كان له خالصًا».

(٤) إعلام الموقعين (٢/ ٦٢)، وانظر: جامع العلوم والحكم لابن رجب (ص ١٢-١٣).

(٥) إعلام الموقعين (٢/ ١٦٠).

المبحث الرابع
أنواع العبادة

إن كل ما أمر به سبحانه وحث على فعله ورغب فيه، وكذا كل ما دعا إليه رسوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ من أعمال الخير والإحسان وأنواع الطاعات، داخل في مفهوم العبادة وعمومها، لا يجوز صرفه ـ بحال ـ لغيره تعالى، لكونه المعبود المطاع، ولا معبود بحق سواه.

وأشمل تعريف لمسمى العبادة ما ذكره ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ قائلاً: «العبادة هي اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة، فالصلاة والزكاة والصيام والحج، وصدق الحديث، وأداء الأمانة وبر الوالدين، وصلة الأرحام والوفاء بالعهود، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجهاد للكفار والمنافقين والإحسان للجار واليتيم والمسكين وابن السبيل والمملوك من الآدميين والبهائم، والدعاء والذكر والقراءة، وأمثال ذلك من العبادة.

وكذلك حب الله ورسوله، وخشية الله والإنابةُ إليه، وإخلاصُ الدين له، والصبرُ لحكمه والشكر لنعمه والرضا بقضائه، والتوكل عليه والرجاء لرحمته والخوف من عذابه وأمثال ذلك هي من العبادة لله»[1] اهـ.

فالعبادة إذاً ـ بمفهومها الشامل ـ أنواع كثيرة جداً، ومما وقفت عليه منها مما ذكره الخطابي ما يأتي:

أ ـ الدعاء:

ومطالبه التي تَنَاوَلَهَا تنحصرُ في تعريفه ومعناه وحقيقته وحكمه وشرائط صحته وما يستحب وما يكره فيه، وكذا ما يجب أن يراعى فيه.

١ ـ تعريفه:

قال: «أصل هذه الكلمة مصدر، من قولك: دعوت الشيء أدعوه

(١) العبودية (ص ٥ ـ ٦).

دعاء، أقاموا المصدر مقام الاسم، تقول: سمعت دعاء كما تقول: سمعت صوتًا، وكما تقول: اللهم اسمع دعائي، وقد يوضع المصدر موضع الاسم، كقولهم: رجل عدل، وهذا درهم ضرب الأمير، وهذا ثوب نسج اليمن».

٢ ـ معناه:

قال: «ومعنى الدعاء: استدعاء العبد ربه ـ عز وجل ـ العناية واستمداده إياه المعونة».

٣ ـ حقيقته:

قال: «وحقيقته: إظهار الافتقار إليه والتبرؤ من الحول والقوة وهو سمة العبودية واستشعار الذلة البشرية، وفيه معنى الثناء على الله عز وجل وإضافة الجود والكرم إليه[1]، ولذلك قال رسول الله ﷺ ـ: «الدعاء هو العبادة»[2] معناه: أنه معظم العبادة أو أفضل العبادة، كقولهم: الناس بنو تميم، والمال الإبل، يريدون: أنهم أفضل الناس أو أكثرهم عددًا أو ما أشبه ذلك، وأن الإبل أفضل أنواع الأموال وأنبلها وكقول النبي ﷺ: «الحج عرفة»[3] يريد: أن معظم الحج الوقوف بعرفة؛ وذلك لأنه إذا أدرك عرفة

---

(١) تعريف الدعاء لغة وبيان معناه وحقيقته ذكره الزركشي في الأزهية (ص ٢٦ـ٢٧)، نقلاً عن الخطابي وكذا الزبيدي في الإتحاف (٥/ ٢٧ـ٢٨).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة باب ٣٥٨ ح ١٤٧٩ (٢/ ١٦١)، والنسائي في سننه الكبرى، كتاب التفسير ـ سورة غافر ـ ح ١١٤٦٤، (٦/ ٤٥٠) والترمذي في سننه، كتاب تفسير القرآن باب ٣ ح ٢٩٦٩، (٥/ ٢١١)، وفي باب ٤٢ ح ٣٢٤٧ (٥/ ٣٧٥)، وفي كتاب الدعاء باب ١ ح ٣٣٧٢ (٥/ ٤٥٦)، وابن ماجه في سننه كتاب الدعاء باب ١ ح ٣٨٢٨ (٢/ ١٢٥٨)، وأحمد في مسنده (٤/ ٢٦٧، ٢٧١، ٢٧٦)، والحاكم في مستدركه (١/ ٤٩١)، وقال: حديث صحيح ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وكذا صححه ابن حبان كما في الإحسان ح ٨٩٠ (٣/ ١٧٢)، كلهم من حديث النعمان بن بشير ـ رضي الله عنه ـ.

(٣) هو قطعة من حديث أخرجه أبو داود في سننه كتاب المناسك باب ٦٩ ح ١٩٤٩ (٢/ ٤٨٥ـ ٤٨٦).

والنسائي في سننه كتاب مناسك الحج باب ٢١١ ح ٣٠٤٤ (٥/ ٢٦٤ـ٢٦٥)، والترمذي في ـ

فقد أمن فوات الحج، ومثله في الكلام كثير.

٤ ـ حكمه:

قال: «وقد اختلفت مذاهب الناس في الدعاء[1]؛ فقال قوم: لا معنى للدعاء ولا طائل له، لأن الأقدار سابقة والأقضية متقدمة[2]، والدعاء لا يزيد فيها وتركه لا ينقص شيئًا منها، ولا فائدة في الدعاء والمسألة، وقد قال ﷺ ـ: «قدر الله المقادير قبل أن يخلق الخلق بكذا وكذا عامًا»[3]. وروي عنه ﷺ أنه قال: «جف القلم بما هو كائن»[4].

= سننه كتاب الحج باب ٥٧ ح ٨٨٩ (٣/ ٢٢٨)، وابن ماجه في سننه كتاب المناسك باب ٥٧ ح ٣٠١٥ (٢/ ١٠٠٣) والدارمي في سننه كتاب المناسك باب ٥٤ ـ ح ١٨٨٧ (٢/ ٨٢)، والإمام أحمد في مسنده (٤/ ٣٠٩، ٣١٠)، والحاكم في مستدركه (١/ ٤٦٤)، وصححه، ووافقه الذهبي، وابن حبان في صحيحه كما في الإحسان ح ٣٩٩٢ (٩/ ٢٠٣)، كلهم من حديث عبد الرحمن بن يعمر الديلمي ـ رضي الله عنه ـ. وانظر إرواء الغليل ح ١٠٦٤ (٤/ ٢٥٦).

(١) انظر: الرسالة القشيرية (٢/ ٥٢٧)، والدعاء المأثور وآدابه (ص ١٣٣) وما بعدها، وشرح النووي لصحيح مسلم (١٧/ ٣٠)، والأزهية (ص ٤٥) وما بعدها، وفتح الباري (١١/ ٩٥)، وإتحاف السادة المتقين (٥/ ١١٧).

(٢) قال النووي في شرحه لصحيح مسلم (١٧/ ٣٠): وذهبت طائفة من الزهاد وأهل المعارف إلى أن ترك الدعاء أفضل استسلامًا للقضاء.
وانظر: الرسالة القشيرية (٢/ ٥٢٧)، والدعاء المأثور وآدابه (ص ١٣٣)، والأزهية (ص ٤٥).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب القدر ح ١٦ (٤/ ٢٠٤٤)، ولفظه: «كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، قال: وكان عرشه على الماء».
والترمذي في سننه كتاب القدر باب ١٨ ح ٢١٥٦ (٤/ ٤٥٨).
وأحمد في مسنده (٢/ ١٦٩).
والبيهقي في الأسماء والصفات (ص ٤٧٧) جميعهم من حديث عبد الله ابن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنهما ـ.

(٤) هو قطعة من حديث طويل أخرجه الإمام أحمد في مسنده (طبعة شاكر) ح ٦٨٥٤ (١١/ ٧٨ ـ ٧٩)، و ح ٦٦٤٤ (١٠/ ١٢٧ ـ ١٣٠).
ولفظه في الموضع الأخير: «جف القلم على علم الله عز وجل».
وصحح الشيخ أحمد شاكر إسناديهما في الموضعين.
وأخرجه الحاكم في مستدركه (١/ ٣٠ ـ ٣١)، وقال: هذا حديث صحيح قد تداوله الأئمة، وقد =

وروي عنه ﷺ : «أربع قد فرغ الله منها: العمر والرزق والخلق والخلق»[1] أو كما قال.

وقالت طائفة أخرى: الدعاء واجب، وهو يدفع البلاء ويرد القضاء[2]، واحتجوا بما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يرد القضاء إلا الدعاء»[3].

= احتجا بجميع رواته ثم لم يخرجاه ولا أعلم له علة.

قال الذهبي: «على شرطهما ولا علة له». وقال الحافظ في الفتح (١١/ ٤٩٢) عند شرحه لحديث أبي هريرة «جف القلم بما أنت لاق»: «ووقع لفظ «جف القلم» أيضًا في حديث جابر عند مسلم «قال سراقة: يا رسول الله فيم العمل؟ أفيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير؟ . . .» الحديث، وفي آخر حديث ابن عباس الذي فيه: «احفظ الله يحفظك» ففي بعض طرقه «جفت الأقلام وطويت الصحف»، وفي حديث عبد الله بن جعفر عند الطبراني في حديث «واعلم أن القلم قد جف بما هو كائن»، وفي حديث الحسن بن علي عند الفريابي «رفع الكتاب وجف القلم».

(١) روى الطبراني في الكبير ح ٨٩٥٣، ٨٩٥٤ (٩/ ٢١٧-٢١٨) عن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - قال: «أربع قد فرغ منهن: من الخلق والخلق والرزق والأجل». قال في المجمع (٧/ ١٩٥) - بعد أن عزاه للطبراني -: «وفيه عيسى بن المسيب وثقة الحاكم والدرقطني في السنن وضعفه جماعة».

قلت: وله شاهد من حديث ابن مسعود مرفوعًا، وفيه: «ثم يبعث الله إليه ملكًا بأربع كلمات، فيكتب عمله وأجله ورزقه وشقي أم سعيد» الحديث.

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ١ ح ٣٣٣٢ (الفتح ٦/ ٣٦٣)، وانظر: ح ٣٢٠٨، ٦٥٩٤، ٧٤٥٤، ومسلم في صحيحه كتاب القدر ح ١ (٤/ ٢٠٣٦).

وأبو داود في سننه كتاب السنة باب ١٧ ح ٤٧٠٨ (٥/ ٨٢-٨٣)، والترمذي في سننه كتاب القدر باب ٤ ح ٢١٣٧ (٤/ ٤٤٦)، وابن ماجه في سننه، المقدمة باب ١٠ ح ٧٦ (١/ ٢٩).

(٢) نسبه الزركشي في الأزهية (ص ٣٣) إلى بعض الأئمة، وهو الذي يظهر من كلام الشوكاني في تحفة الذاكرين (ص ٢٨).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه كتاب القدر باب ٦ ح ٢١٣٩ (٤/ ٤٤٨) من حديث سلمان - رضي الله عنه - وقال: هذا حديث حسن غريب.

قلت: ويشهد له حديث ثوبان - رضي الله عنه - أخرجه ابن ماجه في سننه، المقدمة باب ١٠ ح ٩٠ (١/ ٣٥)، وفي كتاب الفتن باب: ٢٢ ح ٤٠٢٢ (٢/ ١٣٣٤)، وقد حسنه العراقي كما في الزوائد (١/ ٦١)، وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (٥/ ٢٧٧، ٢٨٠، ٢٨٢)، والنسائي في الكبرى كما في تحفة الأشراف (٢/ ١٣٣)، ولم أجده فيه، والحاكم في المستدرك (١/ ٤٩٣)، وصححه ووافقه الذهبي، وصححه - أيضًا - الألباني في السلسلة الصحيحة ح ١٥٤ (١/ ٢٣٦-=

وبما رُوي: «أن الدعاء والقضاء يلتقيان فيعتلجان[(١)] ما بين السماء والأرض»[(٢)].

وقال آخرون: «الدعاء واجب، إلا أنه لا يستجاب منه إلا ما وافق القضاء، وهذا المذهب هو الصحيح، وهو قول أهل السنة والجماعة، وفيه الجمع بين الأخبار المروية على اختلافها والتوفيق بينها[(٣)]، فأما من ذهب إلى إبطال الدعاء فمذهبه فاسد، وذلك أن الله سبحانه أمر بالدعاء وحض عليه، فقال: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾[(٤)]، وقال عز وجل: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾[(٥)]، وقال تعالى: ﴿قُلْ مَا يَعْبَأُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ﴾[(٦)]

= ٢٣٨)، وتمامه: «لا يرد القدر إلا الدعاء، ولا يزيد في العمر إلا البر، وإن الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه».

(١) يعتلجان: يتصارعان. النهاية (٣/ ٢٨٦).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ٤٩٢) من حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ بلفظ: «لا يغني حذر من قدر، والدعاء ينفع مما نزل، ومما لم ينزل، وإن البلاء لينزل فيتلقاه الدعاء فيعتلجان إلى يوم القيامة». وذكره الهيثمي في المجمع (١٠/ ١٤٦)، وقال: «وفيه زكريا بن منظور وثقهُ أحمد بن صالح المصري وضعفه الجمهور، وبقية رجاله ثقات».
ورواه البزار كما في كشف الأستار ح ٣١٣٦ (٤/ ٣٧) من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ بألفاظ متقاربة، وفي سنده إبراهيم بن خثيم بن عراك قال الهيثمي: وهو متروك. وانظر: اللسان (١/ ٥٣).

(٣) سبقت الإشارة إلى أن الحكم بالوجوب حكاه الزركشي في الأزهية (ص ٣٣)، وهو ظاهر كلام الشوكاني في تحفة الذاكرين (ص٢٨) لكن بدون ذكر هذا التفصيل، وصرح الإمام النووي بالاستحباب ونسبه للجمهور فقال في الأذكار (ص ٦٠٨): «اعلم أن المذهب المختار الذي عليه الفقهاء والمحدثون وجماهير العلماء من الطوائف كلها من السلف والخلف أن الدعاء مستحب». وانظر صحيح مسلم بشرح النووي (١٧/ ٣٠).
لكن الراجح في المسألة ـ والعلم عند الله تعالى ـ أن الدعاء تجرى فيه الأحكام الخمسة المعروفة، انظر بيان ذلك وإيضاحه: كتاب الفروق للقرافي (٤/ ٢٥٩)، وما بعدها.

(٤) سورة غافر بعض آية ٦٠.

(٥) سورة الأعراف بعض آية ٥٥.

(٦) سورة الفرقان بعض آية ٧٧.

في آي ذوات عدد في القرآن.

ومن أبطل الدعاء فقد أنكر القرآن ورده، ولا خفاء بفساد قوله وسقوط مذهبه.

فإن قيل: فإذا كان الأمر على ما ذكرتموه من أن الدعاء لا يدفع ضررًا ولا يجلب نفعًا لم يكن جرى به القضاء فما فائدته؟ وما معنى الاشتغال به؟.

فالجواب أن هذا من جملة الباب الذي وقع التعبد فيه بظاهر من العلم، يجري مجرى الأمارة المبشرة أو المنذرة دون العلة الواجبة، وذلك - والله أعلم - لتكون المعاملة فيه على معنى الترجي والتعلق بالطمع الباعثين على الطلب، دون اليقين الذي يقع معه طمأنينة النفس، فيقضي بصاحبه إلى ترك العمل والإخلاد إلى دَعَة العُطْلة، فإن العمل الدائرَ بين الظفر بالمطلوب وبين مخالفة فوته يحرك على السعي له والدأب فيه، واليقين يسكن النفس ويريحها، كما اليأس يُبلِّدُها ويطفئها، وقد قضى الله - سبحانه - أن يكون العبد ممتحنًا ومستعملاً ومعلقًا بين الرجاء والخوف اللذين هما مدرجتا العبودية، ليُسْتَخْرَجَ منه بذلك الوظائفُ المضروبةُ عليه التي هي سمة كُلِّ عبد، ونصبةُ كلّ مربوبٍ مدبَّر، وعلى هذا بُني الأمر في معاني ما نعتقده في مبادئ الأمور التي هي الأقدار والأقضية، مع التزامنا الأوامر التي تُعبدنا بها وَوُعدنا عليها في المعاد الثواب والعقاب.

ولما عَرضَ في هذا من الإشكال ما سألت الصحابة رسول الله ﷺ فقالوا: «أرأيت أعمالنا هذه أشيء قد فرغ منه أم أمر نستأنفه؟ فقال: «**بل هو أمر قد فرغ منه**» فقالوا: ففيم العمل إذًا؟ قال: «**اعملوا فكل ميسر لما خلق له**» قالوا: فنعمل إذًا»[1].

---

(١) رواه ابن حبان في صحيحه (كما في الإحسان) ح ٣٣٦ (٢/ ٤٨)، عن جابر - رضي الله عنه - أنه قال: «قلت: يا رسول الله، أنعمل لأمر قد فرغ منه، أم لأمر نأتنفه؟ قال: «**لأمر قد فرغ منه**» قال: ففيم العمل إذًا؟ فقال رسول الله ﷺ: «**كل عامل ميسر لعمله**».

ألا تراه كيف علقهم بين الأمرين فرهنهم بسابق القدر المفروغ منه، ثم ألزمهم العمل الذي هو مَدْرَجَة التعبد لتكون تلك الأفعال أمائر مبشرةً ومنذرةً، فلم يبطل السبب الذي هو كالفرع بالعلة التي هي له كالأصل، ولم يترك أحد الأمرين للآخر، وأخبر مع ذلك أن فائدة العمل هو القدر المفروغ منه وهو معنى قوله ﷺ: «فكل ميسر لما خلق له»، يريد: أنه ميسر في أيام حياته للعمل الذي سبق له القدر به قبل وقت وجوده وكونه، إلا أن الواجب عليك هاهنا أن تعلم فرق ما بين الميسر والمسخر، فتفهم، وكذلك القول في باب الرزق وفي التسبب إليه بالكسب، وهو أمر مفروغ منه في الأصل لا يزيده الطلب ولا ينقصه الترك.

ونظير ذلك أمر العمر والأجل المضروب فيه في قوله عز وجل: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾[1]، ثم قد جاء في الطب والعلاج ما جاء[2] وقد استعمله عامة أهل الدين من السلف والخلف، مع علمهم بأن ما تقدم من الأقدار والأقضية لا يدفعها التعالج بالعقاقير والأدوية.

وإذا تأملت هذه الأمور علمت أن الله سبحانه قد لطف بعباده، فعلل طباعهم البشرية بوضع هذه الأسباب ليأنسوا بها فيخفف عنهم ثِقَلَ الامتحان الذي تعبدهم به، وليتصرفوا بذلك بين الرجاء والخوف، وليستخرج منهم وظيفتي الشكر والصبر في طوري السراء والضراء والشدة والرخاء، ومن وراء ذلك علم الله تعالى فيهم ولله عاقبة الأمور،

= ويشهد له عدة أحاديث منها ما رواه البخاري في صحيحه ح ٤٩٤٦ في التفسير، وح ٧٥٥٢ في التوحيد ومسلم في صحيحه كتاب القدر ح ٦، ٨، وأحمد في مسنده (١/ ١٤٠)، واللفظ للبخاري: «ما منكم من أحد إلا وقد كتب مقعده من النار أو من الجنة» قالوا: يا رسول الله، أفلا نتكل؟ قال: «اعملوا فكل ميسر: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ﴾ الآية».

(١) سورة الأعراف بعض آية ٣٤.

(٢) كقوله - عليه الصلاة والسلام -: «ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء». =

وهو العليم الحكيم، لا معقب لحكمه ولا راد لقضائه ﴿لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾[(١)] .

فإن قيل: فما تأويل قوله سبحانه: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾[(٢)] وهو وعد من الله ـ جل وعز ـ يلزم الوفاء به ولا يجوز وقوع الخلف فيه؟ قيل: هذا مضمر فيه المشيئة[(٣)] كقوله: ﴿بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ﴾[(٤)] ، وقد يرد الكلام بلفظ عام مراده خاص، وإنما يستجاب من الدعاء ما وافق القضاء[(٥)]، ومعلوم أنه لا تظهر لكل داع

= رواه البخاري في صحيحه، كتاب الطب باب (١) ح ٥٦٧٨ (١٠/ ١٣٤)، وابن ماجه في سننه كتاب الطب باب ١ ح ٣٤٣٩ (٢/ ١١٣٨)، وما ثبت من حديث زياد بن علاقة عن أسامة بن شريك ـ رضي الله عنه ـ قال: أتيت النبي ـ ﷺ وأصحابه كأنما على رءوسهم الطير، فسلمت ثم قعدت، فجاء الأعراب من هاهنا وهاهنا فقالوا: يا رسول الله أنتداوى؟ فقال: «تداووا، فإن الله عز وجل لم يضع داء إلا وضع له دواء غير داء واحد: الهرم».
أخرجه أبو داود في سننه كتاب الطب باب ١ ح ٣٨٥٥ (٤/ ١٩٢ ـ ١٩٣)، والترمذي في سننه، كتاب الطب باب ٢ ح ٢٠٣٨ (٤/ ٣٨٣)، وابن ماجه في سننه كتاب الطب باب ١ ح ٣٤٣٦ (٢/ ١١٣٧) ـ بألفاظ متقاربة ـ وأحمد في مسنده (٤/ ٢٧٨)، وابن حبان في صحيحه (كما في الإحسان) ح ٦٠٦١، ٦٠٦٤ (١٣/ ٤٢٦، ٤٢٩)، قال الترمذي: «وهذا حديث حسن صحيح، وفي الباب عن ابن مسعود وأبي هريرة وأبي خزامة عن أبيه وابن عباس».
انظر: تحفة الأحوذي (٦/ ١٩٠ ـ ١٩١).

(١) سورة الأنبياء آية ٢٣.

(٢) سورة غافر بعض آية ٦٠.

(٣) قال أبو بكر الطرطوشي في الدعاء المأثور وآدابه (ص ١١٦ ـ ١١٨) ـ مع بعض الاختصار ـ: «فإن قال قائل: قال الله سبحانه: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ يدعو الداعي فلا يجاب دعاؤه، والجواب عن ذلك فيما يقال في الآية: إنها مطلقة، ثم قيدت بالمشيئة؛ قال الله تعالى: ﴿فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ﴾، فتقدير الكلام: أجيب دعوة الداعي إن شئت، نظيره قوله سبحانه: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾ وكثير ممن يريد حرث الدنيا ولا يؤتاه، فهذا خطاب مطلق ثم قيد بالمشيئة فقال في موضع آخر: ﴿عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَن نُّرِيدُ﴾ فهذا هو الجواب الأصولي المعوّلُ عليه».

(٤) سورة الأنعام بعض آية ٤١.

(٥) قال أبو بكر الطرطوشي في الدعاء المأثور وآدابه (ص ١٠١ ـ ١٠٢): «فإن قيل: فهل تجوزون أنه يدعو العبد في حاجته ثم لا تجاب دعوته؟ قلنا: إن شاء الله ما سبق في معلومه أنه يكون تجاب =

استجابة دعائه، فعلمتَ أنه إنما جاء في نوع خاص منه بصفة معلومة.

وقد قيل: معنى الاستجابة أن الداعي يعوض من دعائه عوضًا ما، فربما كان ذلك إسعافًا بطلبته التي دعا لها، وذلك إذا وافق القضاء، فإن لم يساعده القضاء فإنه يُعطَى سكينة في نفسه وانشراحًا في صدره وصبرًا يسهل معه احتمال ثقل الواردات عليه. وعلى كل حال فلايعدم فائدة دعائه، وهو نوع من الاستجابة، وقد روى أبو هريرة ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ أنه قال: «**ما من مؤمن ينصب وجهه لله ـ عز وجل ـ يسأله مسألة إلا أعطاه إياه، إما عجلها له في الدنيا وإما ادخرها له في الآخرة ما لم يعجل**» قالوا: وما عَجلَتهُ؟ قال: «**يقول: دَعَوْتُ دَعَوْتُ فلا أراه يستجاب لي**»[1].

٥ ـ شرائط صحته[2]:

فإن من شرائط صحته أن يكون ذلك من العبد بإخلاص نيته[3] وإظهار

= يكون تجاب دعوته، لأن الدعاء لا يغلب المعلوم».

(١) الشيخ ـ رحمه الله ـ أدخل حديثًا في حديث، ففي المسند (٢/ ٤٤٨)، من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ «**ما من مسلم ينصب وجهه لله عز وجل في مسألة إلا أعطاها إياه، إما أن يعجلها له وإما أن يدخرها له**» وإسناده صحيح.

وفي المسند ـ أيضًا ـ (٣/ ١٩٣، ٢١٠)، ومسند أبي يعلى (٣/ ٢١١ ـ ٢١٢) ح ٢٨٥٨ (واللفظ له) عن أنس بن مالك ـ رضي ا# عنه ـ قال: قال رسول الله ـ ﷺ: «لا يزال العبد بخير ما لم يستعجل» قالوا: يا رسول الله! وكيف يستعجل؟ قال: «يقول: دعوت فلا أرى يستجاب لي». قال الهيثمي في المجمع (١٠/ ١٤٧)، «وفيه أبو هلال الراسبي وهو ثقة وفيه خلاف وبقية رجال أحمد وأبي يعلى رجال الصحيح».

قلت: وقد ثبت من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ﷺ قال: «يستجاب لأحدكم ما لم يعجل يقول: دعوت فلم يستجب لي» رواه البخاري في صحيحه، كتاب الدعوات باب ٢٢ ح ٦٣٤٠ الفتح (١١/ ١٤٠)، ومسلم في صحيحه كتاب الذكر ح ٩٠، ٩١ (٤/ ٢٠٩٥)، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة باب٣٥٨ ح ١٤٨٤ (٢/ ١٦٣)، وابن ماجه في سننه كتاب الدعاء باب ٧ ح ٣٨٥٣ (٢/ ١٢٦٦)، ومالك في موطئه كتاب القرآن باب ٨ ح ٢٩ (١/ ٢١٣).

(٢) ما اندرج تحت هذه الشرائط يشتمل على شروط صحة وعلى آداب الدعاء.

(٣) تقدم الكلام على وجوب إخلاص النية في أعمال العبادة، انظر (ص ٢٣٧).

فقر ومسكنة وعلى حال ضَرَع وخشوع[١] وأن يكون على طهارة من الداعي[٢] واستقبال القِبْلَة[٣] ، وأن يقدم الثناء على الله عز وجل والصلاة على رسول الله ﷺ أمامَ دعائه[٤] .

ومن سنته أن يرفع إلى الله عز وجل يديه[٥] باسطًا كفيه غير ساتر لهما

---

(١) انظر : الدعاء المأثور وآدابه (ص ٥٧ـ٥٨).

(٢) يشهد لهذا نصوص كثيرة ، منها حديث أبي موسى الأشعري ـ رضي الله عنه وفيه ـ أن رسول الله ﷺ دعا بماء فتوضأ ثم رفع يديه فقال : «**اللهم اغفر لعبيد أبي عامر**» الحديث ـ وفيه قصة طويلة ـ .
أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب المغازي باب ٥٥ ح ٤٣٢٣ ، (الفتح ٨/ ٤١ـ ٤٢)، ومسلم في صحيحه كتاب فضائل الصحابة ح ١٦٥ (٤/ ١٩٤٣ ـ ١٩٤٤).
قال الحافظ في الفتح (٨/ ٤٣) : (يستفاد منه استحباب التطهير لإرادة الدعاء، ورفع اليدين في الدعاء» .
وانظر : المنهاج للحليمي (١/ ٥٣٣)، والأزهية (ص ٧١ـ٧٢)، وتحفة الذاكرين (ص ٤٤ ، ٤٧ ـ٤٨).

(٣) يشهد لهذا أنه عليه الصلاة والسلام لما أتى الموقف بعرفة استقبل القبلة ولم يزل يدعو حتى غربت الشمس، وكذا حين دعا يوم بدر، وحين دعا في الاستسقاء، وفي مواطن عدة.
انظر : المنهاج للحليمي (١/ ٥٣٣ـ ٥٣٤)، والأزهية (ص ٧١ـ ٧٢)، والإتحاف (٥/ ٣٣ـ ٣٤)، وتحفة الذاكرين (ص ٤٨).

(٤) يشهد لهذا نصوص عدة منها : حديث فضالة بن عبيد ـ رضي الله عنه ـ قال : سمع رسول الله ﷺ رجلاً يدعو في صلاته لم يمجد الله تعالى ولم يصل على النبي ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ : «**عجل هذا**» ثم دعاه فقال له أو لغيره : «**إذا صلى أحدكم فليبدأ بتمجيد ربه جل وعز والثناء عليه ثم يصلي على النبي ﷺ ثم يدعو بعد بما شاء**».
أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة باب ٣٥٨ ح ١٤٨١ (٢/ ١٦٢)، والنسائي في سننه كتاب السهو باب ٤٨ ح ١٢٨٤ (٣/ ٤٤)، والترمذي في سننه كتاب الدعوات باب ٦٥ ح ٣٤٧٧ (٥/ ٥١٧)، وقال : هذا حديث حسن صحيح.
وانظر : المنهاج للحليمي (١/ ٥٣٣)، وغريب الحديث للخطابي (١/ ٧٠٩)، والدعاء المأثور وآدابه (ص ٤٥ ـ ٤٧)، وجلاء الأفهام (ص ٣٧٥ـ٣٧٧)، وتحفة الذاكرين (ص ٤٨).

(٥) صحت عدة أحاديث وكذا جملة آثار بشأن رفع اليدين عند الدعاء مطلقًا وعدّ ذلك أهل العلم من آداب الدعاء وما يرغب فيه، إلا أن بعضهم قيّد هذا الإطلاق بحالات لا يصح الرفع فيها لمخالفتها الهدي النبوي الشريف وقبل عرض ذلك أذكر بعض تلك الأحاديث الواردة في هذا الباب، فمنها : حديث أبي موسى الأشعري ـ رضي الله عنه ـ وفيه أن النبي ﷺ دعا بماء فتوضأ ثم رفع يديه =

بثوب أو غطاء.

= فقال: «اللهم اغفر لعبيدٍ أبي عامر» الحديث. وقد تقدم تخريجه (ص ٢٤٩).
وحديث عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ في قصة غزوة بدر ـ وفيه: «فاستقبل نبي الله ﷺ القبلة ثم مد يديه فجعل يهتف بربه» الحديث، أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الجهاد والسِّيَر ح ٥٨ (٣/ ١٣٨٣ ـ ١٣٨٤)، والترمذي في سننه كتاب تفسير القرآن باب ٩ ح ٣٠٨١ (٥/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠)، وأحمد في مسنده (١/ ٣٠ ـ ٣٢).
إلى غير ذلك من النصوص الكثيرة التي أفردها الحافظ المنذري في جزء، كما ذكره عنه الحافظ في الفتح: (١١/ ١٤٢)، وقد قال النووي في شرحه لصحيح مسلم (٦/ ١٩٠): «قد ثبت رفع يديه ﷺ في الدعاء في مواطن غير الاستسقاء وهي أكثر من أن تحصر وقد جمعت منها نحواً من ثلاثين حديثًا من الصحيحين أو أحدهما وذكرتها في أواخر باب صفة الصلاة من شرح المهذب».
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في المجموع (٢٢/ ٥١٩): «وأما رفع النبي ﷺ يديه في الدعاء فقد جاء فيه أحاديث كثيرة صحيحة» وانظر بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٤٤٤).
وقال الشوكاني في تحفة الذاكرين (ص ٤٨ ـ ٤٩): «أقول: يدل على ذلك ما وقع منه ﷺ من رفع يديه في نحو ثلاثين موضعًا في أدعية متنوعة».
وانظر: المنهاج للحليمي (١/ ٥٣٤ ـ ٥٣٥)، والدعاء المأثور وآدابه (ص ٥٣) وما بعدها، والأزهية (ص ٧٣) وما بعدها، وجامع العلوم والحكم (ص ١٠٤ ـ ١٠٥)، والجواب الكافي (ص ٣٠)، وفتح الباري (١١/ ١٤١ ـ ١٤٣)، وفض الوعاء في أحاديث رفع اليدين في الدعاء للسيوطي.
أما الحالات المشار إليها آنفًا فمنها رفع الخطيب ـ وهو على المنبر ـ يديه في الدعاء إلا في دعاء الاستسقاء، فقد أخرج الإمام مسلم في صحيحه كتاب الجمعة ح ٥٣ (٢/ ٥٩٥)، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة باب ٢٣٠ ح ١١٠٤ (١/ ٦٦٢)، والترمذي في سننه أبواب الجمعة باب ٣٧١ ح ٥١٥ (٢/ ٣٩١ ـ ٣٩٢)، والنسائي في سننه كتاب الجمعة باب ٢٩ ح ١٤١٢ (٣/ ١٠٨) عن حصين بن عبد الرحمن قال: «رأى عمارة بن رؤيبة بشر بن مروان وهو يدعو في يوم الجمعة فقال: قبح الله هاتين اليدين، لقد رأيت رسول الله ﷺ وهو على المنبر ما يزيد على هذه يعني السبابة التي تلي الإبهام». قال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في الاختيارات العلمية (ص ٨٠): «ويكره للإمام رفع يديه حال الدعاء في الخطبة، وهو أصح الوجهين لأصحابنا، لأن النبي ﷺ إنما كان يشير بإصبعه إذا دعا».
وانظر: الباعث لأبي شامة (ص ٢٦٣) وشرح النووي لصحيح مسلم (٦/ ١٦٢)، والأمر بالاتباع للسيوطي (ص ١٨٢)، وإقامة الحجة للكنوي (ص ٢٧).
ومن الحالات ـ أيضًا ـ: رفع الناس أيديهم تأمينًا على دعاء الخطيب يوم الجمعة، قال ابن عابدين في الحاشية (٢/ ١٥٨): «وقال البقالي في مختصره: وإذا شرع ـ يعني خطيب الجمعة ـ في الدعاء لا يجوز للقوم رفع اليدين ولا تأمين باللسان جهراً، فإذا فعلوا ذلك أثموا، وقيل: أساءوا ولا إثم عليهم، والصحيح هو الأول وعليه الفتوى».

٦ـ ما يستحب فيه:

ويستحب الاقتصار على جوامع الدعاء[1] ، ويكره الاعتداء فيه ، وليس معنى الاعتداء الاكثارَ منه ، فقد رُوي عنه ﷺ أنه قال : «إن الله يحب الملحين في الدعاء»[2] .

---

(١) انظر : المنهاج للحليمي (١/ ٥٣٢ـ٥٣٣).

(٢) حديث موضوع في سنده يوسف بن السفر أبو الفيض الدمشقي كاتب الأوزاعي، قال البخاري في الكبير (٨/ ٣٨٧) : منكر الحديث.
وقال ابن حجر في اللسان (٦/ ٣٢٢) : «قال النسائي : ليس بثقة، وقال الدارقطني : متروك الحديث يكذب، وقال ابن عدي : روى بواطيل، وقال البيهقي : هو في عداد من يضع الحديث، وقال أبو زرعة وغيره : متروك. . . » وانظر المجروحين للبستي (٣/ ١٣٣).
والحديث رواه العقيلي في الضعفاء (٤/ ٤٥٢)، وابن عدي في الكامل (٧/ ١٦٤) عند ترجمتهما ليوسف بن السفر. وانظر : السلسلة الضعيفة ح ٦٣٧ (٢/ ٩٦ـ٩٧)، وإرواء الغليل ح ٦٧٧ (٣/ ١٤٣)، وضعيف الجامع ح ٧١٠ (٢/ ١١٥).
والإلحاح في الدعاء وتكراره يعد من آداب الدعاء الثبوتية، ذكره جمع من أهل العلم عملاً بما دلت عليه بعض النصوص الحديثية، كحديث عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ «أن رسول الله ﷺ كان يعجبه أن يدعو ثلاثًا ويستغفر ثلاثًا» أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة باب ٣٦١ ح ١٥٢٤ (٢/ ١٨١ـ١٨٢)، والنسائي في عمل اليوم والليلة ح ٤٥٧ (ص٣٣١)، وابن حبان في صحيحه (كما في الإحسان) ح ٩٢٣ (٣/ ٢٠٣).
وجاء في حديث عائشة ـ رضي الله عنها في قصة سحره ﷺ : «حتى إذا كان ذات يوم أو ذات ليلة دعا رسول الله ﷺ ثم دعا، ثم دعا» الحديث. أخرجه مسلم في صحيحه كتاب السلام ح ٤٣ (٤/ ١٧١٩ـ١٧٢٠)، واللفظ له والبخاري في صحيحه كتاب الدعوات باب ٥٧ ح ٦٣٩١ (١١/ ١٩٢ـ١٩٣).
ولا يخفى أن الإلحاح في الدعاء وإعادته وتكراره زيادة في الطاعة ودلالة على افتقار العبد واحتياجه لربه والتجائه إليه، فيكسب بذلك محبة ورضًا، وتوفيقًا وإجابة، وقد قال عليه ـ الصلاة والسلام ـ «**من لم يسأل الله يغضب عليه**» أخرجه الترمذي في سننه كتاب الدعوات باب ٢ ح ٣٣٧٣ (٥/ ٤٥٦)، وابن ماجه في سننه كتاب الدعاء باب ١ ح ٣٨٢٧ (٢/ ١٢٥٨)، وصححه الشيخ الألباني، انظر : صحيح سنن الترمذي ح ٢٦٨٦ (٣/ ١٣٨) وفتح الباري (١١/ ٩٥)، وفي معنى هذا الحديث يقول الشاعر :

لا تسألن بُنيّ آدمَ حاجةً ... وسل الذي أبوابه لا تُحجبُ
الله يغضب إن تركت سُؤالَهُ ... وبُني آدمَ حين يُسألُ يغضبُ

أورده البيهقي في الجامع لشعب الإيمان (٣/ ٣٠١)، وعنه الحافظ السيوطي في الإزدهار =

وقال: «**إذا دعا أحدكم فليستكثر، فإنما يسأل ربه**»[١].

وإنما هو[٢] مثل ما روي عن سعد[٣] أنه سمع ابنًا له يقول: «اللهم إني أسألك الجنة ونعيمها وبهجتها وكذا وكذا، وأعوذ بك من النار وسلاسلها وأغلالها وكذا وكذا، فقال: قال رسول الله ﷺ: «**إنه سيكون قوم يعتدون في الدعاء**»[٤]، فإياك أن تكون منهم، فإنك إذا سألتها فأعطيتها أعطيتها

= (ص٩٠)، وللاطلاع على كلام أهل العلم في مسألة الإلحاح في الدعاء، انظر: المنهاج للحليمي (١/ ٥٣٢)، وجلاء الأفهام (ص ٢٩٩)، والجواب الكافي (ص ٣٠)، وجامع العلوم والحكم (ص ١٠٥)، وإتحاف السادة المتقين (٥/ ٣٩).

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه كما في الإحسان ح ٨٨٩ (٣/ ١٧٢) من حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ ولفظه: «**إذا سأل أحدكم فليكثر فإنما يسأل ربه**»، وذكره الهيثمي في المجمع (١٠/ ١٥٠) من حديث عائشة ـ أيضًا ـ بلفظ: «**إذا تمنى أحدكم فليكثر فإنما يسأل ربه عز وجل**».
ثم قال: رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح.
وانظر: السلسلة الصحيحة ح ١٢٦٦ (٣/ ٢٦٣) و ح ١٣٢٥ (٣/ ٣١٦).

(٢) أي الاعتداء في الدعاء.

(٣) هو أبو إسحاق سعد بن أبي وقاص مالك بن أهيب بن عبد مناف القرشي الزهري المكي، صحابي جليل، ومن العشرة المبشرين بالجنة فاتح العراق ومدائن كسرى، مات بالمدينة سنة ٥٥ وقيل غير ذلك.
الاستيعاب (٢/ ٦٠٦ ـ ٦١٠)، وأسد الغابة (٢/ ٣٦٦ ـ ٣٧٠)، والإصابة (٣/ ٧٣ ـ ٧٧).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (طبعة شاكر) ح ١٤٨٣ (٣/ ٤٧) و ح ١٥٨٤ (٣/ ٨٩)، وضعف الشيخ إسناده في الموضعين لجهالة مولى سعد ـ الوارد في سنده ـ وكذا جهالة ابن سعد، ورواه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة باب ٣٥٨ ح ١٤٧٩ (٢/ ١٦١ ـ ١٦٢).
قال المنذري في مختصر سنن أبي داود (٢/ ١٤٢): «وسعد هذا هو ابن أبي وقاص، وابنه هذا لم يسم، فإن كان عمر فلا يحتج به»، أقول: ويقويه حديث عبد الله بن المغفل ـ رضي الله عنه ـ أنه سمع ابنه يقول: «اللهم إني أسألك القصر الأبيض عن يمين الجنة إذا دخلتها فقال: أي بني سل الله الجنة وتعوذ به من النار، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إنه سيكون في هذه الأمة قوم يعتدون في الطهور والدعاء**».
أخرجه أبو داود في سننه كتاب الطهارة باب ٤٥ ح ٩٦ (١/ ٧٣)، وابن ماجه في سننه كتاب الدعاء باب ١٣ ح ٣٨٦٤ (٢/ ١٢٧١)، وأحمد في مسنده (٤/ ٨٦، ٨٧)، والحاكم في مستدركه (١/ ١٦٢)، (٥٤٠) قال الذهبي في الموضع الأول: فيه إرسال، وفي الموضع الثاني وافق الحاكم على تصحيحه، وأخرجه ابن حبان في صحيحه كما في الإحسان ح ٦٧٦٣، و ح ٦٧٦٤ (١٠/ ١٦٦ ـ ١٦٧)، والطبراني في الدعاء ح ٥٨، و ح ٥٩ (٢/ ٨١٠ ـ ٨١١).

وما فيها، وإذا تعوذت من النار فأعذت منها أعذت منها ومما فيها من الشر».

٧- ما يكره فيه:

قال: «ويكره فيه الجهر الشديد بالصوت[١]، وتكره الإشارة فيه بإصبعين، وإنما يشير بالسبابة من يده اليمنى فقط، وقد رأى رسول الله ﷺ رجلاً يشير بإصبعين فقال له: «أحِّد أحِّد»[٢].

ويكره في الدعاء السجعُ وتكلفُ صنعة الكلام له[٣].

---

(١) عن أبي موسى الأشعري-رضي الله عنه-قال: كنا مع النبي ﷺ في سفر، فكنا إذا علونا كبرنا، فقال النبي ﷺ: «أيها الناس أربعوا على أنفسكم، فإنكم لا تدعون أصمَّ ولا غائبًا، ولكن تدعون سميعًا بصيرًا» الحديث.

أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الدعوات باب ٥٠ ح ٦٣٨٤ (الفتح ١١/ ١٨٧)، وانظر ح ٢٩٩٢، ٤٢٠٢، ٦٤٠٩، ٦٦١٠، ٧٣٨٦، ومسلم في صحيحه كتاب الذكر ح ٤٤ (٤/ ٢٠٧٦)، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة باب ٣٦١ ح ١٥٢٦ (٢/ ١٨٢-١٨٣)، والترمذي في سننه كتاب الدعاء ح ٣٣٧٤ (٥/ ٤٥٧)، وأحمد في مسنده (٤/ ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٧، ٤١٧).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة باب ٣٥٨ ح ١٤٩٩ (٢/ ١٦٩) من حديث سعد بن أبي وقاص-رضي الله عنه-قال: «مَرَّ عليَّ النبي ﷺ وأنا أدعو بإصبعيَّ فقال: «أحِّد أحِّد» وأشار بالسبابة». وكذا أخرجه النسائي في سننه كتاب السهو باب ٣٧ ح ١٢٧٣ (٣/ ٣٨)، وأخرجه-أيضًا-من حديث أبي هريرة في الموضع السابق ح ١٢٧٢، وكذا الترمذي في سننه كتاب الدعوات باب ١٠٥، ح ٣٥٥٧ (٥/ ٥٥٧)، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع ح ١٨٩ (١/ ٩٩).

(٣) روى البخاري بإسناده عن ابن عباس-رضي الله عنهما-قال: «... فانظر السجع من الدعاء فاجتنبه، فإني عهدت رسول الله ﷺ وأصحابَه لا يفعلون إلا ذلك-يعني لا يفعلون إلا ذلك الاجتناب...».

انظر: فتح الباري (١١/ ١٣٨) ح ٦٣٣٧، وروى الإمام أحمد في المسند (٦/ ٢١٧)، والطبراني في الدعاء ح ٥٤ (٢/ ٨٠٨-٨٠٩) بألفاظ متقاربة عن عائشة-رضي الله عنها-أنها قالت للسائب: «إياك والسجع فإن رسول الله ﷺ وأصحابه لم يكونوا يسجعون...».

قلتُ: في حين وردت بعض الأحاديث الصحيحة في أدعيته عليه الصلاة والسلام وهي مسجوعة، كما في قوله: «اللهم آت نفسي تقواها، وزكها أنت خير من زكاها، أنت وليها ومولاها، اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع، ومن قلب لا يخشع، ومن نفس لا تشبع، ومن دعوة لا يستجاب لها». أخرجه مسلم وغيره. =

ولا يجوز أن يدعا بالمحال وأن يطلب ما لا مطمع فيه، كمن يدعو بالخلود في الدنيا، وقد علم أن الله سبحانه استأثر بالبقاء وكتب الفناء على جميع خلقه[١] ولا يدعو بمعصية ولا بقطيعة رحم ونحوها من الأمور المحظورة، وليتخير لدعائه والثناء على ربه أحسن الألفاظ وأنبلَهَا وأجمعها للمعاني وأبْيَنَهَا، لأنه مناجاة العبد سيِّدَ السادات الذي ليس له مثل ولا نظير.

ولو تقدم بعض خدم ملوك أهل الدنيا إلى صاحبه ورئيسه في حاجة يرفعها إليه أو معونة يطلبها منه لتخير له محاسن الكلام، ولتخلص إليه بأجود ما يقدر عليه من البيان، ولئن لم يستعمل هذا المذهب في مخاطبته إياه، ولم يسلك هذه الطريقة فيها معه، أوشك أن ينبو سَمْعُه عن كلامه، وألا يحظى بطائل من حاجته عنده، فما ظنك برب العزة سبحانه وبمقام عبده الذليل بين يديه.

ومن عسى أن يبلغ بجهد بيانه كنه الثناء عليه؟ وهذا رسوله وصفيه ﷺ قد أظهر العجز والانقطاع دونه فقال في مناجاته: **«وأعوذ بك منك، لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك»**[٢].

= وقد جمع أهل العلم بين هذه النصوص جمعًا حسنًا، فقال النووي-عند شرحه لهذا الحديث-: «هذا الحديث وغيره من الأدعية المسجوعة دليل لما قاله العلماء أن السجع المذموم في الدعاء هو المتكلف، فإنه يذهب الخشوع والخضوع والإخلاص، ويلهي عن الضراعة والافتقار وفراغ القلب، فأما ما حصل بلا تكلف ولا إعمال فكر لكمال الفصاحة ونحو ذلك، أو كان محفوظًا فلا بأس به، بل هو حسن».
شرح النووي لصحيح مسلم (١٧/ ٤١)، وانظر: الدعاء المأثور وآدابه (ص ١٤٦-١٥١)، وإتحاف السادة المتقين (٥/ ٣٧-٣٨).

(١) قال تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ﴾ سورة القصص بعض آية ٨٨، وقال: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلالِ وَالإِكْرَامِ﴾ سورة الرحمن آية ٢٦، ٢٧.

(٢) هو قطعة من حديث عائشة-رضي الله عنها-وتمامه أنها قالت: فقدت رسول الله ﷺ ليلة من الفراش فالتمسته فوقعت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد وهما منصوبتان وهو يقول: **«اللهم أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك»**. =

فسبحان من جعل عجز العاجزين عن شكره والثناء عليه شكرًا لهم، كما جعل معرفة العارفين بأنهم لايدركون كنه صفته إيمانًا لهم، وقد أولعَ كثير من العامة بأدعية منكرة اخترعوها وأسماء سَمَّوْها ما أنزل الله بها مِن سلطان، وقد يوجد في أيديهم دستور[1] من الأسماء والأدعية يسمونه: (الألف الاسم) صنعها لهم بعض المتكلفين من أهل الجهل والجرأة على الله ـ عز وجل ـ، وأكثرها زور وافتراء على الله ـ عز وجل ـ. فليجتنبها الداعي إلا ما وافق منها الصواب إن شاء الله تعالى.

ومما يسمع على ألسنة العامة وكثير من القصاص قولهم: يا سبحان، يا برهان، يا غفران، يا سلطان، وما أشبه ذلك، وهذه الكلمات وإن كان يتوجه بعضها في العربية على إضمار النسبة بذي، فإنه مستهجَن مهجور، لأنه لا قدوة فيه، ويَغْلَطُ كثير منهم في مثل قولهم: يارب طه ويس، ويا رب القرآن العظيم، وأول من أنكر ذلك ابن عباس ـ رحمه الله ـ فإنه سمع رجلاً يقول عند الكعبة: «يارب القرآن» فقال: «مه إن القرآن لا رب له، إن كل مربوب مخلوق»[2].

= أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الصلاة ح ٢٢٢ (١/ ٣٥٢)، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة باب ١٥٢ ح ٨٧٥ (١/ ٥٤٥)، والنسائي في سننه كتاب التطبيق باب ٤٧ ح ١١٠٠ (٢/ ٢١٠)، وفي باب ٧١ ح ١١٣٠ (٢/ ٢٢٢ـ٢٢٣)، والترمذي في سننه كتاب الدعوات باب ٧٦ ح ٣٤٩٣ (٥/ ٥٢٤)، ومالك في موطئه كتاب القرآن باب ٨ ح (٣١)، (٢١٤).

(١) الدستور بالضم: النسخة المعمولة للجماعات التي منها تحريرها. (معربة) جمع دساتير. القاموس (ص ٥٠١) مادة: (دستر).

(٢) الذي وقفت عليه ما أخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٣٧٦ (٢/ ٢٣٠ـ٢٣١) بسنده عن عكرمة قال: «كان ابن عباس في جنازة فلما وضع الميت في لحده قام رجل فقال: اللهم رب القرآن اغفر له، فوثب إليه ابن عباس فقال: مه، القرآن منه».
زاد الصهبي ـ أحد رواته ـ في حديثه: فقال ابن عباس: «القرآن كلام الله ليس بمربوب، منه خرج وإليه يعود».
وقد أخرجه ـ أيضًا ـ البيهقي في الأسماء والصفات (ص ٣١٢) بسندين آخرين وقوام السنة في الحجة (١/ ٣٣٥). وذكره البغوي في شرح السنة (١/ ١٨٥ـ١٨٦).
ومداره عند جميع هؤلاء على علي بن عاصم بن صهيب الواسطي، وقد تكلم عليه غير واحد =

فأما أغاليط من جمح به اللسان واعتسف أوديةَ الكلام من الأعراب وغيرهم الذين لم يُعْنَوا بمعرفة الترتيب ولم يقومهم ثقاف التأديب، كقول بعضهم في استسقاء الغيث:

رب العباد ما لنا وما لكا   قد كنت تسقينا فما بدا لكا

أنزل علينا الغيث لا أبا لكا[(١)]

وكقول القائل من قريش حين هدموا الكعبة في الجاهلية وأرادوا بناءه على أساس إبراهيم ـ صلوات الله عليه ـ فجاءت حية عظيمة فحملت عليهم فارتدعوا، فعند ذلك قال شيخ منهم كبير: «اللهم لا تُرَعْ، ما أردنا إلا تشييد بيتك وتشريفَه»[(٢)].

وكقول بعضهم ـ وإن كان من المذكورين في الزهاد ـ: «نعم المرء ربُّنا لو أطعناه لم يعصنا» فإنها في أخواتها ونظائرها عجرفيةٌ في الكلام وتهور فيه، والله سبحانه متعال عن هذه النعوت، وذكره منزه عن مثل هذه الأمور، وقد روينا عن عون بن عبد الله[(٣)] أنه كان يقول: «ليعظم أحدكم ربه أن يذكر اسمه في كل شيء حتى يقول: أخزى الله الكلب، وفعل الله به كذا».

= وتنوعت فيه أقوال المجرحين، فقال ابن معين: ليس بشيء، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال البخاري: ليس بالقوي عندهم يتكلمون فيه. إلى غير ذلك مما قيل عنه وفيه، مع وصفه بالخير والصلاح والتقوى.

راجع: ميزان الاعتدال (٣/ ١٣٥ـ١٣٨)، وتهذيب التهذيب: (٧/ ٣٤٤ـ٣٤٨).

(١) قال المبرد: سمع أعرابي في سنة قحط بمكة يقول: (فذكره).
قال: فسمعه سليمان بن عبد الملك فقال: أشهد أنه لا أبا له ولا أم.
انظر: مجمع الأمثال (١/ ١٢٣). وهو في الكامل (٢/ ٢١٦).

(٢) القائل هو الوليد بن المغيرة، وذلك في خبر هدم الكعبة وبنائها.
انظر: السير والمغازي لابن إسحاق (ص ١٠٣)، وما بعدها.

(٣) هو أبو عبد الله عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي الكوفي، إمام عابد ثقة، كان يقول بالإرجاء ثم رجع عنه. مات سنة ١١٥. تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٤١)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ١٠٣ـ١٠٥)، وتهذيب التهذيب (٨/ ١٧١ـ١٧٣).

وكان بعْض من أدركناه من مشايخنا قل ما يذكر اسم الله ـ جل وعز ـ إلا فيما يتصل بطاعة أو قربة، وكان يقول للرجل إذا جزاه خيراً: جُزيت خيراً، وقل ما يقول: جزاك الله خيراً إعظامًا للاسم أن يمتهن في غير قربة أو عبادة[1].

٨ـ ما يجب أن يراعى فيه:

قال: «ومما يجب أن يراعى في الأدعية: الإعرابُ الذي هو عماد الكلام وبه يستقيم المعنى، وبعدمه يختل ويفسُد، وربما انقلب المعنى باللحن حتى يصير كالكفر إن اعتقده صاحبه، كدعاء من دعا أو قراءة من قرأ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[2] بتخفيف الياء من ﴿إِيَّاكَ﴾، فإن الإيا ضياء الشمس[3]، فيصير كأنه يقول: شمسك نعبد، وهذا كفر.

وأخبرني محمد بن بحر الرهني[4] قال: حدثني الشاه بن الحسن[5]

---

(١) بل قد ثبت غير هذا في أحاديث مباركة كقوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «من صُنع إليه معروف فقال لفاعله جزاك الله خيراً فقد أبلغ في الثناء» أخرجه الترمذي في سننه كتاب البر والصلة باب ٨٧ ح ٢٠٣٤ (٤/ ٣٨٠)، وصححه ابن حبان كما في الإحسان ح ٣٤١٣ (٨/ ٢٠٢).
وأخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة ح ١٨٠ (ص ٢٢٢) وعنه ابن السني في عمل اليوم والليلة ح ٢٧٥ (ص ١٣٦)، وانظر: صحيح الترغيب ح ٥٥٩ (١/ ٤٠٤).
وقوله ـ أيضًا ـ «جزى الله الأنصار عنا خيراً» ـ في حديث طويل أخرجه أبو يعلى في مسنده ح ٢٠٧٥ (٢/ ٤٠٨ـ٤٠٩)، والحاكم في مستدركه (٤/ ١١١ـ١١٢)، وقال: صحيح الإسناد ووافقه الذهبي. وابن السني في عمل اليوم والليلة ح ٢٧٦ (ص ١٣٧)، وقال في المجمع (١٠/ ٣٣ـ ٣٤): رواه أبو يعلى بإسنادين ورجال أحدهما رجال الصحيح غير إبراهيم بن حبيب بن الشهيد وهو ثقة، ورواه البزار أيضًا كما في المجمع (٩/ ٣١٧) ورجاله ثقات.
وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة ح ٤٦٢ (١/ ٢٠٦ـ٢٠٨).

(٢) سورة الفاتحة آية ٥.

(٣) قال في القاموس (ص ١٦٢٨): وإيا: الشمس. وانظر: اللسان مادة (أيا) (١٥/ ٤٤١).

(٤) هو أبو الحسين محمد بن بحر الرهني، شيباني الأصل، كان عالمًا بالأنساب وأخبار الناس، شيعي المذهب غاليًا فيه مات قبل سنة ٣٣٠، معجم الأدباء (١٨/ ٣١ـ٣٣)، ومعجم البلدان (٣/ ١٠٨)، والوافي بالوفيات (٢/ ٢٤٣ـ٢٤٤).

(٥) هو أبو بكر شاه بن الحسن بن علي بن المؤمل المؤملي، مشهور، من بيت الثروة والعدالة والزعامة والصيانة. المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور (ص ٢٥١).

قال: قال أبو عثمان المازني[١] لبعض تلامذته: عليك بالنحو، فإن بني إسرائيل كفرت بحرف ثقيل خففوه: قال الله عز وجل لعيسى: ﴿إني ولَّدتك﴾ فقالوا: ﴿إني وَلَدتُك﴾ فكفروا[٢].

وأخبرني أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل[٣] قال: حدثنا ابن المرزبان[٤] عن الرياشي[٥] قال: مر الأصمعي[٦] برجل يقول في دعائه: «يا ذو الجلال والإكرام» فقال: ما اسمك؟ قال: ليث، فأنشأ يقول:

ينادي ربه باللحنِ ليثٌ لذاك إذَا دعاهُ لا يجيبُ[٧][٨]

---

(١) هو بكر بن محمد بن عدي البصري، إمام العربية وأحد الأعلام، مات بالبصرة سنة ٢٤٧، وقيل غير ذلك.
وفيات الأعيان (١/ ٢٨٣-٢٨٦)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٢٧٠-٢٧٢)، وشذرات الذهب (٢/ ١١٣-١١٤).

(٢) في اللسان مادة (ولد): «وحكى أبو عمرو عن ثعلب قال: ومما حرفته النصارى أن في الإنجيل يقول الله تعالى مخاطبًا لعيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام: «أنت نبي ولَّدتك» أي ربيتك، فقال النصارى: أنت بُني وأنا ولدتك، وخففوه وجعلوا له ولدًا سبحانه وتعالى عما يقولون علوًا كبيرًا».

(٣) لم أجده.

(٤) هو أبو بكر محمد بن خلف بن المرزبان بن بسام المحولي البغدادي الآجري، العلامة الإخباري الأديب، مات سنة ٣٠٩.
تاريخ بغداد (٥/ ٢٣٧-٢٣٩)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٦٤-٢٦٥)، وشذرات الذهب (٢/ ٢٥٨).

(٥) هو أبو الفضل عباس بن الفرج بن علي بن عبد الله الرياشي البصري، علامة حافظ أديب نحوي ثقة.
تاريخ بغداد (١٢/ ١٣٨-١٤٠)، ووفيات الأعيان (٣/ ٢٧-٢٨)، وتهذيب التهذيب (٥/ ١٢٤-١٢٥).

(٦) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع، الإمام العلم الحافظ حجة الأدب، وزاوية العرب، ولد بالبصرة سنة ١٢٢، ومات بها سنة ٢١٥ وقيل: ٢١٦.
تاريخ بغداد (١٠/ ٤١٠-٤٢٠)، ووفيات الأعيان (٣/ ١٧٠-١٧٦)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ١٧٥-١٨١).

(٧) أورده القرطبي في تفسيره (٢/ ٢٠٨).
وعن مسألة اللحن في الدعاء انظر فتاوى ابن الصلاح (١/ ١٩٨)، مسألة (٤٦)، والأزهية (ص ٦٧-٦٨).

(٨) شأن الدعاء (ص ٣-٢٠).

وبهذا يُنهي أبو سليمان - رحمه الله تعالى - جولته العلمية وتحدثه البليغ عن هذه العبادة الجليلة «الدعاء»، وذكره لبعض ما يخصها ويتعلق بها من مسائل ووسائل، بُغية أدائها على كمال وجهها، وهو كلام جيد متين يدل على علو كعبه ودقة ملاحظته في عرض مسائل الدعاء ومتعلقاته.

ب - التوكل:

وهو من أفضل العبادات وأجلها، ومن أعلى مقامات التوحيد وأنبلها، ومن أوصاف عباد الله المؤمنين وأوليائه المتقين، وقدأمر به تعالى في مواضع عدة في كتابه المجيد وأثنى على المتوكلين عليه وحده دون سواه، فقال - جل وعز -: ﴿**وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الأَمْرُ كُلُّهُ فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ**﴾[1].

وقال: ﴿**وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِ**﴾[2] وقال: ﴿**وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلاً**﴾[3] وقال: ﴿**فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ**﴾[4] وقال: ﴿**وَمَا عِندَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ**﴾[5] وقال: ﴿**وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ**﴾[6]، إلى غيرذلك من الآي القرآني الكريم الوارد في شأن التوكل أمرًا وفضلاً.

كما شهدت الأحاديث النبوية - أيضًا - بفضله وبيان منزلته ومكانة أهله؛ فقال عليه الصلاة والسلام: «**يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفًا بغير حساب**» قالوا: ومن هم يا رسول الله؟ قال: «**هم الذين لا يكتوون ولا**

(١) سورة هود بعض آية ١٢٣.
(٢) سورة الفرقان بعض آية ٥٨.
(٣) سورة الأحزاب آية ٣.
(٤) سورة آل عمران بعض آية ١٥٩.
(٥) سورة الشورى بعض آية ٣٦.
(٦) سورة الطلاق بعض آية ٣.

يسترقون وعلى ربهم يتوكلون»[١] وقال: «لو أنكم كنتم توكلون على الله حق توكله لرزقتم كما ترزق الطير، تغدوا خماصًا وتروح بطانًا»[٢].

قال العلامة ابن القيم ـ عند قوله تعالى ـ: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[٣] ـ: «فجعل التوكل شرطًا في الإيمان، فدل على انتفاء الإيمان عند انتفاء التوكل، وفي الآية الأخرى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَا قَوْمِ إِن كُنتُمْ آمَنتُم بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ﴾[٤] فجعل دليل صحة الإسلام التوكل، وقال تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾[٥].

فذكر اسم الإيمان هاهنا دون سائر أسمائهم دليل على استدعاء الإيمان للتوكلَ، وأن قوة التوكل وضعفه بحسب قوة الإيمان وضعفه، وكلما قوى إيمان العبد كان توكله أقوى، وإذا ضعف الإيمان ضعف التوكل، وإذا كان التوكل ضعيفًا فهو دليل على ضعف الإيمان ولابد.

والله تعالى يجمع بين التوكل والعبادة، وبين التوكل والإيمان، وبين التوكل والإسلام، وبين التوكل والتقوى، وبين التوكل والهداية[٦] . . .

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الطب باب ١٧ ح ٥٧٠٥ (الفتح: ١٠/ ١٥٥)، وباب ٤٢ ح ٥٧٥٢ (١٠/ ٢١١) وفي كتاب الرقاق باب ٥٠ ح ٦٥٤١، ٦٥٤٢ (الفتح ١١/ ٤٠٥ـ٤٠٦).
ومسلم في صحيحه (واللفظ له) كتاب الإيمان ح ٣٧١، ٣٧٢ (١/ ١٩٨)، والترمذي في سننه، كتاب صفة القيامة باب ١٦ ح ٢٤٤٦ (٤/ ٦٣١)، وأحمد في مسنده (١/ ٢٧١، ٣٢١، ٤٠١، ٤٠٣، ٤٥٤)، (٤/ ٤٣٦، ٤٤١، ٤٤٣).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الزهد باب ٣٣ ح ٢٣٤٤ (٤/ ٥٧٣)، وقال: هذا حديث حسن صحيح.
والنسائي في سننه الكبرى كما في تحفة الأشراف (٨/ ٧٩) ولم أجده فيه، وابن ماجه في سننه، كتاب الزهد باب ١٤ ح ٤١٦٤ (٢/ ١٣٩٤)، وأحمد في مسنده (١/ ٣٠)، والحاكم في مستدركه (٤/ ٣١٨)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وسكت عنه الذهبي.
وكذا صححه ابن حبان كما في الإحسان ح ٧٣٠ (٢/ ٥٠٩).

(٣) سورة المائدة بعض آية ٢٣.

(٤) سورة يونس آية ٨٤.

(٥) ورد هذا النص القرآني في عدة مواضع من الكتاب العزيز، فهو في سورة آل عمران بعض آية ١٢٢، وبعض آية ١٦٠، وفي المائدة بعض آية ١١، وفي التوبة بعض آية ٥١، وفي إبراهيم بعض آية ١١، وفي المجادلة بعض آية ١٠، وفي التغابن بعض آية ١٣.

(٦) وقد سرد ـ رحمه الله ـ النصوص القرآنية الشاهدة على ذلك.

فظهر أن التوكل أصل لجميع مقامات الإيمان والإحسان ولجميع أعمال الإسلام وأن منزلته منها منزلة الجسد من الرأس، فكما لا يقوم الرأس إلا على البدن فكذلك لا يقوم الإيمان ومقاماته وأعماله إلا على ساق التوكل»[١].

وليس معنى التوكل - كما يفهمه البعض -[٢] ترك الأسباب وعدم مباشرتها، بل ذاك لا ينافيه ولا يبطله إذ الأخذ بالأسباب مطلوب شرعًا وعقلاً، والعمل بها دليل على صحة التوكل وفهم حقيقته.

وفي بيان هذا يقول الخطابي - رحمه الله - عند شرحه للحديث «تبقه وتوقه»[٣]: «قوله: «تبقه» يريد: استبق نفسك ولا تعرضها للتلف، و«توقه» أي تحرز من الآفات وتباعد من المهالك والمعاطب[٤]، وهذا خلاف قول من يزعم أن التوكل إنما هو في الاستسلام وترك الحذر والتوقي، ولا يرى أن للأمور عللاً وأسبابًا قد تعبدنا الله بمراعاتها واستأثر بعلم الغيب فيها، وقد مر النبي ﷺ بهدف[٥] مائل فأسرع المشي وقال: «كرهت موت الفوات»[٦].

---

(١) طريق الهجرتين وباب السعادتين (ص ٤٢٣-٤٢٧).

(٢) كبعض المتصوفة مثلاً، انظر جملة من أقاويلهم وطرفًا من حكاياتهم في ذلك: الرسالة القشيرية (١/ ٤٦٥-٤٨٧).

(٣) ذكره الهيثمي في المجمع (٨/ ٨٩) بلفظ: «تنقه وتوقه» وقال: «رواه الطبراني في الصغير والكبير . . . ثم قال: وفيه عبد الله بن مسعر بن كدام وهو متروك». وقال الحافظ ابن حجر في اللسان (٣/ ٣٥٧): «عبد الله بن مسعر بن كدام عن أبيه قال أبو حاتم: متروك الحديث، وقال العقيلي: لا يتابع علي حديثه ولا يعرف إلا به» ثم ساق الحافظ بسنده إليه هذا الحديث. وانظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة ح ٦٢٨ (٢/ ٩٠-٩١) إذ أجاد الشيخ في تخريج الحديث والحكم عليه.

(٤) انظر: النهاية لابن الأثير (٥/ ٢١٧).

(٥) الهدف: كل بناء مرتفع مشرف. النهاية (٥/ ٢٥١).

(٦) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢/ ٣٥٦) ولفظه: «أن النبي ﷺ مر بجدار أو حائط مائل فأسرع المشي، فقيل له. فقال: «**إني أكره موت الفوات**».
وأخرجه أبو يعلى في مسنده ح ٦٥٨١ (٦/ ١١٠)، وذكره الحافظ في الفتح (٣/ ٢٥٤) وسكت عنه.

=

ثم ساق الخطابي بسنده إلى مطرف بن عبد الله بن الشخير[(١)] قوله: «ليس ينبغي لأحدنا أن يصعد فوق بيت فيتردى منه ثم يقول: هكذا قضي علي، ولكن يحترز ويحتاط، فإن أصابه شيء علم أنه من قدر الله تعالى»[(٢)(٣)].

وقال ـ عند شرحه للحديث: «**إذا سمعتم به**[(٤)] **بأرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارًا منه**»[(٥)] ـ: «قلت: في قوله: «لا تقدموا عليه» إثبات الحذر والنهي عن التعرض للتلف، وفي قوله: «لا تخرجوا فرارًا منه» إثبات التوكل والتسليم لأمر الله وقضائه، فأحد الأمرين تأديب وتعليم، والآخر تفويض وتسليم»[(٦)].

= قال الهيثمي في المجمع (٢/ ٣١٨) بعد أن عزاه للإمام أحمد وأبي يعلى: «وإسناده ضعيف».
قلت: في سنده إبراهيم بن إسحاق، قال الهيثمي (٢/ ٣١٨): ولم أجد من وثقه. وقال الحافظ في التقريب (ص ٩٢) ترجمة ٢٢٨: «إبراهيم بن الفضل المخزومي المدني أبو إسحاق ويقال: إبراهيم بن إسحاق: متروك».

(١) هو أبو عبد الله مطرف بن عبد الله بن الشخير، الحرشي العامري البصري، الإمام الزاهد العابد الثقة، من كبار التابعين ولد في حياة النبي ﷺ، ومات بالبصرة سنة ٨٦، وقيل: ٨٧ وقيل: ٩٥.
تاريخ مولد العلماء ووفياتهم (١/ ٢٢٩)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ١٨٧ ـ ١٩٥) وتقريب التهذيب (ص ٥٣٤) ترجمة ٦٧٠٦.

(٢) لم أقف على هذا الأثر من غير طريق الخطابي.

(٣) غريب الحديث (١/ ٦٩٩ ـ ٧٠٠).

(٤) يعني الطاعون.

(٥) أخرجه البخاري مطولاً في صحيحه من حديث عبد الرحمن بن عوف ـ رضي الله عنه ـ كتاب الطب باب ٣٠ ح ٥٧٢٨ (الفتح ١٠/ ١٧٩)، وفي الحيل باب ١٣ ح ٦٩٧٣ (الفتح ١٢/ ٣٤٤)، وفي مواضع أخرى من الصحيح من حديث أسامة بن زيد ـ رضي الله عنهما ـ.
انظر: دليل القاري للشيخ عبد الله الغنيمان (ص ٥٠).
وأخرجه مسلم في صحيحه كتاب السلام ح ٩٨ (٤/ ١٧٤١) وأبو داود في سننه، كتاب الجنائز باب ١٠ ح ٣١٠٣ (٣/ ٤٧٨).
والترمذي في سننه من حديث أسامة بن زيد، كتاب الجنائز باب ٦٦ ح ١٠٦٥ (٣/ ٣٦٩)، ومالك في الموطأ، كتاب الجامع باب ٧ ح ٢٢ (٢/ ٨٩٥ ـ ٨٩٦).
وفي الباب عن سعد بن أبي وقاص وخزيمة بن ثابت وجابر وعائشة. انظر: تحفة الأحوذي (٤/ ١٧٤).

(٦) معالم السنن (١/ ٢٩٩).

المبحث الخامس

نواقض التوحيد

المطلب الأول

الشرك وبيان أقسامه

ذكر الخطابي - رحمه الله - جملة من الأعمال، تعتبر من نواقض التوحيد أعظمها الشرك بالله عز وجل. وقبل أن أذكر قوله أشير إلى معنى الشرك في اللغة والاصطلاح، مع الإشارة إلى أقسامه، ثم أورد كلامه بعد ذلك إن شاء الله تعالى.

فقد ذكر ابن فارس أن مادة (شرك) المكونة من حرف الشين والراء والكاف لها أصلان:

أحدهما: يدل على مقارنة وخلاف انفراد، **والآخر**: يدل على امتداد واستقامة.

فالأول: الشركة وهو أن يكون الشيء بين اثنين لا ينفرد به أحدهما، ويقال: شاركت فلانًا في الشيء إذا صرت شريكه، وأشركت فلانًا إذا جعلته شريكًا لك، قال الله جل ثناؤه في قصة موسى: ﴿وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾[1].

ويقال في الدعاء: اللهم أشركنا في دعاء المؤمنين، أي اجعلنا لهم شركاء في ذلك، وشركت الرجل في الأمر أشركه.

وأما الأصل الآخر: فالشرك لَقَمُ الطريق، وهو شراكه أيضًا، وشراك النعل مشبه بهذا، ومنه شرك الصائد، سمي بذلك لامتداده[2].

وقال الراغب الأصبهاني: «شرك: الشركة والمشاركة خلط المِلْكَين، وقيل: هو أن يوجد شيء لاثنين فصاعدًا، عينًا كان ذلك الشيء أوَ معنى كمشاركة الإنسان والفرس في الحيوانية، ومشاركة فرس وفرس في الكُمْتة

(١) سورة طه آية ٣٢.

(٢) معجم مقاييس اللغة (٣/ ٢٦٥) مادة: (شرك).

والدُّهمة، يقال: شركته وشاركته وتشاركوا واشتركوا وأشركته في كذا»[١].

وفي اللسان: «الشركة والشركة سواء، مخالطة الشريكين، يقال: اشتركنا بمعنى تشاركنا، وقد اشترك الرجلان، وتشاركا وشارك أحدهما الآخر والشريك المشارك، والشرك كالشريك، والجمع أشراك وشركاء»[٢].

واصطلاحًا: معناه أن يجعل لله سبحانه وتعالى شريكًا وندًا في عبادته أو تعظيمه ومحبته، أو صرفه شيء من خصائص ربوبيته وألوهيته لغيره، سواء كان ذلك بالقصد والنية أم بالعمل والاعتقاد.

وهو على قسمين: شرك أكبر، وشرك أصغر.

فضابط الأول: أن يتخذ العبد لله ندًا يحبه كمحبته أو يرجوه أو يخافه أو يدعوه أو يصرف له نوعًا من العبادة الظاهرة أو الباطنة، وهذا شرك مخرج من دائرة الإسلام وملته، وصاحبه متوعد أشد الوعيد إن أصر عليه ولقي الله به ﴿**إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً بَعِيداً**﴾[٣]، ﴿**إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ**﴾[٤].

وضابط الثاني: أنه كل وسيلة يتوسل بها ويتوصل من طريقها إلى الشرك بشرط ألا يبلغ ذلك مرتبة العبادة، وهو غير مخرج من الملة ويخاف على صاحبه؛ إذ هو تحت المشيئة كسائر الذنوب والمعاصي والكبائر، ومن أمثلته: الحلف بغير الله، والرياء، ونحو ذلك من الأقوال والأفعال المؤدية إلى الشرك[٥].

وقد تناول الخطابي ـ رحمه الله جملة وفيرة من أنواع الشرك بالبيان والتفصيل معقودة في المطلب الآتي.

---

(١) المفردات (ص ٢٥٩).

(٢) لسان العرب (١٠/ ٤٤٨) مادة: (شرك) ـ مع بعض الاختصار.

(٣) سورة النساء آية ١١٦.

(٤) سورة المائدة بعض آية ٧٢.

(٥) انظر: الحق الواضح المبين (ص ١١٥ ـ ١١٦).

المطلب الثاني
بيان جملة من أنواع الشرك

١- **الحلف بغير الله تعالى:** قال الخطابي - رحمه الله - بعد إيراده لحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «**من حلف فقال في حلفه: واللات والعزى فليقل: لا إله إلا الله، ومن قال لصاحبه: تعال أقامرك فليتصدق**»[١]: «إنما أوجب قول لا إله إلا الله على من حلف باللات والعزى شفقًا من الكفر أن يكون قد لزمه لأن اليمين إنما تكون بالمعبود الذي يُعظم، فإذا حلف بهما فقد ضاهى الكفار في ذلك وأمر أن يتداركه بكلمة التوحيد المبرئة من الشرك»[٢]، «وإنما يلزمه الإنابة والاستغفار»[٣].

وقال - عند شرحه للحديث: «من حلف بالأمانة فليس منا»[٤]-: «هذا يشبه أن تكون الكراهة فيها من أجل أنه إنما أمر أن يحلف بالله وبصفاته، وليست الأمانة من صفاته، وإنما هي أمر من أمره وفرض من فروضه، فنهوا عنه لما في ذلك من التسوية بينها وبين أسماء الله عز وجل وصفاته»[٥].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه. كتاب التفسير - سورة النجم - باب ٢ ح: ٤٨٦٠ (الفتح ٨/ ٦١١)، وكذا في مواطن أخرى من الصحيح.
انظر: ح ٦١٠٧، ٦٣٠١، ٦٦٥٠، ومسلم في صحيحه كتاب الأيمان ح ٥ (٣/ ١٢٦٧ - ١٢٦٨)، وأبو داود في سننه كتاب الأيمان والنذور باب ٤ ح ٣٢٤٧ (٣/ ٥٦٨-٥٦٩)، والنسائي في سننه، كتاب الأيمان والنذور باب ١١ ح ٣٧٧٥ (٧/ ٧)، والترمذي في سننه كتاب النذور والأيمان باب ١٧ ح ١٥٤٥ (٤/ ١١٦)، وابن ماجه في سننه كتاب الكفارات باب ٢ ح ٢٠٩٦ (١/ ٦٧٨).

(٢) أعلام الحديث (٣/ ١٩١٨).

(٣) معالم السنن (٤/ ٤٥).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأيمان والنذور باب ٦ ح ٣٢٥٣ (٣/ ٥٧١).

(٥) معالم السنن (٤/ ٤٦).
قلت: قد وردت مجموعة أحاديث وكذا بعض آثار في النهي عن الحلف بغيره عز وجل، كقوله - عليه الصلاة والسلام -: «**إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم، من كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت**». =

٢ـ الطيرة:

قال ـ رحمه الله ـ عند شرحه لحديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لا طيرة وخيرها الفأل**» قالوا: وما الفأل يا رسول الله؟ قال: «**الكلمة الصالحة يسمعها أحدكم**»[(١)]:

«قلت: إنما صار الفأل خير أنواع هذا الباب لأن مصدره عن نطق وبيان، فكأنه خير جاءك عن غيب، وأما سنوح الطير وبروحها[(٢)] فليس فيه

= أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الأيمان والنذور باب ٤ ح ٦٦٤٦ (الفتح ١١/ ٥٣٠)، وكذا في مواضع أخرى من الصحيح، انظر: ح ٢٦٧٩، ٣٨٣٦، ٦١٠٨، ٦٦٤٨، ومسلم في صحيحه كتاب الأيمان ح ١ و ٣ (٣/ ١٢٦٦ـ١٢٦٧)، وأخرجه آخرون، انظر: إرواء الغليل ح ٢٥٦٠ (٨/ ١٨٧ـ١٨٩).

وقوله: «**من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك**».

أخرجه الترمذي في سننه كتاب النذور والأيمان باب ٨ ح ١٥٣٥ (٤/ ١١٠)، والإمام أحمد في مسنده (طبعة شاكر) ح ٦٠٧٢ (٨/ ٢٢١ـ٢٢٢) قال الشيخ: إسناده صحيح. وانظر المصدر نفسه ح (٥٥٩٣، ٥٣٧٥، ٥٧٣٦)، وصححه الحاكم في المستدرك (٤/ ٢٩٧)، ووافقه الذهبي.

وقال ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ: «لأن أحلف بالله كاذبًا أحب إلي أن أحلف بغيره صادقًا».

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ح ٢٢٨١ (٣/ ٧٩)، والطبراني في الكبير ح ٨٩٠٢ (٩/ ٢٠٥)، وذكره الهيثمي في المجمع (٤/ ١٧٧)، وقال: (رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح). وصححه الشيخ الألباني في الإرواء ح ٢٥٦٢ (٨/ ١٩١ـ١٩٢).

قال الشيخ سليمان بن عبد الله: «وأجمع العلماء على أن اليمين لا تكون إلا بالله أو بصفاته، وأجمعوا على المنع من الحلف بغيره، قال ابن عبد البر: لا يجوز الحلف بغير الله بالإجماع». تيسير العزيز الحميد (ص ٥٩٠).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطب باب ٢٣ ح ٥٧٥٤ (الفتح ١٠/ ٢١٢)، وباب ٢٤ ح ٥٧٥٥ (الفتح ١٠/ ٢١٤).

قلت: وأحاديث النهي عن التطير كثيرة جدًا، ذكر طرفًا منها الحافظ ابن حجر في الفتح (١٠/ ٢١٣).

(٢) السانح بمهملة ثم نون ثم حاء مهملة، والبارح بموحدة وآخره مهملة؛ فالسانح ما ولاك ميامنه بأن يمر عن يسارك إلى يمينك، والبارح بالعكس وكانوا يتيمنون بالسانح ويتشاءمون بالبارح لأنه لا يمكن رميه إلا بأن ينحرف إليه. أفاده الحافظ في الفتح (١٠/ ٢١٣).

شيء من هذا المعنى، وإنما هو تكلف من المتطير وتعاط لما لا أصل له في نوع علم وبيان؛ إذ ليس للطير والبهائم نطق ولا تمييز فيستدل بنطقها على مضمون معنى فيه، وطلب العلم من غير مظانه جهل، فلذلك تركت الطيرة واستؤنس بالفأل»[١].

«وأما الطيرة فلا خفاء بأمرها وبما يجب من اجتنابها وإضافة الخير والشر فيها إلى الله عز وجل لا شريك له»[٢].

وفي حديث معاوية بن الحكم السلمي[٣] ـ رضي الله عنه ـ وفيه: «قلت: يا رسول الله إني حديث عهد بجاهلية، وقد جاء الله بالإسلام، وإن منّا رجالاً يأتون الكهان[٤]، قال: **«فلا تأتهم»** قال: ومنا رجال يتطيرون، قال: **«ذاك شيء يجدونه في صدورهم فلا يصدنهم»** الحديث[٥].

قال الخطابي: «وقوله في الطيرة: **«ذلك شيء في نفوسهم فلا يضرهم»**[٦] يريد أن ذلك شيء يوجد في النفوس البشرية وما يعترى الإنسان من قبل الظنون والأوهام من غير أن يكون له تأثير من جهة الطباع أو يكون فيه ضرر كما كان يزعمه أهل الجاهلية»[٧].

---

(١) أعلام الحديث (٣/ ٢١٣٦).

(٢) أعلام الحديث (٣/ ٢١١٧).

(٣) هو معاوية بن الحكم السلمي، قال ابن عبد البر: «كان ينزل المدينة ويسكن في بني سليم» وقال البخاري: «له صحبة، يعد في أهل الحجاز».
الاستيعاب (٣/ ١٤١٤ـ ١٤١٥)، وأسد الغابة (٥/ ٢٠٧ـ ٢٠٨)، والإصابة (٦/ ١٤٨ـ ١٤٩).

(٤) سيأتي الحديث عنهم إن شاء الله تعالى.

(٥) أخرجه مسلم ـ مطولاً ـ في صحيحه، كتاب المساجد ح ٣٣ (١/ ٣٨١ـ ٣٨٢) ومختصراً في كتاب السلام ح ١٢١ (٤/ ١٧٤٨ـ ١٧٤٩)، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة باب ١٧١ ح ٩٣٠ (١/ ٥٧٠ـ ٥٧٣)، والنسائي في سننه كتاب السهو باب ٢٠ ح ١٢١٨ (٣/ ١٤ـ ١٨).

(٦) كذا قال، وانظر متن الحديث أعلاه.

(٧) معالم السنن (١/ ٢٢٢).

وعن الفرق بين الفأل والطيرة يقول الخطابي ـ عليه رحمة الله ـ: «قد أعلم النبي ﷺ أن الفأل إنما هو أن يسمع الإنسان الكلمة الحسنة فيفأل بها، أي يتبرك بها ويتأولها على المعنى الذي يطابق اسمها، وأن الطيرة بخلافها، وإنما أخذت من اسم الطير، وذلك أن العرب كانت تتشاءم ببروح الطير إذا كانوا في سفر أو مسير، ومنهم من كان يتطير بسنوحها فيصدهم ذلك عن المسير ويردهم عن بلوغ ما يمموه من مقاصدهم[1] فأبطل ﷺ أن يكون لشيء منها تأثير في اجتلاب ضرر أو نفع، واستُحب الفأل بالكلمة الحسنة يسمعها من ناحية حسن الظن بالله»[2].

ونفى أن يكون للطير شيء غير ما بينه الله ورسوله في أمرها وما يتعلق

(١) انظر: ما سبق (ص ٢٦٦) هامش (٢).

(٢) المعالم (٤/ ٢٣٥)، وانظر: غريب الحديث (١/ ١٨٣).

قال العلامة ابن القيم: «أخبر ﷺ في حديث أبي هريرة أن الفأل من الطيرة وهو خيرها، فقال: «لا طيرة وخيرها الفأل». فأبطل الطيرة وأخبر أن الفأل منها ولكنه خيرُها؛ ففصل بين الفأل والطيرة لما بينهما من الامتياز والتضاد ونفع أحدهما ومضرة الآخر، ونظير هذا منعه من الرقاء بالشرك وإذنه في الرقية إذا لم تكن شركًا لما فيهما من المنفعة الخالية من المفسدة، فقوله ﷺ: «لا طيرة وخيرها الفأل» ينفي عن الفأل مذهب الطيرة من تأثير أو فعل أو شركة، ويخلص الفأل منها.

وفي الفرقان بينهما فائدة كبيرة، وهي أن التطير هو التشاؤم من الشيء المرئي أو المسموع، فإذا استعملها الإنسان فرجع بها من سفره وامتنع بها مما عزم عليها فقد قرع باب الشرك بل ولجه وبرئ من التوكل على الله، وفتح على نفسه باب الخوف والتعلق بغير الله والتطير مما يراه أو يسمعه، وذلك قاطع له عن مقام ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ و﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ و﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ فيصير قلبه متعلقًا بغير الله عبادة وتوكلاً، فأين هذا من الفأل الصالح السار للقلوب المؤيد للآمال، الفاتح باب الرجاء، المسكن للخوف، الرابط للجأش، الباعث على الاستعانة بالله والتوكل عليه والاستبشار المقوي لأمله، السار لنفسه، فهذا ضد الطيرة، فالفأل يُفضي بصاحبه إلى الطاعة والتوحيد، والطيرة تُفضي بصاحبها إلى المعصية والشرك، فلهذا استحب ﷺ الفأل وأبطل الطيرة».

مفتاح دار السعادة (٢/ ٢٤٥ـ٢٤٧) مع بعض التصرف، والموضوع في فصول بديعة جدًا في المصدر المذكور. انظر: (٢/ ٢٢٩ـ٢٤٧).

بها، وأن ما عدا ذلك - مما يظن فيها - لا يصح به قول ولا يستقيم به حال.

وفي بيان هذا المعنى يقول - عند شرحه لحديث أبي ذر رضي الله عنه «لقد تركنا محمد ﷺ وما يحرك طائر جناحيه في السماء إلا أذكرنا منه علمًا»[(١)] -: «معناه أنه ﷺ استوفى بيان الشريعة حتى لم يغادر منه شيئًا مشكلاً، وبيّن لهم أحكام الطير وما يحل ويحرم، وكيف يذبح الطير ويذكى وما الذي يفدى إذا أصابه المحرم مما لا يفدى منها، إلى ما أشبه هذا من أمرها، ولم يرد أن في الطير علمًا - سوى هذا - عَلَّمَهُ إياهم ورخص لهم أن يَتَعَاطَوا زجر الطير الذي كان أهل الجاهلية يعدونه علمًا ويظنونه حقًا؛ بل أبطله وزجر عنه»[(٢)].

٣- الكهانة:

وقد عرّف الخطابي - رحمه الله تعالى - الكاهن بقوله: «الكاهن هو الذي يدعي مطالعة علم الغيب ويخبر الناس عن الكوائن، وكان في العرب كهنة يدعون أنهم يعرفون كثيرًا من الأمور.

فمنهم من كان يزعم أن له رَئِيًا من الجن وتابعة تُلْقِي إليه الأخبار.

ومنهم من كان يدعي أنه يستدرك الأمور بفهم أعطيه.

وكان منهم من يسمى عرافًا، وهو الذي يزعم أنه يعرف الأمور بمقدمات أسباب يستدل بها على مواقعها، كالشيء يسرق فيعرف المظنون به السرقة، وتتهم المرأة بالزنية فيعرف من صاحبها ونحو ذلك من الأمور.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/ ١٥٣، ١٦٢)، وذكره الخطابي في الغريب (٢/ ٢٨٧)، وابن تيمية في الحموية (ص ٥)، وابن القيم في المفتاح (٢/ ٢١٨). بألفاظ متقاربة.

(٢) غريب الحديث (٢/ ٢٨٧).

ومنهم من كان يسمي المنجم كاهنًا، فالحديث[١] يشتمل على النهي عن إتيان هؤلاء كلهم والرجوع إلى قولهم وتصديقهم على ما يدعونه من هذه الأمور، ومنهم من كان يدعو الطبيب كاهنًا، وربما دعوه ـ أيضًا ـ عرافًا، وقال أبو ذؤيب:

يقولون لي لو كان بالرمل لم يمت نبيشة والكهان تكذب قيلها[٢]

وقال آخر:

جعلت لعراف اليمامة حكمه وعرّاف نجد، إن هما شفياني[٣]

فهذا غير داخل في النهي، وإنما هو مغالطة في الأسماء، وقد أثبت رسول الله ﷺ الطب وأباح العلاج والتداوي[٤].

ثم يصفهم أبو سليمان بأنهم «قوم لهم أذهان حادة ونفوس شريرة وطباع نارية، فألفتهم الشياطين لما بينهم من التناسب في هذه الأمور ومساعدتهم بكل ما تصل قدرتهم إليه»[٥].

---

(١) يعني حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ﷺ قال: «**من أتى كاهنًا أو عرافًا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ**».
أخرجه الإمام أحمد في مسنده (طبعة شاكر) ح ٩٥٣٢ (١٨/ ١٥٣). وصحح الشيخ إسناده.
ورواه أبو داود والترمذي وابن ماجه بألفاظ متقاربة وزيادات يسيرة، انظر: سنن أبي داود، كتاب الطب باب ٢١ ح ٣٩٠٤ (٤/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦)، وسنن الترمذي كتاب الطهارة باب ١٠٢ ح ١٣٥ (١/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣)، مع تعليق الشيخ شاكر، وسنن ابن ماجه، كتاب الطهارة باب ١٢٢ ح ٦٣٩ (١/ ٢٠٩).

(٢) انظر: شرح أشعار الهذليين (١/ ١٧٤) وهو فيه برواية:
يقولون لي لو كان بالرمل لم يمت نشيبة والطراق يكذب قيلها
قال شارحه: «يقولون: لو كان بمكان مريء لم يمت، والطراق الذين يضربون بالحصى ويتكهنون».

(٣) البيت لعروة بن حزام الضبي من قصيدته النونية الطويلة، أوردها القالي في النوادر من كتاب ذيل الأمالي (٢/ ١٧٥)، وما بعدها وذكر طرفًا منها ثعلب في مجالسه (١/ ٢٤١ ـ ٢٤٢).

(٤) معالم السنن (٤/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩).

(٥) نقله عنه الحافظ في الفتح (١٠/ ٢١٧)، ولم أقف عليه فيما رجعتُ إليه من كتبه.

ويوضح ـ رحمه الله ـ حقيقة أسجاعهم التي يروجون بها أباطيلهم وأكاذيبهم، والفرق بينها وبين ما جاء من غير طريقهم مما هو حق وصدق، فيقول عند شرحه لقوله عليه الصلاة والسلام: «**إنما هذا من إخوان الكهان**»[١] ـ:

«وقوله ﷺ: «**هذا من إخوان الكهان**» من أجل سجعه الذي سجع فإنه لم يعبه بمجرد السجع دون ما تضمنه سجعه من الباطل، وإنما ضرب المثل بالكهان لأنهم كانوا يروجون أقاويلهم الباطلة بأسجاع تروق السامعين، فيستميلون القلوب ويستصغون الأسماع إليها، فأما إذا وضع السجع في موضع حق فإنه ليس بمكروه، وقد تكلم رسول الله ﷺ في مواضع من كلامه» وساق له أمثلة عدة[٢].

وعن أجر الكاهن يقول: «وأما أجر الكاهن فلا إشكال في تحريمه، وفي أنه من أكل المال بالباطل، وذلك لأن قوله زُور وفعله محرم، وقد نهى ﷺ

---

(١) المشار إليه هو حمل بن مالك بن النابغة الهذلي، وتمام الحديث أن أبا هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: «اقتتلت امرأتان من هذيل، فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها، فاختصموا إلى رسول الله ﷺ، فقضى رسول الله ﷺ أن دية جنينها غرة: عبد أو وليدة، وقضى بدية المرأة على عاقلتها وورثها ولدها ومن معهم، فقال حمل بن النابغة الهذلي: يا رسول الله، كيف أغرم من لا شرب ولا أكل، ولا نطق ولا استهل؟ فمثل ذلك يُطَل. فقال رسول الله ﷺ: «**إنما هذا من إخوان الكهان**». من أجل سجعه الذي سجع».
أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطب باب ٤٦ ح ٥٧٥٨ (الفتح ١٠/ ٢١٦)، وانظر ح ٥٧٥٩، ٥٧٦٠، ٦٧٤٠، ٦٩٠٤، ٦٩٠٩، ٦٩١٠ (مختصراً ومطولاً).
ومسلم في صحيحه (واللفظ له) كتاب القسامة ح ٣٦ (٣/ ١٣٠٩ ـ ١٣١٠). وأبوداود في سننه كتاب الديات باب ٢١ ح ٤٥٧٦ (٤/ ٧٠١ ـ ٧٠٣). والنسائي في سننه كتاب القسامة باب ٣٩، ٤٠ ح ٤٨١٨ وما بعده (٨/ ٤٨ ـ ٤٩).

(٢) معالم السنن (٤/ ٣٤ ـ ٣٥). وانظر: أعلام الحديث (٣/ ٢١٣٨).

عن حلوان الكاهن»[١] [٢] .

٤ ـ السحر :

السحر لغة : كل ما لطف مأخذه ودق[٣] .

قال ابن قدامة : «وهو عقد ورقىً وكلام يتكلم به أو يكتبه أو يعمل شيئًا يؤثر في بدن المسحور أو قلبه أو عقله من غير مباشرة له ، وله حقيقة فمنه ما يقتل وما يمرض وما يأخذ الرجل عن امرأته فيمنعه وطأها ، ومنه ما يفرق بين المرء وزوجه وما يبغض أحدهما إلى الآخر أو يحبب بين اثنين ، وهذا قول الشافعي»[٤] .

وقال ابن القيم : «والسحر هو مركب من تأثيرات الأرواح الخبيثة ، وانفعال القوى الطبيعية عنها ، وهو أشد ما يكون من السحر ، ولاسيما في الموضع الذي انتهى السحر إليه»[٥] .

قلت : وقد أجمع أهل السنة والجماعة على وقوع السحر بدليل القرآن وصحيح الأخبار وأنكره المعتزلة وطائفة من الناس[٦] .

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب البيوع باب ١١٣ ح ٢٢٣٧ (الفتح ٤/ ٤٢٦)، وكذا في مواضع أخرى من الصحيح، انظر ح ٢٢٨٢ ، ٥٣٤٦ ، ٥٧٦١ .
ومسلم في صحيحه كتاب المساقاة ح ٣٩ (٣/ ١١٩٨) .
وأبو داود في سننه كتاب البيوع باب ٦٥ ح ٣٤٨١ (٣/ ٧٥٣) .
والنسائي في سننه كتاب البيوع باب ٩١ ح ٤٦٦٦ (٧/ ٣٠٩) .
والترمذي في سننه كتاب النكاح باب ٣٧ ح ١١٣٣ (٣/ ٤٣٠ ـ ٤٣١) .
وكذا في مواضع أخرى متفرقة فيه . انظر ح ١٢٧٦ ، ٢٠٧١ .
وابن ماجه في سننه ، كتاب التجارات باب ٩ ح ٢١٥٩ (٢/ ٧٣٠) .

(٢) غريب الحديث (٢/ ٤٧٤) .

(٣) قاموس المحيط مادة «سحر» .

(٤) المغني (٨/ ١٥٠) .

(٥) زاد المعاد (٤/ ١٢٥ ـ ١٢٦) .

(٦) انظر : المعتمد في أصول الدين (ص ١٦٧)، والإرشاد (ص ٢٧٠ ـ ٢٧٢)، والمغني لابن قدامة (٨/ ١٥٠ ـ ١٥١) .

وفي بيان الرد على هؤلاء المنكرين يقول أبو سليمان الخطابي - رحمه الله -: «وقد أنكر قوم من أصحاب الطبائع[1] السحر وأبطلوا حقيقته، والجواب: أن السحر ثابت وحقيقته موجودة، وقد اتفق أكثر الأمم من العرب والفرس والهند وبعض الروم على إثباته، وهؤلاء من أفضل سكان واسطة الأرض وأكثرهم علمًا وحكمة، وقد ذكر الله عز وجل أمر السحر في كتابه في قصة سليمان، وما كان الشياطين يعملونه من ذلك، ويعلمون الناس منه، فقال: ﴿ **وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ** ﴾[2]، وأمر بالاستعاذة منه فقال: ﴿ **وَمِن شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ** ﴾[3]، وورد في ذلك عن النبي - ﷺ -، وعن الصحابة - رضي الله عنهم - أخبار كثيرة لا ينكرها لكثرتها إلا من أنكر العيان وجحد الضرورة، ولذلك فرع الفقهاء في كتبهم من الأحكام في السحرة وما يلزمهم من العقوبات فيما يأتونه من أفعالهم كما فعلوه في سائر الجنايات التي يقترفها الجناة من أهل العبث والفساد، ولا يبلغ ما لا أصل له، ولا حقيقة هذا المبلغ من الشهرة والاستفاضة.

فنفي السحر جهل، والاشتغال بالرد على من نفاه لغو وفضل، والسحر من عمل الشيطان يفعله في الإنسان بنفثه وهمزه ووسوسته ويتولاه الساحر بتعليمه إياه ومعونته عليه، فإذا تلقاه عنه استعمله في غيره بالقول والنفث في العقدة، وللكلام والقول تأثير بين في النفوس والطباع، ولذلك صار الإنسان يحمى ويغضب إذا سمع الكلام المكروه، وربما حم

= ولمزيد تعريف السحر وبيان أقسامه وأقوال العلماء في كل ذلك وغيره -.
راجع: بدائع الفوائد (٢/ ٢١١-٢٢٨)، وكشاف اصطلاحات الفنون (٣/ ١٥٢-١٥٧).

(١) المتسبون إلى ما يسمى بعلم الطبيعة، وهو علم يبحث عن طبائع الأشياء، وما اختصت به من القوة، والطبائع الأربع عند الأقدمين: الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة. انظر كشاف اصطلاحات الفنون (٢/ ٩١٢)، والمعجم الوسيط مادة (طبع) (ص ٥٥٠).

(٢) سورة البقرة بعض آية ١٠٢.

(٣) سورة الفلق آية ٤.

الإنسان من غم يصيبه وبقول يسمعه، وقد مات فيما رويناه من الأخبار قوم بكلام سمعوه ولقول امتعضوا منه...»[١].

٥ـ التنجيم:

وفي بيان حكمه وتعلمه يقول الخطابي: «علم النجوم المنهي عنه هو ما يدعيه أهل التنجيم من علم الكوائن والحوادث التي لم تقع وستقع في مستقبل الزمان، كإخبارهم بأوقات هبوب الرياح ومجيء المطر وظهور الحر والبرد وتغير الأسعار وما كان في معانيها من الأمور، يزعمون أنهم يدركون معرفتها بسير الكواكب في مجاريها وباجتماعها واقترانها، ويدعون لها تأثيراً في السفليات وأنها تتصرف على أحكامها وتجري على قضايا موجباتها، وهذا منهم تحكم على الغيب وتعاط لعلم استأثر الله سبحانه به لا يعلم الغيب أحد سواه.

فأما علم النجوم الذي يدرك من طريق المشاهدة والحس الذي يعرف به الزوال ويعلم به جهة القبلة؛ فإنه غير داخل فيما نهى عنه، وذلك أن معرفة رصد الظل ليس شيئًا بأكثر من أن الظل ما دام متناقصًا فالشمس بعد صاعدة نحو وسط السماء من الأفق الشرقي، وإذا أخذ في الزيادة فالشمس هابطة من وسط السماء نحو الأفق الغربي، وهذا علم يصح دركه من جهة المشاهدة إلا أن أهل هذه الصناعة قد دبروه بما اتخذوا له من الآلة التي يستغني الناظر فيها عن مراعاة مدته ومراصدته.

وأما ما يستدل به من جهة النجوم على جهة القبلة فإنما هي كواكب أرصدها أهل الخبرة بها من الأئمة الذين لا نشك في عنايتهم بأمر الدين ومعرفتهم بها وصدقهم فيما أخبروا به عنها، مثل أن يشاهدوها بحضرة الكعبة ويشاهدوها في حال الغيبة عنها، فكان إدراكهم الدلالة عنها بالمعاينة، وإدراكنا لذلك بقبولنا لخبرهم إذ كانوا غير متهمين في دينهم ولا

---

(١) أعلام الحديث (٢/ ١٥٠٠ ـ ١٥٠٤) مع بعض الاختصار.

مقصرين في معرفتهم»[١] .

٦ـ الاستسقاء بالأنواء:

وفي إيضاح هذا يقول الخطابي : «والنوء واحد الأنواء، وهي الكواكب الثمانية والعشرون التي هي منازل القمر، كانوا يزعمون أن القمر إذا نزل بعض تلك الكواكب مُطروا فأبطل ﷺ قولهم، وجعل سقوط المطر من فعل الله سبحانه دون فعل غيره»[٢] [٣] .

وقال في موضع آخر: «والنوء: الكوكب، ولذلك سَموا منازل القمر الأنواء، وإنما سمي النجم نوءًا لأنه ينوء طالعًا عند مغيب رقيبه من ناحية المغرب، وكان من عادتهم في الجاهلية أن يقولوا: مطرنا بنوء كذا، فيضيفون النعمة في ذلك إلى غير الله ـ عز وجل ـ، وينسون الشكر له على ذلك، وهو المنعم عليهم بالغيث والسقيا، فزجرهم عن هذا القول فسماه كفرًا، إذ كان ذلك يُفضي بصاحبه إلى الكفر إذا اعتقد أن الفعل للكوكب، وهو فعل الله ـ عز وجل ـ لا شريك له»[٤] .

٧ـ النشرة:

وفي بيانها يقول أبو سليمان : «النشرة ضرب من الرقية والعلاج،

---

(١) معالم السنن (٤/ ٢٢٩ـ ٢٣٠).

(٢) عن زيد بن خالد الجهني ـ رضي الله عنه ـ قال : «صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح بالحديبية على إثر سماء كانت من الليلة، فلما انصرف أقبل على الناس فقال : «هل تدرون ماذا قال ربكم؟» قالوا : الله ورسوله أعلم، قال : «أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر. فأما من قال : مُطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي وكافر بالكوكب، وأما من قال : مطرنا بنوء كذا وكذا فذلك كافر بي ومؤمن بالكوكب».

أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الأذان باب ١٥٦ ح ٨٤٦ (الفتح ٢/ ٣٣٣)، وفي مواطن أخرى من الصحيح، انظر ح ١٠٣٨، ٤١٤٧، ٧٥٠٣.

ومسلم في صحيحه كتاب الإيمان ح ١٢٥ (١/ ٨٣ـ ٨٤).

وأبو داود في سننه كتاب الطب باب ٢٢ ح ٣٩٠٦ (٤/ ٢٢٧ـ ٢٢٨).

والنسائي في سننه كتاب الاستسقاء باب ١٦ ح ١٥٢٥ (٣/ ١٦٤ـ ١٦٥).

(٣) معالم السنن (٤/ ٢٣١).

(٤) أعلام الحديث (١/ ٥٥٣ـ ٥٥٤).

يعالج به من كان يظن به مس الجن، وقيل: سميت نشرة لأنه ينشر بها عنه أي يحل عنه ما خامره من الداء»[١].

ويقول في موضع آخر: «النشرة معروفة وهي ضرب من علاج المصاب بمس الجن وعمل السحر، ينشر به ذلك القارض تنشيراً وقد يحلّل صاحبه بصَبُوبٍ من مياه مختلفة المواضع، ينفث فيه ويُرقى به، وقد كرهه غير واحد من العلماء»[٢][٣].

---

(١) معالم السنن (٤/ ٢٢٠)، ومثله في النهاية لابن الأثير (٥/ ٥٤).

(٢) كالحسن البصري ـ رحمه الله ـ وسيأتي نقل ذلك عنه.

(٣) أعلام الحديث (٢/ ١٥٠٤).

قال الإمام البخاري في صحيحه من كتاب الطب، باب هل يستخرج السحر؟ «وقال قتادة: قلت لسعيد بن المسيب: رجل به طب ـ أو يؤخذ عن امرأته ـ أيحل عنه أو ينشر؟ قال: لا بأس به، إنما يريدون به الإصلاح، فأما ما ينفع فلم ينه عنه» اهـ. قال الحافظ في الفتح (١٠/ ٢٣٣) ـ عند هذا النص ـ: «وصله أبو بكر الأثرم في كتاب السنن من طريق أبان العطار عن قتادة، ومثله من طريق هشام الدستوائي عن قتادة بلفظ: «يلتمس من يداويه، فقال: إنما نهى الله عما يضر ولم ينه عما ينفع»، وأخرجه الطبري في التهذيب من طريق يزيد بن زريع عن قتادة عن سعيد بن المسيب أنه كان لا يرى بأساً إذا كان بالرجل سحر أن يمشي إلى من يطلق عنه، فقال: هو صلاح، قال قتادة: وكان الحسن يكره ذلك، يقول: لا يعلم ذلك إلا ساحر، قال: فقال سعيد بن المسيب: إنما نهى الله عما يضر ولم ينه عما ينفع.

وقد أخرج أبو داود في المراسيل عن الحسن رفعه: «النشرة من عمل الشيطان». ووصله أحمد وأبو داود بسند حسن عن جابر، قال ابن الجوزي: «النشرة حل السحر عن المسحور، ولا يكاد يقدر عليه إلا من يعرف السحر». وقد سئل أحمد عمن يطلق السحر عن المسحور فقال: «لا بأس به»، وهذا هو المعتمد، ويجاب عن الحديث والأثر بأن قوله: «النشرة من عمل الشيطان» إشارة إلى أصلها ويختلف الحكم بالقصد، فمن قصد بها خيراً كان خيراً وإلا فهو شر، ثم الحصر المنقول عن الحسن ليس على ظاهره لأنه قد ينحل بالرقى والأدعية والتعويذ، ولكن يحتمل أن تكون النشرة نوعين» اهـ.

قلت: وهذا ما ذهب إليه ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ حيث قال: «النشرة حل السحر عن المسحور، وهي نوعان: حل بسحر مثله وهو الذي من عمل الشيطان، وعليه يحمل قول الحسن، فيتقرب الناشر والمنتشر إلى الشيطان بما يحب، فيبطل عمله عن المسحور.

والثاني: النشرة بالرقية والتعوذات والأدوية والدعوات المباحة، فهذا جائز». فتح المجيد (ص٣٠٩).

٨ـ التمائم:

وفي تعريفها وبيان حكمها يقول الخطابي: «والتميمة يقال إنها خرزة كانوا يتعلقونها يرون أنها تدفع عنهم الآفات، واعتقاد هذا الرأي جهل وضلال، إذ لا مانع ولا دافع غير الله سبحانه ولا يدخل في هذا التعوذ بالقرآن والتبرك والاستشفاء به، لأنه كلام الله سبحانه، والاستعاذة به ترجع إلى الاستعاذة بالله سبحانه، ويقال: بل التميمة قلادة تعلق فيها العُوَّذ قال أبو ذؤيب:

وإذا المنية أنشبت أظفارها ... ألفيت كل تميمة لا تنفع[1]

وقال آخر:

بلاد بها عق الشباب تميمتي ... وأول أرض مس جلدي ترابها[2]

وقد قيل: إن المكروه من العُوَّذ هو ما كان بغير لسان العرب فلا يفهم معناه، ولعله قد يكون فيه سحر أو نحوه من المحظور، والله أعلم»[3].

٩ـ الرقى الشركية:

يُفرق الخطابي ـ رحمه الله تعالى ـ بين الرقى الشرعية والشركية فيوضح ذلك بقوله: «والفرق بين الرقية التي أمر بها النبي ﷺ وبين ما كرهه ونهى عنه[4] ـ من رقية العرافين وأصحاب النشر ومن يدعي تسخير الجن لهم ـ أن

---

(١) انظر: شرح أشعار الهذليين (١/ ٨).

(٢) هذا البيت نُسب لعدة أشخاص ـ مع اختلاف يسير جداً في بعض ألفاظه ـ فقد نسبه الجاحظ في: الحنين إلى الأوطان (ص ٢٥) لحماد بن إسحاق الموصلي، ونسبه ابن منظور في اللسان (٧/ ٤١٨)، (١٢/ ٦٩ ـ ٧٠) لرقاع بن قيس الأسدي، ونسبه آخرون لآخرين.

(٣) معالم السنن (٤/ ٢٢٠ ـ ٢٢١)، وانظر غريب الحديث (٢/ ٤٤٥).

(٤) من الأحاديث الدالة على إباحة الرقى ما جاء عن عوف بن مالك الأشجعي ـ رضي الله عنه ـ قال: «كنا نرقي في الجاهلية، فقلنا: يا رسول الله كيف ترى في ذلك؟ فقال: اعرضوا علي رقاكم، لا **بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك**».

رواه مسلم في صحيحه كتاب السلام ح ٦٤ (٤/ ١٧٢٧).

=

ما أمر به ﷺ وأباح استعماله منها هو ما يكون بقوارع[١] القرآن، وبالعوذ التي يقع منها ذكر الله عز وجل وأسماؤه على ألسن الأبرار من الخلق والأخيار الطاهرة نفوسهم، فيكون ذلك سببًا للشفاء بإذن الله، وهو الطب الروحاني[٢]. وعلى هذا كان معظم الأمر في الزمان المتقدم الصالح أهله، وبه كان يقع الاستشفاء واستدفاع أنواع البلاء، فلما عزَّ وُجُودُ هذا الصنف من أبرار الخليقة وأخيار البرية فَزِع الناس إلى الطب الجسماني، حين لم يجدوا للطب الروحاني نجوعًا في العلل والأسقام لعدم المعاني التي كان يجمعها الرقاة والمعوذون والمستشفون بالدعوات الصالحة والبركات الموجودة فيهم.

وأما التي نهى عنها ﷺ فهي أمور مشتبهة مركبة من حق وباطل يجمع إلى ظاهر ما يقع فيها من ذكر الله تعالى ما يستتر به من ذكر الشياطين والاستعانة بهم والتعوذ بمردتهم، وإلى نحو هذا المذهب ينحو أكثر من يرقي من الحية ويستخرج السم من بدن الملسوع، ويقال: إن الحية لما بينها وبين الإنسان من العداوة الجوهرية تؤالف الشياطين، إذ هي أعداء لبني آدم، والعداوة بين الجنسين وبين الآدمي عداوة جوهرية، فإذا عزم على الحية

= وأبو داود في سننه كتاب الطب باب ١٨ ح ٣٨٨٦ (٤/ ٢١٤).

ومن الأحاديث الدالة على النهي قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «إن الرقى والتمائم والتولة شرك».

رواه أبو داود في سننه كتاب الطب باب ١٧ ح ٣٨٨٣ (٤/ ٢١٢).

وابن ماجه في سننه كتاب الطب باب ٣٩ ح ٣٥٣٠ (٢/ ١١٦٧)، وأحمد في مسنده (١/ ٣٨١).

ولا تعارض ـ بحمد الله ـ بين هذه النصوص كما أفاده الخطابي وغيره، وسيأتي بعضه إن شاء الله.

(١) قال في القاموس (ص ٩٦٩) (مادة قرع): وقوارع القرآن: الآيات التي من قرأها أمن من الشياطين والإنس والجن، كأنها تقرع الشيطان.

(٢) قال الجرجاني في التعريفات (ص ١٤٠): «الطب الروحاني هو العلم بكمالات القلوب وآفاتها وأمراضها وأدوائها وبكيفية حفظ صحتها واعتدالها».

بأسماء الشياطين أجابت وخرجت من أماكنها ومكامنها، وكذلك اللديغ إذا رقي بتلك الأسماء سالت سمومها وجرت في مواضعها من بدن الإنسان، فلذلك كُره من الرقى ما لم يكن بذكر الله وأسمائه وبكتابه وباللسان الذي يعرف بيانه ويفهم معناه؛ ليكون بريئًا من شوب الشرك والله أعلم»[1].

ويقول - أيضًا - : «فأما الرقى فالمنهي عنه هو ما كان منها بغير لسان العرب فلا يدرى ما هو، ولعله قد يدخله سحر أو كفر، فأما إذا كان مفهوم المعنى وكان فيه ذكر الله تعالى - فإنه مستحب متبرك به، والله أعلم»[2].

وعند شرحه لقوله - عليه الصلاة والسلام -: «**لا رقية إلا من عين أو حُمَة**»[3] قال: «وليس في هذا نفي جواز الرقية في غيرهما من الأمراض والأوجاع، لأنه قد ثبت عن النبي ﷺ أنه رقى بعض أصحابه[4] من وجع

---

(١) أعلام الحديث (٣/ ٢١٣١-٢١٣٢)، وانظر المصدر نفسه (٣/ ٢١١٦).

(٢) معالم السنن (٤/ ٢٢٦).

قال الحافظ في الفتح (١٠/ ١٩٥): «وقد أجمع العلماء على جواز الرقى عند اجتماع ثلاثة شروط: أن يكون بكلام الله تعالى أو بأسمائه وصفاته، وباللسان العربي أو بما يعرف معناه من غيره، وأن يعتقد أن الرقية لا تؤثر بذاتها بل بذات الله تعالى».

(٣) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الطب باب ١٧ ح ٣٨٨٤ (٤/ ٢١٣)، والترمذي في سننه كتاب الطب باب ١٥ ح ٢٠٥٧ (٤/ ٣٩٤).

قال الخطابي في المعالم (٤/ ٢٢٦): «الحمة سم ذوات السموم وقد تسمى إبرة العقرب والزنبور حمة، وذلك لأنها مجرى السم».

(٤) لم أقف على تعيينه ومعرفته، وإن كان ذلك جاء عامًا في نصوص عدة، انظر: كتاب الطب من صحيح البخاري، باب رقية النبي ﷺ .

كـان، وقـال لـلشفاء[١] : «**علمي حفصة**[٢] رقية **النملة**»[٣] ، وإنما معـناه أنه لا رقية أولـى وأنـفع من رقيـة العين والسم، وهذا كما قيل: لا فتى إلا علي، ولا سيف إلا ذو الفقار»[٤] .

* * *

(١) هي أم سليمان الشفاء بنت عبد الله بن عبد شمس بن خلف القرشية العدوية، أسلمت قديمًا وكانت من المبايعات ومن عقلاء النساء وفضلائهن، وكان ـ عليه الصلاة والسلام ـ يَقيلُ عندها، فضائلها جمة ومناقبها كثيرة.
الاستيعاب (٤/ ١٨٦٨ ـ ١٨٧٠)، وأسد الغابة (٧/ ١٦٢ ـ ١٦٣)، والإصابة (٧/ ٧٢٧ ـ ٧٢٩).

(٢) هي أم المؤمنين حفصة بنت عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنهما ـ زوج رسول الله ﷺ وإحدى المهاجرات، توفيت بالمدينة سنة ٤٥ .
الاستيعاب (٤/ ١٨١١ ـ ١٨١٢)، وأسد الغابة (٧/ ٦٥ ـ ٦٧)، والإصابة (٧/ ٥٨١ ـ ٥٨٣).

(٣) قال الخطابي في المعالم (٤/ ٢٢٧) «النملة قروح تخرج في الجنبين، ويقال: إنها تخرج أيضًا في غير الجنب». والحديث أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطب باب ١٨ ح ٣٨٨٧ . قال العلامة أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي: «وهذا الحديث سكت عنه المنذري ثم ابن القيم في تعليقات السنن، ورجال إسناده رجال الصحيح إلا إبراهيم بن مهدي البغدادي المصيصي وهو ثقة، وأخرجه أحمد في مسنده والحاكم وصححه، وأخرجه النسائي في الطب من السنن الكبرى. . .» إلخ. عون المعبود (١٠/ ٣٧٤).

(٤) معالم السنن (٤/ ٢٢٦).



الباب الثالث

منهج الخطابي في الإيمان وبعض مسائله

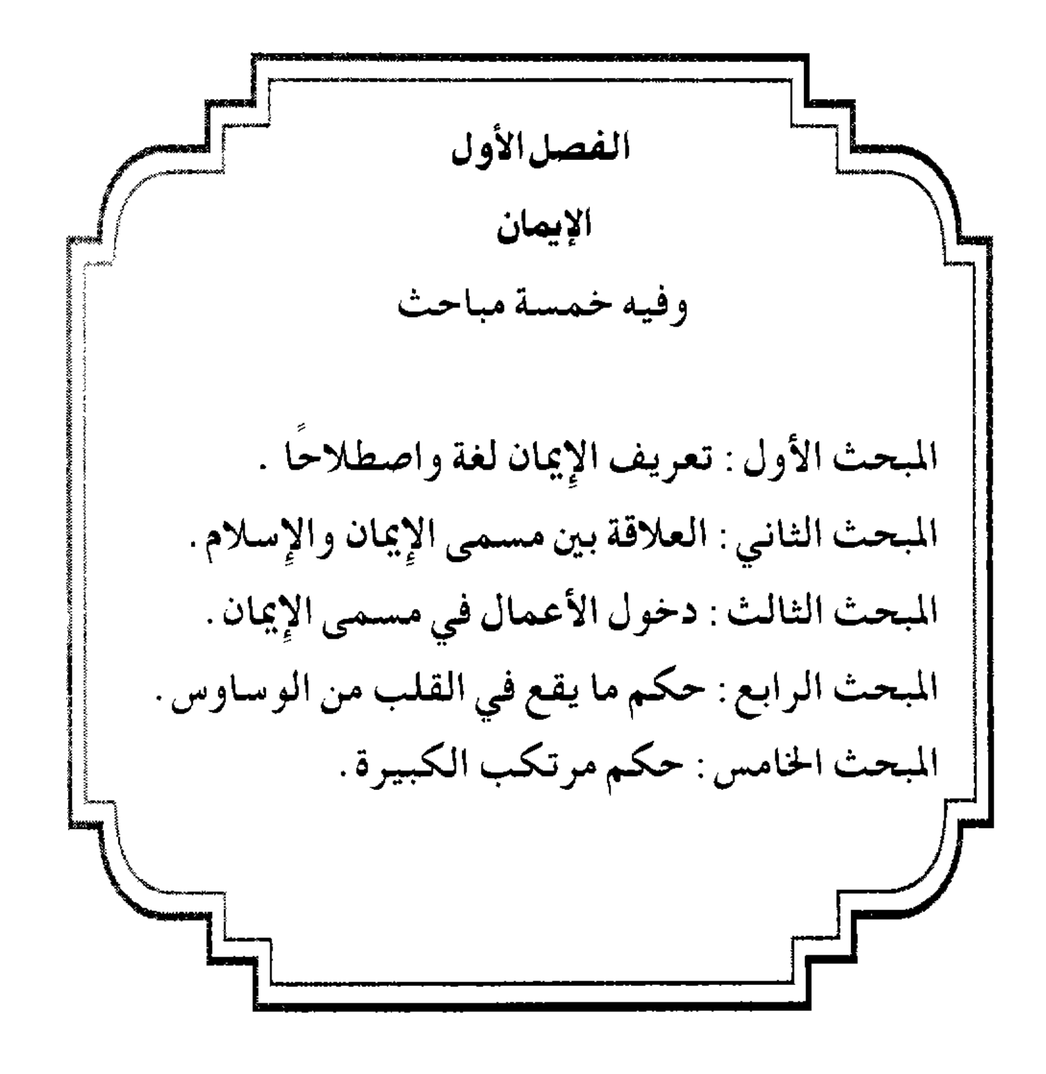
ويشتمل على أربعة فصول

الفصل الأول : الإيمان .

الفصل الثاني : الإيمان بالنبوات والكتب المنزلة .

الفصل الثالث : الإيمان بالقضاء والقدر .

الفصل الرابع : الإيمان باليوم الآخر ومقدماته .



الفصل الأول

الإيمان

وفيه خمسة مباحث

المبحث الأول : تعريف الإيمان لغة واصطلاحًا .

المبحث الثاني : العلاقة بين مسمى الإيمان والإسلام .

المبحث الثالث : دخول الأعمال في مسمى الإيمان .

المبحث الرابع : حكم ما يقع في القلب من الوساوس .

المبحث الخامس : حكم مرتكب الكبيرة .

الباب الثالث

منهج الخطابي في الإيمان وبعض مسائله

الفصل الأول

الإيمان

المبحث الأول

تعريف الإيمان لغة واصطلاحًا

الإيمان: مصدر آمن يؤمن إيمانًا، فهو مؤمن. وهو مشتق من الأمن.

قال الجوهري[1]: «الإيمان: التصديق، والله تعالى المؤمن، لأنه آمن عباده من أن يظلمهم، وأصل آمن أأمن بهمزتين، لينت الثانية. والأمن ضد الخوف»[2].

وقال الراغب الأصبهاني: «آمن إنما يقال على وجهين: أحدهما: متعديًا بنفسه، يقال: آمنته، أي جعلت له الأمن، ومنه قيل لله مؤمن. الثاني: غير متعد، ومعناه صار ذا أمن. قال تعالى: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾[3]. قيل: معناه بمصدق لنا. إلا أن الإيمان هو التصديق الذي معه أمن»[4].

وقال ابن منظور[5]: «الإيمان ضد الكفر، والإيمان بمعنى التصديق ضده

---

(١) هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، أحد أئمة اللغة والأدب المشاهير، يضرب به المثل في ضبط اللغة وحسن الخط وجودته مات بنيسابور سنة ٣٩٣. وقيل غير ذلك.
معجم الأدباء (٦/ ١٥١ ـ ١٦٥)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٨٠ ـ ٨٢)، وبغية الوعاة (١/ ٤٤٦ ـ ٤٤٨).

(٢) الصحاح (٥/ ٢٠٧١). مادة: (أمن).

(٣) سورة يوسف بعض آية ١٧.

(٤) المفردات (ص ٢٦).

(٥) هو أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي الأنصاري الإفريقي المصري، جمال الدين، إمام لغوي حجة، ولد سنة ٦٣٠، وتوفي بمصر سنة ٧١١. =

التكذيب، يقال: آمن به قوم وكذب به قوم»[١].

إذًا فالإيمان في اللغة هو التصديق الذي معه أمن، وليس هو مجرد التصديق فقط كما قاله البعض وادعى عليه الإجماع[٢].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «فإن الإيمان مشتق من الأمن، فإنما يستعمل في خبر يؤتمن عليه المخبر، كالأمر الغائب الذي يؤتمن عليه المخبر، ولهذا لم يوجد قط في القرآن وغيره لفظ آمن له إلا في هذا النوع، فاللفظ متضمن مع التصديق معنى الائتمان والأمانة كما يدل عليه الاستعمال والاشتقاق، ولهذا قالوا: ﴿ **وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا** ﴾[٣]، أي لا تقر بخبرنا ولا تثق به ولا تطمئن إليه ولو كنا صادقين، لأنهم لم يكونوا عنده ممن يؤتمن على ذلك، فلو صدقوا لم يأمن لهم»[٤].

وأما حده اصطلاحًا فهو: «جميع الطاعات الباطنة والظاهرة، فالباطنة أعمال القلب وهو تصديق القلب، والظاهرة هي أفعال البدن الواجبات والمندوبات»[٥].

قال الخطابي ـ رحمه الله ـ: «إن الإيمان الشرعي اسم لمعنى ذي شعب وأجزاء، له أعلى وأدنى، فالاسم يتعلق ببعضها كما يتعلق بكلها، والحقيقة تقتضي جميع شعبها وتستوفي جملة أجزائها كالصلاة الشرعية لها شعب وأجزاء، والاسم يتعلق ببعضها كما يتعلق بكلها، والحقيقة تقتضي جميع

= الدرر الكامنة (٥/ ٣١ـ٣٣)، وبغية الوعاة (١/ ٢٤٨)، وحسن المحاضرة (١/ ٣٨٨، ٥٣٤).

(١) لسان العرب (١٣/ ٢١) مادة (أمن).

(٢) كالقاضي أبي بكر الباقلاني في كتابه التمهيد (ص ٣٨٩). ولقد رد الإمام ابن تيمية هذه الدعوى من ستة عشر وجهًا بأسلوب علمي متين في كتابه الإيمان (ص ١١٦) وما بعدها، مما لا يوجد في غيره ـ فيما أعلم.

(٣) سورة يوسف بعض آية ١٧.

(٤) الإيمان (ص ٢٧٦ ـ ٢٧٧) مع بعض الاختصار.

(٥) كتاب مسائل الإيمان للقاضي أبي يعلى (ص ١٥٢).

أجزائها وتستوفيها، ويدل على ذلك قوله: «الحياء شعبة من الإيمان»[١]، فأخبر أن الحياء إحدى تلك الشعب»[٢] اهـ.

أقول: ما ذهب إليه الخطابي - هنا - من تعريف لاسم الإيمان الشرعي هو قول السلف - رحمهم الله تعالى - بل والإجماع معقود عليه[٣].

قال الحافظ ابن منده - عليه رحمة الله -: «فأصله - يعني الإيمان - المعرفة بالله والتصديق له وبه وبما جاء من عنده بالقلب واللسان، مع الخضوع له والحب له والخوف منه والتعظيم له، مع ترك التكبر والاستنكاف والمعاندة، فإذا أتى بهذا الأصل فقد دخل في الإيمان ولزمه اسمه وأحكامُه، ولا يكون مستكملاً له حتى يأتي بفرعه، وفرعه المفترض عليه أو الفرائض واجتناب المحارم، وقد جاء الخبر عن النبي ﷺ أنه قال: «**الإيمان بضع وسبعون - أو: ستون - شعبة، أفضلها شهادة: أن لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان**»[٤]؛ فجعل الإيمان شعبًا بعضها باللسان والشفتين وبعضها بالقلب، وبعضها بسائر الجوارح، فشهادة أن لا إله إلا الله فعل اللسان، تقول: شهدت أشهد شهادة، والشهادة فعله بالقلب واللسان لا اختلاف بين المسلمين في ذلك، والحياء في القلب، وإماطة الأذى عن الطريق فعل سائر الجوارح»[٥].

---

(١) هو طرف من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - ولفظه بتمامه: «**الإيمان بضع وستون شعبة، والحياء شعبة من الإيمان**» رواه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان باب ٣ ح ٩ (الفتح ١/ ٥١)، وأخرجه مسلم في صحيحه بأتم من هذا بلفظ: «**الإيمان بضع وسبعون - أو: بضع وستون - شعبة، فأفضلها قول: لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان**». كتاب الإيمان ح ٥٧، ٥٨ (١/ ٦٣).
وأبو داود في سننه كتاب السنة باب ١٥ ح ٤٦٧٦ (٥/ ٥٥-٥٦).
والنسائي في سننه كتاب الإيمان باب١٦ ح ٥٠٠٤، ٥٠٠٥ (٨/ ١١٠).
والترمذي في سننه كتاب الإيمان باب ٦ ح ٢٦١٤ (٥/ ١٠).
وابن ماجه في سننه المقدمة باب ٩ ح ٥٧ (١/ ٢٢).

(٢) معالم السنن (٤/ ٣١٢).

(٣) انظر التمهيد لابن عبد البر (٩/ ٢٣٨).

(٤) تقدم تخريجه في الهامش رقم (١).

(٥) كتاب الإيمان (١/ ٣٣١-٣٣٢).

المبحث الثاني
العلاقة بين مسمى الإيمان والإسلام

قال الخطابي ـ رحمه الله تعالى ـ : «ما أكثر ما يَغْلَطُ الناسُ في هذه المسألة، فأما الزهري فقد ذهب إلى ما حكاه معمر عنه[١]، واحتج بالآية[٢].

وذهب غيره إلى أن الإيمان والإسلام شيء واحد، واحتج بالآية الأخرى وهي قوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ (٣٥) فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ﴾[٣]، قال: فدل ذلك على أن المسلمين هم المؤمنون، إذ كان الله سبحانه قد وعد أن يُخلِّص المؤمنين من قوم لوط وأن يخرجهم من بين ظَهراني من وجب عليه العذاب منهم، ثم أخبر أنه قد فعل ذلك بمن وجده فيهم من المسلمين إنجازًا للموعد، فدل الإسلام على الإيمان، فثبت أن معناهما واحد، وأن المسلمين هم المؤمنون.

وقد تكلم في هذا الباب رجلان من كبراء أهل العلم وصار كل واحد منهما إلى مقالة من هاتين المقالتين، ورد الآخر منهما على المتقدم وصنف عليه كتابًا يبلغ عدد أوراقه المائتين[٤].

قلت: والصحيح من ذلك أن يقيد الكلام في هذا ولا يطلق على أحد

---

(١) وهو التفريق بين مسمى الإيمان والإسلام، حيث قال ـ رحمه الله ـ : «نرى أن الإسلام الكلمة، والإيمان العمل».
رواه أبو داود في سننه، كتاب السنة باب ١٦ ح ٤٦٨٤ (٥/ ٦٢) كما ذكره ابن منده في الإيمان (١/ ٣١١)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٤/ ٨١٢).

(٢) يعني قوله تعالى: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ سورة الحجرات بعض آية ١٤.

(٣) سورة الذاريات آية ٣٥، ٣٦.

(٤) قال ابن تيمية في الإيمان (ص ٣٤٣): «قلت: الرجلان اللذان أشار إليهما الخطابي أظن أحدهما ـ وهو السابق ـ محمد بن نصر، فإنه الذي علمته بسط الكلام في أن الإسلام والإيمان شيء واحد من أهل السنة والحديث، وما علمت لغيره قبله بسطًا في هذا، والآخر الذي رد عليه أظنه (بياض بالكتاب) لكن لم أقف على رده» اهـ.

الوجهين، وذلك أن المسلم قد يكون مؤمنًا في بعض الأحوال ولا يكون مؤمنًا في بعضها، والمؤمن مسلم في جميع الأحوال، فكل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمنًا، وإذا حملت الأمر على هذا استقام لك تأويل الآيات واعتدل القول فيها ولم يختلف عليك شيء منها، وأصل الإيمان التصديق، وأصل الإسلام الاستسلام والانقياد، فقد يكون المرء مستسلمًا في الظاهر غير منقاد في الباطن، ولا يكون صادق الباطن غير منقاد في الظاهر»[1].

وقال ـ عند شرحه لحديث سعد بن أبي وقاص ـ رضي الله عنه ـ: «أن رسول الله ﷺ أعطى رهطًا ـ وسعد جالس ـ فترك رسول الله ﷺ رجلاً هو أعجبهم إلي، فقلت: يا رسول الله ما لك عن فلان؟ فوالله إني لأراه مؤمنًا، فقال: أو مسلمًا. فسكت قليلاً ثم غلبني ما أعلم منه فعدت لمقالتي فقلت: مالك عن فلان؟ فوالله إني لأراه مؤمنًا، فقال: أو مسلمًا. ، ثم غلبني ما أعلم منه فعدت لمقالتي وعاد رسول الله ﷺ، ثم قال: يا سعد إني لأعطي الرجل وغيره أحب إليّ منه خشية أن يكبه الله في النار»[2] ـ:

«ظاهر هذا الكلام يوجب الفرق بين الإيمان والإسلام، وهذه المسألة قد أكثر الناس الكلام فيها، وصنفوا لها صحفًا طويلة، والمقدار الذي لابد من ذكره هاهنا على وجه الإيجاز والاختصار أن الإيمان والإسلام قد يجتمعان في مواضع فيقال للمسلم: مؤمن، وللمؤمن: مسلم، ويفترقان في مواضع، فلا يقال لكل مسلم مؤمن، ويقال لكل مؤمن مسلم، فالموضع الذي يتفقان فيه هو أن يستوي الظاهر والباطن، والموضع الذي لا يتفقان فيه أن لا يستويا، ويقال له عند ذلك: مسلم يعني أنه مسلم، وهو معنى ما

(١) معالم السنن (٤/ ٣١٥). وانظر المصدر نفسه (٤/ ٣٢٠ـ٣٢١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان باب ١٩ ح ٢٧ (الفتح: ١/ ٧٩) وفي كتاب الزكاة باب ٥٣ ح ١٤٧٨ (الفتح ٣/ ٣٤٠ـ٣٤١) ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان ح ٢٣٦ (١/ ١٣٢)، وفي كتاب الزكاة ح ١٣١ (٢/ ٧٣٢ـ٧٣٣). وأبو داود في سننه كتاب السنة باب ١٦ ح ٤٦٨٣ (٥/ ٦٠ـ٦٢).

جاء في الحديث من قوله ﷺ: «أو مسلمًا»، وكذلك معنى الآية في قوله تعالى: ﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾[(١)]، أي استسلمنا، وفي الإسلام بمعنى الاستسلام قول أمية بن أبي الصلت[(٢)]:

أسلمت وجهي لمن أسلمت له الريح تحمل مزنًا ثقالاً[(٣)]». [(٤)]

قلت: هذه المسألة ـ كما لا يخفى ـ قد وقع الخلاف فيها بين السلف ـ رحمهم الله تعالى ـ على قولين مشهورين:

الأول: التفريق بين مسمى الإيمان والإسلام وأنهما متغايران لكل واحد منهما مدلول يخصه، وإلى هذا ذهب عبد الله بن عباس، والحسن البصري، ومحمد بن سيرين، ومحمد بن شهاب الزهري، وعبد الرحمن ابن مهدي، وابن أبي ذئب، والإمام مالك، وشريك، وقتادة، وحماد بن زيد، والإمام أحمد، وابن جرير، واللالكائي، وابن كثير، وجمهور السلف.

---

(١) سورة الحجرات بعض آية ١٤.

(٢) هو أمية بن عبد الله (أبي الصلت) بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي، شاعر جاهلي كافر، قدم دمشق، وكان مطلعًا على الكتب القديمة، وممن حرموا على أنفسهم شرب الخمر ونبذوا عبادة الأوثان في الجاهلية وقد أدرك الإسلام ولم يسلم، ومات بالطائف سنة٥.
الشعر والشعراء (١/ ٤٦٦ـ٤٦٩)، وتهذيب الأسماء واللغات (١/ ١٢٦)، والأعلام (٢/ ٢٣).

(٣) هذا البيت نسب في الأغاني (٣/ ١٢٨) لزيد بن عمرو بن نفيل ضمن بيتين آخرين، وهي بلفظ:
أسلمت وجهي لمن أسلمت له المزن تحمل عذبًا زلالاً
وأسلمت وجهي لمن أسلمت له الأرض تحمل صخرًا ثقالاً
دحاها فلما استوت شدها سواء وأرسى عليها الجبالا

(٤) أعلام الحديث (١/ ١٦٠ـ١٦١).

ومن أدلة هؤلاء قوله تعالى: ﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾[١]، وقوله: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾[٢]؛ ففرق بين الإسلام والإيمان في هاتين الآيتين.

ومن السنة حديث جبريل عليه السلام حين سأل رسول الله ﷺ عن الإسلام والإيمان، فأجابه عليه الصلاة والسلام بما يفيد التفريق بينهما[٣]، وحديث سعد بن أبي وقاص ـ رضي الله عنه ـ وقد مضى ذكره[٤].

الثاني: عدم التفريق بينهما وأن الإيمان والإسلام اسمان لمعنى واحد أي أنهما مترادفان، وإلى هذا ذهب الإمام البخاري ومحمد بن نصر المروزي والحافظ ابن منده وابن عبد البر والمزني وابن حزم، قال ابن عبد البر: «وعلى القول بأن الإيمان هوالإسلام جمهور أصحابنا وغيرهم من الشافعيين والمالكيين، وهو قول داود وأصحابه، وأكثر أهل السنة والنظر المتبعين للسلف والأثر»[٥].

قلت: ومن أدلة هؤلاء قوله تعالى: ﴿وَلا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾[٦]، وقوله ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِينًا﴾[٧]، وقوله: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن

(١) سورة الحجرات بعض آية ١٤.

(٢) سورة الأحزاب بعض آية ٣٥.

(٣) حديث جبريل المشار إليه معروف مشهور، أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان ح ١ (١/ ٣٦)، وأبو داود في سننه كتاب السنة باب ١٧ ح ٤٦٩٥ (٥/ ٦٩ـ٧٣)، والنسائي في سننه كتاب الإيمان باب ٥ ح ٤٩٩٠ (٨/ ٩٧ـ١٠١)، والترمذي في سننه كتاب الإيمان باب ٤ ح ٢٦١٠ (٥/ ٦ـ٧)، وابن ماجه في سننه المقدمة باب ٩ ح ٦٣ (١/ ٢٤ـ٢٥).

(٤) (ص ٢٨٩).

(٥) التمهيد (٩/ ٢٥٠).

(٦) سورة الزمر بعض آية ٧.

(٧) سورة المائدة بعض آية ٣.

يَهْدِيَه يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ﴾[١]، وقوله: ﴿أَفَمَن شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِ﴾[٢].

قال ابن منده ـ بعد سرده لهذه الآيات ـ: «فمدح الله الإسلام بمثل ما مدح به الإيمان وجعله اسم ثناء وتزكية، وأخبر أن من أسلم فهو على نور من ربه وهدى وأخبر أنه دينه الذي ارتضاه، ألا ترى أن أنبياء الله ورسله رغبوا فيه إليه وسألوه إياه، فقال إبراهيم خليل الرحمن ﷺ وإسماعيل ﷺ سألا فقالا: ﴿وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾[٣]، وقال يوسف عليه السلام: ﴿تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾[٤]، وقال: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾[٥]، وقال: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسْلامُ﴾[٦].

وقال عز وجل: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمُ الدِّينَ فَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[٧]، وقال: ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالأُمِّيِّينَ ءَأَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوْا﴾[٨]، وقال في موضع: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ﴾ إلى قوله: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوا﴾[٩].

فحكم الله عز وجل بأن من أسلم فقد اهتدى، ومن آمن فقد اهتدى

(١) سورة الأنعام بعض آية ١٢٥.
(٢) سورة الزمر بعض آية ٢٢.
(٣) سورة البقرة بعض آية ١٢٨.
(٤) سورة يوسف بعض آية ١٠١.
(٥) سورة آل عمران بعض آية ٨٥.
(٦) سورة آل عمران بعض آية ١٩.
(٧) سورة البقرة آية ١٣٢.
(٨) سورة آل عمران بعض آية ٢٠.
(٩) سورة البقرة آية ١٣٦، وبعض آية ١٣٧.

فسوى بينهما. وقال في موضع آخر: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا مُسْلِمِينَ﴾[(١)]، وقال في قصة لوط: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ۝ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ﴾[(٢)]، وقال: ﴿وَإِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ قَالُوا آمَنَّا بِهِ إِنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّنَا إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلِهِ مُسْلِمِينَ﴾[(٣)]، وقال: ﴿إِن تُسْمِعُ إِلَّا مَن يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا فَهُم مُّسْلِمُونَ﴾[(٤)].

فدل ذلك على أن من آمن فهو مسلم، وأن من استحق أحد الاسمين استحق الآخر إذا عمل بالطاعات التي آمن بها، فإذا ترك منها شيئًا مقرًا بوجوبها كان غير مستكمل، فإن جحد منها شيئًا كان خارجًا من جملة الإيمان والإسلام، وهذا قول من جعل الإسلام على ضربين، إسلام يقين وطاعة، وإسلام استسلام من القتل والسبي، قال الله عز وجل: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَٰكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾، وقال: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾[(٥)]. ثم ساق بعض الأدلة من السنة النبوية دلالة لهذا المعنى»[(٦)] اهـ.

ولقد نصر كل فريق رأيه وأيد مذهبه بما يطول سرده وبيان وجه دلالته، وتكفي الإشارة - إن شاء الله - فيما ذُكر، ومن شاء الاستزادة والاطلاع على المسألة فليراجع مظان ذلك ومصادره[(٧)]، وبالله التوفيق.

---

(١) سورة الزخرف آية ٦٩.
(٢) سورة الذاريات الآيتان ٣٥، ٣٦.
(٣) سورة القصص آية ٥٣.
(٤) سورة النمل بعض آية ٨١، وسورة الروم بعض آية ٥٣.
(٥) سورة الحجرات، بعض آية ١٤.
(٦) كتاب الإيمان (١/ ٣٢١-٣٢٣).
(٧) راجع: الشرح والإبانة لابن بطة (ص ١٨٢-١٨٣)، والإيمان لابن منده (١/ ٣١١-٣٢٦)، وشرح أصول الاعتقاد (٤/ ٨١٢-٨١٥)، والدرة فيما يجب اعتقاده (ص ٣٥٩-٣٦٢)، ومسائل الإيمان لأبي يعلى (ص ٤٢١-٤٣١)، والتمهيد لابن عبد البر (٩/ ٢٤٧-٢٥٠)، =

والذي يهم - في هذا المقام - أن أبا سليمان الخطابي - رحمه الله - قد اختار التفصيل في المسألة، مبينًا أن بين الاسمين تلازمًا مع كونهما مفترقين، وذلك أن الشارع متى قرن بينهما كان المراد بالإسلام الأعمال الظاهرة، والمراد بالإيمان الأعمال القلبية، كما يدل على هذا حديث جبريل - عليه السلام -، وأنه متى افترقا شمل أحدهما الآخر ودخل فيه، كما يدل عليه حديث وفد عبد القيس، إذ فسر الإيمان فيه بما فسر به الإسلام في حديث جبريل؛ إذ قال لهم عليه الصلاة والسلام: «**أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟** قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: **شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وأن تعطوا من المغنم الخمس...**» الحديث[1]، فظهر أنهما إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا، ولهذا جاءت عبارة السلف: «كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمنًا»[2].

والذي يظهر - والعلم عند الله تعالى - أن قول الخطابي في هذه المسألة هو الراجح لما فيه من الجمع الحسن بين النصوص والأدلة، وبه يمكن التوفيق بين أقوال السلف - رحمهم الله - بتوجيهها وإعمالها كلها، وهو أيضًا ما رجحه جمع من أهل العلم المحققين وارتضوه، وهذه بعض مقولاتهم في ذلك:

= والإيمان لابن تيمية (ص ٢٤٦) وما بعدها، وجامع العلوم والحكم (ص ٢٣) وما بعدها، وتفسير ابن كثير (٤/ ٢٣٤)، وفتح الباري (١/ ١١٤) وما بعدها، ولوامع الأنوار البهية (١/ ٤٢٦ - ٤٣٠).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الإيمان باب ٤٠ ح ٥٣ (الفتح ١/ ١٢٩) وفي مواطن أخرى في الصحيح انظر ح ٨٧، ٥٢٣، ومسلم في صحيحه كتاب الإيمان ح ٢٣ (١/ ٤٦).
وأبو داود في سننه كتاب السنة باب ١٥ ح ٤٦٧٧ (٥/ ٥٧)، والنسائي في سننه. كتاب الإيمان وشرائعه باب ٢٥ ح ٥٠٣١ (٨/ ١٢٠)، والترمذي في سننه كتاب الإيمان باب ٥ ح ٢٦١١ (٥/ ٨)، وأحمد في مسنده (١/ ٢٢٨).

(٢) كما سبق نقله عن الخطابي وسيأتي عن ابن الصلاح، وانظر جامع العلوم والحكم (ص ٢٧).

قال أبو بكر الإسماعيلي في رسالته إلى أهل الجبل: «قال كثير من أهل السنة والجماعة: إن الإيمان قول وعمل، والإسلام فعل ما فرض الله على الإنسان أن يفعله إذا ذكر كل اسم على حدته مضموماً إلى الآخر، فقيل المؤمنون والمسلمون جميعاً مفردين أريد بأحدهما معنى لم يرد به الآخر، وإذا ذكر أحد الاسمين شمل الكل وعمهم»[١].

وقال الإمام البغوي[٢]: «جعل النبي ﷺ في هذا الحديث[٣] الإسلام اسماً لما ظهر من الأعمال، وجعل الإيمان اسماً لما بطن من الاعتقاد، وليس ذلك لأن الأعمال ليست من الإيمان أو التصديق بالقلب ليس من الإسلام، بل ذلك تفصيل لجملة هي كلها شيء واحد وجماعها الدين، ولذلك قال: **«ذاك جبريل أتاكم يعلمكم أمر دينكم»**، والتصديق والعمل يتناولهما اسم الإيمان والإسلام جميعاً، يدل عليه قوله سبحانه وتعالى: ﴿**إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسْلامُ**﴾[٤]، ﴿**وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِيناً**﴾[٥]، ﴿**وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِيناً فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ**﴾[٦]، فأخبر أن الدين الذي رضيه ويقبله من عباده هو الإسلام، ولن يكون الدين في محل القبول والرضا إلا بانضمام التصديق إلى العمل»[٧]. ثم ذكر كلام الخطابي تأييداً لما قال.

---

(١) نقلاً عن جامع العلوم والحكم (ص ٢٧). قال ابن رجب ـ بعده ـ: «وقد ذكر هذا المعنى أيضاً الخطابي في كتابه معالم السنن، وتبعه عليه جماعة من العلماء من بعده».

(٢) هو أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفراء البغوي الشافعي أحد الأعلام، إمام محدث فقيه مفسر، ولد سنة ٤٣٦، ومات سنة ٥١٦. سير أعلام النبلاء (١٩/ ٤٣٩ـ٤٤٣)، وطبقات الشافعية للسبكي (٧/ ٧٥ـ٨٠)، والأعلام (٢/ ٢٥٩).

(٣) يعني حديث جبريل عليه السلام، وقد مضى تخريجه (ص ٢٩١).

(٤) سورة آل عمران بعض آية ١٩.

(٥) سورة المائدة بعض آية ٣.

(٦) سورة آل عمران بعض آية ٨٥.

(٧) شرح السنة (١/ ١٠ـ١١).

وقال ابن الصلاح[١]: ـ بعد كلام له في المسألة ـ: «فخرج مما ذكرناه وحققنا أن الإيمان والإسلام يجتمعان ويفترقان، وأن كل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمنًا، وهذا تحقيق وافر بالتوفيق بين متفرقات نصوص الكتاب والسنة الواردة في الإيمان والإسلام التي طالما غلط فيها الخائضُون، وما حققناه من ذلك موافق لجماهير العلماء من أهل الحديث وغيرهم»[٢].

وقال ابن تيمية: «والرد إلى الله ورسوله في مسألة الإسلام والإيمان يوجب أن كلاً من الاسمين ـ وإن كان مسماه واجبًا ـ لا يستحق أحد الجنة إلا بأن يكون مؤمنًا مسلمًا، فالحق في ذلك ما بينه النبي في حديث جبريل، فجعل الدين وأهله ثلاث طبقات، أولها: الإسلام، وأوسطها: الإيمان، وأعلاها: الإحسان، ومن وصل إلى العليا فقد وصل إلى التي تليها، فالمحسن مؤمن، والمؤمن مسلم، وأما المسلم فلا يجب أن يكون مؤمنًا»[٣].

وقال أيضًا ـ بعد ذكره لجملة من كلام محمد بن نصر المروزي، ـ وهو من القائلين بالترادف بين مسمى الإيمان والإسلام ـ: «مقصود محمد بن نصر المروزي ـ رحمه الله ـ أن المسلم الممدوح هو المؤمن الممدوح، وأن المذموم ناقص الإسلام والإيمان، وأن كل مؤمن فهو مسلم، وكل مسلم فلابد أن يكون معه إيمان، وهذا صحيح وهو متفق عليه، ومقصوده أيضًا أن من أطلق عليه الإسلام أطلق عليه الإيمان وهذا فيه نزاع لفظي، ومقصوده أن مسمى أحدهما هو مسمى الآخر، وهذا لا يعرف عن أحد من

---

(١) هو أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن (صلاح الدين) بن عثمان بن موسى الكردي الشهرزوري الموصلي الشافعي، المعروف بابن الصلاح، إمام حافظ علامة، ومن المتقدمين في معرفة علوم الحديث والفقه والتفسير، ولد سنة ٥٧٧، ومات بدمشق سنة ٦٤٣.
سير أعلام النبلاء (٢٣/ ١٤٠ ـ ١٤٤)، وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٣٠ ـ ١٤٣٣)، وشذرات الذهب (٥/ ٢٢١ ـ ٢٢٢).

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي (١/ ١٤٨)، والإيمان لابن تيمية (ص ٣٤٥).

(٣) كتاب الإيمان (ص ٣٤١ ـ ٣٤٢).

السلف.

وإن قيل: هما متلازمان، فالمتلازمان لا يجب أن يكون مسمى هذا هو، مسمى هذا، وهو لم ينقل عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ولا أئمة الإسلام المشهورين أنه قال: مسمى الإسلام هو مسمى الإيمان كما نصره، بل ولا عرفتُ أنا أحدًا قال ذلك من السلف...

فإذا قيل: إن الإسلام والإيمان التام متلازمان لم يلزم أن يكون أحدهما هو الآخر كالروح والبدن، فلا يوجد عندنا روح إلا مع البدن، ولا يوجد بدن حي إلا مع الروح، وليس أحدهما الآخر، فالإيمان كالروح، فإنه قائم بالروح ومتصل بالبدن، والإسلام كالبدن، ولا يكون البدن حيًا إلا مع الروح، بمعنى أنهما متلازمان، لا أن مسمى أحدهما هو مسمى الآخر...» إلخ[١].

وقال ابن رجب - بعد كلام له في المسألة وتقريره لها على معنى قول الخطابي -: «وبهذا التفصيل الذي ذكرناه يزول الاختلاف، فيقال: إذا أفرد كل من الإسلام والإيمان بالذكر فلا فرق بينهما حينئذ، وإن قرن بين الاسمين كان بينهما فرق. والتحقيق في الفرق بينهما أن الإيمان هو تصديق القلب وإقراره ومعرفته، والإسلام هو استسلام العبد لله وخضوعه وانقياده له، وذلك يكون بالعمل وهو الدين، كما سمى الله في كتابه الإسلام دينًا، وفي حديث جبريل سمى النبي ﷺ الإسلام والإيمان والإحسان دينًا، وهذا أيضًا مما يدل على أن أحد الاسمين إذا أفرد دخل فيه الآخر، وإنما يفرق بينهما حيث قرن أحد الاسمين بالآخر، فيكون حينئذ المراد بالإيمان جنس تصديق القلب، وبالإسلام جنس العمل»[٢].

* * *

(١) الإيمان (ص ٣٤٩ـ٣٥١).

(٢) جامع العلوم والحكم (ص ٢٨).

المبحث الثالث
دخول الأعمال في مسمى الإيمان

قال الخطابي ـ رحمه الله ـ: «إن الإيمان اسم يتشعب إلى أمور ذات عدد جماعها الطاعة، ولهذا صار من صار من العلماء إلى أن الناس متفاضلون في درج الإيمان وإن كانوا متساوين في اسمه، وكان بدء الإيمان كلمة الشهادة، وأقام رسول الله ﷺ بضع عشرة سنة يدعو الناس إليها ويسمي من أجابه إلى ذلك مؤمنًا، إلى أن نزلت الفرائض بعد، وبهذا الاسم خوطبوا عند إيجابها عليهم، قال الله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ**﴾[1]، وقال: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ**﴾[2].

وهذا الحكم مستمر في كل اسم يقع على أمر ذي شعب وأجزاء، كالصلاة والحج ونحوهما، فإن رجلاً لو مرّ على مسجد وفيه قوم فيهم من يستفتح للصلاة، وفيهم من هو راكع أو ساجد فقال: رأيتهم يصلون أو وجدتهم مصلين كان صادقًا في قوله، مع اختلاف أحوالهم في الصلاة، وتفاضل أفعالهم منها، وكذلك هذا في مناسك الحج، ولو أن قومًا أمروا بدخول دار فدخلها أحد فلما تعتب الباب أقام مكانه، وجاوزه الآخر حتى دخل صحن الدار وأمعن في الدخول إلى البيوت والمخادع كانا في انطلاق اسم دخول الدار عليهما متساويين، مع اختلاف أحوالهما في القلة والكثرة منه، وعلى هذا سائر نظائرها وأشكالها.

ويؤيد القول بأن الإيمان ذو شعب ما رويناه عن النعمان بن مرة الأنصاري[3]: حدثنا ابن الأعرابي قال: حدثنا محمد بن عبد الملك

---

(١) سورة المائدة بعض آية ٦.

(٢) سورة الحج آية ٧٧.

(٣) هو النعمان بن مرة الأنصاري الزرقي المدني، تابعي ثقة، ذكره مسلم في الطبقة الأولى من أهل =

الدقيقي[١] قال: حدثنا يزيد بن هارون[٢] قال: أخبرنا يحيى بن سعيد الأنصاري[٣] أن النعمان بن مرة الأنصاري أخبره أن رجلاً ذكر عند رسول الله ﷺ الحياء فقال النبي ﷺ: **«إن الإيمان ذو شعب، والحياء شعبة من الإيمان»**[٤][٥]. وقال: (ومعنى قوله: **«الحياء شعبة من الإيمان»**[٦]: إن الحياء يقطع صاحبه عن المعاصي ويحجزه عنها فصار بذلك من الإيمان، إذ الإيمان بمجموعه ينقسم إلى ائتمار لما أمر الله به وانتهاء عما نهى عنه)[٧].

وقال أيضًا عند شرحه للحديث: **«أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا**

= المدينة.
تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٥٥)، وتقريب التهذيب (ص ٥٦٤) ترجمة رقم (٧١٦٠).

(١) هو أبو جعفر محمد بن عبد الملك بن مروان الواسطي الدقيقي، إمام محدث حجة، وثقه الدارقطني، وقال أبو حاتم: صدوق. مات سنة ٢٦٦.
الجرح والتعديل (٨/ ٥)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٨٢ ـ ٥٨٤)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٣١٧ ـ ٣١٨).

(٢) هو أبو خالد يزيد بن هارون بن زاذي، ويقال: زاذان، السلمي مولاهم الواسطي، إمام حافظ ثقة، قال الإمام أحمد: كان يزيد حافظًا متقنًا، مات في خلافة المأمون سنة ٢٠٦.
تاريخ بغداد (١٤/ ٣٣٧ ـ ٣٤٧)، وسير أعلام النبلاء (٩/ ٣٥٨ ـ ٣٧١)، وتقريب التهذيب (ص ٦٠٦) ترجمة رقم ٧٧٨٩.

(٣) هو أبو سعيد يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو القاضي، الإمام العلامة المجود الثقة الثبت، عالم المدينة وتلميذ فقهائها السبعة، مات سنة ١٤٣، وقيل: ١٤٤.
تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ١٥٣ ـ ١٥٤)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٢٢١ ـ ٢٢٤)، وشذرات الذهب (١/ ٢١٢).

(٤) رواه الإمام أحمد في كتاب الإيمان (ق ١٢١ / أ) و (ق ١٢٤ / ب)، وهو مرسل لأن النعمان تابعي، وقد روي الطرف الأخير منه مرفوعًا من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ وقد مضى تخريجه (ص ٢٨٧).

(٥) أعلام الحديث (١/ ١٤٢ ـ ١٤٣).

(٦) في حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ وقد سبق ذكره وتخريجه (ص ٢٨٧).

(٧) معالم السنن: (٤/ ٣١٢).

ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله»[١] : «قد روي هذا الحديث بألفاظ مختلفة من زيادة ونقصان، وكلها صحاح، منها: حديث أبي هريرة الذي رواه عن عمر في محاجته أبا بكر في قتال مانعي الزكاة وهو قوله: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها**»[٢]. وهو حديث مختصر، ليس فيه ذكر الصلاة والزكاة.

ومنها: حديث أنس عن النبي ﷺ قال: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، وأن يستقبلوا قبلتنا وأن يأكلوا ذبيحتنا وأن يصلوا صلاتنا، فإذا فعلوا ذلك حرمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها**»[٣].

ومنها: حديث ابن عمر هذا[٤]، وقد زاد فيه ذكر الزكاة، وقد اجتمعت هذه الأحاديث بأسانيدها في كتاب الزكاة من هذا الكتاب[٥] ورتبتها هناك[٦]، وبينت وجوهها على اختلافها، لأن ذلك الموضع كان أملك

---

(١) حديث متواتر أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الإيمان باب ١٧ ح ٢٥ (الفتح ١/ ٧٥).
ومسلم في صحيحه كتاب الإيمان ح ٣٦ (١/ ٥٣).
وأخرجه آخرون كثر يطول ذكرهم، انظر شرح العقيدة الطحاوية بتحقيق التركي والأرناؤوط (١/ ٢٢-٢٣) تعليق (١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الزكاة باب ١ ح ١٣٩٩ (الفتح ٣/ ٢٦٢) بلفظ: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فمن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله**».
وفي كتاب استتابة المرتدين ح ٦٩٢٤، وفي كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ح ٧٢٨٤، ومسلم في صحيحه كتاب الإيمان ح ٣٢ (١/ ٥١-٥٢).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الصلاة باب ٢٨ ح ٣٩٢ (الفتح: ١/ ٤٩٧) بألفاظ متقاربة، وأبو داود في سننه كتاب الجهاد باب ١٠٤ ح ٢٦٤١ (٣/ ١٠١-١٠٢)، والنسائي في سننه كتاب الإيمان باب ١٥ ح ٥٠٠٣ (٨/ ١٠٩) وفي كتاب تحريم الدم باب ١ ح ٣٩٦٦ (٧/ ٧٥).

(٤) أي الحديث الأول.

(٥) يعني صحيح البخاري.

(٦) يعني في كتابه أعلام الحديث شرح صحيح البخاري (١/ ٧٢٦-٧٤٥).

تبيان وجوهها وإشباع القول فيها، وليس هذا باختلاف تناقض إنما هو اختلاف ترتيب إذا اعتبرته بالزمان والتوقيت، وذلك أن الفرائض كانت تنزل شيئًا فشيئًا في أزمنة مختلفة، فكان حديث أبي هريرة الذي رواه عن عمر حكاية الحال عن أول مبدأ الإسلام، والدعوة إذ ذاك مقصورة على كلمة الشهادتين وحقوقها مضمنة في درجها غير مذكورة، وحديث أنس وابن عمر متأخران.

ثم سائر الأحاديث التي فيها ذكر الأشياء المزيدة على ما في هذه الأخبار الثلاثة من صيام الشهر وإعطاء الخمس من المغنم المذكور في خبر وفد عبد القيس[1] - إنما جاءت فيما بعد، وهو أيضًا حديث صحيح لا يشك في ثبوته، وفيما وصفناه من ذلك دليل على أن هذه الفرائض كلَّها من الإيمان»[2].

وقال - متحدثًا عن مسمى الإيمان والإسلام والإحسان الواردة في حديث جبريل[3] -: «اختلاف هذه الأسماء الثلاثة وافتراقها في المسألة عنها يوهم افتراقًا في أحكامها ومعانيها، وأن إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان ليست من الإيمان وليس الأمر في الحقيقة كذلك، وإنما هو اختلاف ترتيب وتفصيل لما يتضمنه اسم الإيمان من قول وفعل وإخلاص، ألا ترى أنه حين سأله عن الإحسان قال: **«أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك»**، وهذا إشارة إلى الإخلاص في العبادة، ولم يكن هذا المعنى خارجًا عن الجوابين الأوّلين، فدل أن التفرقة في هذه الأسماء إنما وقعت بمعنى التفصيل وعلى سبيل الزيادة في البيان والتوكيد.

والدليل على صحة ذلك قوله في حديث وفد عبد القيس أنه أمرهم بالإيمان بالله ثم قال: **«أتدرون ما الإيمان؟** قالوا: الله ورسوله أعلم، قال:

(١) تقدم تخريجه (ص ٢٩٤).

(٢) أعلام الحديث (١/ ١٥٧-١٥٩).

(٣) تقدم تخريجه (ص ٢٩١).

شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وأن تعطوا الخمس من المغنم»[١] ، فجعل هذه الأعمال كلها إيمانًا، وذلك مما يبين لك أن الإسلام من الإيمان وأن العمل غير خارج عن هذا الاسم»[٢] .

وقال ـ كذلك ـ : «قد أعلم ﷺ في هذا الحديث [٣] أن الصلاة والزكاة من الإيمان، وكذلك صوم رمضان وإعطاء خمس الغنيمة، وكان هذا جوابًا عن مسألة صدرت عن جهالة بالإيمان وشرائطه، فأخبرهم عما سألوه وعلمهم ما جهلوه، وجعل هذه الأمور من الإيمان كما جعل الكلمة منه، وليس بين هذا وبين قوله: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله**»[٤] خلاف، لأنه كلمة شعار وقعت الدعوة بها إلى الإيمان لتكون أمارة للداخلين في الإيمان والقابلين لأحكامه، وهذا كلام قصد فيه البيان والتفصيل له، والتفصيلُ لا يناقض الجملة، لكن يلائمها ويطابقها»[٥] اهـ.

مما سبق إيراده عن الإمام الخطابي ـ رحمه الله تعالى ـ ونقْلُهُ عنه في مسألة دخول الأعمال في مسمى الإيمان وتقريرُه لذلك وانتصاره له، تظهر جليًا موافقته التامة فيها لمذهب السلف قاطبة لما دلت عليه نصوص الكتاب العزيز وأدلة السنة المطهرة، فانعقد على ذلك قولهم واجتمعت عليه ـ بحمد الله ـ كلمتهم[٦]، خلافًا لما عليه غيرهم من أهل الأهواء والبدع الذين سلكوا

---

(١) تقدم تخريجه (ص ٢٩٤).

(٢) أعلام الحديث (١/ ١٨١). وانظر المصدر نفسه (١/ ٣٧٧).

(٣) يقصد حديث وفد عبد القيس، وقد تقدم تخريجه (ص ٢٩٤).

(٤) تقدم تخريجه بتمامه (ص ٣٠٠).

(٥) معالم السنن (٤/ ٣١٣).

(٦) قال الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ: «وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ومن أدركناهم يقولون: الإيمان قول وعمل ونية لا يجزئ واحد من الثلاث عن الآخر» حكاه عنه ابن تيمية في الإيمان (ص ١٩٧) ونسبه لكتاب الأم، ولم أقف عليه فيه.
وقال البغوي في شرحه السنة (١/ ٣٨ ـ ٣٩): «اتفقت الصحابة والتابعون فمن بعدهم من علماء السنة على أن الأعمال من الإيمان، وقالوا: إن الإيمان قول وعمل وعقيدة». وسيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ بعض النقول في هذا المعنى.

في هذا سبلاً شتى وطرائق قددًا[١] .

فمن النصوص القرآنية القاضية لمذهب أهل السنة والجماعة ـ وهي كثيرة ـ قول الله عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾[٢] . قال الإمام أحمد: «فجعل صلاتهم إيمانًا، فالصلاة من الإيمان»[٣] .

وقال ابن عبد البر: «لم يختلف المفسرون أنه أراد صلاتكم إلى بيت المقدس، فسمى الصلاة إيمانًا»[٤] .

وقوله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾[٥] قال ابن حزم ـ رحمه الله ـ: «فسمى الله تعالى تحكيم النبي ﷺ إيمانًا، وأخبر الله تعالى أنه لا إيمان إلا ذلك مع أن لا يوجد في الصدر حرج مما قضى، فصح يقينًا أن الإيمان عمل وعقد وقول، لأن التحكيم عمل، ولا يكون إلا مع القول ومع عدم الحرج من الصدر وهو عقد، وهذا نص قولنا ولله الحمد»[٦] .

---

(١) إذ ذهب جمهور أهل الإرجاء إلى أن الإيمان تصديق القلب وقول اللسان، والأعمال ليست منه. انظر الإيمان لابن منده (١/ ٣٣١)، والفصل لابن حزم (٣/ ٢٢٧)، والإيمان لابن تيمية (ص ١٨٣).

وذهب الكرامية إلى أن الإيمان قول باللسان دون التصديق بالجنان، فمن نطق بالشهادة ولم يعتقد بقلبه فهو مؤمن.

انظر: المقالات (١/ ٢٢٣)، والبرهان للسكسكي (ص ٣٥)، وذكر مذاهب الفرق لليافعي (ص١٣٦).

وذهب الجهمية إلى أن الإيمان هو المعرفة بالقلب فقط، انظر: المقالات (١/ ٢١٤)، والبرهان للسكسكي (ص ٣٤)، وذكر مذاهب الفرق لليافعي (ص ١٣٦).

(٢) سورة البقرة بعض آية ١٤٣.

(٣) السنة لأبي بكر الخلال (ص ٥٨٩).

(٤) التمهيد (٩/ ٢٤٥).

(٥) سورة النساء آية ٦٥.

(٦) الدرة فيما يجب اعتقاده (ص ٣٣٨).

وقوله ـ جل وعلا ـ: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾[1].

قال ابن بطة[2] ـ رحمه الله ـ: «فإن هذه الآية جمعت القول والعمل والنية؛ فإن عبادة الله لا تكون إلا من بعد الإقرار به، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة لا يكون إلا بالعمل، والإخلاص لا يكون إلا بعزم القلب والنية»[3].

وقال ابن كثير ـ رحمه الله ـ: «وقد استدل كثير من الأئمة كالزهري والشافعي بهذه الآية الكريمة على أن الأعمال داخلة في الإيمان»[4].

إلى غير هذه النصوص القرآنية من أدلة الكتاب العزيز الدالة على هذا المعنى[5].

ومن النصوص الحديثية ـ وهي كثيرة أيضًا ـ: قوله عليه الصلاة والسلام: «**الإيمان بضع وسبعون ـ أو: بضع وستون ـ شعبة، فأفضلها: قول: لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان**»[6].

---

(١) سورة البينة آية ٥.

(٢) هو أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي، الإمام المحدث الفقيه، أحد الأئمة الأعلام، ولد بقرية «عُكْبُرا» ـ بليدة على نهر دجلة فوق بغداد ـ سنة ٣٠٤ وبها مات سنة ٣٨٧.
تاريخ بغداد (١٠/ ٣٧١ ـ ٣٧٥)، وطبقات الحنابلة (٢/ ١٤٤ ـ ١٥٣)، وشذرات الذهب (٣/ ١٢٢ ـ ١٢٤).

(٣) الإبانة (٢/ ٨١٤).

(٤) تفسير ابن كثير (٤/ ٥٧٤ ـ ٥٧٥)، وما نسبه للزهري والشافعي من الاستدلال بالآية هو أيضًا منقول عن جمع من السلف، منهم الفضيل بن عياض، نقله عنه عبد الله ابن الإمام أحمد في السنة (١/ ٣٧٥)، والإمام أحمد كما في السنة للخلال (ص ٥٨٧، ٥٨٩، ٥٩٠)، ومحمد بن نصر المروزي كما في الإيمان لابن منده (١/ ٣٢٧).

(٥) انظر السنة للخلال (ص ٥٨٦)، والشريعة للآجري (ص ١٢٢) وما بعدها، والإبانة لابن بطة (٢/ ٧٨٠) وما بعدها، والإيمان لابن منده (١/ ٣٢٧) وما بعدها، وشرح أصول الاعتقاد (٤/ ٨٣١)، والدرة فيما يجب اعتقاده (ص ٣٣٦) وما بعدها، وكتاب مسائل الإيمان للقاضي أبي يعلى (ص ١٦٢).

(٦) تقدم تخريجه (ص ٢٨٧).

وقوله: «البذاذة من الإيمان»[١]، وقوله: «الطهور شطر الإيمان»[٢]، وقوله: «حسن العهد من الإيمان»[٣]، وقوله: «أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا»[٤]. إلى غير هذه النصوص مما ورد في هذا المعنى دلالة على دخول هذه الأعمال المذكورة - وغيرها مما لم يذكر مما هو في معناها - في مسمى الإيمان.

قال أبو عبيد القاسم بن سلام - بعد سرده لبعض هذه النصوص -: «فكل هذا من فروع الإيمان». ثم ذكر نصوصًا أخرى وقال عقبها: «في

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الترجل باب ١ ح ٤١٦١ (٤/ ٣٩٣-٣٩٤) من حديث أبي أمامة الحارثي - رضي الله عنه - بلفظ: قال: ذكر أصحاب رسول الله ﷺ يومًا عنده الدنيا، فقال رسول الله ﷺ: «ألا تسمعون، ألا تسمعون، إن البذاذة من الإيمان، إن البذاذة من الإيمان».
وأخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الزهد باب ٤ ح٤١١٨ (٢/ ١٣٧٩)، وصححه الحاكم في المستدرك (١/ ٩) وأقره الذهبي، وذكره أبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب الإيمان (ص ٦٣)، وقال المناوي في الفيض (٣/ ٢١٧): «وقال الحافظ العراقي في أماليه: حديث حسن. وقال الديلمي: هو صحيح». وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة ح ٣٤١ (١/ ٦٠١-٦٠٥).

(٢) هو قطعة من حديث طويل وتمامه: «الطهور شطر الإيمان، والحمد لله تملأ الميزان، وسبحان الله والحمد لله تملآن - أو: تملأ - ما بين السموات والأرض، والصلاة نور، والصدقة برهان، والصبر ضياء، والقرآن حجة لك أو عليك، كل الناس يغدو، فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها».
أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الطهارة ح ١ (١/ ٢٠٣)، والترمذي في سننه كتاب الدعوات باب ٨٦ ح ٣٥١٧ (٥/ ٥٣٥-٥٣٦)، والنسائي في سننه كتاب الزكاة باب ١ح ٢٤٣٧ (٥/ ٥-٨)، وابن ماجه في سننه كتاب الطهارة باب ٥ ح ٢٨٠ (١/ ١٠٢-١٠٣)، والدارمي في سننه كتاب الطهارة باب ٢ ح ٦٥٣ (١/ ١٧٤)، والإمام أحمد في مسنده (٥/ ٣٤٢، ٣٤٣-٣٤٤).

(٣) هو طرفٌ من حديث لعائشة - رضي الله عنها - أخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ١٥-١٦) وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين فقد اتفقا على الاحتجاج برواته في أحاديث كثيرة وليست له علة، ووافقه الذهبي، وأخرجه - أيضًا - القضاعي في مسند الشهاب ح ٩٧١ (٢/ ١٠٢)، وصححه الألباني في الصحيحة ح ٢١٦ (١/ ٣٧٦، ٣٧٩).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه كتاب السنة باب ١٦ ح ٤٦٨٢ (٥/ ٦٠)، والترمذي في سننه كتاب الرضاع باب ١١ ح ١١٦٢ (٣/ ٤٥٧).
والدارمي في سننه كتاب الرقاق باب ٧٤ ح ٢٧٩٢ (٢/ ٤١٥-٤١٦)، وأحمد في المسند (٢/ ٢٥٠، ٤٧٢، ٥٢٧)، وصححه الحاكم في المستدرك (١/ ٣) ووافقه الذهبي. كلهم من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -. وفي الباب عن عائشة وابن عباس - رضي الله عنهم - انظر تحفة الأحوذي (٤/ ٣٢٥).

أشياء من هذا النحو كثيرة يطول ذكرها تبين لك التفاضل في الإيمان بالقلوب والأعمال، وكلها يَشُدُّ أو أكثرها أن أعمال البر من الإيمان، فكيف تُعانَد هذه الآثار بالإبطال والتكذيب»[١].

وقال الآجري: «فالأعمال - رحمكم الله تعالى - بالجوارح: تصديق للإيمان بالقلب واللسان، فمن لم يصدق الإيمان بعمل جوارحه مثل الطهارة والصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد وأشباه لهذه، ورضي من نفسه بالمعرفة والقول لم يكن مؤمنًا، ولم تنفعه المعرفة والقول، وكان تركه للعمل تكذيبًا منه لإيمانه، وكان العمل بما ذكرنا تصديقًا منه لإيمانه، وبالله تعالى التوفيق»[٢].

وقال أيضًا: «اعلموا - رحمنا الله تعالى وإياكم - يا أهل القرآن، ويا أهل العلم ويا أهل السنن والآثار، ويا معشر من فقههم الله عز وجل في الدين بعلم الحلال والحرام، أنكم إن تدبرتم القرآن كما أمركم الله عز وجل، علمتم أن الله - عز وجل - أوجب على المؤمنين بعد إيمانهم به وبرسوله: العمل، وأنه عز وجل لم يثن على المؤمنين بأنه قد رضي عنهم وأنهم قد رضوا عنه، وأثابهم على ذلك الدخول إلى الجنة والنجاة من النار إلا بالإيمان والعمل الصالح، وقرن مع الإيمان العمل الصالح؛ لم يدخلهم الجنة بالإيمان وحده حتى ضم إليه العمل الصالح الذي قد وفقهم له، فصار الإيمان لا يتم لأحد حتى يكون مصدقًا بقلبه وناطقًا بلسانه وعاملاً بجوارحه، لا يخفى من تدبر القرآن وتصفحه وجده كما ذكرت.

واعلموا - رحمنا الله تعالى وإياكم - أني قد تصفحت القرآن فوجدت فيه ما ذكرته في ستة وخمسين موضعًا من كتاب الله عز وجل أن الله تبارك وتعالى لم يدخل المؤمنين الجنة بالإيمان وحده، بل أدخلهم الجنة برحمته إياهم وبما وفقهم له من الإيمان به والعمل الصالح، وهذا رد على من قال: الإيمان المعرفة، ورد على من قال: المعرفة والقول وإن لم يعمل، نعوذ بالله

---

(١) الإيمان (ص ٦٣، ٦٥).

(٢) الشريعة (ص ١٢٠).

من قائل هذا»[١]. ثم سرد تلك المواضع جميعها التي قد أشار إليها في الكتاب العزيز.

وقال ابن بطة ـ بعد ذكره لطائفة من أقوال السلف تأييداً لهذا المعنى ـ: «فهذا طريق الصحابة والتابعين وفقهاء المسلمين الذين جعلهم الله هداة هذا الدين، موافق ذلك لنص التنزيل وسنة الرسول، فنعوذ بالله من عبد بلي بمخالفة هؤلاء وآثر هواه، ورد دين الله وشرائعه وسنة نبيه إلى نظره ورأيه واختياره، واستعمل اللجاج والخصومة يريد أن يطفئ نور الله، ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون»[٢].

وقال ابن حزم: «وأما من قال: إن الإيمان عقد بالقلب وقول باللسان دون الأعمال فبدعة سوء، إلا أن قائلها لا يكفر بذلك عند كثير من الناس، لأن الأمة لم تجمع على تكفيره، وبالله تعالى التوفيق، وإنما لم يكفر من ترك العمل وكفر من ترك القول؛ لأن رسول الله ﷺ حكم بالكفر على من أبى من القول وإن كان عالمًا بصحة الإيمان بقلبه، وحكم بالخروج من النار لمن علم بقلبه وقال بلسانه وإن لم يعمل خيراً قط»[٣].

وقال القاضي أبو يعلى ـ بعد سرده لعدة نصوص تدل على هذا المعنى ـ: «وكل هذه الأخبار تشهد لما ذكرنا بالصحة[٤]، وأن الطاعات إيمان، لأنه[٥] أشار إلى جميع ما تقدم أنه إيمان»[٦].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ومن أصول أهل السنة والجماعة أن الدين والإيمان قول وعمل، قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح»[٧].

---

(١) الشريعة (ص ١٢٢).

(٢) الإبانة (٢/ ٨٢٧). وانظر: شرح أصول الاعتقاد (٤/ ٨٣١ـ٨٥١).

(٣) الدرة فيما يجب اعتقاده (ص ٣٣٧ـ٣٣٨).

(٤) يعني دخول الأعمال في مسمى الإيمان.

(٥) يعني الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ إذ صدر كلامه بالنقل عنه، انظر (ص١٦٥) من كتابه مسائل الإيمان.

(٦) مسائل الإيمان (ص ١٧٣).

(٧) العقيدة الواسطية مع شرحها للهراس (ص ٢٣١).

وقال شارح الطحاوية ـ بعد سوقه كذلك لجملة من الأحاديث الواردة في الباب ـ: «فإذا كان الإيمان أصلاً له شعب متعددة، وكل شعبة منها تسمى إيمانًا، فالصلاة من الإيمان، وكذلك الزكاة والصوم والحج، والأعمال الباطنة كالحياء والتوكل والخشية من الله والإنابة إليه، حتى تنتهي هذه الشعب إلى إماطة الأذى عن الطريق، فإنه من شعب الإيمان، وهذه الشعب منها ما يزول الإيمان بزوالها كشعبة الشهادة، ومنها ما لا يزول بزوالها كترك إماطة الأذى عن الطريق، وبينهما شعب متفاوتة تفاوتًا عظيمًا، منها ما يقرب من شعبة الشهادة ومنها ما يقرب من شعبة إماطة الأذى»[١].

وعن الجهل ببعض شعب الإيمان يقول الخطابي ـ رحمه الله تعالى ـ: «فإن قيل: إذا كان الإيمان عندكم على ما رويتموه من العدد بضعًا وستين أو سبعين شعبة أو بابًا، فهل يمكنكم أن تسموها بأسمائها بابًا بابًا، كما حصرتموها عددًا وحسابًا؟ أرأيتم إن لم يمكنكم ذلك وعجزتم عن تفصيلها شيئًا شيئًا، هل يصح إيمانكم بما هو مجهول عندكم غير معلوم لكم؟، قيل: إن إيماننا بحق ما كُلفناه من ذلك صحيح، والعلم به حاصل، والجهل معه مرفوع، وذلك من وجهين:

أحدهما: أنه قد نص على أعلى الإيمان وأدناه باسم أعلى الطاعات وأدناها وهو في خبر سهيل بن أبي صالح[٢]، فدخل في ذلك جميع ما يقع

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٤٧٦).

(٢) عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «**الإيمان بضع وسبعون ـ أو: بضع وستون ـ شعبة، فأفضلها: قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان**». وقد مضى تخريجه (ص ٢٨٧).

بينهما من جنس الطاعات كلها، وجنس الطاعات معلوم غير مجهول.

والوجه الآخر: أنه لم يؤخذ علينا معرفة هذه الأشياء بخواص أسمائها حتى يلزمنا ذكرها وتسميتها في عقد الإيمان، وإنما كُلفنا التصديق بجملتها والاجتهاد في الإتيان بها بما أمكن منها، كما كلفنا الإيمان بأنبياء الله وملائكته وكتبه ورسله، وإن كنا لا نثبت أسماء أكثر الملائكة وأسماء كثير من الأنبياء، صلوات الله عليهم أجمعين، ثم إن ذلك غير قادح فيما أتينا به من أصل الإيمان، وقد روي عن النبي ﷺ فيما يحكي عن ربه عز وجل: «**أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر**»[١]. وقد يلزمنا الإيمان بها جملة وإن كان لا سبيل لنا إلى معرفة تفصيلها»[٢][٣].

* * *

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب بدء الخلق باب ٨ ح ٣٢٤٤ (الفتح ٦/ ٣١٨)، وكذا في كتاب التفسير ح ٤٧٧٩، ٤٧٨٠، وفي كتاب التوحيد ح ٨٤٩٨، ومسلم في صحيحه كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها ح ٢ (٤/ ٢١٧٤)، وابن ماجه في سننه، كتاب الزهد باب ٣٩ ح ٤٣٢٨ (٢/ ١٤٤٧).

(٢) أعلام الحديث (١/ ١٤٤-١٤٥).

(٣) قال أبو عبيد القاسم بن سلام -رحمه الله-: «فإن قال لك قائل: فما هذه الأجزاء الثلاثة وسبعون؟ قيل له: لم تسم لنا مجموعة فنسميها، غير أن العلم يحيط أنها من طاعة الله وتقواه، وإن لم تذكر لنا في حديث واحد، ولو تفقدت الآثار لوجدت متفرقة فيها». كتاب الإيمان (ص ٦٢-٦٣).

المبحث الرابع
حكم ما يقع في القلب من الوساوس

عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: **«يأتي الشيطان أحدكم فيقول: من خلق كذا؟ من خلق كذا؟ حتى يقول: من خلق ربك؟ فإذا بلغه فليستعذ بالله ولينته»**[(١)] .

قال الخطابي ـ رحمه الله ـ: «قلت: وفي رواية محمد بن سيرين[(٢)] عن أبي هريرة زيادة لم يذكرها أبو عبد الله[(٣)] لا يستغنى عنها في بيان معنى الحديث، ـ ثم ساق بسنده هذه الرواية ـ: **«لا يزال الناس يتساءلون حتى يقولوا: هذا الله خلق الخلق، فمن خلق الله؟»**. قال أبو هريرة: فقد سئلت اليوم عنها مرتين[(٤)]. ثم ساق أيضًا بسنده حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا يزال الناس يسألون عن العلم حتى يقولوا: هذا الله خلقنا فمن خلق الله؟»**.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب بدء الخلق باب ١١ ح ٣٢٧٦ (الفتح ٦/ ٣٣٦)، ومسلم في صحيحه كتاب الإيمان ح ٢١٣ ، ٢١٤ (١/ ١٢٠)، وابن السني في عمل اليوم والليلة ح ٦٢٥ (ص ٢٩٥).

(٢) هو أبو بكر محمد بن سيرين البصري مولى أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ من أعلام التابعين وأئمتهم، كان ثقة ثبتًا عابدًا، ولد بالبصرة سنة ٣٣ هـ، وبها مات سنة ١١٠ .
تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٨٢)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ٦٠٦ـ٦٢٢)، وتقريب التهذيب (ص ٤٨٣) ترجمة ٥٩٤٧ .

(٣) يعني الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ.

(٤) قد روي هذا الحديث بألفاظ عدة لكنها كلها متقاربة، فأخرجه مسلم في صحيحه كتاب الإيمان ح ٢١٢ (١/ ١١٩) بلفظ: **«لا يزال الناس يتساءلون حتى يقال: هذا خلق الله الخلق، فمن خلق الله؟ فمن وجد من ذلك شيئًا فليقل: آمنت بالله»**.
وأبو داود في سننه كتاب السنة باب ١٩ ح ٤٧٢١ (٥/ ٩١ـ٩٢)، وأخرج البخاري في صحيحه كتاب الاعتصام بالسنة باب ٣ ح ٧٢٩٦، (الفتح ١٣/ ٢٦٥) من حديث أنس ـ رضي الله عنه ـ: **«لن يبرح الناس يتساءلون حتى يقولوا: هذا الله خالق كل شيء فمن خلق الله؟»**. وانظر صحيح مسلم (١/ ١١٩ـ١٢١).

قال[١] : فبينما أبو هريرة ذات يوم آخذ بيد رجل وهو يقول: صدق الله ورسوله، صدق الله ورسوله، قال أبو هريرة: لقد سألني عنها رجلان وهذا الثالث[٢] .

قلت: وجه هذا الحديث ومعناه: ترك الفكر فيما يخطر بالقلب من وساوس الشيطان والامتناع من قبولها واللياذ بالله عز وجل في الاستعاذة منه، والكفّ عن مجاراته في حديث النفس ومطاولته في المحاجة والمناظرة والاشتغال بالجواب على ما يوجبه حق النظر في مثله لو كان المناظر عليه بشرًا وكلمك في مثل ذلك[٣] ، فإن من ناظرك وتسمع كلامه ويسمع كلامك لايمكنه أن يغالطك فيما يجري بينكما من الكلام حتى يخرجك من حدود النظر ورسوم الجدل، فإن باب السؤال والجواب وما يجري فيه من المعارضة والمناقضة معلوم، والأمر فيه محدود محصور، فإذا رعيت الطريقة وأصبت الحجة وألزمتها خصمك انقطع وكفيت مؤنته وحسمت شغبه، وباب ما يوسوس به الشيطان إليك غير محدود ولا متناه ، لأنك كلما ألزمته حجة وأفسدت عليه مذهبًا راغ إلى نوع آخر من الوساوس التي أعطي التسليط فيها عليك، فهو لا يزال يوسوس إليك حتى يؤديك إلى الحيرة والضلال، فأرشد النبي ﷺ عندما يعرض من وساوسه في هذا الباب إلى الاستعاذة بالله من شره والانتهاء عن مراجعته، وحسم الباب فيه بالإعراض عنه والاستعاذة بذكر الله والاشتغال بأمر سواه، وهذا حيلة بليغة وجنة حصينة يخزى معها الشيطان ويبطل كيده.

قلت: ولو أراد النبي ﷺ محاجته وأذن في مراجعته والرد عليه فيما يوسوس به؛ لكان الأمر على كُلِّ موحد سهلاً في قمعه وإبطال قوله، فإنه

---

(١) أي ابن سيرين - رحمه الله -.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الإيمان ح ٢١٥ (١/ ١٢٠)، وابن منده في كتاب الإيمان ح ٣٥٨ (١/ ٤٨٠).

(٣) في أعلام الحديث طبعة جامعة أم القرى (٣/ ١٥١٢): (في مثل هاك) وما أثبته من الطبعة المغربية (٢/ ٨٥٠).

لو يقدر أن يكون السائل عن مثل هذا واحدًا من البشر لكان جوابه والنقض عليه متلقى من سؤاله ومأخوذًا من فحوى كلامه، وذلك أنه إذا قال: هذا الله خلق الخلق فمن الذي خلقه؟ فقد نقض بأول كلامه آخره، وأعطى أن لا شيء يتوهم دخوله تحت هذه الصفة من ملك وإنس وجن ونوع من أنواع الحيوان الذي يتأتى منه فعل، لأن جميع ذلك واقع تحت اسم الخلق، فلم يبق للمطالبة مع هذا محل ولا قرار، وأيضًا فلو جاز على هذه المقدمة أن يسأل فيقال: من خلق الله؟ فيسمى شيء من الأشياء يدعي له هذا الوصف للزم أن يقال: ومن خلق ذلك الشيء ولامتد القول في ذلك إلى ما لا يتناهى، والقول بما لا يتناهى فاسد، فسقط السؤال من أصله[١].

ومما كان يقال لمن يسأل هذا السؤال: إنما وجب إثبات الصانع الواحد لما اقتضاه أوصاف الخليقة من سمات الحدث الموجبة أن لها محدثًا، فقلنا إن لها خالقًا، ونحن لم نشاهد الخالق عيانًا فنحيط بكنهه، ولم يصح لنا أن نصفه بصفات الخلق فيلزمنا أن نقول إن له خالقًا، والشاهد لا يدل على مثله في الغائب، إنما يدل على فعله، والاستدلال إنما يكون بين المختلفات دون المشتبهات، والمفعول لايشبه فاعله في شيء من نعوته الخاصة، فبطل ما يقع في الوهم من اقتضاء خالق لمن خلق الخلق كله، ولو صرنا نكثر في هذا لدخلنا في نوع ما نهينا عنه فيما رويناه من الحديث، فإذًا ننتهي إلى ما أمرنا به من حسم هذا الباب في مناظرة الشيطان لجهله وقلة إنصافه وكثرة

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «والتسلسل الذي يسمى التسلسل في العلل والمعلولات والمؤثر والأثر، والفاعل والمفعول والخالق والمخلوق ـ هو ممتنع باتفاق العقلاء وبصريح المعقول، بل هو ممتنع في بديهة العقل بعد التصور، وهو الذي أمر النبي ﷺ بالاستعاذة منه في قوله ﷺ: «**يأتي الشيطان أحدكم فيقول: من خلق كذا؟ من خلق كذا؟ فيقول: الله. فيقول: من خلق الله؟ فإذا وجد ذلك أحدكم فليستعذ بالله ولينته**»، فأمره بالاستعاذة منه ليقطع عنه الوساوس الفاسدة التي يلقيها الشيطان بغير اختياره ويؤذيه بها، حتى قد يتمنى الموت أو حتى يختار أن يحترق ولا يجدها...». درء تعارض العقل والنقل (٣/ ١١٧ ـ ١١٨).

شغبه، وقد تواصى الحكماء فيما دونوه ورسموه من حدود الجدل وآداب النظر بترك مناظرة من هذا صفته، وأمروا بالسكوت والإعراض عنه»[١] اهـ.

وقال عند شرحه لقوله عليه الصلاة والسلام: «ذاك صريح الإيمان»[٢]: (معناه أن صريح الإيمان هو الذي يمنعكم من قبول ما يلقيه الشيطان في أنفسكم والتصديق به حتى يصير ذلك وسوسة لا يتمكن من قلوبكم ولا تطمئن إليه أنفسكم، وليس معناه أن الوسوسة نفسها صريح الإيمان، وذلك أنها إنما تتولد من فعل الشيطان وتسويله، فكيف يكون إيمانًا صريحًا...؟)[٣].

أقول: هذه المسألة المتعلقة بشخص العبد، وما يجده البعض في قلبه من وساوس شتى حول إيمانه بربه ـ عز وجل ـ، أو غير ذلك مما يعلق بالخاطر من شكوك وشبهات تدور في النفس وخلد الذهن، قد تكلم عنها العلماء وأبانوا مسلك النجاة فيها والخلوص منها، اعتمادًا منهم واستنادًا على الأحاديث النبوية الكاشفة لذلك.

يقول ابن تيمية ـ عليه رحمة الله ـ: «وكثيرًا ما تعرض للمؤمن شعبة من شعب النفاق، ثم يتوب الله عليه، وقد يرد على قلبه بعض ما يوجب النفاق ويدفعه الله عنه، والمؤمن يبتلى بوساوس الشيطان وبوساوس الكفر التي يضيق بها صدره كما قالت الصحابة: «يا رسول الله إن أحدنا ليجد في نفسه ما لأن يخر من السماء إلى الأرض أحب إليه من أن يتكلم به، فقال: ذاك صريح الإيمان»[٤]، وفي رواية: «ما يتعاظم أن يتكلم به،

(١) أعلام الحديث (٣/ ١٥١٠ـ١٥١٤).

(٢) سيأتي قريبًا ذكر نصه وتخريجه هامش (٤).

(٣) معالم السنن (٤/ ١٤٧).

(٤) أخرج الإمام أحمد في مسنده ـ بسند صحيح ـ (٢/ ٣٩٧) من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: «جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، إني أحدث نفسي بالحديث لأن أخر من السماء أحب إليّ من أن أتكلم به، قال: ذاك صريح الإيمان».

قال: الحمد لله الذي رد كيده إلى الوسوسة»[١]، أي حصول هذا الوسواس، مع هذه الكراهة العظيمة له، ودفعه عن القلب هو من صريح الإيمان كالمجاهد الذي جاءه العدو فدافعه حتى غلبه، فهذا أعظم الجهاد، والصريح: الخالص كاللبن الصريح، وإنما صار صريحًا لما كرهوا تلك الوساوس الشيطانية ودفعوها، فخلص الإيمان فصار صريحًا.

ولابد لعامة الخلق من هذه الوساوس، فمن الناس من يجيبها فيصير كافرًا أو منافقًا، ومنهم من قد غمر قلبه الشهوات والذنوب فلا يحس بها إلا إذا طلب الدين، فإما أن يصير مؤمنًا وإما أن يصير منافقًا، ولهذا يعرض للناس من الوساوس في الصلاة ما لا يعرض لهم إذا لم يصلوا؛ لأن الشيطان يكثر تعرضه للعبد إذا أراد الإنابة إلى ربه والتقرب إليه والاتصال به، فلهذا يعرض للمصلين ما لا يعرض لغيرهم، ويعرض للخاصة أهل العلم والدين أكثر مما يعرض للعامة، ولهذا يوجد عند طلاب العلم والعبادة من الوساوس والشبهات ما ليس عند غيرهم... وهذا مما يجده كل مؤمن من نفسه، فالشيطان يريد بوساوسه أن يشغل القلب عن الانتفاع بالقرآن، فأمر الله القارئ إذا قرأ القرآن أن يستعيذ منه، قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ (٩٨) إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ

= وأخرجه ابن منده في كتاب الإيمان ح ٣٤٠ (١/ ٤٧١).

وعند مسلم في صحيحه من كتاب الإيمان ح ٢٠٩ (١/ ١١٩) من حديث أبي هريرة ـ أيضًا ـ قال: «جاء ناس من أصحاب النبي ﷺ فسألوه: إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به، قال: وقد وجدتموه؟ قالوا: نعم، قال: **ذاك صريح الإيمان**». وأبي داود في سننه، كتاب الأدب باب ١١٨ ح ٥١١١ (٥/ ٣٣٦)، وابن منده في كتاب الإيمان ح ٣٤٤ (١/ ٤٧٢ ـ ٤٧٣).

(١) هو قطعة من حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: «يا رسول الله، إن أحدنا يجد في نفسه ـ يعرّض بالشيء ـ لأن يكون حُممة أحب إليه من أن يتكلم به، فقال: **الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر! الحمد لله الذي رد كيده إلى الوسوسة**». أخرجه أبو داود في سننه كتاب الأدب باب ١١٨ ح ٥١١٢ (٥/ ٣٣٦ ـ ٣٣٧)، والإمام أحمد في مسنده (١/ ٢٣٥)، وابن منده ـ مختصرًا ـ في كتاب الإيمان ح ٣٤٥ (١/ ٤٧٣).

عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٩٩﴾ إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُم بِهِ مُشْرِكُونَ﴾[١]، وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «إني لأعلم كلمة لو قالها لذهب عنه ما يجد: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»[٢].

فأمر سبحانه بالاستعاذة عند طلب العبد الخير لئلا يعوقه الشيطان عنه، وعندما يعرض عليه من الشر ليدفعه عنه عند إرادة العبد للحسنات، وعندما يأمره الشيطان بالسيئات، ولهذا قال النبي ﷺ: «لا يزال الشيطان يأتي أحدكم فيقول: من خلق كذا؟ من خلق كذا؟ حتى يقول: من خلق الله؟ فمن وجد ذلك فليستعذ بالله ولينته»[٣]، فأمر بالاستعاذة عندما يطلب الشيطان أن يوقعه في شر، أو يمنعه من خير، كما يفعل العدو مع عدوه...»[٤].

ويقول ابن القيم ـ رحمه الله ـ: «ولما كان الشيطان على نوعين: نوع يرى عيانًا وهو شيطان الإنس، ونوع لا يرى وهو شيطان الجن، أمر سبحانه وتعالى نبيه ﷺ أن يكتفي من شر شيطان الإنس بالإعراض عنه والعفو والدفع بالتي هي أحسن، ومن شيطان الجن بالاستعاذة بالله منه[٥]، وجمع بين النوعين في سورة الأعراف[٦] وسورة المؤمنين[٧] وسورة فصلت[٨]، والاستعاذة في القرآن والذكر أبلغ في دفع شر شياطين الجن، والعفو

---

(١) سورة النحل آية ٩٨ ـ ١٠٠.

(٢) البخاري كتاب الأدب باب ٤٤ ح ٦٠٤٨ (الفتح ١٠/ ٤٦٥)، وباب ٧٦ ح ٦١١٥ (الفتح ١٠/ ٥١٨ ـ ٥١٩)، ومسلم كتاب البر والصلة والآداب ح ١٠٩، ١١٠ (٤/ ٢٠١٥).

(٣) سبق تخريجه (ص ٣١٢).

(٤) كتاب الإيمان (ص ٢٦٨ ـ ٢٧٠).

(٥) قال تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾ وَمَا يُلَقَّاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلَقَّاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴿٣٥﴾ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ سورة فصلت آية ٣٤ ـ ٣٦.

(٦) فقال تعالى: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴿١٩٩﴾ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ سورة الأعراف آية ١٩٩ ـ ٢٠٠.

(٧) فقال تعالى: ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةَ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ ﴿٩٦﴾ وَقُل رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ ﴿٩٧﴾ وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَن يَحْضُرُونِ﴾ سورة المؤمنون آية ٩٦ ـ ٩٨.

(٨) الآية (٢٤ ـ ٢٦) وقد سبق سردها أعلاه.

والإعراض والدفع بالإحسان أبلغ في دفع شر شياطين الإنس، قال:

فـمـا هو إلا الاسـتـعـاذة ضـارعًـا أو الدفع بالحسنى هما خير مطلوب

فـهـذا دواء الداء من شـر مـا يرى وذاك دواء الداء من شر محجوب»[١].

ويقول ابن كثير ـ رحمه الله ـ بعد ذكره للآيات الثلاث السابقة ـ: «فهذه ثلاث آيات ليس لهن رابعة في معناها، وهو أن الله تعالى يأمر بمصانعة العدو الإنسي والإحسان إليه ليرده عنه طبعه الطيب الأصل إلى الموالاة والمصافاة، ويأمر بالاستعاذة به من العدو الشيطاني لا محالة، إذ لا يقبل مصانعة ولا إحسانًا ولا يبتغي غير هلاك ابن آدم، لشدة العداوة بينه وبين أبيه آدم من قبل»[٢].

ويقول في موضع آخر: «إن شيطان الإنس ربما ينخدع بالإحسان إليه، فأما شيطان الجن فإنه لا حيلة فيه إذا وسوس إلا الاستعاذة بخالقه الذي سلطه عليك، فإذا استعذت بالله والتجأت إليه كفه عنك ورد كيده»[٣].

فما خلص إليه هؤلاء الأئمة الأعلام وسطرته أقلامهم بشأن ما يفعله من ابتُلي بوساوس الشيطان من اللجوء إلى المولى تعالى، واللياذ به، والتعوذ به من الشيطان الرجيم ـ هو ما أفاده الخطابي في كلامه الآنف الذكر، حيث بدأ قوله بذلك وختمه به، فيكون ـ بحمد الله ـ موافقًا للنصوص الواردة في هذه المسألة مع ما قرره أئمة السلف فيها وبيّنوه بيانًا شافيًا. وبالله التوفيق[٤].

---

(١) زاد المعاد (٢/ ٤٦٢ ـ ٤٦٣).

(٢) تفسير ابن كثير (١/ ١٤).

(٣) المصدر السابق (٤/ ١٠٩).

(٤) وراجع: كتاب الإيمان لابن منده (١/ ٤٧١ ـ ٤٨٤)، وشرح السنة للبغوي (١/ ١١٢) وما بعدها، وشرح مسلم للنووي (٢/ ١٥٣ ـ ١٥٦)، ودرء تعارض العقل والنقل (١/ ٣٦٣) وما بعدها، (٣/ ٢٢، ١١٧ ـ ١١٨، ٣٠٦) وما بعدها، وزاد المعاد (٢/ ٤٦٠ ـ ٤٦٣)، وفتح الباري (٦/ ٣٤١)، (١٣/ ٢٧٢ ـ ٢٧٤)، وتحفة الذاكرين (ص٢٦٢)، وسلسلة الأحاديث الصحيحة ح ١١٦، ١١٧، ١١٨، (١/ ١٨١ ـ ١٨٥)، وقواعد المنهج السلفي في الفكر الإسلامي (ص٣١) وما بعدها.

المبحث الخامس
حكم مرتكب الكبيرة

قبل البدء ببيان هذه المسألة وتفصيل القول فيها؛ يحسن إيضاح معنى الكبيرة لغة واصطلاحًا لضبطها وتحديد معالمها ومفهومها.

قال في اللسان[1]: «الكبر: الإثم الكبير وما وعد الله عليه من النار، والكبرة كالكبر، التأنيث للمبالغة، وفي التنزيل العزيز: ﴿**الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ**﴾[2]، وفي الأحاديث ذكر الكبائر في غير موضع، واحدتها كبيرة، وهي الفعلة القبيحة من الذنوب المنهي عنها شرعًا، العظيم أمرها».

أما اصطلاحًا فقد اختلف في ضابطها على أقوال عدة[3]:

فقيل: كل شيء نهى الله عنه فهو كبيرة.

وقيل: إنها ما يترتب عليها حد، أو توعد عليها بالنار أو اللعنة أو الغضب.

وقيل: هي ما اتفقت الشرائع على تحريمه.

وقيل: كل معصية يقدم المرء عليها من غير استشعار خوف أو ندم فهي كبيرة. إلى غير ذلك من الأقوال.

قال ابن القيم: «وأما الكبائر فاختلف السلف فيها اختلافًا لا يرجع إلى

---

(١) (٥/ ١٢٩) مادة: «كبر».

(٢) سورة الشورى بعض آية ٣٧.

(٣) انظر: فتاوى ابن الصلاح (١/ ١٤٧-١٤٩)، وشرح صحيح مسلم للنووي (٢/ ٨٤-٨٧)، ومجموع الفتاوى (١١/ ٦٥٠-٦٦٠)، ومدارج السالكين (١/ ٣٤٧-٣٥٣)، وتفسير ابن كثير (١/ ٤٩٧-٤٩٩)، عند قوله تعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلاً كَرِيمًا﴾ وشرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٥٢٥-٥٢٧)، وفتح الباري (١٠/ ٤٠٩-٤١٢)، (١٣/ ١٨١-١٨٤)، والزواجر عن اقتراف الكبائر (١/ ٥-١٠).

تباين وتضاد، وأقوالهم متقاربة»[١].

إلا أن شيخ الإسلام رجح قول عبد الله بن عباس ـ رضي الله عنهما ـ في تفسيره لقول الله ـ عز وجل ـ: ﴿ **إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا** ﴾[٢]، قال: «الكبائر كل ذنب ختمه الله بنار أو غضب أو لعنة أو عذاب»[٣].

قال ابن تيمية: «وهذا الضابط يسلم من القوادح الواردة على غيره، فإنه يدخل كل ما ثبت في النص أنه كبيرة، كالشرك والقتل والزنى والسحر وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات، وغير ذلك من الكبائر التي فيها عقوبات مقدرة مشروعة، وإنما قلنا إن هذا الضابط أولى من سائر الضوابط المذكورة لوجوه:

أحدها: أنه المأثور عن السلف بخلاف تلك الضوابط فإنها لا تُعرف عن أحد من الصحابة والتابعين والأئمة.

الثاني: أن هذا الضابط مرجعه إلى ما ذكره الله ورسوله في الذنوب، فهو حد يتلقى من خطاب الشارع.

الثالث: أن هذا الضابط يمكن الفرق به بين الكبائر والصغائر، وأما تلك الأمور فلا يمكن الفرق بها بين الكبائر والصغائر»[٤].

قلت: وهذا ما اختاره ابن أبي العز في شرح الطحاوية[٥]، وكذا الحافظ ابن حجر ـ رحمهما الله تعالى ـ؛ قال الحافظ: «إن كل ما توعد عليه باللعن أو العذاب أو شرع فيه حد فهو كبيرة، وهو المعتمد»[٦].

---

(١) مدارج السالكين (١/ ٣٤٧).

(٢) سورة النساء آية ٣١.

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٥/ ٤١).

(٤) مجموع الفتاوى ـ مختصراً ـ (١١/ ٦٥١ ـ ٦٥٥). وانظر ما بعدها.

(٥) (٢/ ٥٢٦) وهو نص كلام ابن تيمية السابق.

(٦) فتح الباري (١٢/ ١٨١).

وقال ـ أيضًا ـ : «ومن أحسن التعاريف قول القرطبي في المفهم: «كل ذنب أطلق عليه بنص كتاب أو سنة أو إجماع أنه كبيرة أو عظيم، أو أخبر فيه بشدة العقاب، أو علق عليه الحد أو شدد النكير عليه فهو كبيرة، وعلى هذا فينبغي تتبع ما ورد فيه من الوعيد أو اللعن أو الفسق من القرآن أو الأحاديث الصحيحة والحسنة، ويضم إلى ما ورد فيه التنصيص في القرآن والأحاديث الصحاح والحسان على أنه كبيرة، فمهما بلغ مجموع ذلك عرف منه تحرير عدها»[١].

وعن حكم مرتكب الكبيرة يقول الخطابي ـ رحمه الله تعالى ـ عند شرحه لقوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبة يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن**»[٢] ـ:

«قلت: وجه ذلك أنه إنما نفى عنه حقيقة الإيمان وكماله، وذلك أنه ارتكب هذه الخصال مع علمه بتحريم الله إياها عليه وتغليظه العقوبة فيها، فإنه غير مؤمن بها في الحقيقة ولا مصدق بالوعيد فيها، ولو كان مخلصًا في إيمانه لم يقدم عليها، ولكان الإيمان يمنعه من ذلك، والدين يعصمه من

---

(١) فتح الباري (١٢/ ١٨٤).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المظالم باب ٣٠ ح ٢٤٧٥ (الفتح ٥/ ١١٩)، وفي كتاب الأشربة ح ٥٥٧٨ (الفتح ١٠/ ٣٠)، وفي كتاب الحدود ح ٦٧٧٢ (الفتح ١٢/ ٥٨ـ ٥٩)، و ح ٦٨١٠ (الفتح ١٢/ ١١٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان ح ١٠٠ (١/ ٧٦)، وأبو داود في سننه كتاب السنة باب ١٦ ح ٤٦٨٩ (٥/ ٦٤ـ ٦٥)، والنسائي في سننه كتاب قطع السارق باب ١ ح ٤٨٧٠، ٤٨٧١ (٨/ ٦٤ـ ٦٥)، وفي كتاب الأشربة باب ٤٢ ح ٥٦٥٩ (٨/ ٣١٣)، والترمذي في سننه كتاب الإيمان باب ١١ ح ٢٦٢٥ (٥/ ١٥)، وابن ماجه في سننه كتاب الفتن باب ٣ ح ٣٩٣٦ (٢/ ١٢٩٨ـ ١٢٩٩)، والدارمي في سننه، كتاب الأضاحي باب ٢٣ ح ١٩٩٤ ـ مختصراً ـ (٢/ ١٢٠)، وأحمد في مسنده (٢/ ٢٤٣، ٣١٧، ٣٧٦، ٣٨٦، ٤٧٩). كلهم من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ.

وفي الباب عن ابن عباس وعائشة وعبد الله بن أبي أوفى . انظر تحفة الأحوذي (٧/ ٣٧٥ـ ٣٧٦).

مواقعته، فإنما سلبه في هذا اسم الثناء عليه بالإيمان دون نفس الإيمان الذي يقع به الخروج من الملة[(١)].

وكان بعضهم يرويه: «لا يشرب الخمر حين يشرب»، بكسر الباء ـ على معنى النهي ـ يقول: إذا كان مؤمنًا فلا يستبيح شرب الخمر، وكذلك الزنى والسرقة والنهبة، إذ كان من صفات المؤمن أن يتوقاها ولا يستبيحها.

وقد يكون معناه: الإنذار بزوال الإيمان، والتحذير لسوء العاقبة، وأنه ستؤديه هذه الأمور إذا استمر عليها إلى الخروج من الإيمان والوقوع في ضده، وقد قال ﷺ: «من يرتع حول الحمى يوشك أن يواقعه»[(٢)]»[(٣)].

وقال أيضًا في موضع آخر عند شرحه للحديث نفسه ـ: «الخوارج[(٤)]

---

(١) قال الحسن البصري ومحمد بن جرير الطبري ـ رحمهما الله تعالى ـ إشارة إلى هذا المعنى ـ: «معناه ـ أي الحديث ـ ينزع عنه اسم المدح الذي سمى الله به أولياءه، فلا يقال في حقه: مؤمن، ويستحق اسم الذم، فيقال: سارق وزان وفاجر وفاسق» فتح الباري (١٢/ ٦٠).
وقال ابن القيم في إغاثة اللهفان (٢/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦): «فالعبد في حال معصيته واشتغاله عنه ـ أي عن خالقه تعالى ـ بشهوته ولذته تكون تلك اللذة والحلاوة الإيمانية قد استترت عنه وتوارت أو نقصت أو ذهبت، فإنها لو كانت موجودة كاملة لما قدم عليها لذة وشهوة، لا نسبة بينها وبينها بوجه ما، بل هي أدنى من حبة خردل بالنسبة إلى الدنيا وما فيها، ولهذا قال النبي ﷺ ـ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»، فإن ذوق حقيقة الإيمان ومباشرته لقلبه يمنعه من أن يؤثر عليه ذلك القدر الخسيس، وينهاه عما يشعثه وينقصه».

(٢) هو قطعة من حديث النعمان بن بشير ـ رضي الله عنه ـ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع باب ٢ ح ٢٠٥١ (الفتح ٤/ ٢٩٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب المساقاة ح ١٠٧ (٣/ ١٢١٩ ـ ١٢٢٠)، وأبو داود في سننه ـ مع اختلاف بعض ألفاظه ـ كتاب البيوع والإجارات باب ٣ ح ٣٣٢٩، ٣٣٣٠ (٣/ ٦٢٣ ـ ٦٢٥)، والنسائي في سننه كتاب البيوع باب ٢ ح ٤٤٥٣ (٧/ ٢٤١ ـ ٢٤٣)، وفي كتاب الأشربة باب ٥٠ ح ٥٧١٠ (٨/ ٣٢٧)، والترمذي في سننه كتاب البيوع باب ١ ح ١٢٠٥ (٣/ ٥٠٢)، وابن ماجه في سننه كتاب الفتن باب ١٤ ح ٣٩٨٤ (٢/ ١٣١٨ ـ ١٣١٩).

(٣) أعلام الحديث (٢/ ١٢٣٦ ـ ١٢٣٧).

(٤) تقدم التعريف بهم (ص ١٤٤).

ومن يذهب مذهبهم ممن يكفر المسلمين بالذنوب[1] يحتجون به، ويتأولونه

(١) تكفير الفاسق الملي مسألة من كبريات مباحث العقيدة التي خالف فيها جمهور أهل البدع جمهور أهل السنة والجماعة، وتفصيلها عند أهل الأهواء كما يلي:

الأول: ذهب النجدات إلى أن الإصرار على الصغيرة والكبيرة كفر.

انظر: المقالات (١/ ١٧٠)، والفرق بين الفرق (ص ٨٩)، والملل والنحل (١/ ١٢٤)، والبرهان للسكسكي (ص ٢٥)، وذكر مذاهب الفرق (ص ٤٢)، والخطط للمقريزي (٢/ ٣٥٤).

وبهذا القول قالت طائفة من الإباضية. انظر: المقالات (١/ ١٨٧).

الثاني: أن مرتكب الكبيرة كافر كفر ملة يخلد في النار مع سائر الكفار، وإلى هذا ذهب الأزارقة.

انظر: المقالات (١/ ١٧٠)، والفرق بين الفرق (ص ٩١)، والملل والنحل (١/ ١٢٢)، والبرهان للسكسكي (ص ٢١)، وذكر مذاهب الفرق (ص ٣٤)، وعلى هذا أكثر طوائف الخوارج كما نصت عليه كتب المقالات والفرق، حتى صار هذا من سماتهم وعلاماتهم، وقد قال القاضي عبد الجبار المعتزلي في شرح الأصول الخمسة (ص ٦٣٢): «وقد أنكرت الخوارج أن يكون في المعاصي صغيرة، وحكمت بأن الكل كبيرة». والخطابي -رحمه الله- نسب ذلك إلى الخوارج -أيضًا- بدون التفرقة بينهم.

الثالث: أن مرتكب الكبيرة كافر كفر نعمة لا كفر ملة، ومع هذا فإن أهل الكبائر في النار خالدون مخلدون فيها. وإلى هذا ذهب الإباضية.

انظر: المقالات (١/ ١٨٩)، والفرق بين الفرق (ص ١٠٣)، والفصل لابن حزم (٢/ ٢٧٣)، والملل والنحل (١/ ١٣٥)، والبرهان (ص ٢٢).

الرابع: أن مرتكب الكبيرة ليس مؤمنًا ولا كافرًا لا في الاسم ولا في الحكم، بل هو في منزلة بين المنزلتين، إذ لا يسمى -في هذه الحال- مؤمنًا ولا كافرًا وإنما يسمى فاسقًا، وهكذا أيضًا في الحكم عليه فهو بين الحكمين فلا يعطى حكم الكافر ولا حكم المؤمن، وإنما له حكم بينهما، وجميع هذه الأشياء تخصه بدار الدنيا، أما في الآخرة فجزاؤه التخليد في النار. يقول القاضي عبد الجبار المعتزلي مبينًا معنى المنزلة بين المنزلتين: «والأصل في ذلك أن هذه العبارة إنما تستعمل في شيء بين شيئين ينجذب إلى كل واحد منهما بشبه، هذا في أصل اللغة، وأما في اصطلاح المتكلمين، فهو العلم بأن لصاحب الكبيرة اسمًا بين الاسمين وحكمًا بين الحكمين». شرح الأصول الخمسة (ص ١٣٧).

على غير وجهه، وتأويله عند العلماء على وجهين[1]:

أحدهما: أن معناه النهي، وإن كانت صورته الخبر، يريد: لا يزن الزاني -بحذف الياء، ولا يسرق السارق -بكسر القاف-، على معنى النهي، يقول: إذ هو مؤمن لا يزني ولا يسرق ولا يشرب الخمر، فإن هذه الأفعال لا تليق بالمؤمنين ولا تشبه أوصافهم.

والوجه الآخر: أن هذا كلام وعيد لا يراد به الإيقاع، وإنما يقصد به الردع والزجر، كقوله: «**المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده**»[2].

= ثم يشرح هذا التعريف بقوله: «إن صاحب الكبيرة له اسم بين الاسمين وحكم بين الحكمين، لا يكون اسمه الكافر، ولا اسمه اسم المؤمن، وإنما يسمى فاسقًا، وكذلك فلا يكون حكمه حكم الكافر ولا حكم المؤمن، بل يفرد له حكم ثالث، وهذا الحكم الذي ذكرناه هو سبب تلقيب المسألة بالمنزلة بين المنزلتين، فإن صاحب الكبيرة له منزلة تتجاذبها هاتان المنزلتان، فليست منزلته منزلة الكافر ولا منزلة المؤمن، بل له منزلة بينهما». شرح الأصول الخمسة (ص ٦٩٧).

وانظر: فرق وطبقات المعتزلة (ص ١١)، والانتصار للخياط (ص ٢٣٧-٢٣٩)، والتبصير في الدين (ص ٦٢).

الخامس: أن مرتكب الكبيرة مؤمن كامل الإيمان، وهذه مقولة المرجئة بناء على معتقدهم أنه لا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة.

انظر: ذكر مذاهب الفرق لليافعي (ص ١٣٤)، وشرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٤٣٤)، والكليات لأبي البقاء (٤/ ٢٩٧).

(١) أفاد الحافظ ابن حجر -رحمه الله- في فتح الباري (١٢/ ٦٠) السبب في اختلاف العلماء في تأويل الحديث المذكور فقال: «ومن أقوى ما يحمل على صرفه عن ظاهره إيجاب الحد في الزنى على أنحاء مختلفة في حق الحر المحصن والحر البكر وفي حق العبد، فلو كان المراد بنفي الإيمان ثبوت الكفر لاستووا في العقوبة، لأن المكلفين فيما يتعلق بالإيمان والكفر سواء، فلما كان الواجب فيه من العقوبة مختلفًا دل على أن مرتكب ذلك ليس بكافر حقيقة».

وانظر: شرح صحيح مسلم للنووي (٢/ ٤١، ٤٢).

(٢) هذا طرف من حديث صحيح أخرجه الإمام مسلم، وقد ورد عن جمع من الصحابة -رضوان الله عليهم- بزيادة في آخره عند بعضهم. انظر أساميهم ومن خرج حديثهم بصحيح الجامع ح ٦٧٠٩، ٦٧١٠، ٦٧١١ (٢/ ١١٣٧).

وقوله: «**لا إيمان لمن لا أمانة له**»[١]، وقوله: «**ليس بالمسلم من لم يأمن جاره بوائقه**»[٢]، هذا كله على معنى الزجر والوعيد، أو نفي الفضيلة وسلب الكمال دون الحقيقة في رفع الإيمان وإبطاله، والله أعلم.

وقد روي في تأويل هذا الحديث معنى آخر وهو مذكور في حديث رواه أبو داود في هذا الباب[٣]ـ وساق الخطابي سند أبي داود ـ عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا: «**إذا زنى الرجل خرج منه الإيمان وكان عليه كالظلة، فإذا انقلع رجع إليه الإيمان**»[٤]»[٥].

وقال ـ رحمه الله ـ عند حديث: «**آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا ائتمن خان**»[٦] (وهذا القول من رسول الله ﷺ إنما خرج على سبيل

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٣/ ١٣٥، ١٥٤، ٢١٠، ٢٥١)، وابن أبي شيبة في الإيمان ح ٧ (ص ٥)، والقضاعي في مسند الشهاب ح ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠ (٢/ ٤٣)، وحسنه البغوي في شرح السنة ح ٣٨ (١/ ٧٤ـ٧٥)، وصححه ابن حبان كما في الإحسان ح ١٩٤، (١/ ٤٢٢ـ ٤٢٣)، وأخرجه غيرهم، كلهم من حديث أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ من طرق، قال الألباني في تخريج أحاديث المشكاة ح ٣٥ (١/ ١٧) ـ بعد أن ذكر بعض مخرجيه ـ: «وهو حديث جيد، أحد إسناديه حسن وله شواهد».

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك (٤/ ١٦٥) وسكت عنه، وأخرجه ابن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة ح ٦٢٥ (٢/ ٥٩١) وهو فيهما بلفظ «**ليس بمؤمن من لا يأمن جاره غوائله**». قال الشيخ الألباني في الصحيحة ح ٢١٨١ (٥/ ٢١٣ـ٢١٤): «وإسناده حسن، رجاله رجال الشيخين غير الكندي، قال الحافظ: صدوق له أفراد، وله شواهد في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة وغيره نحوه بلفظ: «**بوائقه**»».

(٣) يعني في باب الرد على المرجئة كما في نسخة معالم السنن، وهو في سنن أبي داود بتعليق الدعاس تحت باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه كتاب السنة باب ١٦ ح ٤٦٩٠ (٥/ ٦٦)، والترمذي في سننه معلقًا، كتاب الإيمان باب ١١ بعد حديث ٢٦٢٥ (٥/ ١٥)، والحاكم في مستدركه (١/ ٢٢)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، فقد احتجا برواته» ووافقه الذهبي، وابن بطة في الإبانة ح ٩٧٦ (٢/ ٧١٨ـ٧١٩)، وابن منده في الإيمان ح ٥١٩ (٢/ ٥٧٩)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد ح ١٨٦٤ (٦/ ١٠١٧ـ١٠١٨).

(٥) معالم السنن (٤/ ٣١٦ـ٣١٧).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الإيمان باب ٢٤ ح ٣٣ (الفتح ١/ ٨٩) وفي مواضع أخرى من =

الإنذار للمرء المسلم والتحذير له أن يعتاد هذه الخصال شفقًا أن تفضي به إلى النفاق، وليس المعنى أنَّ من بدرت منه هذه الخلال وكان ما يفعل منها على غير وجه الاختيار والاعتياد له أنه منافق)[1] .

من خلال هذا النقل عن أبي سليمان الخطابي - رحمه الله - في هذه المسألة العقدية الخطيرة ، تتبين وجهته فيها واضحة جلية في موافقته السلف وما أجمعوا عليه، ورده العلني على الخوارج ومن ذهب مذهبهم في تكفير المسلمين وإخراجهم من الملة، بسبب تعلقهم بتأويلات خاطئة لبعض النصوص وحملها على غير وجهها والقصد من دلالتها؛ مما اضطره إلى بيانها وسوق أقوال أهل العلم فيها على غير ما ذهب إليه المخالفون وقرروه وبنوا حكمهم عليه.

فالنصوص المستفيضة من الكتاب العزيز والسنة المطهرة حاكمة على مذهبهم بالبطلان وقاضية صراحة على أن الكبيرة لا تخرج صاحبها من دائرة الإيمان كلية، كما تقوله الخوارج والمعتزلة، ولا تجعله مؤمنًا كامل الإيمان كما تقوله غلاة المرجئة.

والسلف - بحمد الله - وسط بين المرجئة من جهة والخوارج والمعتزلة من جهة أخرى، فهو عندهم مؤمن ناقص الإيمان، مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، وأنه إذا مات وهو مصر عليها ولم يتب منها فأمره إلى الله سبحانه وتحت مشيئته، إن شاء غفر له ابتداء وأدخله جنته، وإن شاء عذبه على قدر ذنبه ثم أخرجه من النار وأدخله الجنة، إذ لا يخلد في النار إلا من كفر وأشرك، نعوذ به تعالى من ذلك.

ولا بأس - هنا - من إيراد بعض الأدلة الشرعية وشيء من أقوال السلف في بيان هذه المسألة، تأكيدًا لكلام أبي سليمان الخطابيّ وتصويبًا لما ذهب

= الصحيح، ومسلم في صحيحه كتاب الإيمان ح ١٠٧ (١/ ٧٨) وغيرهما، جميعهم من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

(١) أعلام الحديث (١/ ١٦٥) وما بعدها.

إليه ونصره، ويتضمن ذلك - أيضًا - الرد على المخالف كالخوارج ومن وافقهم في الحكم على مرتكب الكبيرة، ومن الله وحده العون والتوفيق.

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالأُنثَىٰ بِالأُنثَىٰ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[١]، فقد سمى الله تبارك وتعالى القاتل أخًا للمقتول وهي أخوة الإيمان بينهما، فدل على أن كبيرة القتل لم تخرجه من الإيمان.

قال البغوي في تفسيره لهذه الآية: «وفي الآية دليل على أن القاتل لا يصير كافرًا بالقتل، لأن الله تعالى خاطبه بعد القتل بخطاب الإيمان فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ﴾، وقال في آخر الآية: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ وأراد به أخوة الإيمان، فلم يقطع الأخوة بينهما بالقتل»[٢].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾[٣].

قال ابن جرير الطبري[٤] في تفسير هذه الآية: «وقد أبانت هذه الآية أن كل صاحب كبيرة ففي مشيئة الله، إن شاء عفا عنه وإن شاء عاقبه عليه، ما لم تكن كبيرته شركًا بالله»[٥].

---

(١) سورة البقرة آية ١٧٨.

(٢) تفسير البغوي (١/ ١٤٦). وانظر زاد المسير (١/ ١٨٠).

(٣) سورة النساء بعض آية ٤٨.

(٤) هو أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري، الإمام البارع العلم الفقيه المحدث المؤرخ المفسر الشهير، ولد في آمل طبرستان سنة ٢٢٤، واستوطن بغداد إلى أن توفي بها سنة ٣١٠.
تاريخ بغداد (٢/ ١٦٢-١٦٩)، وتهذيب الأسماء واللغات (١/ ٧٨-٧٩)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٦٧-٢٨٢).

(٥) تفسير الطبري (٥/ ١٢٦).

وقال تعالى: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾(١)؛ فأطلق الله تعالى على كلتا الطائفتين المتقاتلتين من المؤمنين اسم الإيمان وخاطبهم بذلك، مما يدل على أن كبيرة القتل لم تخرجهما من دائرة الإيمان.

وبهذه الآية استدل البخاري وغيره على أنه لا يخرج عن الإيمان بالمعصية(٢). إلى غير ذلك من الآيات القرآنية الدالة على هذا المعنى.

وثبت من حديث أبي ذر - رضي الله عنه - قال: «أتيت النبي ﷺ وعليه ثوب أبيض وهو نائم، ثم أتيته وقد استيقظ فقال: ما من عبد قال: لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة. قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق على رغم أنف أبي ذر». وكان أبو ذر إذا حدث بهذا قال: وإن رغم أنف أبي ذر(٣).

قال الحافظ في الفتح - عند شرحه لهذا الحديث -: «وحاصل ما أشار إليه - يعني الإمام البخاري - أن الحديث محمول على من وحد ربه ومات على ذلك تائبًا من الذنوب التي أشير إليها في الحديث، فإنه موعود بهذا الحديث بدخول الجنة ابتداء. . . وأما من تلبس بالذنوب المذكورة ومات من غير توبة فظاهر الحديث أنه أيضًا داخل في ذلك، لكن مذهب أهل السنة أنه في مشيئة الله تعالى، ويدل عليه حديث عبادة بن الصامت في

---

(١) سورة الحجرات آية ٩.

(٢) قال البخاري - رحمه الله - في صحيحه من كتاب الإيمان باب: «﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ فسماهم المؤمنين». قال الحافظ ابن حجر: «استدل المؤلف على أن المؤمن إذا ارتكب معصية لا يكفر، بأن الله تعالى أبقى عليه اسم المؤمن فقال: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ ثم قال: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾» فتح الباري (١/ ٨٥).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب اللباس باب ٢٤ ح ٥٨٢٧ (الفتح ١٠/ ٢٨٣)، وفي مواضع أخرى متفرقة من الصحيح، ومسلم في صحيحه كتاب الإيمان ح ١٥٤ (١/ ٩٥)، وأحمد في مسنده (٥/ ١٦٦) وكذا في مواضع أخرى فيه، وابن أبي عاصم في السنة ح ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩ (ص ٤٥٠-٤٥١).

كتاب الإيمان فإن فيه: «ومن أتى شيئًا من ذلك فلم يعاقب به فأمره إلى الله تعالى؛ إن شاء عاقبه وإن شاء عفا عنه»(١)، وهذا المفسر مقدم على المبهم»(٢).

وعن عبادة بن الصامت ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ﷺ قال ـ وحوله عصابة من أصحابه ـ: «بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئًا، ولا تسرقوا، ولا تزنوا، ولا تقتلوا أولادكم، ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم، ولا تعصوا في معروف، فمن وفى منكم فأجره على الله، ومن أصاب من ذلك شيئًا فعوقب في الدنيا فهو كفارة له، ومن أصاب من ذلك شيئًا ثم ستره الله فهو إلى الله، إن شاء عفا عنه وإن شاء عاقبه» فبايعناه(٣).

قال النووي عن هذين الحديثين ـ أعني حديث أبي ذر وحديث عبادة ابن الصامت ـ: «فهذان الحديثان مع نظائرهما في الصحيح، مع قول الله عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾(٤)، مع إجماع أهل الحق على أن الزاني والسارق والقاتل وغيرهم من أصحاب الكبائر ـ غير الشرك ـ لا يكفرون بذلك بل هم مؤمنون ناقصوا الإيمان، إن تابوا سقطت عقوبتهم، وإن ماتوا مصرين على الكبائر كانوا في المشيئة، فإن شاء الله تعالى عفا عنهم وأدخلهم الجنة أولاً، وإن شاء عذبهم ثم وأدخلهم الجنة»(٥).

فهذه بعض النصوص الحديثية الدالة على ما دل عليه الكتاب العزيز ـ كما سبق بيانه ـ.

أما قول السلف في المسألة فإن كلمتهم قد اتفقت على ما دلت عليه

---

(١) سيأتي ذكر الحديث بتمامه بعد هذا.

(٢) فتح الباري (١٠/ ٢٨٣).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان باب ١١ ح ١٨ (الفتح ١/ ٦٤)، وفي مواطن أخرى متفرقة في الصحيح، والنسائي في سننه كتاب البيعة باب ٩ ح ٤١٦١، ٤١٦٢ (٧/ ١٤١ ـ ١٤٢)، ومختصراً في باب ٣٨ ح ٤٢١٠ (٧/ ١٦١ ـ ١٦٢).

(٤) سورة النساء بعض آية ٤٨.

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي (٢/ ٤١ ـ ٤٢).

النصوص الشرعية المحكمة في حكم مرتكب الكبيرة، وقد سبق إيراد بعض ذلك وبيان توجيهه وإيضاح دلالته، وهذه طائفة أخرى من أقوالهم:

قال ابن بطة: «ويخرج الرجل من الإيمان إلى الإسلام[١]، ولا يخرجه من الإسلام إلا الشرك بالله، أو برد فريضة من فرائض الله عز وجل جاحداً بها، فإن تركها تهاوناً وكسلاً كان في مشيئة الله عز وجل، إن شاء عذبه وإن شاء غفر له»[٢].

وقال الصابوني: «ويعتقد أهل السنة أن المؤمن وإن أذنب ذنوباً كثيرة صغائر كانت أو كبائر فإنه لا يكفر بها، وإن خرج من الدنيا غير تائب منها ومات على التوحيد والإخلاص فإن أمره إلى الله عز وجل، إن شاء عفا عنه وأدخله الجنة يوم القيامة سالماً غانماً غير مبتلى بالنار ولا معاقب على ما ارتكبه من الذنوب واكتسبه ثم استصحبه إلى يوم القيامة من الآثام والأوزار، وإن شاء عاقبه وعذبه مدة بعذاب النار، وإذا عذبه لم يخلده فيها، بل أعتقه وأخرجه منها إلى نعيم دار القرار»[٣].

وقال ابن عبد البر: «... فإن مات صاحب الكبيرة فمصيره إلى الله، إن شاء غفر له وإن شاء عذبه، فإن عذبه فبجرمه، وإن عفا عنه فهو أهل العفو وأهل المغفرة، وإن تاب قبل الموت وقبل حضوره ومعاينته وندم واعتقد أن لا يعود واستغفر ووجل، كان كمن لم يذنب، وبهذا كله الآثار الصحاح عن السلف قد جاءت وعليه جماعة المسلمين»[٤].

وقال ابن تيمية ـ وهو يتحدث عن أصول أهل السنة والجماعة ـ: «وهم مع ذلك لا يكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر كما يفعله الخوارج، بل الأخوة الإيمانية ثابتة مع المعاصي... ولا يسلبون الفاسق المِلِّي الإسلام بالكلية ولا يخلدونه في النار كما تقول المعتزلة، بل الفاسق يدخل في اسم

---

(١) هذا مبني على أن مسمى الإسلام والإيمان عند اجتماعهما يفترقان ـ كما سبق الحديث عن ذلك ـ.
(٢) الشرح والإبانة (ص ١٨٣).
(٣) عقيدة السلف (ص ٧١ ـ ٧٢).
(٤) التمهيد (٤/ ٤٩).

الإيمان كما في قوله: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾[1]، وقد لا يدخل في اسم الإيمان المطلق كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾[2]، وقوله ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبة ذات شرف يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن»[3].

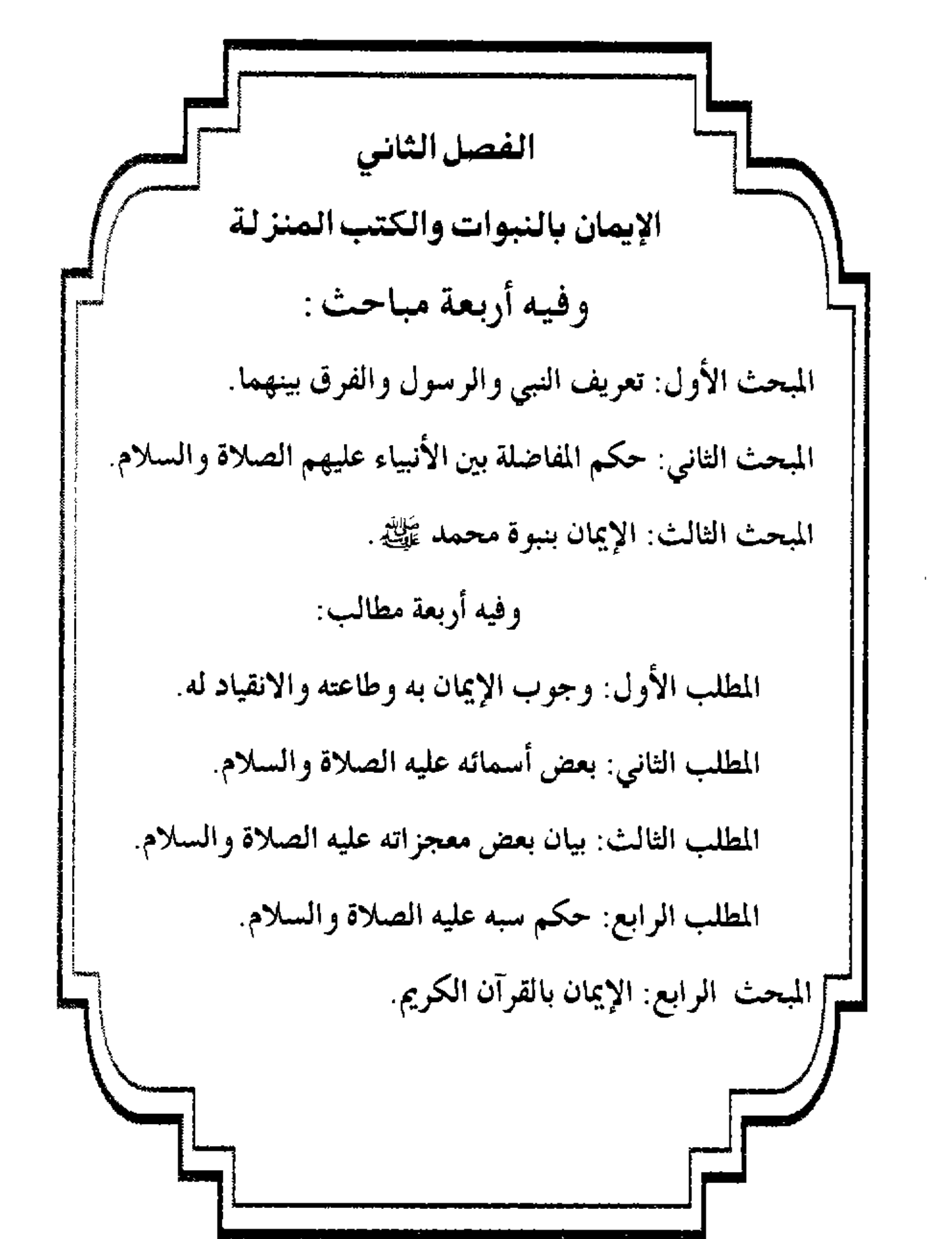
ونقول: هو مؤمن ناقص الإيمان، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، فلا يعطى الاسم المطلق ولا يسلب مطلق الاسم»[4].

وقال ابن أبي العز الحنفي: «إن أهل السنة متفقون كلهم على أن مرتكب الكبيرة لا يكفر كفرًا ينقل عن الملة بالكلية كما قالت الخوارج، إذ لو كفر كفرًا ينقل عن الملة لكان مرتدًا يقتل على كل حال، ولا يُقبل عفو ولي القصاص ولا تجري الحدود في الزنى والسرقة وشرب الخمر، وهذا القول معلوم بطلانه وفساده بالضرورة من دين الإسلام.

ومتفقون على أنه لا يخرج من الإيمان والإسلام، ولا يدخل في الكفر، ولا يستحق الخلود في النار مع الكافرين كما قالت المعتزلة، فإن قولهم باطل أيضًا، إذ قد جعل الله مرتكب الكبيرة من المؤمنين، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى﴾ إلى أن قال: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾[5]، فلم يخرج القاتل من الذين آمنوا وجعله أخًا لولي القصاص، والمراد أخوة الدين بلا ريب... ونصوص الكتاب والسنة والإجماع تدل على أن الزاني والسارق والقاذف لا يقتل، بل يقام عليه الحد، فدل على أنه ليس بمرتد»[6].

---

(١) سورة النساء بعض آية ٩٢.
(٢) سورة الأنفال بعض آية ٢.
(٣) مضى تخريجه (ص ٣١٩).
(٤) العقيدة الواسطية مع شرحها لمحمد خليل هراس (ص ٢٣٣-٢٣٤).
(٥) سورة البقرة بعض آية ١٧٨.
(٦) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٤٤٢-٤٤٣).



الفصل الثاني

الإيمان بالنبوات والكتب المنزلة

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف النبي والرسول والفرق بينهما.

المبحث الثاني: حكم المفاضلة بين الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

المبحث الثالث: الإيمان بنبوة محمد ﷺ.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: وجوب الإيمان به وطاعته والانقياد له.

المطلب الثاني: بعض أسمائه عليه الصلاة والسلام.

المطلب الثالث: بيان بعض معجزاته عليه الصلاة والسلام.

المطلب الرابع: حكم سبه عليه الصلاة والسلام.

المبحث الرابع: الإيمان بالقرآن الكريم.

الفصل الثاني

الإيمان بالنبوات والكتب المنزلة

المبحث الأول

تعريف النبي والرسول والفرق بينهما

النبي في اللغة : مأخوذ من النبوة والنباوة، وهي الارتفاع عن الأرض، أو أن اشتقاقه من نبأ وأنبأ بمعنى أخبر، كما في قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ (١) عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ﴾[1].

والنبي - أيضًا - بدون همز: الطريق[2].

وكل هذه المعاني موافقة للمفهوم الشرعي للنبوة، إذْ إنَّها إخبار عن الله، وهي مقام رفيع ومكانة منيفة لصاحبها، وكذا فهي طريق موصل إليه سبحانه وتعالى.

والرسول لغة: مشتق من الإرسال، ومعناه البعث والتوجيه والإطلاق والامتداد؛ يقال: أرسلت فلانًا في رسالة: أي بعثته، فهو مرسل ورسول، ويجمع على أرسل ورسل ورسلاء، وإنما سموا الرسل بذلك لأنهم مبعوثون من الله وموجهون منه سبحانه لتبليغ أوامره ووحيه لخلقه[3].

الفرق بين النبي والرسول:

وعن الفرق بين النبي والرسول يقول الخطابي - رحمه الله تعالى - : «والفرق بين النبي والرسول: أن النبي هو المنبأ المخبر، فعيل بمعنى مفعل، والرسول

---

(١) سورة النبأ الآيتان (١ ، ٢).

(٢) انظر: غريب الحديث للخطابي (٣/ ١٩٣- ١٩٤)، ومعجم مقاييس اللغة مادة (نبو) (٥/ ٣٨٤- ٣٨٥)، ولسان العرب مادة (نبأ) (١/ ١٦٢- ١٦٣)، ومادة (نبا) (١٥/ ١٦٢- ١٦٣).

(٣) انظر: المفردات للراغب (ص١٩٥)، ولسان العرب مادة (رسل) (١١/ ٢٨٣- ٢٨٤)، والقاموس المحيط مادة (رسل) (ص ١٣٠٠).

هو المأمور بتبليغ ما نبئ وأخبر به، فكل رسول نبي، وليس كل نبي رسولاً»[١].

قلت: قد اختلف أهل العلم - رحمة الله عليهم - في هذه المسألة، وذلك بسبب اختلاف ضبطهم للتعريف الاصطلاحي لكل من النبي والرسول، وأشهر ما قيل في ذلك: أن النبي هو من أوحي إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه، والرسول هو من أوحي إليه بشرع وأمر بتبليغه[٢]. وهذا هو كلام الخطابي، إلا أن هذا القول لا يستقيم مع الآية القرآنية الدالة على أن النبي مأمور - أيضًا - بالإبلاغ والبيان والدعوة، كما سيأتي بيان ذلك وإيضاحه بتوفيق الله.

ولعل الراجح أن بينهما عمومًا وخصوصًا مطلقًا فالنبوة داخلة في الرسالة، والرسالة أعم من جهة نفسها وأخص من جهة أهلها فكل رسول نبي وليس كل نبي رسولاً، فالأنبياء أعم، والنبوة نفسها جزء من الرسالة، فالرسالة تتناول النبوة وغيرها، بخلاف النبوة؛ فإنها لا تتناول الرسالة[٣].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «فالنبي هو الذي ينبئه الله، وهو ينبئ بما أنبأ الله به، فإن أرسل مع ذلك إلى من خالف أمر الله ليبلغه رسالة من الله إليه فهو رسول، وأما إذا كان إنما يعمل بالشريعة قبله ولم يرسل هو إلى أحد يبلغه عن الله رسالة، فهو نبي وليس برسول. . .

فالأنبياء ينبئهم الله؛ فيخبرهم بأمره ونهيه وخبره، وهم ينبئون المؤمنين بهم ما أنبأهم الله به من الخبر والأمر والنهي. . فقوله: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ**﴾[٤] دليل على أن النبي مرسل، ولا يسمى رسولاً عند الإطلاق؛ لأنه لم يرسل إلى قوم بما لا يعرفونه، بل كان يأمر المؤمنين بما

---

(١) أعلام الحديث (١/ ٢٩٨).

(٢) انظر: المنهاج للحليمي (١/ ٢٣٩)، وشرح العقيدة الطحاوية (١/ ١٥٥)، ولوامع الأنوار البهية (١/ ٤٩).

(٣) الإيمان لابن تيمية (ص ٦ - ٧).

(٤) سورة الحج بعض آية ٥٢.

يعرفونه أنه حق»[١] .

وقال العلامة محمد الأمين الشنقيطي[٢]ـ رحمه الله ـ: « وآية الحج تبين أن ما اشتهر على ألسنة أهل العلم من أن النبي هو من أوحي إليه وحي ولم يؤمر بتبليغه، وأن الرسول هو النبي الذي أوحي إليه وأمر بتبليغ ما أوحي إليه ـ غير صحيح؛ لأن قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلا نَبِيٍ﴾الآية[٣] . يدل على أن كلاً منهما مرسل، وأنهما مع ذلك بينهما تغاير .

واستظهر بعضهم أن النبي الذي هو رسول أنزل إليه كتاب وشرع مستقل مع المعجزة التي ثبتت بها نبوته، وأن النبي المرسل الذي هو غير الرسول هو من لم ينزل عليه كتاب، وإنما أوحي إليه أن يدعو الناس إلى شريعة رسول قبله، كأنبياء بني إسرائيل الذين كانوا يرسلون ويؤمرون بالعمل بما في التوراة، كما بينه تعالى بقوله: ﴿يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا﴾[٤] الآية[٥] .

* * *

---

(١) النبوات (ص ٢٨١ـ ٢٨٢) مع بعض الاختصار .

(٢) هو أبو محمد المختار محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر بن أحمد نوح الجكني الشنقيطي، من الأئمة الفحول والأعلام البارزين في هذا العصر، فقيه أصولي مفسر لغوي، حافظ لكثير من أشعار العرب وأنسابهم وأيامهم، ولد سنة ١٣٢٥ ، ومات بمكة المكرمة سنة ١٣٩٣ . (ترجمة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي) للشيخ عطية محمد سالم بآخر أضواء البيان، وترجمته ـ أيضًا ـ لعبد الرحمن بن عبد العزيز السديس .

(٣) سورة الحج بعض آية ٥٢ .

(٤) سورة المائدة بعض آية ٤٤ .

(٥) أضواء البيان : (٥/ ٧٣٥) .

المبحث الثاني
حكم المفاضلة بين الأنبياء عليهم الصلاة والسلام

عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «لا تخيروا بين الأنبياء»[1].

قال الخطابي - رحمه الله -: «معنى هذا ترك التخيير بينهم على وجه الإزراء ببعضهم؛ فإنه ربما أدى ذلك إلى فساد الاعتقاد فيهم والإخلال بالواجب من حقوقهم وبفرض الإيمان بهم.

وليس معناه أن يعتقد التسوية بينهم في درجاتهم، فإن الله سبحانه قد أخبر أنه قد فاضل بينهم، فقال عزوجل: ﴿**تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ**﴾[2]»[3] اهـ.

وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - ﷺ -: «**أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، وأول من ينشق عنه القبر، وأول شافع وأول مشفع**»[4].

وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - عن النبي - ﷺ - قال: «**ما ينبغي لعبد أن يقول: إني خير من يونس بن متى**»[5].

---

(١) هو طرف من حديث طويل - وفيه قصة - أخرجه البخاري في صحيحه في مواضع عدة منه، مختصراً ومطولاً، مع اختلاف يسير في بعض ألفاظه، فهو في كتاب الخصومات باب ١ ح ٢٤١٢ (الفتح ٥/ ٧٠)، وفي أحاديث الأنبياء ح ٣٣٩٨، وفي التفسير ح ٤٦٣٨، وفي الديات ح ٦٩١٦، ٦٩١٧، وفي التوحيد ح ٧٤٢٧، ومسلم في صحيحه، كتاب الفضائل ح ١٦٣ (٤/ ١٨٤٥)، وأبو داود في سننه، كتاب السنة، باب ١٤ ح ٤٦٦٨ (٥/ ٥١)، وأبو يعلى في مسنده ح ١٣٦٣ (٢/ ١٢٧).

(٢) سورة البقرة بعض آية ٢٥٣.

(٣) معالم السنن (٤/ ٣٠٩).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الفضائل ح ٣ (٤/ ١٧٨٢) وأبو داود في سننه، كتاب السنة، باب ١٤ ح ٤٦٧٣ (٥/ ٥٤)، وأحمد في مسنده (٢/ ٥٤٠).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأنبياء، باب ٣٥ ح ٣٤١٣ (الفتح ٦/ ٤٥٠)، ومن حديث أبي هريرة في الأنبياء أيضًا ح ٣٤١٦ (الفتح ٦/ ٤٥١)، ومسلم في صحيحه، كتاب الفضائل ح ١٦٧ (٤/ ١٨٤٦)، وأبو داود في سننه، كتاب السنة، باب ١٤ ح ٤٦٦٩ (٥/ ٥١).

قال أبو سليمان عند شرحه لهذين الحديثين: «قد يتوهم كثير من الناس أن بين الحديثين خلافًا، وذلك أنه قد أخبر في حديث أبي هريرة أنه سيد ولد آدم، والسيد أفضل من المسود، وقال في حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ «ما ينبغي لعبد أن يقول: أنا خير من يونس بن متى».

والأمر في ذلك بين، ووجه التوفيق بين الحديثين واضح؛ وذلك أن قوله: «أنا سيد ولد آدم» إنما هو إخبار عما أكرمه الله به من الفضل والسؤدد، وتحدث بنعمة الله عليه، وإعلامٌ لأمته وأهل دعوته مكانه عند ربه ومحله من خصوصيته؛ ليكون إيمانهم بنبوته واعتقادهم لطاعته على حسب ذلك. وكان بيانُ هذا لأمته وإظهارُه لهم من اللازم له والمفروض عليه.

فأما قوله في يونس صلوات الله عليه وسلامه، فقد يتأول على وجهين:

أحدهما: أن يكون قوله: «ما ينبغي لعبد» إنما أراد به من سواه من الناس دون نفسه.

والوجه الآخر: أن يكون ذلك عامًا مطلقاً فيه وفي غيره من الناس، ويكون هذا القول منه على الهضم من نفسه وإظهار التواضع لربه، يقول: لاينبغي لي أن أقول: أنا خير منه؛ لأن الفضيلة التي نلتها كرامة من الله سبحانه وخصوصية منه، لم أنلها من قبل نفسي ولا بلغتها بحولي وقوتي، فليس لي أن أفتخر بها، وإنما يجب علي أن أشكر عليها ربي.

وإنما خص يونس بالذكر فيما نرى ـ والله أعلم ـ لما قصه الله تعالى علينا من شأنه وما كان من قلة صبره على أذى قومه، فخرج مغاضباً ولم يصبر كما صبر أولو العزم من الرسل[1].

---

(١) قال الحليمي في المنهاج (٢/ ١٢١): «ليس لأحد أن يفضل نفسه على يونس، وهذا لأن الله عز وجل أخبر عنه أنه أبق، وأنه ذهب مغاضبًا، وأنه لم يصبر على ما ظن أنه يصبه من قومه، فقد كان يمكن أن يتوهم متوهم إذا وجد صابراً على ما يصيبه في ذات الله، قوي العزيمة على مجاهدة أعداء الله ـ أنه خير من يونس، فأبان النبي ـ ﷺ ـ أن ذلك لا ينبغي لأحد أن يقوله؛ لأن يونس كان نبياً، وغير النبي لا يكون خيراً من النبي، فهذا معنى الحديث، والله أعلم».
وانظر: فتح الباري (٦/ ٤٥٢) ففيه توجيه آخر.

قلت : وهذا أولى الوجهين وأشبههما بمعنى الحديث ، فقد جاء من غير هذا الطريق أنه قال ﷺ : «ما ينبغي لنبي أن يقول : إني خير من يونس بن متى»[١] ، فعم به الأنبياء كلهم ، فدخل هو في جملتهم ، وقد ذكره أبو داود في هذا الباب[٢]»[٣] .

وفي موضع آخر يقول ـ في الجمع بين هذه الأحاديث ـ : « ووجه الجمع بينهما : أن هذه السيادة إنما هي في القيامة ، إذ قُدِّم في الشفاعة على جميع الأنبياء[٤] ، وإنما منع أن يفضل على غيره منهم في الدنيا ، وإن كان ـ ﷺ ـ مفضلاً في الدارين من قبل الله عز وجل»[٥] .

«وهو ـ ﷺ ـ سيد ولد آدم أحمرَهم وأسودَهم»[٦] .

ويشرح ـ رحمه الله ـ مرة أخرى حديث ابن عباس[٧] فيقول : «يريد : ليس لعبد أن يفضل نفسه على يونس ، ويحتمل أن يكون أراد : لا ينبغي

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب السنة ، باب ١٤ ح ٤٦٧٠ (٥/ ٥٢) ، والإمام أحمد في المسند (طبعة أحمد شاكر) ح ١٧٥٧ (٣/ ١٩٦) وصحح إسناده ، وذكر الحافظ في الفتح (٦/ ٤٥١) أن الطبراني أخرجه في معجمه ، وقد صححه الألباني ؛ فأورده في صحيح الجامع ح ٥٨٢١ (٢/ ١٠١٣) .

(٢) انظر : الإحالة إليه في التعليق السابق .

(٣) معالم السنن (٤/ ٣١٠ ـ ٣١١) .

(٤) قال النووي في شرح صحيح مسلم (١٥/ ٢٧) : « وأما قوله ـ ﷺ ـ « يوم القيامة » مع أنه سيدهم في الدنيا والآخرة ، فسبب التقييد أن في يوم القيامة يظهر سؤدده لكل أحد ولا يبقى منازع ولا معاند ونحوه ، بخلاف الدنيا فقد نازعه ذلك فيها ملوك الكفار وزعماء المشركين ، وهذا التقييد قريب من معنى قوله تعالى : ﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ ، مع أن الملك له سبحانه قبل ذلك ، لكن كان في الدنيا من يدعي الملك أو من يضاف إليه مجازاً ، فانقطع كل ذلك في الآخرة» .

(٥) أعلام الحديث (١/ ٣٣٧) .

(٦) غريب الحديث (٢/ ٣٥) . وانظر المصدر نفسه (٣/ ٢٥٦) .

(٧) وهو قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ : « لا ينبغي لعبد أن يقول : أنا خير من يونس بن متى » وقد مضى تخريجه (ص ٤٠٢) .

لأحد أن يفضلني عليه ، وإنما خص يونس لأن الله -عز وجل- لم يذكره في جملة أولي العزم من الرسل، وقال : ﴿ **وَلا تَكُن كَصَاحِبِ الْحُوتِ إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْظُومٌ** ﴾ [(١)] ، وقال : ﴿ **وَذَا النُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ** ﴾[(٢)] . فقصَّر به عن مراتب أولي العزم والصبر من الرسل .

يقول ﷺ : إذا لم يكن أذن لكم أن تفضلوني على يونس ، فلا يجوز لكم أن تفضلوني على غيرهِ من ذوي العزم، من أجلة الأنبياء - صلوات الله عليهم أجمعين -، وهذا منه - ﷺ - على مذهب التواضع أيضاً والهضم من النفس، وليس بمخالف لقوله : « **أنا سيد ولد آدم** »[(٣)] ؛ لأنه لم يقل ذلك بالمنة فيه، وأراد بالسيادة ما يكرم به في القيامة من الشفاعة»[(٤)] .

أقولُ: من خلال ما سبق من كلام أبي سليمان الخطابي في مسألة المفاضلة بين الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - والذي أوضح فيه المفاضلة بينهم عموماً، ثم المفاضلة بينهم - جميعاً - مع نبينا محمد - ﷺ - ، تبينت جودته في عرض ذلك وإفادته العلمية فيه؛ إذ سرد عدة نصوص شرعية ، وجمع بين ما يظهر فيها من تعارض، مع الكشف عن مدلولها بما يرفع ذلك التعارض الذي قد يقع لبعض الناس عند سماع أو قراءة تلك النصوص، وهو في كل ذلك موافق للمنهج السلفي فيما ذهب إليه وأبانه وقرره .

وها أنا أسوق بعض النصوص القرآنية والحديثية - وإن كان قد سبق ذكر بعضها - ثم أردفها بكلام أهل العلم؛ دلالة على ما سلكه ونهجه في هذه المسألة .

قال الله تعالى : ﴿ **تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ**

---

(١) سورة القلم بعض آية ٤٨ .

(٢) سورة الأنبياء بعض آية ٨٧ .

(٣) تقدم تخريجه (ص ٣٣٦) .

(٤) أعلام الحديث (٣/ ١٥٥٧-١٥٥٨)، وانظر المصدر نفسه (٣/ ١٥٦١) .

قال ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث (ص١٣٢) : « وإنما أراد أنه سيد ولد آدم يوم القيامة ؛ لأنه الشافع يومئذ والشهيد، وله لواء الحمد والحوض، وهو أول من تنشق عنه الأرض» .

ورفع بعضهم درجات ﴾[(١)] .

وقال جل شأنه : ﴿ ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض وآتينا داود زبورا ﴾[(٢)].

فقد دلت الآية الأولى على حصول المفاضلة بين الرسل - عليهم الصلاة والسلام - وأن بعضهم أفضل من بعض .

كما دلت الآية الثانية - أيضًا - على وجود المفاضلة بين الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - .

وقد أجمعت الأمة على أن الرسل أفضل من الأنبياء[(٣)]، ونص الكثير من العلماء على أن أفضل المرسلين أولو العزم منهم؛ وهم الذين خصوا بالذكر مجتمعين في قول الله عز وجل : ﴿ وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح وإبراهيم وموسىٰ وعيسى ابن مريم وأخذنا منهم ميثاقا غليظا ﴾[(٤)]، وفي قوله : ﴿ شرع لكم من الدين ما وصىٰ به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسىٰ وعيسىٰ أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه كبر على المشركين ما تدعوهم إليه الله يجتبي إليه من يشاء ويهدي إليه من ينيب ﴾[(٥)] .

واختص نبينا محمد - ﷺ - عن غيره من الأنبياء والرسل بخصائص جمة، ومراتب عالية، ومكارم عدة، نال بذلك التفضيل المطلق على العالمين من الجنة والناس أجمعين ، بل والملائكة المقربين[(٦)] .

وقد قال - عليه الصلاة والسلام - : « فضلت على الأنبياء بست ، أعطيت جوامع الكلم، ونصرت بالرعب، وأحلت لي الغنائم، وجعلت لي الأرض

(١) سورة البقرة بعض آية ٢٥٣ .

(٢) سورة الإسراء بعض آية ٥٥ .

(٣) لوامع النوار البهية (١/ ٤٩ - ٥٠)، وانظر : الفرقان لابن تيمية (ص ١٠).

(٤) سورة الأحزاب آية ٧ .

(٥) سوة الشورى : آية ١٣ .

(٦) انظر : بداية السول (ص ٧٦ - ٧٧)، ولوامع الأنوار البهية (٢/ ٢٩٤ - ٢٩٥).

طهورًا ومسجداً، وأرسلت إلى الخلق كافة، وختم بي النبيون»[١].

وقـال: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر، وبيدي لواء الحمد ولا فخر، وما من نبي يومئذ ـ آدم فمن سواه ـ إلاَّ تحت لوائي، وأنا أول من تنشق عنه الأرض ولا فخر»[٢].

وقال: «أنا أول من يأخذ بحلقة باب الجنة فأقعقعها[٣]»[٤].

إلى غير هذه النصوص الكثيرة الدالة على فضله ـ عليه الصلاة والسلام ـ وعلو مكانته ورتبته على سائر الخلائق في الدنيا والأخرى[٥].

قال ابن قتيبة: «قالوا: رويتم عن رسول الله ـ ﷺ ـ أنه قـال: «لا تفضلوني على يونس بن متى، ولا تخايروا بين الأنبياء»[٦]، ثم رويتم أنه قال: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر، وأنا أول من تنشق عنه الأرض ولا فخر»[٧].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ح٥ (١/ ٣٧١)، والترمذي في سننه كتاب السير، باب ٥ بعد ح ١٥٥٣ (٤/ ١٢٣)، وأحمد في مسنده (٢/ ٤١١ـ ٤١٢) كلهم من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه «مطولاً» من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، كتاب تفسير القرآن، باب ١٨ ح ٣١٤٨ (٥/ ٣٠٨)، وفي كتاب المناقب «مختصراً»، باب ١ ح ١٦١٥ (٥/ ٥٨٧)، وابن ماجه في سننه، كتاب الزهد، باب ٣٧ ح ٤٣٠٨ (٢/ ١٤٤٠)، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع ح ١٤٦٨ (١/ ٣٠٩)، وكذا في صحيح سنن الترمذي ح ٢٨٥٩ (٣/ ١٩٠)، وفي صحيح ابن ماجه ح ٣٤٧٧ (٢/ ٤٣٠).

(٣) أي أحركها: والقعقعة: حكاية حركة الشيء يسمع له صوت. كذا في النهاية (٤/ ٨٨).

(٤) هو قطعة من حديث طويل عن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ أخرجه الترمذي في سننه كتاب تفسير القرآن، باب ١٨ ح ٣١٤٨ (٥/ ٣٠٨ـ ٣٠٩) وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، والدارمي في سننه من حديث أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ المقدمة، باب ٨ ح ٥٠ (١/ ٤٠)، وأحمد في المسند من حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ (١/ ٢٨١)، وصححه الألباني في صحيح الجامع ح ١٤٥٩ (١/ ٣٠٦)، وكذا في السلسلة الصحيحة ح١٥٧٠ (٤/ ٩٧ـ ٩٩).

(٥) للوقوف على مزيد من الآي القرآني الكريم والأحاديث النبوية الشريفة في ثبوت الأفضلية المطلقة للنبي ـ ﷺ ـ انظر: بداية السول في تفضيل الرسول، فهي رسالة لطيفة مباركة نافعة.

(٦) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وقد صح طرفه الأخير في نصوص أخرى. انظر ما تقدم (ص ٣٣٦).

(٧) تقدم تخريجه هامش رقم (٢).

قالوا: وهذا اختلاف وتناقض.

قال أبو محمد: ونحن نقول: إنه ليس هاهنا اختلاف ولا تناقض، وإنما أراد أنه سيد ولد آدم يوم القيامة؛ لأنه الشافع يومئذ والشهيد، وله لواء الحمد والحوض، وهوأول من تنشق عنه الأرض.

وأراد بقوله: «**لا تفضلوني على يونس**» من طريق التواضع...»[1].

وقال الحليمي: « فإن قال قائل: من أين استجزت المفاضلة بين الأنبياء، ثم تفضيل أحد منهم على غيرهم، وقد جاء عن النبي ـ ﷺ ـ أنه قال: « **لا تخايروا بين الأنبياء**»[2].

قيل له: قد قال الله عز وجل: ﴿**تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ**﴾[3]، فأخبر أنه فاوت بينهم في الفضل، فإن وصفناهم بما وصفهم الله تعالى فلا عيب علينا في ذلك.

فأما المخايرة بين الأنبياء الذي ورد فيه النهي، فإنما يراد بذلك محاذاة أهل الملل في تفضيل نبينا ـ ﷺ ـ كاليهود تجادل في موسى، والنصارى تجادل في عيسى، وتفضيل نبينا ـ صلى الله عليه وسلم ـ عليهما.

أو المعنى في ذلك: أن هذه المخايرة إذا وقعت بين أهل دينين مختلفين لم يؤمن أن يخرج كل واحد من المخايرين في تفضيل من يريد تفضيله إلى الإزراء بالآخر والتعيير منه، فيكفر بذلك.

فإذا كانت المخايرة من مسلم يريد الوقوف على الأفضل، فيقابل بينهما ليظهر له رجحان، فليس هذا بنهي عنه؛ لأن الرسل إذا كانوا متفاضلين وكان الأفضل يوجب فضل حق، وكان الحق إذا وجب لا يُهتدى إلى أدائه

---

(١) تأويل مختلف الحديث (ص ١٣٢).

(٢) تقدم تخريجه (ص ٣٣٦).

(٣) سورة البقرة بعض آية ٢٥٣.

إلاَّ بعد معرفته ومعرفة مستحقيه ـ كانت إلى معرفة الأفضل حاجة، ووجب أن يكون لله تعالى دلالة، وطلب العلم المحتاج إليه من قبل أعلامه المنصوبة عليه ليس مما ينكر، والله أعلم»[١].

وقال النووي: «قال العلماء: وقوله ﷺ: «**أنا سيد ولد آدم**» لم يقله فخراً، بل صرح بنفي الفخر في غير مسلم في الحديث المشهور: «**أنا سيد ولد آدم ولا فخر**»[٢]، و إنما قاله لوجهين:

أحدهما: امتثال قوله تعالى: ﴿**وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ**﴾[٣].

والثاني: أنه من البيان الذي يجب عليه تبليغه إلى أمته ليعرفوه ويعتقدوه ويعملوا بمقتضاه ويوقروه ـ ﷺ ـ بما تقتضي مرتبته ـ كما أمرهم الله تعالى.

وأما الحديث الآخر: «**لا تفضلوا بين الأنبياء**»، فجوابه من خمسة أوجه:

أحدها: أنه ـ ﷺ ـ قاله قبل أن يعلم أنه سيد ولد آدم، فلما علم أخبر به.

الثاني: قاله أدبًا وتواضعاً.

والثالث: أن النهي إنما هو عن تفضيل يؤدي إلى تنقيص المفضول.

والرابع: إنما نهى عن تفضيل يؤدي إلى الخصومة والفتنة، كما هو المشهور في سبب الحديث[٤].

والخامس: أن النهي مختص في نفس النبوة، فلا تفاضل فيها، وإنما التفاضل بالخصائص وفضائل أخرى، ولابد من اعتقاد التفضيل؛ فقد

(١) المنهاج في شعب الإيمان (٢/ ١١٧ ـ ١١٨).

(٢) تقدم تخريجه (ص ٣٤١).

(٣) سورة الضحى آية ١١.

(٤) الذي أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الخصومات، باب ١ ح ٢٤١١، ٢٤١٢ (الفتح ٥/ ٧٠)، وفي مواطن أخرى من الصحيح. ومسلم في صحيحه، كتاب الفضائل ح ١٥٩، ١٦٠ (٤/ ١٨٤٣ ـ ١٨٤٤)، وأبو داود في سننه، كتاب السنة، باب ١٤ ح ٤٦٧١ (٥/ ٥٣)، وأحمد في مسنده (٢/ ٢٦٤).

قال الله تعالى : ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾[١] »[٢] .

وقال ابن تيمية : « إنه قد ثبت في الصحيحين عن النبي - ﷺ - أنه قال : «**أول من يكسى يوم القيامة إبراهيم**»[٣] ، وليس في ذكر محمد ولا علي ، وتقديم إبراهيم بالكسوة لا يقتضي أنه أفضل من محمد مطلقاً ، كما أن قوله : «**إن الناس يصعقون يوم القيامة ، فأكون أولَ من يُفيق ، فأجد موسى باطشاً بالعرش ، فلا أدري هل استفاق قبلي أم كان من الذين استثنى الله**»[٤] ، فتجويز أن يكون سبقه في الإفاقة أو لم يصعق بحال - لا يمنعنا أن نعلم أن محمداً أفضل من موسى .

ولكن إذا كان التفضيل على وجه الغض من المفضول في النقص له نهى عن ذلك ، كما نهى في هذا الحديث عن تفضيله على موسى ، وكما قال لمن قال : يا خير البرية ، قال : « **ذاك إبراهيم** »[٥] ، وصح قوله : « **أنا سيد ولد آدم ولا فخر ؛ آدم فمن دونه تحت لوائي يوم القيامة ولا فخر** »[٦]»[٧] .

---

(١) سورة البقرة بعض آية ٢٥٣ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي (١٥/ ٣٧-٣٨) .

(٣) هو قطعة من حديث طويل عن عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الأنبياء ، باب ٨ ح ٣٣٤٩ (الفتح ٦/ ٣٨٦-٣٨٧) ، وكذا في مواضع أخرى من الصحيح ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها ح ٥٨ (٤/ ٢١٩٤- ١٢٩٥) ، والنسائي في سننه (مختصراً) ، كتاب الجنائز ، باب ١١٨ ح ٢٠٨٢ (٤/ ١١٤) ، والترمذي في سننه ، كتاب صفة القيامة ، باب ٣ ح ٢٤٢٣ (٤/ ٦١٥-٦١٦) ، وفي كتاب تفسير القرآن ، باب ٢٢ ح ٣١٦٧ (٥/ ٣٢١-٣٢٢) .

(٤) انظر لفظ هذا الحديث بأتمه في صحيح البخاري ، كتاب التوحيد ، باب ٣١ ح ٧٤٧٢ (الفتح ١٣/ ٤٤٧) ، وهو أيضاً في مواضع أخرى متفرقة - سبق ذكر بعضها - ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الفضائل ح ١٦٠ (٤/ ١٨٤٤) ، وأبوداود في سننه ، كتاب السنة ، باب ١٤ ح ٤٦٧١ (٥/ ٥٣) وأحمد في مسنده (٢/ ٢٦٤) .

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الفضائل ح ١٥٠ (٤/ ١٨٣٩) ، والترمذي في سننه ، كتاب تفسير القرآن ، باب ٨٧ ح ٣٣٥٢ (٥/ ٤٤٦) ، وأحمد في مسنده (٣/ ١٧٨ ، ١٨٤) .

(٦) تقدم تخريجه (ص ٣٤١) .

(٧) منهاج السنة (٧/ ٢٥٥-٢٥٦) .

وانظر : تفسير البغوي (١/ ٢٣٦-٢٣٧) ، وتفسير ابن كثير (١/ ٣١١) عند قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ الآية . وشرح الطحاوية (١/ ١٥٨-١٦٣) ، ولوامع الأنوار البهية (٢/ ٢٩٨-٣٠٠) .

المبحث الثالث

الإيمان بنبوة محمد ﷺ

المطلب الأول

وجوب الإيمان به ومحبته وطاعته والانقياد له

قال الخطابي ـ رحمه الله ـ: « . . . وأما النصيحة لرسوله ـ ﷺ ـ فإنما هي في تصديقه على الرسالة، وقبول ما جاء به ودعا إليه، وطاعته فيما سن وشرع، وبيَّن من أمر الدين وشرح، والانقياد له فيما أمر ونهى وحكم وأمضى، وترك التقديم بين يديه، وإعظام حقه وتعزيره[1] وتوقيره ومؤازرته ونصرته، وإحياء طريقته في بث الدعوة وإشاعة السنة، ونفي التهمة في جميع ما قاله ونطق به؛ فإنه لكما وصفه ربه وباعثه فقال: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾[2]، وقال: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾[3]»[4].

وقال رحمه الله تعالى عند شرحه لحديث عبد الله بن هشام[5] ـ رضي الله عنه ـ: كنا مع النبي ﷺ وهو آخذ بيد عمر بن الخطاب فقال له عمر: يا

(١) العزر: النصر بالسيف، وعزَّره: أعانه وقواه ونصره وعظمه. انظر: اللسان، مادة (عزر) (٤/ ٥٦٢).

(٢) سورة النجم آية ٣ـ٤.

(٣) سورة النساء آية ٦٥.

(٤) أعلام الحديث (١/ ١٩٢).

(٥) هو عبد الله بن هشام بن زهرة بن عثمان بن عمرو القرشي التيمي، صحابي صغير يُعد في أهل الحجاز، ولد سنة أربع وعاش إلى خلافة معاوية.

الاستيعاب (٣/ ١٠٠٠) وأسد الغابة (٣/ ٤١٠) والإصابة (٤/ ٢٥٥ـ٢٥٦). وانظره فيه أيضاً (٥/ ٢١٦).

رسول الله، لأنت أحب إلي من كل شيء إلا من نفسي، فقال النبي ﷺ: «**لا والذي نفسي بيده حتى أكون أحب إليك من نفسك**» فقال له عمر: فإنه الآن، والله لأنت أحب إلي من نفسي، فقال النبي ﷺ: «**الآن يا عمر**»[١]:

«قلت: حب الإنسان نفسه طبع، وحب غيره اختيار بتوسط الأسباب، وإنما أراد ﷺ بقوله لعمر حب الاختيار، إذ لا سبيل إلى قلب الطباع وتغييرها عما جبلت عليه، يقول: لا تصدق في حبي حتى تفدي في طاعتي نفسك وتؤثر رضاي على هواك وإن كان فيه هلاكك»[٢].

وقال الخطابي ـ أيضًا ـ: «الحمد لله ﴿**الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ**﴾[٣]، جعله مهيمنًا على كتابه ومبينًا له، وقاضياً على ما أجمل منه بالتفسير، وعلى ما أبهم من ذكره بالبيان والتلخيص؛ ليرفع بذلك من قدره، ويُشيد بذكره، فتكون أحكام شرائع دينه صادرة عن بيان قوله وتوقيفه.

ثم قرن طاعته بطاعته، وضمَّن الهدى في متابعته، فقال: ﴿**مَّن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ**﴾[٤]، وقال ـ جل جلاله ـ: ﴿**وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا**﴾[٥]، وشهد له بالصدق فيما قاله وبلغه، فقال ـ عز وجل ـ: ﴿**وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ**﴾[٦]، وسلَّم له فيما شرعه وسنَّه الحكمَ، وألقى إليه في ذلك أزمة الأمر، فقال عزوجل: ﴿**فَلَا وَرَبِّكَ لَا**

---

(١) أخرجه البخاري في الأيمان والنذور باب ٣ ح ٦٦٣٢ الفتح (١١/ ٥٢٣) ومختصرًا في فضائل الصحابة ح ٣٦٩٤ وفي الاستئذان ح ٦٢٦٤.

(٢) أعلام الحديث (٤/ ٢٢٨٢).

(٣) سورة الجمعة بعض آية ٢.

(٤) سورة النساء بعض آية ٨٠.

(٥) سورة النور بعض آية ٥٤.

(٦) سورة النجم آية ٤٣.

يؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾[1] »[2] .

أقول : ما ذكره الشيخ الخطابي ـ تحت هذا المطلب ـ وساقه من نصوص شرعية محكمة يبين وجوب الإيمان بنبوة نبينا محمد ـ ﷺ ـ ومحبته وتصديقه وطاعته والانقياد له ـ يُعد من أصول الإيمان الذي لا يتم إيمان العبد إلا به، ولا يستقيم له أمر إلا باعتقاده، بل إنه لا يقبل للمرء صرف ولا عد ل إلا بتوحيد متابعته ونهج طريقه؛ إذ جميع السبل غير سبيله مسدودة، وكل الأعمال على غير هديه مردودة، ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ (٣١) قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ ﴾[3]، ﴿ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا ﴾[4]، ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾[5] ، ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[6]. وهكذا في كثير من النصوص القرآنية الكريمة .

وقد قال ـ ﷺ ـ : « **كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى**، قالوا : يا رسول الله ومن يأبى؟ قال : « **من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى** »[7] .

---

(١) سورة النساء آية ٦٥ .

(٢) من مقدمة كتاب : أعلام الحديث (١/ ٩٩ـ ١٠٠) .

(٣) سورة آل عمران الآيتان ٣١ـ ٣٢ .

(٤) سورة النساء آية ٦٩ .

(٥) سورة النساء آية ١١٥ .

(٦) سورة النور بعض آية ٦٣ .

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاعتصام بالسنة، باب ٢ ح ٧٢٨٠ (الفتح ١٣/ ٢٤٩)، وأحمد في مسنده (٢/ ٣٦١) من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ.

وقال: «إنما مثلي ومثل ما بعثني الله به كمثل رجل أتى قومًا فقال: يا قوم إني رأيت الجيش بعيني، وإني أنا النذير العُريان فالنجاء، فأطاعه طائفة من قومه فأدلجوا فانطلقوا على مهلهم فنجوا، وكذبت طائفة منهم فأصبحوا مكانهم، فصبحهم الجيش فأهلكهم واجتاحهم، فذلك مثَلُ من أطاعني فاتبع ما جئت به، ومَثَلُ من عصاني وكذب بما جئت به من الحق»[(١)].

وقال: «بعثت بالسيف حتى يعُبد الله لا شريك له، وجُعل رزقي تحت ظل رمُحي، وجعُل الذلَّةُ والصغارُ على من خالف أمري، ومن تشبه بقوم فهو منهم»[(٢)].

وعن جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنه ـ قال: «جاءت ملائكة إلى النبي ـ ﷺ ـ وهو نائم، فقال بعضهم: إنه نائم، وقال بعضهم: إن العين نائمة والقلب يقظان، فقالوا: إن لصاحبكم هذا مثلاً، فقال بعضهم: إنه نائم، وقال بعضهم: إن العين نائمة والقلب يقظان، فقالوا: مثله كمثل رجل بنى داراً وجعل فيها مأدبة وبعث داعياً، فمن أجاب الداعي دخل الدار وأكل من المأدبة، ومن لم يجب الداعي لم يدخل الدار ولم يأكل من المأدبة، فقالوا: أولوها له يفقهها، فقال بعضهم: إنه نائم، وقال بعضهم: إن العين نائمة والقلب يقظان، فقالوا: فالدار الجنة، والداعي محمد ـ ﷺ ـ، فمن أطاع محمداً ـ ﷺ ـ فقد أطاع الله، ومن عصى محمداً ـ ﷺ ـ، فقد عصى الله، ومحمد فَرَّقَ بين الناس»[(٣)].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاعتصام بالسنة، باب ٢ ح ٧٢٨٣ (الفتح ١٣/ ٢٥٠)، وفي كتاب الرقاق، باب ٢٦ ح ٦٤٨٢ (الفتح ١١/ ٣١٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب الفضائل ح ١٦ (٤/ ١٧٨٨ ـ ١٧٨٩) من حديث أبي موسى الأشعري ـ رضي الله عنه ـ.

(٢) أخرجه أحمد في المسند (طبعة شاكر) ح ٥١١٤، ٥١١٥ (٧/ ١٢١، ١٢٢) وصحح إسناده وعلق البخاري طرفاً منه في صحيحه من كتاب الجهاد، باب ٨٨ (الفتح ٦/ ٩٨)، وأخرج أبو داود في سننه الجملة الأخيرة منه في كتاب اللباس باب ٥ ح ٤٠٣١ (٤/ ٣١٤)، وقال الحافظ في الفتح (٦/ ٩٨): «وله شاهد مرسل بإسناد حسن أخرجه ابن أبي شيبة من طريق الأوزاعي، عن سعيد بن جبلة، عن النبي ـ ﷺ ـ بتمامه». وقد صححه الألباني في الإرواء ح ١٢٦٩ (٥/ ١٠٩ ـ ١١١).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاعتصام بالسنة، باب ٢ ح ٧٢٨١ (الفتح ١٣ =

قلت: ولقد أبان الجلة من العلماء عن هذه المعاني السامية المؤكدة لطاعة الرسول - ﷺ - والانقياد له ومتابعته، كما سبق نقله عن الإمام الخطابي - قال الإمام أحمد: «نظرت في المصحف فوجدت فيه طاعة رسول الله - ﷺ - في ثلاثة وثلاثين موضعاً»[1].

وقال العلامة ابن القيم - بعد كلام له في الموضوع -: «والمقصود أن بحسب متابعة الرسول تكون العزة والكفاية والنصرة، كما أن بحسب متابعته تكون الهداية والفلاح والنجاة؛ فالله سبحانه علق سعادة الدارين بمتابعته، وجعل شقاوة الدارين في مخالفته، فلأتباعه الهدى والأمن والفلاح والعزة والكفاية والنصرة والولاية والتأييد وطيب العيش في الدنيا والآخرة، ولمخالفيه الذلة والصغار والخوف والضلال والخذلان والشقاء في الدنيا والآخرة، وقد أقسم - ﷺ - بأن «لا يؤمن أحدكم حتى يكون هو أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين»[2]، وأقسم الله سبحانه بأن لا يؤمن من لا يحكمه في كل ما تنازع فيه هو وغيره، ثم يرضى بحكمه، ولا يجد في نفسه حرجاً مما حكم به، ثم يسلم له تسليماً وينقاد له انقياداً[3].

وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ

= /٢٤٩)، والترمذي في سننه - عن جابر أيضاً - من غير هذا الوجه، كتاب الأمثال، باب ١ ح ٢٨٦٠ (٥/ ١٤٥)، وأحمد في المسند (١/ ٣٩٩) من حديث ابن مسعود (وفيه قصة) مع اختلاف في ألفاظه.

(١) الإبانة لابن بطة (١/ ٢٦٠).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب ٨ ح ١٥ (الفتح ١/ ٥٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان ح ٦٩ (١/ ٦٧)، والنسائي في سننه، كتاب الإيمان وشرائعه، باب ١٩ ح ٥٠١٣ (٨/ ١١٤ - ١١٥)، وابن ماجه في سننه، المقدمة ح ٦٧ (١/ ٣٦)، وأحمد في مسنده (٣/ ٢٠٧). جميعهم من حديث أنس ابن مالك - رضي الله عنه -، ولفظ البخاري: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين»، وعند البخاري أيضاً وغيره من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - بلفظ: «فوالذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده».

(٣) وذلك في قول الله عز وجل: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ سورة النساء آية ٦٥.

لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾[1] ، فقطع سبحانه وتعالى التخيير بعد أمره وأمر رسوله، فليس لمؤمن أن يختار شيئاً بعد أمره ـ ﷺ ـ، بل إذا أمر فأمره حتم، وإنما الخيرة في قول غيره إذا خفي أمره، وكان ذلك الغير من أهل العلم به وبسنته، فبهذه الشروط يكون قول غيره سائغ الاتباع لا واجب الاتباع.

فلا يجب على أحد اتباع قول أحد سواه، بل غايته أنه يسوغ له اتباعه، ولو ترك الأخذ بقول غيره لم يكن عاصياً لله ورسوله، فأين هذا ممن يجب على جميع المكلفين اتباعه ويحرم عليهم مخالفته ويجب عليهم ترك كل قول لقوله؟ فلا حكم لأحد معه، ولا قول لأحد معه، كما لا تشريع لأحد معه، وكلٌّ من سواه فإنما يجب اتباعه على قوله إذا أمر بما أمر به، ونهى عما نهى عنه، فكان مبلغاً محضاً، ومخبراً لا منشئاً ومؤسساً، فمن أنشأ أقوالاً وأسس قواعد بحسب فهمه وتأويله ـ لم يجب على الأمه اتباعها ولا التحاكم إليها حتى تعرض على ما جاء به الرسول، فإن طابقته ووافقته وشهد لها بالصحة قُبلت حينئذ، وإن خالفته وجب ردها واطراحها، فإن لم يتبين فيها أحد الأمرين جعلت موقوفة، وكان أحسن أحوالها أن يجوز الحكم والإفتاء بها وتركه، وأما أنه يجب ويتعين، فكلا ولما »[2].

* * *

(١) سورة الأحزاب بعض آية ٣٦.

(٢) زاد المعاد (١/ ٣٧ ـ ٣٨).

وانظر: الشفا للقاضي عياض، إذ عقد فصلاً في وجوب طاعته ـ عليه الصلاة والسلام ـ وآخر في وجوب اتباعه وامتثال سنته والاقتداء بهديه، وثالثاً في الوعيد على مخالفته وعصيان أوامره (٢/ ٦) وما بعدها.

المطلب الثاني

بعض أسمائه ـ عليه الصلاة والسلام[١] ـ

عن جبير بن مطعم[٢] ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «**لي خمسة أسماء: أنا محمد، وأنا أحمد، وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر، وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي، وأنا العاقب**»[٣].

قال الخطابي: « قوله: «**لي خمسة أسماء**» معناه أن هذه الأسماء مذكورة في كتب الله تعالى[٤]، فأي اسم وجد منها فهو اسمه وصفته.

أما محمد وأحمد فهما مشهوران، وأما الحاشر فقد ذكر تفسيره في الحديث؛ وهو الذي يحشر الناس على أثره، كقوله: « **أنا أول من تنشق عنه الأرض**»[٥]، والعاقب: الآخر، يريد: أني خاتم الأنبياء، جاء عقبهم، يقال: عقبت القوم أعقبهم إذا جئت آخرهم »[٦] »[٧].

---

(١) قد ألفت كتب مستقلة في أسماء النبي ـ ﷺ ـ ومعانيها انظر: معجم ما ألف عن رسول الله ـ ﷺ ـ (ص ٣٧ ـ ٤٠).

(٢) هو أبو محمد جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف القرشي، صحابي جليل، كان من حلماء قريش وأحد ساداتهم، عالماً بأنساب العرب، أسلم يوم الفتح وقيل: يوم خيبر، ومات بالمدينة سنة ٥٧ وقيل: ٥٩. الاستيعاب (١/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣)، وأسد الغابة (١/ ٣٢٣ ـ ٣٢٤)، والإصابة (١/ ٤٦٢ ـ ٤٦٣).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب ١٧ ح ٣٥٣٢ (الفتح ٦/ ٥٥٤)، وفي كتاب التفسير ـ سورة الصف ـ، باب ١ ح ٤٨٩٦ (الفتح ٨/ ٦٤٠ ـ ٦٤١)، ومسلم في صحيحه، كتاب الفضائل ح ١٢٥ (٤/ ١٨٢٨)، والنسائي في الكبرى كما في تحفة الأشراف ح ٣١٩١ (٢/ ٤١٢ ـ ٤١٣)، والترمذي في سننه، كتاب الأدب، باب ٦٧ ح ٢٨٤٠ (٥/ ١٣٥)، وأحمد في مسنده (٤/ ٨٠، ٨١، ٨٤)، ومالك في موطئه، كتاب ٦١ باب ١ ح ١ (٢/ ١٠٠٤)، والترمذي في الشمائل، باب ٥١ ح ٣٦٠ (ص ٢٩٦).

(٤) قال النووي في شرح صحيح مسلم (١٥/ ١٠٦): « قال العلماء: وإنما اقتصر على هذه الأسماء مع أن له ـ ﷺ ـ أسماء غيرها كما سبق؛ لأنها موجودة في الكتب المتقدمة وموجودة للأمم السابقة».

(٥) هو طرف من حديث تقدم تخريجه (ص ٣٣٦، ٣٤١).

(٢) أعلام الحديث (٣/ ١٥٨٧ ـ ١٥٨٨).

(٣) انظر: أسماء رسول الله ـ ﷺ ـ ومعانيها لابن فارس (ص ٣٣) والشفا (١/ ٢٢٨ ـ ٢٣٥). وشرح صحيح مسلم (١٥/ ١٠٤ ـ ١٠٦)، وتهذيب الأسماء واللغات (١/ ٢١ ـ ٢٢)، وزاد المعاد (١/ ٨٦ ـ ٩٧).

المطلب الثالث

بيان بعض معجزاته ـ عليه الصلاة والسلام ـ

أ ـ انشقاق القمر:

عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ «أن أهل مكة سألوا رسول الله ـ ﷺ ـ آية، فأراهم انشقاق القمر»[1].

قال الخطابي: «قلت: انشقاق القمر آية عظيمة لا يكاد يعدلها شيء من آيات الأنبياء صلوات الله عليهم؛ وذلك أنه ظهر في ملكوت السماء، خارج عن جملة طباع ما في العالم المركب من الطبائع الأربع[2]، فيطمع في نيله بحيلة وعلاج وتأليف وتركيب ونحوها من الأمور التي يتعاطاها المحتالون ويتصنع لها المتكلفون، فلذلك صار الخطب فيه أعظم، والبرهان به أظهر وأبهر.

وقد أنكر هذا الخبر منكرون وقالوا: لو كان له حقيقة لم يجز أن يخفى أمره على عوام الناس، ولتواترت به الأخبار عن قرن إلى قرن؛ لأنه أمر مصدره عن حس ومشاهدة، فالناس فيه شركاء، وهم مطالبون بفطر العقول ومن جهة دواعي النفوس بذكر كل أمر عجيب، ونقل كل خبر غريب، فلو كان لما رُوي من ذلك أصل ـ لكان قد خُلِّد ذكره في الكتب ودون في الصحف، ولكان أهل السير وأهل التنجيم والحفظة على الأزمان وأهل العناية بالتاريخ يعرفونه ولا ينكرونه؛ إذ كان لا يجوز الإطباق منهم على تركه وإغفاله مع جلالة شأنه وجلاء أمره.

والجواب: أن الأمر في هذا خارج عما ذهبوا إليه من قياس الأمور

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب ٢٧ ح ٣٦٣٧ (الفتح ٦/ ٦٣١)، وأعاده في كتاب مناقب الأنصار، باب ٣٦ ح ٣٨٦٨ (الفتح ٧/ ١٨٢)، وفي كتاب التفسير ـ سورة اقتربت الساعة ـ باب ١ ح ٤٨٦٧، ٤٨٦٨ (الفتح ٨/ ٦١٧)، ومسلم في صحيحه كتاب صفات المنافقين ح ٤٦، ٤٧ (٤/ ٢١٥٩)، وفي الباب عن ابن مسعود، وابن عباس، وجبير بن مطعم، وابن عمر، وحذيفة، وغيرهم، بعضها مخرج في الصحيحين.

(٢) قال في كشاف اصطلاحات الفنون (٢/ ٩١٢): «الطبائع الأربع: الحرارة والبرودة، والرطوبة واليبوسة لأنها أصل الوجود؛ إذ العالم مركب منها». وانظر: المعجم الوسيط ص ٥٥٠.

النادرة الغريبة إذا ظهرت لعامة الناس واستفاض العلم بها عندهم؛ وذلك أن هذا شيء طلبه قوم خاص من أهل مكة على ما رواه أنس بن مالك، فأراهم النبي - ﷺ - ذلك ليلاً لأن القمر آية الليل ولا سلطان له بالنهار، وأكثر الناس في الليل تنام ومُستكنون بأبنية وحُجب.

والأيقاظ البارزون منهم في البوادي والصحاري قد يتفق أن يكونوا في ذلك الوقت مشاغيل بما يلهيهم من سمر وحديث، وبما يهمهم من شغل ومهنة، ولا يجوز أن يكونوا لا يزالون مقنعي رؤوسهم رافعين لها إلى السماء، مترصِّدين مركز القمر من الفلك لا يغفلون عنه، حتى إذا حدث بجرم القمر حدث من الانشقاق أبصروه في وقت انشقاقه قبل التئامه واتساقه.

وكثيراً ما يقع للقمر الكسوف، فلا يشعر به الناس حتى يخبرهم الآحاد منهم والأفراد من جماعتهم، وإنما كان ذلك في قدر اللحظة التي هي مدرك البصر.

ولو أحب الله أن تكون معجزات نبيه عليه السلام أموراً واقعة تحت الحس قائمة للعيان حتى يشترك في معاينته الخاصة والعامة لفعل ذلك، ولكنه سبحانه قد جرت سنته بالهلاك والاستئصال في كل أمة أتاها نبيها بآية عامة يدركها الحس فلم يؤمنوا بها [1]، وخص هذه الأمة بالرحمة فجعل آية نبيها التي دعاهم

---

(١) كما وقع لقوم نوح - عليه الصلاة والسلام - وغيرهم من الأمم المكذبة لآيات ومعجزات رسلها، قال تعالى - بشأن قوم نوح -: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَنجَيْنَاهُ وَالَّذِينَ مَعَهُ فِي الْفُلْكِ وَأَغْرَقْنَا الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا عَمِينَ﴾ سورة الأعراف آية ٦٤. وقال - بشأن هود وقومه عاد -: ﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَالَّذِينَ مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَقَطَعْنَا دَابِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَمَا كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾ سورة الأعراف آية ٧٢. وقال - بشأن ثمود قوم صالح -: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ﴾ سورة الأعراف آية ٧٨.

وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: «سأل أهل مكة النبي - ﷺ - أن يجعل لهم الصفا ذهباً، وأن ينحي الجبال عنهم فيزدرعوا، فقيل له: إن شئت أن تستأني بهم، وإن شئت أن تؤتيهم الذي سألوا، فإن كفروا أهلكوا كما أهلكت من قبلهم، قال: «لا، بل أستأني بهم»، فأنزل الله عز وجل هذه الآية: ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَن نُّرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَن كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً﴾ سورة الإسراء بعض آية ٥٩، أخرجه الإمام أحمد في المسند (طبعة شاكر) ح ٢٣٣٣ (٤/ ٩٦) وذكره ابن كثير في التفسير (٣/ ٥١) عند هذه الآية وقال: «ورواه النسائي من حديث جرير»، =

إليها وتحداهم بها عقلية، وذلك لما أوتوه من فضل العقول وزيادة الأفهام، ولئلا يهلكوا فيكون سبيلهم سبيل من هلك من سائر الأمم المسخوط عليهم المقطوع دابرهم، فلم يبق لهم عين ولا أثر، والحمد لله على لطفه بنا وحسن نظره إلينا، وصلى الله على نبيه المصطفى وعلى آله وسلم كثيراً»[1]. اهـ.

هكذا يثبت الخطابي - رحمه الله - هذه المعجزة الباهرة والآية الظاهرة للرسول - ﷺ - ويرد على منكريها وجاحديها، مجيباً عما به نفوها وعارضوها.

ويكفي القول بأنها معجزة ثبت أمرها بالنص القرآني الكريم في قوله - جل شأنه -: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانشَقَّ الْقَمَرُ﴾،[2] وهذا الانشقاق للقمر هو ما حصل في عهده - عليه الصلاة والسلام - كما هو ثابت بالأحاديث المتواترة بالأسانيد المتصلة الصحيحة، وانعقد عليه الإجماع.

وممن وقفت عليه ممن أنكر وكذب حديث عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - الوارد - أيضًا - في ثبوت ذلك[3]: النَّظَّام المعتزلي[4] حيث قال: «وزعم - يعني ابن مسعود - أن القمر انشق وأنه رآه، وهذا من الكذب الذي لا خفاء به؛ لأن الله تعالى - لا يشق له القمر وحده ولا لآخر معه، وإنما يشقه ليكون آية للعالمين وحجة للمرسلين، ومزجرة للعباد، وبرهاناً في جميع البلاد،

= وجود إسناده في السيرة النبوية (١/ ٤٨٢ - ٤٨٣)، وصحح أحمد شاكر إسناده، وانظر: لهذا المعنى: تفسير ابن كثير (٣/ ٥١ - ٥٢).

(١) أعلام الحديث (٣/ ١٦١٨ - ١٦٢٠).

(٢) سورة القمر آية ١.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب ٢٧ ح ٣٦٣٦ (الفتح ٦/ ٦٣١)، وفي مواطن عدة من الصحيح، انظرح ٣٨٦٩، ح ٣٨٧١ (الفتح/٧/ ١٨٢)، ح ٤٨٦٤، ح ٤٨٦٥ (الفتح ٨/ ٦١٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب صفات المنافقين، ح ٤٣، ٤٤، ٤٥ (٤/ ٢١٥٨)، وأحمد في مسنده (طبعة شاكر) ح ٣٩٢٤ (٦/ ١٢)، ح ٤٢٧٠ (٦/ ١٣٥)، ح ٤٣٦٠ (٦/ ١٦٧).

(٤) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيار بن هاني النَّظَّام البصري، من أئمة المعتزلة ومشاهيرهم، مات ما بين سنة ٢٢١، ٢٢٣، كتاب القلائد (ص٦٤)، ولسان الميزان (١/ ٦٧)، والأعلام (١/ ٤٣).

فكيف لم تعرف بذلك العامة، ولم يؤرخ الناس بذلك العام، ولم يذكره شاعر، ولم يسلم عنده كافر، ولم يحتج به مسلم على ملحد؟»[١].

قال ابن قتيبة ـ مُفنِّدًا ـ ما زعمه النظام ـ: «طعنه على عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ بقوله: إن القمر انشق وإنه رأى ذلك، ثم نسبه إلى الكذب، وهذا ليس بإكذاب لابن مسعود، ولكنه بخس لعَلَم النبوة وإكذاب القرآن العظيم؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانشَقَّ الْقَمَرُ﴾[٢]، فإن كان القمر لم ينشق في ذلك الوقت، وكان مراده: سينشق القمر فيما بعد، فما معنى قوله تعالى: ﴿وَإِن يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾[٣] بعقب هذا الكلام؟ أليس فيه دليل على أن قوماً رأوه منشقًا فقالوا: هذا سحر مستمر من سحره، وحيلة من حيله، كما قد كانوا يقولون في غير ذلك من أعلامه ـ ﷺ ـ؟

وكيف صارت الآية من آيات النبي ـ ﷺ ـ والعَلَم من أعلامه لا يجوز عنده أن يراها الواحد والاثنان والنفر دون الجميع، أوليس قد يجوز أن يخبر الواحد والاثنان والنفر والجميع، كما أخبر مكلم الذئب بأن ذئباً كلمه[٤]، وأخبر آخر بأن بعيراً شكا له[٥]، وأخبر آخر أن مقبوراً لفظته الأرض[٦]»[٧].

---

(١) تأويل مختلف الحديث (ص٢٤ ـ ٢٥)، وانظر: الفرق بين الفرق (ص١٤٨)، والتبصير في الدين (ص ٦٨ ـ ٦٩)، والملل والنحل (ص ٥٧ـ ٥٨).

(٢) سورة القمر آية ١.

(٣) سورة القمر آية ٢.

(٤) حديثه ورد عن جمع من الصحابة من طرق بعضها صحيح. انظر: دلائل النبوة للبيهقي (٦/ ٣٩ ـ ٤٤)، وشمائل الرسول لابن كثير (ص٢٧٦ـ ٢٨٢)، والصحيح المسند من دلائل النبوة للوادعي (ص ١٠٠).

(٥) حديثه ورد في وقائع متعددة من رواية جمع من الصحابة، جمعها الحافظ ابن كثير في الشمائل (ص ٢٦٢ ـ ٢٧٢).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب ٢٥ ح ٣٦١٧ (الفتح ٦/ ٦٢٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب صفات المنافقين ح ١٤ (٤/ ٢١٤٥)، وأحمد في مسنده (٣/ ٢٢٢) ثلاثتهم من حديث أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ.

(٧) تأويل مختلف الحديث ص ٢٩ ـ ٣٠.

وقال الزجاج [(١)] ـ متحدثًا عن هذه المعجزة ـ: «وقد أنكرها بعض المبتدعة المضاهين لمخالفي الملة، وذلك لما أعمى الله قلبه، ولا إنكار للعقل فيها، لأن القمر مخلوق لله تعالى يفعل فيه ما يشاء، كما يفنيه ويكوره في آخر أمره.

وأما قول بعض الملاحدة: لو وقع هذا لنقل متواترًا واشترك أهل الأرض كلهم في معرفته ولم يختص بها أهل مكة، فأجاب العلماء بأن هذا الانشقاق حصل في الليل، ومعظم الناس نيام غافلون، والأبواب مغلقة، وهم متغطون بثيابهم فقل من يتفكر في السماء أو ينظر إليها إلا الشاذ النادر. ومما هو مشاهد معتاد أن كسوف القمر وغيره من العجائب والأنوار الطوالع والشهب العظام وغير ذلك مما يحدث في السماء في الليل يقع ولا يتحدث بها إلا الآحاد، ولا علم عند غيرهم لما ذكرنا، وكان هذا الانشقاق آية حصلت في الليل لقوم سألوها واقترحوا رؤيتها، فلم يتنبه غيرهم لها.

قالوا [(٢)]: وقد يكون القمر كان حينئذ في بعض المجاري والمنازل التي تظهر لبعض الآفاق دون بعض كما يكون ظاهراً لقوم غائبًا عن قوم، كما يجد الكسوف أهل بلد دون بلد، والله أعلم» [(٣)].

وقال ابن تيمية: «آياته ـ ﷺ ـ المعلقة بالقدرة والفعل والتأثير أنواع:

الأول: منها ما هو في العالم العلوي كانشقاق القمر وحراسة السماء بالشهب الحراسة التامة لما بعث، وكمعراجه إلى السماء.

فقد ذكر الله انشقاق القمر وبيّن أن الله فعله وأخبر به لحكمتين عظيمتين:

---

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السرى بن سهل الشهير بالزجاج، البغدادي، العلامة من أئمة النحو والعربية، ولد ببغداد سنة ٢٤١، ومات بها سنة ٣١١، وقيل غير ذلك. تاريخ بغداد (٦/ ٨٩ـ٩٣)، ووفيات الأعيان (١/ ٤٩ـ ٥٠)، وشذرات الذهب (٢/ ٢٥٩ـ ٢٦٠).

(٢) أي العلماء في أجوبتهم.

(٣) شرح النووي لصحيح مسلم (١٧/ ١٤٣ـ١٤٤)، وكذا نقله الحافظ في الفتح (٧/ ١٨٥) باختلاف في بعض الألفاظ ونسبه لمعاني القرآن للزجاج، ولم أقف عليه فيه.

إحداهما: كونه من آيات النبوة لما سأله المشركون آية فأراهم انشقاق القمر.

والثانية: أنه دلالة على جواز انشقاق الفلك، وأن ذلك دليل على ما أخبرت به الأنبياء من انشقاق السموات، ولهذا قال تعالى: ﴿ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانشَقَّ الْقَمَرُ (١) وَإِن يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ (٢) وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٌّ (٣) وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّنَ الْأَنبَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ (٤) حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ فَمَا تُغْنِ النُّذُرُ (٥) فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ (٦) خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ ﴾[1].

فذكر اقتراب الساعة وانشقاق القمر، وجعل الآية في انشقاق القمر دون الشمس وسائر الكواكب، لأنه أقرب إلى الأرض من الشمس والنجوم، وكان الانشقاق فيه دون سائر أجزاء الفلك؛ إذ هو الجسم المستنير الذي يظهر الانشقاق فيه لكل من يراه ظهوراً لا يتمارى فيه، وأنه - نفسه - إذا قبل الانشقاق فقبوله محله أولى بذلك وقد عاينه الناس وشاهدوه.

وكان النبي - ﷺ - يقرأ بهذه السورة في المجامع الكبار، مثل صلاة الجمعة والعيدين ليسمع الناس ما فيها من آيات النبوة ودلائلها والاعتبار بما فيها، وكل الناس يقر بذلك ولا ينكره، فعلم أن انشقاق القمر كان معلوماً عند الناس عامة، [و] ظن بعض المتفلسفة كأرسطو وشيعته أن الأفلاك لا تقبل الانشقاق وحجتهم على ذلك في غاية الضعف، فإنهم قالوا: لو كانت تقبل الانشقاق، لكان المحدد للأفلاك المحرك لها يتحرك حركة مستقيمة، والحركة المستقيمة تحتاج إلى خلاء خارج العالم ولا خلاء هناك، وهذه الحجة فاسدة من وجوه:

منها: أنها تدل على ذلك في الفلك الأعلى لا فيما دونه كفلك القمر وغيره، وهذا مما أجابهم به الرازي وغيره.

(١) القمر الآيات ١ - ٧.

ومنها : أن وجود الأجسام خارج الفلك كوجود الفلك في حيزه .

فقول القائل : إن ذلك يحتاج إلى خلاء ، كقوله : إن وجود الفلك في حيزه يحتاج إلى خلاء ، وقوله بنفي الخلاء عن حيزه ، فإن كان الخلاء عدماً محضًا فهو منتف في الجانبين ، وإن قيل : إنه أمر وجودي لزم أن يحتاج إليه في الموضعين ، وحينئذ فيبطل القول بنفيه .

وبهذا يظهر جوابهم عن إنكارهم انشقاق القمر ، فإن عمدتهم فيه أن الفلك لا يقبل الانشقاق ، وقد عرف فساد ذلك عقلاً وسمعًا ، وتواترت عن الأنبياء أنهم أخبروا بانشقاق السموات . . . . »[١] .

ب ـ تسبيح الحصى. و ـ سجود البعير .

جـ ـ حنين الجذع. ز ـ نبوع الماء .

د ـ رجف الجبل. ح ـ تكثير الطعام .

هـ ـ انجذاب الشجرة . ط ـ إخبار الذراع .

قال الخطابي ـ رحمه الله ـ وهو يتحدث عما شاهده الصحابة الكرام من آيات بينة ، ومعجزات ظاهرة ، دلت على ثبوت نبوة الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ وصدق رسالته ودعوته ـ : «هذا إلى ما شاهدوه من آياته وسائر معجزاته المشهورة[٢] عنه ، الخارجة عن رسوم[٣] الطباع ،

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٤/ ١٦١ـ١٧١).
وانظر كلام أهل العلم في إثبات هذه المعجزة والرد القويم على منكريها وجاحديها . تفسير ابن كثير (٤/ ٢٨٠) عند تفسير أول سورة القمر وكذا شمائل الرسول له ـ أيضاً ـ (ص: ١٤٥ـ ١٥٠)، ولوامع الأنوار (٢/ ٢٩١ـ ٢٩٤)، وروح المعاني للآلوسي (٢٧/ ٧٤ـ٧٧)، وإظهار الحق لرحمت الله بن خليل الهندي (٤/ ١٠٢٧ـ ١٠٤٩) فقد أجاد فيه وأفاد، ومحمد رسول الله ـ ﷺ ـ لمحمد الصادق عرجون (٢/ ٣٣٥).

(٢) في درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٢٩٨): المشهودة.

(٣) في المصدر السابق (٧/ ٢٩٨): سوم.

الناقضة للعادات، كتسبيح الحصى فـي كفه(١)، وحنين الجـذع لمفارقته(٢)،

(١) أورد الخبر في ذلك البيهقي في الدلائل (٦/ ٦٤-٦٥)، وذكره عنه ابن كثير في الشمائل (ص٢٥٦-٢٥٨)، كما ذكره الهيثمي في المجمع (٥/ ١٧٩)، (٨/ ٢٩٩)، جميعهم من حديث أبي ذر - رضي الله عنه -.
أما الخبر عند البيهقي ففي سنده الكديمي، وهو محمد بن يونس بن موسى أبو العباس البصري، قال فيه ابن حبان في المجروحين (٢/ ٣١٢-٣١٤): «كان يضع على الثقات الحديث وضعاً، ولعله قد وضع أكثر من ألف حديث». وقال ابن عدي في الكامل (٦/ ٢٩٢-٢٩٤): «اتهم بوضع الحديث وبسرقته». وسئل عنه الدارقطني فقال: «يتهم بوضع الحديث» الميزان (٧٤-٧٥).
وفي سند الخبر - أيضاً - صالح بن أبي الأخضر اليمامي مولى هشام بن عبد الملك، لينه الإمام البخاري في التاريخ الكبير (٤/ ٣٧٣) وقال: «قال يحيى: ليس بشيء». كما ضعفه النسائي ويحيى القطان، وقال الساجي: صدوق يهم ليس بحجة، وذكره ابن حبان في المجروحين (١/ ٣٦٨-٣٦٩)، وعده العقيلي في الضعفاء (٢/ ١٩٨-١٩٩)، وكذا ابن عدي في الكامل (٤/ ٦٤-٦٦).
قال الحافظ في الفتح (٦/ ٥٩٢): «وأما تسبيح الحصى فليست له إلا هذه الطريق الواحدة مع ضعفها».
قال الهيثمي في الموضع الأول المذكور أعلاه: «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه محمد بن أبي حميد، وهو ضعيف»، وقال في الموضع الثاني: «رواه البزار بإسنادين ورجال أحدهما ثقات وفي بعضهم ضعف».
وقد عد ابن تيمية هذا الخبر من معجزات النبي - ﷺ - الفرقان (ص١٥٥).

(٢) عن جابر - رضي الله عنه - قال: «كان المسجد مسقوفاً على جذوع من نخل، فكان النبي - ﷺ - إذا خطب يقوم إلى جذع منها، فلما صنع له المنبر وكان عليه، فسمعنا لذلك الجذع صوتاً كصوت العشار، حتى جاء النبي ﷺ فوضع يده عليها فسكنت».
أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب باب ٢٥ ح ٣٥٨٥ (الفتح ٦/ ٦٠٢)، وكذا في مواضع أخرى من الصحيح.
وفي الباب عن أنس وأبي بن كعب وابن عباس وابن عمر وأبي سعيد وسهل بن سعد وبريدة وأم سلمة - رضي الله عنهم جميعاً - يطول سرد أحاديثهم ومخرجيها، وقد قال البيهقي في الدلائل (٢/ ٥٦٣) - بعد سرده لمجموعة من هذه الأحاديث -: «هذه الأحاديث التي ذكرناها في أمر الحنانة كلها صحيحة، وأمر الحنانة من الأمور الظاهرة والأعلام النيرة، التي أخذها الخلف عن السلف: ورواية الأحاديث فيه كالتكليف، والحمد لله على الإسلام والسنة وبه العياذ والعصمة».

ورجـــف[١] الجبل تحته وسكونه لما ضربه برجله[٢]، وانجذاب الشجرة بأغصانها وعروقها إليه[٣]، . . . .

= وقال الحافظ ابن كثير عن حنين الجذع: «وقد ورد من حديث جماعة من الصحابة بطرق متعددة تفيد القطع عند أئمة هذا الشأن وفرسان هذا الميدان». الشمائل (ص٢٤٣).
وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (٦/ ٥٩٢): «فإن حنين الجذع وانشقاق القمر نقل كل منهما نقلاً مستفيضاً، يفيد القطع عند من يطلع على طرق ذلك من أئمة الحديث دون غيرهم ممن لا ممارسة له في ذلك».
وانظر: دلائل النبوة لأبي نعيم (٢/ ٣٩٩-٤٠٤)، ودلائل النبوة للبيهقي (٢/ ٥٥٦-٥٦٣)، (٦/ ٦٦-٦٨)، والشمائل لابن كثير (ص٢٤٣-٢٥٥)، وقطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة للسيوطي، كتاب المناقب ح ٩٨ (ص٢٦٨-٢٧٠)، ونظم المتناثر من الحديث المتواتر للكتاني ح ٢٦٣ (ص١٣٤-١٣٥)، والصحيح المسند من دلائل النبوة للوادعي (ص ١٩٠-١٩٣).

(١) في صون المنطق (ص٩٦): وزحف.

(٢) عن أنس بن مالك -رضي الله عنه-: «صعد النبي -ﷺ- أحداً ومعه أبوبكر وعمر وعثمان، فرجف بهم، فضربه برجله وقال: اثبت أحد، فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيدان».
أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة باب ٦ ح ٣٦٨٦ (الفتح ٧/ ٤٢)، وفي موضعين آخرين من الكتاب نفسه، ح ٣٦٧٥، ح ٣٦٩٩، وأبو داود في سننه كتاب السنة باب ٩ ح ٤٦٥١ (٥/ ٤٠)، والترمذي في سننه، كتاب المناقب باب ١٩ ح ٣٦٩٧ (٥/ ٦٢٤).
وفي الباب عن أبي هريرة، وعثمان بن عفان وسعيد بن زيد وابن عباس وسهل بن سعد وبريدة -رضي الله عنهم جميعاً-، وقد جاءت روايات صحيحة على أن ذلك كان بجبل حراء الذي بضواحي مكة المكرمة، ولا مانع من تعدد القصة إن لم يحصل في ذلك شك من بعض الرواة، وانظر لهذا فتح الباري (٧/ ٣٨)، وسلسلة الأحاديث الصحيحة ح ٨٧٥ (٢/ ٥٥٨-٥٦٢).

(٣) عن أنس بن مالك -رضي الله عنه- قال: «جاء جبريل -عليه السلام- ذات يوم إلى رسول الله -ﷺ- وهو جالس حزين، قد خضب بالدماء، قد ضربه بعض أهل مكة، فقال: ما لك؟ فقال: **فعل بي هؤلاء وفعلوا**، قال: أتحب أن أريك آية؟ قال: **نعم أرني**، فنظر إلى شجرة من وراء الوادي، قال: ادع تلك الشجرة، فدعاها فجاءت تمشي حتى قامت بين يديه، قال: قل لها فلترجع، فقال لها فرجعت حتى عادت إلى مكانها، فقال رسول الله -ﷺ-: **حسبي**».
أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الفتن باب ٢٣ ح ٤٠٢٨ (٢/ ١٣٣٦)، والدارمي في سننه، المقدمة باب ٤ ح ٢٣ (١/ ٢٦)، والإمام أحمد في مسنده (٣/ ١١٣)، كلهم من طريق الأعمش عن أبي سفيان عنه. =

وسجود البعير إليه[1]، ونبوع الماء من بين أصابعه حتى توضأ به بشر كثير[2]،

= قال الحافظ ابن كثير في الشمائل (ص٢٣٩)ـ بعد أن ساق رواية الإمام أحمد ـ : «وهذا إسناد على شرط مسلم، ولم يروه إلا ابن ماجه عن محمد بن طريف عن أبي معاوية». وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (٣/ ٢٤٨): « هذا إسناد صحيح إن كان أبو سفيان ـ واسمه طلحة بن نافع ـ سمع من أنس». وقد صحح الشيخ الألباني الحديث في صحيح ابن ماجه ح ٣٢٥٤ (٢/ ٣٧٢ـ٣٧٣)، وكذا صحح إسناده في تخريج المشكاة (٣/ ١٦٦٥) ح ٥٩٢٤.

وقد وردت عدة أحاديث صحاح في خبر انقياد الشجر له ـ عليه الصلاة والسلام ـ، من حديث جابر بن عبد الله وعمر بن الخطاب وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر ـ رضي الله عنهم جميعاً ـ .

انظر دلائل النبوة لأبي نعيم (٢/ ٣٨٩ـ ٣٩٤)، ودلائل النبوة للبيهقي (٦/ ١٣ـ١٧)، والشمائل لابن كثير (ص٢٣٨ـ ٢٤٢)، والصحيح المسند من دلائل النبوة للوادعي (ص٩٧ـ٩٨).

(١) عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: «كان أهل بيت من الأنصار لهم جمل يسنون عليه، وأن الجمل استصعب عليهم فمنعهم ظهره، وأن الأنصار جاءوا إلى رسول الله ـ ﷺ ـ فقالوا: إنه كان لنا جمل نسني عليه وإنه استصعب علينا ومنعنا ظهره، وقد عطش الزرع والنخل، فقال رسول الله ـ ﷺ ـ لأصحابه: « **قوموا** »، فقاموا فدخل الحائط والجمل في ناحية، فمشى النبي ـ ﷺ ـ نحوه، فقالت الأنصار: يا نبي الله، إنه قد صار مثل الكلب الكَلِب، وإنا نخاف عليك صولته، فقال: « **ليس علي منه باس** »، فلما نظر الجمل إلى رسول الله ـ ﷺ ـ أقبل نحوه حتى خر ساجداً بين يديه، فأخذ رسول الله ـ ﷺ ـ بناصيته أذل ما كانت قط حتى أدخله في العَمل، فقال له أصحابه: يا رسول الله: هذه بهيمة لا تعقل تسجد لك، ونحن نعقل فنحن أحق أن نسجد لك، فقال: « **لا يصلح لبشر أن يسجد لبشر، ولو صلح لبشر أن يسجد لبشر لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها...** » الحديث.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/ ١٥٨ ـ ١٥٩)، قال الحافظ ابن كثير ـ بعد سوقه له في الشمائل (ص٢٦٢ ـ ٢٦٣)ـ: «وهذا إسناد جيد، وقد روى النسائي بعضه من حديث خلف بن خليفة به».

وذكره الهيثمي في المجمع (٩/ ٤) وقال: «رواه أحمد والبزار، ورجاله رجال الصحيح غير حفص ابن أخي أنس وهو ثقة».

وفي الباب عن ابن عباس وعائشة وأبي هريرة وجابر بن عبد الله ويعلى بن مرة ـ رضي الله عنهم جميعاً ـ.

انظر الشمائل لابن كثير (ص٥٦٢) وما بعدها، ومجمع الزوائد (٩/ ٤ ـ ٧).

(٢) عن جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنهما ـ قال: « قد رأيتني مع النبي ـ ﷺ ـ وقد حضرت العصر، وليس معنا ماء غير فضلة فجعل في إناء، فأتي النبي ـ ﷺ ـ به فأدخل يده فيه وفرج أصابعه ثم =

وربو الطعام اليسير بتبريكه فيه حتى أكل منه عدد جم(١)، وإخبار الذراع إياه

= قال: «حي على أهل الوضوء، البركة من الله»، فلقد رأيت الماء يتفجر من بين أصابعه، فتوضأ الناس وشربوا، فجعلت لا آلو ما جعلت في بطني منه، فعلمت أنه بركة، قلت لجابر - القائل هو سالم بن أبي الجعد راويه عنه - : «كم كنتم يومئذ؟ قال: ألف وأربعمائة».
أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأشربة باب ٣١ ح ٥٦٣٩ (الفتح ١٠/ ١٠١ - ١٠٢)، وفي مواضع أخرى من الصحيح عن جابر وغيره.
قلت: هذه المعجزة الباهرة للرسول الكريم - عليه الصلاة والسلام - مما تواتر نقله عن جمع من الصحابة في مناسبات كثيرة ومواطن عدة، قال القاضي عياض عند حديث أنس - وهو في معنى حديث جابر -: «هذه القصة رواها الثقات من العدد الكثير عن الجم الغفير عن الكافة متصلة بالصحابة، وكان ذلك في مواطن اجتماع الكثير منهم في المحافل ومجمع العساكر، ولم يرد عن أحد منهم إنكار على راوي ذلك، فهذا النوع ملحق بالقطعي من معجزاته»، وقال القرطبي: «قضية نبع الماء من بين أصابعه - ﷺ - تكررت منه في عدة مواطن في مشاهد عظيمة، ووردت من طرق كثيرة يفيد مجموعها العلم القطعي المستفاد من التواتر المعنوي»، وقال الحافظ ابن حجر: «وحديث نبع الماء جاء من رواية أنس عند الشيخين وأحمد وغيرهم من خمسة طرق، وعن جابر بن عبد الله من أربعة طرق، وعن ابن مسعود عند البخاري والترمذي، وعن ابن عباس عند أحمد والطبراني من طريقين، وعن ابن أبي ليلى والد عبد الرحمن عند الطبراني» فتح الباري (٦/ ٥٨٤ - ٥٨٥).
وانظر دلائل النبوة للبيهقي (٤/ ١٢١ - ١٢٨)، والتمهيد (١/ ٢١٧ - ٢٢٠)، ونظم المتناثر ح ٢٦٧ (ص١٣٦).

(١) قد وردت أحاديث كثيرة مستفيضة في هذا المعنى، منها حديث جابر - رضي الله عنه - قال: «لما حفر الخندق رأيت بالنبي - ﷺ - خمصاً شديداً، فانكفيت إلى امرأتي فقلت: هل عندك شيء؟ فإني رأيت برسول الله - ﷺ - خمصاً شديداً، فأخرجت إليّ جراباً فيه صاع من شعير، ولنا بهيمة داجن فذبحتها، وطحنت الشعير، ففرغت إلى فراغي وقطعتها في برمتها، ثم وليت إلى رسول الله - ﷺ -، فقالت: لا تفضحني برسول الله - ﷺ - وبمن معه فجئته فساررته فقلت: يا رسول الله، ذبحنا بهيمة لنا وطحنا صاعاً من شعير كان عندنا فتعال أنت ونفر معك، فصاح النبي - ﷺ -: «يا أهل الخندق إن جابراً قد صنع سوراً، فحي هلا بكم»، فقال رسول الله - ﷺ -: «لا تنزلن برمتكم ولا تخبزن عجينكم حتى أجيء»، فجئت وجاء رسول الله - ﷺ - يقدم الناس حتى جئت امرأتي فقالت: بك وبك، فقلت: قد فعلت الذي قلت، فأخرجت له عجيناً فبصق فيه وبارك، ثم عمد إلى برمتنا فبصق وبارك، ثم قال: «ادع خابزة فلتخبز معي، واقدحي من برمتكم ولا تنزلوها»، وهم ألف، فأقسم بالله لقد أكلوا حتى تركوه وانحرفوا، وإن برمتنا لتغط كما هي، وإن عجيننا ليخبز كما هو». =

بأنها مسمومة[1]، وأمور كثيرة سواها يكثر تعدادها[2]، وهي مشهورة

= أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي باب٢٩ ح ٤١٠٢ (الفتح ٧/ ٣٩٥ ـ ٣٩٦).
وفي الباب عن أنس وعائشة وأبي هريرة وعبد الرحمن بن أبي بكرة وسمرة بن جندب ـ رضي الله عنهم جميعاً ـ.
وقد قال النووي في شرح صحيح مسلم (١٥ / ٣٨): «تكثير الطعام وجد منه ـ ﷺ ـ في مواطن مختلفة وعلى أحوال كثيرة وصفات متنوعة».
وقال ابن حجر في الفتح (٥/ ٢٣٢): «وقد ورد تكثير الطعام في الجملة من أحاديث جماعة من الصحابة».
وانظر الشمائل لابن كثير (ص١٩٧ـ٢٣٧)، و نظم المتناثر ح ٢٦٧ (ص١٣٦)، والصحيح المسند من دلائل النبوة للوادعي (ص ١٠٣ ـ ١١٢).

(١) عن جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنه ـ: «أن يهودية من أهل خيبر سمت شاة مصلية ثم أهدتها لرسول الله ـ ﷺ ـ، فأخذ رسول الله ـ ﷺ ـ الذراع فأكل منها وأكل رهط من أصحابه معه، ثم قال لهم رسول الله ـ ﷺ ـ: «**ارفعوا أيديكم**»، وأرسل رسول الله ـ ﷺ ـ إلى اليهودية فدعاها فقال لها: «**أسممت هذه الشاة**»؟ قالت اليهودية: من أخبرك؟ قال: «**أخبرتني هذه في يدي**» للذراع، قالت: نعم، قال: «**فما أردت إلى ذلك**»؟ قالت: قلت: إن كان نبياً فلن يضره، وإن لم يكن نبياً استرحنا منه، فعفا عنها رسول الله ـ ﷺ ـ ولم يعاقبها، وتوفي بعض أصحابه الذين أكلوا من الشاة...» الحديث.
أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الديات باب ٦ ح ٤٥١٠ (٤/ ٦٤٨ـ ٦٤٩)، والدارمي في سننه، المقدمة باب ١١ ح ٦٨ (١/ ٤٦ـ ٤٧). وهو منقطع، لأن الزهري ـ راويه عن جابر ـ لم يسمع منه، لكن يقويه مرسل أبي سلمة الذي رواه أيضًا ـ أبو داود والدارمي في سننهما بعد إيرادهما لحديث جابر المتقدم، وقد وصله الحاكم وصححه في المستدرك (٣/ ٢١٩ ـ ٢٢٠) من حديث أبي هريرة، وكذا أخرجه وصححه في (٤/ ١٠٩) من حديث أبي سعيد الخدري ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في تخريج المشكاة ح ٥٩٣١ (٣/ ١٦٦٧ـ ١٦٦٨).
وأصل قصة الشاة التي سمت للنبي ـ ﷺ ـ بخيبر أصلها في الصحيحين ـ لكن بغير ذكر إخبار الذراع ـ من حديث أنس وعائشة وأبي هريرة، وقد قال ابن القيم في مسرد حديثه عن غزوة خيبر: «وفي هذه الغزاة سُم رسول الله ـ ﷺ ـ أهدت له زينب بنت الحارث اليهودية امرأة سلام ابن مشكم شاة مشوية قد سمتها، وسألت أي اللحم أحب إليه؟ فقالوا: الذراع، فأكثرت من السم في الذراع، فلما انتهش من ذراعها أخبره الذراع بأنه مسموم، فلفظ الأكلة ثم قال: «**اجمعوا لي من هاهنا من اليهود...**» وذكر الحديث». زاد المعاد (٣/ ٣٣٥).
وانظر دلائل النبوة لأبي نعيم (١/ ١٩٦ ـ ١٩٧)، ودلائل النبوة للبيهقي (٤/ ٢٥٦ ـ ٢٦٤)، والسيرة النبوية لابن كثير (٣/ ٣٩٤ـ ٤٠٠).

(٢) فقد ذكر البيهقي في الدلائل (١/ ١٠) عن بعض أهل العلم أن أعلام نبوته ـ ﷺ ـ تبلغ ألفاً. ونقل =

ومجموعة في الكتب التي أنشئت[1] لمعرفة هذا الشأن[2]»[3].

* * *

= الحافظ في الفتح (٦/ ٥٨٣) عن الزاهدي الحنفي المتوفى سنة (٦٥٨) أنه ظهر على يديه - ﷺ - ألف معجزة، وقال هو أو غيره بأنها بلغت ثلاثة آلاف. وذكر النووي في مقدمة شرح صحيح مسلم (١/ ٢) أنها تزيد على ألف ومائتين. وأفاد شيخ الإسلام ابن تيمية في الفرقان (ص١٥٨) بأنها قد جمعت في نحو ألف معجزة.

(١) في صون المنطق (ص ٩٧): انتسبت.

(٢) لقد أفردت كتب كثيرة مستقلة جمعت معجزات النبي - ﷺ - ودلائل وأعلام نبوته بلغت ما يزيد على سبعين مؤلفًا، انظر أساميها ومؤلفيها في معجم ما ألف عن رسول الله - ﷺ - (ص ٦٢ - ٦٥، ١٨٧-١٩٠).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٢٩٨ - ٢٩٩)، وصون المنطق (ص٩٦-٩٧)، كلاهما نقلاً عن الغنية عن الكلام وأهله للخطابي.

المطلب الرابع

حكم سبه عليه الصلاة والسلام

عن عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - « أن أعمى كانت له أم ولد تشتم النبي - ﷺ - وتقع فيه، فينهاها فلا تنتهي ويزجرها فلا تنزجر، قال: فلما كانت ذات ليلة جعلت تقع في النبي - ﷺ - وتشتمه، فأخذ المغول[١] فوضعه في بطنها واتكأ عليها فقتلها، فوقع بين رجليها طفل فلطخت ما هناك بالدم، فلما أصبح ذكر ذلك لرسول الله - ﷺ - فجمع الناس فقال: «**أنشد الله رجلاً فعل ما فعل لي عليه حق إلا قام**»، فقام الأعمى يتخطى الناس وهو يتزلزل[٢]، حتى قعد بين يدي النبي - ﷺ - فقال: يا رسول الله أنا صاحبها، كانت تشتمك وتقع فيك فأنهاها فلا تنتهي وأزجرها فلا تنزجر، ولي منها ابنان مثل اللؤلؤتين، وكانت بي رفيقة، فلما كانت البارحة جعلت تشتمك وتقع فيك فأخذت المغول فوضعته في بطنها واتكأت عليها حتى قتلتها، فقال النبي - ﷺ -: « **ألا اشهدوا أن دمها هدر**»[٣].

قال الخطابي - رحمه الله - عند شرحه لهذا الحديث -: « وفيه بيان أن ساب النبي - ﷺ - مقتول (مهدر الدم)، وذلك أن السب منها لرسول الله - ﷺ -

---

(١) المغْول: بكسر الميم وسكون الغين المعجمة: شبه سيف قصير يشتمل به الرجل تحت ثيَابه فيَغَطيه. وقيل: حديدة دقيقة لها حد ماضٍ وقفاً. وقيل: هو سوط في جوفه سيف دقيق يشده الفاتك على وسطه ليغتال به الناس.
انظر: مجمل اللغة لابن فارس مادة (غول) (٤/ ٢٤-٢٥)، ولسان العرب مادة (غول) (١١/ ٥١٠).

(٢) في سنن النسائي: يتدلدل، والمعنى: يضطرب في مشيته.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الحدود باب ٢ ح ٤٣٦١ (٤/ ٥٢٨-٢٥٩)، والنسائي في سننه، كتاب تحريم الدم، باب ١٦ ح ٤٠٧٠ (٧/ ١٠٦). وقد صححه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود ح ٦٣٦٥ (٣/ ٨٢٤)، وفي صحيح سنن الترمذي ح ٣٧٩٤ (٣/ ٨٥٣).

ارتداد عن الدين [١] ، ولا أعلم أحداً من المسلمين اختلف في وجوب قتله .

ولكن إذا كان الساب ذمياً فقد اختلفوا فيه ، فقال مالك بن أنس : من شتم النبي - ﷺ - من اليهود والنصارى قتل إلا أن يسلم [٢] ، وكذلك قال أحمد بن حنبل [٣] ، وقال الشافعي : يقتل الذمي إذا سب النبي - ﷺ - وتبرأ منه الذمة [٤] ، واحتج في ذلك بخبر كعب بن الأشرف ، وقد ذكرناه في كتاب الجهاد [٥] ، وحكي عن أبي حنيفة أنه قال : لا يقتل الذمي بشتم

---

(١) قال ابن القيم : « وقد وهم الخطابي في أمر هذه المقتولة فاعتقد أنها مسلمة ، وليس في الحديث ما يدل على ذلك ، بل الظاهر أنها كانت كافرة كما صرح به في الحديث ، ولو كانت مرتدة منتقلة إلى غير دين الإسلام لم يقر سيدها على ذلك أياماً طويلة ، ولم يكتف بمجرد نهيها عن السب ، بل كان يطلب منها العود إلى الإسلام ، والرجل لم يقل كفرت ولا ارتدت ، وإنما ذكر مجرد السب والشتم ، فدل على أنها لم يصدر منها زائد عليه » . أحكام أهل الذمة (٢/ ٨٤١ - ٨٤٢) .

(٢) للإمام مالك في المسألة قولان : أحدهما ما ذكره الخطابي عنه ، والثاني : القتل مطلقاً .
انظر : البيان والتحصيل (١٦ / ٣٩٧ - ٣٩٨ ، ٤١٣ - ٤١٤) ، والشفا للقاضي عياض (٢/ ٢١٦) .

(٣) بل النصوص الواردة عن الإمام أحمد تفيد قتل الساب مطلقاً .
قال حنبل : سمعت أبا عبد الله يقول : « كل من شتم النبي - ﷺ - أو تنقصه مسلماً كان أو كافراً فعليه القتل » .
وفي رواية أبي طالب أن أبا عبد الله سئل عمن شتم النبي - ﷺ - قال : « يقتل ، قد نقض العهد » .
رواهما أبو بكر الخلال في أحكام أهل الملل ، كتاب الحدود - باب فيمن شتم النبي - ﷺ - (مخطوط) (ق ١٠٤ ل / أ) .
وعن عبد الله قال : سمعت أبي يقول فيمن سب النبي - ﷺ - قال : « تضرب عنقه » .
مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (٣/ ١٣٩٢) .
قال الشيخ ابن تيمية - بعد أن ذكر جملة من النصوص والروايات عن الإمام أحمد في هذا المعنى : « فأقواله كلها نص في وجوب قتله - يعني الساب الذمي - وفي أنه قد نقض العهد ، وليس عنه في هذا اختلاف » . الصارم المسلول (ص ٥) .

(٤) انظر : كتاب الأم (٤/ ١١٨) .

(٥) انظر : معالم السنن (٢/ ٣٣٦ - ٣٣٧) .

النبي - ﷺ - ما هم عليه من الشرك أعظم[١] »[٢] .

وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت : « لم يقتل من نسائهم - تعني بني قريظة - إلا امرأة ، إنها لعندي تحدث تضحك ظهراً وبطنًا ، ورسول الله - ﷺ - يقتل رجالهم بالسيوف[٣] ، إذ هتف هاتف باسمها : أين فلانة؟ قالت : أنا ، قلت : وما شأنك؟ قالت : حَدَثٌ أحدثته ، قالت : فانطلق بها فضربت عنقها ، فما أنسى عجبًا منها أنها تضحك ظهراً وبطنًا وقد علمت أنها تقتل »[٤] .

قال الخطابي : « قلت : يقال إنها كانت شتمت النبي - ﷺ - ، وهو الحدث الذي أحدثته ، وفي ذلك دلالة على وجوب قتل من فعل ذلك ، ويحكى عن مالك أنه كان لا يرى لمن سب النبي - ﷺ - توبة ، ويقبل توبة من ذكر الله سبحانه بسب أو شتم ويكف عنه[٥] ، وأخبرني بعض أهل العلم من أهل الأندلس أن هذه القضية جارية فيما بينهم وأن أمراءهم والقضاة يحكمون بها على من فعل ذلك ، وربما بقي أسراء الروم في أيديهم فيطول مقامهم بينهم فيطلبون الخلاص بالموت فيجاهرون بشتم النبي - ﷺ - فعند ذلك لا ينهون أن يقتلوا ، والغالب على بلاد الأندلس ونواحي المغرب رأي مالك »[٦] .

---

(١) انظر : تحرير المسألة عند الحنفية في حاشية رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين (٤/ ٢١٣ - ٢١٦).

(٢) معالم السنن (٣/ ٢٩٦).

(٣) في المسند (٦/ ٢٧٧): بالسوق.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الجهاد باب ١٢١ ح ٢٦٧١ (٣/ ١٢٣)، وأحمد في مسنده (٦/ ٢٧٧) ، وقد حسنه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود ح ٢٣٢٥ (٢/ ٥٠٦).

(٥) المشهور عند المالكية أن من سب الله تعالى أو النبي - ﷺ - أو أحداً من الملائكة أو الأنبياء ، فإن كان مسلماً قتل اتفاقاً ، واختلف هل يستتاب أم لا؟ فعلى القول بالاستتابة تسقط عنه العقوبة إذا تاب وفاقًا لهما - يعني أبا حنيفة والشافعي - وعلى عدم الاستتابة وهو المشهور لا تسقط عنه بالتوبة كالحدود . قوانين الأحكام الشرعية لابن جزي (ص٣٩٥).

(٦) معالم السنن (٢/ ٢٨١ - ٢٨٢).

وعن أبي برزة[١] ـ رضي الله عنه ـ قال: « مررت على أبي بكر وهو متغيظ على رجل من أصحابه فقلت: يا خليفة رسول الله، من هذا الذي تغيظ عليه؟ قال: ولم تسأل؟ قلت: اضرب عنقه، قال: فوالله لأذْهَبَ عِظَم كلمتي غضبه، ثم قال: ما كانت لأحد بعد محمد ـ ﷺ ـ »[٢].

قال الخطابي ـ رحمه الله ـ: « قلت: قد قيل في هذا الحديث، إن الرجل سب أبا بكر[٣]، وروي من غير هذا الطريق أنه قال لأبي برزة: لو قلت ذلك لك أكنت تفعله؟ فقال: نعم، فقال: ما كان ذلك لأحد بعد رسول الله ـ ﷺ ـ[٤].

يريد: أن أحداً لا يلزم قوله ولا تجب طاعته في قتل مسلم إلا بعد أن يعلم أنه حق، إلا رسول ـ ﷺ ـ، لأنه لا يأمر إلا بالحق ولا يحكم بغير عدل.

وقد يتأول أيضاً على أنه لا يجب القتل في سب أحد إلا في سب رسول الله ـ ﷺ ـ »[٥]. اهـ.

قلت: ليس بخاف أن من قواطع الأحكام في الإسلام أن من سب رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم وشرَّف وكرَّم ـ فهو كافر مرتد، عقوبته

---

(١) صحابي مشهور، اختلف في اسمه واسم أبيه، وأصح ما قيل في ذلك أن اسمه نضلة بن عبيد، وهو قول الإمام أحمد ويحيى بن معين، وقال غيرهما: نضلة بن عبد الله، ويقال: نضلة بن عائذ، وعبد الله بن نضلة، وخالد بن نضلة.

قال ابن عبد البر: نزل البصرة وله بها دار، وأتى خراسان فنزل مرو، ومات بالبصرة بعد ولاية ابن زياد وقبل موت معاوية سنة ٦٠، وقيل: بل مات سنة ٦٤.

الاستيعاب (٤/ ١٦١٠)، وأسد الغابة (٦/ ٣١-٣٣)، والإصابة (٧/ ٣٨).

(٢) أخرجه النسائي في سننه، كتاب تحريم الدم باب ١٧ح ٤٠٧٣ (٧/ ١٠٩)، كتاب الحدود باب ٢ح ٤٣٦٣ (٤/ ٥٣٠-٥٣١)، وقد صححه الألباني في صحيح سنن النسائي ح ٣٧٩٧ (٣/ ٨٥٤)، وكذا ح (٣٧٩٥-٣٨٠١)، وفي صحيح سنن أبي داود ح ٣٦٦٦ (٣/ ٨٢٤-٨٢٥).

(٣) وممن قاله ابن تيمية في الصارم (ص ٩٤)، وابن القيم في زاد المعاد (٣/ ٤٤٠)، والسندي في حاشية سنن النسائي (٧/ ١٠٩).

(٤) انظر: الروايات الأخرى للحديث في المصادر المذكورة.

(٥) أعلام الحديث (٢/ ١٤١٨-١٤١٩).

القتل وماله فيء ودمه هدر ، بل ذهب بعض أهل العلم[١] ، إلى أن من شك في كفر مرتكب ذلك وعذابه فهو كافر .

وفيما تقدم نقله من نصوص وأقوال الإمام الخطابي في المسألة تظهر موافقته التامة الصريحة لما أجمعت عليه الأمة سلفاً وخلفاً ـ كما نقل ذلك عنها ـ : من كون سبه ـ عليه الصلاة والسلام ـ ارتداداً عن الدين لا يعلم أحدًا من المسلمين اختلف في وجوب قتله .

والإجماع المذكور قد حكاه غير واحد من أئمة العلم وحملته ، وعمل بمقتضاه حكام المسلمين وقضاتهم في وقائع متعددة[٢] .

قال محمد بن سحنون[٣] : « أجمع العلماء أن شاتم النبي ـ ﷺ ـ المتنقص له كافر ، والوعيد جار عليه بعذاب الله له ، وحكمه عند الأئمة القتل ، ومن شك في كفره وعذابه كفر »[٤] .

وقال ابن المنذر : « وأجمعوا على أن على من سب النبي ـ ﷺ ـ القتل »[٥] .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : « . . . وأيضًا فإن من خصائص الأنبياء أن من سبَّ نبيًا من الأنبياء قُتل باتفاق الأئمة وكان مرتدًا ، كما أن من كفر به وبما جاء به كان مرتدًا ، فإن الإيمان لا يتم إلا بالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله »[٦] .

---

(١) كمحمد بن سحنون المالكي ، وسيأتي نقل ذلك عنه قريباً .

(٢) انظر : كتاب الشفا (٢/ ٢١٨) وما بعدها .

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن عبد السلام سحنون بن سعيد بن حبيب التنوخي القيرواني أحد أعلام المالكية وكبرائهم ، ووالده من الأئمة المشاهير ، ولد أبو عبد الله سنة ٢٠٢ وتوفي بالساحل سنة ٢٥٦ ، ونقل إلى القيروان فدفن فيها .
ترتيب المدارك (٤/ ٢٠٤ ـ ٢٢١) ، والديباج المذهب (٢/ ١٦٩ ـ ١٧٣) ، وشجرة النور الزكية (ص٧٠) .

(٤) كتاب الشفا (٢/ ٢١٥ـ٢١٦) .

(٥) الإجماع (ص ١٥٣) .

(٦) كتاب الصفدية (١/ ٢٦١ ـ ٢٦٢) .

وقال العلامة ابن القيم وهو يتحدث عما تضمنته غزوة فتح مكة العظيم من الأمور: « وفيها تعيين قتل الساب لرسول الله ـ ﷺ ـ، وأن قتله حد لابد من استيفائه، فإن النبي ـ ﷺ ـ لم يؤمن مقيس بن صبابة وابن خطل والجاريتين اللتين كانتا تغنيان بهجائه، مع أن نساء الحرب لا يقتلن كما لا تقتل الذرية، وقد أمر بقتل هاتين الجاريتين[١]، وأهدر دم أم ولد الأعمى لما قتلها سيدها لأجل سبها النبي ـ ﷺ[٢] ـ، وقتل كعب بن الأشرف اليهودي، وقال: « **من لكعب فإنه قد آذى الله ورسوله**»[٣]، وكان يسبه.

وهذا إجماع من الخلفاء الراشدين ولا يعلم لهم في الصحابة مخالف، فإن الصديق ـ رضي الله عنه ـ قال لأبي برزة وقد هم بقتل من سبه: لم يكن هذا لأحد غير رسول الله ـ ﷺ[٤] ـ، ومر عمر ـ رضي الله عنه ـ براهب فقيل له: هذا يسب رسول الله ـ ﷺ ـ فقال: لو سمعته لقتلته، إنا لم نعطهم الذمة على أن يسبوا نبينا ـ ﷺ ـ[٥].

ولا ريب أن المحاربة بسبب نبينا أعظم أذية ونكاية لنا من المحاربة باليد ومنع دينار جزية في السنة، فكيف ينقض عهده ويقتل بذلك دون السب، وأي نسبة لمفسدة منعه دينار في السنة إلى مفسدة منع مجاهرته بسب نبينا

---

(١) انظر: خبر مقتل هؤلاء في دلائل النبوة للبيهقي (٥/ ٥٩ ـ ٦٤)، والصارم المسلول (ص ١٢٦) وما بعدها، وفتح الباري (٤/ ٦٠ ـ ٦١).

(٢) تقدم تخريجه (ص ٣٦٥).

(٣) الحديث وفيه خبر مقتل كعب أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرهن باب ٣ ح ٢٥١٠ (الفتح ٥/ ١٤٢)، وكذلك في الجهاد ح ٣٠٣١، ٣٠٣٢، وفي المغازي ح ٤٠٣٧، ومسلم في صحيحه، كتاب الجهاد ح ١١٩ (٣/ ١٤٢٥ ـ ١٤٢٦)، وأبو داود في سننه كتاب الجهاد باب ١٦٩ ح ٢٧٦٨ (٣/ ٢١١ ـ ٢١٢) جميعهم من حديث جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنهما ـ.

(٤) تقدم تخريجه (ص ٣٦٨).

(٥) بل هذا الأثر وجدته مروياً عن عبد الله بن عمر بنصه، انظر أحكام أهل الملل للخلال ـ كتاب الحدود ـ باب فيمن شتم النبي ـ ﷺ ـ (مخطوط) (ق ١٠٤ ل/ أ وب)، والصارم المسلول (ص ٢٠٣)، وأحكام أهل الذمة (٢/ ٧٩٦).

أقبح سب على رؤوس الأشهاد، بل لا نسبة لمفسدة محاربته باليد إلى مفسدة محاربته بالسب، فأولى ما انتقض به عهده وأمانه سب رسول الله ـ ﷺ ـ، ولا ينتقض عهده بشيء أعظم منه إلا سبه الخالق سبحانه، فهذا محض القياس ومقتضى النصوص، وإجماع الخلفاء الراشدين ـ رضي الله عنهم ـ، وعلى هذه المسألة أكثر من أربعين دليلاً»[1].

❊ ❊ ❊

(١) زاد المعاد (٣/ ٤٣٩ـ٤٤٠).

وممن حكى الإجماع على هذه المسألة:

❊ الإمام إسحاق بن راهويه (ت ٢٣٨)، ذكره عنه ابن تيمية في الصارم (ص٣).

❊ وأبو بكر الفارسي أحد أئمة الشافعية، ذكره عنه ابن تيمية في الصارم (ص٣)، وابن حجر في الفتح (١٢/ ٢٨١).

❊ والقاضي عياض (ت ٥٤٤)، ذكره في كتابه الشفا (٢/ ٢١٤).

❊ والتقي السبكي (ت ٧٥٦)، ذكره في فتاويه (٢/ ٢١٤).

❊ قال الشيخ ابن تيمية في الصارم (ص ٣): «وهذا الإجماع محمول على إجماع الصدر الأول من الصحابة والتابعين أو أنه إجماعهم على أن ساب النبي ـ ﷺ ـ يجب قتله إذا كان مسلماً». انتهى مع شيء يسير من الاختصار.

والحق أن هذا الحكم عام في المسلم وغيره بمقتضى نصوص عدة، وآثار جمة، تفيد هذا وتقطع به، قد ذكرها ابن تيمية في كتابه المذكور، وكذا العلامة ابن القيم في أحكام أهل الذمة (٢/ ٧٩٥) وما بعدها، ورجحا القول في ذلك بما لا يحتاج معه لزيادة.

المبحث الرابع
الإيمان بالقرآن الكريم

تحدث الإمام الخطابي ـ رحمه الله ـ عن معنى « النصيحة للكتاب »[١] فقال: «وأما النصيحة لكتابه ـ يعني كتاب الله المجيد ـ فمعناه الإيمان به، وبأنه كلام الله ووحيه وتنزيله، وأنه لا يشبه شيئاً من كلام المربوبين، ولا يقدر على مثله أحد من المخلوقين، وإقامة حروفه في التلاوة، وتحسينه عند القراءة، والذب عنه في تأويل المحرفين له وطعن الطاعنين عليه، والتصديق بوعده ووعيده، والاعتبار بمواعظه، والتفكر في عجائبه، والعلم بفرائضه وسننه وآدابه، والعمل بمحكمه، والتسليم لمتشابهه، والتفقه في علومه، والتبين لمواضع المراد من خاصه وعامه، وناسخه وسائر وجوهه »[٢].

وقال في موضع آخر ـ مفسراً أيضًا النصيحة لكتاب الله ـ: «الإيمان والعمل بما فيه»[٣].

ويقول شارحاً قوله عليه الصلاة والسلام: «أعوذ بكلمات الله التامات»[٤]:

---

(١) وهو فيما ثبت من قوله عليه الصلاة والسلام: «الدين النصيحة» قلنا: لمن؟ قال: «لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم».
أخرجه مسلم في صحيحه من حديث تميم الداري ـ رضي الله عنه ـ كتاب الإيمان ح ١٩٥ (١/ ٧٤)، وأبو داود في سننه كتاب الأدب باب ٦٧ ح ٤٩٤٤ (٥ / ٢٣٣ ـ ٢٣٤)، والنسائي في سننه كتاب البيعة باب ٣١ ح ٤١٩٧ ـ ٤١٩٨ (٧ / ١٥٦ ـ ١٥٧).
وفي الباب عن أبي هريرة وابن عمر وجرير وحكيم بن أبي يزيد عن أبيه وثوبان.
انظر: سنن الترمذي مع شرحها تحفة الأحوذي (٦/ ٥٢ ـ ٥٣).

(٢) أعلام الحديث (١/ ١٩١ ـ ١٩٢).

(٣) معالم السنن (٤/ ١٢٦).

(٤) هذا النص النبوي ورد من حديث خولة بنت حكيم السلمية ـ رضي الله عنها ـ قالت: سمعت رسول الله ـ ﷺ ـ يقول: « من نزل منزلاً ثم قال: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق، لم يضره شيء حتى يرتحل من منزله ذلك».
أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء ح ٥٤، ٥٥ (٤/ ٢٠٨٠ ـ ٢٠٨١)، =

«فإن كلمته القرآن ، وصفه بالتمام تنزيهاً له عن أن يلحقه نقص أو عيب ، كما يوجد ذلك في كلام الآدميين»[١] . اهـ.

أقول : من أصول الإيمان وأركانه التي ينبني عليها إيمان العبد وصحة إسلامه ـ ولا يتم له ذلك إلا به ـ إيمانه بالكتب السماوية المنزلة على أنبياء الله ورسله ـ عليهم الصلاة والسلام ـ ، ووجوب التصديق بها ـ جميعها ـ جملة وتفصيلاً باعتبار أنها وحي من الخالق جل وعلا لهؤلاء الصفوة والقدوة من الخلق .

وقد دلت نصوص كثيرة مستفيضة من الكتاب والسنة على هذا الأصل وانعقد عليه إجماع الأمة سلفاً وخلفاً ورضي بذلك المؤمنون . فقد قال جل شأنه : ﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلائِكَةِ وَالْكِتَابِ[٢] وَالنَّبِيِّينَ ﴾[٣] . وقال : ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ ﴾[٤] .

قال شارح الطحاوية : « فجعل الله سبحانه وتعالى الإيمان هو الإيمان بهذه الجملة ، وسمى من آمن بهذه الجملة مؤمنين ، كما جعل الكافرين من كفر بهذه الجملة بقوله : ﴿ وَمَن يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ

= والترمذي في سننه ، كتاب الدعوات باب ٤١ ح ٣٤٣٧ (٥/ ٤٩٦)، وأحمد في المسند (٦/ ٣٧٧).

(١) غريب الحديث (١/ ٢٥٢).

(٢) قال العكبري في التبيان (١/ ١٤٤) عند هذه الآية : « والكتاب : هنا مفرد اللفظ ، فيجوز أن يكون جنساً ، ويقوي ذلك أنه في الأصل مصدر . ويجوز أن يكون اكتفى بالواحد عن الجمع وهو يريده . ويجوز أن يراد به القرآن ، لأ ن من آمن به فقد آمن بكل الكتب ، لأنه شاهد لها بالصدق» .

(٣) سورة البقرة بعض آية ١٧٧ .

(٤) سورة البقرة بعض آية ٢٨٥ .

فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً بَعِيدًا ﴾[١] »[٢] .

والآيات القرآنية الكريمة الدالة على هذا الركن كثيرة جدًا .

وأما من السنة النبوية فحديث جبريل عليه السلام ـ حين سأل الرسول ﷺ عن الإيمان ، فقال له : « **الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، وتؤمن بالقدر خيره وشره** »[٣] .

وإني لم أجد لأبي سليمان الخطابي في هذا الموضوع ـ فيما قرأت من كتبه واطلعت عليه من أقواله ـ غير ما نقلته عنه سابقاً من التحدث عن القرآن الكريم ، ووجوب الإيمان والعمل بما فيه وما ينبغي على المرء المؤمن نحوه . ولازم هذا كله الإيمان والتصديق بكتب الله تعالى الأخرى المنزلة على من اصطفاه من عباده ، ولعل هذا هو السبب في عدم ذكره لها ، أو أنه لم تأت مناسبة مواتية للحديث عنها .

فقد قال تعالى في وصف المؤمنين المتقين مادحاً لهم : **﴿ الٓمٓ ① ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ② الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ③ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾**[٤] .

وقال سبحانه : **﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾**[٥] .

---

(١) سورة النساء بعض آية ١٣٦ .
(٢) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٤٠١) .
(٣) تقدم تخريجه (ص ٢٩١) .
(٤) سورة البقرة الآيات ١ ـ ٤ .
(٥) سورة البقرة آية ١٣٦ .

وقـال: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنزَلَ مِن قَبْلُ وَمَن يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴾(١) .

وقال: ﴿ وَقُلْ آمَنتُ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِن كِتَابٍ ﴾(٢) .

قال الطحاوي في عقيدته: « ونؤمن بالملائكة والنبيين، والكتب المنزلة على المرسلين، ونشهد أنهم كانوا على الحق المبين»(٣) .

قال الشارح ابن أبي العز: « وأما الإيمان بالكتب المنزلة على المرسلين، فنؤمن بما سمى الله تعالى منها في كتابه، من التوراة والإنجيل والزبور، ونؤمن بأن لله تعالى سوى ذلك كتباً أنزلها على أنبيائه، لا يعرف أسماءها وعددها إلا الله تعالى »(٤) .

* * *

---

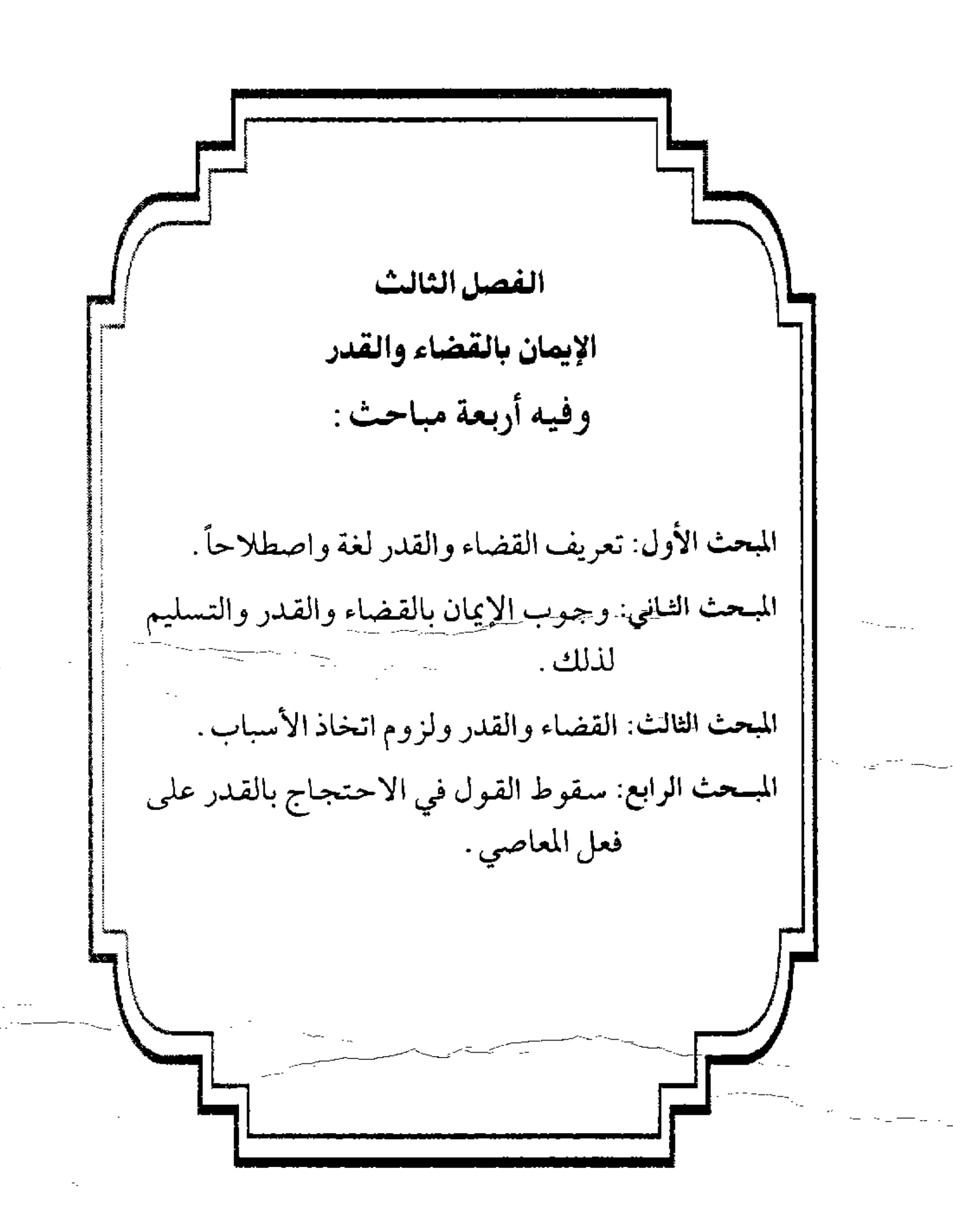
(١) سورة النساء آية ١٣٦ .

(٢) سورة الشورى بعض آية ١٥ .

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٤٠١).

(٤) المصدر السابق (٢/ ٤٢٤-٤٢٥).

وراجع المنهاج في شعب الإيمان للحليمي (١/ ٣١٧-٣٢٥)، ومعارج القبول (٢/ ٩١-٩٥).



الفصل الثالث

الإيمان بالقضاء والقدر

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول: تعريف القضاء والقدر لغة واصطلاحاً .

المبحث الثاني: وجوب الإيمان بالقضاء والقدر والتسليم لذلك .

المبحث الثالث: القضاء والقدر ولزوم اتخاذ الأسباب .

المبحث الرابع: سقوط القول في الاحتجاج بالقدر على فعل المعاصي .

الفصل الثالث

الإيمان بالقضاء والقدر

المبحث الأول

تعريف القضاء والقدر لغة واصطلاحاً

أ ـ تعريف القضاء لغة:

قال الجوهري : « القضاء : الحكم ، وأصله قضاي لأنه من قضيت، إلا أن الياء لما جاءت بعد الألف همزت ، والجمع أقضية ، والقضية مثله ، والجمع قضايا على فعالى ، وأصله فعائل .

وقضى : أي حكم، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاه ﴾[1] .

وقد يكون بمعنى الفراغ ، تقول : قضيت حاجتي ، وضربه فقضى عليه ، أي قتله ، كأنه فرغ منه .

وسم قاض : أي قاتل .

وقضى نحبه قضاء : أي مات .

وقد يكون بمعنى الأداء والإنهاء ، تقول : قضيت ديني ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَاب ﴾[2] ، وقوله تعالى : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الأَمْرَ ﴾[3] ، أي أنهيناه إليه وأبلغناه ذلك .

وقال الفراء في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ ﴾[4] ، يعني امضوا إلي ،

---

(١) سورة الإسراء بعض آية ٢٣ .

(٢) سورة الإسراء بعض آية ٤ .

(٣) سورة الحجر بعض آية ٦٦ .

(٤) سورة يونس بعض آية ٧١ .

كما يقال: قضى فلان أي مات ومضى.

وقد يكون بمعنى الصنع والتقدير، قال أبو ذؤيب:

وعليهما مسرودتان قضاهما داود أو صَنَع السوابغ تُبَّعُ[(١)]

يقال: قضاه أي صنعه وقدره، ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾[(٢)].

ومنه القضاء والقدر»[(٣)].

وقال الراغب الأصفهاني: «القضاء فصل الأمر قولاً كان ذلك أو فعلاً، وكل واحد منهما على وجهين: إلهي وبشري، فمن القول الأول الإلهي قوله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاه﴾[(٤)]، أي أمر بذلك، وقال: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَاب﴾[(٥)]، فهذا قضاء بالإعلام والفصل في الحكم، أي أعلمناهم وأوحينا إليهم وحياً جزماً، وعلى هذا: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْه ذَلِكَ الأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾[(٦)].

ومن الفعل الإلهي قوله: ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِه لا يَقْضُونَ بِشَيْءٍ﴾[(٧)]، وقوله: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾[(٨)]، إشارة إلى إيجاده الإبداعي والفراغ منه، نحو: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾[(٩)]،

---

(١) انظر: شرح أشعار الهذليين (١/ ٣٩).
(٢) سورة فصلت بعض آية ١٢.
(٣) الصحاح (٦/ ٢٤٦٣ ـ ٢٤٦٤).
(٤) سورة الإسراء بعض آية ٢٣.
(٥) سورة الإسراء بعض آية ٤.
(٦) سورة الحجر آية ٦٦.
(٧) سورة غافر بعض آية ٢٠.
(٨) سورة فصلت بعض آية ١٢.
(٩) سورة البقرة بعض آية ١١٧.

وقوله: ﴿وَلَوْلا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى لَّقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾[١]، أي فصل.

ومن القول البشري: نحو قضى الحاكم بكذا، فإن حكم الحاكم يكون بالقول.

ومن الفعل البشري: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ﴾[٢]، ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾[٣]، وقال تعالى: ﴿قَالَ ذَٰلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾[٤]، وقال: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا﴾[٥]، وقال: ﴿ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ﴾[٦] أي افرغوا من أمركم، وقوله: ﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَٰذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾[٧].

وقول الشاعر[٨]:

قضيت أموراً ثم غادرت بعدها[٩]

يحتمل القضاء بالقول والفعل جميعاً»[١٠].

---

(١) سورة الشورى بعض آية ١٤.

(٢) سورة البقرة بعض آية ٢٠٠.

(٣) سورة الحج بعض آية ٢٩.

(٤) سورة القصص بعض آية ٢٨.

(٥) سورة الأحزاب بعض آية ٣٧.

(٦) سورة يونس بعض آية ٧١.

(٧) سورة طه بعض آية ٧٢.

(٨) هو الشماخ بن ضرار الذبياني.

(٩) ديوانه (ص ٤٤٩)، وانظر الحماسة لأبي تمام (١/ ٥٤٠).

وهو صدر بيت، وعجزه:

بوائج في أكمامها تتفتق

والبيت من قصيدة في رثاء عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ مطلعها:

جزى الله خيراً من أمير وباركت ... يد الله في ذاك الأديم الممزق

(١٠) المفردات (ص ٤٠٦).

ب ـ تعريف القدر لغة:

قال الخطابي : « القدر اسم لما صدر مقدراً عن فعل القادر ، كما أن الهدم والقبض والنشر أسماء لما صدر عن فعل الهادم والقابض والناشر ، يقال : قدرت الشيء وقدرت ـ خفيفة وثقيلة ـ بمعنى واحد» [١] .

وقال الجوهري : « قدر الشيء مبلغه ، وقدر الله وقدره بمعنى ، وهو في الأصل مصدر . وقال الله تعالى : ﴿ **مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ** ﴾ [٢] ، أي ما عظموا الله حق تعظيمه .

والقَدَرُ والقَدْر أيضاً ما يقدره الله عز وجل من القضاء .

وأنشد الأخفش :

ألا يا لقومي للنوائب والقدر وللأمر يأتي المرء من حيث لا يدري [٣] .

ويقال : ما لي عليه مقدَرة ومقدِرة ومقدُرة : أي قدرة ، ومنه قولهم : المقدرة تذهب الحفيظة [٤] .

وقدرت الشيء أقدُرُه وأقدره قدراً من التقدير ، وفي الحديث : «**إذا غم عليكم الهلال فاقدروا له**» [٥] ، أي أتموا ثلاثين .

قال الشاعر :

---

(١) معالم السنن (٤/ ٣٢٢).

(٢) سورة الحج بعض آية ٧٤.

(٣) البيت أنشده الأخفش لهدبة بن خشرم، وقد أورده ابن منظور في اللسان مادة (قدر) (٥/ ٧٤).

(٤) انظر مجمع الأمثال (١/ ١٤).

(٥) هو قطعة من حديث ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ أن رسول الله ـ ﷺ ـ ذكر رمضان فقال : «**لا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فاقدروا له**».
أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم باب ١١ ح ١٩٠٦ (الفتح ٤/ ١١٩)، وكذا في مواطن أخرى متفرقة، ومسلم في صحيحه كتاب الصيام ح ٣ وما بعده (٢/ ٢٥٩).

كلا ثقلينا طامع في غنيمة وقد قدر الرحمن ما هو قادر[١]

أي مقدر»[٢] .

تعريف القضاء والقدر اصطلاحاً:

قال الإمام الخطابي ـ رحمه الله ـ : «وجماع القول في هذا الباب أنهما أمران لا ينفك أحدهما عن الآخر، لأن أحدهما بمنزلة الأساس والآخر بمنزلة البناء، فمن رام الفصل بينهما فقد رام هدم البناء ونقضه»[٣] اهـ.

قلت : قد اختلفت عبارات أهل العلم ـ رحمهم الله تعالى ـ في تعريفهم الاصطلاحي للقضاء والقدر، فقال سعيد بن المسيب : «ما قدّر الله فهو قدر»[٤] ، وقال الإمام أحمد : « القدر قدرة الله على العباد»[٥] .

وقال الراغب الأصفهاني : « والقضاء من الله تعالى أخص من القدر لأنه الفصل بين التقدير، فالقدر هو التقدير، والقضاء هو الفصل والقطع، وقد ذكر بعض العلماء أن القدر بمنزلة المعد للكيل، والقضاء بمنزلة الكيل، وهذا كما قال أبو عبيدة لعمر ـ رضي الله عنهما ـ لما أراد الفرار من الطاعون بالشام : أتفر من القضاء؟ قال : أفر من قدر الله إلى قدر الله[٦] .

---

(١) البيت لإياس بن مالك بن عبد الله المعنى، وقد أورده ابن منظور في اللسان مادة (قدر) (٥/ ٧٨).

(٢) الصحاح (٢/ ٧٨٦ـ٧٨٧)، وانظر تهذيب اللغة (٩/ ١٨ـ١٩)، ولسان العرب (٥/ ٧٤ـ٨٠).

(٣) معالم السنن (٤/ ٣٢٣).

(٤) أخرجه عبد الله ابن الإمام أحمد في السنة (٢/ ٤٠٦)، وإسناده صحيح .

(٥) مسائل الإمام أحمد لابن هانئ (٢/ ١٥٥).

وقد قال ابن القيم عن هذا التعريف : « واستحسن ابن عقيل هذا الكلام جداً وقال : هذا يدل على دقة علم أحمد وتبحره في معرفة أصول الدين، وهوكما قال أبو الوفاء، فإن إنكار القدر إنكار لقدرة الرب على خلق أعمال العباد وكتابها وتقديرها، وسلف القدرية كانوا ينكرون علمه بها، وهم الذين اتفق سلف الأمة على تكفيرهم». شفاء العليل (ص ٥٩ـ ٦٠).

(٦) هو جزء من حديث طويل عن عبد الله بن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الطب باب ٣٠ ح ٥٧٢٩ (الفتح ١٠/ ١٧٩)، ومسلم في صحيحه كتاب السلام ح ٩٨ (٤/ ١٧٤٠ـ١٧٤١)، ومالك في موطئه كتاب الجامع باب ٧ ح ٢٢ (٢/ ٨٩٤ـ٨٩٦).

تنبيهاً أن القدر ما لم يكن قضاء فمرجو أن يدفعه الله، فإذا قضى فلا مدفع له، ويشهد لذلك قوله: ﴿وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا﴾ [١]، وقوله: ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾[٢]، ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾[٣]، أي فصل، تنبيهًا أنه صار بحيث لا يمكن تلافيه . . . »[٤].

وقال النووي: « واعلم أن مذهب أهل الحق إثبات القدر، ومعناه أن الله تبارك وتعالى قدر الأشياء في القدم وعلم سبحانه أنها ستقع في أوقات معلومة عنده سبحانه وعلى صفات مخصوصة، فهي تقع على حسب ما قدرها سبحانه وتعالى»[٥].

وقال الجرجاني[٦]: « القدر خروج الممكنات من العدم إلى الوجود واحداً بعد واحد مطابقاً للقضاء، والقضاء في الأزل، والقدر فيما لا يزال، والفرق بين القدر والقضاء هو أن القضاء وجود جميع الموجودات في اللوح المحفوظ مجتمعة والقدر وجودها متفرقة في الأعيان بعد حصول شرائطها.

والقضاء في الاصطلاح: عبارة عن الحكم الكلي الإلهي في أعيان الموجودات على ما هي عليه من الأحوال الجارية في الأزل إلى الأبد»[٧].

ونقل الحافظ ابن حجر عن بعض أهل العلم: « أن القضاء: الحكم

---

(١) سورة مريم بعض آية ٢١.

(٢) سورة مريم بعض آية ٧١.

(٣) سورة البقرة بعض آية ٢١٠، وفي هود بعض آية ٤٤.

(٤) المفردات (ص ٤٠٦ـ٤٠٧).

(٥) شرح صحيح مسلم (١/ ١٥٤).

(٦) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحنفي المعروف بالشريف الجرجاني، فيلسوف ومن كبار العلماء في العربية. ولد بجرجان سنة ٧٤٠، ومات بشيراز سنة ٨١٦.
بغية الوعاة (٢/ ١٩٦ـ١٩٧)، ومفتاح السعادة (١/ ١٩٢ـ١٩٣)، والبدر الطالع (١/ ٤٨٨ـ ٤٩٠).

(٧) التعريفات ص (١٧٤، ١٧٧).

بالكليات على سبيل الإجمال في الأزل، والقدر: الحكم بوقوع الجزئيات التي لتلك الكليات على سبيل التفصيل»[1] .

وبعد تمام هذه النقول ومقارنتها بما ذكره الخطابي ـ رحمه الله ـ تبين أن قوله سديد إن شاء الله، لوضوح عبارته ودقة مدلوله، ولهذا اعتمده غير واحد من العلماء واستحسنه واعتبره ملخصاً مفيداً لما قيل في هذه المسألة. وبالله وحده التوفيق.

* * *

(١) فتح الباري (١١/ ١٤٩).
وراجع: الحجة في بيان المحجة (٢/ ٣٠ـ٣١)، والعقيدة الطحاوية مع شرحها لابن أبي العز (١/ ٣٢٠)، وفتح الباري (١/ ١١٨)، (١١/ ٤٧٧)، ولوامع الأنوار البهية (١/ ٣٤٥).

المبحث الثاني
وجوب الإيمان بالقضاء والقدر والتسليم لذلك

قال الخطابي ـ رحمه الله ـ عند شرحه لقوله عليه الصلاة والسلام: «**إذا سمعتم به**[1] **بأرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارًا منها**»[2] ـ:

«قلت: في قوله: «**لا تقدموا عليه**» إثبات الحذر والنهي عن التعرض للتلف، وفي قوله: «**لا تخرجوا فرارا منه**» إثبات التوكل والتسليم لأمر الله وقضائه، فأحد الأمرين تأديب وتعليم، والآخر تفويض وتسليم»[3].

ويقول ـ في شرح حديث عمران بن حصين ـ رضي الله عنه ـ: «نَهَى النبي ـ ﷺ ـ عن الكي، فاكتوينا فما أفلحن ولا أنجحن»[4] ـ:

«... وأما حديث عمران بن حصين في النهي عن الكي فقد يحتمل وجوهاً: أحدها أن يكون من أجل أنهم كانوا يعظمون أمره ويقولون: آخر الدواء الكي[5]، ويرون أنه يحسم الداء ويبرئه، وإذا لم يفعل ذلك عطب صاحبه وهلك، فنهاهم عن ذلك إذا كان على هذا الوجه، وأباح لهم استعماله على معنى التوكل على الله سبحانه وطلب الشفاء والترجي للبرء بما يحدث الله ـ عز وجل ـ من صنعه فيه ويجلبه من الشفاء على أثره، فيكون الكي والدواء سببا لا علة.

وهذا أمر قد تكثر فيه شكوك الناس وتخطئ فيه ظنونهم وأوهامهم، فما أكثر ما تسمعهم يقولون: لو أقام فلان بأرضه وبلده لم يهلك، ولو شرب

---

(١) يعني الطاعون.

(٢) تقدم تخريجه (ص ٢٦٢).

(٣) معالم السنن (١/ ٢٩٩).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطب باب ٧ ح ٣٨٦٥ (٤/ ١٩٧ ـ ٢٠٠)، والترمذي في سننه كتاب الطب باب ١٠ ح ٢٠٤٩ (٤/ ٣٨٩)، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وابن ماجه في سننه، كتاب الطب باب ٢٣ ح ٣٤٩٠ (٢/ ١١٥٥)، وأحمد في مسنده (٤/ ٤٢٧).

(٥) وهو من الأمثال العربية المشهورة.

الدواء لم يسقم، ونحو ذلك من تجريد إضافة الأمور إلى الأسباب وتعليق الحوادث بها دون تسليط القضاء عليها وتغليب المقادير فيها، فتكون الأسباب أمارات لتلك الكوائن لا موجبات لها، وقد بين الله -جل جلاله- ذلك في كتابه حيث قال: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ﴾[1]، وقال تعالى حكاية عن الكفار: ﴿ وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًّى لَّوْ كَانُوا عِندَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَٰلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾[2].

وسلك الحكماء في هذا طريق الصواب وقيدوا كلامهم في مثله؛ قال أبو ذؤيب يذكر ابنا له هلك يدعى نبيشة:

يقولون لي لو كان بالرمل لم يمت نبيشة والكهان يكذب قيلها

ولو أنني استودعته الشمس لارتقت إليه المنايا عينها ورسولها[3]

يريد الكهان الأطباء، والعرب تدعو الأطباء كهانًا، وكل من يتعاطى علماً مغيباً فهو عندهم كاهن.

وقال رؤبة[4] في كلمة له: ولو توقى لوقاه الواقي.

ثم خشي أن يكون قد فوض فتداركه فقال على أثره:

وكيف يوقى ما الملاقي لاقي؟[5]

---

(١) سورة النساء بعض آية ٧٨.

(٢) سورة آل عمران بعض آية ١٥٦.

(٣) انظر شرح أشعار الهذليين (١/ ١٧٤) وفيه «نشيبة» بدل: «نبيشة». وانظر ما تقدم (ص ٢٧٠).

(٤) هو أبو الجحلف، ويقال أبو الشعثاء، رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة بن لبيد بن صخر التميمي السعدي، من الفصحاء البلغاء، وكان رأسًا في اللغة والشعر والرجز، مات سنة ١٤٥.
وفيات الأعيان (٢/ ٣٠٣-٣٠٥)، وسير أعلام النبلاء (٦/ ١٦٢)، وخزانة الأدب (١/ ٨٩-٩٣).

(٥) لم أجده في ديوانه ولا فيما رجعت إليه مما هو مظنة لذلك.

ومثل هذا في كلامهم كثير »[١] .

وعن أم المؤمنين عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت : « فقدت رسول الله ـ ﷺ ـ ليلة من الفراش ، فالتمسته فوقعت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد وهما منصوبتان وهو يقول : **اللهم أعوذ برضاك من سخطك ، وبمعافاتك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك ، لا أحصي ثناء عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك**»[٢] .

قال الخطابي : « قلت : في هذا الكلام معنى لطيف ، وهوأنه قد استعاذ بـــالله وسأله أن يجيره برضاه من سخطه ، وبمعافاته من عقوبته ، والرضا والسخط ضدان متقابلان ، وكذلك المعافاة والمؤاخذة بالعقوبة ، فلما صار إلى ذكر ما لا ضد له وهو الله سبحانه استعاذ به منه لا غير ، ومعنى ذلك الاستغفار من التقصير في بلوغ الواجب من حق عبادته والثناء عليه .

وقوله : « **لا أحصي ثناء عليك** » أي لا أطيقه ولا أبلغه ، و فيه إضافة الخير والشر إليه سبحانه » [٣] .

وقال ـ عند شرحه لحديث ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ : «**إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نطفة . . .**» الحديث[٤] ـ : « وفي الحديث بيان أن

---

(١) معالم السنن (٤/ ٢١٨ـ٢١٩) .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ح ٢٢٢ (١/ ٣٥٢) ، وأبو داود في سننه ، كتاب الصلاة باب ١٥٢ح ٨٧٩ (١/ ٥٤٧) ، والنسائي في سننه كتاب التطبيق باب ٧١ ح ١١٣٠ (٢/ ٢٢٢ـ٢٢٣) ، وابن ماجه في سننه كتاب الدعاء باب ٣ ح ٣٨٤١ (٢/ ١٢٦٣) ، وأحمد في مسنده (٦/ ٥٨ ، ٢٠١) .

وأخرجه ـ أيضاً ـ أبو داود في الصلاة ح ١٤٢٧ والنسائي في قيام الليل ح ١٧٤٧ والترمذي في الدعوات ح ٣٥٦٦ وابن ماجه في إقامة الصلاة ح ١١٧٩ ، والحاكم في المستدرك (١/ ٣٠٦) ، وصححه ، ووافقه الذهبي . جميعهم من حديث علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ .

(٣) معالم السنن (١/ ٢١٤) .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب بدء الخلق باب ٦ ح ٣٢٠٨ (الفتح ٦/ ٣٠٣) ، وفي الأنبياء ح ٣٣٣٢) ، وفي القدر ح ٦٥٩٤ ، وفي التوحيد ح ٧٤٥٤ ، ومسلم في صحيحه كتاب القدر ح ١ (٤/ ٢٠٣٦) ، وأبو داود في سننه كتاب السنة باب ١٧ ح ٤٧٠٨ (٥/ ٨٢ ـ ٨٣) ، =

ظاهر الأعمال من الحسنات والسيئات أمارات وليس بموجبات، وأن مصير الأمور في العاقبة إلى ما سبق به القضاء وجرى به القدر في التأدية»[١].

وفي موضع آخر يقول: «والله سبحانه خالق الخير والشر، لا يكون شيء منهما إلا بمشيئته، وخلقه الشر شراً في الحكمة كخلقه الخير خيراً، فالأمران معاً مضافان إليه خلقاً وإيجاداً، وإلى الفاعلين لهما من عباده فعلاً واكتسابًا »[٢].

وقال أيضاً: «... ولم يزل من سنة الله في خلقه أن يختلف أمر بلاده في الجدب والخصب، وأحوال عباده في الجدة والعسر، فمرفه له ومقتر عليه، أمر قد جرت به المقادير، فلا مرد له ولا اعتراض عليه»[٣]اهـ.

قلت: يمثل الإيمان بقضاء الله تعالى وقدره أصلاً عظيماً من أصول الدين، فهو أحد الأركان الستة التي يدور عليها فلك الإيمان ورحاه، بحيث لا يتم ولا يتحقق إيمان العبد إلا بها كاملة مجتمعة، وهي المنصوص عليها في حديث جبريل ـ عليه السلام ـ وفيه عن الإيمان: «أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره»[٤].

وفيما ذكره أبو سليمان ـ رحمه الله ـ وأبانه عن هذا الركن الإيماني العظيم الهام تظهر موافقته التامة لما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة، ولما تواتر عن سلف الأمة وأئمتها من وجوب الإيمان بالقضاء والقدر وتسليم الأمر فيهما للمولى سبحانه، إذ قال ـ جل وعلا ـ: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَا إِلاَّ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ

= والترمذي في سننه كتاب القدر باب ٤ ح ٢١٣٧ (٤/ ٤٤٦)، وابن ماجه في سننه المقدمة باب ١٠ ح ٧٦ (١/ ٢٩)، وأحمد في مسنده (١/ ٣٨٢، ٤١٤، ٤٣٠).

(١) أعلام الحديث (٢/ ١٤٨٣).

(٢) معالم السنن (٤/ ٣١٧)، وانظر ما سبق (ص ١١١، ١١٢).

(٣) غريب الحديث (١/ ٤٢٨).

(٤) تقدم تخريجه (ص ٢٩١).

مَوْلانَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾[١]، وقال: ﴿مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الأَرْضِ وَلا فِي أَنفُسِكُمْ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾[٢].

إلى غير هذين النصين من الآي القرآني الكريم المبارك الدال على هذا المعنى. وقال النبي ـ ﷺ ـ: «المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير، احرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز، وإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت كان كذا وكذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل، فإن لو تفتح عمل الشيطان»[٣].

وقال: «لا يؤمن عبد حتى يؤمن بالقدر خيره وشره، حتى يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه»[٤].

إلى غير هذين الحديثين من أحاديث أخرى كثيرة جداً واردة في هذا المقام[٥].

---

(١) سورة التوبة آية ٥١.

(٢) سورة الحديد آية ٢٢.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب القدرح ٣٤ (٤/ ٢٠٥٢)، وابن ماجه في سننه، المقدمة باب ١٠ ح ٧٩ (١/ ٣١)، وفي الزهد باب ١٤ ح ٤١٦٨ (٢/ ١٣٩٥)، وأحمد في مسنده (٢/ ٣٦٦، ٣٧٠)، وابن أبي عاصم في السنة ح ٣٥٦ (ص ١٥٧). جميعهم من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ.

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب القدر باب ١٠ ح ٢١٤٤ (٤/ ٤٥١) من حديث جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنهما ـ وقال: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن ميمون، وعبد الله بن ميمون منكر الحديث».
وقد أخرجه أحمد في المسند بتحقيق أحمد شاكر ح ٣٧٠٣ (١٠/ ١٧٥ـ١٧٦)، ح ٦٩٨٥ (١١/ ١٧٢) من حديث عبد الله بن عمرو، ومن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.
وصحح الشيخ أحمد شاكر إسناديهما في الموضعين، وكذا صحح الحديث الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة ح ٢٤٣٩ (٥/ ٥٦٦)، وساق له في ذلك عشرة أحاديث أخرى صحيحة عن جمع من الصحابة.

(٥) أوسع من رأيته جمع النصوص والآثار في هذا الباب الإمام الحافظ اللالكائي، في شرح أصول الاعتقاد (٣/ ٥٣٤، ٥٧٤)، (٤/ ٥٧٧)، وما بعدها وأحسن من أوسعه بحثاً وبياناً وافياً العلامة ابن القيم في كتابه شفاء العليل.
=

ولقد آمن السلف الصالح بهذه النصوص المحكمة البينة، فأقروا بها وأذعنوا لها وسلموا الأمر فيها، فاطمأنت بذلك نفوسهم وسكنت أفئدتهم وثلجت صدورهم لعلمهم واعتقادهم أن ما شاءه المولى تعالى كان، وما لم يشأ لم يكن، إذ الكل يجري بقضائه وقدره وتحت تصرفه وإرادته، لا مبدل لكلماته ولا راد لحكمه.

قال عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِن بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ﴾[1] ـ: «هو الذي إذا أصابته مصيبة رضي بها وعرف أنها من الله»[2].

وسئل الإمام الشافعي عن القدر فأنشأ يقول:

فما شئتَ كان وإن لم أشأ ... وما شئتُ إن لم تشأ لم يكن

خلقتَ العبادَ على ما علمتَ ... ففي العلم يجري الفتى والمسن

على ذا مننت وهذا خذلت ... وهذا أعنت وذا لم تعن

فمنهم شقي ومنهم سعيد ... ومنهم قبيح ومنهم حسن[3]

---

(١) سورة التغابن بعض آية ١١.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه معلقاً، كتاب التفسير سورة التغابن (الفتح ٨/ ٦٥٢).
قال الحافظ ابن حجر عنده: «أي يهتدي إلى التسليم فيصبر ويشكر، وهذا التعليق وصله عبد الرزاق عن ابن عيينة عن الأعمش عن أبي ظبيان عن علقمة مثله، لكن لم يذكر ابن مسعود، وكذا أخرجه الفريابي عن الثوري، وعبد بن حميد عن عمر بن سعد عن الثوري عن الأعمش، والطبري من طريق الأعمش، نعم أخرجه البرقاني من وجه آخر فقال: «عن علقمة قال: شهدنا عنده ـ يعني عند عبد الله ـ عرض المصاحف فأتى على هذه الآية: ﴿وَمَن يُؤْمِن بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ﴾ قال: هي المصيبات تصيب الرجل فيعلم أنها من عند الله فيسلم ويرضى». وعند الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: «المعنى يهدي قلبه اليقين فيعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه».

(٣) ديوان الإمام الشافعي (ص ٩٧) والأبيات أوردها البيهقي ـ بسنده ـ في الاعتقاد (ص ١٦٢)، ومن طريقه ساقها التاج السبكي في الطبقات (١/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥)، وذكرها ابن كثير في البداية والنهاية (١٠/ ٢٦٥)، والقرطبي في التذكرة (ص ٤٥)، وزاد بيتاً في آخرها، وهو:

ومنهم غني ومنهم فقير ... وكل بأعماله مرتهن

وانظر مراجع أخرى في الديوان.

وحضر رجل عند الإمام أحمد يسأله، فجعل الرجل يقول: يا أبا عبد الله، رأس الأمر وإجماع المسلمين على أن الإيمان بالقدر خيره وشره، حلوه ومره، والتسليم لأمره، والرضا بقضائه؟ فقال أبو عبد الله: نعم[١].

وقال أبو بكر الإسماعيلي ـ محدداً أصول اعتقاد أئمة الحديث ـ: «ويقولون ما يقوله المسلمون بأسرهم: ما شاء الله كان وما لا يشاء لا يكون، كما قال تعالى: ﴿ **وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ** ﴾[٢]»[٣].

وقال ابن بطة ـ بعد كلام له معدداً فيه ما يجب اعتقاده ـ: « ثم من بعد ذلك الإيمان بالقدر، خيره وشره، وحلوه ومره، وقليله وكثيره، مقدور واقع من الله عز وجل على العباد في الوقت الذي أراد أن يقع، لا يتقدم الوقت ولا يتأخر على ما سبق بذلك علم الله، وأن ما أصاب العبد لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه، وما تقدم لم يكن ليتأخر، وما تأخر لم يكن لتقدم.

وفي هذا من صحة الدلائل وثبوت الحجة في جميع القرآن وأخبار المصطفى ـ ﷺ ـ ما لا يمكن رفعه، ولا يقدر على رده إلا بالافتراء على الله عز وجل ومنازعته في قدره.

وإلى ما وصفناه دعت الرسل وأنزلت الكتب، وعليه اتفق أهل التوحيد ممن أقر لله بالربوبية وعلى نفسه بالعبودية من ملك مقرب ونبي مرسل، منذ كان الخلق إلى انقضائه؛ مجمعون على أنه ليس شيء كان ولا شيء يكون في السموات ولا في الأرض إلاما أراده الله عز وجل وشاءه وقضاه، والخلق كلهم أضعف في قوتهم وأعجز في أنفسهم من أن يحدثوا بسلطان الله عز وجل شيئاً يخالفون فيه مراده ويغلبون مشيئته ويردون قضاءه.

فالإيمان بهذا حق لازم فريضة من الله عز وجل على خلقه، فمن خالف ذلك أو خرج عنه أو طعن فيه ولم يثبت المقادير لله عز وجل ويضفها ويضف المشيئة إليه

---

(١) مسائل الإمام أحمد لابن هانئ (٢/ ١٥٦).

(٢) سورة التكوير بعض آية ٢٩.

(٣) اعتقاد أئمة الحديث (ص ٥٧). وانظر عقيدة السلف للصابوني (ص ٨١ ـ ٨٢).

فهو أول الزندقة، لأنه جاءت الأخبار أن القدر أبو جاد الزندقة[(١)]»[(٢)].

وقال ابن أبي زمنين: «ومن قول أهل السنة أن المقادير كلها خيرها وشرها، حلوها ومرها من الله عز وجل، فإنه خلق الخلق وقد علم ما يعملون وما إليه يصيرون، فلا مانع لما أعطى ولا معطي لما منع»[(٣)].

وقال ابن عبد البر: «قال الله عز وجل: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[(٤)]، وقال: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾[(٥)]. فليس لأحد مشيئة تنفذ إلا أن تنفذ منها مشيئة الله تعالى، وإنما يجري الخلق فيما سبق من علم الله، والقدر سر الله لا يدرك بجدال ولا يشفي منه مقال، والحجاج فيه مرتجة، لا يفتح شيء منها إلا بكسر شيء وغلقه، وقد تظاهرت الآثار وتواترت الأخبار فيه عن السلف الأخيار الطيبين الأبرار بالاستسلام والانقياد والإقرار بأن علم الله سابق، ولا يكون في ملكه إلا ما يريد، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلاَّمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[(٦)]»[(٧)].

وقال النووي: ـ عند شرحه لما أورده الإمام مسلم في صحيحه من أحاديث الإيمان بالقدر ـ: «وفي هذه الأحاديث كلها دلالات ظاهرة لمذهب أهل السنة في إثبات القدر، وأن جميع الواقعات بقضاء الله تعالى وقدره، خيرها وشرها، نفعها وضرها»[(٨)].

---

(١) لم يثبت في هذا حديث مرفوع ـ حسب علمي ـ، والذي وقفت عليه من ذلك ما جاء عن ميمون بن مهران قال: قال لي ابن عباس: «احفظ عني ثلاثاً: إياك والنظر في النجوم، فإنه يدعو إلى الكهانة، وإياك والقدر فإنه يدعو إلى الزندقة، وإياك وشتم أحد من أصحاب محمد ﷺ فيكبك الله في النار على وجهك».
أخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد، رقم ١١٣٤ (٤/ ٦٣٣). وكذا ما ورد عن الزهري أنه قال: «القدر رياض الزندقة، فمن دخل فيه هملج» ـ يعني أسرع ـ.
المصدر السابق، رقم ١٣١٤ (٤/ ٧٠٩).

(٢) الشرح والإبانة (ص ١٩٣ ـ ١٩٦).

(٣) أصول السنة (٢/ ٦٩٥).

(٤) سورة القمر آية ٤٩.

(٥) سورة التكوير آية ٢٩.

(٦) سورة فصلت بعض آية ٤٦.

(٧) التمهيد (٦/ ١٣ ـ ١٤).

(٨) شرح صحيح مسلم للنووي (١٦/ ١٩٥ ـ ١٩٦).

المبحث الثالث

القضاء والقدر ولزوم اتخاذ الأسباب

عن علي - رضي الله عنه - قال: « كنا في جنازة في بقيع الغرقد، فأتانا النبي - ﷺ - فقعد وقعدنا حوله ومعه مخصرة، فنكس فجعل ينكت بمخصرته ثم قال: « **ما منكم من أحد، ما من نفس منفوسة إلا كتب مكانها من الجنة والنار، وإلا قد كتبت شقية أو سعيدة** ». فقال رجل[1]: يا رسول الله، أفلا نتكل على كتابنا وندع العمل، فمن كان منا من أهل السعادة فسيصير إلى عمل أهل السعادة، وأما من كان من أهل الشقاوة فسيصير إلى عمل أهل الشقاوة؟ قال: «**أما أهل السعادة فييسرون لعمل السعادة، وأما أهل الشقاوة فييسرون لعمل الشقاوة**، ثم قرأ: ﴿**فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ (٥) وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ (٦) فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ (٧) وَأَمَّا مَن بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ (٨) وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ (٩) فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ**﴾[2] »[3].

قال الخطابي - رحمه الله -: «قلت: معنى قولهم: « أفلا نتكل على كتابنا وندع العمل »، مطالبة منهم بموجب أمر تحته تعطيل العبودية، وذلك أن إخباره - ﷺ - إياهم عن سبق الكتاب بسعادة السعيد وشقاوة الشقي إخبار

---

(١) القائل هو عمر بن الخطاب، وقيل: سراقة بن مالك، وقيل: رجل من الأنصار، وقيل غير هؤلاء. انظر فتح الباري (١١/ ٤٩٧).

(٢) سورة الليل الآيات ٥-١٠.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز باب ٨٢ ح ١٣٦٢ (٣/ ٢٢٥)، وكذا في التفسير ح ٤٩٤٥، ٤٩٤٦، ٤٩٤٧، ٤٩٤٨، ٤٩٤٩، وفي الأدب ح ٦٢١٧، وفي القدر ح ٦٦٠٥، وفي التوحيد ح٧٥٥٢، ومسلم في صحيحه، كتاب القدر، ح٦ (٤/ ٢٠٣٩ - ٢٠٤٠)، وأبو داود في سننه، كتاب السنة باب ١٧ح ٤٦٩٤ (٥/ ٦٨-٦٩)، والترمذي في سننه كتاب التفسير باب ٨١ ح ٣٣٤٤ (٥/ ٤٤١)، وابن ماجه في سننه، المقدمة باب ١٠ح ٧٨ (١/ ٣٠-٣١)، وأحمد في مسنده (طبعة شاكر) ح ١٠٦٧ (٢/ ٢٣٧-٢٣٨)، وكذا ح (١١١٠، ١١٨١).

وقد وردت أحاديث أخرى عن بعض الصحابة عن رسول الله - ﷺ - في هذا المعنى قريبة من سياقه.

عن غيب علم الله فيهم، وهو حجة عليهم، فرام القوم أن يتخذوه حجة لأنفسهم في ترك العمل ويتكلوا على الكتاب السابق، فأعلمهم النبي - ﷺ - أن هاهنا أمرين لا يبطل أحدهما الآخر: باطن: هو العلة الموجبة في حكم الربوبية، وظاهر: هو السمة اللازمة في حق العبودية، وإنما هو أمارة مخيلة في مطالعة علم العواقب غير مفيدة حقيقة العلم به، ويشبه أن يكونوا - والله أعلم - إنما عوملوا بهذه المعاملة وتعبدوا بهذا النوع من التعبد؛ ليتعلق خوفهم بالباطن المغيب عنهم، ورجاؤهم بالظاهر البادي لهم.

والخوف والرجاء مدرجتا العبودية، فيستكملوا بذلك صفة الإيمان، وبين لهم أن كلاً ميسرٌ لما خلق له، وأن عمله في العاجل دليلُ مصيره في الآجل، ولذلك يُمَثِّل بقوله عز وجل: ﴿ **فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ (٥) وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ (٦) فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ (٧) وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ (٨) وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ (٩) فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ** ﴾[١].

وهذه الأمور إنما هي في حكم الظاهر من أحوال العباد، ومن وراء ذلك علم الله فيهم وهو الحكيم الخبير، ﴿ **لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ** ﴾[٢]. فإذا طلبت لهذا الشأن نظيراً من العلم يجمع لك هذين المعنيين، فاطلبه في باب أمْر الرزق المقسوم مع الأمر بالكسب، وأمر الأجل المضروب في العمر مع التعَالج بالطب، فإنك تجد المغيب منهما علة موجبة، والظاهر البادي سبباً مخيلاً، وقد اصطلح الناس خواصُّهم وعوامُّهم على أن الظاهر منهما لا يترك للباطن، والكلام في هذا يطول، والذي ذكرناه منه يكفي الفَهِم الموفَّق»[٣].

وقال في موضع آخر: «فهذا الحديث إذا تأملته أصبت منه الشفاء فيما يتخالجك من أمر القدر، وذلك أن السائل رسول الله - ﷺ -، والقائل له: «أفلا

---

(١) سورة الليل الآيات ٥-١٠.

(٢) سورة الأنبياء آية ٢٣.

(٣) أعلام الحديث (١/ ٧٢٠-٧٢١).

نمكث[1] على كتابنا وندع العمل؟» ـ لم يترك شيئاً مما يدخل في أبواب الطالبات والأسئلة الواقعة في باب التجويز والتعديل إلا وقد طالب به وسأل عنه فأعلمه ـ ﷺ ـ أن القياس في هذا الباب متروك، والمطالبة علية ساقطة، وأنه أمر لا يشبه الأمور المعلومة التي قد عقلت معانيها وجرت معاملات البشر فيما بينهم عليها.

وأخبر أنه إنما أمرهم بالعمل ليكون أمارة في الحال العاجلة لما يصيرون إليه في الحال الآجلة، فمن تيسر له العمل الصالح كان مَأمُولاً له الفوز، ومن تيسر له العمل الخبيث كان مخوفًا عليه الهلاك. وهذه أمارات من جهة العلم الظاهر وليست بموجبات، فإن الله سبحانه طوى علم الغيب عن خلقه وحجبهم عن دركه، كما أخفى أمر الساعة، فلا يعلم أحد متى إبان قيامها، ثم أخبر على لسان رسول الله ـ ﷺ ـ بعض أماراتها وأشراطها، فقال من أشراط الساعة: « **أن تلد الأمة ربتها، وأن ترى الحفاة العراة العالة يتطاولون في البنيان**»[2]، ومنها كيت وكيت»[3]اهـ.

أقول: إن الإيمان بقضاء الله تعالى وقدره واعتقاد أن الأمور جميعها تسير وفق ما سبق فيه القضاء وجرت به المقادير، لا يقتضي من العبد ترك العمل المفضي إلى الخمول والدعة والبطالة، اتكاء واتكالاً على ذلك، بل إن هذا ينافي حقيقة التوكل ومباشرة الأسباب المأمور بها شرعاً وعقلاً وفطرة.

وقد قضت حكمته سبحانه وتعالى تعلق الأشياء بمسبباتها وارتباطها بها

---

(١) كما في رواية أبي داود ـ وقد سبقت الإحالة إلى موضعه فيه ـ.

(٢) هو جزء من الحديث المشهور الذي رواه عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي ﷺ في بيان معنى الإسلام والإيمان والإحسان، وقد أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان ح ١ (١/ ٣٦ـ٣٨)، وأبو داود في سننه، كتاب السنة باب ١٧ح ٤٦٩٥ (٥/ ٦٩ـ٧٣)، والنسائي في سننه كتاب الإيمان وشرائعه باب ٥ ح ٤٩٩٠ (٨/ ٩٧ـ١٠١)، والترمذي في سننه، كتاب الإيمان باب ٤ ح ٢٦١٠ (٥/ ٦ـ ٨)، وابن ماجه في سننه، المقدمة باب ٩ ح ٦٣ (١/ ٢٤ـ٢٥)، وأحمد في مسنده (١/ ٥٢ـ٥٣).

(٣) معالم السنن (٤/ ٣١٨ـ٣١٩).

وبنائها عليها، كما تشهد بذلك العامة والخاصة ، والأمثلة على هذا الأمر معلومة لكل أحد يطول السرد لتقصيها . مع العلم اليقين أن الأسباب نفسها هي -أيضاً- مما قضي وقدر .

وهذا كله ما قرره الإمام الخطابي وأكده في كلامه الماضي عن هذا الموضوع العظيم .

فقد نقل ابن تيمية عن بعضهم أنه قال : «الالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد، ومحو الأسباب أن تكون أسباباً نقص في العقل ، والإعراض عن الأسباب في الكلية قدح في الشرع، ومجرد الأسباب لا يوجب حصول المسبب، فإن المطر إذا نزل وبذر الحب لم يكن ذلك كافياً في حصول النبات، بل لابد من ريح مربية بإذن الله ولابد من صرف الانتفاء عنه، فلابد من تمام الشروط وزوال الموانع، وكل ذلك بقضاء الله وقدره، وكذلك الولد لا يولد بمجرد إنزال الماء في الفرج، بل كم من أنزل ولم يولد له، بل لابد من أن الله شاء خلقه، فتحبل المرأة وتربيه في الرحم، وسائر ما يتم به خلقه من الشروط وزوال الموانع»[١] .

وقال العلامة ابن القيم : « وقد رتب الله سبحانه حصول الخيرات في الدنيا والآخرة، وحصول السرور في الدنيا والآخرة في كتابه على الأعمال، ترتيب الجزاء على الشرط ، والمعلول على العلة والمسبب على السبب، وهذا في القرآن يزيد على ألف موضع . . . وبالجملة فالقرآن من أوله إلى آخره صريح في ترتب الجزاء بالخير والشر والأحكام الكونية والأمرية على الأسباب ، بل ترتب أحكام الدنيا والآخرة مصالحهما ومفاسدهما على الأسباب والأعمال»[٢] .

وقال أيضاً شارحاً حديث علي - رضي الله عنه - المتقدم[٣] وأحاديث

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٧٠) .
(٢) الجواب الكافي (ص ٣٩-٤١) .
(٣) (ص ٣٩٤) .

أخرى في معناه: « فاتفقت هذه الأحاديث ونظائرها على أن القدر السابق لايمنع العمل ولا يوجب الاتكال عليه، بل يوجب الجد والاجتهاد، ولهذا لما سمع بعض الصحابة ذلك قال: ما كنت أشد اجتهاداً مني الآن.

وهذا مما يدل على جلالة فقه الصحابة ودقة أفهامهم وصحة علومهم، فإن النبي - ﷺ - أخبرهم بالقدر السابق وجريانه على الخليقة بالأسباب، فإن العبد ينال ما قدر له بالسبب الذي أقدر عليه ومكن منه وهيئ له، فإذا أتى بالسبب أوصله إلى القدر الذي سبق له في أم الكتاب، وكلما زاد اجتهاداً في تحصيل السبب كان حصول المقدور أدنى إليه، وهذا كما إذا قدر له أن يكون من أعلم أهل زمانه، فإنه لا ينال ذلك إلا بالاجتهاد والحرص على التعلم وأسبابه، وإذا قدر له أن يرزق الولد لم ينل ذلك إلا بالنكاح أو التسري والوطء، وإذا قدر له أن يستغل من أرضه من المغل كذا وكذا لم ينله إلا بالبذر وفعل أسباب الزرع، وإذا قدر الشبع والري، فذلك موقوف على الأسباب المحصلة لذلك من الأكل والشرب واللبس، وهذا شأن أمور المعاش والمعاد، فمن عطل العمل اتكالاً على القدر السابق؛ فهو بمنزلة من عطل الأكل والشرب والحركة في المعاش وسائر أسبابه اتكالاً على ما قدر له.

وقد فطر الله سبحانه عباده على الحرص على الأسباب التي بها مرام معاشهم ومصالحهم الدنيوية، بل فطر الله على ذلك سائر الحيوانات، فهكذا الأسباب التي بها مصالحهم الأخروية في معادهم، فإنه سبحانه رب الدنيا والآخرة، وهو الحكيم بما نصبه من الأسباب في المعاش والمعاد...»[1].

* * *

(١) شفاء العليل (ص ٥١ ـ ٥٢).

وانظر لهذه المسألة الهامة: مجموع الفتاوى (٨/ ٢٧٢) وما بعدها، وص (٥٢٤ ـ ٥٣٩)، ولطائف المعارف للحافظ ابن رجب (ص ٨٣) وما بعدها، (ص ٢٢٧)، والفتاوى السعدية (ص ٣٢ ـ ٣٦)، والرياض الناضرة (ص ١٥١ ـ ١٥٤).

المبحث الرابع

سقوط القول بالاحتجاج بالقدر على فعل المعاصي

عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «**احتج آدم وموسى، فقال له موسى: أنت آدم الذي أخرجتك خطيئتك من الجنة. فقال آدم: أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالاته وبكلامه ثم تلومني على أمرٍ قدر علي قبل أن أخلق؟ فقال رسول الله ـ ﷺ ـ: فحج آدم موسى مرتين**»[1].

قال الخطابي ـ رحمه الله ـ: « قلت : إنما حجه آدم في دفع اللوم، إذ ليس لأحد من الآدميين أن يلوم أحداً، وقد جاء في الحديث: «**انظروا إلى الناس كأنكم عبيد، ولا تنظروا إليهم كأنكم أرباب**»[2]، فأما الحكم الذي تنازعاه فهما في ذلك على السواء لا يقدر أحد أن يسقط الأصل الذي هو القدر، ولا أن يبطل الكسب الذي هو السبب، ومن فعل واحداً منهما خرج عن القصد

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء باب ٣١ ح ٣٤٠٩ (الفتح ٦/ ٤٤١)، وفي التفسير ح (٤٧٣٦، ٤٧٣٨)، وفي القدر ح ٦٦١٤، وفي التوحيد ح ٧٥١٥، ومسلم في صحيحه، كتاب القدر ح ١٣، ١٥ (٤/ ٢٠٤٢ـ٢٠٤٣)، وأبو داود في سننه كتاب السنة باب ١٧ ح (٤٧٠١) (٥/ ٧٦ـ٧٨)، والترمذي في سننه كتاب القدر باب ٢ ح ٢١٣٤ (٤/ ٤٤٤)، وابن ماجه في سننه، المقدمة باب ١٠ ح ٨٠ (١/ ٣١)، ومالك في موطئه كتاب القدر باب ١ ح ١ (٢/ ٨٩٨)، مع تقديم وتأخير واختلاف يسير في بعض ألفاظه.

(٢) أخرج مالك في الموطأ ـ بلاغًا ـ في كتاب الكلام باب ٣ ح ١٨ (٢/ ٩٨٦)، وأن عيسى ابن مريم كان يقول: «لا تكثروا الكلام بغير ذكر الله فتقسو قلوبكم، فإن القلب القاسي بعيد من الله ولكن لا تعلمون، ولا تنظروا في ذنوب الناس كأنكم أرباب، وانظروا في ذنوبكم كأنكم عبيد، فإنما الناس مبتلى ومعافى، فارحموا أهل البلاء واحمدوا الله على العافية».
قال الشيخ الألباني: لا أصل له مرفوعاً ـ ثم قال ـ: « نعم قد روي الحديث مرفوعاً مختصراً، وإسناده ضعيف». وذكره تحت رقم ٩٢٠ من السلسلة الضعيفة.
سلسلة الأحاديث الضعيفة ح ٩٠٨ (٢/ ٣٠٩ـ٣١٠).

إلى أحد الطرفين من مذهب القدر[١] أو إلى الجبر[٢].

وفي قول آدم: «أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالاته وبكلامه ثم تلومني على أمر قدر علي قبل أن أخلق، استقصار لعلم موسى. يقول: إذ قد[٣] جعلك الله بالصفة التي أنت بها من الاصطفاء بالرسالات والكلام، فكيف يسعك أن تلومني على القدر المقدور الذي لا مدفع له. فقال ـ ﷺ ـ: «**فحج آدم موسى**». وحقيقته أنه دفع حجة موسى التي ألزمه بها اللوم، وذلك أن الابتداء بالمسألة والاعتراض إنما كان من موسى، ولم يكن من آدم إنكار لما اقترفه من الذنب، إنما عارضه بأمر كان فيه دفع اللوم، فكان أصوب

---

(١) القدرية سموا بذلك لتكذيبهم القدر، ومقولتهم قائمة على أن العبد خالق لأفعاله كلها، خيرها وشرها استقلالاً.

وأول ما ظهر عنهم هو أن الأمر أنف، أي مستأنف، لم يسبق به قدر ولا علم من الله تعالى، وإنما يعلمه بعد وقوعه.

وكان أول من تكلم به رجل نصراني يقال له سنسويه البقال، وسماه الأوزاعي سوسن، أسلم ثم عاد فتنصر، فأخذ عنه معبد الجهني البصري وأخذ عنه معبد غيلان ابن مسلم الدمشقي.

وقد أطلق السلف ـ رحمهم الله تعالى ـ هذا الاسم على المعتزلة أيضًا، ووصموهم به لكونهم نفوا قضاء الله وقدره في معاصي العباد.

انظر: السنة للخلال ص (٥٢٦ ـ ٥٢٨)، ومعالم السنن (٤/ ٣١٧ ـ ٣٢٠)، وغريب الحديث للخطابي (٢/ ٣٩٣ ـ ٣٩٤)، وشرح أصول الاعتقاد (٤/ ٧٤٦ ـ ٧٥٠)، والفرق بين الفرق (ص ١٨ ـ ٢٠)، والتبصير في الدين (ص ٦١ ـ ٦٢)، وشرح النووي لصحيح مسلم (١/ ١٥٣ ـ ١٥٦)، والبرهان للسكسكي (ص ٥٠)، وذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين (ص ٤٩).

(٢) الجبرية فرقة من المرجئة، سموا بذلك نسبة إلى الجبر وهو أن الله تعالى جَبَرَ الخلْقَ على الإيمان والكفر والطاعة وخلقها فيهم، فالعبد مجبور على فعله، لاقدرة له في ذلك ولا مشيئة، فهو كالريشة في مهب الريح، وأوضح من يمثل هذا الاتجاه الجهمية، وهم أصناف: منهم الجبرية الخالصة: التي لا تثبت للعبد فعلاً ولا قدرة على الفعل أصلاً، والجبرية المتوسطة: التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة.

انظر تفصيل مذهبهم في اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (ص ١٠٣، ١٠٦)، والملل والنحل (١/ ٨٥ ـ ٨٦) وما بعدهما، والبرهان للسكسكي (ص ٤٢ ـ ٤٣).

(٣) حرف «قد» زدته من طرح التثريب (٨/ ٢٥١) من نقله عن الخطابي.

الرأيين ما ذهب إليه آدم بقضية[١] المصطفى - ﷺ - .

وقد كنا تأولنا هذا الحديث على غير هذا المعنى في كتاب معالم السنن[٢] وهذا أولى الوجهين، والله أعلم»[٣].

وقال في معالم السنن[٤] : - عند شرحه للحديث نفسه -: «قد يحسب كثير من الناس أن معنى القدر من الله والقضاء منه معنى الإجبار والقهر للعبد على ما قضاه وقدره، ويتوهم أن فلج[٥] آدم في الحجة على موسى إنما كان من هذا الوجه. وليس الأمر في ذلك على ما يتوهمونه، وإنما معناه الإخبار عن تقدم علم الله سبحانه بما يكون من أفعال العباد وأكسابهم، وصدورها عن تقدير منه وخلق لها خيرها وشرها.

والقدر اسم لما صدر مقدراً عن فعل القادر، كما أن الهدم والقبض والنشر أسماء لما صدر عن فعل الهادم والقابض والناشر، يقال: قدرت الشيء وقدرت - خفيفة وثقيلة - بمعنى واحد.

والقضاء في هذا معناه الخلق، كقوله عز وجل: ﴿ **فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ** ﴾[٦]، أي خلقهن .

وإذا كان الأمر كذلك فقد بقي عليهم من وراء علم الله فيهم أفعالهم وأكسابهم ومباشرتهم تلك الأمور وملابستهم إياها عن قصد وتعمد وتقديم إرادة واختيار، فالحجة إنما تلزمهم بها واللائمة تلحقهم عليها.

(١) أي بحكم، وهذه الكلمة تصحفت في المطبوع فجاءت هكذا: «بعصيبه» والتصويب من طرح التثريب (٨/ ٢٥٢).

(٢) سيأتي نقله بعد هذا النص.

(٣) أعلام الحديث (٣/ ١٥٥٥-١٥٥٦).

(٤) (٤/ ٣٢٢-٣٢٤).

(٥) الفلج: الظفر والنصر والفوز، يقال: فلج بحجته أي أثبتها، وأفلج الله حجته: أظهرها. انظر: القاموس المحيط مادة (فلج) (ص ٢٥٨)، والمصباح المنير (ص ١٨٣).

(٦) سورة فصلت بعض آية ١٢.

وجماع القول في هذا الباب أنهما أمران لا ينفك أحدهما عن الآخر، لأن أحدهما بمنزلة الأساس والآخر بمنزلة البناء، فمن رام الفصل بينهما فقد رام هدم البناء ونقضه.

وإنما كان موضع الحجة لآدم على موسى - صلوات الله عليهما - أن الله سبحانه إذ كان قد علم من آدم أنه يتناول الشجرة ويأكل منها فكيف يمكنه أن يرد علم الله فيه وأن يبطله بعد ذلك.

وبيان هذا في قول الله سبحانه: ﴿ **وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً** ﴾[1]، فأخبر قبل كون آدم أنه إنما خلقه للأرض وأنه لا يتركه في الجنة حتى ينقله عنها إليها، وإنما كان تناوله من الشجرة سببًا لوقوعه إلى الأرض التي خلق لها، وليكون فيها خليفة ووالياً على من فيها فإنما أدلى آدم عليه السلام بالحجة على هذا المعنى ودفع لائمة موسى عن نفسه على هذا الوجه، ولذلك قال: «أتلومني على أمر قدره الله علي قبل أن يخلقني».

فإن قيل: فعلى هذا يجب أن يسقط عنه اللوم أصلاً. قيل: اللوم ساقط من قبل موسى، إذ ليس لأحد أن يعير أحداً بذنب كان منه، لأن الخلق كلهم تحت العبودية أكفاء سواء، وقد روي: «**لا تنظروا إلى ذنوب العباد كأنكم أرباب، وانظروا إليها كأنكم عبيد**»[2].

ولكن اللوم لازم لآدم من قبل الله سبحانه، إذ كان قد أمره ونهاه فخرج إلى معصيته وباشر المنهي عنه، ولله الحجة البالغة سبحانه، لا شريك له.

وقول موسى - ﷺ - وإن كان منه في النفوس شبهة وفي ظاهره متعلق لاحتجاجه بالسبب الذي قد جعل أمارة لخروجه من الجنة، فقول آدم في تعلقه بالسبب الذي هو بمنزلة الأصل أرجح وأقوى، والفلج قد يقع مع

(١) سورة البقرة بعض آية ٣٠.

(٢) تقدم تخريجه والكلام عليه (ص ٣٩٩).

المعارضة بالترجيح كما يقع بالبرهان الذي لا معارض له، والله أعلم». اهـ.

قلت: هذه المسألة العقدية الهامة تعتبر من المسائل الدقيقة في باب القدر، وقد أخطأ الكثير في فهمها من أهل الأهواء والبدع وضلوا السبيل السوي فيها والنهج القويم في سلوكها، مما سوغ لهم ارتكاب الفواحش واقتراف الموبقات والمنكرات احتجاجاً بالقدر الذي لا مدفع له ولا حيلة في رده ولا عمل دونه، وهو زعم فاسد وفهم كاسد، ودعوى منكرة باطلة، عارية عن الدليل، داحضة بالبرهان، تعلقوا بها تدليلاً لفعل المعاصي والآثام.

وقد تشبث المشركون ـ قديماً ـ بالقدر والمشيئة دفعاً لما هم عليه من الشرك والكفر ووحل الوثنية، ظناً أن ذلك ينجيهم من عذاب الله وشديد عقابه فأبطل تعالى زعمهم الخاطئ واعتقادهم المنحرف وحجتهم الزائفة، فقال سبحانه: ﴿ سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ (١٤٨) قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[1].

وقال: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ كَذَٰلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴾[2].

وقال: ﴿ وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَاهُم مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾[3].

---

(١) سورة الأنعام الآيتان ١٤٨ ـ ١٤٩.

(٢) سورة النحل آية ٣٥.

(٣) سورة الزخرف آية ٢٠.

وآيات قرآنية كريمة دالة على هذا المعنى.

والصحيح أن للعبد مشيئة وقدرة، وأنه الفاعل لكل أعماله على وجه الحقيقة والاختيار، كما قال جل و علا: ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴾[1]، ﴿ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾[2]، ﴿ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴾[3]، ﴿ وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ (١٠) كِرَامًا كَاتِبِينَ (١١) يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ ﴾[4]، ﴿ إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَن شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلاً ﴾[5]، ﴿ إِنْ هُوَ إِلاَّ ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ (٢٧) لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴾[6].

وغير هذا في القرآن الكريم كثير جداً يطول سرده وعده، ولا ينافي خلقه تعالى لأفعال العباد وتقديرها عليهم، كما هو واضح ومعلوم بحمد الله[7].

ثم إنه لو صح الاحتجاج بالقدر على المعاصي والانغماس في الشهوات لانتهكت الأعراض، وسلبت الأموال، وعطلت الحدود، وضيعت الفرائض وأهلك الحرث والنسل، بل ولم تخلق جنة ولا نار، ولم يكن هناك ثواب ولا عقاب. وفي هذا من المفاسد العظيمة المنكرة الظاهرة والباطنة ما لا يعد ولا يحصى.

والمحتجون بالقدر على المعاصي هم الجبرية[8]، ومن نهج طريقهم من الجهمية[9] وغيرهم، وهم بهذا قد فتحوا بابًا عريضًا، وشراً مستطيراً للدعوة

---

(١) سورة البقرة بعض آية ١٩٧.

(٢) سورة الحج بعض آية ٧٧.

(٣) سورة الزمر آية ٧٠.

(٤) سورة الانفطار آية ١٠ ـ ١٢.

(٥) سورة المزمل آية ١٩.

(٦) سورة التكوير آية ٢٧ ـ ٢٨.

(٧) انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ٣٩٣) وما بعدها، (ص ٥٢٠ ـ ٥٢٣)، وشفاء العليل (ص ٢٧١)، وما بعدها.

(٨) سبق التعريف بهم ص (٤٠٠).

(٩) سبق التعريف بهم (٩٩).

إلى الفسوق والفجور والإقبال على ارتكاب كل معصية ورذيلة[١].

وكان ما استدل به هؤلاء لتسويغ مذهبهم ومقولتهم: حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ في احتجاج آدم على موسى ـ عليهما الصلاة والسلام ـ، وليس لهم في ذلك ـ بحمد الله ـ حجة ولا أدنى متعلق كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

وهذا النص النبوي الشريف قد تنازع الناس فيه إلى عدة أقوال[٢]، والذي يهم في هذا المقام هو ما ذكره الخطابي ـ رحمه الله ـ في شرحه له وتفسيره لمعناه، والحقيقة أنه يوافق بذلك السلف ـ رحمهم الله تعالى ـ في عموم توجيه الحديث وبيان مدلوله، وإن اختلفت في هذا بعض عباراتهم؛ إذ جميعهم مصدق به غير منكر له كما ادعته القدرية من المعتزلة ومن وافقهم من التكذيب والإنكار، وكذلك لم يتخذوه حجة وبرهانًا لفعل المعاصي واقتراف الآثام، كما تبنت ذلك الجبرية من الجهمية ومن قال بقولهم وارتضى صنيعهم.

قال الحافظ ابن عبدالبر ـ عند شرحه لهذا الحديث ـ: «وأما قوله: أفتلومني على أمر قد قدر علي» فهذا عندي مخصوص به آدم، لأن ذلك إنما كان منه ومن موسى ـ عليهما السلام ـ بعد أن تيب على آدم، وبعد أن تلقى من ربه كلمات تاب بها عليه، فحسن منه أن يقول ذلك لموسى، لأنه قد كان تيب عليه من ذلك الذنب.

وهذا غير جائز أن يقوله اليوم أحد إذا أتى ما نهاه الله عنه ويحتج بمثل هذا، فيقول: أتلومني على أن قتلت أو زنيت أو سرقت، وذلك قد سبق في علم الله وقدره علي قبل أن أخلق.

هذا ما لايسوغ لأحد أن يقوله، وقد اجتمعت الأمة أن من أتى ما

---

(١) انظر لبيان هذا المذهب الفاسد: الفرق بين الفرق (ص ٢١١ ـ ٢١٢)، والملل والنحل (١/ ٨٧).

(٢) انظرها مع مناقشتها وبيان الصحيح منها في رسالة الاحتجاج بالقدر لابن تيمية «ضمن مجموعة الرسائل الكبرى» (٢/ ٩٩ ـ ١٠٣)، ودرء تعارض العقل والنقل (٨/ ٤١٨ ـ ٤٢٠)، وشفاء العليل ص ٢٨ وما بعدها، وفتح الباري (١١/ ٥٠٩ ـ ٥١٢).

يستحق الذم عليه فلا بأس بذمه ولا حرج في لومه، ومن أتى ما يُحْمَدُ لَهُ فلا بأس بمدحه عليه وحمده»[١] .

ونقل عنه الحافظ ابن حجر قوله ـ في هذا الحديث أيضًا ـ : « هذا الحديث أصل جسيم لأهل الحق في إثبات القدر، وأن الله قضى أعمال العباد، فكل أحد يصير لما قدر له بما سبق في علم الله، قال: وليس فيه حجة للجبرية، وإن كان في بادئ الرأي يساعدهم»[٢] .

وقال الطيبي[٣] : « مذهب الجبرية: إثبات القدرة لله ونفيها عن العبد أصلاً، ومذهب المعتزلة بخلافه، وكلاهما من الإفراط والتفريط على شفا جرف هار، والطريق المستقيم القصد»[٤] .

ويقول العلامة ابن القيم عند قوله تعالى: ﴿ **وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى** ﴾[٥] ـ: «قلت: اعتقد جماعة أن المراد بالآية: سلب فعل الرسول ـ ﷺ ـ عنه وإضافته إلى الرب تعالى، وجعلوا ذلك أصلاً في الجبر وإبطال نسبة الأفعال إلى العباد وتحقيق نسبتها إلى الرب وحده، وهذا غلط منهم في فهم القرآن، فلو صح ذلك لوجب طرده في جميع الأعمال، فيقال: ما صليت إذ صليت، وما صمت إذ صمت، وما ضحيت إذ ضحيت، ولا فعلت كل فعل إذ فعلته، ولكن الله فعل ذلك، فإن طردوا ذلك لزمهم في جميع أفعال العباد ـ طاعتهم ومعصيتهم ـ إذ لا فرق، فإن خصوه بالرسول ـ ﷺ ـ وحده وأفعاله

(١) التمهيد (١٨/ ١٥).

(٢) فتح الباري (١١/ ٥٠٩).

(٣) هو الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي، علامة مشهور صاحب شرح المشكاة وغيره، توفي سنة ٧٤٣.

الدرر الكامنة (٢/ ١٥٦ ـ ١٥٧)، والبدر الطالع (١/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠)، وشذرات الذهب (٦/ ١٣٧ ـ ١٣٨).

(٤) فتح الباري (١١/ ٥١٢).

(٥) سورة الأنفال بعض آية ١٧.

جميعها أو رميه وحده، تناقضوا ، فهؤلاء لم يوفقوا لفهم ما أريد بالآية .

وبعد : فهذه الآية نزلت في شأن رميه ـ ﷺ ـ المشركين يوم بدر بقبضة من الحصباء، فلم تدع وجه أحد منهم إلا أصابته ، ومعلوم أن تلك الرمية من البشر لا تبلغ هذا المبلغ ، فكان منه ـ ﷺ ـ مبدأ الرمي وهو الحذف، ومن الله سبحانه وتعالى نهايته وهو الإيصال فأضاف إليه رمي الحذف الذي هو مبدؤه، ونفى عنه رمي الإيصال الذي هو نهايته .

ونظير هذا قوله في الآية نفسها : ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾[١]، ثم قال : ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾[٢] ، فأخبره أنه هو وحده الذي تفرد بقتلهم ولم يكن ذلك بكم أنتم، كما تفرد بإيصال الحصى إلى أعينهم ولم يكن ذلك من رسوله . ولكن وجه الإشارة بالآية أنه أقام أسباباً ظاهرة لدفع المشركين وتولى دفعهم وإهلاكهم بأسباب باطنة غير الأسباب التي تظهر للناس، فكان ما حصل من الهزيمة والقتل والنصرة مضافًا إليه وبه، وهو خير الناصرين»[٣] .

ويقول ـ أيضاً ـ بعد أن دلل على قدرته تعالى على أفعال عباده وإرادته لها وجعلهم فاعلين بفضل قدرته ومشيئته ـ : « فهو سبحانه يحول بين المرء وقلبه، وبين الإنسان ونطقه، وبين اليد وبطشها ، وبين الرجل ومشيها ، فكيف يظن به ظن السوء ويجعل له مثل السوء أنه لا يقدر على ما يقدر عليه عباده، ولا تدخل أفعالهم تحت قدرته، تعالى الله عما يقول الظالمون والجاحدون لقدرته علواً كبيراً .

---

(١) سورة الأنفال بعض آية ١٧ .

(٢) سورة الأنفال بعض آية ٧ .

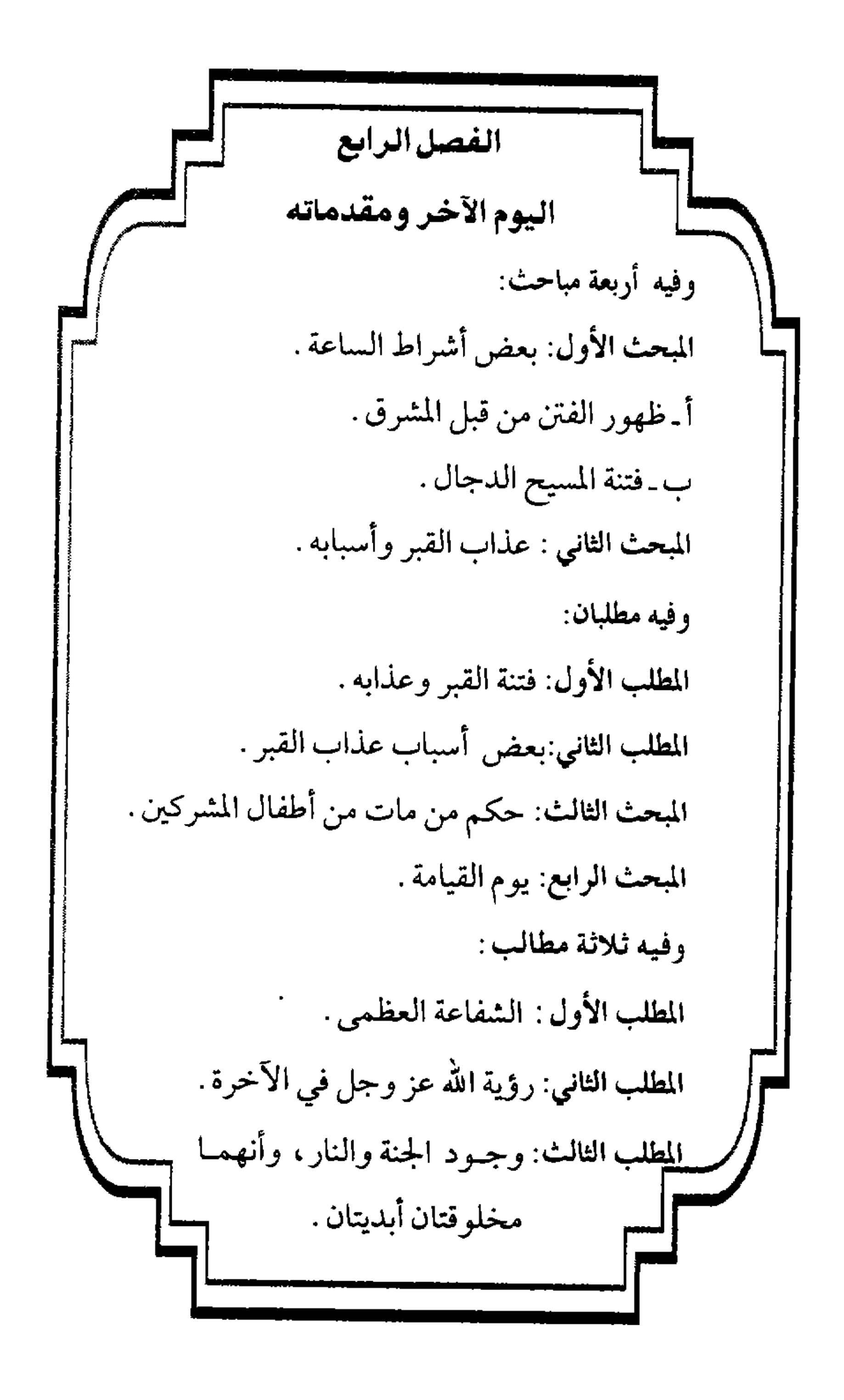
(٣) مدارج السالكين (٣/ ٤٤٤ ـ ٤٤٥).

نعم، ولا نظن به ظن السوء ونجعل له مثل السوء أنه يعاقب عباده على ما لم يفعلوه ولا قدرة لهم على فعله، بل على ما فعله هو دونهم واضطرهم إليه وجبرهم عليه، وذلك بمنزلة عقوبة الزمن إذا لم يطر إلى السماء، وعقوبة أشل اليد على ترك الكتابة، وعقوبة الأخرس على ترك الكلام، فتعالى الله عن هذين المذهبين الباطلين المنحرفين عن سواء السبيل»[(١)].

فهذه النقول كلها سقتها تدليلاً لما ذكرت من كون أبي سليمان الخطابي - رحمه الله تعالى - قد قرر مذهب السلف في التصديق بالقدر والتسليم بما ورد فيه، وإن اختلفت في ذلك العبارة وتنوعت الإشارة، وبالله وحده - دون سواه - التوفيق والتسديد.

* * *

(١) شفاء العليل (ص ١١٧ - ١١٨).



الفصل الرابع

اليوم الآخر ومقدماته

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: بعض أشراط الساعة.

أ- ظهور الفتن من قبل المشرق.

ب- فتنة المسيح الدجال.

المبحث الثاني: عذاب القبر وأسبابه.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: فتنة القبر وعذابه.

المطلب الثاني: بعض أسباب عذاب القبر.

المبحث الثالث: حكم من مات من أطفال المشركين.

المبحث الرابع: يوم القيامة.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الشفاعة العظمى.

المطلب الثاني: رؤية الله عز وجل في الآخرة.

المطلب الثالث: وجود الجنة والنار، وأنهما مخلوقتان أبديتان.

الفصل الرابع

اليوم الآخر ومقدماته

المبحث الأول: بعض أشراط الساعة

أ ـ ظهور الفتن من قبل المشرق:

عن عبد الله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: ذكر النبي ـ ﷺ ـ : «**اللهم بارك لنا في شامنا، اللهم بارك لنا في يمننا**». قالوا: يا رسول الله، وفي نجدنا، فأظنه قال في الثالثة: **هناك الزلازل والفتن، وبها يطلع (قرن)**[1] **الشيطان**»[2].

قال الخطابي ـ رحمه الله ـ : «نجد: ناحية المشرق، ومن كان بالمدينة كان نجده بادية العراق ونواحيها، وهي مشرق أهلها، وأصل النجد: ما ارتفع من الأرض، والغور ما انخفض منها. وتهامة كلها من الغور ومنها مكة، والفتنة تبدو من المشرق، ومن ناحيتها يخرج يأجوج ومأجوج والدجال في أكثر ما يروى من الأخبار»[3] اهـ.

أقول: دلت نصوص ثابتة قطعية أن من أشراط الساعة وعلاماتها كثرة

---

(١) قال محقق كتاب أعلام الحديث (٤/ ٢٣٢٩) هامش (٧) عند هذا اللفظ: «سقط من الأصل وأثبته من الصحيح» اهـ.
قلت: وقد وجدته غير مثبت في نسخة البخاري المطبوعة بمطبعة المكتبة الإسلامية باستانبول الموافقة لطبعة العامرة بتركيا، ولعل نسخة الإمام الخطابي غير موجود بها هذا اللفظ كما هو في الطبعة المذكورة أعلاه (٨/ ٩٥).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الفتن باب ١٦ ح ٧٠٩٤ (الفتح ١٣/ ٤٥)، وفي الاستسقاء باب ٢٧ ح ١٠٣٧ (الفتح ٢/ ٥٢١)، والترمذي في سننه، كتاب المناقب باب ٧٥ ح ٣٩٥٣ (٥/ ٧٣٣)، وأحمد في مسنده «طبعة شاكر» ح ٥٩٨٧ (٨/ ١٨٧ ـ ١٨٨).

(٣) أعلام الحديث (٤/ ٢٣٣٠).

الهرج والمرج واللغط، وظهور الفتن وانتشارها ونزولها في البلاد كلها طولاً وعرضاً، وإن كان ذلك يختلف من قطر لقطر ومصر لمصر، زيادة ونقصانًا، وكلما طال الزمان بأهله وبعد بهم، كانت الفتن أشد ومصائبها أعظم، كما شهدت على ذلك براهين الشرع، ودلت عليه الحوادث والوقائع.

فعن أنس بن مالك - رضي الله عنه - في حديث له مرفوع: « **لا يأتي عليكم زمان إلا والذي بعده أشر منه، حتى تلقوا ربكم**. سمعته من رسول الله - ﷺ - »[1].

وقد أخبر - عليه الصلاة والسلام - عن بزوغ هذه الفتن وكبر بلائها وهولها حتى يصبح الرجل - من شدة وقعها - مؤمنًا ويمسي كافراً، ويمسي مؤمناً ويصبح كافراً، وتجيء الفتنة تلو الفتنة فيقول المؤمن: هذه مهلكتي ثم تنكشف، وتظهر أخرى غيرها فيقول: هذه هذه، وهكذا تستمر الفتن تترا وتنتشر إلى ما شاء الله.

ففي الحديث، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله - ﷺ - قال: « **بادروا بالأعمال فتنًا كقطع الليل المظلم، يصبح الرجل مؤمنًا ويمسي كافرًا** - أو: **يمسي مؤمنًا ويصبح كافرًا** -؛ **يبيع دينه بعرض من الدنيا** »[2].

وفي حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - ﷺ -: « **يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال**[3] ومواقع القطر،

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الفتن باب ٦ ح ٧٠٦٨ (الفتح١٣ / ١٩ - ٢٠)، ولفظه: عن الزبير بن عدي قال: أتينا أنس بن مالك فشكونا إليه ما يلقون من الحجاج، فقال: «اصبروا، **فإنه لا يأتي عليكم زمان إلا والذي بعده أشر منه** . . . » الحديث.
وأخرجه الترمذي في سننه كتاب الفتن باب ٣٥ ح ٢٢٠٦ (٤/ ٤٩٢)، بلفظ: « **ما من عام إلا الذي بعده شر منه** » الحديث.
وعن الإمام أحمد في المسند (٣/ ١٣٢) بلفظ: « **لا يأتي عليكم عام** - أو: يوم»، وانظر منه (٣/ ١٧٧، ١٧٩).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان ح ١٨٦ (١/ ١١٠)، والترمذي في سننه كتاب الفتن باب ٣٠ ح ٢١٩٥ (٤/ ٤٨٧)، وأحمد في مسنده (٢/ ٣٠٤، ٥٢٣).

(٣) الشَّعَفَةُ: محركة: رأس الجبل جمع شعف وشعوف وشعاف وشعفات، والمعنى ظاهر. القاموس المحيط مادة (شعف) (ص ١٠٦٥). وانظر النهاية لابن الأثير: (٢/ ٤٨١).

يفر بدينه من الفتن»[١] .

إلى غير هذين الحديثين الشريفين من أحاديث كثيرة جداً يطول حصرها وسردها في هذا المكان دالة على هذا الأمر العظيم الذي نبه عليه النبي - صلوات الله وسلامه عليه - ، وحذر أمته منه ومن مغبته ، وأرشدهم إلى ما يعصمهم من هذه الشرور والآثام بالتعوذ منها والابتعاد عنها مع صحة الإيمان بالله تعالى والتصديق باليوم الآخر ولزوم جماعة المسلمين أهل السنة والجماعة - ، وإن كانوا في ضعف وقلة عدد .

فقال عليه الصلاة والسلام : « **تعوذوا بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن**»[٢] .

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - قال : كنا مع رسول الله - ﷺ - في سفر فنزلنا منزلاً ، فمنا من يصلح خباءه ، ومنا من ينتضل[٣] ، ومنا من هو في جشره[٤] ، إذ نادى منادي رسول الله - ﷺ - : الصلاة جامعة ، فاجتمعنا إلى رسول الله - ﷺ - فقال : « **إنه لم يكن نبي قبلي إلا كان حقًا عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم وينذرهم شر ما يعلمه لهم ، وإن أمتكم هذه جعل عافيتها في أولها ، وسيصيب آخرها بلاء وأمور**

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الإيمان باب ١٢ ح ١٩ (الفتح ١/ ٦٩) ، وفي بدء الخلق ح ٣٣٠٠ ، وفي المناقب ح ٣٦٠٠ ، وفي الرقاق ح ٦٤٩٥ ، وفي الفتن ح ٧٠٨٨ ، وأبو داود في سننه كتاب الفتن والملاحم باب ٤ ح ٤٢٦٧ (٤/ ٤٦١ - ٤٦٢) ، والنسائي في سننه كتاب الإيمان وشرائعه باب ٣٠ ح ٥٠٣٦ (٨/ ١٢٣ - ١٢٤) ، وابن ماجه في سننه كتاب الفتن باب ١٣ ح ٣٩٨٠ (٢/ ١٣١٧) ، ومالك في موطئه كتاب الاستئذان باب ٦ ح ١٦ (٢/ ٩٧٠) ، وأحمد في مسنده (٣/ ٦ ، ٣٠ ، ٤٣ ، ٥٧) .

(٢) هو طرف من حديث زيد بن ثابت - رضي الله عنه - أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الجنة وصفة نعيمها ح ٦٧ (٤/ ٢٢٠٠) .

(٣) ينتضل : من المناضلة وهي المراماة بالنشاب . شرح صحيح مسلم للنووي (١٢/ ٢٣٣) .

(٤) الجشر : بفتح الجيم والشين ، وهي الدواب التي ترعى وتبيت مكانها . المصدر السابق (١٢ / ٢٣٣) .

تنكرونها، وتجيء فتنة فيرقق بعضها بعضًا [١]، وتجيء الفتنة فيقول المؤمن: هذه مهلكتي، ثم تنكشف، وتجيء الفتنة فيقول المؤمن: هذه هذه، فمن أحب أن يزحزح عن النار ويدخل الجنة فلتأته منيته وهو يؤمن بالله واليوم الآخر، وليأت إلى الناس الذي يحب أن يؤتى إليه...» الحديث[٢].

وعوداً على بدء: فَإنَّ ما ذكره الخطابي ـ عليه رحمة الله ـ من كون الفتنة تبدو من ناحية المشرق، وأن المراد بنجد في النص المذكور: بادية العراق ونواحيها، تفسيراً منه لما ورد في الحديث النبوي الشريف السابق ذكره، كلامٌ صائب، وقولٌ سديد، وبيانٌ وجيه، إذ ليس المقصود بذلك ـ قطعاً ـ نجد اليمامة كما ادعاه بعض متأخري المبتدعة ومتبعي الأهواء[٣] ضد أهل التوحيد والدعاة إليه، الذين أحيا الله بهم السنن، وعلى أيديهم ـ بفضله تعالى ـ ماتت البدع، فأزالوا معالم الشرك، وطمسوا أعلام الوثنية، وقضوا على الخرافة، ونشروا علم السلف،

---

(١) فيرقق بعضها بعضًا: قال النووي: «هذه اللفظة رويت على أوجه: أحدها: وهو الذي نقله القاضي عن جمهور الرواة يرقق بضم الياء وفتح الراء وبقافين، أي يصير بعضها رقيقاً، أي خفيفًا لعظم ما بعده، فالثاني يجعل الأول رقيقاً. وقيل: معناه: يشبه بعضها بعضًا، وقيل: يدور بعضها في بعض ويذهب ويجيء. وقيل: معناه: يَسُوقُ بعضها إلى بعض بتحسينها وتسويلها.

والوجه الثاني: فيرقق بفتح الياء وإسكان الراء وبعدها فاء مضمومة.

والثالث: فيدفق بالدال المهملة الساكنة وبالفاء المكسورة، أي يدفع ويصب». المصدر السابق (١٢/ ٢٣٣).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الإمارة ح ٤٦ (٣/ ١٤٧٢ـ١٤٧٣)، والنسائي في سننه، كتاب البيعة باب ٢٥ ح ٤١٩١ (٧/ ١٥٢ـ١٥٤)، وابن ماجه في سننه كتاب الفتن باب ٩ ح ٣٩٥٦ (٢/ ١٣٠٦ـ١٣٠٧)، وأحمد في مسنده (٢/ ١٩١).

(٣) لمعرفة هؤلاء والوقوف على دعوتهم تلك والرد عليهم من لدن علماء أعلام، انظر: كتاب دعاوى المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، لعبد العزيز محمد العبد اللطيف (ص ١٧٨ـ١٩٢).

وراجع: أكمل البيان في شرح حديث نجد قرن الشيطان، لمؤلفه العلامة حكيم محمد أشرف سندهو.

وبصروا الناس في الدين ، وحكّموا شرع الله القويم .

وهذا التفسير الخاطئ والمقولة الساقطة من هؤلاء المارقين لم يقلها أحد فيما أعلم من الأئمة المتقدمين سواء كانوا لغويين أو من شراح الأحاديث والأخبار ، بل إن نصوصاً كثيرة نبوية أخرى تبين هذا المعنى وتجليه على وفق ما ذكره الخطابي وأشار إليه سابقاً .

والمطلع على حوادث الأيام ووقائع الأزمان المبثوثة في بطون الكتب ودواوين التاريخ يجد مصداق ما ذكر واضحاً بيناً ساطعاً ، فإن جل الفتن إن لم يقل كلها ، وكذا نشوء الفرق الضالة والنحل المختلفة بتعدد أساميها وتباين اتجاهاتها ، وفشو البدع ومقالات السوء ، كان منبعه وانطلاق شره وشرره من قبل المشرق .

ففي العراق ظهر الخوارج والشيعة الروافض والجهمية والمعتزلة والقدرية وغير هؤلاء من الطوائف ، وبه كانت موقعة الجمل وحرب صفين ـ اللتان قتل فيهما خلق كثير من الصحب الكرام الأخيار ـ ، وكذا معركة كربلاء الشهيرة التي استشهد فيها سبط الرسول ـ ﷺ ـ وريحانته الحسين بن علي ـ رضي الله عنه ـ وكثير من أهل بيته ممن كان معه ، وبالعراق ـ أيضاً ـ ظهرت فتنة القول بخلق القرآن التي تبناها المعتزلة ، وتزعمها الخليفة العباسي المأمون ، فناصرها وحمل الناس على القول بها واعتقادها ، فامتحن بسبب ذلك العلماء من أئمة المسلمين ، فكانت مقولة شر وبلاء جرت على الأمة كل ويل وثبور .

كما كان ظهور المغول والتتار وجيوشهم العرمة من المشرق ، ولا يخفى ما أوقعوه بالمسلمين وأحلوه بديارهم من شر مستطير ، تدميراً وقتلاً ونهباً وتشريداً .

قال المُهَلَّب[1] : « إنما ترك ـ ﷺ ـ الدعاء لأهل المشرق ليضعفوا عن

---

(١) هو أبو القاسم المهلب بن أحمد بن أسيد بن أبي صفرة الأسدي التميمي ، من أهل العلم الكبار ، كان متفننًا في الفقه والحديث والعربية ، شرح موطأ مالك وصحيح البخاري ، مات بالأندلس سنة ٤٣٥ وقيل غير ذلك .
الصلة (٢/ ٦٢٦ ـ ٢٢٧) ، وبغية الملتمس (ص٤٧١) ، والديباج المذهب (٢/ ٣٤٦) .

الشرك الذي هو موضوع في جهتهم، لاستيلاء الشيطان بالفتن»[(١)] .

وقال ابن عبد البر عند شرحه لحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - : رأيت رسول الله - ﷺ - يشير إلى المشرق ويقول: « ها، إن الفتنة هاهنا، إن الفتنة هاهنا، من حيث يطلع قرن الشيطان»[(٢)] -: « في هذا الحديث علم من أعلام نبوة رسول الله - ﷺ - لإخباره بالغيب عما يكون بعده، و«الفتنة هاهنا» بمعنى الفتن، لأن الواحدة هاهنا تقوم مقام الجميع في الذكر، لأن الألف واللام في الفتنة ليسا إشارة إلى معهود، وإنما هما إشارة إلى الجنس، مثل قوله: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ﴾، ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾ .

فأخبر - ﷺ - عن إقبال الفتن من ناحية المشرق، وكذلك أكثر الفتن من المشرق انبعثت وبها كانت، نحو الجمل وصفين وقتل الحسين، وغير ذلك مما يطول ذكره مما كان بعد ذلك من الفتن بالعراق وخراسان إلى اليوم. وقد كانت الفتن في كل ناحية من نواحي الإسلام، ولكنها بالمشرق أكثر أبداً»[(٣)] .

وقال النووي مبيناً معنى قرن الشيطان الوارد في الحديث: « وأما قرنا الشيطان فجانبا رأسه، وقيل هما جمعاه اللذان يغريهما بإضلال الناس، وقيل شيعتاه من الكفار، والمراد بذلك: اختصاص المشرق بمزيد من تسلط الشيطان ومن الكفر، كما في الحديث الآخر: « رأس الكفر نحو المشرق»[(٤)] . وكان ذلك في عهده - ﷺ - حين قال ذلك، ويكون حين يخرج

---

(١) فتح الباري (١٣ / ٤٦).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب بدء الخلق باب (١١) ح ٣٢٧٩ (الفتح ٦ / ٣٣٦)، وانظر منه كتاب الفتن ح ٧٠٩٣، ومسلم في صحيحه: كتاب الفتن وأشراط الساعة ح ٤٧ (٤/ ٢٢٢٩)، ومالك في موطئه كتاب الاستئذان با ب١١ ح ٢٩ (٢/ ٩٧٥).

(٣) التمهيد (١٧ / ١١ - ١٢).

(٤) هو طرف من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - ولفظه بتمامه: « رأس الكفر نحو المشرق، والفخر والخيلاء في أهل الخيل والإبل والفدادين أهل الوبر، والسكينة في أهل الغنم».
أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق باب ١٥ ح ٣٣٠١ (الفتح ٦/ ٣٥٠)، وفي =

الدجال من المشرق، وهو فيما بين ذلك منشأ الفتن العظيمة ومثار الكفرة الترك الغاشمة العاتية الشديدة البأس»[١].

ونقل الحافظ ابن حجر عن بعضهم قوله: «كان أهل المشرق يومئذ أهل كفر، فأخبر - ﷺ - أن الفتنة تكون من تلك الناحية؛ فكان كما أخبر، وأول الفتن كان من قبل المشرق، فكان ذلك سببًا للفرقة بين المسلمين، وذلك مما يحبه الشيطان ويفرح به، وكذلك البدع نشأت من تلك الجهة»[٢].

قال الحافظ: «وحاصله أن منشأ الفتن من جهة المشرق وكذا وقع»[٣].

وفي إفادة الخطابي بأن خروج يأجوج ومأجوج[٤] وكذا الدجال يكون من ناحية المشرق في أكثر ما يروى من الأخبار، أذكر بعض ما وقفت عليه من نصوص في ذلك وأردفها ببعض كلام أهل العلم فيما يأتي - ومنه تعالى استمد الحول والعون -.

فعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله - ﷺ - قال: «**يأتي المسيح**[٥] **من قبل المشرق همته المدينة، حتى ينزل دبر أحد، ثم تصرف الملائكة وجهه قبل الشام وهنالك يهلك**»[٦].

ومن حديثه - أيضاً - قال: أحدثكم ما سمعت من رسول الله - ﷺ -

= المناقب ح ٣٤٩٩، بزيادة بعض الألفاظ ونقص أخرى، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان ح ٨٥ (١/ ٧٢)، ومالك في موطئه كتاب الاستئذان باب ٦ ح١٥ (٢/ ٩٧٠)، وأحمد في مسنده (٢/ ٥٠٦).

(١) صحيح مسلم بشرح النووي (٢/ ٣٤).

(٢) فتح الباري (١٣ / ٤٧).

(٣) المصدر السابق (٦/ ٣٤١).

(٤) انظر اشتقاق اسمهم وبيان أصلهم وبعض أخبارهم في كتاب الفتن والملاحم لابن كثير (١/ ١٠٩ ـ١١٣)، وفتح الباري (٦/ ٣٨٦)، ((١٣ / ١٠٥ـ١٠٧)، ولوامع الأنوار البهية (٢/ ١١٣) وما بعدها.

(٥) يعني الدجال.

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الحج ح ٤٨٦ (٢/ ١٠٠٥)، وأحمد في مسنده (٢/ ٣٩٧، ٤٥٧).

الصادق المصدوق يقول: «إن الأعور الدجال مسيح الضلالة يخرج من قبل المشرق في زمان اختلاف من الناس وفرقة...» الحديث[١].

قال الحافظ ابن كثير: « فيكون بدء ظهوره من أصبهان من حارة بها يقال لها اليهودية»[٢].

وقال الحافظ ابن حجر: « وأما من أين يخرج؟ فمن قبل المشرق جزماً»[٣].

وأما بالنسبة لأمر يأجوج ومأجوج فلم أقف - جهد بحثي - على نص صريح في تحديد موطن خروجهم، وإن كان بعض العلماء كالخطابي وغيره قد عيّن ظهورهم من جهة المشرق، كما سيأتي نقل ذلك عمن قاله.

ولا بأس - هنا - من سوق الأدلة المثبتة لخروج هؤلاء القوم إيماناً بها واعتقاداً لمدلولها، وإن لم يعلم موقعهم ويطلع على مكان ظهورهم، إذ ليس في ذلك كبير فائدة مادام أن الشرع قد سكت عنه ولم يظهره.

قال الله تعالى - في سياق قصة ذي القرنين وذكره لشأنه -: ﴿ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا ﴿٩٢﴾ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْمًا لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا ﴿٩٣﴾ قَالُوا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا ﴿٩٤﴾ قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا ﴿٩٥﴾ آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انفُخُوا حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴿٩٦﴾ فَمَا اسْطَاعُوا أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا ﴿٩٧﴾ قَالَ هَٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي فَإِذَا جَاءَ

---

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه كما في الإحسان ح ٦٨١٢ (١٥/ ٢٢٣)، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ٣٤٩)، وقال: رواه البزار ورجاله رجال الصحيح، غير علي بن المنذر وهو ثقة.

(٢) كتاب الفتن والملاحم (١/ ٩٧).

(٣) فتح الباري (١٣ / ٩١).

وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاءَ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا ﴿٩٨﴾ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعًا ﴾[١] .

وقال تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ ﴿٩٦﴾ وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ ﴾[٢] .

وقال رسول الله ـ ﷺ ـ : « **يفتح الردم ـ ردم يأجوج ومأجوج ـ مثل هذه** »[٣] . وعقد وهيب[٤] تسعين .

وعن زينب بنت جحش[٥] ـ رضي الله عنها ـ أن رسول الله ـ ﷺ ـ دخل عليها يوماً فزعًا يقول : « **لا إله إلا الله ، ويل للعرب من شر قد اقترب ، فتح اليوم من ردم يأجوج ومأجوج مثل هذه** ـ وحلق بإصبعيه الإبهام والتي تليها ـ ، قالت زينب بنت جحش : فقلت : يا رسول الله ، **أفنهلك وفينا الصالحون؟** قال : **نعم ، إذا**

---

(١) سورة الكهف الآيات ٩٢ ـ ٩٩ .

(٢) سورة الأنبياء الآيتان ٩٦ ـ ٩٧ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الفتن باب ٢٨ ح ٧١٣٦ (الفتح ١٣ / ١٠٦) ، من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ وقد أخرجه قبل في الأنبياء ح ٣٣٤٧ بلفظ : «فتح الله من ردم يأجوج ومأجوج مثل هذه . وعقد بيده تسعين» .
ومسلم في صحيحه كتاب الفتن وأشراط الساعة ح ٣ (٤/ ٢٢٠٨) .

(٤) هو أبو بكر وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي مولاهم البصري ، إمام حافظ ثقة ثبت حجة ، أخرج له الجماعة ، قال الحافظ ابن حجر : « لكنه تغير قليلاً بآخره» . مات سنة ١٦٥ على ما ذكره البخاري عن أحمد بن أبي رجاء ، وقيل إنه مات سنة ١٦٩ على ما أرخه ابن خليفة وابن قانع .
التاريخ الكبير (٨/ ١٧٧) ، وتهذيب التهذيب (١١/ ١٦٩ ـ ١٧٠) ، والتقريب (ص ٥٨٦) ترجمة رقم ٧٤٨٧ .

(٥) هي أم المؤمنين زينب بنت جحش بن رئاب بن يعمر ، أخت عبدالله بن جحش ـ رضي الله عنه ـ أسدية من بني أسد بن خزيمة ، تزوجها النبي ـ ﷺ ـ في سنة خمس من الهجرة وقيل : في سنة ثلاث ، مناقبها كثيرة جمة ، وكانت أول نسائه لحوقاً به وذلك بالمدينة سنة ٢٠ وقيل : ٢١ .
الاستيعاب (٤/ ١٨٤٩ ـ ١٨٥٢) ، وأسد الغابة (٧/ ١٢٥ ـ ١٢٧) ، والإصابة (٧/ ٦٦٧ ـ ٦٧٠) .

كثر الخبث»[١].

وفي حديث النواس بن سمعان - رضي الله عنه - عن النبي - ﷺ - في الخبر عن الدجال ونزول عيسى - عليه الصلاة والسلام - وقتله له إلى أن يقول: «**فبينما هو كذلك إذ أوحى الله إلى عيسى إني قد أخرجت عباداً لي لا يدان[٢] لأحد بقتالهم فحرز عبادي إلى الطور[٣]، ويبعث الله يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون، فيمر أوائلهم على بحيرة طبرية فيشربون ما فيها ويمر آخرهم فيقولون: لقد كان بهذه مرة ماء، ويحصر نبي الله عيسى وأصحابه حتى يكون رأس الثور لأحدهم خيرًا من مائة دينار لأحدكم اليوم، فيرغب نبي الله عيسى وأصحابه فيرسل الله عليهم النغف[٤] في رقابهم فيصبحون فرسى[٥] كموت نفس واحدة، ثم يهبط نبي الله عيسى وأصحابه إلى الأرض، فلا يجدون في الأرض موضع شبر إلا ملأه زهمهم[٦] ونتنهم، فيرغب نبي الله عيسى وأصحابه إلى الله فيرسل الله طيراً كأعناق البخت[٧]**

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الأنبياء باب ٧ ح ٣٣٤٦ (الفتح ٦/ ٣٨١)، وفي المناقب ح ٣٥٩٨ وفي الفتن ح ٧٠٥٩، ح ٧١٣٥، و مسلم في صحيحه كتاب الفتن وأشراط الساعة ح ١، ٢ (٤/ ٢٢٠٧-٢٢٠٨)، والنسائي في الكبرى كما في التحفة (١١/ ٣٢٢)، والترمذي في سننه، كتاب الفتن باب ٢٣ ح ٢١٨٧ (٤/ ٤٨٠)، وابن ماجه في سننه، كتاب الفتن باب ٩ ح ٣٩٥٣ (٢/ ١٣٠٥)، وأحمد في مسنده (٦/ ٤٢٨).

(٢) لا يدان: بكسر النون تثنية يد، والمعنى لا قدرة ولا طاقة لأحد بقتالهم، وانظر شرح النووي لصحيح مسلم (١٨ / ٦٨).

(٣) أي ضمهم واجعله لهم حرزاً. انظر المصدر السابق (١٨ / ٦٨).

(٤) النغف: بنون وغين معجمة مفتوحتين ثم فاء، وهو دود يكون في أنوف الإبل والغنم، الواحدة نغفة، المصدر السابق (١٨/ ٦٩).

(٥) الفرسى: بفتح الفاء مقصور، أي قتلى، واحدهم فريس. المصدر السابق (١٨/ ٦٩).

(٦) أي دسمهم ورائحتهم الكريهة. المصدر السابق (١٨ / ٦٩).

(٧) البخت: بضم موحدة وسكون معجمة: نوع من الإبل، أي طيرًا، أعناقها في الطول والكبر كأعناق البخت. تحفة الأحوذي (٦ / ٥٠٦).

فتحملهم فتطرحهم حيث شاء الله ....» [١] الحديث.

إلى غير هذه النصوص الحديثية الواردة في هذا المعنى دالة على خروج يأجوج ومأجوج، وما ذكر منها فيه الكفاية والغناء، وليس فيها- كما ترى- تعيين موضع خروجهم على وجه التحديد، فيوكل علم ذلك للمولى سبحانه.

بقي الإشارة إلى ذكر من عين هذا أو ألمح إليه من العلماء ممن وقفت عليه:

قال الحافظ ابن كثير: « يقول الله تعالى مخبراً عن ذي القرنين: ﴿ ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا ﴾ أي سلك طريقاً من مشارق الأرض حتى إذا بلغ بين السدين: وهما جبلان متناوحان [٢]، بينهما ثغرة يخرج منها يأجوج ومأجوج على بلاد الترك» [٣].

ثم قال بعد ذلك: « وقد بعث الخليفة الواثق في دولته بعض أمرائه وجهز معه جيشاً سرية لينظروا إلى السد ويعاينوه وينعتوه له إذا رجعوا، فتوصلوا من بلاد إلى بلاد، ومن ملك إلى ملك حتى وصلوا إليه ورأوا بناءه من الحديد ومن النحاس، وذكروا أنهم رأوا فيه بابًا عظيماً وعليه أقفال عظيمة، ورأوا بقية اللبن والعمل في برج هناك، وأن عنده حرساً من الملوك المتاخمة له، وأنه عال منيف شاهق، لا يستطاع ولا ما حوله من الجبال، ثم رجعوا إلى بلادهم وكانت غيبتهم أكثر من سنتين وشاهدوا أهوالاً وعجائب» [٤].

وقد استدل بعضهم على مكان وجود السد واطلاع البعض عليه بما رواه البزار من حديث يوسف بن مريم الحنفي قال: بينا أنا قاعد مع أبي بكرة [٥]-

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الفتن وأشراط الساعة ح ١١٠ (٤/ ٢٢٥٠-٢٢٥٥)، والترمذي في سننه، كتاب الفتن باب ٥٩ ح ٢٢٤٠ (٤/ ٥١٠-٥١٣)، وابن ماجه في سننه، كتاب الفتن باب ٣٣ ح ٤٠٧٥ (٢/ ١٣٥٦-١٣٥٩)، وأحمد في مسنده (٤/ ١٨١-١٨٢).

(٢) أي متقابلان.

(٣) تفسير القرآن العظيم (٣/ ١٠٩).

(٤) المصدر السابق (٣/ ١١٠)، وكذا ذكر هذا الخبر السفاريني بشيء من التفصيل في اللوامع (٢/ ١١٩)، ولم يذكرا للخبر سنداً ولا توثيقًا فمثله لايحتج به ولا يسلم لما ورد فيه.

(٥) هو نفيع بن مسروح وقيل: ابن الحارث بن كلدة بن عمرو بن علاج الثقفي كان قد نزل يوم الطائف إلى رسول الله ـ ﷺ ـ من حصن الطائف، فأسلم في غلمان من غلمانها فأعتقهم النبي -=

رضـــي الله عنه ـ إذ جاء رجل فسلم عـليه فقال: أما تعرفني؟ فقال له أبو بكرة: من أنت؟ قال: تعلم رجلاً أتى النبي ـ ﷺ ـ فأخبره أنه رأي الردم[١]؟ فقال أبو بكرة: أنت هو؟ قال: نعم، قال: اجلس حدثنا، قال: انطلقت حتى انطلقت إلى أرض ليس لأهلها إلا الحديد يعملونه، فدخلت بيتاً فاستلقيت فيه على ظهري وجعلت رجلي على جداره، فلما كان عند غروب الشمس سمعت صوتاً لم أسمع مثله فرعبت فجلست، فقال لي رب البيت: لا تذعرن، فإن هذا لا يضرك، هذا صوت قوم ينصرفون هذه الساعة من عند هذا السد، قال: فيسرك أن تراه؟ قلت: نعم، قال: فغدوت إليه فإذا لبنة من حديد كل واحدة مثل الصخرة، وإذا كأنه البرد المحبر، وإذا مسامير مثل الجذوع، فأتيت رسول الله ـ ﷺ ـ فأخبرته، فقال لي: «**صفه لي**» فقلت: كأنه البرد المحبرة فقال رسول الله ـ ﷺ ـ: «**من سره أن ينظر إلى رجل قد أتى الردم فلينظر إلى هذا**». قال أبو بكرة: صدق[٢].

= عليه الصلاة والسلام ـ فعد أبو بكرة من مواليه، مات بالبصرة سنة ٥١، وقيل: ٥٢.
الاستيعاب (٤/ ١٦١٤ ـ ١٦١٥)، وأسد الغابة (٦/ ٣٨ ـ ٣٩)، والإصابة (٦/ ٤٦٧ ـ ٤٦٨).

(١) يعني: سد يأجوج ومأجوج.

(٢) كشف الأستار عن زوائد البزار (٢/ ٤٥١) ح ٢٠٨٩.
قال البزار عقبه: «لا نعلم أحداً رواه إلا أبو بكرة ولا له إلا هذا الطريق».
قال الشيخ الألباني: «قلت: وهو ضعيف جداً، فيه ضعف وجهالة. أما الضعف فهو من قبل عمرو بن مالك، وهو الراسبي، ترك التحديث عنه أبو حاتم وأبو زرعة، وقال ابن عدي في الكامل: منكر الحديث عن الثقات ويسرق الحديث.
وأما ابن حبان فذكره في الثقات ولكنه قال: يغرب ويخطئ.
قلت: ـ القائل هو الألباني ـ: فإذا كان من شأنه أنه يخطئ فإيراده في كتابه «الضعفاء» أولى به من «الثقات» كما لا يخفى.
وأما الجهالة فهو أن عبد الملك بن نعامة الحنفي لم أجد من ذكره، ومثله شيخه يوسف ابن أبي مريم الحنفي...».
سلسلة الأحاديث الضعيفة ح ١٠٧٠ (٣/ ١٨٣ ـ ١٨٤).

ب ـ فتنة المسيح الدجال:

عن عبد الله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ : ذكر النبي ـ ﷺ ـ يوماً بين ظهري الناس المسيح الدجال فقال: « **إن الله ليس بأعور ، ألا إن المسيح الدجال أعور العين اليمنى ، كأن عينه عنبة طافية** »[١] .

قال الخطابي : « العنبة الطافية : هي الحبة الكبيرة التي خرجت عن حدِّ نبتة أخواتها في العنقود ، يريد : أن حدقته قائمة كذلك »[٢] .

وقال : « كان هذا الحديث عندي من الواضح الذي يُستغنى بظاهره عن تفسيره ، وقد بقيت زماناً أحسبه أراد بالعنبة الطافية الحبة : من العنب تطفو على متن الماء ، وذلك لأن الحدقة العوراء القائمة في المقلة الناتئة من أشبه شيء بها ، حتى أخبرني مخبر عن أبي عمر صاحبنا قال : سئل أبو العباس ثعلب عن هذا القول فقال : الطافية : العنبة التي خرجت عن حد نبتة أخواتها ، فَعَلَت ، ونَتَأت وَظَهَرَت ، يقال : طفا الشيء : إذا علا وظهر ، ومنه الطافي من السمك .

وأنشد لبعضهم يهجو رجلاً ويعيبه بالجهل والنزق :

قبحت من سالفة ومن قفا   شيخ إذا ما رسب القوم طفا[٣]

يريد : أن الحلماء إذا ترزنوا في مجالسهم طفا هو ، أي علا وظهر بجهله »[٤] .

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب أحاديث الأنبياء باب ٤٨ح ٣٤٣٩ (الفتح ٦/ ٤٧٧) ، وانظر منه كتاب التعبير ح ٦٩٩٩ ، ٧٠٢٦ ، وكتاب المغازي ح ٤٤٠٢ ، وكتاب الفتن ح ٧١٢٨ ، وكتاب التوحيد ح (٧٤٠٧) ، ومسلم في صحيحه كتاب الإيمان ح ٢٧٣ (١/ ١٥٤ ـ ١٥٥) ، ٢٧٧ (١/ ١٥٦) ، وفي الفتن ح ١٠٠ (٤/ ٢٢٤٧) ، والترمذي في سننه ، كتاب الفتن باب ٦٠ ح ٢٢٤١ (٤/ ٥١٤) ، وأحمد في مسنده (٢/ ٢٧) ، وفي مواضع أخرى منه .

(٢) أعلام الحديث (٣/ ١٥٥٩) .

(٣) لم أقف على قائله ، وقد أورده ابن منظور في اللسان مادة « رسب » (١/ ٤١٨) ، وفي رواية « طفا » (١٥/ ١٠) ، وفي الموضعين برواية « عبد » بدل « شيخ » .

(٤) غريب الحديث (١/ ٦٦٧) .

وعن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: حدثنا رسول الله - ﷺ - يوماً حديثاً طويلاً عن الدجال، فكان فيما يحدثنا به أنه قال: « **يأتي الدجال وهو محرم عليه أن يدخل نقاب المدينة، فينزل بعض السباخ**[١] **التي تلي المدينة، فيخرج إليه يومئذ رجل هو خير الناس - أو: من خيار الناس - فيقول: أشهد أنك الدجال الذي حدثنا رسول الله - ﷺ - حديثه، فيقول الدجال: أرأيتم إن قتلتُ هذا ثم أحييته هل تشكون في الأمر؟ فيقولون: لا، فيقتله ثم يحييه، فيقول: والله ما كنت فيك أشد بصيرة مني اليوم، فيريد الدجال أن يقتله فلا يسلط عليه**»[٢].

قال الخطابي - رحمه الله تعالى - : « قوله: «**نقاب المدينة**» ثم قال على أثره: «**بعض السباخ**». فإن كان أراد به اسم بقعة بعينها وإلا فالنقاب الطريق في الجبل، كأنه أراد أن الدجال لايدخل المدينة من طرقها.

وقد يسأل عن هذا فيقال: كيف يجوز أن يجري الله تعالى آياته على أيدي أعدائه؟ وإحياء الموتى آية عظيمة من آيات أنبيائه، فكيف مكن منه الدجال وهو كذاب مفتر على الله، يدعي الربوبية لنفسه؟

فالجواب: أن هذا جائز على سبيل الامتحان لعباده إذا كان منه ما يدل على أنه مبطل غير محق في دعواه، وهو أن الدجال أعور عين اليمنى، مكتوب على جبهته كافر يقرؤه كل مسلم، فدعواه داحضة مع وسم الكفر ونقص العور الشاهدين بأنه لو كان رباً لقدر على رفع العور عن عينه ومحو السمة عن وجهه. وآيات الأنبياء التي أعطوها الأنبياء برئية عما يعارضها ونقائضها فلا يشتبهان بحمد الله»[٣].

---

(١) السباخ: بكسر المهملة جمع سبخة محركة ومسكنة، وهي الأرض ذات نز وملح. انظر القاموس المحيط مادة «سبخ» (ص ٣٢٣).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الفتن باب ٢٧ ح ٧١٣٢ (الفتح ١٣ / ١٠١) وأورده قبل في الحج ح ١٨٨٢، ومسلم في صحيحه كتاب الفتن وأشراط الساعة ح ١١٢ (٤/ ٢٢٥٦)، وأحمد في مسنده (٣/ ٣٦).

(٣) أعلام الحديث (٤/ ٢٣٣٠ - ٢٣٣١).

قلت: ظهور الدجال - أخسأه الله وأخزاه - وشدة فتنته وهوله وبلاء الناس به وبما يجري على يديه، من علامات الساعة العظام وأشراطها الجسام، وقد تواترت الأحاديث النبوية في شأنه والخبر عنه، وبيان وصفه ونعته والتحذير منه وذكر ما يتوقى به منه[١].

قال السفاريني: «قد أنذرت به الأنبياء قومها وحذرت منه أممها، ونعتته بالنعوت الظاهرة، ووصفته بالأوصاف الباهرة، وحذر منه المصطفى وأنذر، ونعته لأمته نعوتاً لا تخفى على ذي بصر»[٢].

وقد صح في الحديث: «**ما بعث نبي إلا أنذر أمته الأعور الكذاب، ألا إنه أعور وإن ربكم ليس بأعور، وإن بين عينيه مكتوب كافر**»[٣].

وثبت من قوله - عليه الصلاة والسلام -: «**لأنا أعلم بما مع الدجال منه، معه نهران يجريان، أحدهما رأي العين، ماء أبيض، والآخر رأي العين، نار تأجج، فإما أدركن أحدٌ فليأت النهر الذي يراه نارًا وليغمض، ثم ليطأطئ رأسه فيشرب منه فإنه ماء بارد، وإن الدجال ممسوح العين ظفرة[٤] غليظة، مكتوب بين عينيه كافر يقرؤه كل مؤمن كاتب وغير كاتب**»[٥].

وكان النبي - ﷺ - يستعيذ في صلاته - وغيرها - من فتنة الدجال وشره وأمر أمته بذلك.

---

(١) انظر: نظم المتناثر من الحديث المتواتر ح ٢٩٠ (ص ١٤٦).

(٢) لوامع الأنوار البهية (٢/ ٨٦).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الفتن باب ٢٦ ح ٧١٣١ (الفتح ١٣/ ٩١)، وانظر منه كتاب التوحيد ح ٧٤٠٨، ومسلم في صحيحه كتاب الفتن وأشراط الساعة ح ١٠١ (٤/ ٢٢٤٨)، وأبو داود في سننه كتاب الملاحم باب ١٤ ح ٤٣١٦ (٤/ ٤٩٤)، والترمذي في سننه كتاب الفتن باب ٦٢ ح ٢٢٤٥ (٤/ ٥١٦)، وأحمد في مسنده (٣/ ١٠٣).

(٤) ظفرة: بفتح الظاء والفاء: لحمة تنبت عند المآقي، وقد تمتد إلى السواد فتغشيه. النهاية (٣/ ١٥٨).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الفتن وأشراط الساعة ح ١٠٥ (٤/ ٢٢٤٩).

فعن أم المؤمنين عائشة ـ رضي الله عنها ـ أن رسول الله ـ ﷺ ـ كان يدعو في الصلاة: «**اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال...**» الحديث[(١)].

وعن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «**إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع، يقول: اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا الممات، ومن شر فتنة المسيح الدجال**»[(٢)].

كما أرشد عليه الصلاة والسلام أمته إلى ما يعصمهم ويقيهم فتنة وبلاء هذا اللعين.

من ذلك ما ثبت في قوله: «**من حفظ عشر آيات من أول سورة الكهف عصم من الدجال**»[(٣)].

وفي قوله: «**إن من بعدكم الكذاب المضل، وإن رأسه من بعده حبك**[(٤)] **حبك حبك ـ ثلاث مرات ـ وإنه سيقول: أنا ربكم، فمن قال: لست ربنا لكن ربنا الله عليه توكلنا وإليه أنبنا، نعوذ من شرك، لم يكن له عليه سلطان**»[(٥)].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الأذان باب ١٤٩ ح ٨٣٢ (٢/ ٣١٧) وفي مواطن أخرى متفرقة، ومسلم في صحيحه كتاب المساجد ومواضع الصلاة ح ١٢٩ (١/ ٤١٢)، وفي مواضع أخرى فيما معناه، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة باب ١٥٣ ح ٨٨٠ (١/ ٥٤٨)، والنسائي في سننه كتاب السهو باب ٦٤ ح ١٣٠٩ (٣/ ٥٦ـ٥٧).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ح ١٢٨ (١/ ٤١٢)، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة باب ١٨٤ ح ٩٨٣ (١/ ٦٠١)، والنسائي في سننه كتاب السهو باب ٦٤ ح ١٣١٠ (٣/ ٥٨)، وابن ماجه في سننه كتاب إقامة الصلاة باب ٢٦ ح ٩٠٩، وأحمد في مسنده (٢/ ٤٧٧)، وفي بعض حديث هؤلاء اختلاف يسير جداً في بعض الألفاظ.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب صلاة المسافرين وقصرها ح ٢٥٧ (١/ ٥٥٥). وانظر سلسلة الأحاديث الصحيحة ح ٥٨٢ (٢/ ١٢١ـ١٢٤) ففيه فوائد علمية.

(٤) أي شعر رأسه متكسر من الجعودة، مثل الماء الساكن أو الرمل إذا هبت عليهما الريح فيتجعدان ويصيران طرائق. النهاية (١/ ٣٣٢).

(٥) مسند الإمام أحمد (٥/ ٣٧٢، ٤١٠) وهو صحيح.

وفي جواب الخطابي وتوجيهه لما قد يقال أو يسأل عنه من جريان هذه الآيات العظيمة الباهرة على يد هذا الأفاك الكافر الفتان ـ وكون بعضها من آيات ومعجزات الأنبياء والمرسلين ـ بيان جواز ذلك على سبيل الامتحان للعباد مادام يوجد ما يدل على كذبه ودجله وبطلان دعواه بما قد وسم به من عور ونقص وعيب ـ ينزه عنه الباري تعالى ـ ، ولما كتب في جبهته من لفظة كافر يقرؤها كل مؤمن ، فهو جواب جيد سديد قال به كثير من العلماء ، ونص عليه وارتضاه جمع من شراح الحديث والأخبار ، أسوق طرفاً من أقوالهم ، تدليلاً وتأييداً على ما ذكره الخطابي وأشار إليه .

قال الإمام ابن جرير الطبرى : « لا يجوز أن تعطى أعلام الرسل لأهل الكذب والإفك في الحالة التي لا سبيل لمن عاين ما أتى به فيها إلا الفصل بين المحق منهم والمبطل ، فأما إذا كان لمن عاين ذلك السبيل إلى علم الصادق من الكاذب فمن ظهر ذلك على يده فلا ينكر إعطاء الله ذلك للكذابين ، فهذا بيان الذي أعطيه الدجال من ذلك فتنة لمن شاهده ومحنة لمن عاينه »[1] .

وقال القاضي عياض[2] : « هذه الأحاديث التي ذكرها مسلم وغيره في قصة الدجال حجة لمذهب أهل الحق في صحة وجوده وأنه شخص بعينه ابتلى الله به عباده ، وأقدره على شيء من مقدورات الله تعالى ، من إحياء الميت الذي يقتله ، ومن ظهور زهرة الدنيا والخصب معه ، وجنته وناره ونهريه ، واتباع كنوز الأرض له ، وأمره السماء أن تمطر فتمطر ، والأرض أن تنبت فتنبت ، فيقع كل ذلك بقدرة الله تعالى ومشيئته ، ثم يعجزه الله تعالى بعد ذلك فلا يقدر على قتل ذلك الرجل ولا غيره ويبطل أمره ، ويقتله عيسى ـ ﷺ ـ ويثبت الله الذين آمنوا .

---

(١) فتح الباري (١٣/ ١٠٣) .

(٢) هو أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي القاضي الشهير أحد الأعلام ، إمام في الفقه والأصول والنحو واللغة وأيام العرب وأنسابهم ، حافظ لمذهب مالك ضابط لقواعده ، ولد بسبتة سنة ٤٧٦ ، ومات بمراكش سنة ٥٤٤ .
الصلة (٢/ ٤٥٣ ـ ٤٥٤) ، وبغية الملتمس (ص ٤٣٧) ، والديباج المذهب (٢/ ٤٦ ـ ٥١) .

هذا مذهب أهل السنة وجميع المحدثين والفقهاء والنظار، خلافاً لمن أنكره وأبطل أمره من الخوارج والجهمية، وبعض المعتزلة، وخلافاً للبخاري المعتزلي[(١)] وموافقيه من الجهمية وغيرهم في أنه صحيح الوجود، ولكن الذي يدعى مخارف وخيالات لا حقائق لها، وزعموا أنه لو كان حقًا لم يوثق بمعجزات الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم -.

وهذا غلط من جميعهم، لأنه لم يدع النبوة فيكون ما معه كالتصديق له، وإنما يدعي الإلهية، وهو في نفس دعواه مكذب لها بصورة حاله ووجود دلائل الحدوث فيه ونقص صورته وعجزه عن إزالة العور الذي في عينيه وعن إزالة الشاهد بكفره المكتوب بين عينيه، ولهذه الدلائل وغيرها لا يغتر به إلا رعاع من الناس لسد الحاجة والفاقة رغبة في سد الرمق، أو تقية وخوفاً من أذاه، لأن فتنته عظيمة جداً تدهش العقول وتحير الألباب، مع سرعة مروره في الأمر فلا يمكث بحيث يتأمل الضعفاء حاله ودلائل الحدوث فيه والنقص، فيصدقه من صدقه في هذه الحالة، ولهذا حذرت الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين من فتنته، ونبهوا على نقصه ودلائل إبطاله. وأما أهل التوفيق فلايغترون به ولا يخدعون لما معه لما ذكرناه من الدلائل المكذبة له مع ما سبق لهم من العلم بحاله، ولهذا يقول له الذي يقتله ثم يحييه: ما ازددت فيك إلا بصيرة»[(٢)].

وقال ابن كثير: «إن الدجال يمتحن الله به عباده بما يخلقه معه من الخوارق المشاهدة في زمانه كما تقدم أن من استجاب له يأمر السماء فتمطرهم، والأرض فتنبت لهم زرعاً تأكل منه أنعامهم وأنفسهم، وترجع إليهم مواشيهم سماناً لبناً، ومن لا يستجيب له ويرد عليه أمره تصيبه السنة والجدب والقحط والقلة وموت الأنعام ونقص الأموال والأنفس والثمرات، وإنه يتبعه كنوز كيعاسيب

---

(١) هو أبو بكر البخاري المعتزلي، كان يلقب «بحمل عائشة» لتعصبه لها، أخذ عن أبي هاشم الكلام وعن أبي الحسن الفقه وبلغ في العلم مبلغاً. هكذا ورد في المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل. فرق وطبقات المعتزلة (ص ١١٥).

(٢) شرح النووي لصحيح مسلم (١٨ / ٥٨-٥٩).

النحل، ويقتل ذلك الشاب ثم يحييه. وهذا كله ليس بمخرفة، بل حقيقة امتحن الله بها عباده في آخر الزمان، فيضل به كثيراً ويهدي به كثيراً، يكفر المرتابون ويزداد الذين آمنوا إيماناً »[١].

ويقول ابن حجر: « وفي الدجال مع ذلك دلالة بينة لمن عقل على كذبه لأنه ذو أجزاء مؤلفة، وتأثير الصنعة فيه ظاهر، مع ظهور الآفة به من عور عينه، فإذا دعا الناس إلى أنه ربهم فأسوأ حال من يراه من ذوي العقول أن يعلم أنه لم يكن ليسوي خلق غيره ويعدله ويحسنه، ولا يدفع النقص عن نفسه، فأقل ما يجب أن يقول: يا من يزعم أنه خالق السماء والأرض صور نفسك وعدلها وأزل عنها العاهة، فإن زعمت أن الرب لا يحدث في نفسه شيئاً فأزل ما هو مكتوب بين عينيك»[٢].

هل ابن صياد هو الدجال الأكبر؟

عن عبد الله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ أن عمر بن الخطاب انطلق مع النبي ـ ﷺ ـ في رهط قبل ابن صياد حتى وجدوه يلعب مع الصبيان عند أطم بني مغالة[٣]، وقد قارب ابن صياد الحلم فلم يشعر حتى ضرب النبي ـ ﷺ ـ بيده ثم قال لابن صياد: « **تشهد أني رسول الله** ؟ »، فنظر إليه ابن صياد فقال: أشهد أنك رسول الأميين[٤]، فقال ابن صياد للنبي ـ ﷺ ـ: أتشهد أني رسول الله؟» ، فرفضه وقال: « **آمنت بالله وبرسله**». فقال له: «**ماذا ترى؟**».

---

(١) كتاب الفتن والملاحم (١/ ٩١).

(٢) فتح الباري (١٣/ ١٠٣).

(٣) بنو مغالة: قبيلة من الأنصار نسبوا إلى امرأة منهم اسمها مغالة. انظر: الأنساب للسمعاني (١٢/ ٣٦٥).

(٤) قال الحافظ ابن حجر: « فيه إشعار بأن اليهود الذين كان ابن صياد منهم كانوا معترفين ببعثة رسول الله ـ ﷺ ـ لكن يدعون أنها مخصوصة بالعرب، وفساد حجتهم واضح جداً، لأنهم إذا أقروا بأنه رسول الله ـ ﷺ ـ استحال أن يكذب على الله، فإذا ادعى أنه رسوله إلى العرب وإلى غيرها تعين صدقه فوجب تصديقه». فتح الباري (٦/ ١٧٣).

قال ابن صياد: يأتيني صادق وكاذب. فقال النبي ـ ﷺ ـ: «**خلط عليك الأمر**». ثم قال له النبي ـ ﷺ ـ: «**إني قد خبأت لك خبيئاً**»، فقال ابن صياد: هو الدخ، فقال: «**اخسأ، فلن تعدو قدرك**». فقال عمر ـ رضي الله عنه ـ: دعني يا رسول الله أضرب عنقه، فقال النبي ـ ﷺ ـ: «**إن يكنه فلن تسلط عليه، وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله**»[1].

وقال سالم[2]: سمعت ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ يقول: انطلق بعد ذلك رسول الله ـ ﷺ ـ وأبي بن كعب إلى النخل التي فيها ابن صياد وهو يختل أن يسمع من ابن صياد شيئاً قبل أن يراه ابن صياد، فرآه النبي ـ ﷺ ـ وهو مضطجع يعني: في قطيفة له فيها رمزة، أو زمرة، فرأت أم ابن صياد رسول الله ـ ﷺ ـ وهو يتقي بجذوع النخل، فقالت لابن صياد: يا صاف ـ وهو اسم ابن صياد ـ هذا محمد. فثار ابن صياد، فقال النبي ـ ﷺ ـ: «**لو تركته بَيَّن**»[3].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الجنائز باب ٧٩ ح ١٣٥٤ (٣/ ٢١٨)، وفي الجهاد ح ٣٠٥٥، وفي الأدب ح ٦١٧٣، وفي القدر ح ٦٦١٨، ومسلم في صحيحه كتاب الفتن وأشراط الساعة ح ٩٥ (٤/ ٢٢٤٤)، وأبو داود في سننه كتاب الملاحم باب ١٦ ح ٤٣٢٩ (٤/ ٥٠٣ـ٥٠٥)، والترمذي في سننه كتاب الفتن باب ٦٣ ح ٢٢٤٩ (٤/ ٥١٩).

(٢) هو أبو عمر سالم بن عبد الله بن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، القرشي العدوي المدني، من سادات التابعين وعلمائهم وثقاتهم، عده بعضهم من فقهاء المدينة السبعة المشهورين، ولد سالم في خلافة عثمان ـ رضي الله عنه ـ، ومات بالمدينة سنة ١٠٦.
تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٢٠٧ـ٢٠٨)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ٤٥٧ـ٤٦٧)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٤٣٦ـ٤٣٨).

(٣) أي أظهر لنا من حاله ما نطلع به على حقيقته، والضمير لأم ابن صياد أي لو لم تعلمه بمجيئنا لتمادى على ما كان فيه فسمعنا ما يستكشف به أمره. قاله الحافظ ابن حجر في الفتح (٦/ ١٧٤). والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز باب ٧٩ حديث ١٣٥٥ (٣/ ٢١٨)، وفي الشهادات ح ٢٦٣٨، وفي الجهاد ح ٣٠٣٣، ٣٠٥٦، وفي الأدب ح ٦١٧٤، ومسلم في صحيحه كتاب الفتن وأشراط الساعة ح ٩٥ (٤/ ٢٢٤٤ـ٢٢٤٥).

قال البخاري: «وقال شعيب[١] في حديثه: فرفصه. رمرمة أو زمزمة».

قال الخطابي - رحمه الله تعالى - مبيناً ما جاء في هذين النصين: «الأطم: بناء من الحجارة مرفوع كالقصر، وآطام المدينة: حصونها.

وقوله: «فرفصه»[٢] إنما هو فرصَّهُ، هكذا حدثونا به من غير وجه، يريد أنه قد ضغطه حتى ضم بعضه إلى بعض[٣]، ومنه: رص البناء، كقوله عز وجل: ﴿كَأَنَّهُم بُنْيَانٌ مَّرْصُوصٌ﴾[٤].

والدخ: الدخان. قال الراجز[٥]:

وسال غرب عينه قلخا عند رواق البيت يغشى الدخا[٦].

وقد زعم بعضهم أنه أراد أن يقول الدخان[٧]، فزجره النبي - ﷺ - فلم

---

(١) يعني ابن أبي حمزة الحافظ المشهور الراوي عن الزهري، وحديثه المشار إليه أورده البخاري في الصحيح في كتاب الأدب ح ٦١٧٣. لكن تلك الكلمة كانت بلفظ «فرضّه» بالضاد المعجمة، وقد وردت عند بعضهم بالصاد المهملة كما قاله البخاري في حديث شعيب المذكور، ولعل نسخة الخطابي تثبت هذا، كما سيأتي النقل عنه في ذلك وكلامه فيه. وراجع فتح الباري (٣/ ٢٢٠-٢٢١).

(٢) في الصحيح: «فرفضه».

(٣) انظرغريب الحديث للخطابي (١/ ٦٣٤)، وكذا أعلام الحديث (٣/ ٢٢٠٨).

(٤) سورة الصف بعض آية ٤.

(٥) هو العجاج، واسمه عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر التميمي أبو الشعثاء، كان فصيحاً بليغاً وراجزاً مجيداً، ولد في الجاهلية ثم أسلم وأدرك بعض الصحابة كأبي هريرة - رضي الله عنه -، ومات في خلافة الوليد بن عبد الملك نحو سنة ٩٠.
التاريخ الكبير (٧/ ٩٧)، والشعر والشعراء (٢/ ٥٩٥-٥٩٧)، والأعلام (٤/ ٨٦-٨٧).

(٦) الذي في ديوانه (٢/ ٢٨٠) - في ملحقات الديوان -:

لاخير في الشيخ إذا ما اجلخا وسال غرب عينه ولخا
وكان أكلاً قاعداً وشَخًّا تحت رواق البيت يغشى الدخا

وانظر - غير مأمور - مجالس ثعلب (٢/ ٣٨٣)، وأمالي الزجاجي (ص ١٢١)، وخزانة الأدب (٦/ ٤٢٧-٤٢٨).

(٧) وقد صح في إحدى روايات حديث ابن صياد عن ابن عمر رضي الله عنه وفيه: أن النبي - ﷺ - =

يستطع أن يخرج الكلمة تامة .

وقوله : « يختل» معناه : يطلب أن يأتيه من حيث لا يعلم فيسمع ما يقوله في خلوته ، ومنه ختل الصيد : وهو أن يؤتى من حيث لا يشعر فيصاد .

وقد استدل به بعض أهل العلم في أن شهادة المختبئ شهادة جائزة ، وأن السمع شهادة[١] .

والرمرمة : تحريك الشفتين . والمرمة[٢] : الشفة .

وأما الزمزمة - بالزاي - فهو من داخل الفم إلى ناحية الحلق . والرمز أيضاً رمز الشفتين[٣] ، فأما الزمر فمن داخل الفم أيضاً كالصفير ونحوه .

وقوله : « **لو تركته لبيَّن**» أي : بين ما في نفسه .

وقوله : «**اخسأ فلن تعدو قدرك**» ، يحتمل وجهين :

أحدهما : يريد أنه لا يبلغ قدره أن يطالع الغيب من قبل الوحي الذي يوحى به إلى الأنبياء ، ولا من قبل الإلهام الذي يلقى في روع الأولياء ، وإنما كان الذي جرى على لسانه من ذلك شيئاً ألقاه الشيطان إليه حين سمع النبي - ﷺ -

---

= قال له : « **إني قد خبات لك خبيئة**» ، وخبأ له ﴿**يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ**﴾ .

أخرجه أبو داود في سننه كتاب الملاحم باب ١٦ ح ٤٣٢٩ (٤/ ٥٠٥) ، قال المنذري : والإسناد الذي خرجه به أبو داود رجاله ثقات .

وكذا أخرجه الترمذي في سننه كتاب الفتن باب ٦٣ ح ٢٢٤٩ (٤/ ٥١٩) ، وقال : هذا حديث حسن صحيح .

(١) قد بوب الإمام البخاري على هذا المعنى في صحيحه من كتاب الشهادات وساق فيه بعض أقوال أهل العلم . انظر فتح الباري (٥/ ٢٤٩) .

(٢) المرمة - بالكسر - : شفة البقرة وكل ذات ظلف ، لأنها بها تأكل ، والمرمة - بالفتح - لغة فيها .
قال أبو العباس : هي الشفة من الإنسان ، ومن الظّلف المرمّة والمقمّة . ومن ذوات الخف المشفر .
اللسان مادة (رمم) (١٢/ ٢٥٤) .

(٣) الرمز : تصويت خفي باللسان كالهمس ، ويكون تحريك الشفتين بكلام غير مفهوم باللفظ من غير إبانة بصوت ، إنما هو إشارة بالشفتين ، وقيل : الرمز إشارة وإيماء بالعينين والحاجبين والشفتين والفم . المصدر السابق مادة «رمز» (٥/ ٣٥٦) .

يراجع به أصحابه قبل دخوله النخل.

والوجه الآخر: أنه أردا بقوله: «**لن تعدو قدرك**» أي لن تسبق قدر الله فيك وفي أمرك.

وقد استدل بعض أهل العلم بهذا الحديث على أن إسلام غير البالغ قد يصح[1]، ولولا ذلك لم يكشفه رسول الله ـ ﷺ ـ عن الإيمان وهو إذ ذاك غير بالغ.

وقد يسأل عن أمره فيقال: كيف يجوز أن يقاره[2] رسول الله ـ ﷺ ـ وهو يدعي النبوة ويتركه بالمدينة يساكنه فيها ويجاوره بها؟ ولم لم يترك عمر أن يفعل ما هم به من ضرب عنقه وهو منكر لنبوته ومدعيها لنفسه؟

والجواب: أنه قد يحتمل ذلك وجهين من التأويل:

أحدهما: أنه حين تكلم بهذا القول كان غير بالغ، ولا حكم لقول غير البالغ ولو ارتد من أولاد المسلمين طفل لم يقتل حتى يبلغ فيستتاب، فإن

---

(١) مسألة صحة إسلام الصبي من أبوين كافرين أو عدم صحة ذلك اختلفت فيها أقوال العلماء، وقد رجح الإمام البخاري القول بصحة إسلامه، وهو قول الجمهور عامة غير الشافعية إذ لم يصح عندهم إسلامه ولا ردته، والحق ماذهب إليه الجمهور، بدليل صحة إسلام علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ وهو صغير لم يبلغ الحلم، ولما ثبت من حديث أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: كان غلام يهودي يخدم النبي ﷺ ـ فمرض، فأتاه النبي ـ ﷺ ـ يعوده، فقعد عند رأسه فقال له: «أسلم» فنظر إلى أبيه وهو عنده، فقال له: أطع أبا القاسم ـ ﷺ ـ فأسلم، فخرج النبي ـ ﷺ ـ وهو يقول: «**الحمد لله الذي أنقذه من النار**» أخرجه البخاري وغيره. إضافة إلى نصوص أخرى يطول ذكرها هنا.

وقال ابن حجر في الفتح (٣/ ٢٢١) عند شرحه لهذا الحديث: «وفي الحديث جواز استخدام المشرك وعيادته إذا مرض، وفيه حسن العهد واستخدام الصغير، وعرض الإسلام على الصبي، ولولا صحته منه ما عرضه عليه، وفي قوله: «**أنقذه بي من النار**» دلالة على أنه صح إسلامه». راجع صحيح البخاري بشرح فتح الباري (٣/ ٢١٨ـ٢٢١)، والمغني لابن قدامة (٨/ ١٣٥ـ١٣٨)، ونيل الأوطار (٧/ ٢٠٠ـ٢٠٦).

(٢) القر ـ بالضم ـ: القرار في المكان، قال في الصحاح في مادة «قرر» (٢/ ٧٩٠): «وقاره مقارة: أي قر معه وسكن». انظر: لسان العرب مادة «قرر»، وكذا القاموس المحيط.

تاب وإلا قتل بعد بلوغه .

والوجه الآخر: أن هذه القصة إنما جرت له معه أيام مهادنة رسول الله ـ ﷺ ـ اليهود وحلفاءهم ، وذلك أنه كتب بعد مقدمه المدينة بينه وبين اليهود كتاباً صالحهم فيه على أن لا يهاجموا وأن يتركوا على أمرهم ، وكان ابن الصياد من جملتهم ، فلم يعرض له رسول الله ـ ﷺ ـ بسوء فيما كان من قوله ذلك .

وقد اختلف الناس في أمره اختلافاً شديداً ، هل هو الدجال أم لا؟ واضطربت فيه الروايات والآراء من العلماء ، وقد جمعتها في مسألة مفردة وذكرت فيها تلك الأخبار بأسانيدها ، وقد روي عن أبي ذر أنه قال : أرسلني رسول الله ـ ﷺ ـ إلى أمه فسألتها فقالت : حملته اثني عشر شهرًا ، فلما وقع صاح صياح الصبي ابن شهرين ، وكان يَشِبُّ في اليوم الواحد شباب الصبي بشهر[1] .

وكان أبو ذر وابن عمر وجابر بن عبد الله يقولون : هو الدجال[2] .

---

(١) أخرج الإمام أحمد في مسنده (٥/ ١٤٨) بسنده عن زيد بن وهب قال : قال أبو ذر : «لأن أحلف عشر مرات أن ابن صائد هو الدجال أحب إلي من أن أحلف مرة واحدة أنه ليس به ، قال : وكان رسول الله ـ ﷺ ـ بعثني إلى أمه قال : « **سلها كم حملت به** » ، قال : فأتيتها فسألتها ، فقالت : حملت به اثني عشر شهراً ، قال : ثم أرسلني إليها فقال : « **سلها عن صيحته حين وقع** » قال : فرجعت إليها فسألتها فقالت : صاح صيحة الصبي ابن شهر . . . » .

ورجال إسناده ثقات غير الحارث بن حصيرة ، قال عنه الحافظ ابن حجر في التقريب (ص ١٤٥) ترجمة ١٠١٨ : « صدوق يخطئ ، ورمي بالرفض» . ونقل في التهذيب (٢/ ١٤٠) عن العقيلي قال : « له غير حديث منكر لا يتابع عليه ، منها حديث أبي ذر في ابن صياد» .

ثم وجدت ابن حجر ذكر هذا النص عن أبي ذر ، ونسب تخريجه للإمام أحمد والبزار وسكت عنه ، وذكره ثانية وصحح سنده .

انظر فتح الباري (٦/ ١٧٣) ، (١٣ / ٣٢٩) ، وشرح السنة للبغوي (١٥/ ٧٧) .

(٢) قول ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الملاحم باب ١٦ ح (٤٣٣٠) (٤/ ٥٠٦) عن نافع قال : كان ابن عمر يقول : « والله ما أشك أن المسيح الدجال ابن صياد» .

وإسناده صحيح ، وصححه الحافظ في الفتح (١٣ / ٣٢٥) .

وقول جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنهما ـ أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب ٢٣ ح ٧٣٥٥ (الفتح ١٣/ ٣٢٣) عن محمد بن المنكدر قال : « رأيت =

وقال آخرون: ليس هو به، وروي أنه قد تاب عن ذلك القول وراجع الإسلام بعد بلوغه، وأنه مات بالمدينة، وأنهم لما أرادوا الصلاة عليه كشفوا عن وجهه حتى رآه الناس فقيل لهم اشهدوا[1] .

وروي عن أبي سعيد الخدري أنه قال: شتمت ابن صياد فقال لي: ألم تسمع رسول الله ـ ﷺ ـ يقول: « **لا يدخل الدجال مكة** » ، وقد حججت معك. وقال: « **لايولد له** » ، وقد ولد لي[2] .

= جابر بن عبد الله يحلف بالله أن ابن الصياد الدجال. قلت: تحلف بالله؟ قال: إني سمعت عمر يحلف على ذلك عند النبي ـ ﷺ ـ فلم ينكره النبي ﷺ ».
وقد أخرجه ـ أيضًا ـ مسلم في صحيحه، كتاب الفتن وأشراط الساعة ح٩٤ (٤/ ٢٢٤٣)، وأبو داود في سننه كتاب الملاحم باب ١٦ ح ٤٣٣١ (٤/ ٥٠٦).

(١) لم أقف على من أخرجه ولم أجده مسنداً لقائل، وقد ذكره الحافظ في الفتح (١٣/ ٣٢٧) نقلاً عن الخطابي.

(٢) عن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ قال: « صحبت ابن صائد إلى مكة فقال لي: أما قد لقيت من الناس، يزعمون أني الدجال ألست سمعت رسول الله ـ ﷺ ـ يقول: « **إنه لايولد له** » قال: قلت: بلى. قال: فقد ولد لي، أو ليس سمعت رسول الله ـ ﷺ ـ يقول: « **لا يدخل المدينة ولامكة** » . قلت: بلى. قال: فقد ولدت بالمدينة، وهذا أنا أريد مكة. قال ثم قال لي في آخر قوله: أما والله إني لأعلم مولده ومكانه وأين هو. قال: فَلَبَسني».
أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الفتن ح ٨٩ (٤/ ٢٢٤١ـ ٢٢٤٢).
وعنه أيضاً قال: « قال لي ابن صائد ـ وأخذتني منه ذمامة ـ: هذا عذرت الناس، ما لي ولكم يا أصحاب محمد؟ ألم يقل نبي الله ـ ﷺ ـ « **إنه يهودي** » وقد أسلمت. قال: « **ولا يولد له** » ، وقد ولد لي. وقال: « **إن الله قد حرم عليه مكة** » ، وقد حججت. قال: فما زال حتى كاد أن يأخذ في قوله. قال: فقال له: أما والله إني لأعلم الآن حيث هو وأعرف أباه وأمه. قال: وقيل له: أيسرك أنك ذاك الرجل؟ قال: فقال: لو عرض علي ما كرهت». المصدر السابق كتاب الفتن ح ٩٠ (٤/ ٢٢٤٢).
وفي رواية أخرى عن أبي سعيد الخدري قال: « خرجنا حجاجًا أو عمارًا ومعنا ابن صائد، قال: فنزلنا منزلاً فتفرق الناس وبقيت أنا وهو، فاستوحشت منه وحشة شديدة مما يقال عليه، قال: وجاء بمتاعه فوضعه مع متاعي، فقلت: إن الحر شديد، فلو وضعته تحت تلك الشجرة، قال: ففعل. قال: فرفعت لنا غنم، فانطلق فجاء بعس، فقال: اشرب أبا سعيد، فقلت: إن الحر شديد واللبن حار، ما بي إلا أني أكره أن أشرب عن يده ـ أو قال: آخذ عن يده ـ فقال: أبا =

واستدل بعضهم على أنه ليس بالدجال بأن تميماً الداري [١] حدث رسول الله ـ ﷺ ـ بقصة الدجال والجساسة بالمدينة [٢]، وابن الصياد إذ ذاك مقيم بين ظهرانيهم »[٣]. اهـ.

قلت: مسألة ابن صياد هل هو الدجال الأكبر أم لا؟ من الأمور التي وقع النزاع فيها بين أهل العلم سلفا وخلفاً ـ رحم الله جميعهم ـ، وطال الكلام حولها بين أخذ ورد وترجيح، بحسب ما ظهر لكل فريق من نظره لكل دليل، بينما سلك آخرون سبيل التوفيق والجمع بين تلك النصوص والأقوال.

قال النووي: « قال العلماء: وقصته ـ يعني ابن صياد ـ مشكلة وأمره مشتبه في أنه

= سعيد لقد هممت أن آخذ حبلاً فأعلقه بشجرة ثم أختنق مما يقول لي الناس، يا أبا سعيد من خفي عليه حديث رسول الله ـ ﷺ ـ ما خفي عليكم معشر الأنصار، ألست من أعلم الناس بحديث رسول الله ـ ﷺ ـ؟ أليس قد قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «هو كافر» وأنا مسلم؟ أو ليس قد قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «هو عقيم لا يولد له»، وقد تركت ولدي بالمدينة؟ أو ليس قد قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «لا يدخل المدينة ولا مكة»، وقد أقبلت من المدينة وأنا أريد مكة؟ قال أبو سعيد الخدري: حتى كدت أن أعذره، ثم قال: أما والله إني لأعرفه وأعرف مولده وأين هو الآن، قال: قلت له: تبًا لك سائر اليوم ».

المصدر السابق كتاب الفتن ح٩١ (٤/ ٢٢٤٢ـ٢٢٤٣)، وسنن الترمذي مع اختلاف يسير في بعض ألفاظه ـ كتاب الفتن باب ٦٣ ح ٢٢٤٦ (٤/ ٥١٦ـ٥١٧)، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(١) هو أبو رقية تميم بن أوس بن خارجة ـ وقيل: حارثة ـ بن سود ـ وقيل: سواد ـ بن جذيمة الداري نسبة إلى الدار ـ بطن من لخم ـ قدم المدينة النبوية، فأسلم بها سنة تسع من الهجرة بعد أن كان نصرانياً، فاستوطن المدينة مدة من الزمان ثم انتقل إلى الشام بعد مقتل عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ فبقي بها إلى وفاته سنه ٤٠ هـ.

الاستيعاب (١/ ١٩٣ـ ١٩٤)، وأسد الغابة (١/ ٢٥٦ـ٢٥٧)، والإصابة (١/ ٣٦٧ـ٣٦٨).

(٢) وهو خبر مشهور صحيح السند طويل المتن، أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الفتن وأشراط الساعة ح ١١٩ـ١٢٢ (٤/ ٢٢٦١ـ٢٢٦٥)، وأبوداود في سننه كتاب الملاحم باب ١٥ ح ٤٣٢٦، والنسائي في سننه الكبرى كتاب الحج باب ٣٠٤ ح ٤٢٥٨ (٢/ ٤٨١)، والترمذي في سننه كتاب الفتن باب ٦٦ ح ٢٢٥٣ (٤/ ٥٢١ـ٥٢٢)، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(٣) أعلام الحديث (١/ ٧٠٧ـ٧١٢)، وراجع ـ أيضًا ـ معالم السنن (٤/ ٣٤٨ـ٣٥٠)، ففيه بعض الإضافات زيادة على ما ذكر.

هل هو المسيح الدجال المشهور أم غيره، ولا شك في أنه دجال من الدجاجلة»[١].

وقال السفاريني: «اختلف الناس الصحابة فمن بعدهم قديماً وحديثاً في الدجال هل هو صافي بن صياد أو غيره»[٢].

ويقول الشوكاني[٣]: «وقد اختلف الناس في أمر ابن صياد اختلافًا شديدًا وأشكل أمره، حتى قيل فيه كل قول»[٤].

وبسط هذه القضية ـ هنا ـ بسرد ما ورد فيها وقيل عنها يطول جداً ويستغرق وقتاً، وتكفي الإشارة إلى مظان ذلك ومصادره لمن شاء الرجوع إليه والاطلاع عليه بغية الإفادة والاستزادة[٥].

والذي يهم في هذا المقام هو إظهار قول أبي سليمان الخطابي وبيان وجهته، إلا أنه ـ عليه رحمة الله ـ عند عرضه المسألة وشرح بعض نصوصها وذكر طرف مما قيل فيها، لم يفصح عن رأيه نحوها، ولعله ـ والعلم عندالله تعالى ـ قد بث ذلك في مؤلفه المفرد في شأنها[٦]، أو أن أدلتها تساوت عنده وأقوالها تكافأت لديه.

ومهما يكن رأيه، نفياً أو إثباتاً أوتوقفاً، فله في ذلك سلف من الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم من أئمة الهدى المرضيين. والله الموفق الهادي.

---

(١) شرح النووي لصحيح مسلم (١٨ / ٤٦).

(٢) لوامع الأنوار البهية (٢/ ١٠٧).

(٣) هو محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني ـ نسبة إلى شوكان قرية من قرية السحامية ـ ثم الصنعاني، أحد العلماء الجهابذة الأعلام، فقيه محدث أصولي مفسر لغوي، تربو مؤلفاته على المائة، ولد سنة ١١٧٣، وتوفي بصنعاء سنة ١٢٥٠.
البدر الطالع (٢/ ٢١٤ـ٢٢٥)، ونيل الأوطار (٢/ ٢٩٧ـ٣٠٢)، والأعلام (٦/ ٢٩٨).

(٤) نيل الأوطار (٧/ ٢٠٣).

(٥) راجع: التذكرة للقرطبي (ص ٧٧٥ـ٧٧٩، ٧٩٠ـ٧٩١).
وصحيح مسلم بشرح النووي (١٨/ ٤٦ـ٤٧).
والفرقان لابن تيمية (ص ١٦٦ـ١٦٧).
وكتاب الفتن والملاحم لابن كثير (١/ ٥٧) وما بعدها.
وفتح الباري (١٣/ ٣٢٨ـ٣٢٩).
ولوامع الأنوار البهية (٢/ ١٠٧ـ١٠٩).
ونيل الأوطار (٧/ ٢٠٣ـ٢٠٧).

(٦) وهو مما لم أعثر عليه، وقد أشار إليه فيما سبق نقله في هذا المبحث.

المبحث الثاني

عذاب القبر وأسبابه

لم أجد لأبي سليمان الخطابي ـ رحمة الله عليه ـ كلاماً طويلاً في هذا المبحث غير نتف وإشارات قليلة متفرقة في ثنايا بعض كتبه، أردت ذكرها ـ وإن كانت على الحالة التي وصفت ـ بغية الوقوف على ذلك والاطلاع عليه و بيان منهجه فيه، وقد أدرجتها تحت مطلبين صغيرين:

المطلب الأول: فتنة القبر وعذابه

قد ثبت من حديث أم المؤمنين عائشة ـ رضي الله عنها ـ عن النبي ـ ﷺ ـ، وفيه: « **فأما فتنة القبر فبي تفتنون وعني تسألون، فإذا كان الرجل الصالح أجلس في قبره غير فزع ولامشعوف**»[1] الحديث[2].

قال الخطابي: « قوله: « **فبي تفتنون**» أي: تمتحنون، يريد سؤال الملك إياه وقوله: **من ربك؟ ومن نبيك**»[3]. اهـ.

أقول: فتنة القبر ـ نسأل الله الرحيم الثبات عندها ـ هي مساءلة الملكين: منكر ونكير[4] للميت عن ربه ودينه ونبيه، فمن هدي فيها ووفق سعد وفاز ونجا، وكان

---

(١) قال الخطابي في غريب الحديث (١/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨): « غير مشعوف: أي غير فزع ولا مذعور، والشعف: الفزع، وقد يستعار فيوضع موضع الحب، يقال: شُعِف فلان بفلانة إذا أحبها فوجد بها كما يجد الفزع في قلبه . . .».
وانظر النهاية لابن الأثير (٢/ ٤٨١).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٦/ ١٣٩ ـ ١٤٠)، وأورده الحافظ الهيثمي في المجمع (٣/ ٤٨ ـ ٤٩) مكتفياً بعزوه للإمام أحمد.
وقد صحح الحافظ المنذري إسناده في الترغيب والترهيب (٦/ ١٦١)، وحسنه الشيخ الألباني في صحيح الجامع ح ١٣٦١ (١/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠).

(٣) غريب الحديث (١/ ٣٦٧).
وانظر معالم السنن (١/ ١٩) ففيه ـ أيضًا ـ إثباته لعذاب القبر.

(٤) ثبت في الصحيحين وغيرهما سؤال الملكين للعبد في قبره، وقد جاء في سنن الترمذي من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ في كتاب الجنائز باب ٧٠ ح ١٠٧١ (٣/ ٣٧٤) تسميتها بالمنكر والنكير.

=

ما بعد ذلك عليه أهون وأيسر، ومن خذل عندها وارتاب شقي وخسر وهلك، وكان ما بعد ذلك عليه أشر وأشد، كماورد في الحديث: «**إن القبر أول منازل الآخرة، فمن نجا منه فما بعده أيسر منه، وإن لم ينج فما بعده أشد منه**»[1].

وقد صح قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «**إن هذه الأمة تبتلى في قبورها، فلولا أن لا تدافنوا لدعوت الله أن يسمعكم من عذاب القبر الذي أسمع منه**»[2].

= قال الترمذي: حديث أبي هريرة حسن غريب.
وقد أخرجه ـ أيضًا ـ ابن أبي عاصم في السنة ح ٨٦٤، والآجري في الشريعة (ص ٣٦٥)، وحسن الشيخ الألباني إسناده في السلسة الصحيحة ح ١٣٩١ (٣/ ٣٧٩ ـ ٣٨٠)، وفي صحيح سنن الترمذي ح ٨٥٦ (١/ ٣١١)، وفي تخريج أحاديث المشكاة ح ١٣٠ (١/ ٤٦ ـ ٤٧).

وأطلق هذه التسمية ـ على هذين الملكين ـ غير واحد من أهل العلم الأثبات، كالإمام أحمد في كتابه السنة (ص ٤٧). وقد قال أحمد بن القاسم: «قلت: يا أبا عبد الله تقر بمنكر ونكير وما يروى في عذاب القبر؟ فقال: نعم، سبحان الله، نقر بذلك ونقوله. قلت: هذه اللفظة: «منكر ونكير» تقول هذا أو تقول: ملكين؟ قال: نقول: منكر ونكير، وهما ملكان، وعذاب القبر». اهـ.
طبقات الحنابلة (١/ ٥٥)، والروح لابن القيم (١/ ٢٩٦)، والمقصد الأرشد (١/ ١٥٥). وممن أقر بهذه التسمية أيضاً أبو الحسن الأشعري في المقالات (١/ ٣٤٨)، وفي الإبانة (ص ٦٢)، والآجري في الشريعة (ص ٣٦٥)، وابن بطة في الشرح والإبانة: (ص ١٩٧)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٦/ ١١٢٧)، وقوام السنة في الحجة (١/ ٤٧٥)، وابن القيم في الروح (١/ ٢٨٤، ٣٦٣)، والسفاريني في اللوامع (٢/ ٥، ٨)، وغيرهم كثير.
أما ضبطها: فهي بكسر الكاف في منكر، على خلاف الشائع بفتحها، قال في التاج مادة «نكر» (٣/ ٥٨٤): «ومنكر ونكير كمحسن وكريم، اسما ملكين».

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الزهد باب ٥ ح ٢٣٠٨ (٤/ ٥٥٣)، وابن ماجه في سننه، كتاب الزهد باب ٣٢ ح ٤٢٦٦ (٢/ ١٤٢٦)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٣٣٠)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ووافقه الذهبي، جميعهم من حديث عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ، وقد حسن الشيخ الألباني سنده في تخريج المشكاة ح ١٣٢ (١/ ٤٨)، وكذا في صحيح سنن الترمذي ح ١٨٧٨ (٢/ ٢٦٧)، وفي صحيح سنن ابن ماجه ح ٣٤٤٢ (٢/ ٤٢١).

(٢) هو طرف من حديث زيد بن ثابت ـ رضي الله عنه ـ أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنة وصفة نعيمها ح ٦٧ (٤/ ٢١٩٩ ـ ٢٢٠٠)، وأحمد في المسند (٥/ ١٩٠).

وقوله ـ ﷺ ـ: «**إنه قد أوحي إلي أنكم تفتنون في القبور قريباً أو مثل فتنة المسيح الدجال**»[(١)].

إلى غير هذين النصين من أدلة كثيرة مستفيضة متظاهرة على إثبات عذاب القبر ونعيمه وفتنته، بلغت أحاديثه مبلغ التواتر[(٢)]، وأجمع على ذلك أئمة السلف من صحابة وتابعين فمن بعدهم من أهل السنة والجماعة، وهذه بعض أقوالهم:

قال الإمام أحمد: «وعذاب القبر حق: يسأل العبد عن دينه وعن ربه، ويرى مقعده من النار والجنة، ومنكر ونكير حق، وهما فتانا القبور، نسأل الله عز وجل الثبات»[(٣)].

وقال أبو الحسن الأشعري ـ وهو يعدد ما أجمع عليه السلف من الأصول ـ: «وأجمعوا على أن عذاب القبر حق، وأن الناس يفتنون في قبورهم بعد أن يحيون فيها[(٤)] ويسألون، فيثبت الله من أحب تثبيته»[(٥)].

وقال الطحاوي: «ونؤمن بعذاب القبر لمن كان له أهلاً، وسؤال منكر

---

(١) هو قطعة من حديث طويل عن أسماء بنت أبي بكر الصديق ـ رضي الله عنهما ـ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم باب ٢٤ ح ٨٦ (الفتح ١/ ١٨٢)، وفي مواطن عدة متفرقة في الصحيح، ومسلم في صحيحه، كتاب الكسوف ح ١١ (٢/ ٦٢٤).
وأحمد في المسند (٦/ ٣٤٥ـ٣٤٦، ٣٥٤ـ٣٥٥).

(٢) راجع: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٨/ ٥١)، والروح (١/ ٢٨٤)، ومفتاح دار السعادة (١/ ٤٣)، وقطف الأزهار للسيوطي ح ١٠٩ (ص ٢٩٤ـ٢٩٥)، ولوامع الأنوار البهية (٢/ ٥)، ونظم المتناثر ح ١١١ (ص ٨٢)، ح ١١٣، ١١٤ (ص ٨٤)، ومعارج القبول (٢/ ١٤٢) وما بعدها، وسلسلة الأحاديث الصحيحة (١/ ٢٤٥).

(٣) السنة (ص ٤٦ـ٤٧).

(٤) أي حياة أخرى غير حياتهم الأولى، فتعاد أرواحهم إليهم غير الإعادة المألوفة في الدنيا، وذلك من أجل امتحانهم ومساءلتهم.
راجع كتاب الروح لابن القيم (١/ ٢٦٢ـ٢٦٣) وما بعدهما، وشرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٥٧٨).

(٥) رسالة إلى أهل الثغر (ص ٢٧٩).

ونكير في قبره عن ربه ودينه ونبيه على ما جاءت به الأخبار عن رسول الله ـ وعن الصحابة رضوان الله عليهم »[١] .

وقال ابن تيمية : « ومن الإيمان باليوم الآخر : الإيمان بكل ما أخبر به النبي ـ ﷺ ـ مما يكون بعد الموت، فيؤمنون بفتنة القبر وبعذاب القبر ونعيمه، فأما الفتنة : فإن الناس يمتحنون في قبورهم، فيقال للرجل : من ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟» إلخ[٢] .

وبما سبق ذكره من بعض النصوص وكذا ما نقل عن بعض أعلام السلف في هذه المسألة تظهر صحة ما تقدم نقله عن الإمام الخطابي في إثباته لفتنة عذاب القبر، وتفسيره لها بامتحان المقبور ومساءلته عن ربه ودينه ونبيه .

* * *

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٥٧٢).

(٢) العقيدة الواسطية مع شرحها للهراس (ص ٢٠١ ـ ٢٠٢).

المطلب الثاني

بعض أسباب عذاب القبر

عن عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - قال: مر النبي - ﷺ - بقبرين فقال: « **إنهما ليعذبان ، وما يعذبان في كبير ، أما أحدهما فكان لا يستتر**[1] **من البول ، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة** » . ثم أخذ جريدة رطبة فشقها نصفين ، فغرز في كل قبر واحدة . قالوا : يا رسول الله ، لم فعلت هذا؟ قال : « **لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا** »[2] .

قال الخطابي : «قوله : « **وما يعذبان في كبير** » معناه أنهما لم يعذبا في أمر كان يكبر عليهما أو يشق فعله لو أرادا أن يفعلاه ، وهو التنزه من البول وترك النميمة . ولم يرد أن المعصية في هاتين الخصلتين ليست بكبيرة في حق الدين ، وأن الذنب فيهما هين سهل .

وأما غرسه شق العسيب على القبر وقوله : « **لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا** » فإنه من ناحية التبرك بأثر النبي - ﷺ - ودعائه بالتخفيف عنهما ،

---

(١) قال الحافظ في الفتح (١/ ٣١٨) : « قوله : « **لا يستتر** » كذا في أكثر الروايات بمثناتين من فوق ، الأولى مفتوحة والثانية مكسورة ، وفي رواية ابن عساكر « يستبرئ » بموحدة ساكنة من الاستبراء ، ولمسلم وأبي داود في حديث الأعمش «يستنزه» بنون ساكنة بعدها زاي ثم هاء ، فعلى رواية الأكثر معنى الاستتار أنه لا يجعل بينه وبين بوله سترة ، يعني لا يتحفظ منه ، فتوافق رواية «**لا يستنزه** » لأنها من التنزه وهو الإبعاد ، وقد وقع عند أبي نعيم في المستخرج من طريق وكيع عن الأعمش : « **كان لا يتوقى** » وهي مفسرة للمراد» .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الوضوء باب ٥٦ح ٢١٨ (الفتح ١/ ٣٢٢) ، وفي الكتاب نفسه ح ٢١٦ ، وفي الجنائز ح ١٣٦١ ، ١٣٧٨ ، وفي الأدب ح ٦٠٥٢ ، ٦٠٥٥ . ومسلم في صحيحه كتاب الطهارة ح ١١١ (١/ ٢٤٠ـ ٢٤١) ، وأبو داود في سننه كتاب الطهارة باب ١١ ح ٢٠ (١/ ٢٥ـ ٢٦) ، والنسائي في سننه كتاب الطهارة باب ٢٧ ح ٣١ (١/ ٢٨ـ ٣٠) ، وفي الجنائز ح ٢٠٦٨ـ ٢٠٧٠ (٤/ ١٠٦) ، والترمذي في سننه أبواب الطهارة باب ٥٣ ح ٧٠ (١/ ١٠٢ـ ١٠٣) ، وابن ماجه في سننه كتاب الطهارة وسننها باب ٢٦ ح ٣٤٧ (١/ ١٢٥) ، وأحمد في المسند ١/ ٢٢٥ .

وكــأنـه ـ ﷺ ـ جعل مدة الندواة فيهما حدًا لما وقعت به المسألة من تخفيف العذاب عنهما ، وليس ذلك من أجل أن في الجريد الرطب معنى ليس في اليابس، والعامة في كثير من البلدان تفرش الخوص[1] في قبور موتاهم، وأراهم ذهبوا إلى هذا، وليس لما تعاطوه من ذلك وجه. والله أعلم»[2]. اهـ.

قلت : نص بعض أهل العلم على أن أسباب عذاب القبر تنقسم إلى قسمين : مجملة ومفصلة :

فالأول: منها ما كان شركاً بالله تعالى وجهلاً به وإضاعة لأوامره وارتكاباً لمعاصيه.

وثانيها: ما جاء الخبر به عن الله سبحانه أو عن رسوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ مفصلاً في نصوص كثيرة بذكر أعمال مخصوصة، ـ يطول سردها وإيرادها هنا[3] ـ، ويعد عدم الاستبراء من البول والمشي بين الناس بالنميمة آحادها، وقد أشار بعض العلماء إلى لطيفة في مناسبة الجمع بين هاتين الخصلتين قائلا : « إن القبر أول منازل الآخرة ، وفيه أنموذج ما يقع في يوم القيامة من العقاب والثواب، والمعاصي التي يعاقب عليها يوم القيامة نوعان :

حـــق لله وحق لعباده، وأول ما يقضى فيه يوم القيامة من حقوق الله الصلاة ، ومن حقوق العباد الدماء.

وأما البرزخ فيقضى فيه في مقدمات هذين الحقين ووسائلهما، فمقدمة الصلاة : الطهارة من الحدث والخبث ، ومقدمة الدماء : النميمة والوقيعة في الأعراض. وهما أيسر أنواع الأذى، فيبدأ في البرزخ بالمحاسبة والعقاب عليهما»[4] .

---

(١) الخوص بالضم : ورق النخل، الواحدة خوصة، والخواص : بائعه. القاموس المحيط مادة «خوص» ص ٧٩٨.

(٢) معالم السنن (١/ ١٩ـ٢٠).

(٣) انظر : التذكرة للقرطبي (ص ١٥٤) وما بعدها ، والروح لابن القيم (١/ ٣٤٠ـ٣٤٤).

(٤) أهوال القبور لابن رجب (ص ١١٦) . وانظر : فتح الباري (١٠ / ٤٧٢).

وفي قول الخطابي - رحمه الله - : « ولم يرد أن المعصية في هاتين الخصلتين ليست بكبيرة في حق الدين، وأن الذنب فيهما هين سهل». يفيد أن عدم الاستبراء من البول والمشي بين الناس بالنميمة من جملة الكبائر، وهو ما صرح به جمع من الأئمة وذهب إليه كثير من العلماء[١]، وهو الحق - إن شاء الله - بدليل قوله عليه الصلاة والسلام : «**يعذبان وما يعذبان في كبير - ثم قال: بلى**»[٢]. أي إنه لكبير[٣]. وفي الرواية الأخرى: «**يعذبان وما يعذبان في كبيرة، وإنه لكبير**»[٤].

وقوله: « وليس ذلك من أجل أن في الجريد الرطب معنى ليس في اليابس، والعامة في كثير من البلدان تفرش الخوص في قبور موتاهم، وأراهم ذهبوا إلى هذا. وليس لما تعاطوه من ذلك وجه». كلام جيد ورأي حسن وتوجيه سديد، تؤيده الأدلة وتشهد له صحاح الآثار كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

وقد ذهب البعض إلى جواز فعل ذلك واستحباب عمله، بل إن بعض الصحب الكرام[٥] - رضي الله عن جميعهم - أوصى بأن يوضع في قبره جريدتان[٦] اقتداء - حسب اجتهاده - بفعل النبي - ﷺ - في وضعه الجريدتين على القبرين.

والحق في المسألة والصواب فيها أن ذلك من خصوصياته - عليه الصلاة

---

(١) منهم الإمام البخاري، إذ بوب على ذلك من كتاب الوضوء بقوله: « باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله»، وكذا في كتاب الأدب بقوله: « باب النميمة من الكبائر»، والمنذري في الترغيب والترهيب (١/ ١١٥)، والإمام الذهبي في الكبائر (ص ١١٣-١١٤)، (١٥٢-١٥٣)، والهيتمي في الزواجر (١/ ١٢٥-١٢٦)، (٢/ ٢٣-٢٦) وملا علي القاري في المرقاة (٢/ ٥٦-٥٩).

(٢) صحيح البخاري كتاب الوضوء باب ٥٥ ح ٢١٦ (الفتح ١/ ٣١٧).

(٣) قاله الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ٣١٧).

(٤) صحيح البخاري كتاب الأدب باب ٤٩ ح ٦٠٥٥ (الفتح ١٠/ ٤٧٢).

(٥) وهو بريدة بن الحصيب الأسلمي - رضي الله عنه -.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الجنائز معلقاً مجزوماً. انظر: فتح الباري (٣/ ٢٢٢).

والسلام ـ لما أطلعه الله عليه من تعذيب أصحاب تلك القبور[١]، ولم يفعل ذلك لغيرهما، إذ لو كان مشروعاً لعم به كافة القبور، وإنما كان سبب التخفيف عن ذينك المعذبين بشفاعته ودعائه لهما إلى حين يبوس الغصنين وأن رطوبتهما كانت علامة على ذلك لا سبباً له، يدل على هذا ويشهد له ما ثبت من حديث جابر ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا وفيه: « **إني مررت بقبرين يعذبان، فأحببت بشفاعتي أن يرفه عنهما مادام الغصنان رطبين**»[٢].

ثم إنه لم ينقل عن أحد من كبار الصحابة ـ كالخلفاء الراشدين ـ اتخاذ هذا الفعل ولا الدعوة إليه، ولو كان فعله مسنوناً لبادروا إليه وعملوا بمقتضاه كعادتهم فيما صحت مشروعيته وثبتت سنيته.

وأما فعل ذلك الصحابي ـ رضي الله عنه ـ فهو منه اجتهاد[٣]، والمجتهد معرض للخطأ والصواب.

والصواب في المسألة هنا مع من ترك ذلك من الصحابة لعلمهم بالسنة

---

(١) نقل الحافظ في الفتح (٣/ ٢٢٣) عن ابن رشيد قوله: « ويظهر من تصرف البخاري أن ذلك خاص بهما، فلذلك عقبه بقول ابن عمر: إنما يظله عمله ». وراجع الخصائص الكبرى للسيوطي (٢/ ٣٤٢ـ٣٤٣).
قال محققه الشيخ الدكتور محمد خليل هراس: « والظاهر أن هذه خصوصية لرسول الله ـ ﷺ ـ فلا يجوز لغيره أن يفعل ذلك، بل الظاهر أنها بالنسبة لهذين الرجلين خاصة، إذ لم ينقل أنه عليه السلام فعل ذلك بغيرهما».
وقال الشيخ الألباني في أحكام الجنائز وبدعها (ص ٢٥٨): «ولا شك أن ما ذهب إليه البخاري ـ يعني الخصوصية ـ هو الصواب لما سبق بيانه، ورأي بريدة لا حجة فيه، لأنه رأي، والحديث لا يدل عليه حتى لو كان عامًا فإن النبي ـ ﷺ ـ لم يضع الجريدة في القبر بل عليه كما سبق، وخير الهدي هدي محمد ».

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الزهد والرقائق ح ٧٤ (٤/ ٢٣٠١ـ٢٣٠٩).

(٣) قال الحافظ في الفتح (٣/ ٢٢٣): « وكأن بريدة حمل الحديث على عمومه ولم يره خاصاً بذينك الرجلين».

وحفظهم لها أكثر من غيرهم[١].

فبان بهذا صحة ما ذكره الخطابي في استنكاره وضع الجريد أو غيره على القبور تمسكاً بهذا النص الذي لا يدل في حقيقة أمره على العمل بمقتضاه بالنسبة لكل ميت، وإنما هو من خصوصيات الرسول ـ ﷺ ـ كما تم بيانه وتوضيحه، وبالله وحده التوفيق والرشاد.

* * *

(١) انظر لزامًا تعليق الشيخ أحمد شاكر على سنن الترمذي (١/ ١٠٢ ـ ١٠٣) عند حديث ابن عباس تحت رقم ٧٠ من أبواب الطهارة، وكذا تعليق الشيخ عبد العزيز بن باز على فتح الباري (١/ ٣٢٠) هامش (١)، (٣/ ٢٢٣) هامش (١) وتعليق الشيخ الألباني على مشكاة المصابيح (١/ ١١٠) هامش (٥)، وأحكام الجنائز وبدعها (ص ٢٥٣ ـ ٢٥٨).

المبحث الثالث

حكم من مات من أطفال المشركين

ثبت من حديث سمرة بن جندب[١] - رضي الله عنه - في نص طويل في قصة رؤيا النبي - ﷺ - وفيه: « **وأما الرجل الطويل الذي في الروضة فإنه إبراهيم - ﷺ -، وأما الولدان الذين حوله فكل مولود مات على الفطرة** » قال: فقال بعض المسلمين: يا رسول الله، وأولاد المشركين؟ فقال رسول الله - ﷺ -: « **وأولاد المشركين** »[٢] الحديث.

قال الخطابي - عند هذه الفقرة من الحديث -: « وأما قول القائل: يا رسول الله، وأولاد المشركين؟ فإن ظاهر هذا الكلام أنه ألحقهم بأولاد المسلمين في حكم الآخرة، وإن كان قد حكم لهم بحكم آبائهم في الدنيا، وذلك أنه سئل عن ذراري المشركين فقال: « **هم من آبائهم** » [٣].

وللناس في أطفال المشركين اختلاف، وعامة أهل السنة على أن حكمهم حكم آبائهم في الكفر.

وقد ذهبت طائفة منهم إلى أنهم في الآخرة من أهل الجنة[٤]، وقد روى

---

(١) هو أبو عبد الله، وقيل: أبو عبد الرحمن وأبو سعيد وأبو سليمان، سمرة بن جندب بن هلال، أحد الصحب الكرام والحفاظ المكثرين عن النبي - ﷺ -، وكان قد نزل البصرة واستوطنها إلى أن توفي بها سنة ٥٨ وقيل فيما بعدها في خلافة معاوية رضي الله عنه.
الاستيعاب (٢/ ٦٥٣-٦٥٥)، وأسد الغابة (٢/ ٤٥٤-٤٥٥)، والإصابة (٣/ ١٧٨-١٧٩).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه « مطولاً » في كتاب التعبير باب ٤٨ ح: ٧٠٤٧ (الفتح ١٢ / ٤٣٨ - ٤٣٩)، ومقطعاً في الأذان ح ٨٤٥، وفي التهجد ح ١١٤٣، وفي الجنائز ح ١٣٨٦، وفي البيوع ح ٢٠٨٥، وفي الجهاد ح ٢٧٩١، وفي بدء الخلق ح ٣٢٣٦، وفي الأنبياء ح ٣٣٥٤، وفي التفسير ح ٤٦٧٤، وفي الأدب ح ٦٠٩٦، ومسلم في صحيحه « مختصراً » في كتاب الرؤيا ح ٢٣ (٤/ ١٧٨١)، والنسائي في السنن الكبرى كتاب التعبير باب ٢٣ ح ٧٦٥٨ (٤/ ٣٩١-٣٩٢)، والترمذي في سننه « مختصراً » كتاب الرؤيا باب ١٠ ح ٢٢٩٤ (٤/ ٥٤٣).

(٣) هو قطعة من حديث عائشة - رضي الله عنها - وسيأتي قريباً بتمامه.

(٤) سيأتي إن شاء الله تعيين القائلين بذلك.

آثار عن نفر من الصحابة، واحتجوا لهذه المقالة بحديث النبي - ﷺ -: «**كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه**»[1]، واحتجوا بقول الله عز وجل: ﴿**وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ (٨) بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ**﴾[2]، واحتجوا بقول الله عز وجل: ﴿**يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ**﴾[3].

قال بعض أهل التفسير: إنهم أطفال الكفار، واحتجوا لذلك بأن اسم الولدان مشتق من الولادة، ولا ولادة في الجنة، فكانوا هم الذين نالتهم الولادة في الدنيا[4].

وروي عن بعضهم أنهم كانوا سبيًا وخدماً للمسلمين فهم كذلك خدم لهم في الجنة[5]»[6]. اهـ.

وعن عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - قال: سئل رسول الله - ﷺ - عن أولاد المشركين فقال: «**الله إذ خلقهم أعلم بما كانوا عاملين**»[7].

---

(١) هو طرف من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -، وقد أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز باب ٧٩ ح ١٣٥٨، ١٣٥٩ (الفتح ٣/ ٢١٩)، ح ١٣٨٥، وفي التفسير ح ٤٧٧٥ وفي القدر ح ٦٥٩٩، ومسلم في صحيحه كتاب القدر ح ٢٢ (٤/ ٢٠٤٧-٢٠٤٨)، وأبو داود في سننه كتاب السنة باب ١٨ ح ٤٧١٤ (٥/ ٨٦ - ٨٨)، والترمذي في سننه، كتاب القدر باب ٥ ح ٢١٣٨ (٤/ ٤٤٧)، ومالك في موطئه، كتاب الجنائز باب ١٦ ح ٥٢ (١/ ٢٤١)، وأحمد في مسنده (٢/ ٢٧٥، ٣٩٣، ٤١٠، ٤٨١)، وقد وقع في متنه اختلاف يسير في بعض ألفاظه وحروفه.

(٢) سورة التكوير آية ٨-٩.

(٣) سورة الواقعة آية ١٧، وقد وردت الآية في سورة الإنسان بعض آية ١٩.

(٤) لم أقف على هذا فيما رجعت إليه من كتب التفسير.

(٥) سيأتي - بإذن الله تعالى - تعيين أصحاب هذا القول.

(٦) أعلام الحديث (٤/ ٢٣٢٣-٢٣٢٥).

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز باب ٩٢ ح ١٣٨٣ (الفتح ٣/ ٢٤٥)، وفي القدر ح ٦٥٩٧، ومسلم في صحيحه كتاب القدر ح ٢٨ (٤/ ٢٠٤٩)، وأبو داود في سننه كتاب السنة باب ١٨ ح ٤٧١١ (٥/ ٨٤-٨٥)، والنسائي في سننه، كتاب الجنائز، باب ٦٠ ح ١٩٥١ (٤/ ٥٨-٥٩)، وفي الباب عن أبي هريرة رضي الله عنه.

قال الخطابي: «ظاهر هذا الكلام يوهم أنه - ﷺ - لم يفت السائل عنهم وأنه رد الأمر في ذلك إلى علم الله - جل وعز - من غير أن يكون قد جعلهم من المسلمين أو ألحقهم بالكافرين، وليس هذا وجه الحديث، وإنما معناه أنهم كفار ملحقون في الكفر بآبائهم؛ لأن الله سبحانه قد علم أنهم لو بقوا أحياء حتى يكبروا لكانوا يعملون عمل الكفار. يدل على صحة هذا التأويل قوله في حديث عائشة قالت: قلت يا رسول الله، ذراري المؤمنين؟ فقال: «**من آبائهم**»، فقلت: يا رسول الله، بلا عمل؟ قال: «**الله أعلم بما كانوا عاملين**»، قلت: يا رسول الله، فذراري المشركين؟ قال: «**من آبائهم**»، قلت: بلا عمل؟ قال: «**الله أعلم بما كانوا عاملين**»[1].

فهذا يدل على أنه قد أفتى في المسألة ولم يغفل الجواب عنها على حسب ما توهمه من ذهب إلى الوجه الأول في تأويل الحديث»[2]. اهـ.

أقول: قضية أطفال المشركين الذين ماتوا قبل بلوغهم الحنث ووصولهم سن الرشد والتكليف من كبريات القضايا ومعارك المسائل التي خاضها العلماء سلفاً وخلفاً، فتعددت في ذلك أقوالهم وتباينت وجهات أنظارهم، إذ اعتمد كل منهم على نص أو ركن إلى أثر.

وها هي تلك الأقوال أعرضها مع نسبتها لمن وقفت عليه من قائليها من دون ذكر أدلتها وسرد حجج أهلها خشية الإفاضة والإطالة[3]، ولولا أن الخطابي - رحمه الله - لم يشر إلى ذلك لما ذكرته، إذ المهم - هنا - بيان رأيه وإيضاح قوله لا غير.

القول الأول: إن أطفال المشركين في الجنة، وهو ما ذهب إليه الإمام البخاري وابن حزم وابن الجوزي والنووي، والجبائي من المعتزلة وطائفة من

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه كتاب السنة باب ١٨ ح ٤٧١٢ (٥/ ٨٥). وقد صحح الشيخ الألباني إسناده في صحيح سنن أبي داود ح ٣٩٤٣ (٣/ ٨٩٣)

(٢) معالم السنن (٤/ ٣٢٤-٣٢٥) وانظر ما بعده فهو مهم ومتمم.

(٣) سوف أشير في آخر المبحث للمصادر والمراجع التي تناولت هذه المسألة إن شاء الله تعالى.

المفسرين والمتكلمين، وجماعة من أصحاب الإمام أحمد، وهو الظاهر من كلام الحافظ ابن حجر [١].

القول الثاني: إن أطفال المشركين في النار، وهو قول الأزارقة من الخوارج، وحكاه القاضي عياض عن الإمام أحمد [٢]، واختاره أبو يعلى، وهو قول جماعة من المتكلمين والمفسرين وطائفة من أصحاب الإمام أحمد [٣].

القول الثالث: التوقف في الحكم عليهم، وأنهم تحت المشيئة، وهذا منقول عن الحمادين [٤]، وهو مقتضى صنيع مالك في الموطأ [٥]، وقول عبد الله بن المبارك والشافعي، ومنصوص عن الإمام أحمد، وذهب إليه إسحاق بن راهويه [٦].

القول الرابع: إنهم في منزلة بين منزلتين، فيكونون في برزخ بين الجنة والنار، إذ ليس لهم إيمان ولا هم قد عملوا حسنات يدخلون بذلك الجنة،

---

(١) انظر: الأصول الخمسة (ص ٤٧٧)، والفصل لابن حزم (٤/ ١٢٧)، وشرح النووي لصحيح مسلم (١٦/ ٢٠٨)، ومجموع الفتاوى (٢٤/ ٣٧٢)، ودرء تعارض العقل والنقل (٨/ ٤٣٥)، وطريق الهجرتين (ص ٦٤٢)، وفتح الباري (٣/ ٢٤٦).

(٢) هكذا ذكره ابن حجر في الفتح (٣/ ٢٤٦)، ولعله وهم في نسبة ذلك إلى القاضي عياض، وإنما هو القاضي أبو يعلى، فقد قال ابن تيمية كما هو في المجموع (٢٤/ ٣٧٢): «فطائفة من أهل السنة وغيرهم قالوا إنهم كلهم في النار، واختار ذلك القاضي أبو يعلى وغيره، وذكر أنه منصوص عن أحمد، وهو غلط على أحمد». وراجع: درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٤٣٥) وكذا طريق الهجرتين (ص ٦٣٧-٦٣٨).

(٣) انظر: الفصل (٤/ ١٢٧)، ومجموع الفتاوى (٢٤/ ٣٧٢)، ودرء تعارض العقل والنقل (٨/ ٤٣٥) وطريق الهجرتين (ص ٦٣٧-٦٣٨).

(٤) حماد بن سلمة وحماد بن زيد - رحمهما الله تعالى -.

(٥) قال ابن عبد البر في التمهيد (١٨/ ١١٢) بعد أن ذكر القائلين بالتوقف في المسألة -: «وهو يشبه ما رسمه مالك في أبواب القدر في موطئه وما أورد في ذلك من الأحاديث، وعلى ذلك أكثر أصحابه، وليس عن مالك فيه شيء منصوص، إلا أن المتأخرين من أصحابه ذهبوا إلى أن أطفال المسلمين في الجنة، وأطفال الكفار - خاصة - في المشيئة، لآثار وردت في ذلك».

(٦) انظر: التمهيد لابن عبد البر (١٨/ ١١١-١١٢)، ودرء تعارض العقل والنقل (٨/ ٤٣٥)، وطريق الهجرتين (ص ٦٤٧-٦٤٨)، وفتح الباري (٣/ ٢٤٦).

كما ليست لهم - أيضاً - سيئات يدخلون بها النار، وإلى هذا القول ذهبت طائفة من المفسرين، قالوا: وهم أهل الأعراف[١].

القول الخامس: إنهم خدم أهل الجنة ومماليكهم[٢].

القول السادس: إن حكمهم حكم آبائهم في الدنيا والآخرة، فلا يفردون عنهم بحكم في الدارين، ومعناه أنهم مؤمنون بإيمان آبائهم كافرون بكفرهم، فهم - إذًا - في نار جهنم، وهذا قول الإمام الخطابي ونسبه إلى عامة أهل السنة - كما قد سبق نقل ذلك عنه -، وذكر النووي أنه قول الأكثرين، ونسبه ابن تيمية لبعض الحنابلة[٣].

القول السابع: إنهم يمتحنون في عرصات القيامة فيرسل إليهم رسول، فمن أطاعه دخل الجنة، ومن عصاه دخل النار، أو ترفع لهم نار، ويؤمرون باقتحامها، فمن دخلها كانت عليه برداً وسلاماً، ومن أبى أدخل النار، ومقتضى هذا أن بعضهم في الجنة وبعضهم في جهنم على حسب طاعتهم وعصيانهم، وإلى هذا ذهب الإمام أبو الحسن الأشعري، وهو الظاهر من كلام الحافظ البيهقي واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية ونص على أنه منقول عن غير واحد من السلف من

---

(١) طريق الهجرتين (ص ٦٤٧)، وفتح الباري (٣/ ٢٤٦).

(٢) لم أقف على تسمية من ذهب إلى هذا، وانظر: أعلام الحديث (٤/ ٢٣٢٥)، وطريق الهجرتين (ص ٦٤٨ - ٦٤٩)، وفتح الباري (٣/ ٢٤٦).

(٣) أعلام الحديث (٤/ ٢٣٢٤)، ومعالم السنن (٤/ ٣٢٤ - ٣٢٥)، والتمهيد لابن عبد البر (١٨/ ٩٦ - ٩٧)، وصحيح مسلم بشرح النووي (١٦/ ٢٠٧ - ٢٠٨)، ومختصر الفتاوى المصرية (ص٦٤٢)، وطريق الهجرتين (ص ٦٤٩ - ٦٥٢)، وفتح الباري (٣/ ٢٤٦).
وقد فرق الإمام ابن القيم - رحمه الله - بين هذا القول وقول من يقول بأنهم في النار - كقول الأزارقة وغيرهم -، فقال في طريق الهجرتين (ص ٦٤٩): «إن صاحب هذا المذهب يجعلهم معهم تبعًا لهم - يعني الأطفال مع آبائهم -، حتى لو أسلم الأبوان بعد موت أطفالهما لم يحكم لأفراطهما بالنار، وصاحب القول الآخر يقول هم في النار لكونهم ليسوا بمسلمين لم يدخلوها تبعاً».

الصحابة والتابعين وغيرهم، ورجحه العلامة ابن القيم وانتصر له[1].

القول الثامن: إنهم يصيرون تراباً، قاله ثمامة بن أشرس النميري[2].

القول التاسع: الإمساك عن الخوض في هذه المسألة مطلقاً وكراهة الكلام فيها جملة، وهو منقول عن عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما -، ومحمد ابن الحنفية، والقاسم بن محمد، وغيرهم[3].

قلت: وبعد هذه النقول ومراجعتي واطلاعي على أدلتها في مظانها وتوجيهها من قائليها ترجح لي واستبان - والعلم عند الله تعالى - أن القول الأول القاضي بدخول أطفال المشركين الجنة هو الصائب منها لظهور نصوصه ووضوح حجته وكثرة أدلته، أسوق بعضًا من ذلك تدليلاً له وبرهاناً عليه:

١ - قال الله تعالى: ﴿**وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً**﴾[4].

٢ - وقال عز وجل: ﴿**وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولاً يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَىٰ إِلاَّ وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ**﴾[5].

وجه الدلالة من هاتين الآيتين الكريمتين أن الله سبحانه وتعالى أخذ على

---

(١) الإبانة (ص٦٣)، والاعتقاد للبيهقي (ص ١٦٩ - ١٧٠)، ومجموع الفتاوى (٤/ ٢٤٥ - ٢٤٧، ٣١١-٣١٢)، ودرء تعارض العقل والنقل (٨/ ٤٣٦-٤٣٧)، ومختصر الفتاوى المصرية (ص ٦٤٣)، وطريق الهجرتين (ص ٦٥٢) وما بعدها.

(٢) وهو أحد كبار المعتزلة ومن رؤوس الغواية والضلال، زعيم الطائفة الثمامية منهم وإليه تنسب، هلك قتيلاً سنة ٢١٣.

ترجمته في: فرق وطبقات المعتزلة للقاضي عبد الجبار (ص٧٠ - ٧٣)، وميزان الاعتدال (١/ ٣٧١-٣٧٢)، ولسان الميزان (٢/ ٨٣ - ٨٤).

وقوله المذكور عن حكم الأطفال ذكره البغدادي في الفرق بين الفرق (ص١٧٢)، وابن حزم في الفصل (٥/ ٦٢)، وابن حجر في الفتح (٣/ ٢٤٦).

(٣) حكاه ابن القيم في طريق الهجرتين (ص ٦٦١- ٦٦٢).

(٤) سورة الإسراء بعض آية ١٥.

(٥) سورة القصص آية ٥٩.

نفسه أن لا يعذب أحداً إلا بعد إرسال الرسل لينذروهم ويبلغوهم ما أمر الله به، والأطفال ليسوا محلاً للتبليغ لأنهم غير مكلفين، لذا فهم في الجنة، والله سبحانه وتعالى لا يظلم عباده إلا بعد صدور الظلم منهم، والأطفال لم يصدر منهم الظلم فكيف يعذبهم، فهم في الجنة[1].

وهناك آيات أخرى دالة بلفظها ومدلولها على هذا المعنى.

ومن نصوص السنة النبوية:

١ـ قوله عليه الصلاة والسلام: « **ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء، هل تحسون فيها من جدعاء؟**». ثم يقول أبو هريرة ـ رضي الله عنه ـ: ﴿ **فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا** ﴾[2] »[3].

ووجهه أن الله سبحانه وتعالى قد فطر عباده جميعاً على ملة الإسلام الحنيف، ومعلوم أن الطفل إذا مات قبل أن يهوده أبواه أو ينصرانه أو يمجسانه فقد مات مسلمًا على أصل فطرته، فيدخل بذلك الجنة إن شاء الله.

٢ـ قوله ـ ﷺ ـ: «**النبي في الجنة، والشهيد في الجنة، والمولود في الجنة، والوئيد في الجنة**»[4].

ودلالته واضحة، إذ حكم ـ عليه الصلاة والسلام ـ لهؤلاء جميعًا وقضى لهم بدخول الجنة، ولفظ المولود هنا عام يشمل من كان أبواه مسلمين أو كافرين.

(١) أهل الفترة ومن في حكمهم (ص ٩٢).

(٢) سورة الروم بعض آية ٣٠.

(٣) تقدم تخريجه قريبًا (ص ٤٤٨).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الجهاد باب ٢٧ ح ٢٥٢١ (٣/ ٣٣ ـ ٣٤)، وأحمد في مسنده (٥/ ٥٨)، وابن عبد البر في تمهيده (١٨ / ١١٦)، وقد حسن الحافظ ابن حجر إسناده في الفتح (٣/ ٢٤٦)، وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود ح ٢٢٠٠ (٢/ ٤٧٩)، والحديث من رواية عوف عن خنساء ويقال: حسناء بنت معاوية عن عمها مرفوعًا.

٣ـ قوله ـ ﷺ ـ: «**سألت ربي اللاهين** [١] **من ذرية البشر ألا يعذبهم، فأعطانيهم**» [٢]. ووجه دلالة النص أن عدم تعذيبهم يدل على أنهم في الجنة.

٤ـ ما ثبت في حديث سمرة بن جندب ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا، وفيه قوله عليه الصلاة والسلام: «**وأما الرجل الطويل الذي في الروضة فإنه إبراهيم ـ ﷺ ـ، وأما الولدان الذين حوله فكل مولود مات على الفطرة**». قال: فقال بعض المسلمين: يا رسول الله، وأولاد المشركين؟ فقال رسول الله ـ ﷺ ـ: «**وأولاد المشركين**» [٣] الحديث.

وفي رواية أخرى لهذا الحديث نفسه وفيه: «**والشيخ في أصل الشجرة إبراهيم ـ عليه السلام ـ، والصبيان حوله أولاد الناس**» الحديث [٤].

قال الحافظ ابن عبد البر: «وهذا يقتضي ظاهره وعمومه جميع الناس» [٥].

وقال العلامة ابن القيم: «فهذا الحديث الصحيح صريح في أنهم في الجنة، ورؤيا الأنبياء وحي» [٦].

---

(١) قال ابن عبد البر في التمهيد (١٨/ ١١٧): «إنما قيل للأطفال اللاهين لأن أعمالهم كاللهو واللعب من غير عقد ولا عزم، من قولهم: لهيت عن الشيء أي لم أعتمده، كقوله: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾ سورة الأنبياء بعض آية ٣.

(٢) أخرجه أبو يعلى في مسنده ح ٤٠٨٧ (٤/ ١٤٦) من حديث أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ، وانظر منه ح ٣٥٥٨، ٣٦٢٤. قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ٢١٩): «رواه أبو يعلى من طرق، ورجال أحدها رجال الصحيح غير عبد الرحمن بن المتوكل وهو ثقة». وقال ابن حجر في الفتح (٣/ ٢٤٦): «إسناده حسن». وقد أدرجه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة ح ١٨٨١ (٤/ ٥٠٢)، وقال في آخر كلامه عليه: «وجملة القول أن الحديث حسن عندي بمجموع طرقه».

(٣) تقدم تخريجه (ص ٤٤٧).

(٤) صحيح البخاري كتاب الجنائز باب ٩٣ ح ١٣٨٦ (الفتح ٣/ ٢٥١ـ ٢٥٢)، وقد سبقت الإشارة إلى هذا الموضع (ص ٤٤٧).

(٥) التمهيد (١٨/ ١١٨).

(٦) طريق الهجرتين (ص٦٤٢).

قال النووي ـ رحمه الله ـ : « الصحيح الذي ذهب إليه المحققون أنهم من أهل الجنة ، ويستدل له بأشياء ، منها حديث إبراهيم الخليل ـ ﷺ ـ حين رآه النبي ـ ﷺ ـ في الجنة وحوله أولاد الناس ، قالوا : يا رسول الله ، وأولاد المشركين؟ قال : «وأولاد المشركين» . رواه البخاري في صحيحه[1] ، ومنها قوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾[2] ، ولا يتوجه على المولود التكليف ويلزمه قول الرسول حتى يبلغ ، وهذا متفق عليه ، والله أعلم»[3] .

وقال الإمام ابن القيم ـ بعد ذكره لنصوص كثيرة لأصحاب هذا القول ـ : «وهذه حجج كما ترى قوة وكثرة ، ولا سبيل إلى دفعها»[4] .

* * *

(١) وقد مر تخريجه (ص ٤٤٧).

(٢) سورة الإسراء بعض آية ١٥ .

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي (١٦/ ٢٠٨).

(٤) طريق الهجرتين (ص ٦٤٦ ـ ٦٤٧).

وراجع لهذه المسألة : الفصل لابن حزم (٤/ ١٢٧ ـ ١٣٦)، والاعتقاد للبيهقي (ص ١٦٤ـ ١٧٠)، والتمهيد لابن عبد البر (١٨/ ٥٧ـ ١٤١)، والتذكرة للقرطبي (ص ٥٩١ ـ ٦٠٠)، وشرح صحيح مسلم للنووي (١٦/ ٢٠٧) وما بعدها، ومجموع الفتاوى (٤/ ٢٤٥) وما بعدها، وكذا (ص ٣١٢)، (٢٤/ ٣٧٢ ـ ٣٧٣)، ومختصر الفتاوى المصرية (ص ٦٤٢ـ ٦٤٤)، ودرء تعارض العقل والنقل (٨/ ٤٣٥) وما بعدها، وطريق الهجرتين ـ وهو أوسع سابقيه في هذه المسألة (ص ٦٣٤ ـ ٦٦٢)، وفتح الباري (٣/ ٢٤٦) وما بعدها، و أهل الفترة ومن في حكمهم (ص ٨٩ـ ١٠١).

المبحث الرابع
يوم القيامة
المطلب الأول: الشفاعة العظمى

عن جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنهما ـ أن النبي ـ ﷺ ـ قال: « **أعطيت خمسًا لم يعطهن أحد قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا، فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأحلت لي المغانم ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى الناس عامة** »[1].

قال الخطابي ـ رحمه الله تعالى ـ عند شرحه لهذا الحديث: « وقوله: «**أعطيت الشفاعة**»؛ فإنها هي الفضيلة العظمى التي لم يشاركه فيها أحد من الأنبياء، وبها ساد الخلق كلهم حتى يقول: « **أنا سيد ولد آدم** »[2]، وذلك في القيامة حين يشفع للخلق في الحساب ولا يشفع غيره »[3]. اهـ.

قال الراغب الأصفهاني: « الشفاعة: الانضمام إلى آخر ناصراً له وسائلاً عنه، وأكثر ما يستعمل في انضمام من هو أعلى حرمة ومرتبة إلى

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب التيمم باب ١ ح ٣٣٥ (١/ ٤٣٥ ـ ٤٣٦) وفي الصلاة ح ٤٣٨ وقطعة منه في فرض الخمس ح ٣١٢٢، ومسلم في صحيحه كتاب المساجد ومواضع الصلاة ح ٣ (١/ ٣٧٠ ـ ٣٧١)، والنسائي في سننه كتاب الغسل والتيمم باب ٢٦ ح ٤٣٢ (١/ ٢٠٩ ـ ٢١١)، والدارمي في سننه كتاب الصلاة باب ١١١ ح ١٣٨٩ (١/ ٣٧٤ ـ ٣٧٥).

(٢) ورد هذا النص في أحاديث متعددة، وقد مضى بعضها. انظر (ص ٣٣٦، ٣٤١) وما بعدهما.

(٣) أعلام الحديث (١/ ٣٣٥).

من هو أدنى، ومنه الشفاعة يوم القيامة »[١].

وقال ابن الأثير: « قد تكرر ذكر الشفاعة في الحديث فيما يتعلق بأمور الدنيا والآخرة، وهي السؤال في التجاوز عن الذنوب والجرائم بينهم، يقال: شفع يشفع شفاعة، فهو شافع وشفيع، والمشفع الذي يقبل الشفاعة والمشفع الذي تقبل شفاعته»[٢].

وأمر الشفاعة في الآخرة قد ثبت بنصوص كثيرة جداً ـ قرآنية وحديثية ـ، ودلت هذه النصوص وخاصة منها الحديثية على أن الشفاعة أنواع عدة، منها ما يخص نبينا محمداً ـ ﷺ ـ، لايشاركه فيه غيره، ومنها ما يكون لإخوانه الأنبياء والرسل ـ صلوات الله وسلامه عليهم جميعًا ـ، ومنها ما يكون للملائكة وغيرهم من المؤمنين[٣].

وأعظم تلك الشفاعات كلها وأكبرها وأجلها الشفاعة العامة العظمى للرسول ـ ﷺ ـ في أهل الموقف التي يتأخر عنها أولوالعزم من الرسل فمن دونهم، لإراحة الخلائق من هول وشدة ذلك اليوم العصيب بتعجيل حسابهم وفصل القضاء بينهم بين يدي الله تبارك وتعالى أحكم الحاكمين بقسطه وعدله .

---

(١) المفردات (ص ٢٦٣).

(٢) النهاية (٢/ ٤٨٥).

(٣) ومما يدل على ذلك وهو كثير ما صح من حديث أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ من نص مطول مرفوع وفيه: « **فيقول الله عز وجل: شفعت الملائكة وشفع النبيون وشفع المؤمنون، ولم يبق إلا أرحم الراحمين، فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قومًا لم يعملوا خيرًا قط** ». الحديث أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الإيمان ح ٣٠٢ (١/ ١٦٧ ـ ١٧١)، وأحمده في مسنده (٣/ ٩٤ ـ ٩٥).

وإلى هذه الشفاعة يشير قوله سبحانه: ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾(١).

وثبت من قوله عليه الصلاة والسلام: « أنا سيد الناس يوم القيامة، هل تدرون بمن يجمع الله الأولين والآخرين في صعيد واحد، فيبصرهم الناظر ويسمعهم الداعي وتدنو منهم الشمس، فيقول بعض الناس: ألا ترون إلى ما أنتم فيه إلى ما بلغكم ؟ ألا تنظرون إلى من يشفع لكم إلى ربكم؟ فيقول بعض الناس: أبوكم آدم، فيأتونه فيقولون: يا آدم أنت أبو البشر خلقك الله بيده ونفخ فيك من روحه وأمر الملائكة فسجدوا لك وأسكنك الجنة، ألا تشفع لنا إلى ربك؟ ألا ترى ما نحن فيه وما بلغنا؟ فيقول: ربي غضب غضبًا لم يغضب قبله مثله، ولا يغضب بعده مثله، ونهاني عن الشجرة فعصيت، نفسي نفسي، اذهبوا إلى غيري،اذهبوا إلى نوح، فيأتون نوحًا فيقولون: يا نوح أنت أول الرسل إلى أهل الأرض، وسماك الله عبداً شكورًا، أما ترى إلى ما نحن فيه؟ ألا ترى إلى ما بلغنا؟ ألا تشفع لنا إلى ربك؟ فيقول: ربي غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله ولايغضب بعده مثله، نفسي نفسي، ائتوا النبي - ﷺ - فيأتوني فأسجد تحت العرش، فيقال: يا محمد ارفع رأسك، واشفع تشفع، وسل تعطه»(٢).

---

(١) سورة الإسراء آية ٧٩.

قال العلامة ابن جرير الطبري - رحمه الله تعالى - في تفسيره (١٥/ ١٤٣ - ١٤٤) - عند هذه الآية -: « فقال أكثر أهل العلم: ذلك هوالمقام الذي هو يقومه - ﷺ - يوم القيامة للشفاعة للناس ليريحهم ربهم من عظيم ما هم فيه من شدة ذلك اليوم ». ثم ساق أقوال من ذهب إلى ذلك من العلماء. وراجع تفسير الحافظ ابن كثير (٣/ ٥٨ - ٦٢). عند هذه الآية.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الأنبياء باب ٣ح ٣٣٤٠ (الفتح ٦/ ٣٧١) وح ٣٣٦١ «مختصراً»، وفي التفسير ح ٤٧١٢ بأتم وأطول مما هنا، ومسلم في صحيحه كتاب الإيمان ح ٣٢٧ (١/ ١٨٤ - ١٨٦)، والترمذي في سننه كتاب صفة القيامة باب: ١٠ ح ٢٤٣٤ (٤/ ٦٢٢-٦٢٣).

إلى غير هذا الحديث من أحاديث كثيرة أخرى ثابتة في الصحيحين وغيرهما عن جمع من الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ تثبت هذه الشفاعة الكبرى لرسولنا الكريم ـ عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم ـ، يطول جداً بسطها في هذا المقام، ويكفي ـ بحمد الله ـ أنها بلغت حد التواتر المقطوع بصحته[١].

ولقد أخذ السلف الصالح بهذه النصوص واعتقدوا مدلولها، فكان ذلك من جملة إيمانهم وأصول عقيدتهم وصحة مذهبهم.

قال ابن أبي زمنين: « وأهل السنة يؤمنون بالشفاعة، وقال عز وجل: ﴿ **عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا** ﴾[٢]»[٣].

وقال القرطبي ـ متحدثًا عن الشفاعة العظمى ـ: « هذه الشفاعة العامة التي خص بها نبينا محمد ـ ﷺ ـ من بين سائر الأنبياء هي المراد بقوله عليه السلام: « **لكل نبي دعوة مستجابة، فتعجل كل نبي دعوته وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي** »، ورواه الأئمة البخاري ومسلم وغيرهما[٤]، وهذه الشفاعة العامة لأهل الموقف إنما هي ليعجل حسابهم ويراحوا من هول

---

(١) تواتر أحاديث الشفاعة العظمى حكاه غير واحد من أهل العلم.
راجع: قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة ح ١١٢ (ص ٣٠٣ـ٣٠٥)، ونظم المتناثر ح ٣٠١ (ص ١٤٩).

(٢) سورة الإسراء بعض آية ٧٩.

(٣) أصول السنة (٢/ ٥٩٥).

(٤) البخاري في صحيحه كتاب الدعوات باب ١ ح ٦٣٠٤ (الفتح ١١/ ٩٦)، وفي التوحيد ح ٧٤٧٤. ومسلم في صحيحه كتاب الإيمان ح ٣٣٤ وما بعده (١/ ١٨٨ ـ ١٩٠)، وأحمد في مسنده (٣/ ١٣٤، ٢٥٨) وفي مواضع أخرى منه، وهو من حديث أبي هريرة وأنس بن مالك ـ رضي الله عنهما ـ. وانظر: كتاب السنة لابن أبي عاصم ح ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩ (ص ٣٥٧ـ ٣٥٨).

الموقف وهي الخاصة به ـ ﷺ ـ . . »(١) .

وقال النووي : « قوله ﷺ : «**وأعطيت الشفاعة**» هي الشفاعة العامة التي تكون في المحشر بفزع الخلائق إليه ـ ﷺ ـ ، لأن الشفاعة في الخاصة جعلت لغيره أيضًا»(٢) .

وتحدث ابن تيمية عن شفاعاته ـ عليه الصلاة والسلام ـ فقال : « أما الشفاعة الأولى فيشفع في أهل الموقف حتى يقضى بينهم بعد أن يتراجع الأنبياء ، آدم ، ونوح ، وإبراهيم ، وموسى ، وعيسى ابن مريم عن الشفاعة حتى تنتهي إليه . . »(٣) .

وبعد سرد هذه النقول والأقوال والإحالة إلى غيرها في مظانه مما هو في معناها يتبين التوافق بين قول الخطابي رحمه الله ، وبين أقوال السلف رحمهم الله جميعًا .

* * *

---

(١) التذكرة (ص ٢٨١) .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي (٥/ ٤) .

(٣) شرح العقيدة الواسطية (ص ٢١٥) .

وراجع : كتاب التوحيد لابن خزيمة (٢/ ٥٨٨) ، والدرة فيما يجب اعتقاده (ص ٢٩٤ ـ ٢٩٧) ، والشفا للقاضي عياض (١/ ٢١٦ ـ ٢٢٤) ، وشرح العقيدة الطحاوية (١/ ٢٨٢ ـ ٢٩٤) ، ولوامع الأنوار البهية (٢/ ٢٠٤ ـ ٢١٨) ، ومعارج القبول (٢/ ٣٠٥ ـ ٣١٢) .

المطلب الثاني

رؤية الله عز وجل في الآخرة

عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: كان النبي ـ ﷺ ـ بارزًا يومًا للناس[(١)]، فأتاه رجل فقال: ما الإيمان؟ قال: « **الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وبلقائه ورسله وتؤمن بالبعث** » الحديث [(٢)].

قال الخطابي ـ رحمه الله ـ عند شرحه لفقرات هذا الحديث ـ: «وقوله: «**أن تؤمن بلقائه**» ، فيه إثبات رؤية الله عز وجل في الآخرة»[(٣)].

وعن جرير بن عبد الله بن جابر البجلي [(٤)]ـ رضي الله عنه ـ قال: كنا عند النبي ﷺ فنظر إلى القمر ليلة ـ يعني البدر ـ فقال: « **إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته ، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا** ، ثم قرأ: ﴿ **وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ** ﴾ [(٥)] »[(٦)].

---

(١) أي ظاهرًا لهم غير محتجب عنهم ولا ملتبس بغيره. قاله الحافظ في الفتح (١/ ١١٦).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الإيمان باب ٣٧ ح ٥٠ (الفتح ١/ ١١٤)، وفي التفسير ح ٤٧٧٧، ومسلم في صحيحه كتاب الإيمان ح ٥، ٧ (١/ ٣٩ـ ٤٠)، وابن ماجه في سننه المقدمة باب ٩ ح ٦٤ (١/ ٢٥).

(٣) أعلام الحديث (١ / ١٨٢).

(٤) هو أبو عمرو وقيل: أبا عبد الله جرير بن عبد الله بن جابر بن مالك البجلي، صحابي شهير، وقد اختلف أهل العلم في وقت إسلامه على أقوال، كما اختلفوا ـ أيضًا ـ في تاريخ ومكان وفاته فقيل: سنة ٥١، وقيل: ٥٤.
الاستيعاب (١/ ٢٣٦ـ ٢٤٠)، وأسد الغابة (١/ ٣٣٣ـ ٣٣٤)، والإصابة (١/ ٤٧٥ـ ٤٧٦).

(٥) سورة ق بعض آية ٣٩.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب مواقيت الصلاة باب ١٦ ح ٥٥٤ (الفتح ٢/ ٣٣) و ح ٥٧٣، وفي التفسير ح ٤٨٥١، وفي التوحيد ح ٧٤٣٤، ومسلم في صحيحه كتاب المساجد ومواضع الصلاة ح ٢١١ (١/ ٤٣٩)، وأبو داود في سننه كتاب السنة باب ٢٠ ح ٤٧٢٩ (٥/ =

قال الخطابي : « قوله : « **لا تضامون** » يُروى على وجهين :

أحدهما: تضَامُّون ـ مفتوحة التاء مشددة الميم ـ وأصلها : تتضامون فحذفت إحدى التائين، أي لا يضام بعضكم بعضًا، كمايفعله الناس في طلب الشيء الخفي الذي لا يسهل دركه فيتزاحمون عند ذلك ينظرون إلى جهته، يضام بعضهم بعضًا. يريد أنكم ترون ربكم وكل واحد منكم وادع في مكانه لا ينازعه رؤيته أحد.

والوجه الآخر: لا تُضَامُون من الضيم ، أي لا يضيم بعضكم بعضًا في رؤيته.

وقوله عقب ذلك: « **فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها، فافعلوا** » يدل على أن الرؤية قد يرجى نيلها بالمحافظة على هاتين الصلاتين»[1].

ويقول رحمه الله في موضع آخر: « قوله: « **تضامون** » هو من الانضمام، يريد أنكم لا تختلفون في رؤيته حتى تجتمعوا للنظر وينضم بعضكم إلى بعض، فيقول واحد هو ذاك، ويقول الآخر ليس بذاك على ما جرت به عادة الناس عند النظر إلى الهلال أول ليلة من الشهر، ووزنه تفاعلون، وأصله تتضامون، حذفت منه إحدى التاءين.

وقد رواه بعضم تضامون ـ بضم التاء وتخفيف الميم ـ فيكون معناه على هذه الرواية أنه لايلحقكم ضيم ولامشقة في رؤيته.

وقد تخيل إلى بعض السامعين أن الكاف في قوله: « **كما ترون** » كاف

= ٩٧ـ٩٨)، والنسائي في السنن الكبرى كتاب النعوت باب ٥٢ ح ٧٧٦٢ (٤/ ٤١٩)، وابن ماجه في سننه، المقدمة باب ١٣ح ١٧٧ (١/ ٦٣)، وأحمد في المسند (٤/ ٣٦٢)، وأخرجه كثير غير هؤلاء من العلماء في كتب عدة ومصادر جمة، وقد جمع العلامة ابن القيم أسماء رواة هذا الحديث عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير ـ رضي الله عنه ـ في حادي الأرواح (ص٣٨٠ـ٣٨١).

(١) أعلام الحديث (١/ ٤٣٠ـ٤٣١).

التشبيه للمرئي[١]، وإنما هو كاف التشبيه للرؤية وهو فعل الرائي، ومعناه ترون ربكم رؤية ينزاح معها الشك وتنتفي معها المرية[٢] كرؤيتكم القمر ليلة البدر لا ترتابون به ولا تمترون فيه»[٣].

ويصرح أبو سليمان في موطن آخر بإثباته رؤية المؤمنين ربهم ـ جل وعلا ـ في الدار الآخرة عياناً كما كان اعترافهم بربوبيته في دار الدنيا علمًا واستدلالاً، وأما المنافقون فلا يستحقون ذلك أبدًا، إذ منه يمنعون وعنه يحجبون[٤].

أقول: هكذا يثبت الإمام الخطابي ـ عليه رحمة الله ـ رؤية المؤمنين ربهم الباري ـ جل وعلا ـ يوم القيامة بأبصارهم عيانًا بَيَانًا بدون أستار ولا حجب، وهو شيء قد دل عليه صريح الكتاب العزيز وتواترت به الأحاديث النبوية، وأجمع عليه الصحابة والتابعون و من بعدهم من أئمة الدين المرضيين وأعلامه المتبوعين خلفًا عن سلف عبر القرون وتعاقب الأجيال. إلا ما كان من شراذم قليلة خاسرة، وطوائف ضالة مبتدعة، لا يأبه لها ولا ينظر لرأيها ولا يسمع

---

(١) كما تزعمه المعتزلة فقد قال قاضيهم عبد الجبار: «إن هذا الخبر يتضمن الحيز والتشبيه، لأنا لا نرى القمر إلا مدوراً عالياً منوراً، ومعلوم أنه لا يجوز أن يرى القديم تعالى على هذا الحد، فيجب أن نقطع على أنه كذب على النبي ـ ﷺ ـ وأنه لم يقله».
شرح الأصول الخمسة (ص ٢٦٨).
قال أبو بكر ابن السمعاني ـ رحمه الله تعالى ـ: «وَرَدَّ المعتزلة هذا الحديث وقالوا: إنه تشبيه لله بالقمر وذلك لا يجوز على الله تعالى وسموا أهل السنة مشبهة بروايتهم وقبولهم له ولما يشاكله من الأحاديث، وذلك خذلان من الله تعالى أدركهم، فسد عن سواء الحق مسلكهم، وكثيراً ما يرمون أهل السنة بالأباطيل وهي أليق بهم، وهم أولى منهم بكل فضيحة وسمة قبيحة، وليس في الحديث تشبيه الخالق بالخلق ولا المرئي بالمرئي، وإنما فيه تشبيه النظر بالنظر، والرؤية بالرؤية على ما بينا، والله أعلم». ضوء الساري لأبي شامة (ص ١٠٢).

(٢) المرية: بالكسر، هي الشك في الشيء والاختلاف فيه. أفاده الخطابي في أعلام الحديث (١/ ٥٢٣).

(٣) معالم السنن (٤/ ٣٢٩). وانظر له غريب الحديث (٣/ ٢٥٩ـ ٢٦٠).

(٤) انظر أعلام الحديث (١/ ٥٢٣ـ ٥٢٦).

لقولها، خرجت بذلك عن الجماعة وخالفت الأمة، فهم عن نور الهدى محجوبون وعن صراط الله المستقيم ناكبون، ولكتابه الكريم مخاصمون، ولسنة نبيه المصطفى جاحدون، ولاتباع آثار السلف الصالح معادون.

فعلى عقولكم العفاء فإنكم عاديتم المعقول والمنقولا
وطلبتم أمرًا محالاً وهو إدراك الهدى لا تبتغون رسولا
لا يستقل العقل دون هداية بالوحي تأصيلا ولا تفصيلا
فإذا النبوة لم ينلك ضياؤها فالعقل لا يهديك قط سبيلا
طرق الهدى محدودة إلا على من أم هذا الوحي والتنزيلا
يا طالبًا درك الهدى بالعقل دون النقل لن تلق لذاك دليلا[1]

وبسط نصوص هذه المسألة ـ هنا ـ وعرض أقوال علماء السلف فيها يطول جداً، إذ حبلها المتين مديد قد حفلت به كتب الأحاديث والعقائد والتفاسير، بل كثير من أهل العلم أفردوها بالتأليف لاستيعاب أدلتها وجمع مئات أقوال الأئمة بشأنها ودحض شبه أولئك المارقين عنها[2].

---

(١) هذه الأبيات مختارة من قصيدة للعلامة ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ بثها في كتابه الماتع الصواعق المرسلة (٣/ ٩٧٨ ـ ٩٨١).

(٢) إضافة إلى ما رسمه الأئمة العلماء في ثنايا كتب كثيرة جداً عن هذه المسألة فإن مجموعة منهم خصوها بالتأليف، أذكر ما علمت في ذلك:
ـ كتاب فيه ما جاء من الحديث في النظر إلى الله تعالى للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد ابن وضاح الأندلسي (ت ٢٨٦ هـ). ذكره الزركلي في الأعلام (٧/ ١٣٣)، وكحالة في معجم المؤلفين (١٢ / ٩٤)، ولم أقف عليه عند غيرهما، وأفاد الزركلي أن مخطوطة الكتاب محفوظة بخزانة السيد حسن حسني عبد الوهاب الصمادحي التونسي.
ـ العُمَد في الرؤية وكتاب جواز رؤية الله بالأبصار، كلاهما للإمام أبي الحسن الأشعري (ت ٣٢٤ هـ). قال ـ رحمه الله ـ عن الأخير: «نقضنا فيه جميع اعتلالات المعتزلة في نفيها وإنكارها وإبطالها». ذكرهما ابن عساكر في التبيين (ص ١٢٨ ـ ١٢٩)، والبغدادي في هدية =

ويكفي ما نقل عن الإمام أبي سليمان ، إذ وافق به قول ومذهب أهل السنة والجماعة قاطبة .

* * *

= العارفين (١/ ٦٧٧).
- كتاب التصديق بالنظر إلى الله تعالى في الآخرة للإمام الحافظ أبي بكر محمد بن الحسين الآجري (ت ٣٦٠) وهو مطبوع متداول .
- كتاب الرؤية للإمام الحافظ الطبراني - صاحب المعاجم الثلاثة - (ت ٣٦٠). ذكره الذهبي في السير (١٦/ ١٢٨)، وابن تيمية في المجموع (٦/ ٤٨٦).
- كتاب رؤية الله جل وعلا للإمام الحافظ علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥) وهو مطبوع متداول .
- كتاب في رؤية الله تبارك وتعالى للإمام الفقية المحدث أبي محمد عبد الرحمن بن عمر بن محمد المعروف بابن النحاس (ت ٤١٦) وهو مطبوع متداول .
- كتاب تثبيت الرؤية لله في القيامة للحافظ أبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ). ذكره السمعاني في التحبير (١/ ١٨١) ، وابن تيمية في المجموع (٦/ ٤٨٦).
- كتاب الرؤية للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨ هـ) ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (٢/ ١٤٢١)، والبغدادي في هدية العارفين (١/ ٧٨).
- ضوء الساري إلى معرفة رؤية الباري عز وجل للإمام الحافظ أبي محمد عبد الرحمن ابن إسماعيل المعروف بأبي شامة (ت ٦٦٥ هـ) وهو مطبوع متداول .
- لشيخ الإسلام ابن تيمية مؤلف في رؤية النساء لربهم جل وعلا أشار إليه ابن عراق في تنزيه الشريعة (٢/ ٣٨٤).
- إطلاق العنان في رؤية الله تعالى في العيان، وكتاب القول العلي في رؤية الملك العلي، كتابان للشيخ محمد حجازي بن محمد بن عبد الله المصري الشافعي القلقشندي الشهير بالواعظ (ت ١٠٣٥) . ذكر الأول البغدادي في الذيل (١/ ٩٥)، وفي الهدية (٢/ ٢٧٤) ، والثاني في الذيل (٢/ ٢٥٠).
- البغية في مسألة الرؤية للشيخ العلامة محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠). ذكره في البدر الطالع (٢/ ٢٢١) ، وأشار إليه في فتح القدير (٥/ ٣٤٠).

المطلب الثالث
وجود الجنة والنار وأنهما مخلوقتان أبديتان

يقول الخطابي - رحمه الله - عند شرحه لاسم الله تعالى: «الباقي»[(١)]: «هو الذي لا تعترض عليه عوارض الزوال، وهو الذي بقاؤه غير متناه ولا محدود، وليست صفة بقائه ودوامه كبقاء الجنة والنار ودوامهما، وذلك أن بقاءه أزلي أبدي، وبقاء الجنة والنار أبدي غير أزلي. ومعنى الأزل: ما لم يزل، ومعنى الأبد: ما لا يزال[(٢)]، والجنة و النار مخلوقتان كائنتان بعد أن لم تكونا.

فهذا فرق ما بين الأمرين، والله أعلم»[(٣)].

ويقول عند شرحه للحديث: «الاختصار في الصلاة راحة أهل

---

(١) لم يرد في القرآن الكريم هذا الاسم، وقد ورد في حديث الترمذي وغيره في عد الأسماء الحسنى، ومعلوم أن ذلك لم يثبت مرفوعاً كما نبه عليه الحافظ ابن حجر في الفتح (١١/ ٢١٧)، وغيره من أهل العلم، إلا أن كثيرًا من العلماء قد أدرج هذا الاسم في تعداد أسماء الله تعالى اعتمادًا على النص المذكور أو استنباطًا من بعض الآيات القرآنية.
انظر: اشتقاق أسماء الله الحسنى (ص ٢٠٠ - ٢٠١)، وكتاب التوحيد لابن منده (٢/ ٨٦ - ٨٨)، والأسماء والصفات للبيهقي (ص ٢٦)، والمقصد الأسنى للغزالي (ص ١٣١)، والحجة في بيان المحجة (١/ ١٢٧ - ١٢٩).

(٢) الأزل: استمرار الوجود في أزمنة مقدرة غير متناهية في جانب الماضي، كما أن الأبد استمرار الوجود في أزمنة مقدرة غير متناهية في جانب المستقبل. والأزلي: ما لا يكون مسبوقًا بالعدم. تعريفات الجرجاني (ص ١٧). وفي كشاف اصطلاحات الفنون (١/ ١٢٢): الأزل بفتح الألف والزاي المعجمة: دوام الوجود في الماضي، كما أن الأبد دوامه في المستقبل.

(٣) شأن الدعاء (ص ٩٦).

النار»[١]: «الاختصار: وضع اليد على الخاصرة، والمعنى أنه فعل اليهود في صلاتهم[٢] وهم أهل النار، ليس على أن لأهل النار الذين هم أهلها خالدين فيها راحة.

قال الله تعالى: ﴿ لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ ﴾[٣].

فأما قوله تعالى: ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ ﴾[٤]، فمعناه إلا ما شاء ربك من زيادة التأبيد بعد زوالهما، والله أعلم»[٥]اهـ.

أقول: ما قرره الإمام الخطابي في هذه المسألة ونص عليه من أن الجنة

---

(١) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ح ٩٠٩ (٢/ ٥٧)، وابن حبان في صحيحه كما في الإحسان ح ٢٢٨٦ (٦/ ٦٣)، والبيهقي في سننه (٢/ ٢٨٧-٢٨٨) من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- مرفوعًا إلا أن في سنده عبد الله بن الأزور قال عنه الذهبي في الميزان (٢/ ٣٩١-٣٩٢): «عبد الله بن الأزور عن هشام بن حسان بخبر منكر، قال الأزدي: ضعيف جداً، له عن هشام عن محمد عن أبي هريرة مرفوعاً: «**الاختصار في الصلاة استراحة أهل النار**»»، وأعاد الحافظ ابن حجر كلام الذهبي والأزدي بحروفه في اللسان (٣/ ٢٥٧-٢٥٨). وقال الحافظ الهيثمي في المجمع (٢/ ٨٥) بعد أن ذكره: رواه الطبراني في الأوسط، وفيه عبد الله بن الأزور ضعفه الأزدي وذكر له هذا الحديث وضعفه به.

وانظر: فتح الباري (٣/ ٨٩)، وكذا تعليق الشيخ الألباني على صحيح ابن خزيمة في الموضع المذكور أعلاه.

(٢) فعن عائشة أم المؤمنين -رضي الله عنها- أنها كانت تكره أن يجعل المصلي يده في خاصرته وتقول: «إن اليهود تفعله».

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء باب ٥٠ ح ٣٤٥٨ (الفتح ٦/ ٤٩٥).

(٣) سورة الزخرف آية ٧٥.

(٤) سورة هود بعض آية ١٠٧.

(٥) غريب الحديث (١/ ٢٧٧).

والنار مخلوقتان بعد أن لم تكونا ، أبديتان بعد خلقهما وإيجادهما ، هو قول السلف عامة بمقتضى أدلة وافرة من الكتاب العزيز والسنة المطهرة ، خلافًا للمعتزلة والقدرية النفاة المعطلين، إذ النصوص الواردة الدالة على خلقهما ووجودهما وأبديتهما أكثر من أن تحصى وتحصر، أورد طرفًا منها، إذ الإيمان ببعضها إيمان بأجمعها وكذا نفي بعضها نفي لكليتها .

فمما يدل على خلق الجنة والنار ووجودهما الآن ـ من الكتاب ـ قوله سبحانه : ﴿ وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾[1] .

وقوله : ﴿ وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴾[2] .

وقوله : ﴿ وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ (١٣) عِندَ سِدْرَةِ الْمُنتَهَىٰ (١٤) عِندَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَىٰ ﴾[3] .

وقوله : ﴿ سَابِقُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ﴾[4] .

وقال جل شأنه عن النار : ﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾[5] .

---

(١) سورة البقرة بعض آية ٣٥ .

(٢) سورة آل عمران آية ١٣٣ .

(٣) سورة النجم الآيات ١٣ ـ ١٥ .

(٤) سورة الحديد بعض آية ٢١ .

(٥) سورة البقرة بعض آية ٢٤ .

وقال: ﴿ وَأَعْتَدْنَا لِمَن كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا ﴾[١].

وقال: ﴿ وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾[٢].

وقال: ﴿ إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا ﴿٢١﴾ لِلطَّاغِينَ مَآبًا ﴾[٣].

ومن أدلة السنة النبوية: ما ثبت من حديث عائشة ـ رضي الله تعالى عنها ـ مرفوعًا في قصة خسوف الشمس ـ وفيه: « **لقد رأيت في مقامي هذا كل شيء وعدته، حتى لقد رأيتني أن آخذ قطفًا من الجنة حين رأيتموني جعلت أتقدم، ولقد رأيت جهنم يحطم بعضها بعضًا حين رأيتموني تأخرت** » الحديث[٤].

ومن حديث أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا وفيه: « **والذي نفس محمد بيده لو رأيتم ما رأيت لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيرًا** » قالوا: وما رأيت يا رسول الله؟ قال: « **رأيت الجنة و النار** »[٥].

وعن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ﷺ قال: « **لما خلق الله الجنة قال لجبريل: اذهب فانظر إليها فذهب فنظر إليها ثم جاء فقال: أي رب**

---

(١) سورة الفرقان بعض آية ١١.

(٢) سورة الفتح بعض آية ٦.

(٣) سورة النبأ آية ٢١ـ ٢٢.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب العمل في الصلاة باب ١١ح ١٢١٢ (الفتح ٣/ ٨١)، ومسلم في صحيحه كتاب الكسوف ح ٣ (٢/ ٦١٩)، والنسائي في سننه كتاب الكسوف باب ١١ ح ١٤٧٢ (٣/ ١٣٠ـ ١٣١). وفي الباب عن آخرين من الصحابة.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الصلاة ح ١١٢ (١/ ٣٢٠)، والنسائي في سننه كتاب السهو باب ١٠٢ ح ١٣٦٣ (٣/ ٨٣).

وعزتك لا يسمع بها أحد إلا دخلها، ثم حفها بالمكاره ثم قال: يا جبريل اذهب فانظر إليها، فذهب فنظر إليها ثم جاء فقال: أي رب وعزتك لقد خشيت أن لا يدخلها أحد. قال: فلما خلق الله النار قال: يا جبريل اذهب فانظر إليها، فذهب فنظر إليها ثم جاء فقال: أي رب وعزتك لا يسمع بها أحد فيدخلها، فحفها بالشهوات ثم قال: يا جبريل اذهب فانظر إليها، فذهب فنظر إليها ثم جاء فقال: أي رب وعزتك لقد خشيت أن لا يبقى أحد إلا دخلها»[1].

وعن عمران بن حصين ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ـ ﷺ ـ قال: « **اطلعت في الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء، واطلعت في النار فرأيت أكثر أهلها النساء»**[2].

ومن كلام أهل العلم ـ سلف الأمة وأئمتها ـ ما يلي:

قال الإمام أحمد: « وإن الله خلق الجنة قبل الخلق، وخلق لها أهلاً ونعيمها دائم، ومن زعم أنه يبيد من الجنة شيء فهو كافر، وخلق النار قبل خلق الخلق، وخلق لها أهلاً وعذابها دائم»[3].

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه كتاب السنة باب ٢٥ ح ٤٧٤٤ (٥/ ١٠٨ـ١٠٩)، والنسائي في سننه كتاب الأيمان والنذور باب ٣ ح ٣٧٦٣ (٧/ ٣ـ٤)، والترمذي في سننه كتاب صفة الجنة باب ٢١ ح ٢٥٦٠ (٤/ ٦٩٣ـ ٦٩٤)، وأحمد في مسنده (بتحقيق أحمد شاكر) ح ٨٣٧٩ (١٦/ ١٦٩)، وقال: إسناده صحيح.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق باب ٨ ح ٣٢٤١ (الفتح ٦/ ٣١٨)، وفي النكاح ح ٥١٩٨، وفي الرقاق ح ٦٤٤٩ وح٦٥٤٦، والترمذي في سننه كتاب صفة جهنم باب ١١ ح ٢٦٠٣ (٤/ ٧١٦)، والنسائي في الكبرى كتاب عشرة النساء باب ١١٣ ح ٩٢٥٩، وباب ١١٤ ح ٩٢٦٠ (٥/ ٣٩٨ـ٣٩٩).

(٣) من رسالة للإمام أحمد لمسدد بن مسرهد بن مسربل البصري، أوردها ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (١/ ٣٤٢ـ٣٤٥)، وفيها النص المذكور.

وقال أبو الحسن الأشعري - وهو يحكي ما عليه أصحاب الحديث وأهل السنة - : « ويقرون أن الجنة والنار مخلوقتان»[١] .

وقال الآجري : « اعلموا - رحمنا الله وإياكم - أن القرآن شاهد أن الله - عز وجل - خلق الجنة والنار قبل أن يخلق آدم عليه السلام، وخلق للجنة أهلاً وللنار أهلاً قبل أن يخرجهم إلى الدنيا، لايختلف في هذا من شمله الإسلام، وذاق حلاوة طعم الإيمان، دل على ذلك القرآن والسنة، فنعوذ بالله ممن كذب بهذا» . ثم ساق - رحمه الله - نصوصًا كثيرة - قرآنية وحديثية - برهانًا على هذا[٢] .

وقال ابن بطة - وهو يعدد ما ينبغي على العبد التمسك به - : « ثم الإيمان بأن الله عز وجل خلق الجنة والنار قبل خلق الخلق»[٣] .

وقال ابن أبي العز الحنفي : « اتفق أهل السنة على أن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان الآن ، ولم يزل على ذلك أهل السنة حتى نبغت نابغة من المعتزلة والقدرية فأنكرت ذلك وقالت : بل ينشئُهما الله يوم القيامة ، وحملهم على ذلك أصلهم الفاسد الذي وضعوا به شريعة لما يفعله الله ، وأنه ينبغي أن يفعل كذا ولا ينبغي له أن يفعل كذا، وقاسوه على خلقه في أفعالهم، فهم مشبهة في الأفعال، ودخل التجهم فيهم فصاروا مع ذلك معطلة، وقالوا : خلق الجنة قبل الجزاء عبث ؛ لأنها تصير معطلة مدداً متطاولة ، فردوا من النصوص ما خالف هذه الشريعة الباطلة التي وضعوها

---

(١) مقالات الإسلاميين (١/ ٣٤٩).
(٢) الشريعة (ص ٣٨٧) وما بعدها.
(٣) الشرح والإبانة (ص ٢٠٦).

للرب تعالى، وحرفوا النصوص عن مواضعها وضللوا وبدعوا من خالف شريعتهم»[(١)].

ومما يدل على دوام الجنة والنار وأبديتهما من نصوص القرآن قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾[(٢)]، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾[(٣)]، وقوله: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنْهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾[(٤)]، وقوله: ﴿يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَّاتٍ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ (٢١) خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾[(٥)]، وقوله: ﴿مَّثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا تِلْكَ عُقْبَى الَّذِينَ اتَّقَوا وَّعُقْبَى الْكَافِرِينَ النَّارُ﴾[(٦)]، وقوله: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٦١٤ـ٦١٥).
وراجع: مقالات الإسلاميين (٢/ ١٦٨)، والإبانة (ص ٦٣)، وشرح أصول الاعتقاد (٦/ ١١٨٤ـ١١٩٦)، وعقيدة السلف للصابوني (ص ٦٦)، والبعث والنشور (ص ١١٢)، وما بعدها والحجة في بيان المحجة (١/ ٤٧١ ـ ٤٧٥)، وحادي الأرواح (ص ٣٥) وما بعدها، ولوامع الأنوار البهية (٢/ ٢٣٠) وما بعدها.

(٢) سورة البقرة آية ١٦٧.

(٣) سورة النساء آية ١٢٢.

(٤) سورة المائدة آية ٣٧.

(٥) سورة التوبة آية ٢١ـ٢٢.

(٦) سورة الرعد آية ٣٥.

إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ ﴿٤٧﴾ لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾[1] .

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا كَذَٰلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ﴾[2] ، وقوله: ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابِ جَهَنَّمَ خَالِدُونَ ﴿٧٤﴾ لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ ﴿٧٥﴾ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴿٧٦﴾ وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُم مَّاكِثُونَ﴾[3] .

إلى غير ما ذكر من الآيات القاضية بهذا المعنى صراحة وإشارة .

ومن أدلة السنة ـ وهي أيضًا كثيرة ـ قوله عليه الصلاة والسلام: « إذا صار أهل الجنة إلى الجنة وأهل النار إلى النار جيء بالموت حتى يجعل بين الجنة والنار ثم يذبح ، ثم ينادي منادٍ: يا أهل الجنة لا موت ، يا أهل النار لا موت ، فيزداد أهل الجنة فرحًا إلى فرحهم ، ويزداد أهل النار حزنًا إلى حزنهم »[4] . وقوله: «يدخل الله أهل الجنة الجنة ، ويدخل أهل النار النار ، ثم يقوم مؤذن بينهم فيقول : يا أهل الجنة لا موت ، ويا أهل النار لا موت ، كل خالد فيما هو فيه»[5] .

---

(١) سورة الحجر آية ٤٧ ـ ٤٨ .

(٢) سورة فاطر آية ٣٦ .

(٣) سورة الزخرف آية ٧٤ ـ ٧٧ .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الرقاق باب ٥١ ح ٦٥٤٨ (الفتح ١١/ ٤١٥) .
ومسلم في صحيحه ، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها ح ٤٣ (٤/ ٢١٨٩)، وأحمد في المسند (٢/ ١١٨ ، ١٢٠ ـ ١٢١) ، جميعهم من حديث عبد الله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ
وفي الباب عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة ـ رضي الله عنهما ـ في الصحيحين وغيرهما .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الرقاق ، باب ٥٠ ح ٦٥٤٤ (الفتح ١١/ ٤٠٦)، ومسلم في صحيحه « واللفظ له» كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها ح ٤٢ (٤/ ٢١٨٩)، عن عبدالله ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ .

وقـوله: «ينادى مناد: إن لكم أن تصحوا فلا تسقموا أبداً، وإن لكم أن تحيوا فلا تموتوا أبداً، وإن لكم أن تشبوا فلا تهرموا أبداً، وإن لكم أن تنعموا فلا تيأسوا أبداً». فذلك قوله عز وجل: ﴿وَنُودُوا أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[1] »[2].

وقوله: «أما أهل النار الذين هم أهلها - وفي رواية: الذين لا يريد الله عز وجل إخراجهم - ، فإنهم لا يموتون فيها ولا يحيون، ولكن ناسٌ أصابتهم النار بذنوبهم - أو قال: بخطاياهم يريد الله عز وجل إخراجهم، فأماتهم إماتة حتى إذا كانوا فحمًا أذن بالشفاعة، فجيء بهم ضبائر ضبائر[3] فبثوا على أنهار الجنة، ثم قيل: يا أهل الجنة أفيضوا عليهم، فينبتون نبات الحبة تكون في حميل السيل»[4].

وفي حديث الشفاعة الطويل وفيه: «ثم أشفع فيحد لي حدًا فأخرجهم من النار وأدخلهم الجنة - قال الراوي: فلا أدري في الثالثة أو في

(١) سورة الأعراف بعض آية ٤٣.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدري وأبي هريرة - رضي الله عنهما - كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها ح ٢٢ (٤/ ٢١٨٢)، والنسائي في سننه الكبرى كتاب التفسير باب ١٤٥ ح ١١١٨٤ (٦/ ٣٤٥)، والترمذي في سننه، كتاب التفسير باب ٤١ ح ٣٢٤٦ (٥/ ٣٧٤)، وأحمد في مسنده (٢/ ٣١٩)، (٣/ ٣٨، ٩٥).

(٣) الضبائر جمع ضبارة، وهم الجماعات من الناس في تفرقة.
انظر: النهاية لابن الأثير (٣/ ٧١-٧٢)، ولسان العرب مادة (ضبر) (٤/ ٤٨٠).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الإيمان ح ٣٠٦ (١/ ١٧٢-١٧٣)، وابن ماجه في سننه كتاب الزهد باب ٣٧ ح ٤٣٠٩ (٢/ ١٤٤١)، والدارمي في سننه كتاب الرقاق باب ٩٦ ح ٢٨١٧ (٢/ ٤٢٧)، وأحمد في مسنده (٣/ ٥، ١١، ٢٠، ٧٨-٧٩) جميعهم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

الرابعة قال: **فأقول: يا رب ما بقي في النار إلا من حبسه القرآن** ـ أي وجب عليه الخلود»[(١)].

قال البخاري ـ رحمه الله ـ: «إلا من حبسه القرآن يعني قول الله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾»[(٢)].

ومن كلام أئمة السلف في هذه المسألة أذكرُ منه ما يلي:

قال الإمام أحمد في كلام له: «وقد خلقت النار وما فيها، وخلقت الجنة وما فيها، خلقهما الله ـ عز وجل ـ ثم خلق الخلق لهما، لا يفنيان ولا يفنى ما فيهما أبدًا.

فإن احتج مبتدع بقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ﴾[(٣)] ونحو هذا من متشابه القرآن، قيل له: كل شيء مما كتب الله عز وجل عليه الفناء والهلاك هالك، والجنة والنار خلقهما الله عز وجل للبقاء لا للفناء ولا للهلاك، وهما من الآخرة لا من الدنيا»[(٤)].

وقال أبو جعفر الطحاوي: «والجنة والنار مخلوقتان لا تفنيان أبدًا ولا تبيدان»[(٥)].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب التفسير «سورة البقرة» باب ١ ح ٤٤٧٦ (الفتح ٨/ ١٦٠)، وفي الرقاق ح ٦٥٦٥، وفي التوحيد ح ٧٤١٠، ٧٤٤٠، ومسلم في صحيحه (واللفظ له) كتاب الإيمان ح ٣٢٢ (١/ ١٨٠-١٨١)، وابن ماجه في سننه كتاب الزهد باب ٣٧ ح ٤٣١٢ (٢/ ١٤٤٢-١٤٤٣)، وأحمد في مسنده (٣/ ٢٤٤-٢٤٥) كلهم من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) فتح الباري (٨/ ١٦٠).

(٣) سورة القصص بعض آية ٨٨.

(٤) كتاب السنة ص ٤٧.

(٥) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٦١٤).

وقال ابن بطة: «ونعيم الجنة لا يزول، دائم أبدًا في النضرة والنعيم، والأزواج من الحور العين لا يمتن ولا ينقصن ولا يهرمن، ولا ينقطع ثمارها ونعيمها، كما قال عز وجل: ﴿أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾[1]. وأما عذاب النار فدائم أبدًا بدوام الله وأهلها فيها خالدون من خرج من الدنيا غير معتقد للتوحيد ولا متمسك بالسنة»[2].

وقال ابن أبي زمنين: «وأهل السنة يؤمنون بأن الجنة والنار لا يفنيان ولا يموت أهلوهما»[3].

وقال الصابوني: «ويشهد أهل السنة ويعتقدون أن الجنة والنار مخلوقتان وأنهما باقيتان لا تفنيان أبدًا، وأن أهل الجنة لا يخرجون منها أبدًا، وكذلك أهل النار الذين هم أهلها خلقوا لها لا يخرجون أبدًا»[4].

ويقول ابن حزم: «اتفقت فرق الأمة كلها على أنه لا فناء للجنة ولا لنعيمها، ولا للنار ولا لعذابها، إلا جهم بن صفوان وأبا الهذيل العلاف[5] وقومًا من الروافض، فأما جهم فقال: إن الجنة والنار يفنيان ويفنى أهلهما، وقال أبو الهذيل: إن الجنة والنار لا يفنيان ولا يفنى أهلهما، إلا أن حركاتهم تفنى ويبقون بمنزلة الجماد لا يتحركون وهم في ذلك أحياء

---

(١) سورة الرعد بعض آية ٣٥.

(٢) الشرح والإبانة (ص ٢٠٨-٢٠٩).

(٣) أصول السنة (٢/ ٤٥٣).

(٤) عقيدة السلف ص٦٦.

(٥) هو محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول العبدي البصري مولى عبد القيس، من رؤوس المعتزلة وأشياخهم ومصنف الكتب في مذهبهم. ولد بالبصرة سنة ١٣٥، ومات بسامرا-سر من رأى- سنة ٢٣٥، وقيل غير ذلك. فرق وطبقات المعتزلة (ص٥٤-٥٩)، وتاريخ بغداد (٣/ ٣٦٦-٣٧٠)، ولسان الميزان (٥/ ٤١٣-٤١٤).

متلذذون أو معذبون . . . »[١] .

وقال ابن تيمية : « وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها وسائر أهل السنة والجماعة على أن من المخلوقات ما لا يعدم ولا يفنى بالكلية كالجنة والنار والعرش وغير ذلك، ولم يقل بفناء جميع المخلوقات إلا طائفة من أهل الكلام المبتدعين، كالجهم بن صفوان ومن وافقه من المعتزلة ونحوهم، وهذا قول باطل يخالف كتاب الله وسنة رسوله وإجماع سلف الأمة وأئمتها »[٢] .

وقال العلامة ابن القيم : « ولما كان الناس على ثلاث طبقات : طيب لايشينه خبث، وخبيث لاطيب فيه، وآخرون فيهم خبث وطيب، كانت دورهم ثلاثة : دار الطيب المحض، ودار الخبيث المحض، وهاتان الداران لا تفنيان، ودار لمن معه خبث وطيب، وهي الدار التي تفنى وهي دار العصاة، فإنه لا يبقى في جهنم من عصاة الموحدين أحد، فإنهم إذا عذبوا بقدر جزائهم أخرجوا من النار فأدخلوا الجنة ، ولا يبقى إلا دار الطيب المحض، ودار الخبث المحض »[٣] .

وقال ابن أبي العز الحنفي : « وقال بفناء الجنة والنار الجهم بن صفوان إمام المعطلة، وليس له سلف قط لا من الصحابة ولا من التابعين لهم بإحسان ولا من أئمة المسلمين ولا من أهل السنة، وأنكره عليه عامة أهل

---

(١) الفصل (٤/ ١٤٥).

(٢) مجموع الفتاوى (١٨/ ٣٠٧).

(٣) الوابل الصيب (ص ٢٥).

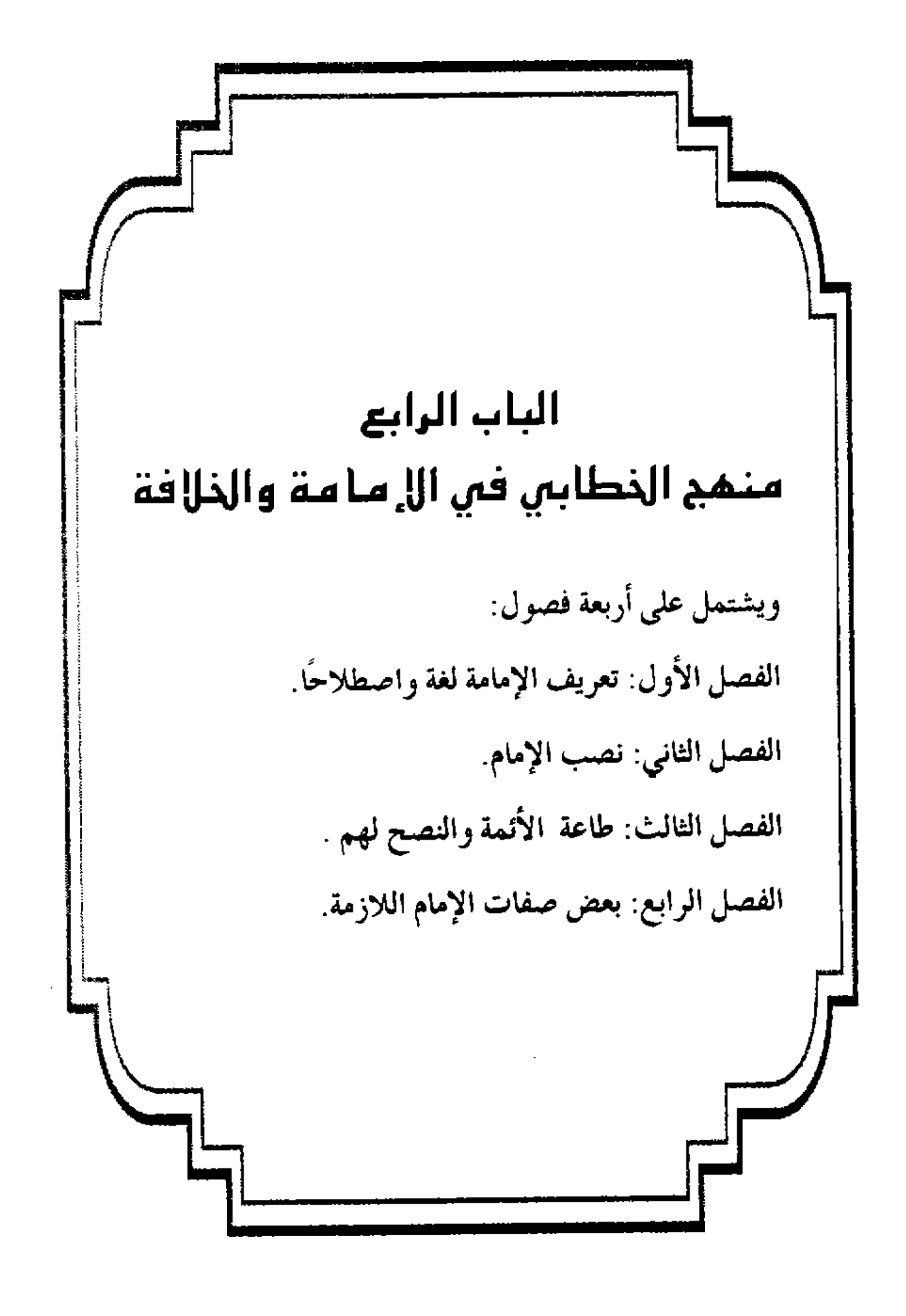
وللمزيد من الاطلاع على قولي شيخ الإسلام ابن تيمية والإمام ابن القيم - رحمهما الله - في هذه المسألة المهمة العقدية، وموافقتهما التامة الصريحة لمذهب أهل السنة والجماعة فيها، يراجع كتاب كشف الأستار لإبطال ادعاء فناء النار، المنسوب لشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية، للدكتور علي بن علي جابر الحربي اليماني .

السنة وكفروه به وصاحوا به وبأتباعه من أقطار الأرض، وهذا قاله لأصله الفاسد الذي اعتقده، وهو امتناع وجود ما لا يتناهى من الحوادث . . .
وقد دلت السنة المستفيضة أنه يخرج من النار من قال: لا إله إلا الله[1]، وأحاديث الشفاعة صريحة في خروج عصاة الموحدين من النار، وأن هذا حكم مختص بهم، فلو خرج الكفار منها لكانوا بمنزلتهم، ولم يختص الخروج بأهل الإيمان، وبقاء الجنة والنار ليس لذاتهما بل بإبقاء الله لهما»[2].

* * *

(١) تقدم تخريجه (ص ٢٣١).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٦١٢، ٦٢٩).
وراجع: كتاب السنة لعبد الله ابن الإمام أحمد (١/ ١٣٠ـ ١٣١)، ومقالات الإسلاميين (١/ ٢٤٤)، ومراتب الإجماع (ص ١٧٣)، والبعث والنشور (ص ١١٢) وما بعدها، وحادي الأرواح (ص٤٢٦) وما بعدها، والتخويف من النار (ص ١٤٢، ١٥٢، ١٩٢)، ولوامع الأنوار البهية (٢/ ٢٣٢) وما بعدها.



الباب الرابع

منهج الخطابي في الإمامة والخلافة

ويشتمل على أربعة فصول:

الفصل الأول: تعريف الإمامة لغة واصطلاحًا.

الفصل الثاني: نصب الإمام.

الفصل الثالث: طاعة الأئمة والنصح لهم.

الفصل الرابع: بعض صفات الإمام اللازمة.

الباب الرابع

منهج الخطابي في الإمامة والخلافة

الفصل الأول

تعريف الإمامة لغة واصطلاحًا

١ـ التعريف اللغوي:

الإمامة مصدر من أمّ يؤم. تقول: «أم القوم وأم بهم: تقدمهم، وهي الإمامة».

والإمام: كل من ائتم به قوم كانوا على الصراط المستقيم أو كانوا ضالين، والجمع أئمة.

وإمام كل شيء: قيّمه والمصلح له. والقرآن إمام المسلمين، وسيدنا محمد رسول الله ﷺ إمام الأئمة.

والخليفة: إمام الرعية.

وإمام الجند: قائدهم. وأممت القوم في الصلاة إمامة. وائتم به: أي اقتدى به.

والإمام: المثال، وإمام الغلام في المكتب: ما يتعلم كل يوم، وإمام المثال: ما امتثل عليه، والإمام: الخيط الذي يمد على البناء فيبنى عليه ويسوى عليه ساق البناء»[1].

---

(١) انظر: لسان العرب مادة «أم» (١٢/ ٢٤ـ٢٥)، والقاموس المحيط مادة «أم» (ص١٣٩٢ـ ١٣٩٣).

ب ـ التعريف الاصطلاحي: «الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا»[١].

وعرفها الجويني بأنها: «رياسة تامة، وزعامة عامة، تتعلق بالخاصة والعامة، في مهمات الدين والدنيا»[٢].

وقال ابن خلدون[٣]: «هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها، إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة، فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به»[٤].

وليس هناك فرق بين لفظتي الإمامة والخلافة، إذ عامة النصوص الواردة في هذا الباب تدل على إطلاق إحدى الكلمتين على الأخرى ولم يرد في شيء منها ما ينبئ على تغاير معنييهما أو الفرق بينهما، وهذا ما أفاده جمع من أهل العلم ـ أيضاً ـ ووجد في منصوص كلامهم.

قال النووي: «يجوز أن يقال للإمام الخليفة والإمام وأمير المؤمنين»[٥].

وقال ابن خلدون ـ بعد كلام سابق له ـ: «وإذ قد بينا حقيقة هذا المنصب وأنه نيابة عن صاحب الشريعة في حفظ الدين وسياسة الدنيا به سمي خلافة

---

(١) الأحكام السلطانية للماوردي (ص٥).

(٣) غياث الأمم في التيات الظلم (ص ٢٢).

(٣) هو أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن محمد بن الحسن بن خلدون ولي الدين الحضرمي، العالم الاجتماعي المؤرخ الشهير، ولد بتونس سنة ٧٣٢، وتوفي بالقاهرة سنة ٨٠٨.

الضوء اللامع (٤/ ١٤٥ـ١٤٩)، وتوشيح الديباج (ص ١١٨ـ١١٩)، وجذوة الاقتباس (٢/ ٤١٠ـ٤١٣).

(٤) المقدمة (ص ١٧٠ـ١٧١).

(٥) روضة الطالبين (١٠/ ٤٩).

وإمامة والقائم به خليفة وإمامًا. . . فأما تسميته إمامًا فتشبيهًا بإمام الصلاة في اتباعه والاقتداء به، ولهذا يقال: الإمامة الكبرى، وأما تسميته خليفة فلكونه يخلف النبي ـ ﷺ ـ في أمته، فيقال خليفة بإطلاق، وخليفة رسول الله»[١].

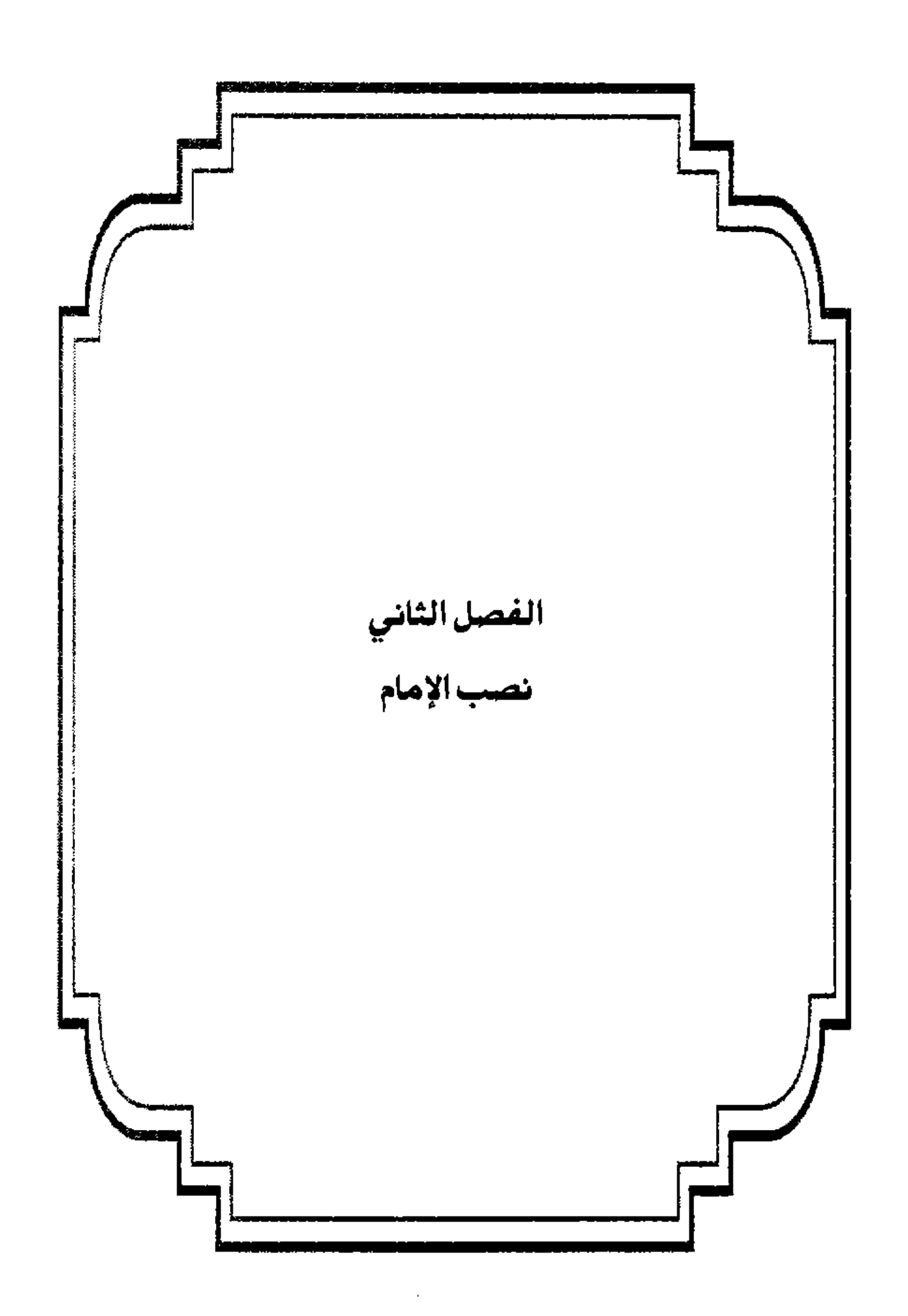
وقال ابن منظور: «والخليفة: الذي يستخلف ممن قبله، والجمع خلائف، والخلافة الإمارة»[٢].

* * *

---

(١) المقدمة ص ١٧١ . وانظر: تاريخ المذاهب الإسلامية لأبي زهرة (١/ ٢٠).

(٢) اللسان مادة «خلف» (٩/ ٨٣).



الفصل الثاني

نصب الإمام

الفصل الثاني

نصب الإمام

عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - قال: «قيل لعمر: ألا تستخلف؟ قال: إن أستخلف فقد استخلف من هو خير مني أبو بكر، وإن أترك فقد ترك من هو خير مني رسول الله ﷺ، فأثنوا عليه، فقال: راغب وراهب، وددت أني نجوت منها كفافًا لا لي ولا علي، لا أتحملها حيًا وميتًا»[١].

قال الخطابي - رحمه الله -: «قلت: معنى قول عمر: إن رسول الله ﷺ لم يستخلف[٢] أي لم يسم رجلاً بعينه للخلافة فيقوم بأمر الناس باستخلافه إياه، فإما أن يكون أراد به أنه لم يأمر بذلك ولم يرشد إليه وأهمل الناس بلا راع يرعاهم أو قيم يقوم بأمورهم ويمضي أحكام الله فيهم فلا، وقد قال ﷺ: «الأئمة من قريش»[٣]، فكان معناه الأمر بعقد البيعة لإمام من قريش ولذلك رؤيت الصحابة يوم مات رسول الله ﷺ لم يقضوا شيئاً من أمر دفنه وتجهيزه حتى أحكموا أمر البيعة ونصبوا أبا بكر إمامًا وخليفة[٤]، وكانوا يسمونه خليفة رسول الله ﷺ طول عمره إذ كان الذي فعلوه من ذلك صادرًا عن رأيه

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الأحكام باب ٥١ ح ٧٢١٧ (الفتح: ١٣/ ٢٠٥-٢٠٦)، ومسلم في صحيحه كتاب الإمارة ح ١١، ١٢ (٣/ ١٤٥٤-١٤٥٥)، وأبو داود في سننه كتاب الخراج والإمارة والفيء باب ٨ ح ٢٩٣٩ (٣/ ٣٥٠-٣٥١)، والترمذي في سننه كتاب الفتن باب ٤٨ ح ٢٢٢٥ (٤/ ٥٠٢)، وأحمد في مسنده (١/ ٤٣).

(٢) كما في رواية سالم عن ابن عمر عند أبي داود والترمذي.

(٣) سيأتي إن شاء الله ذكره وتخريجه.

(٤) انظر السيرة النبوية لابن هشام (٢/ ٦٦٢)، والبداية والنهاية (٣/ ٢١٤-٢٢٨).

ومضافًا إليه، وذلك من أدل الدليل على وجوب الخلافة وأنه لابد للناس من إمام يقوم بأمر الناس ويُمضي فيهم أحكام الله ويردعهم عن الشر[١]، ويمنعهم من التظالم والتفاسد.

وقد أعطى رسول الله ﷺ الراية يوم مؤتة زيد بن حارثة[٢] وقال: «إن قتل فأميركم جعفر بن أبي طالب[٣]، فإن قتل فأميركم عبد الله بن رواحة[٤]»[٥].

فأخذها زيد فاستشهد، ثم أخذها جعفر فاستشهد، ثم أخذها عبد الله ابن رواحة فاستشهد، ثم أخذها خالد بن الوليد[٦] ولم يكن رسول الله ﷺ

---

(١) في بعض نسخ معالم السنن: «ويرد عنهم الشر» والمعنى صائب على الوجهين.

(٢) هو أبو أسامة زيد بن حارثة بن شراحيل بن كعب الكلبي مولى رسول الله وحبه، لم يسم أحد من أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام في القرآن غيره، استشهد بمؤتة من أرض الشام سنة ٨.
الاستيعاب (٢/ ٥٤٢-٥٤٧)، وأسد الغابة (٢/ ٢٨١-٢٨٤)، والإصابة (٢/ ٥٩٨-٦٠٢).

(٣) هو أبو عبد الله جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف. ابن عم رسول الله ﷺ، وأشبه الناس به خَلْقًا وخلقًا، وقد كان إسلام بعد إسلامه شقيقه علي بن أبي طالب، استشهد يوم مؤتة سنة ٨.
الاستيعاب (١/ ٢٤٢-٢٤٥)، وأسد الغابة (١/ ٣٤١-٣٤٤)، والإصابة (١/ ٤٨٥ - ٤٨٨).

(٤) هو أبو محمد - وقيل: أبو رواحة، وقيل: أبو عمرو - عبد الله بن رواحة بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي الشاعر المشهور، كان أحد النقباء وممن شهد العقبة والمشاهد كلها إلا الفتح وما بعده؛ إذ استشهد في غزوة مؤتة سنة ٨.
الاستيعاب (٣/ ٨٩٨ - ٩٠١)، وأسد الغابة (٣/ ٢٣٤-٢٣٨) والإصابة (٤/ ٨٢-٨٦).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب المغازي باب ٤٤ ح ٤٢٦١ (الفتح ٧/ ٥١٠)، وأحمد في مسنده (١/ ٢٠٤، ٢٥٦)، (٥/ ٢٩٩)، وغيرهما، وهو من حديث ابن عمر وابن عباس وعبدالله بن جعفر وأبي قتادة - رضي الله عن جميعهم -. انظر: إرواء الغليل ح ١٤٦٣ (٥/ ٢٨٤-٢٨٦).

(٦) هو أبو سليمان - وقيل: أبو الوليد - خالد بن الوليد بن المغيرة بن عبدالله بن عمر بن مخزوم القرشي المخزومي، سيف الله المسلول، كان أحد أشراف قريش في الجاهلية، اختلف في وقت إسلامه وهجرته، مات بحمص سنة ٢١ وقيل بل كانت وفاته بالمدينة، والأكثر على الأول.
الاستيعاب (٢/ ٤٢٧-٤٣١)، وأسد الغابة (٢/ ١٠٩-١١٢)، والإصابة (٢/ ٢٥١ - ٢٥٦).

تقدم إليه في ذلك، ففتح الله عليه وحمد رسول الله ﷺ أثره وأثنى عليه خيراً[١].

وكل ذلك يدل على وجوب الاستخلاف ونصب الإمام.

ثم إن عمر لم يهمل الأمر ولم يبطل الاستخلاف، ولكن جعله شورى في قوم معدودين لا يعدوهم، فكل من أقام بها كان رضاً ولها أهلاً، فاختاروا عثمان [٢] وعقدوا له البيعة.

فالاستخلاف سنة اتفق عليها الملأ من الصحابة وهو اتفاق الأمة، لم يخالف فيه إلا الخوارج المارقة الذين شقوا العصا وخلعوا ربقة الطاعة»[٣]اهـ.

قلت: القول بوجوب نصب إمام للناس مذهب أهل السنة والجماعة قاطبة، بل إجماعهم انعقد عليه، اعتماداً على نصوص شرعية كثيرة تحتم ذلك وتفرضه و لما فيه من المصالح العامة والخاصة دنيوية وأخروية.

فبوجود الإمامة تجتمع الكلمة، وتقام أحكام الشريعة، فتصان

---

(١) فعن أنس - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ نعى زيداً وجعفراً وابن رواحة للناس قبل أن يأتيهم خبرهم، فقال: « **أخذ الراية زيد فأصيب، ثم أخذ جعفر فأصيب، ثم أخذ ابن رواحة** - وعيناه تذرفان - **حتى أخذها سيف من سيوف الله حتى فتح الله عليهم** »، وفي رواية: « **ثم أخذها خالد ابن الوليد عن غير إمرة ففتح له**. وقال: **ما يسرنا أنهم عندنا** ».
أخرجه البخاري في صحيحه كتاب فضائل الصحابة باب ٢٥ح ٣٧٥٧ (الفتح ٧/ ١٠٠ - ١٠١)، وفي الجهاد ح ٢٧٩٨، ٣٠٦٣، وفي المغازي ح ٤٢٦٢.

(٢) هو أبو عبد الله، وقيل: أبو عمرو، عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي القرشي الأموي، أمير المؤمنين، الخليفة الراشد ذو النورين، كان رابع أربعة دخلوا الإسلام، مناقبه كثيرة وفضائله غزيرة، مات شهيداً صابراً محتسباً في المدينة النبوية يوم الدار سنة ٣٥.
الاستيعاب (٣/ ١٠٣٧-١٠٥٣)، وأسد الغابة (٣/ ٥٨٤-٥٩٦)، والإصابة (٤/ ٤٥٦-٤٥٩).

(٣) معالم السنن (٣/ ٥-٦).

الأعـراض، ويرفع الظلم، وينشـر العـدل، ويسـتـتب الأمن، وتفض المنازعات، وتحمى حوزة البلاد، ويقمع أهل الشر والفساد، إلى غير ذلك من المصالح والمنافع التي لا يمكن قيامها ولا تطبيقها إلا تحت إمرة خليفة وسلطة إمام.

وإلى هذه المعاني السامية والأهداف النبيلة يشير أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ بقوله: «لابد للناس من إمارة برة كانت أو فاجرة، قيل له: هذه البرة قد عرفناها فما بال الفاجرة؟ قال: يؤمن بها السبيل ويقام بها الحدود ويجاهد بها العدو ويقسم بها الفيء»(١).

ويقول ابن حزم: «وقد علمنا بضرورة العقل وبديهته أن قيام الناس بما أوجبه الله تعالى من الأحكام عليهم في الأموال والجنايات والدماء والنكاح والطلاق وسائر الأحكام كلها ومنع الظالم وإنصاف المظلوم وأخذ القصاص، على تباعد أقطارهم وشواغلهم واختلاف آرائهم وامتناع من تحرى في كل ذلك ـ ممتنع غير ممكن، إذ قد يريد واحد أو جماعة أن يحكم عليهم إنسان، ويريد آخر أو جماعة أخرى أن لا يحكم عليهم، وهذا الذي لابد منه ضرورة، وهذا مشاهد في البلاد التي لا رئيس لها، فإنه لايقام هناك حكم حق ولا حد، حتى قد ذهب الدين في أكثرها، فلا تصح إقامة الدين إلا بالإسناد إلى واحد أو إلى أكثر من واحد، فإذ لابد من أحد هذين الوجهين، فإن الاثنين فصاعداً بينهما أو بينهم ما ذكرنا فلا يتم أمر البتة»(٢).

ويقول الجويني: «ولا يرتاب من معه مسكة من عقل أن الذب عن الحوزة والنضال دون حفظ البيضة محتوم شرعاً، ولو ترك الناس فوضى لا

(١) منهاج السنة (١/ ٥٤٨)، والسياسة الشرعية (ص ٦٣ ـ ٦٤).
(٢) الفصل (٤/ ١٤٩ ـ ١٥٠) مع شيء يسير من الاختصار.

يجمعهم على الحق جامع ولا يزعهم وازع، ولا يردعهم عن اتباع خطوات الشيطان رادع، مع تفنن الآراء، وتفرق الأهواء لانتشر النظام، وهلك العظام، وتوثبت الطغام[١] والعوام، وتحزبت الآراء المتناقضة، وتفرقت الإرادات المتعارضة، وملك الأرذلون سراة الناس، وفضت المجامع، واتسع الخرق على الراقع، وفشت الخصومات، واستحوذ على أهل الدين ذو العرامات[٢]، وتبددت الجماعات، ولا حاجة إلى الإطناب بعد حصول البيان، و ما يزع الله بالسلطان أكثر مما يزع بالقرآن»[٣].

وقال أبو حامد الغزالي بعد كلام جيد له في تقرير هذه المسألة: «إن الدنيا والأمن على الأنفس والأموال لا ينتظم إلا بسلطان مطاع، فتشهد له مشاهدة أوقات الفتن بموت السلاطين والأئمة، وإن ذلك لو دام ولم يتدارك بنصب سلطان آخر مطاع دام الهرج وعم السيف وشمل القحط وهلكت المواشي وتعطلت الصناعات وكان كل من غلب سلب، ولم يتفرغ أحد للعبادة والعلم إن بقي حيًا، والأكثرون يهلكون تحت ظلال السيوف، ولهذا قيل: الدين والسلطان توأمان، ولهذا قيل: الدين أس والسلطان حارس، وما لا أس له فمهدوم، وما لا حارس له فضائع.

وعلى الجملة لا يتمارى العاقل في أن الخلق على اختلاف طبقاتهم وما هم عليه من تشتت الأهواء وتباين الآراء لو خلوا وشأنهم[٤] ولم يكن لهم

---

(١) الطغام كسحاب، وهم أراذل الناس وأوغادهم، ويطلق ـ أيضًا ـ على الأحمق.
انظر: القاموس المحيط مادة «طغم» (ص ١٤٦٣)، والمعجم الوسيط (٢/ ٥٥٨).

(٢) العرامة: الشدة والقوة والشراسة والجهل والأذى.
انظر: اللسان مادة «عرم» (١٢ / ٣٩٥)، والقاموس المحيط مادة «عرم» (ص ١٤٦٧).

(٣) غياث الأمم في التياث الظلم (ص ٢٣ ـ ٢٤).

(٤) في بعض نسخ الاقتصاد: «وراءهم».

رأي مطاع يجمع شتاتهم لهلكوا من عند آخرهم، وهذا داء لا علاج له إلا بسلطان قاهر مطاع يجمع شتات الآراء، فبان أن السلطان ضروري في نظام الدين ونظام الدنيا، ونظام الدنيا ضروري في نظام الدين، ونظام الدين ضروري في الفوز بسعادة الآخرة، وهو مقصود الأنبياء قطعًا، فكان وجوب نصب الإمام من ضروريات الشرع الذي لا سبيل إلى تركه، فاعلم ذلك»[(١)].

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «يجب أن يعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين، بل لا قيام للدين إلا بها، فإن بني آدم، لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض». إلى أن قال: «لأن الله تعالى أوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولايتم ذلك إلا بقوة وإمارة، وكذلك سائر ما أوجبه من الجهاد والعدل وإقامة الحج والجمع والأعياد ونصر المظلوم. وإقامة الحدود، لا تتم إلا بالقوة والإمارة. . .»[(٢)]اهـ.

أما النصوص الدالة على إقامة هذا المنصب العظيم من الكتاب العزيز والسنة المطهرة فأذكر منها ما يلي:

١ـ قال الله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ**﴾[(٣)].

فدلالة الآية أن الحق سبحانه أوجب على عباده المؤمنين طاعة أولي الأمر منهم ـ في حدود المعروف شرعًا ـ، وهذا لا يكون إلا بوجودهم وقيام

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد (ص ١٤٨ ـ ١٤٩).

(٢) السياسة الشرعية ص ١٦١ ـ ١٦٢.

(٣) سورة النساء بعض آية ٥٩.

أمرهم، إذ لا تتصور ولاتتأتى طاعة من ليس بكائن ولا موجود. فدل هذا على لزوم نصب إمام لتتحقق طاعته والانقياد له، ويستجاب بذلك لأمر الباري جل وعلا.

٢ـ قوله سبحانه: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾[١].

٣ـ قوله سبحانه: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾[٢]. إلى غير ذلك من نصوص القرآن الدالة على هذا المعنى، والتي يطول ذكرها وإيضاح وجه المراد منها وبيان معانيها، ويكفي أن جميع آيات الحدود والقصاص والأحكام التي لا يستطيع القيام بها وتنفيذها إلا الإمام دالة على وجوب وجوده وإقامة منصبه.

وثبت من قوله عليه الصلاة والسلام: **«من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية»**[٣].

وفي لفظ: **«من خرج من الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه حتى يراجعه، ومن مات وليس عليه إمام جماعة فإن موتته موتة جاهلية»**[٤].

ودلالة هذين النصين ظاهرة بحمد الله.

---

(١) سورة النساء بعض آية ١٠٥.

(٢) سورة المائدة بعض آية ٤٩.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الإمارة ح ٥٨ (٣/ ١٤٧٨) من حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما -.

(٤) أخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ٧٧-٧٨، ١١٧). وقد قال في الموضع الأول: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

وقوله ﷺ : « **إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم** »[١].

قال ابن تيمية ـ رحمه الله ـ : «فإذا كان قد أوجب في أقل الجماعات وأقصر الاجتماعات أن يولى أحدهم، كان هذا تنبيهاً على وجوب ذلك فيما هو أكثر من ذلك»[٢].

وبهذه النصوص وغيرها ـ مما لم يذكر مما هو في معناها ـ أجمع علماء الإسلام على وجوب عقد الإمامة ونصبها، من لدن الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ ومن بعدهم من أئمة الدين وأعلامه البارزين، خلافًا لمن شذ عنهم ممن لا ينظر لقوله ولايلتفت لرأيه ولا يعتد بخلافه ووفاقه، ﴿ **وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا** ﴾[٣].

أما الإجماع المذكور فقد حكاه غير واحد من أهل العلم، وهذه بعض أقوالهم في ذلك :

قال ابن حزم : « اتفق جميع أهل السنة وجميع المرجئة وجميع المعتزلة وجميع الشيعة وجميع الخوارج على وجوب الإمامة، وأن الأمة فرض واجب عليها الانقياد لإمام عادل يقيم فيهم أحكام الله ويسوسهم بأحكام الشريعة التي أتى بها رسول الله ﷺ ، حاشا النجدات من الخوارج فإنهم قالوا: لا يلزم الناس فرض الإمامة، وإنما عليهم أن يتعاطوا الحق بينهم، وقول هذه الفرقة ساقط يكفي من الرد عليه وإبطاله إجماع كل من ذكرنا على بطلانه، والقرآن والسنة قد وردا بإيجاب الإمام. . . »[٤].

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الجهاد باب ٨٧ ح ٢٦٠٨ (٣/ ٨١)، وقد صححه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة ح ١٣٢٢ (٣/ ٣١٤ـ٣١٥).

(٢) الحسبة في الإسلام (ص١٢)، والسياسة الشرعية (ص ١٦١).

(٣) سورة النساء آية ١١٥ .

(٤) الفصل (٤/ ١٤٩).

وقال القرطبي عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[١]: «هذه الآية أصل في نصب إمام وخليفة يسمع له ويطاع، لتجتمع به الكلمة وتنفذ به أحكام الخليقة، ولا خلاف في وجوب ذلك بين الأمة ولا بين الأئمة إلا ما روي عن الأصم[٢] حيث كان عن الشريعة أصم، وكذلك كل من قال بقوله واتبعه على رأيه ومذهبه.

وأجمعت الصحابة على تقديم الصديق بعد اختلاف وقع بين المهاجرين والأنصار في سقيفة بني ساعدة في التعيين، حتى قالت الأنصار: منا أمير ومنكم أمير؛ فلو كان فرض الإمام غير واجب لا في قريش ولا في غيرهم لما ساغت هذه المناظرة والمحاورة عليها، ولقال قائل: إنها ليست بواجبة لا في قريش ولا في غيرهم، فما لتنازعكم وجه ولا فائدة في أمر ليس بواجب. ثم إن الصديق - رضي الله عنه - لما حضرته الوفاة عهد إلى عمر في الإمامة، ولم يقل له أحد: هذا أمر غير واجب علينا ولا عليك، فدل على وجوبها وأنها ركن من أركان الدين الذي به قوام المسلمين، والحمد لله رب العالمين»[٣].

وقال النووي: «وأجمعوا على أنه يجب على المسلمين نصب خليفة»[٤].

ويقول ابن خلدون: «إن نصب الإمام واجب، وقد عرف وجوبه في الشرع بإجماع الصحابة والتابعين، لأن أصحاب رسول الله ﷺ عند وفاته بادروا إلى بيعة أبي بكر - رضي الله عنه - وتسليم النظر إليه في أمورهم،

---

(١) سورة البقرة بعض آية ٣٠.

(٢) هو أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان الملقب بالأصم، من كبار المعتزلة ومشايخهم، مات نحو سنة ٢٢٥. فرق وطبقات المعتزلة (ص ٦٥ - ٦٦)، ولسان الميزان (٣/ ٤٢٧)، والأعلام (٣/ ٣٢٣).

(٣) الجامع لأحكام القرآن (١/ ١٨٢ - ١٨٣) مع شيء يسير من الاختصار.

(٤) شرح النووي لصحيح مسلم (١٢/ ٢٠٥).

وكذا في كل عصر من بعد ذلك، ولم تترك الناس فوضى في عصر من الأعصار، واستقر ذلك إجماعًا دالاً على وجوب نصب الإمام»[١].

وقال ابن حجر الهيتمي[٢]: «اعلم أيضًا أن الصحابة - رضوان الله عليهم - أجمعوا على أن نصب الإمام بعد انقراض زمن النبوة واجب، بل جعلوه أهم الواجبات؛ حيث اشتغلوا به عن دفن رسول الله ﷺ، واختلافهم في التعيين لا يقدح في الإجماع المذكور»[٣].

وبعد سرد ما تقدم من نصوص في هذه المسألة المهمة وعرض بعض أقوال أهل العلم فيها، تظهر موافقة أبي سليمان الخطابي - رحمه الله تعالى - لما عليه الكافة من الصحابة و التابعين ومن بعدهم من الأئمة المهديين وما أجمعوا عليه من القول بوجوب نصب إمام للمسلمين، كما أبانه وأوضحه ونسبه للملأ من الصحابة ولاتفاق الأمة. والله ولي التوفيق.

* * *

(١) المقدمة (ص ١٧١).

(٢) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي المكي السعدي الأنصاري شهاب الدين الشافعي المصري، الفقيه، ولد في محلة أبي الهيتم - من مديرية الغربية بمصر - سنة ٩٠٩، ومات بمكة سنة ٩٧٤.

البدر الطالع (١/ ١٠٩)، ومقدمة كتابه الصواعق، والأعلام (١/ ٢٣٤).

(٣) الصواعق المحرقة (ص ٧ـ٨).



الفصل الثالث

طاعة الأئمة والنصح لهم

الفصل الثالث

طاعة الأئمة والنصح لهم

ثبت من حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - في قصة تقسيم رسول الله - ﷺ - لذهيبة بين أربعة نفر[١] يتألفهم بها، وفيه: فأقبل رجل غائر العينين، مشرف الوجنتين، ناتئ الجبين، كث اللحية، محلوق، فقال: اتق الله يا محمد. فقال: « **من يطع الله إذا عصيت؟ أيأمنني الله على أهل الأرض ولا تأمنوني؟** ». فسأله رجل قتله، أحسبه خالد بن الوليد، فمنعه، فلما ولى قال: « **إنه من ضئضئ هذا** [٢] - أو قال: **في عقب هذا - قوم يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية، يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان، لئن أنا أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد** »[٣].

---

(١) وهم: الأقرع بن حابس الحنظلي ثم المجاشعي، وعيينة بن حصن الفزاري، وزيد الطائي، ثم أحد بني نبهان، وعلقمة بن علاثة العامري، ثم أحد بني كلاب.

(٢) الضئضئ: الأصل. يقال ضئضئ صدق، وضوضؤ صدق، وحكى بعضهم ضئضيء، بوزن قنديل. يريد أنه يخرج من نسله وعقبه. أفاده ابن الأثير في النهاية (٣/ ٦٩).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الأنبياء باب ٦ ح ٣٣٤٤ (الفتح ٦/ ٣٧٦)، وفي المناقب ح ٣٦١٠، وفي المغازي ح ٤٣٥١، وفي التفسير ٤٦٦٧، وفي فضائل القرآن ح ٥٠٥٨، وفي الأدب ح ٦١٦٣، وفي استتابة المرتدين ح ٦٩٣١، ٦٩٣٣، وفي التوحيد ح ٧٤٣٢، ٧٥٦٢، ومسلم في صحيحه كتاب الزكاة ح ١٤٣ (٢/ ٧٤١-٧٤٢)، وأبو داود في سننه كتاب السنة باب ٣١ ح ٤٧٦٤ (٥/ ١٢١-١٢٣)، والنسائي في سننه كتاب الزكاة باب ٧٩ ح ٢٥٧٨ (٥/ ٨٧-٨٨)، وفي الكبرى كتاب التفسير باب ١٧٠ ح ١١٢٢١ (٦/ ٣٥٦)، وفي المحاربة باب ٢٦ ح ٣٥٦٤ (٢/ ٣١١-٣١٢).

قال الخطابي ـ رحمه الله ـ : «وقوله : « **لا يجاوز حناجرهم** » أي لا يرفع في الأعمال الصالحة[1].

وقوله : « **يمرقون من الدين** » المروق النفوذ حتى يخرج من الطرف الآخر والدين هاهنا الطاعة، يريد أنهم يخرجون من طاعة الأئمة كما يخرج السهم من الرمية، وهذا نعت الخوارج الذين لا يدينون الأئمة ويخرجون على الناس يستعرضونهم بالسيف.

فإن قيل : أليس قد قال : « **لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد** »، فكيف لم يدع خالدًا أن يقتله وقد أدركه؟ قيل : إنما أراد به إدراك زمان خروجهم إذا كثروا وامتنعوا بالسلاح، فأعرضوا الناس بالسيف، ولم تكن هذه المعاني مجتمعة إذ ذاك فيوجد الشرط الذي علق به الحكم، وإنما أنذر ﷺ، بأن سيكون ذلك في الزمان المستقبل وقد كان كما قال ﷺ، وأول ما نجم من ذلك في أيام علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ ثم اتصل إلى زماننا هذا»[2].

وقال ـ رحمه الله ـ مبينًا معنى « النصيحة لأئمة المسلمين»[3] : « وأما النصيحة لأئمة المؤمنين[4] ؛ فإن الأئمة هم الولاة من الخلفاء الراشدين ومن بعدهم ممن يلي أمر الأمة ويقوم به، ومن نصيحتهم بذل الطاعة لهم في

---

(١) قال الحافظ في الفتح (٦/ ٦١٨) : « يحتمل أنه لكونه لا تفقهه قلوبهم ويحملونه على غير المراد به، ويحتمل أن يكون المراد أن تلاوتهم لا ترتفع إلى الله ».

(٢) أعلام الحديث (٣/ ١٥٣٣ ـ ١٥٣٤). وانظر منه أيضًا (ص ١٠٦٥ ـ ١٦٠٦)، (ص ١٧٧٥ ـ ١٧٧٦)، ومعالم السنن (١/ ١٣٦)، (٢/ ٣٩).

(٣) وهو فيما ثبت من قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ : « **الدين النصيحة** » قلنا : لمن؟ قال : « **لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم** ».

وقد تقدم تخريجه (ص ٣٧٢).

(٤) في بعض نسخ أعلام الحديث : « المسلمين » بدل « المؤمنين » . كما هي رواية الحديث . أفاده محقق الكتاب.

المعروف، والصلاة خلفهم وجهاد الكفار معهم، وأداء الصدقات إليهم، وترك الخروج بالسيف عليهم إذا ظهر منهم حيف أو سوء سيرة، وتنبيههم عند الغفلة ، وأن لا يغروا بالثناء الكاذب عليهم ،وأن يدعى بالصلاح لهم»[1] .

وتحدث أبو سليمان الخطابي عن مفهوم الفرقة والجماعة فقال: «الفرقة فرقتان؛ فرقة الآراء والأديان، وفرقة الأشخاص والأبدان، والجماعة جماعتان، جماعة هي الأئمة والأمراء ؛وجماعة هي العامة والدهماء.

فأما الافتراق في الآراء والأديان فإنه محظور في العقول، محرم في قضايا الأصول؛ لأنه داعية الضلال، وسبب التعطيل والإهمال، ولو ترك الناس متفرقين لتفرقت الآراء والنحل، ولكثرت الأديان والملل، ولم تكن فائدة في بعثة الرسل، وهذا هو الذي عابه الله عز وجل من التفرق في كتابه وذمه في الآي التي تقدم ذكرها[2].

وعلى هذه الوتيرة نجرى الأمر أيضًا في الافتراق على الأئمة والأمراء، فإن في مفارقتهم مفارقة الألفة، وزوال العصمة، والخروج من كنف الطاعة وظل الأمنة، وهو الذي نهى النبي ﷺ وأراده بقوله ﷺ: «**من فارق الجماعة فمات فميتته جاهلية** »[3]. وذلك أن أهل الجاهلية لم يكن لهم إمام يجمعهم

(١) أعلام الحديث (١/ ١٩٢-١٩٣).

(٢) يعني ما ذكره في الباب الأول من كتابه العزلة (ص ٥٣) وما بعدها.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الإمارة ح ٥٣ (٣/ ١٤٧٦-١٤٧٧) عن أبي هريرة-رضي الله عنه-، والنسائي في سننه كتاب تحريم الدم باب ٢٨ ح ٤١١٤ (٧/ ١٢٣)، وابن ماجة في سننه« مختصرًا» كتاب الفتن باب ٧ ح ٣٩٤٨ (٢/ ١٣٠٢)، وأحمد في مسنده (٢/ ٢٩٦، ٣٠٦، ٤٨٨).

وتمام الحديث كما هوفي رواية مسلم: « **من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات**، مات ميتة =

على دين ويتـألفهم على رأي واحد، بل كانوا طوائف شتى وفرقًا مختلفين، آراؤهم متناقضة، وأديانهم متباينة، وذلك الذي دعا كثيرًا منهم إلى عبادة الأصنام وطاعة الأزلام، رأيا فاسدًا اعتقدوه في أن عندها خيرًا، وأنها تملك لهم نفعاً أو تدفع عنهم ضرًا. . . »[1]. اهـ.

أقول: في هذا النص الذي تحدث فيه الخطابي عن وجوب طاعة الأئمة وبذل النصح لهم وعدم الخروج عليهم بسل السيوف في وجوههم، والصلاة خلفهم، وجهاد العدو معهم، وأداء ما أوجبه الله تعالى من الحقوق والصدقات إليهم، وتنبيههم عند غفلتهم، والدعاء الصالح لهم، هو عينه ما قرره السلف الصالح - رضوان الله ورحمته عليهم -، وذهبوا إليه نحو أئمتهم وأمرائهم، لدلالة النصوص المحكمة القاضية بذلك والقاطعة به، وهو شيء قد أجمعوا عليه واتفقوا على القول به. ما عدا شرذمة من المخالفين لنهجهم، الناكبين عن طريقهم، يرون غير رأيهم ويذهبون لغير قولهم، وهم - بحمد الله - محجوبون بالأدلة المتظاهرة المتظافرة.

والكلام هنا - كما هو ظاهر - يخص أئمة العدل، المقر بإمامتهم وصحة خلافتهم، القائمين بكل ما أنيط بهم، وقلدوه من تدبير أمور وشئون رعيتهم، المحكمين في ذلك كله كتاب ربهم وسنة نبيهم.

فقد قال عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ

= جاهلية، ومن قاتل تحت راية عمية يغضب لعصبة أو يدعو إلى عصبة فقتل فقتلة جاهلية، ومن خرج على أمتي يضرب برها وفاجرها ولا يتحاش من مؤمنها ولايفي لذي عهد عهده فليس مني ولست منه».

(١) العزلة (ص ٥٧ - ٥٨).

وانظر مزيداً لكلام الخطابي في وجوب طاعة الأئمة وعدم الخروج عليهم في كتابه غريب الحديث (١/ ٣٦١-٣٦٣، ٧٠٧-٧٠٩) آثرت عدم ذكره هنا لبنائه له على أحاديث ضعيفة، وفي الذي ذكر عنه كفاية وغنية إن شاء الله تعالى.

وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً ﴾[١].

قال الطيبي: « أعاد الفعل في قوله: ﴿ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ إشارة إلى استقلال الرسول بالطاعة، ولم يعده في أولي الأمر إشارة إلى أنه يوجد فيهم من لا تجب طاعته، ثم بين ذلك بقوله: ﴿ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ ﴾ كأنه قيل: فإن لم يعملوا بالحق فلا تطيعوهم وردوا ما تخالفتم فيه إلى حكم الله ورسوله»[٢].

ويقول ابن تيمية متحدثًا عن مذهب أهل السنة والجماعة: « إنهم لا يوجبون طاعة الإمام في كل ما يأمر به، بل لا يوجبون طاعته إلا فيما تسوغ طاعته فيه في الشريعة، فلا يجوزون طاعته في معصية الله وإن كان إمامًا عادلاً، فإذا أمرهم بطاعة الله فأطاعوه، مثل أن يأمرهم بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والصدق والعدل والحج والجهاد في سبيل الله، فهم في الحقيقة إنما أطاعوا الله . . . فأهل السنة لا يطيعون ولاة الأمور مطلقًا، إنما يطيعونهم في

---

(١) سورة النساء آية ٥٩.

وقد اختلف أهل العلم - رحمهم الله تعالى - في المراد بأولي الأمر في الآية، وقد أورد الطبري «بسنده» عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: « هم الأمراء». ثم ساق أقوالاً أخرى إلى أن قال: «وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال هم الأمراء والولاة؛ لصحة الأخبار عن رسول الله ﷺ بالأمر بطاعة الأئمة والولاة فيما كان طاعة وللمسلمين مصلحة» جامع البيان (٥/ ١٤٧ - ١٥٠). وقد قال الحافظ ابن كثير في تفسيره (١/ ٥٣٠): « والظاهر - والله أعلم - أنها عامة في كل أولي الأمر من الأمراء والعلماء».

وانظر: أحكام القرآن لابن العربي (١/ ٤٥٢)، وفتح الباري (٨/ ٢٥٤).

(٢) فتح الباري (١٣ / ١١١ - ١١٢).

ضمن طاعة الرسول ﷺ»[1].

وأما النصوص الواردة في الحض والحث على طاعة ولاة الأمور - في غير معصية - وهم الذين سبق ذكر وصفهم ونعتهم - فهي كثيرة مستفيضة جدًا، أذكر - فيما يلي - بعضها ثم أردفه بكلام بعض علماء السلف تدليلاً على أخذهم بها وقولهم بمقتضاها.

عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ قال: «**السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره، ما لم يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلاسمع ولاطاعة**»[2].

وعن عبادة بن الصامت[3] - رضي الله عنه - قال: دعانا رسول الله ﷺ فبايعناه، فكان فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله، قال: «**إلا أن تروا كفرًا بواحاً عندكم من الله فيه برهان**»[4].

---

(١) منهاج السنة (٣/ ٣٨٧).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الأحكام باب ٤ ح ٧١٤٤ (الفتح ١٣ / ١٢١ - ١٢٢)، وفي الجهاد ح ٢٩٥٥، ومسلم في صحيحه كتاب الإمارة ح ٣٨ (٣/ ١٤٦٩)، وأبو داود في سننه كتاب الجهاد باب ٩٦ ح ٢٦٢٦ (٣/ ٩٣ - ٩٤)، والنسائي في سننه كتاب البيعة باب ٣٤ ح ٤٢٠٦ (٧/ ١٦٠)، والترمذي في سننه كتاب الجهاد باب ٢٩ ح ١٧٠٧ (٤/ ٢٠٩)، وابن ماجة في سننه كتاب الجهاد باب ٤٠ ح ٢٨٦٤ (٢/ ٩٥٦)، وأحمد في مسنده (٢/ ١٧، ١٤٢).

(٣) هو أبو الوليد عبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم بن فهر الأنصاري الخزرجي، شهد العقبة الأولى والثانية وكان أحد النقباء، وقد شهد - رضي الله عنه - بدراً والمشاهد كلها، مات بالرملة سنة ٣٤ وقيل غير ذلك.
الاستيعاب (٢/ ٨٠٧ - ٨٠٩)، وأسد الغابة (٣/ ١٦٠ - ١٦١)، والإصابة (٣/ ٦٢٤ - ٦٢٦).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الفتن باب ٢ ح ٧٠٥٧ (الفتح ١٣/ ٥)، وفي الأحكام ح ٧١٩٩، ٧٢٠٠، ومسلم في صحيحه «واللفظ له» كتاب الإمارة ح ٤٢ (٣/ ١٤٧٠ - ١٤٧١)، وأحمد في مسنده (٥/ ٣١٤، ٣٢١).

وعن عوف بن مالك[١] ـ رضي الله عنه ـ عن رسول الله ﷺ قال: «**خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، ويصلون عليكم وتصلون عليهم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم**». قيل: يا رسول الله، أفلا ننابذهم بالسيف؟ قال: «**لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، وإذا رأيتم من ولاتكم شيئاً تكرهونه فاكرهوا عمله ولا تنزعوا يدًا من طاعة**»[٢].

إلى غير هذه النصوص الدالة على معناها وفحواها.

وقد ذكر للإمام أحمد السنة والجماعة والسمع والطاعة؛ فحث على ذلك وأمر به[٣].

وسئل رحمه الله عن طاعة السلطان فقال بيده: «عافا الله السلطان، تنبغي. سبحان الله، السلطان»[٤].

وقال ـ أيضًا ـ: «والجهاد ماض قائم مع الإمام، برًا أوفاجرًا، ولا يبطله جور جائر ولا عدل عادل، والجمعة والحج والعيدان مع الأئمة وإن لم يكونوا بررة عدولاً أتقياء، ودفع الصدقات والأعشار والخراج والفيء والغنائم إلى الأمراء عدلوا فيها أو جاروا، والانقياد لمن ولاه الله ـ عز وجل ـ أمركم لا تنزع يدًا من طاعته ولا تخرج عليه بسيفك، يجعل الله لك فرجًا

---

(١) هو أبو عبد الرحمن، ويقال: أبو حماد، وقيل: أبو عمرو، عوف بن مالك بن أبي عوف الأشجعي، كان يوم خيبر أول مشاهده، وكانت معه راية أشجع يوم الفتح، وقد سكن الشام وتوفي بدمشق سنة ٧٣ في خلافة عبد الملك بن مروان.
الاستيعاب (٣/ ١٢٢٦)، وأسد الغابة (٤/ ٣١٢ـ٣١٣)، والإصابة (٤/ ٧٤٢ـ٧٤٣).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الإمارة ح ٦٥ (٣/ ١٤٨١)، والدارمي في سننه كتاب الرقاق باب ٧٨ ح ٢٧٩٧ (٢/ ٤١٧ـ٤١٨)، وأحمد في مسنده (٦/ ٢٤، ٢٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (٨/ ١٥٨).

(٣) السنة للخلال (١/ ٧٣ـ ٧٤).

(٤) المصدر السابق (١/ ٧٥ـ٧٦).

ومخرجًا، ولا تخرج على السلطان بل تسمع وتطيع، فإن أمرك السلطان بأمر هو لله ـ عز وجل ـ معصية؛ فليس لك أن تطيعه وليس لك أن تخرج عليه، ولا تمنعه حقه، ولا تعن على فتنة بيد ولا لسان، بل كفف يدك ولسانك وهواك، والله عز وجل المعين»[(١)].

وقال أبو الحسن الأشعري ـ وهو يعدد ما أجمع عليه السلف من الأصول ـ: «وأجمعوا على السمع والطاعة لأئمة المسلمين، وعلى أن كل من ولي شيئًا من أمورهم عن رضى أو غلبة وامتدت طاعته من بر وفاجر لا يلزم الخروج عليهم بالسيف جار أو عدل، وعلى أن يغزو معهم العدو، ويحج معهم البيت، وتدفع إليهم الصدقات إذا طلبوها، ويصلي خلفهم الجمع والأعياد»[(٢)].

وقال ابن بطة: «وقد أجمعت العلماء من أهل الفقه والعلم والنساك والعباد والزهاد من أول هذه الأمة إلى وقتنا هذا ـ أن صلاة الجمعة والعيدين ومنى وعرفات والغزو والجهاد والهدي مع كل أمير، بر وفاجر، وإعطاءهم الخراج والصدقات والأعشار جائز، والصلاة في المساجد العظام التي بنوها والمشي على القناطر والجسور التي عقدوها، والبيع والشراء وسائر التجارة والزراعة والصنائع كلها في كل عصر ومع كل أمير جائز، على حكم الكتاب والسنة لا يضر المحتاط لدينه والمتمسك بسنة نبيه ﷺ ظلم ظالم ولا جور جائر إذا كان ما يأتيه هو على حكم الكتاب والسنة. كما أنه لو باع واشترى في زمن الإمام العادل بيعاً يخالف الكتاب والسنة لم ينفعه عدل

---

(١) السنة للإمام أحمد (ص ٤٦)، وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١/ ٢٦ ـ ٢٧) مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ.

(٢) رسالة إلى أهل الثغر (ص ٢٩٦ ـ ٢٩٧).

الإمام. والمحاكمة إلى قضاتهم ورفع الحدود والقصاص وانتزاع الحقوق من أيدي الظلمة بأمرائهم، وشرطهم السمع والطاعة لمن ولوه وإن كان عبداً حبشيًا، إلا في معصية الله ـ عز وجل ـ، فليس لمخلوق فيها طاعة»[1].

وقال الصابوني: «ويرى أصحاب الحديث الجمعة والعيدين وغيرهما من الصلوات خلف كل إمام مسلم براً كان أو فاجراً، ويرون جهاد الكفرة معهم وإن كانوا جورة فجرة، ويرون الدعاء لهم بالإصلاح والتوفيق والصلاح وبسط العدل في الرعية، ولا يرون الخروج عليهم بالسيف وإن رأوا منهم العدول عن العدل إلى الجور والحيف، ويرون قتال الفئة الباغية حتى ترجع إلى طاعة الإمام العدل»[2].

وقال النووي: «لا تنازعوا ولاة الأمور في ولايتهم ولا تعترضوا عليهم إلا أن تروا منهم منكراً محققًا تعلمونه من قواعد الإسلام، فإذا رأيتم ذلك فأنكروه عليهم وقولوا بالحق حيث ما كنتم، وأما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين وإن كانوا فسقة ظالمين، وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته، وأجمع أهل السنة أنه لاينعزل السلطان بالفسق...»[3].

* * *

(١) الشرح والإبانة (ص ٢٧٨ ـ ٢٨٠).

(٢) عقيدة السلف (ص ٩٢ ـ ٩٣).

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم (١٢/ ٢٢٩).

وراجع: العقيدة الطحاوية مع شرحها لابن أبي العز (٢/ ٥٤٠ ـ ٥٤٤)، ومقالات الإسلاميين (١/ ٣٤٨)، والإبانة لأبي الحسن الأشعري (ص ٦١)، والشريعة للآجري (ص٣٨ ـ ٤١)، واعتقاد أئمة الحديث للإسماعيلي (ص ٧٥ ـ ٧٦)، والشرح والإبانة لابن بطة (ص ٢٧٦ ـ ٢٧٨)، والاعتقاد للبيهقي (ص ٢٤٢ ـ ٢٤٦)، والعقيدة الواسطية مع شرحها للهراس (ص٢٥٧ ـ ٢٥٩).



الفصل الرابع

بعض صفات الإمام اللازمة

الفصل الرابع

بعض صفات الإمام اللازمة

عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «**اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة**»[1].

قال الخطابي ـ رحمه الله ـ: «هذا في الأمراء والعمال دون الخلفاء والأئمة، فإن الحبشة لا تُولى الخلافة، ولا يستخلف إلا قرشي لما جاء من الحديث فيه. وقد ذهب بعض المتكلمين إلى أن الخلافة قد يجوز أن تكون في سائر قبائل العرب وفي أفناء العجم[2]. وهذا خلاف السنة وقول الجماعة»[3].

ويقول عند شرحه لقوله عليه الصلاة والسلام: «**أوصيكم بتقوى الله، والسمع والطاعة وإن عبداً حبشيًا**» الحديث[4] ـ: «قوله: «**وإن عبدًا حبشيًا**»

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأحكام باب ٤ ح ٧١٤٢ (الفتح ١٣/ ١٢١)، وفي الأذان ح ٦٩٣، ٦٩٦، وابن ماجه في سننه كتاب الجهاد باب ٣٩ ح ٢٨٦٠ (٢/ ٩٥٥)، وأحمد في مسنده (٣/ ١١٤، ١٧١).

(٢) أفناء: أي أخلاط، الواحد فنو، ورجل من أفناء القبائل: أي لا يدرى من أي قبيلة هو، فتفسير الأفناء: قوم نزاع من هاهنا وهاهنا.
انظر: اللسان: مادة «فني» (١٥/ ١٦٥).

(٣) أعلام الحديث (٤/ ٢٣٣٤ ـ ٢٣٣٥).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب السنة باب ٦ ح ٤٦٠٧ (٥/ ١٣ ـ ١٥)، والترمذي في سننه كتاب العلم باب ١٦ ح ٢٦٧٦ (٥/ ٤٤ ـ ٤٥)، وقال: هذا حديث حسن صحيح، كما أخرجه ابن ماجه في سننه المقدمة ح ٤٢ (١/ ١٥ ـ ١٦)، وأحمد في مسنده (٤/ ١٢٦ ـ ١٢٧)، والدارمي في سننه، المقدمة باب ١٦ ح ٩٥ (١/ ٥٧)، وقد صححه الحاكم في المستدرك (١/ ٩٥ ـ ٩٦)، ووافقه الذهبي، وكذا صححه الشيخ الألباني، انظر صحيح الجامع ح ٢٥٤٩ (١/ ٤٩٩).
والحديث عن العرباض بن سارية ـ رضي الله عنه ـ وفيه قصة.

يريد به طاعة من ولاه الإمام عليكم وإن كان عبداً حبشياً، وقد ثبت عنه ﷺ أنه قال: «**الأئمة من قريش**»[1]. وقد يضرب المثل في الشيء بما لا يكاد يصح منه الوجود، كقوله ﷺ: «**من بنى لله مسجداً ولو مثل مفحص قطاة**[2]، بنى الله له بيتًا في الجنة»[3]، وقدر مفحص قطاة لا يكون مسجداً لشخص آدمي.

---

(١) هذا النص النبوي وما في معناه ورد من أحاديث كثيرة عن جمع من الصحابة ـ رضوان الله عليهم، منهم أنس بن مالك وعلي بن أبي طالب وأبو برزة الأسلمي، وقد أخرجه جماعة من العلماء المحدثين في تصانيفهم كالإمام أحمد وأبي داود الطيالسي والطبراني وأبي يعلى والبزار وابن أبي عاصم في السنة، أما ما في معناه ففي الصحيحين وغيرهما من كتب السنن، وقد قال ابن حزم في الفصل (٤/ ١٥٢): «وهذه رواية جاءت مجيء التواتر، ورواها أنس بن مالك وعبد الله ابن عمر بن الخطاب ومعاوية، وروى جابر بن عبد الله وجابر بن سمرة وعبادة بن الصامت معناها». وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (٧/ ٣٢) عن هذا الحديث: «الأئمة من قريش»: «وقد جمعت طرقه عن نحو أربعين صحابياً لما بلغني أن بعض فضلاء العصر ذكر أنه لم يُرو إلا عن أبي بكر الصديق».

قلت: وقد سمى ابن حجر مؤلفه هذا بـ «لذة العيش بطرق الأئمة من قريش» ذكره ـ أيضاً ـ في الفتح (٦/ ٥٣٠).

وانظر لزاماً إرواء الغليل ح ٥٢٠ (٣/ ٢٩٨ ـ ٣٠١) ففيه ما يشفي العليل ويروي الغليل.

(٢) المفحص: على وزن مفعل من الفحص، كالأفحوص، وجمعه مفاحص، وأفحوص القطاة: هو موضعها الذي تجثم فيه وتبيض، كأنها تفحص عنه التراب، أي تكشفه، والفحص: البحث والكشف.

انظر: النهاية لابن الأثير (٣/ ٤١٥).

(٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه كما في الإحسان ح ١٦١٠، ١٦١١ (٤/ ٤٩٠ ـ ٤٩١)، والطبراني في الصغير (٢/ ١٣٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٤٣٧)، وأبو داود الطيالسي في المسند ح ٤٦١ (ص ٦٢)، وآخرون غيرهم، وهو من حديث أبي ذر ـ رضي الله عنه ـ وقد صححه الشيخ الألباني في صحيح الترغيب ح ٢٦٥ (١/ ١٠٩).

وكقوله: «لو سرقت فاطمة لقطعتها»[١]، وهي - رضوان الله عليها وسلامه - لا يتوهم عليها السرقة، وقال: «لعن الله السارق، يسرق البيضة فتقطع يده»[٢].

ونظائر هذا في الكلام كثير». اهـ[٣].

قلت: ما صرح به الإمام الخطابي - هنا - من اشتراط النسب القرشي للإمامة العظمى هو ما دلت عليه وأكدته نصوص حديثية وافرة، وانعقد عليه الإجماع من لدن الصحابة وتابعيهم، وكذا أطبقت عليه جماهير علماء وأئمة المسلمين، ولم يخالف في ذلك إلا بعض المتكلمين - كما أفاده الخطابي - وبعض أقوام من طوائف ضالة ونحل مارقة، وأيضاً من بعض العقلانيين من الكتاب المحدثين المعاصرين. وسوف أورد بعض تلك النصوص، وألحق بها جملة من أقوال السلف بياناً لهذه المسألة وتأييداً لما أبداه الخطابي فيها وقرره، مع التنبيه إلى بعض ما يتصل بهذه القضية ويتعلق بها من أمور.

---

(١) هو قطعة من حديث أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - في شأن المخزومية التي سرقت، وفي آخره من قوله عليه الصلاة والسلام: «وايم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها».
أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الأنبياء باب ٥٤ ح ٣٤٧٥ الفتح (٦/ ٥١٣)، وفي الحدود ح ٦٧٨٧، ٦٧٨٨، ومسلم في صحيحه كتاب الحدود ح ٨ (٣/ ١٣١٥)، والترمذي في سننه كتاب الحدود باب ٦ ح ١٤٣٠ (٤/ ٣٧-٣٨)، وأبو داود في سننه كتاب الحدود باب ٤ ح ٤٣٧٣ (٤/ ٥٣٧-٥٣٨)، والنسائي في سننه كتاب قطع السارق باب ٦ ح ٤٨٩٥ وما بعده (٨/ ٧٢) وما بعدها، وابن ماجه في سننه كتاب الحدود باب ٦ ح ٢٥٤٧ (٢/ ٨٥١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الحدود باب ٧ ح ٦٧٨٣ (الفتح ١٢/ ٨١)، وفي الكتاب نفسه ح ٦٧٩٩، ومسلم في صحيحه كتاب الحدود ح ٧ (٣/ ١٣١٤)، والنسائي في سننه كتاب قطع السارق باب ١ ح ٤٨٧٣ (٨/ ٦٥)، وابن ماجه في سننه كتاب الحدود باب ٢٢ ح ٢٥٨٣ (٢/ ٨٦٢)، وأحمد في مسنده (٢/ ٢٥٣)، جميعهم من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - وتمامه: «لعن الله السارق، يسرق البيضة فتقطع يده، ويسرق الحبل فتقطع يده».

(٣) معالم السنن (٤/ ٣٠٠-٣٠١).

فعن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: **«الناس تبع لقريش في هذا الشأن، مسلمهم تبع لمسلمهم، وكافرهم تبع لكافرهم»**[(١)].

وعن معاوية بن أبي سفيان[(٢)] ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: **«الناس تبع لقريش في هذا الأمر، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا، والله لولا أن تبطر قريش لأخبرتها ما لخيارها عند الله عز وجل»**[(٣)].

وعنه ـ رضي الله عنه ـ: قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«إن هذا الأمر في قريش، لا يعاديهم أحد إلا كبه الله في النار على وجهه ما أقاموا الدين»**[(٤)].

ومن حديث أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: كنا في بيت رجل من الأنصار، فجاء النبي ﷺ حتى وقف فأخذ بعضادة الباب فقال: **«الأئمة من قريش، ولهم عليكم حق ولكم مثل ذلك، ما إذا استرحموا رحموا، وإذا**

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب باب ١ ح ٣٤٩٥ (الفتح ٦/ ٥٢٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة ح ٢ (٣/ ١٤٥١)، وأبو داود الطيالسي في مسنده ح ٢٣٨٠ (ص ٣١٣).

(٢) هو أبو عبد الرحمن معاوية بن أبي سفيان أمير المؤمنين، واسم أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي، كان هو وأبوه وأخوه يزيد وأمه هند من مسلمة الفتح، واتخذه النبي ـ ﷺ ـ من كتاب الوحي، وقد ولي إمارة الشام عشرين سنة، والخلافة على المسلمين عشرين سنة، وتوفي في دمشق سنة ٦٠ على الصحيح.
الاستيعاب (٣/ ١٤١٦ ـ ١٤٢٢)، وأسد الغابة (٥/ ٢٠٩ ـ ٢١٢)، والإصابة (٦/ ١٥١ ـ ١٥٥).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٤/ ١٠١) بإسناد صحيح، وقد صححه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (٣/ ٧) بعد ح ١٠٠٧.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب باب ٢ ح ٣٥٠٠ (الفتح ٦/ ٥٣٢ ـ ٥٣٣)، وفيه قصة، وكذا أخرجه في كتاب الأحكام ح ٧١٣٩، والإمام أحمد في المسند (٤/ ٩٤)، وابن أبي عاصم في السنة ح ١١١٢ (٢/ ٥١٤)، وذكره الشيخ الألباني في صحيح الجامع ح ٢٢٤٤ (١/ ٤٤٦). والسلسلة الصحيحة ح ٢٨٥٦ (٦/ ٨٤٥).

حكموا عدلوا، وإذا عاهدوا وفوا، فمن لم يفعل ذلك منهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين»[(١)].

وعن عبد الله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان»[(٢)].

قال الإمام مالك: «لا يقاتل إلا مع إمام عادل يقدمه أهل الحق لأنفسهم ولا يكون إلا قرشياً، وغيره لا حكم له، إلا أن يدعو إلى الإمام القرشي، لأن الإمامة لا تكون إلا لقرشي»[(٣)].

وقال الإمام أحمد: «والخلافة في قريش ما بقي من الناس اثنان، ليس لأحد من الناس أن ينازعهم فيها ولا يخرج عليهم، ولا نقر لغيرهم بها إلى قيام الساعة»[(٤)].

وقال القاضي عياض: «اشتراط كونه ـ يعني الإمام الخليفة ـ قرشيًا هو مذهب العلماء كافة، وقد احتج به أبو بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ على الأنصار يوم السقيفة فلم ينكره أحد، وقد عدها العلماء في مسائل الإجماع ولم ينقل عن أحد من السلف فيها قول ولا فعل يخالف ما ذكرنا، وكذلك

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٣/ ١٨٣)، وأبو يعلى في مسنده ح ٤٠٢٠ (٤/ ١٢٤)، وابن أبي عاصم في السنة ح١١٢٠ (٢/ ٥١٧). وقد قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١٣/ ١١٤): «أخرجه الطبراني وأخرجه الطيالسي والبزار والمصنف ـ يعني البخاري ـ في التاريخ، وأخرجه النسائي والبخاري أيضاً في التاريخ وأبو يعلى من طريق بكير الجزري عن أنس» إلخ. وقد صححه الألباني كما في صحيح الجامع ح ٢٧٥٨ (١/ ٥٣٥).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب باب ٢ ح ٣٥٠١ (الفتح ٦/ ٥٣٣)، وفي الأحكام ح ٧١٤٠، ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة ح٤ (٣/ ١٤٥٢)، وابن أبي عاصم في السنة ح ١١٢٢ (٢/ ٥١٧ـ٥١٨)، ورواية مسلم: «**لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي من الناس اثنان**».

(٣) انظر أحكام القرآن لابن العربي (٤/ ١٧٢١).

(٤) كتاب السنة للإمام أحمد (ص ٤٦)، وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١/ ٢٦).

من بعدهم في جميع الأعصار، ولا اعتداد بقول النظام ومن وافقه من الخوارج وأهل البدع أنه يجوز كونه من غير قريش، ولا بسخافة ضرار بن عمرو[١] في قوله أن غير القرشي من النبط وغيرهم يقدم على القرشي لهوان خلعه إن عرض منه أمر، وهذا الذي قاله من باطل القول وزخرفه، مع ما هو عليه من مخالفة إجماع المسلمين، والله أعلم»[٢].

وقال النووي بعد سوق الإمام مسلم لأحاديث عدة في هذا الباب: «هذه الأحاديث وأشباهها دليل ظاهر أن الخلافة مختصة بقريش، لا يجوز عقدها لأحد من غيرهم، وعلى هذا انعقد الإجماع في زمن الصحابة فكذلك بعدهم، ومن خالف فيه من أهل البدع أو عرض بخلاف من غيرهم فهو محجوج بإجماع الصحابة والتابعين فمن بعدهم بالأحاديث الصحيحة»[٣]. اهـ.

أقول: وبعد، فإن ما دلت عليه النصوص السالفة، وأجمع عليه السلف وقرره أهل السنة والجماعة، من اشتراط القرشية للإمامة العظمى هو الحق الذي لا مرية فيه، والصواب الذي لا محيد عنه، يجب اعتقاده واعتناقه وطرح ما عداه ونبذه، إلا أن هذا الشرط الثابت مشروط ـ هو أيضًا ـ باستقامة هؤلاء الأئمة على أمر الله تعالى وطاعتهم له سبحانه ولرسوله وإقامة دينه

---

(١) وهو من كبار المعتزلة، ثم خالفهم فكفروه وطردوه، له مقالات خبيثة منكرة شنيعة، وإليه تنسب فرقة الضرارية، هلك نحو سنة ١٩٠.
اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي (ص ١٠٦)، وميزان الاعتدال (٢/ ٣٢٨ـ ٣٢٩)، ولسان الميزان (٣/ ٢٠٣).

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي (١٢/ ٢٠٠).

(٣) المصدر السابق (١٢/ ٢٠٠).
وراجع أصول الدين (ص ٢٧٥ـ ٢٧٧)، والأحكام السلطانية للماوردي (ص ٦)، والفصل لابن حزم (٤/ ١٥٢ـ ١٥٣)، وأضواء البيان (١/ ٥٢).

وشرعه علماً وعملاً .

أما إذا خالفوا ذلك وانحرفوا عنه ولم يحافظوا عليه، فلا يمنع أن يخرج ذلك من أيديهم إلى غيرهم ممن يقيم الملة وينفذ الأحكام ويحمي الشرع وينشر العدل كما دل عليه صحيح الأخبار والآثار، فقد سبق حديث معاوية ـ رضي الله عنه ـ أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: « **إن هذا الأمر في قريش، لا يعاديهم أحد إلا كبه الله في النار على وجهه ما أقاموا الدين**»[1] .

قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي ـ رحمه الله ـ عند هذه اللفظة: «**ما أقاموا الدين**»: « ما . فيه مصدرية ظرفية، مقيدة لقوله: «**إن هذا الأمر في قريش**»، وتقرير المعنى أن هذا الأمر في قريش مدة إقامتهم الدين، ومفهومه أنهم إن لم يقيموه لم يكن فيهم، وهذا هو التحقيق الذي لا شك فيه في معنى الحديث. . . »[2] .

وإلى معنى حديث معاوية أشار أبو بكر الصديق ـ رضي الله عنهما ـ في كلمته للأنصار في سقيفة بني ساعدة قائلاً: « وإن هذا الأمر في قريش ما أطاعوا الله واستقاموا على أمره»[3] .

وقد ثبت من حديث عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً: «**أما بعد يا معشر قريش، فإنكم أهل هذا الأمر ما لم تعصوا الله، فإذا عصيتموه**

---

(١) تقدم تخريجه قريباً (ص ٥١٤).

(٢) أضواء البيان (١/ ٥٣) وانظر فتح الباري (١٣ / ١١٦ ـ ١١٧) ففيه تقرير جيد لهذه المسألة تركت نقله لطوله.

(٣) ذكره الحافظ في الفتح (١٣ / ١١٦) نقلاً عن محمد بن إسحاق في الكتاب الكبير، ولعله يعني كتابه السيرة.

بعث إليكم من يلحاكم[١] **كما يلحي هذا القضيب** ـ لقضيب في يده . ثم لحا قضيبه فإذا هو أبيض يصلد[٢]»[٣] .

وبعد ، فهذا ما وفقت لجمعه مما ورد عن الإمام أبي سليمان الخطابي رحمه الله في مباحث العقيدة وبعض مسائلها وما يتعلق بها . أرجو أن أكون قد أصبت في ذلك وبيانه على الوجه المطلوب والعرض المرغوب .

والحمد لله رب العالمين في البدء والختام

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

* * *

(١) اللحت : القشر ، ولحت العصا إذا قشرها ، ولحته إذا أخذ ما عنده ولم يدع له شيئاً . أفاده ابن الأثير في النهاية (٤/ ٢٣٥) .

(٢) أي : يبرق ويبص . المصدر السابق (٣/ ٤٦) .

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده « بتحقيق شاكر » ح ٤٣٨٠(٦/ ١٧٦) ، وكذا أبو يعلى في مسنده ح ٥٠٠٢ (٥/ ٢٨) .

وذكره الهيثمي في المجمع (٥/ ١٩٢) ، وقال : رواه أحمد وأبويعلى والطبراني في الأوسط ، ورجال أحمد رجال الصحيح ، ورجال أبي يعلى ثقات . وقال الشيخ أحمد شاكر في الموضع المذكور : إسناده صحيح .

وكذا صححه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة ح ١٥٥٢ (٤/ ٦٩ ـ ٧٠) .

الخاتمة

بعد حمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات، وتبلغ الغايات، وتنال المكرمات، فقد تم إنجار هذا البحث وإتمامه بحول منه ـ سبحانه ـ وعونه. وإني لا أدعي فيه الكمال و الإحاطة، وحسبي أني بذلت فيه قصارى جهدي وكامل مكنتي، فإن أصبت فيما بحثته وعرضته فهو من فضل ربي وتوفيقه، فله الحمد والفضل والثناء الحسن، وإن أخطأت في ذلك أو بعضه فهو مني ومن الشيطان والله ورسوله منه براء، وأستغفر المولى جل وعز وأتوب إليه.

وهذا عرض لأبرز وأهم النتائج التي توصلت إليها من خلال عملي في هذا البحث:

١ـ إن الإمام أبا سليمان الخطابي ـ عليه من الله الرحمة ـ كان من الأئمة الأعلام وأحد الجهابذة الأفذاذ، رأساً في حفظ الحديث والاطلاع على أسانيده وروايات متونه، إمامًا ضليعاً في اللغة العربية وفقهها وغريبها ومعرفة صحيحها من سقيمها، ووحشيها من أليفها، فقيهاً أديبًا إخبارياً ناقداً.

٢ـ إن كلامه في معرفة أول الواجب يوهم ظاهره موافقة المتكلمين، وليس كذلك ـ بحمد الله ـ كما بين في موضعه.

٣ـ إنه سلك طريق السلف في الاستدلال على وجود الله تعالى وإثبات وحدانيته، وهو مسلك شرعي دل عليه القرآن الكريم، لكنه لم يبطل طريق الحدوث والأعراض في الاستدلال على حدوث العالم، وإن كان قد عابه وذم أهله.

٤ـ استدل للطريق المذكور بقصة إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام كما فعل ذلك المتكلمون، وقد أبنت أنه استدلال غير صحيح مخالف لمذهب السلف.

٥ ـ يتفق مع أهل السنة والجماعة في إثبات أسماء الله تعالى، ولم أقف له على خلاف هذا، وكذا يوافقهم في القول بعدم حصرها في عدد معين

وينفي بعض الأسماء والصفات لعدم ورودها وصحة ثبوتها وهو مُحقٌّ في ذلك.

٦ـ أثبت لله سبحانه بعض الصفات وأوّل أكثرها، ومنهجه في هذا الباب مضطرب جداً، فمما أثبته ـ وهو قليل ـ صفة اليد والاستواء والعلو، ومما أوله ـ وهو كثير ـ صفة اليمين والأصابع والساق والقدم والرجل والنزول والمجيء والإتيان والفرح والضحك والعجب.

وقد أوضحت مذهب السلف عند ذكر هذه الصفات مدعمًا بالأدلة والبراهين.

٧ـ صرح بالقول بخروج عصاة الموحدين من النار إن هم دخلوها، جامعًا بين نصوص ظاهرها التعارض في هذه المسألة.

٨ـ تعرض لبيان شروط صحة قبول العبادة، ذاكراً بعض أنواعها بمزيد من البيان والتفصيل.

٩ـ ذكر جملة وافرة من المسائل التي تعد من نواقض التوحيد، مبينًا وجه بطلانها وسوء اعتقادها.

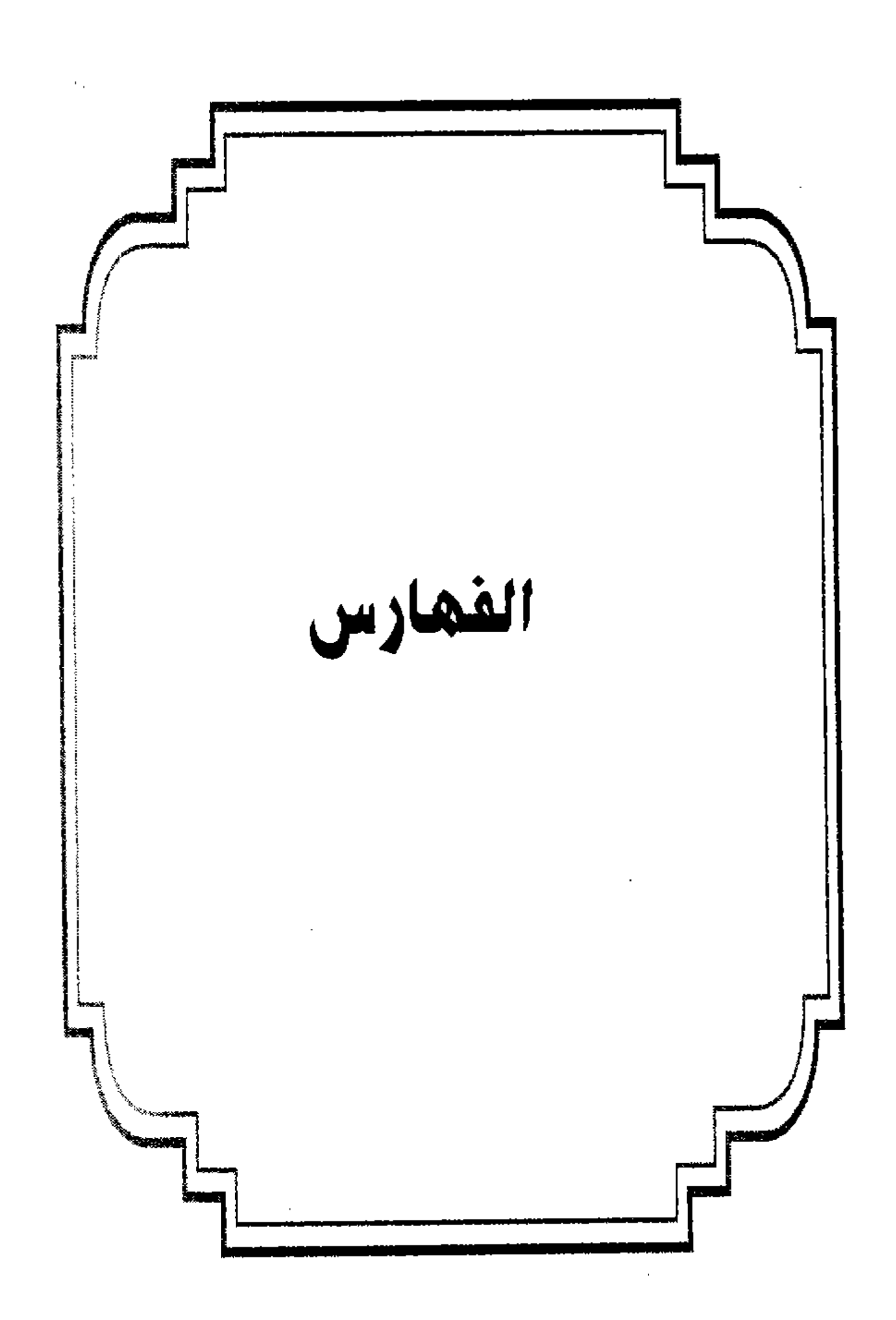
١٠ـ وافق ما عليه السلف في كل ما ذكره من مسائل الإيمان وما يتعلق به من قضايا ومباحث مما هو مثبت في موضعه.

١١ـ نهج مذهب أهل السنة والجماعة فيما بحثه وأبانه في أمر الإمامة والخلافة.

وبعد، فهذا ما أمكنني حصره، سردته في هذه النقاط وهو مبسوط في مكانه بذكر ما قيل فيه وعنه.

والله ولي التوفيق.

* * *



الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	سورتها	الصفحة
﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ ﴾	١٠٧	هود	٤٧٥
﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾	١٩٩ـ٢٠٠	الأعراف	٣١٥
﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾	٢	الحجر	٢٣٣
﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾	٥	طه	١٩٤، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٨
﴿ رِزْقًا لِّلْعِبَادِ ﴾	١١	ق	٦٦
﴿ رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ ﴾	١٥	غافر	١٩٤
﴿ سَابِقُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ ﴾	٢١	الحديد	٤٦٨
﴿ سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ ﴾	٥٣	فصلت	٨٤
﴿ سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا ﴾	١٤٨ـ١٤٩	الأنعام	٤٠٣
﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا ﴾	١٣	الشورى	٣٤٠
﴿ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَن نُّرِيدُ ﴾	١٨	الإسراء	٢٤٧
﴿ عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾ .	٧٩	الإسراء	٤٥٩
﴿ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ ﴾ .	٢٠	المزمل	١١٩
﴿ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾	٨٨	هود	٢٦٨
﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ۝ عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ ﴾	١ـ٢	النبأ	٣٣٣
﴿ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾	٥٥	القمر	١٥٣
﴿ فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾	١٦ـ٣٣	الشعراء	٨٢
﴿ فَأْتِيَاهُ فَقُولَا إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ ﴾	٤٧	طه	٨٣
﴿ فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ ﴾	٧٨	الأعراف	٣٥٣
﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾	٣٥ـ٣٦	الذاريات	٢٨٨، ٢٩٣
﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾	٣٤	الأعراف	٢٤٦
﴿ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾	١٥٩	آل عمران	٢٥٩
﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾	٩٨ـ١٠٠	النحل	٣١٤ـ٣١٥
﴿ فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ ﴾	٢٠٠	البقرة	٣٨١
﴿ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ ﴾	١٤	هود	٨٢
﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ﴾	٥ـ١٠	الليل	٣٩٤، ٣٩٥

الآية	رقمها	سورتها	الصفحة
يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾	٦٧	الزمر	١٥٦، ١٥٨، ١٦٩، ١٧٠
﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولاً ﴾	٥٩	القصص	٤٥٢
﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾	١٤٣	البقرة	٣٠٣
﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلاَ مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا ﴾	٣٦	الأحزاب	٣٤٩ـ٣٥٠
﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً ﴾	١٥	الإسراء	٤٥٢، ٤٥٥
﴿ وَمَا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلاَّ يَظُنُّونَ ﴾	٢٤	الجاثية	١٣٥
﴿ وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ إِلاَّ عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا ﴾	٦	هود	٦٦
﴿ وَمَا مَنَعَنَا أَن نُّرْسِلَ بِالآيَاتِ إِلاَّ أَن كَذَّبَ بِهَا الأَوَّلُونَ ﴾	٥٩	الإسراء	٣٥٣
﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ ﴾	٧	آل عمران	٢٠٣، ٢٠٨
﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ (٣) إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾	٣ـ٤	النجم	٣٤٥، ٣٤٦
﴿ وَمَا يُهْلِكُنَا إِلاَّ الدَّهْرُ ﴾	٢٤	الجاثية	١٣٣، ١٣٥ ـ ١٣٧
﴿ وَمِن شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ ﴾	٤	الفلق	٢٧٣
﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ ﴾	٧٩	الإسراء	٤٥٨
﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾	٨٥	آل عمران	٢٩٢، ٢٩٥
﴿ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ ﴾	٣	الطلاق	٢٥٩
﴿ وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ ﴾	١١٥	النساء	٣٤٧، ٤٩٤
﴿ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم ﴾	٦٩	النساء	٣٤٧
﴿ وَمَن يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ﴾	١٣٦	النساء	٣٧٣ـ٣٧٤
﴿ وَمَن يُؤْمِن بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ ﴾	١١	التغابن	٣٩١
﴿ وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ ﴾	١٠	ق	٦٧
﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ ﴾	٤٧ـ٤٨	الحجر	٤٧٢ـ٤٧٣
﴿ وَنُودُوا أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾	٤٣	الأعراف	٤٧٤

* * *

فهرس الأحاديث النبوية

طرف الحديث	رقم الصفحة
إعملوا فكل ميسر لما خلق له	٢٤٥
أعوذ بكلمات الله التامات	٣٧٢
أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقا	٣٠٥
ألا اشهدوا أن دمها هدر	٣٦٥
إلا أن تروا كفرًا بواحاً عندكم من الله فيه برهان	٥٠٤
إلا إن كل دم ومأثرة في الجاهلية فهو تحت قدمي هاتين	١٨٢
ألا تسمعون ، ألا تسمعون ، إن البذاذة من الإيمان	٣٠٥
ألا رجل يضيف هذا الليلة يرحمه الله؟	٢٢٠
الله إذ خلقهم أعلم بما كانوا عاملين	٤٤٨
الله أعلم بما كانوا عاملين	٤٤٩
اللهأكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، الحمد لله الذي رد كيده إلى الوسوسة	٣١٤
اللهم آت نفسي تقواها	٢٥٣
اللهم أعوذ برضاك من سخطك	٢٥٤، ٣٨٨
اللهم اغفر لعبيد أبي عامر	٢٤٩، ٢٥٠
اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك	١١٦
اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر	٤٢٦
اللهم إني عبدك ابن عبدك ابن أمتك	١١٥
اللهم بارك لنا في شامنا ، اللهم بارك لنا في يمننا	٤١١
اللهم مصرف القلوب صرف قلوبنا على طاعتك	١٦٣
أما أهل النار الذين هم أهلها	٤٧٤
أما بعد يا معشر قريش فإنكم أهل هذا الأمر ما لم تعصوا الله	٥١٧ـ٥١٨
أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله	٧٤، ٢٩٩ـ٣٠٠
أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله	٣٠٠، ٣٠٢
إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نطفة	٣٨٨
إن الأعور الدجال مسيح الضلالة	٤١٨
إن الله تبارك وتعالى قبض قبضة بيمينه	١٥٦
إن الله تعالى يقول : وعزتي وجلالي لأخرجن من النار من قال لا إله إلا الله	٢٣٤
إن الله عز وجل يجعل السماء على إصبع	١٦٨
إن الله قد حرم عليه ـ يعني الدجال ـ مكة	٤٣٥
إن الله كريم يحب الكرماء جواد يحب الجودة	١٢٥
إن الله ليس بأعور	٤٢٣
إن الله يحب الملحين في الدعاء	٢٥١
إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم	٢٦٥
إن الإيمان ذو شعب والحياء شعبة من الإيمان	٢٩٩
أن تعبد الله كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه فإنه يراك	٣٠١
أن تلد الأمة ربتها	٣٩٦

طرف الحديث	رقم الصفحة
أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر	٣٨٩
إن الدعاء والقضاء يلتقيان فيعتلجان ما بين السماء والأرض	٢٤٤
إن ربك ليعجب من عبده	٢٢٢
إن الرقى والتمائم والتولة شرك	٢٧٨
إن القبر أول منازل الآخرة	٤٣٩
إن قتل فأميركم جعفر بن أبي طالب	٤٨٨
إن قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الله عز وجل	١٦٨، ١٦٩
إن قلوب بني آدم بين إصبعين من أصابع الرحمن	١٦٨
إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد	١٦٣
إن لله تسعاً وتسعين اسماً	١١٤، ١١٩
إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن عز وجل	١٥٣
إن من بعدكم الكذاب المضل	٤٢٦
إن الناس يصعقون يوم القيامة	٣٤٤
إن هذا الأمر في قريش	٥١٤، ٥١٧
إن هذه الأمة تبتلى في قبورها	٤٣٩
إن يكنه فلن تسلط عليه	٤٣٠
أنا أغنى الشركاء عن الشرك (حديث قدسي)	٢٣٨
أنا أول من تنشق عنه الأرض	٣٥١
أنا أول من يأخذ بحلقة باب الجنة فأقعقعها	٣٤١
أنا سيد الناس يوم القيامة	٤٥٨
أنا سيد ولد آدم ولا فخر	٣٤١، ٣٤٣
أنا سيد ولد آدم يوم القيامة	٣٣٦-٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤٤، ٤٥٦
أنشد الله رجلاً فعل ما فعل لي عليه حق إلا قام	٣٦٥
انظروا إلى الناس كأنكم عبيد	٣٩٩
إنك تأتي قوماً من أهل الكتاب فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله	٧٤
إنك تقدم على قوم أهل كتاب	٧٤، ٢٢٩
إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر	٤٦١
إنما الأعمال بالنيات	٢٣٥، ٢٣٨
إنما مثلي ومثل ما بعثني الله به	٣٤٨
إنما هذا من إخوان الكهان	٢٧١
إنه سيكون في هذه الأمة قوم يعتدون في الطهور والدعاء	٢٥٢
إنه سيكون قوم يعتدون في الدعاء	٢٥٢
إنه قد أوحي إلي أنكم تفتنون في القبور	٤٤٠
إنه ـ يعني الدجال ـ لا يولد له	٤٣٥
إنه لم يكن من نبي قبلي إلا كان حقاً عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم	٣١٣-٣١٤
إنه من ضئضئي هذا قوم يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم	٤٩٩

طرف الحديث	رقم الصفحة
من سره أن ينظر إلى رجل قد أتى الردم فلينظر إلى هذا	٤٢٢
من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله حرم الله عليه النار	٢٣١، ٢٣٢
من صنع إليه معروف فقال لفاعله: جزاك الله خيراً فقد أبلغ في الثناء	٢٥٧
من ضحك رب العالمين	٢١٨
من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد	٢٣٧
من فارق الجماعة فمات، فميتته جاهلية	٥٠١
من لكعب فإنه قد آذى الله ورسوله	٣٧٠
من لقي الله لا يشرك به شيئاً دخل الجنة	٢٣٠
من لم يسأل الله يغضب عليه	٢٥١
من مات لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة	٢٣٠
من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة	٢٣١
من نزل منزلاً ثم قال أعوذ بكلمات الله التامات	٣٧٢
من يرتع حول الحمى يوشك أن يواقعه	٣٢٠
من يطع الله إذا عصيت	٤٩٩
المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف	٣٩٠
«ن»	
الناس تبع لقريش في هذا الأمر	٥١٤
الناس تبع لقريش في هذا الشأن	٥١٤
النبي في الجنة والشهيد في الجنة والمولود في الجنة والوئيد في الجنة	٤٥٣
النشرة من عمل الشيطان	٢٧٦
نعم إذا كثر الخبث	٤٢٠
نعم عذاب القبر حق	١٦٥
نهى النبي ﷺ عن الكي	٣٨٦
«هـ»	
ها، إن الفتنة هاهنا	٤١٦
هل تدرون ماذا قال ربكم؟	٢٧٥
هم من آبائهم	٤٤٧
هناك الزلازل والفتن	٤١١
هو عقيم ـ يعني الدجال ـ	٤٣٦
هو كافر ـ يعني الدجال ـ	٤٣٦
«و»	
وأعوذ بك منك	٢٥٤
وأما الجنة فإن الله ينشئ لها خلقاً	١٨١
وأما الرجل الطويل الذي في الروضة فإنه إبراهيم ﷺ	٤٤٧، ٤٥٤
واعلم أن القلم قد جف بما هو كائن	٢٤٣
والخير كله في يديك والشر ليس إليك	١١٢

طرف الحديث	رقم الصفحة

فهرس الآثار

* * *

فهرس الأبيات الشعرية

فهرس الأعلام المترجم لهم

الاسم	الصفحة
إسماعيل بن عمر بن كثير أبو الفداء	٢٦
إسماعيل بن محمد بن إسماعيل أبو علي الصفار البغدادي الملحي	٣٥
إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي أبو القاسم الأصبهاني	١٢٧
امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو أبو وهب الكندي	١٨٢
أمية بن عبدالله «أبي الصلت» بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي	٢٩٠
أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد أبو حمزة الأنصاري الخزرجي	١٦٣
«ب»	
بشر بن موسى بن صالح بن شيخ بن عميرة أبو علي الأسدي البغدادي	١٣١
بقية بن الوليد بن صائد أبو يحمد الكلاعي ثم الميتمي الحمصي	٢٠١
بكر بن محمد بن عدي أبو عثمان المازني البصري	٢٥٨
«ت»	
تميم بن أوس بن خارجة أبو رقية الداري	٤٣٦
«ث»	
ثمامة بن أشرس النميري	٤٥٢
«ج»	
جابر بن عبدالله بن عمرو بن حرام أبو عبد الله الأنصاري الخزرجي	٢٢٩
جبير بن مطعم بن عدى بن نوفل بن عبد مناف أبو محمد	٣٥١
جرير بن عبدالله بن جابر بن مالك البجلي	٤٦١
جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم أبو عبد الله	٤٨٨
جعفر بن عبد الله بن الزبرقان أبو بكر البغدادي	١٣٩
جندب بن جنادة أبو ذر الغفاري	٢٣٣
«ح»	
الحسن بن حامد بن علي بن مروان أبو عبد الله البغدادي	١٣٥
الحسن بن الحسين بن أبي هريرة أبو علي البغدادي	٣٥-٣٦
الحسين بن الحسن بن محمد أبو عبد الله الحليمي	١٠٠
الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي	٤٠٦
الحسين بن محمد بن المفضل أبو القاسم الأصفهاني الملقب بالراغب	٨٥
الحسين بن مسعود بن محمد أبو محمد الفراء البغوي	٢٩٥
حفصة بنت عمر بن الخطاب «أم المؤمنين»	٢٨٠
«خ»	
خالد بن الوليد بن المغيرة بن عبدالله أبو سليمان المخزومي القرشي	٤٨٨
الخليل بن أحمد أبو عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي البصري	١٠٦
خويلد بن خالد بن محرث بن مضر أبو ذؤيب الهذلي	١٣٦
«ر»	
رؤبة بن عبدالله العجاج أبو الشعثاء التميمي السعدي	٣٨٧
«ز»	
زهير بن ربيعة «أبي سلمى» بن رباح بن قرط بن الحارث	٦٥

الاسم	الصفحة
زيد بن حارثة بن شراحيل بن كعب أبو أسامة الكلبي	٤٨٨
زيد بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى أبو عبد الرحمن العدوي	٢٦
زينب بنت جحش بن رئاب بن يعمر «أم المؤمنين»	٤١٩
«س»	
سالم بن عبد الله بن عمر أبو عمر القرشي العدوي	٤٣٠
سعد بن عبادة بن دليم بن حارثة الأنصاري الخزرجي	١٨٩
سعد بن مالك بن سنان بن ثعلبة أبو سعيد الخدري الأنصاري الخزرجي	١٧١
سعيد بن جبير بن هشام أبو محمد الأسدي الوالبي	٢٣٣
سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب أبو محمد المخزومي سفيان بن عيينة بن ميمون أبو محمد	١٣١
الهلالي الكوفي	١٣٢
سليم بن جبير أبو يونس المصري	١٥٠
سليمان بن عبدالله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب	١٣٧
سمرة بن جندب بن هلال أبو عبد الله	٤٤٧
«ش»	
شاه بن الحسن بن علي بن المؤمل أبو بكر المؤملي	٢٥٧
الشفاء بنت عبد الله بن عبد شمس أم سليمان القرشية العدوية	٢٨٠
«ض»	
ضرار بن عمرو المعتزلي	٥١٦
«ط»	
طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد بن مالك البكري الوائلي	١٢١
«ع»	
عائشة بنت أبي بكر الصديق «أم المؤمنين»	١٦٤
عبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم أبو الوليد الأنصاري الخزرجي	٥٠٤
عباس بن الفرج بن علي بن عبدالله أبو الفضل الرياشي البصري	٢٥٨
عباس بن محمد بن حاتم أبو الفضل الدوري ثم البغدادي	٢٠٢
عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله أبو ذر الأنصاري الهروي المالكي	٤٠
عبد الجبار بن أحمد بن خليل أبو الحسن الهمذاني المعتزلي	٧٢
عبد الرحمن بن أحمد أبو الفرج الشهير بابن رجب الحنبلي	١١٣
عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الإيجي	٩٦
عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجي البغدادي	٦٢
عبد الرحمن بن صخر أبو هريرة الدوسي اليماني	١١٤
عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد أبو عمرو الأوزاعي	٢٠١
عبد الرحمن بن كيسان أبو بكر الملقب بالأصم المعتزلي	٤٩٥
عبد الرحمن بن محمد بن محمد أبو زيد ابن خلدون	٤٨٢
عبد الرحمن بن ناصر أبو عبدالله آل سعدي	٧٧
عبد العزيز بن عبدالله بن أبي سلمة	١٠١
عبدالعزيز بن يحيى بن عبد العزيز أبو الحسن الكناني المكي	١٢٦

الاسم	الصفحة

الاسم	الصفحة
عمران بن حصين بن عبيد بن خلف أبو نجيد الخزاعي	٢٣٣
عوف بن مالك بن أبي عوف الأشجعي أبو عبد الرحمن	٥٠٥
عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أبو عبد الله الهذلي الكوفي	٢٥٦
عياض بن موسى بن عياض أبو الفضل اليحصبي السبتي	٤٢٧
«ف»	
الفضيل بن عياض بن مسعود بن بشر أبو علي	٢٣٨
«ق»	
القاسم بن سلام بن عبد الله أبو عبيد الهروي الخزاعي	١٧٩
قيس بن الخطيم بن عدي أبو يزيد الأوسي	١٦١
«ك»	
كثير بن عبد الرحمن بن الأسود أبو صخر الشهير بكثير عزة	٢١٦
«م»	
مالك بن أنس أبو عبد الله الأصبحي	١٠١
مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي	١٣٨-١٣٩
محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي	٣٣٥
محمد بن أبي بكر بن أيوب أبو عبد الله ابن قيم الجوزية	٦٤
محمد بن أحمد بن الأزهر أبومنصور الهروي	١٠٦
محمد بن أحمد بن محمد أبو الوليد ابن رشد	١٠٣
محمد بن إدريس أبو عبد الله القرشي ثم المطلبي الشافعي	١٠١
محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر النيسابوري	١٤٣
محمد بن إسحاق بن محمد أبو عبد الله بن مندة	٩١
محمد بن بحر أبو الحسين الرهني	٢٥٧
محمد بن بكر بن محمد بن داسة أبو بكر البصري التمار	٣٦-٣٧
محمد بن جرير بن يزيد أبو جعفر الطبري	٣٢٥
محمد بن الحسن بن فرقد أبو عبد الله صاحب الإما م أبي حنيفة	١٤٣
محمد بن الحسين بن عبد الله أبو بكر الآجري	٢١٩
محمد بن الحسين بن محمد بن سعيد أبوعبد الله الواسطي	٢٠١
محمد بن الحسين بن محمد بن الفراء أبو يعلى الحنبلي	١٠٠
محمد بن خلف بن المرزبان أبو بكر المحولي	٢٥٨
محمد بن داود بن علي بن خلف أبو بكر الأصبهاني الظاهري	١٣١
محمد بن سيرين أبو بكر البصري	٣١٠
محمد بن عبد السلام سحنون بن سعيد أبو عبد الله التنوخي القيرواني	٣٦٩
محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد أبو عمرو الرزجاهي	٤٠
محمد بن عبدالله بن عيسى أبو عبد الله المري الأندلسي	١١٣
محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه أبو عبد الله الشهير بالحاكم	٤٠
محمد بن عبد الملك بن مروان أبوجعفر الواسطي	٢٩٩
محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم أبو عمرو المطرز المعروف بغلام ثعلب	٣٧

الاسم	الصفحة

فهرس الفرق والطوائف والمصطلحات المعرف بها

* * *

فهرس المصادر والمراجع[1]

«حرف الألف»

١ـ الإبانة عن أصول الديانة لأبي الحسن الأشعري (ت ٣٢٤). تقديم الشيخ حماد بن محمد الأنصاري. مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٠٥.
٢ـ الإبانة عن شريعة الفرق الناجية: لابن بطة العكبري (ت٣٨٧). تحقيق ودراسة رضا بن نعسان معطي. الطبعة الأولى ١٤٠٩ـ١٩٨٨م/ دار الراية للنشر والتوزيع/ الرياض.
٣ـ إبطال التأويلات لأخبار الصفات: لأبي يعلى الفراء (ت٤٥٨). تحقيق ودراسة أبي عبد الله محمد ابن حمد الحمود النجدي. الطبعة الأولى ١٤١٠/ مكتبة دار الإمام الذهبي للنشر والتوزيع.
وكذا قسمه المخطوط من الكتاب (غير المطبوع) نسختي مصورة عن أصل الكتاب المحفوظ بمكتبة الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ بالرياض.
٤ـ أبو العتاهية، أخباره وأشعاره: عني بتحقيقها الدكتور شكري فيصل. مكتبة دار الملاح / دمشق.
٥ـ إتحاف السادة المتقين، بشرح إحياء علوم الدين: لمرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥). دار الفكر / بيروت / لبنان.
٦ـ إثبات الاستواء والفوقية: لأبي محمد الجويني (ت ٤٣٨). ضمن مجموعة الرسائل المنيرية/ دار إحياء التراث العربي/ بيروت / لبنان.
٧ـ إثبات صفة العلو: لابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠) حققه وعلق عليه الدكتور أحمد بن عطية بن علي الغامدي. الطبعة الأولى ١٤٠٩ـ١٩٨٨م/ مؤسسة علوم القرآن ببيروت، ومكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة.
٨ـ اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية: لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١) دراسة وتحقيق الدكتور عواد عبد الله المعتق. الطبعة الأولى ١٤٠٨ـ١٩٨٨م / مطابع الفرزدق التجارية / الرياض.
٩ـ الإجماع: لابن المنذر (ت ٣١٨) حققه وقدم له وخرج أحاديثه أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف. الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م/ دار طيبة للنشر والتوزيع/ الرياض.
١٠ـ الاحتجاج بالقدر: لابن تيمية (ت٧٢٨هـ) ضمن مجموعة الرسائل الكبرى / مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح/ مصر.
١١ـ الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: للأمير علاء الدين الفارسي (ت ٧٣٩) حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرنؤوط. الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨م / بيروت/ لبنان.
١٢ـ أحكام أهل الذمة: لابن قيم الجوزية (ت٧٥١) حققه وعلق حواشيه الدكتور/ صبحي الصالح. الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١م/ دار العلم للملايين / بيروت / لبنان.
١٣ـ أحكام أهل الملل: للخلال (ت ٣١١) (مخطوط) يوجد بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية (مصورات) تحت رقم ٢٧٢٩ في ٢١٩ ص. مصور من المتحف البريطاني.
١٤ـ أحكام الجنائز وبدعها: للألباني. الطبعة الأولى للطبعة الجديدة ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢م / مكتبة المعارف الرياض.
١٥ـ الأحكام السلطانية والولايات الدينية: للماوردي (ت ٤٥٠). الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٣م/ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
١٦ـ أحكام القرآن: لابن العربي (ت٥٤٣) وتحقيق علي محمد البجاوي. الناشر / دار المعرفة للطباعة والنشر/ بيروت/ لبنان.
١٧ـ الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة: لابن قتيبة (ت ٢٧٦) قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه عمر بن محمود أبو عمر. الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م / دار الراية للنشر والتوزيع / الرياض.
١٨ـ اختيار الأولى في شرح حديث اختصام الملأ الأعلى: لابن رجب (ت ٧٩٥). تحقيق وتعليق جاسم الفهيد الدوسري. الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٥م / مكتبة دار الأقصى / الكويت.

(١) بما في ذلك مصادر ومراجع الترجمة.

١٩ـ الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: لابن اللحام (ت٨٠٣) بتحقيق محمد حامد الفقي. دار المعرفة للطباعة والنشر / بيروت / لبنان.
٢٠ـ أدب الفقهاء: لعبد الله كنون (ت ١٩٨٩ م). دار الكتاب اللبناني / بيروت / لبنان.
٢١ـ أدب القضاء: لابن أبي الدم (ت٦٤٢ هـ) تحقيق الدكتور محمد مصطفى الزحيلي. الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م / دار الفكر / دمشق / سوريا.
٢٢ـ الأذكار: للنووي (ت ٦٧٦ هـ) حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه محيي الدين مستو. الطبعة الثالثة ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩١ م / مكتبة دار التراث بالمدينة ودار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع / دمشق وبيروت.
٢٣ـ الأربعين في دلائل التوحيد: للهروي (ت٤٨١ هـ) حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه الدكتور علي ابن محمد بن ناصر الفقيهي. الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.
٢٤ـ الأربعين في صفات رب العالمين: للذهبي (ت ٧٤٨ هـ) (ضمن ست رسائل للذهبي) تقديم وتحقيق جاسم سليمان الدوسري. الدار السلفية للنشر والتوزيع / الكويت ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.
٢٥ـ الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد: للجويني (ت ٤٧٨ هـ) تحقيق أسعد تميم. الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م / مؤسسة الكتب الثقافية بيروت / لبنان.
٢٦ـ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: للألباني، بإشراف زهير الشاويش / الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م / المكتب الإسلامي / بيروت ودمشق.
٢٧ـ الازدهار فيما عقده الشعراء من الأحاديث والآثار: للسيوطي (ت٩١١ هـ) تحقيق الدكتور علي حسين البواب. الطبعة الأولى ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م / المكتب الإسلامي / بيروت / ودمشق، ودار الخاني للنشر والتوزيع / الرياض.
٢٨ـ الأزهية في أحكام الأدعية: للزركشي (ت ٧٩٤ هـ) تحقيق أم عبد الله بنت محروس / إشراف أبو عبد الله محمود بن محمد الحداد. الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م / دار الفرقان.
٢٩ـ أساس البلاغة: للزمخشري (ت ٥٣٨ هـ). الطبعة الثانية ١٩٧٢ م / مطبعة دار الكتب / مصر.
٣٠ـ أساس التقديس في علم الكلام: للرازي (ت٦٠٦هـ). مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٥٤ ـ ١٩٣٥م.
٣١ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب: لابن عبد البر (ت٤٦٣ هـ) تحقيق علي محمد البجاوي. مكتبة نهضة مصر ومطبعتها بمصر.
٣٢ـ أسد الغابة في معرفة الصحابة: لابن الأثير (ت ٦٣٠هـ) تحقيق وتعليق محمد إبراهيم البنا ومحمد أحمد عاشور دار الشعب / القاهرة / مصر.
٣٣ـ أسماء رسول الله ﷺ ومعانيها: لابن فارس (ت ٣٩٥هـ) تحقيق ماجد الذهبي. الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م / منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الصفاة / الكويت.
٣٤ـ الأسماء والصفات: للبيهقي (ت٤٥٨ هـ) الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ١٩٨٤ م / دار الكتب العلمية / بيروت / لبنان
٣٥ـ اشتقاق أسماء الله: للزجاجي (ت ٣٤٠ هـ) تحقيق الدكتور عبد الحسين المبارك. الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م / مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع / بيروت / لبنان.
٣٦ـ الإصابة في تمييز الصحابة: لابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) حقق أصوله وضبط أعلامه ووضع فهارسه علي محمد البجاوي. دار نهضة مصر للطبع والنشر / القاهرة / مصر.
٣٧ـ أصول الدين: لعبد القاهر البغدادي (ت ٤٢٩ هـ). الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م / دار الكتب العلمية / بيروت / لبنان.
٣٨ـ أصول السنة: لابن أبي زمنين (ت٣٩٩) تحقيق وتخريج ودراسة الطالب محمد إبراهيم محمد هارون. لنيل شهادة العالمية (الماجستير) في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية عام ١٤٠٣هـ ـ ١٤٠٤هـ.
٣٩ـ أصول في التفسير: لمحمد بن صالح العثيمين: الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م / دار ابن القيم للتوزيع والنشر الدمام.
٤٠ـ أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: لمحمد الأمين الشنقيطي (ت١٣٩٣ هـ) الناشر / مكتبة ابن تيمية / القاهرة / مصر.
٤١ـ إظهار الحق: لرحمت الله الهندي (ت ١٣٠٨ هـ) دارسة وتحقيق وتعليق الدكتور محمد أحمد عبد القادر ملكاوي. طبع ونشر الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالرياض.
٤٢ـ الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد: للبيهقي (ت ٤٥٨ هـ) قدم له وخرج أحاديثه وعلق حواشيه أحمد عصام

الكاتب. الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت/ لبنان.
٤٣ ـ اعتقاد أئمة الحديث: لأبي بكر الإسماعيلي (ت ٣٧١ هـ) تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن الخميس. الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م / دار العاصمة/ الرياض.
٤٤ ـ اعتقادات فرق المسلمين والمشركين: للرازي (ت ٦٠٦) الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة/ مصر ١٣٩٨ ـ ١٩٧٨ م.
٤٥ ـ إعجاز القرآن: للباقلاني (ت ٤٠٣) تحقيق السيد أحمد صقر. الطبعة الرابعة/ دار المعارف بمصر.
٤٦ ـ الأعلام: للزركلي (ت ١٣٩٦ هـ) الطبعة الثامنة ١٩٨٩ م / دار العلم للملايين / بيروت/ لبنان.
٤٧ ـ أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري: للخطابي (ت ٣٨٨ هـ) تحقيق ودراسة الدكتور محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود. من منشورات مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.
٤٨ ـ أعلام السنة المنشورة: للحكمي (ت ١٣٧٧ هـ) خرج أحاديثه وعلق عليه مصطفى أبو النصر الشلبي الطبعة الثالثة ١٤١٠ هـ ـ ١٩٨٩ م / الناشر مكتبة السوادي للتوزيع بجدة.
٤٩ ـ إعلام الموقعين عن رب العالمين: لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ) تحقيق محيي الدين عبد الحميد.
المكتبة العصرية / صيدا/ بيروت/ ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م.
٥٠ ـ إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان: لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ) بتصحيح وتحقيق وتعليق محمد عفيفي. الطبعة الثانية ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م / المكتب الإسلامي ببيروت/ لبنان/ ودار الخاني للنشر والتوزيع بالرياض.
٥١ ـ الأغاني: للأصبهاني (ت ٣٥٦ هـ). مصور عن طبعة دار الكتب/ مؤسسة جمال للطباعة والنشر/ بيروت/ لبنان.
٥٢ ـ إقامة الحجة على أن الإكثار في التعبد ليس ببدعة: لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤ هـ) حققه وخرج نصوصه وعلق عليه عبد الفتاح أبو غدة. الطبعة الثانية ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م / الناشر مكتب المطبوعات الإسلامية حلب / سوريا.
٥٣ ـ أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات المشتبهات: لمرعي بن يوسف الكرمي (ت ١٠٣٣ هـ) حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرنؤوط. ط/ الأولى ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٥ م/ مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر / بيروت/ لبنان.
٥٤ ـ الاقتصاد في الاعتقاد: للغزالي (ت ٥٠٥ هـ). الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م / دار الكتب العلمية/ لبنان.
٥٥ ـ أكمل البيان في شرح حديث نجد قرن الشيطان: لحكيم سندهو. الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م/ المطبعة العربية بباكستان الناشر/ حديث أكادمي فيصل آباد/ باكستان.
٥٦ ـ الألفاظ: لعبد الرحمن الهمذاني / (ت ٣٢٧ هـ) حققه وضبطه وعلق عليه وقدم له الدكتور البدراوي زهران. الطبعة الثالثة/ الناشر/ دار المعارف بمصر.
٥٧ ـ الأم: للشافعي (ت ٢٠٤ هـ) طبعة كتاب الشعب بالقاهرة/ مصر ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م.
٥٨ ـ الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع: للسيوطي (ت ٩١١ هـ) تقديم وتحقيق الدكتور ذيب بن مصري بن ناصر القحطاني. مطابع الرشيد بالمدينة المنورة ١٤٠٩ هـ.
٥٩ ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة: للقفطي (ت ٦٤٦ هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م / دار الفكر العربي بالقاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية / بيروت.
٦٠ ـ الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد: للخياط (ت ٢٩٠ هـ) تقديم ومراجعة محمد حجازي. مطبعة المدني بمصر / الناشر / مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة.
٦١ ـ الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء: لابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ). عنيت بنشره مكتبة القدسي/ مطبعة المعاهد بمصر سنة ١٣٥٠ هـ.
٦٢ ـ الأنساب: للسمعاني (ت ٥٦٢ هـ) اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه عبد الرحمن بن يحيى المعلمي.
الطبعة الأولى ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٢ م / مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن / الهند.
٦٣ ـ الأنساب المتفقة: لابن القيسراني (ت ٥٠٧ هـ). مكتبة المثنى/ بغداد.
٦٤ ـ الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به: للباقلاني (ت ٤٠٣ هـ) تحقيق عماد الدين أحمد حيدر. الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٦ م / عالم الكتب / بيروت/ لبنان.
٦٥ ـ أهل الفترة ومن في حكمهم: لموفق أحمد شكري/ اعتنى بتصحيحه سمير أحمد العطار. الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ

ـ١٩٨٨ م / مؤسسة علوم القرآن/ عجمان/ الإمارات العربية المتحدة / ودار ابن كثير بدمشق وبيروت.
٦٦ـ أهوال القبور وأحوال أهلها إلى النشور: لابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥ هـ) تحقيق محمد نظام الفتيح. الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ ـ١٩٩٠ م/ مكتبة دار التراث للنشر والتوزيع المدينة المنورة.
٦٧ـ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: للبغدادي (ت ١٣٣٩ هـ) عني بتصحيحه وطبعه محمد شرف الدين بالتقايا. منشورات مكتبة المثنى/ بغداد.
٦٨ـ الإيمان: لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ) حققه محمد ناصر الدين الألباني. نشر وتوزيع دار الأرقم / الكويت.
٦٩ـ الإيمان: لابن أبي شيبة (ت٢٣٥ هـ) حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه محمد ناصر الدين الألباني. نشر وتوزيع دار الأرقم/ الكويت.
٧٠ـ الإيمان: أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ). (مخطوط) يوجد بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية تحت رقم ٢٧٧٤ مصور عن الأصل الموجود في المتحف البريطاني بلندن.
٧١ـ الإيمان: لابن منده (ت ٢٩٥). حققه وعلق عليه وخرج أحاديث الدكتور علي بن محمد بن ناصر الفقيهي. الطبعة الأولى ١٤٠١هـ ـ١٩٨١ م منشورات إحياء التراث الإسلامي بالمجلس العلمي بالجامعة الإسلامية.
٧٢ـ الإيمان: لابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) خرج أحاديثه محمد ناصر الدين الألباني. الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ ـ١٩٨٨ م/ المكتب الإسلامي / بيروت/ لبنان ودمشق.

«حرف الباء»

٧٣ـ الباعث على إنكار البدع والحوادث: لأبي شامة (ت٦٦٥ هـ). ضبط نصه وقدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه مشهور حسن سلمان. الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ ـ١٩٩٠ م/ دار الراية للنشر والتوزيع الرياض.
٧٤ـ بدائع الفوائد: لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ) عني بتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله إدارة الطباعة المنيرية. الناشر / دار الكتاب العربي/ بيروت/ لبنان.
٧٥ـ البداية والنهاية: لابن كثير (ت ٧٧٤هـ) دقق أصوله وحققه جماعة. الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ـ١٩٨٨ م مطابع الأهرام التجارية بالقاهرة ونشرته دار الريان للتراث بالقاهرة.
٧٦ـ بداية السول في تفضيل الرسول: للعز بن عبد السلام (ت ٦٦٠ هـ) تحقيق محمد ناصر الدين الألباني. الطبعة الرابعة ١٤٠٦ هـ ـ١٩٨٦ م/ المكتب الإسلامي / بيروت ودمشق.
٧٧ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: للشوكاني (ت١٢٥٠ هـ). الناشر: مكتبة ابن تيمية/ القاهرة/ مصر.
٧٨ـ البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان: للسكسكي (ت ٦٨٣ هـ) تحقيق الدكتور بسام علي سلامة العموش. الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ـ١٩٨٨ م / مكتبة المنار/ الزرقاء/ الأردن.
٧٩ـ البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن: للزملكاني (ت ٦٥١ هـ) تحقيق الدكتورة خديجة الحديثي والدكتور أحمد مطلوب. الطبعة الأولى ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م / مطبعة العاني/ بغداد.
٨٠ـ البعث والنشور: للبيهقي (ت ٤٥٨ هـ) تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول. الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م / مؤسسة الكتب الثقافية / بيروت / لبنان.
٨١ـ بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس: للضبي (ت ٥٩٩ هـ). دار الكتاب العربي ١٩٦٧م.
٨٢ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: للسيوطي (ت ٩١١) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع / بيروت/ لبنان.
٨٣ـ البيان والتبيين: للجاحظ (ت ٢٥٥ هـ) بتحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون. الطبعة الخامسة ١٤٠٥ هـ ـ١٩٨٥ م / مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع / القاهرة / مصر.
٨٤ـ البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة: لابن رشد (ت٥٢٠ هـ) تحقيق جماعة من العلماء. دار الغرب الإسلامي/ بيروت / لبنان ١٤٠٤ هـ ـ١٩٨٤ م.
٨٥ـ بيان إعجاز القرآن: للخطابي (ت ٣٨٨ هـ) طبع ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن حققها وعلق عليها محمد خلف الله أحمد والدكتور محمد زغلول سلام. الطبعة الثالثة/ دار المعارف بمصر.

٨٦ـ بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية: لابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) تصحيح وتكميل وتعليق محمد بن عبد الرحمن بن قاسم. الطبعة الأولى ١٣٩١ هـ/ مطبعة الحكومة بمكة المكرمة.

« حرف التاء »

٨٧ـ تاج العروس من جواهر القاموس: للزبيدي (ت١٢٠٥ هـ). الطبعة الأولى ١٣٠٦ هـ/ المطبعة الخيرية بمصر.

٨٨ـ التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول: للقنوجي (ت ١٣٠٧ هـ) بتصحيح وتعليق عبد الحكيم شرف الدين الطبعة الثانية ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٣ م/ المطبعة الهندية العربية/ الهند.

٨٩ـ تاريخ الأدب العربي: لبروكلمان (ت١٣٧٥) نقله إلى العربيه الدكتور عبد الحليم النجار. الطبعة الثانية/ دار المعارف بمصر.

٩٠ـ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: للذهبي (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق الدكتور عمر عبد السلام تدمري. الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٨ م/ الناشر/ دار الكتاب العربي بيروت/ لبنان.

٩١ـ تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي (ت٤٦٣). الناشر/ دار الكتاب العربي/ بيروت/ لبنان.

٩٢ـ تاريخ التراث العربي: لفؤاد سزكين. نقله إلى العربية الدكتور محمود فهمي حجازي وراجع آخرون. أشرفت على طباعته ونشره إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م.

٩٣ـ التاريخ الصغير: للبخاري (ت ٢٥٦ هـ) تحقيق محمود إبراهيم زايد. الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م/ دار الوعي بحلب، ومكتبة دار التراث بالقاهرة.

٩٤ـ تاريخ فلاسفة الإسلام في المشرق والمغرب: لمحمد لطفي جمعة. المكتبة العلمية.

٩٥ـ تاريخ قضاة الأندلس: للنباهي (ت ٧٩٣) تحقيق لجنة إحياء التراث العربي. دار الآفاق الجديدة/ بيروت/ لبنان/ ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠م.

٩٦ـ التاريخ الكبير: للبخاري (ت ٢٥٦ هـ). مؤسسة الكتب الثقافية/ بيروت/ لبنان.

٩٧ـ تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية: لأبي زهرة (ت ١٣٩٤هـ). دار الفكر العربي ١٩٨٩م.

٩٨ـ تاريخ مولد العلماء ووفياتهم: لابن زبر الربعي (ت ٣٧٩ هـ) دراسة وتحقيق الدكتور عبدالله بن أحمد بن سليمان الحمد. الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ/ دار العاصمة/ الرياض.

٩٩ـ تأويل مختلف الحديث: لابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) تحقيق محيي الدين الأصفر. الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩م. المكتب الإسلامي ودار الإشراق/ بيروت/ لبنان.

١٠٠ـ تأويل مشكل القرآن: لابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) شرحه ونشره السيد أحمد صقر. الطبعة الثالثة ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١م/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ لبنان.

١٠١ـ التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين: للإسفرايني (ت ٤٧١) علق عليه الكوثري. الناشر/ مكتبة الخانجي بمصر ومكتبة المثنى ببغداد سنة ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٥م.

١٠٢ـ تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: لابن حجر (ت ٨٥٢هـ) تحقيق محمد علي النجار/ مراجعة علي محمد البجاوي. المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر بمصر.

١٠٣ـ التبيان في إعراب القرآن: للعكبري (ت ٦١٦ هـ) تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب المصرية. عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر.

١٠٤ـ التبيان في أقسام القرآن: لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ). صححه وعلق هوامشه محمد حامد الفقي/ الناشر/ دار المعرفة/ لبنان.

١٠٥ـ تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري: لابن عساكر (ت ٥٧١ هـ). الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ

-١٩٨٤ م/ دار الكتاب العربي/ بيروت / لبنان.
١٠٦ - تجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد أو التقصي لحديث الموطأ وشيوخ الإمام مالك: لابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ). عنيت بنشره مكتبة القدسي بالقاهرة سنة ١٣٥٠هـ.
١٠٧ - تجريد التوحيد المفيد: للمقريزي (ت ٨٥٤ هـ) علق عليه وصحح أصوله طه محمد الزيني. الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ / مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
١٠٨ - التحبير في المعجم الكبير: للسمعاني (ت٥٦٢ هـ) تحقيق منيرة ناجي سالم. مطبعة الإرشاد / بغداد/ سنة ١٩٧٥م/ نشر رئاسة ديوان الأوقاف إحياء التراث الإسلامي بالعراق.
١٠٩ - تحرير ألفاظ التنبيه (أو لغة الفقهاء): للنووي (ت ٦٧٦هـ) حققه وعلق عليه عبد الغني الدقر. الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨ م / دارالقلم للطباعة والنشر والتوزيع/ دمشق وبيروت.
١١٠ - تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي: للمباركفوري (ت١٣٥٣ هـ) أشرف على مراجعة أصوله وتصحيحه عبد الوهاب عبد اللطيف. الطبعة الثانية/ الفاروق الحديثة للطباعة والنشر/ القاهرة.
١١١ - تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: للمزي (ت ٧٤٢ هـ) صححه وعلق عليه عبد الصمد شرف الدين نشرته الدار القيمة بمباى-الهند ١٣٩٢ هـ-١٩٧٢ م.
١١٢ - تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين: للشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) الطبعة الثانية ١٤١٠-١٩٩٠، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت لبنان.
١١٣ - تحفة المريد على جوهرة التوحيد: للبيجوري (ت ١٢٧٧ هـ). الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م/ دار الكتب العلمية / لبنان.
١١٤ - التحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية: لفالح بن مهدي آل مهدي (ت ١٣٩٢ هـ) تصحيح وتعليق الشيخ عبد الرحمن بن صالح الحمود. الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ/ الناشر / مكتبة الحرمين/ الرياض.
١١٥ - التخويف من النار والتعريف بحال دارالبوار: لابن رجب (ت٧٩٥هـ) تحقيق بشير محمد عيون. الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ-١٩٧٩ م / مكتبة دارالبيان/ دمشق.
١١٦ - التدمرية / تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع: لابن تيمية (ت٧٢٨ هـ) تحقيق محمد بن عودة السعوي. الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ-١٩٨٥ م/ شركة العبيكان للطباعة والنشر/ الرياض.
١١٧ - تذكرة الحفاظ: للذهبي (ت ٧٤٨ هـ). دار إحياء التراث العربي/ بيروت/ لبنان.
١١٨ - التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة: للقرطبي (ت ٦٧١ هـ). توزيع المكتبة التجارية بمكة المكرمة.
١١٩ - تذكرة الموضوعات: لمحمد بن طاهر الهندي الفتني (ت٩٨٦ هـ). الناشر / أمين دمج ببيروت و الشيخ عبد الوكيل بدمشق.
١٢٠ - ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك: للقاضي عياض (ت ٥٤٤ هـ) حققه جماعة من العلماء. طبعة وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمملكة المغربية.
١٢١ - الترغيب والترهيب: للمنذري (ت٦٥٦ هـ) حققه وفصله وعلق حواشيه محمد محيي الدين عبد الحميد. الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ-١٩٧٣ م/ دار الفكر / بيروت/ لبنان.
١٢٢ - التعريفات: للجرجاني (ت٨١٦ هـ). الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ-١٩٨٣ م/ دار الكتب العلمية/ لبنان.
١٢٣ - تعظيم قدر الصلاة: للمروزي (ت٢٩٤ هـ) حققه وعلق عليه وخرج أحاديث وآثاره الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي. الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ/ الناشر/ مكتبة الدار بالمدينة المنورة.
١٢٤ - تفسير أبي السعود، أو إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: لأبي السعود (ت ٩٨٢ هـ) تحقيق عبد القادر أحمد عطا. مطبعة السعادة بمصر/ الناشر/ مكتبة الرياض الحديثة بالرياض.

١٢٥ ـ تفسير أسماء الله الحسنى: للزجاج (ت ٣١١ هـ) حققه ونشره أحمد يوسف الدقاق. مطبعة محمد هاشم الكتبي سنة ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥ م / منشورات دار المأمون للتراث / دمشق.

١٢٦ ـ تفسير البحر المحيط: لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٥٤هـ). الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م / دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع / بيروت/ لبنان.

١٢٧ ـ تفسير البغوي (المسمى معالم التنزيل): للبغوي (ت ٥١٦ هـ) إعداد وتحقيق خالد عبد الرحمن العك ومروان سوار. الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م/ دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع / بيروت / لبنان.

١٢٨ ـ تفسير التحرير والتنوير: لابن عاشور (ت ١٣٩٣ هـ). الدار التونسية للنشر بتونس سنة ١٩٨٤ م.

١٢٩ ـ تفسير سورة الإخلاص: لابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) ضمن مجموع الفتاوى الكبرى/ المجلد السابع عشر.

١٣٠ ـ تفسير غريب القرآن: لابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) بتحقيق السيد أحمد صقر. دار إحياء الكتب العربية بمصر سنة ١٣٧٨ هـ ـ ١٩٥٨ م.

١٣١ ـ تفسير القرآن العظيم: لابن كثير (ت ٧٧٤ هـ) قدم له الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي. الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م/ دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع/ بيروت/ لبنان.

١٣٢ ـ تقريب التهذيب: لابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) قدم له وحققه محمد عوامة. الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م / دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع / بيروت / لبنان.

١٣٣ ـ التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: لابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) عني بتصحيحه وتنسيقه والتعليق عليه عبد الله هاشم اليماني المدني. دار المعرفة / بيروت / لبنان/ سنة ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م.

١٣٤ ـ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: لابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ) حققه جماعة من العلماء. طبع وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمملكة المغربية.

١٣٥ ـ تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل: للباقلاني (ت ٤٠٣ هـ) تحقيق عماد الدين أحمد حيدر. الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م/ مؤسسة الكتب الثقافية / لبنان.

١٣٦ ـ التنبيهات السنية على العقيدة الواسطية: لعبدالعزيز بن ناصر الرشيد. مطبعة الإمام بمصر.

١٣٧ ـ التنبيهات اللطيفة على ما احتوت عليه العقيدة الواسطية من المباحث المنيفة: للسعدي (ت ١٣٧٦ هـ) علق عليها الشيخ عبد العزيز بن باز، ضبط نصها وخرج أحاديثها علي حسن علي عبد الحميد. الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م / دار ابن القيم للنشر والتوزيع الدمام.

١٣٨ ـ تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة: لابن عراق الكناني (ت ٩٦٣ هـ) حققه وراجع أصوله وعلق عليه عبدالوهاب عبد اللطيف وعبدالله محمد الصديق. الطبعة الأولى / مطبعة عاطف/ الناشر مكتبة القاهرة بمصر.

١٣٩ ـ تهافت الفلاسفة: للغزالي (ت ٥٠٥ هـ). الطبعة السابعة/ دار المعارف بمصر.

١٤٠ ـ تهذيب الأسماء واللغات: للنووي (ت ٦٧٦ هـ). دار الكتب العلمية/ بيروت / لبنان.

١٤١ ـ تهذيب التهذيب: لابن حجر (ت ٨٥٢ هـ). الطبعة الأولى ١٣٢٥ هـ / مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن / الهند.

١٤٢ ـ تهذيب اللغة: للأزهري (ت ٣٧٠ هـ) حققه وقدم له عبد السلام محمد هارون راجعه محمد علي النجار. طبع سنة ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م/ المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والترجمة.

١٤٣ ـ تهذيب مختصر سنن أبي داود: لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ) تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي. الناشر/ دار المعرفة للطباعة والنشر/ بيروت/ لبنان.

١٤٤ ـ التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل: لابن خزيمة (ت ٣١١ هـ) دراسة وتحقيق الدكتور عبد العزيز بن إبراهيم

الشهوان. الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨ م / دار الرشد للنشر والتوزيع / الرياض وكذا الطبعة التي راجعها وعلق عليها محمد خليل هراس/ توزيع دار الباز بمكة المكرمة ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

١٤٥ - التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد: لابن منده (ت٣٩٥هـ) حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه الدكتور علي محمد بن ناصر الفقيهي. الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ/ مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة مركز شئون الدعوة بالجامعة.

١٤٦ - توشيح الديباج وحلية الابتهاج: للقرافي (ت ٩٤٦ هـ) تحقيق وتقديم أحمد الشتيوي. الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ-١٩٨٣ م/ دار الغرب الإسلامي / بيروت/ لبنان.

١٤٧ - التيسير في القراءات السبع: لأبي عمرو الداني (ت٤٤٤هـ) عنى بتصحيحه أوتوبرتزل. مطبعة الدولة ١٩٣٠م. وأعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد.

١٤٨ - تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد: لسليمان بن عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب (ت١٢٣٣ هـ). الطبعة الخامسة ١٤٠٢ هـ/ المكتب الإسلامي / بيروت/ لبنان.

١٤٩ - تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان: للسعدي (ت١٣٧٦هـ) تقديم محمد زهري النجار. طبع ونشر وتوزيع دار المدني بجدة ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨م.

«حرف الجيم»

١٥٠ - الجامع لأحكام القرآن: للقرطبي (ت ٦٧١ هـ). الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨ م/ دار الكتب العلمية/ لبنان.

١٥١ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن: لابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ). الطبعة الثالثة ١٣٨٨ هـ-١٩٦٨ م/ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

١٥٢ - جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله: لابن عبد البر (ت٤٦٣ هـ). دار الفكر / بيروت / لبنان.

١٥٣ - جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم: لابن رجب (ت٧٩٥هـ) الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨م/ مؤسسة الكتب الثقافية/ لبنان.

١٥٤ - الجامع لشعب الإيمان: للبيهقي (ت ٤٥٨)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد. الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧م الدار السلفية، بومباي-الهند.

١٥٥ - جذوة الإقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس: لابن القاضي (ت١٠٢٥). دار المنصور للطباعة والوراقة بالرباط/ المغرب/ سنة ١٩٧٣م.

١٥٦ - الجرح والتعديل: للرازي (ت٣٢٧ هـ). الطبعة الأولى ١٣٧١ هـ-١٩٥٢ م / دار الكتب العلمية / بيروت/ لبنان/ مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن بالهند.

١٥٧ - جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام: لابن قيم الجوزية (ت٧٥١ هـ) تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط. الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧ م / دار العروبة للنشر والتوزيع/ الكويت.

١٥٨ - الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: لابن تيمية (ت ٧٢٨هـ). مطابع المجد التجارية.

١٥٩ - الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي: لابن قيم الجوزية (ت٧٥١ هـ) تحقيق أبي حذيفة عبيدالله بن عالية. الطبعةالأولى ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧ م/ الناشر/ دار الكتاب العربي/ بيروت/ لبنان.

١٦٠ - الجواهر في تفسير القرآن الكريم: للجوهري طنطاوي (ت ١٣٥٨هـ). الطبعة الثانية ١٣٥٠ هـ/ مطبعة مصطفى بابي الحلبي وأولاده بمصر.

١٦١ - الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد: لابن المبرد (ت٩٠٩ هـ) حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. الطبعةالأولى ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧ م / مطبعة المدني بمصر/ الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.

« حرف الحاء »

١٦٢ - حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح : لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) حققه وعلق عليه علي الشربجي وقاسم النوري . الطبعة الأولى ١٤١٢هـ-١٩٩٢م/ مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع / بيروت/ لبنان .

١٦٣ - حاشية رد المحتار على الدر المختار : لابن عابدين (ت١٢٥٢ هـ) . الطبعة الثانية ١٣٨٦ هـ-١٩٦٦ م / دار الفكر/ بيروت/ لبنان ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م .

١٦٤ - الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة : لأبي القاسم قوام السنة (ت٥٣٥هـ) تحقيق ودراسة الدكتور محمد بن ربيع المدخلي والدكتور محمد بن محمود أبو رحيم . الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م / دار الراية للنشر والتوزيع / الرياض .

١٦٥ - الحسبة في الإسلام : لابن تيمية (ت٧٢٨ هـ) تحقيق سيد بن محمد بن أبي سعدة الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م / نشر وتوزيع مكتبة دار الأرقم الكويت .

١٦٦ - حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة : للسيوطي (ت ٩١١ هـ) بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . الطبعة الأولى ١٣٨٧ هـ-١٩٦٧م/ دار إحياء الكتب العربية / مصر .

١٦٧ - الحق الواضح المبين في شرح توحيد الأنبياء والمرسلين : للسعدي (ت ١٣٧٦ هـ) . الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ-١٩٨٦م/ دار ابن القيم للنشر والتوزيع/ الدمام .

١٦٨ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء : لأبي نعيم (ت٤٣٠هـ) . الطبعةالأولى ١٤٠٩ هـ-١٩٨٨ م/ دار الكتب العلمية / بيروت/ لبنان .

١٦٩ - الحماسة : لأبي تمام (ت ٢٣١هـ) تحقيق الدكتور عبدالله بن عبد الرحيم عسيلان : أشرفت على طباعته ونشره إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض سنة ١٤٠١ هـ-١٩٨١م .

١٧٠ - الحنين إلى الأوطان : للجاحظ (ت٢٥٥ هـ) صحح أصلها وعلق حواشيها الشيخ طاهر الجزائري . الطبعة الثانية ١٣٥١ هـ/ المطبعة السلفية ومكتبتها / القاهرة .

١٧١ - حياة الحيوان الكبرى : للدميري (ت٨٠٨هـ) . الطبعة الثالثة ١٣٧٦ هـ-١٩٥٦م / شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

١٧٢ - الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن : لعبد العزيز الكناني (ت٢٤٠ هـ) حققه وعلق عليه الدكتور علي ابن محمد بن ناصر الفقيهي . مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سنة ١٤١٢هـ .

« حرف الخاء »

١٧٣ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : للبغدادي (ت١٠٩٣هـ) تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون الطبعة الثانية ١٩٧٩ م / الهيئة المصرية العامة للكتاب .

١٧٤ - الخصائص الكبرى : للسيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق الدكتور محمد خليل هراس . الناشر / دار الكتب الحديثة/ مصر .

١٧٥ - الخطط (المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار) : للمقريزي (ت٨٤٥هـ) . الناشر / مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة .

« حرف الدال »

١٧٦ - الدارس في تاريخ المدارس : للنعيمي (ت ٩٢٧هـ) تحقيق جعفر الحسن . الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ ١٩٨١م/ دار الكتاب الجديد .

١٧٧ - الدر المنثور في التفسير بالمأثور : للسيوطي (ت٩١١هـ) . الطبعةالأولى ١٤٠٣ هـ-١٩٨٣ م / دار الفكر للطباعة والنشر/ بيروت / لبنان .

١٧٨ - درء تعارض العقل والنقل : لابن تيمية (ت٧٢٨هـ) تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم . توزيع مكتبة ابن تيمية/ القاهرة / مصورة عن طبعة جامعة الإ مام محمد بن سعود الإسلامية .

١٧٩ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: لابن حجر (ت ٨٥٢هـ) حققه وقدم له ووضع فهارسه محمد سيد جاد الحق. الطبعة الثانية ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٦م / مطبعة المدني بمصر.
١٨٠ ـ الدرة فيما يجب اعتقاده: لابن حزم (ت٤٥٦هـ) دراسة وتحقيق وتعليق الدكتور أحمد بن ناصر الحمد والدكتور سعيد بن عبد الرحمن القزقي. الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨/ مطبعة المدني بمصر / توزيع مكتبة التراث بمكة المكرمة.
١٨١ ـ الدعاء: للطبراني (ت ٣٦٠ هـ) دراسة وتحقيق الدكتور محمد سعيد بن محمد البخاري. الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م/ دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع / بيروت/ لبنان.
١٨٢ ـ الدعاء المأثور وآدابه، وما يجب على الداعي اتباعه واجتنابه: لأبي بكر الطرطوشي (ت ٥٢٠ هـ) تحقيق الدكتور محمد رضوان الداية. الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨ م/ دار الفكر المعاصر / بيروت/ لبنان.
١٨٣ ـ دعاوى المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب/ عرض ونقض: لعبد العزيز محمد بن علي العبد اللطيف. الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/ دار الوطن للنشر.
١٨٤ ـ دلائل النبوة: لأبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ) حققه الدكتور محمد رواس قلعه جي، وعبد البر عباس. الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦م/ دار النفائس / بيروت/ لبنان.
١٨٥ ـ دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة: للبيهقي (ت٤٥٨هـ) وثق أصوله وخرج حديثه وعلق عليه الدكتور عبد المعطي قلعجي. الطبعة الأولى/ ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨م/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ ودار الريان/ مصر.
١٨٦ ـ دليل القاري إلى مواضع الحديث في صحيح البخاري: للشيخ عبد الله بن محمد الغنيمان الطبعة الأولى، دار الأصفهاني للطباعة بجدة، توزيع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
١٨٧ ـ دول الإسلام: للذهبي (ت٧٤٨هـ) تحقيق فهيم محمد شلتوت ومحمد مصطفى إبراهيم. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤م.
١٨٨ـ الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب: لابن فرحون (ت٧٩٩ هـ) تحقيق الدكتور محمد الأحمدي أبو النور/ دار التراث للطبع و النشر/ القاهرة.
١٨٩ ـ ديوان الإمام الشافعي (ت ٢٠٤) جمعه وشرحه ورتبه محمد عبد الرحيم، إشراف مكتب البحوث والدراسات ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥ م دار الفكر، بيروت، لبنان.
١٩٠ـ ديوان امرئ القيس (ت نحو ٨٠ ق . هـ): تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الثالثة/ دار المعارف بمصر.
١٩١ ـ ديوان حسان بن ثابت (ت ٥٤هـ): حققه وعلق عليه الدكتور وليد عرفات.
دار صادر / بيروت/ لبنان/ ١٩٧٤م.
١٩٢ ـ ديوان زهير بن أبي سلمى: دار صادر / بيروت/ لبنان/ ودار بيروت للطباعة والنشر.
١٩٣ ـ ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني / (ت ٢٢ هـ): حققه وشرحه صلاح الدين. دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٨م.
١٩٤ ـ ديوان طرفة بن العبد: حققه وقدم له المحامي فوزي عطوي: الطبعة الأولى ١٩٦٩م / الشركة اللبنانية للكتاب/ للطباعة والنشر والتوزيع / بيروت / لبنان.
١٩٥ ـ ديوان العجاج (ت نحو ٩٠هـ): رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه. تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي. توزيع مكتبة أطلس/ دمشق.
١٩٦ ـ ديوان قيس بن الخطيم: تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد. الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧م / دار صادر / بيروت / لبنان.
١٩٧ ـ ديوان كثير عزة: جمعه وشرحه الدكتور إحسان عباس. نشر وتوزيع دار الثقافة / بيروت/ لبنان.
١٩٨ ـ ديوان لبيد: دار صادر / بيروت/ لبنان / سنة ١٩٦٦م ـ ١٣٨٦ هـ.

١٩٩ـ ديوان النابغة الذبياني : جمع وتحقيق وشرح محمد الطاهر بن عاشور . طبع سنة ١٩٧٦م / نشر الشركة التونسية للتوزيع / والشركة الوطنية للنشر والتوزيع بالجزائر .

« حرف الذال »

٢٠٠ـ الذريعة إلى مكارم الشريعة : للراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢ هـ) تحقيق ودراسة الدكتور أبو اليزيد العجمي . الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م / دار الصحوة بالقاهرة ودار الوفاء بالمنصورة .

٢٠١ـ ذكر أخبار أصبهان : لأبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ) . طبع سنة ١٩٣٤ م / في مدينة ليدن بمطبعة بريل هولاندا .

٢٠٢ـ ذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين ، المخالفة للسنة والمبتدعين : لليافعي (ت ٧٦٨ هـ) تحقيق الدكتور موسى بن سليمان الدويش . الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ/ دار البخاري للنشر والتوزيع بالمدينة المنورة والقصيم بريدة .

٢٠٣ـ ذم التأويل : لابن قدامة(ت ٦٢٠ هـ) حققه وخرج أحاديثه بدر بن عبد الله البدر . الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦م / الدار السلفية / الكويت .

٢٠٤ـ الذيل على طبقات الحنابلة : لابن رجب (ت ٧٩٥ هـ) . الناشر / دار المعرفة للطباعة والنشر/ بيروت/ لبنان .

٢٠٥ـ ذيل الأمالي والنوادر : لأبي علي القالي (ت ٣٥٦هـ) . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦م .

« حرف الراء »

٢٠٦ـ رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد : للدارمي (ت ٢٨٢هـ) صححه وعلق عليه محمد حامد الفقي . الطبعة الأولى ١٣٥٨ هـ/ دار الكتب العلمية / بيروت/ لبنان .

٢٠٧ـ الرد على الجهمية : للدارمي (ت ٢٨٢ هـ) . ضمن عقائد السلف ، جمع الدكتور علي سامي النشار وعمار جمعي الطالبي . الناشر منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٧١م .

٢٠٨ـ الرد على الجهمية : لابن منده (ت ٣٩٥ هـ) حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه الدكتور علي بن محمد ناصر الفقيهي . الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م .

٢٠٩ـ الرد على المنطقيين لابن تيمية (ت ٧٢٨) الطبعة الثانية ١٣٩٦ ـ ١٩٧٦ ، نشرته إدارة ترجمان السنة لاهور ، باكستان .

٢١٠ـ رسالة إلى أهل الثغر : لأبي الحسن الأشعري (ت ٣٢٤ هـ) تحقيق ودراسة عبد الله شاكر محمد الجنيدي . الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٨م/ مؤسسة علوم القرآن/ دمشق ومكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة .

٢١١ـ الرسالة الشافية في الإعجاز : لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١) ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ، حققها وعلق عليها محمد خلف الله أحمد والدكتور محمد زغلول سلام . الطبعة الثالثة / دار المعارف بمصر .

٢١٢ـ الرسالة الفقهية : لابن أبي زيد القيرواني (ت ٣٨٦ هـ) إعداد وتحقيق الدكتور الهادي حمو والدكتور محمد أبو الأجفان . الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م / دار الغرب الإسلامي / لبنان .

٢١٣ـ رسالة في الذب عن أبي الحسن الأشعري : لابن درباس (ت ٦٥٩ هـ) حققها وعلق عليها وخرج أحاديثها الدكتور علي بن محمد ناصر الفقيهي . الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م .

٢١٤ـ رسالة في الرد على الرافضة : لأبي حامد المقدسي (ت٨٨٨هـ) تحقيق عبد الوهاب خليل الرحمن . الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣م / الناشر / الدار السلفية بومباى الهند .

٢١٥ـ الرسالة القشيرية : للقشيري (ت ٤٦٥ هـ) تحقيق الدكتور عبد الحليم محمود والدكتور محمد ابن الشريف . دار الكتب الحديثة/ القاهرة .

٢١٦ـ رسالة المسترشدين للحارث المحاسبي (ت ٢٤٣) حققها وخرج أحاديثها وعلق عليها عبد الفتاح أبو غدة . الطبعة الثامنة ١٤١٦ ـ ١٩٩٥ الناشر مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب .

٢١٧ ـ الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة : للكتاني (ت ١٣٤٥ هـ) كتب مقدمتها ووضع فهارسها محمد المنتصر بن محمد الزمزمي الكتاني . الطبعة الرابعة ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م / دار البشائر الإسلامية / لبنان .

٢١٨ ـ رفع الإصر عن قضاة مصر : لابن حجر (ت ٨٥٢هـ) بتحقيق الدكتور حامد عبد المجيد ومحمد المهدي ومحمد إسماعيل الصاوي . المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٥٧م .

٢١٩ ـ الروح في الكلام على أرواح الأموات والأحياء : لابن قيم الجوزية (ت٧٥١ هـ) دراسة وتحقيق الدكتور / بسام علي سلامة العموش . الطبعة الأولى ١٤٠٦ ـ ١٩٨٦م / منشورات دار ابن تيمية للنشر والتوزيع والإعلام / الرياض .

٢٢٠ ـ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : للألوسي (ت ١٢٧٠ هـ) . الطبعة الرابعة ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م / دار إحياء التراث العربي / بيروت .

٢٢١ ـ روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات : للخوانساري الأصبهاني (ت ١٣١٣هـ) تحقيق أسد الله إسماعيليان . عنيت بنشره مكتبة إسماعيليان . قم .

٢٢٢ ـ روضة الطالبين وعمدة المتقين : للنووي (ت٦٧٦ هـ) إشراف زهير الشاويش . الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م / المكتب الإسلامي / بيروت ودمشق .

٢٢٣ ـ روضة الناظرين عن مآثر علماء نجد وحوادث السنين : لمحمد بن عثمان بن صالح بن عثمان . مطبعة الحلبي بمصر .

« حرف الزاي »

٢٢٤ ـ زاد المسير في علم التفسير : لابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) . الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م / المكتب الإسلامي / بيروت / لبنان .

٢٢٥ ـ زاد المعاد في هدى خير العباد : لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط . الطبعة الرابعة عشر ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٦ م / مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع / بيروت / لبنان .

٢٢٦ ـ الزواجر عن اقتراف الكبائر : لابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤ هـ) . الطبعة الثالثة ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨م / شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

٢٢٧ ـ الزينة في الكلمات الإسلامية العربية : لأبي حاتم الرازي (ت ٣٢٢ هـ) عارضه بأصوله وعلق عليه حسين ابن فيض الله الهمداني . الطبعة الثانية ١٩٥٧ م / مطابع دار الكتاب العربي بمصر .

« حرف السين »

٢٢٨ ـ السبعة في القراءات : لابن مجاهد (ت ٣٢٤ هـ) تحقيق الدكتور شوقي ضيف . الطبعة الثالثة / دار المعارف بمصر .

٢٢٩ ـ سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها : للألباني . المكتب الإسلامي / بيروت ودمشق / والمكتبة الإسلامية بالأردن ، ومكتبة المعارف بالرياض .

٢٣٠ ـ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة : للألباني . المكتب الإسلامي ببيروت ودمشق ومكتبة المعارف بالرياض .

٢٣١ ـ سنن ابن ماجه (ت ٢٧٥ هـ) حقق نصوصه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي . المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع / استانبول ـ تركيا .

٢٣٢ ـ سنن أبي داود : لأبي داود (ت ٢٧٥ هـ) إعداد وتعليق عزت عبيد الدعاس وعادل السيد . الطبعة الأولى ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٩م / دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع / بيروت / لبنان .

٢٣٣ ـ سنن الترمذي : للترمذي (ت ٢٧٩ هـ) بتحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ، وأكمله آخرون . الطبعة الثانية ١٣٩٨

هـ-١٩٧٨ م / شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
٢٣٤- سنن الدارمي: للدارمي (ت ٢٥٥ هـ) حقق نصه وخرج أحاديثه وفهرسه فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي. الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧م / الناشر / دار الريان للتراث بالقاهرة ودار الكتاب العربي/ بيروت/ لبنان.
٢٣٥- السنن الكبرى: للنسائي (ت ٣٠٣ هـ) تحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن. الطبعة الأولى ١٤١١ هـ-١٩٩١ م / دار الكتب العلمية / بيروت/ لبنان.
٢٣٦- السنن الكبرى: للبيهقي (ت ٤٥٨ هـ). دار المعرفة / بيروت/ لبنان.
٢٣٧- سنن النسائي (المجتبى): للنسائي (ت ٣٠٣ هـ) اعتنى به ورقمه وصنع فهارسه عبد الفتاح أبو غدة الطبعة الأولى المفهرسة ١٤٠٦ هـ-١٩٨٦م/ دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع/ بيروت/ لبنان.
٢٣٨- السنة: لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ) ضمن شذرات البلاتين من طيبات كلمات سلفنا الصالحين. جمع وتحقيق محمد حامد الفقي. مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة سنة ١٣٧٥ هـ-١٩٥٦م.
٢٣٩- السنة: لابن أبي عاصم (ت٢٨٧ هـ). معه ظلال الجنة في تخريج السنة للألباني. الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ-١٩٨٥ م / المكتب الإسلامي / بيروت / ودمشق.
٢٤٠- السنة: لعبد الله بن الإمام أحمد (ت ٢٩٠ هـ) تحقيق ودراسة الدكتور محمد بن سعيد القحطاني. الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ-١٩٨٦ م/ دار ابن القيم للنشر والتوزيع الدمام.
٢٤١- السنة: للخلال (ت ٣١١ هـ) دراسة وتحقيق الدكتور عطية الزهراني الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ-١٩٨٩ م/ دار الراية للنشر والتوزيع الرياض.
٢٤٢- السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية: لابن تيمية (ت٧٢٨ هـ). دار المعرفة للطباعة والنشر / بيروت/ لبنان.
٢٤٣- السير والمغازي: لابن إسحاق (ت ١٥١ هـ) تحقيق الدكتور سهيل زكار. الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ-١٩٧٨ م/ دار الفكر/ بيروت/ لبنان.
٢٤٤- سير أعلام النبلاء: للذهبي (ت ٧٤٨هـ) حقق نصوصه وخرج أحاديثه شعيب الأرنؤوط مع آخرين. الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ-١٩٨١م/ مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع/ بيروت/ لبنان.
٢٤٥- السيرة النبوية: لابن هشام (ت٢١٣هـ) حققها وضبطها وشرحها ووضع فهارسها مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري وعبد الحفيظ شلبي.
٢٤٦- السيرة النبوية: لابن كثير (ت ٧٧٤ هـ) تحقيق مصطفى عبد الواحد. الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ-١٩٧٨ م / دار الفكر / بيروت/ لبنان.

« حرف الشين »

٢٤٧- الشامل في أصول الدين: للجويني (ت ٤٧٨ هـ) حققه وقدم له الدكتور علي سامي النشار وفيصل بدير عون، وسهير محمد مختار. الناشر / منشأة المعارف بالإسكندرية سنة ١٩٦٩ م.
٢٤٨- شأن الدعاء: للخطابي (ت ٣٨٨هـ) تحقيق أحمد يوسف الدقاق. الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ-١٩٨٤ م / دار المأمون للتراث / دمشق وبيروت.
٢٤٩- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: لمحمد بن محمد مخلوف (ت ١٣٦٠ هـ). الناشر: دار الكتاب العربي/ بيروت/ لبنان/ مصور عن الطبعة الأولى بالمطبعة السلفية لسنة ١٣٤٩ هـ.
٢٥٠- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لابن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ). الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ-١٩٧٩م / دار المسيرة / بيروت/ لبنان.
٢٥١- الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة: لابن بطة العكبري (ت ٣٨٧ هـ) تحقيق وتعليق ودراسة الدكتور رضا

بن نعسان معطي. طبعة ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م/ دار التوفيق النموذجية للطباعة والجمع الآلي، توزيع المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة.

٢٥٢ ـ شرح أشعار الهذليين: لأبي سعيد الحسن السكري (ت ٢٧٥ هـ) حققه عبد الستار أحمد فراج، راجعه محمود محمد شاكر. مطبعة المدني بالقاهرة، توزيع مكتبة دار العروبة بالقاهرة.

٢٥٣ ـ شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: للالكائي (ت ٤١٨ هـ) تحقيق الدكتور أحمد سعد حمدان الغامدي. الطبعة الأولى/ الناشر/ دار طيبة للنشر والتوزيع/ الرياض.

٢٥٤ ـ شرح الأصول الخمسة: للقاضي عبدالجبار (ت ٤١٥) حققه وقدم له الدكتور عبد الكريم عثمان. الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م / طبعة أم القرى للطباعة والنشر بمصر/ الناشر/ مكتبة وهبة مصر.

٢٥٥ ـ شرح جوهرة التوحيد: للباجوري (ت ١٢٧٧) نسقه وخرج أحاديثه محمد أديب الكيلاني وعبد الكريم تتان، راجعه وقدم له عبد الكريم الرفاعي. طبع سنة ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م.

٢٥٦ ـ شرح حديث النزول: لابن تيمية (ت٧٢٨هـ). الطبعة السادسة ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م / المكتب الإسلامي/ بيروت/ لبنان.

٢٥٧ ـ شرح ديوان الحماسة: للمرزوقي (ت ٤٢١ هـ) نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون. الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧م / مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بمصر.

٢٥٨ ـ شرح السنة: للبغوي (ت ٥١٦) تحقيق زهير الشاويش وشعيب الأرنؤوط. الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م / المكتب الإسلامي / بيروت ودمشق.

٢٥٩ ـ شرح صحيح مسلم: للنووي (ت ٦٧٦ هـ). الطبعة الأولى ١٣٤٧هـ ـ ١٩٢٩ م/ المطبعة المصرية بالأزهر / القاهرة.

٢٦٠ ـ شرح العقيدة الأصفهانية: لابن تيمية (ت ٧٢٨) قدم له وعرف به حسنين محمد مخلوف. دار الكتب الحديثة بمصر.

٢٦١ ـ شرح العقيدة الطحاوية: لابن أبي العز الحنفي (ت ٧٩٢ هـ) حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وقدم له الدكتور عبدالله بن عبد المحسن التركي وشعيب الأرنؤوط. الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٧ م/ مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر بيروت/ لبنان.

٢٦٢ ـ شرح العقيدة الواسطية: للهراس (ت١٩٧٥م) ضبط نصه وخرج أحاديثه علوي السقاف. الطبعة الأولى ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١م/ دار الهجرة للنشر والتوزيع الرياض.

٢٦٣ ـ شرح القصائد السبع الطوال: للأنباري (ت ٣٢٨ هـ) تحقيق وتعليق عبد السلام محمد هارون. الطبعة الثانية / دار المعارف بمصر.

٢٦٤ ـ شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري: لعبد الله الغنيمان. الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ / مطبعة المدني بالقاهرة / توزيع مكتبة الدار بالمدينة المنورة.

٢٦٥ ـ شرح لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد: لمحمد صالح العثيمين. الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م/ مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع / بيروت/ لبنان، ومكتبة الرشد بالرياض.

٢٦٦ ـ شرح المقاصد: للتفتازاني (ت ٧٩٣ هـ) تحقيق وتعليق الدكتور عبد الرحمن عميرة الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ ١٩٨٩ م/ عالم الكتب / بيروت/ لبنان.

٢٦٧ ـ شرح المواقف: للإيجي (ت ٧٥٦). دار الطباعة العامرة/ استانبول/ تركيا.

٢٦٨ ـ الشريعة: للآجري (ت ٣٦٠ هـ) تحقيق محمد حامد الفقي. الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ لبنان.

٢٦٩ ـ الشعر والشعراء: لابن قتيبة (ت٢٧٦) تحقيق وشرح أحمد شاكر. الطبعة الثالثة١٩٧٧ م/ دار التراث العربي للطباعة/ القاهرة.

٢٧٠ ـ الشفا بتعريف حقوق المصطفى: للقاضي عياض (ت ٥٤٤ هـ). دار الفكر/ بيروت/ لبنان.

٢٧١ ـ شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل: لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) تحرير الحساني حسن عبد الله. الناشر/ مكتبة دارالتراث بالقاهرة.

٢٧٢ ـ الشمائل المحمدية: للترمذي (ت ٢٧٩ هـ) إخراج وتعليق محمد عفيف الزعبي. الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م/ مطابع دارالعلم للطباعة والنشر جدة.

٢٧٣ ـ شمائل الرسول ﷺ: لابن كثير (ت ٧٧٤ هـ) تحقيق الدكتور مصطفى عبدالواحد. الطبعة الثانية ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٨ م/ دارالقبلة للثقافة الإسلامية بجدة ومؤسسة علوم القرآن بدمشق.

«حرف الصاد»

٢٧٤ ـ الصارم الحديد في عنق صاحب سلاسل الحديد: للسويدي (ت ١٢٤٦) (مخطوط) بقسم المخطوطات بجامعة الملك سعود بالرياض تحت رقم ١٨٦٣.

٢٧٥ ـ الصارم المسلول على شاتم الرسول: لابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) حققه وفصله وعلق حواشيه محمد محيي الدين عبد الحميد. الطبعة الأولى ١٣٧٩ ـ ١٩٦٠ م/ مطبعة السعادة بمصر/ الناشر مكتبة تاج بطنطا.

٢٧٦ ـ الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): للجوهري (ت٣٩٣ هـ) تحقيق أحمد عبد الغفور عطار. الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ ـ ١٣٧٩ م/ دار العلم للملايين/ بيروت/ لبنان.

٢٧٧ ـ الصحائف الإلهية: لشمس الدين السمرقندي (ت بعد ٦٩٠هـ)، حققه وعلق عليه وخرج نصوصه الدكتور أحمد عبد الرحمن شريف. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م/ مكتبة الفلاح/ الكويت.

٢٧٨ ـ صحيح ابن خزيمة: لابن خزيمة (ت ٣١١ هـ) حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وقدم له الدكتور محمد مصطفى الأعظمي المكتب الإسلامي.

٢٧٩ ـ صحيح البخاري: للبخاري (ت ٢٥٦ هـ). المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع/ استانبول/ تركيا.

٢٨٠ ـ صحيح الترغيب والترهيب: للألباني. الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦ م/ المكتب الإسلامي/ بيروت/ ودمشق.

٢٨١ ـ صحيح الجامع الصغير وزيادته: للألباني. أشرف على طبعه زهير الشاويش. الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦ م/ المكتب الإسلامي/ بيروت/ ودمشق.

٢٨٢ ـ صحيح سنن ابن ماجة: للألباني. الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٦ م/ الناشر/ مكتب التربية العربي لدول الخليج. توزيع المكتب الإسلامي/ بيروت.

٢٨٣ ـ صحيح سنن أبي داود: للألباني. الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م/ الناشر/ مكتب التربية العربي لدول الخليج. توزيع المكتب الإسلامي/ بيروت.

٢٨٤ ـ صحيح سنن الترمذي: للألباني. الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م/ الناشر/ مكتبة التربية العربي لدول الخليج. توزيع المكتب الإسلامي/ بيروت.

٢٨٥ ـ صحيح سنن النسائي: للألباني. الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٨ م/ الناشر/ مكتب التربية العربي لدول الخليج. توزيع المكتب الإسلامي/ بيروت.

٢٨٦ـ صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١ هـ) وقف على طبعه وتحقيق نصوصه وتصحيحه وترقيمه وعد كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي. المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع/ استانبول/ تركيا.

٢٨٧ـ الصحيح المسند من دلائل النبوة: للوادعي. الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧م/ الناشر/ مكتبة ابن تيمية القاهرة.

٢٨٨ـ الصفات: للدارقطني (ت ٣٨٥هـ) حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه الدكتور علي بن محمد ابن ناصر الفقيهي. الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣ م.

٢٨٩ـ الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية: للدكتور محمد أمان بن علي الجامي. الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ/ مطابع الجامعة الإسلامية/ نشر المجلس العلمي، إحياء التراث الإسلامي بالجامعة.

٢٩٠ـ الصفدية لابن تيمية (ت ٧٢٨) تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، الناشر مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٢٩١ـ الصلة: لابن بشكوال (ت ٥٧٨). الدار المصرية للتأليف والترجمة سنة ١٩٦٦ م.

٢٩٢ـ الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة: لابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ) تخريج وتعليق عبد الوهاب عبد اللطيف. الطبعة الثانية ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٥ م/ شركة الطباعة الفنية المتحدة الناشر/ مكتبة القاهرة/ مصر.

٢٩٣ـ الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة: لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه وقدم له الدكتور علي بن محمد الدخيل الله. الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ـ دار العاصمة/ الرياض.

٢٩٤ـ صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام: للسيوطي (ت ٩١١هـ) علق عليه علي سامي النشار. توزيع عباس أحمد الباز مكة المكرمة/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ لبنان.

«حرف الضاد»

٢٩٥ـ الضعفاء الكبير: للعقيلي (ت ٣٢٢) حققه ووثقه الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي. الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ لبنان.

٢٩٦ـ ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة: لعبد الرحمن حسن حبنكة الميداني. الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م/ دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع دمشق/ وبيروت.

٢٩٧ـ ضوء الساري إلى معرفة رؤية الباري عز وجل: لأبي شامة (ت ٦٦٥) تحقيق الدكتور أحمد عبد الرحمن الشريف، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥م دار الصحوة للنشر والتوزيع بالقاهرة.

٢٩٨ـ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: للسخاوي (ت ٩٠٢هـ). منشورات دار مكتبة الحياة/ بيروت/ لبنان.

«حرف الطاء»

٢٩٩ـ طبقات الحفاظ: للسيوطي (ت ٩١١هـ) بتحقيق علي محمد عمر. الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٣ م/ مطبعة الاستقلال الكبرى بالقاهرة الناشر/ مكتبة وهبة بمصر.

٣٠٠ـ طبقات الحنابلة: لابن أبي يعلى (ت ٥٢٦ هـ). الناشر/ دار المعرفة للطباعة والنشر/ بيروت/ لبنان.

٣٠١ـ طبقات الشافعية الكبرى: للسبكي (ت ٧٧١ هـ) تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو. دار إحياء الكتب العربية بمصر.

٣٠٢ـ طبقات الشافعية: للأسنوي (ت ٧٧٢هـ) تحقيق عبد الله الجبوري. دار العلوم للطباعة والنشر بالرياض ـ ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م.

٣٠٣ـ طبقات الشافعية: لابن كثير (ت ٧٧٤هـ) (مخطوط) نسختي مصورة عن مخطوطة الكتاب الموجود بجامعة برنستن الأمريكية تحت رقم ٤٦٧٤ أمريكا.

٣٠٤ـ طبقات الشافعية: لابن قاضي شهبة (ت ٨٥١هـ) اعتنى بتصحيحه وعلق عليه ورتب فهارسه الدكتور الحافظ عبد الحليم خان. الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨م/ مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن / الهند.

٣٠٥ـ طبقات الشافعية لأبي بكر ابن هداية الله الحسني (ت ١٠١٤) حققه وعلق عليه عادل نويهض، الطبعة الثالثة ١٤٠٢ ـ ١٩٨٢ منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت ـ لبنان.

٣٠٦ـ طبقات فحول الشعراء: للجمحي (ت ٢٣١ هـ) قرأه وشرحه محمود محمد شاكر. مطبعة المدني بالقاهرة ـ مصر.

٣٠٧ـ طبقات الفقهاء الشافعية: للعبادي (ت ٤٥٨ هـ). ليدن ١٩٦٤ م.
٣٠٨ـ الطبقات الكبرى: لابن سعد (ت ٢٣٠ هـ). دار صادر/ بيروت/ لبنان.
٣٠٩ـ طبقات النحويين واللغويين: للزبيدي الأندلسي (ت ٣٩٧ هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الثانية/ دار المعارف بمصر.
٣١٠ـ طرح التثريب في شرح التقريب: لعبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ) دار إحياء التراث العربي/ بيروت/ لبنان.
٣١١ـ طريق الهجرتين وباب السعادتين: لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) ضبط نصه وخرج أحاديثه وعلق عليه عمر بن محمود أبو عمر. الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٨ م/ دار ابن القيم للنشر والتوزيع/ الدمام.

«حرف العين»

٣١٢ـ العبر في خبر من غبر: للذهبي (ت ٧٤٨). حققه وضبطه أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول. الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ لبنان.
٣١٣ـ العبودية: لابن تيمية (ت ٧٢٨هـ). مطبعة المدني بمصر سنة ١٣٩٨ ـ ١٩٧٨م.
٣١٤ـ العرش وما روي فيه: لابن أبي شيبة (ت ٢٩٧ هـ) حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه محمد بن حمد الحمود. الطبعة الثانية ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠م/ مكتبة السنة، الدار السلفية لنشر العلم/ القاهرة.
٣١٥ـ العزلة: للخطابي (ت ٣٨٨هـ) حققه وعلق عليه ياسين محمد السواس. الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧م/ دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع/ دمشق/ وبيروت.
٣١٦ـ العصر الجاهلي: للدكتور شوقي ضيف. الطبعة الثانية عشرة/ دار المعارف بمصر.
٣١٧ـ العظمة: لأبي الشيخ الأصبهاني (ت ٣٦٩هـ) دراسة وتحقيق رضا الله بن محمد إدريس المباركفوري. الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ/ دار العاصمة/ الرياض.
٣١٨ـ عقائد السلف: جمعها الدكتور علي سامي النشار وعمار جمعي الطالبي. منشأة المعارف بالإسكندرية سنة ١٩٧١م.
٣١٩ـ العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين: للفاسي (ت ٨٣٢ هـ). مطبعة السنة المحمدية/ القاهرة/ سنة ١٣٧٩هـ.
٣٢٠ـ عقيدة السلف أصحاب الحديث: للصابوني (ت ٤٤٩) حققها وخرج أحاديثها وعلق عليها بدر البدر. الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤م/ الناشر/ الدار السلفية/ الكويت.
٣٢١ـ علماء آل سليم وتلامذتهم وعلماء القصيم: لصالح السليمان العمري. الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م/ مطابع الإشعاع/ الرياض.
٣٢٢ـ علماء نجد خلال ستة قرون: للبسام. الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ/ مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة/ مكة المكرمة.
٣٢٣ـ العلو للعلي الغفار: للذهبي (ت٧٤٨هـ) قدم له وصححه وراجع أصوله عبد الرحمن محمد عثمان. الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م/ الناشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.
٣٢٤ـ عمل اليوم والليلة: للنسائي (ت ٣٠٣ هـ) دراسة وتحقيق الدكتور فاروق حمادة. الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٥ م. مؤسسة الرسالة/ بيروت/ لبنان.
٣٢٥ـ عمل اليوم والليلة: لابن السني (ت ٣٦٤ هـ) حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه بشير محمد عيون. الطبعة الأولى ١٤٠٧ ـ ١٩٨٧ م/ الناشر مكتبة دار البيان/ دمشق. الطبعة الثانية ١٩٨١م الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ـ الجزائر.
٣٢٦ـ العواصم من القواصم: لأبي بكر بن العربي (ت ٥٤٣ هـ) تحقيق عمار طالبي. الطبعة الثانية ١٩٨١م/ الشركة الوطنية للنشر والتوزيع/ الجزائر.
٣٢٧ـ عون المعبود شرح سنن أبي داود: لمحمد شمس الحق العظيم آبادي (ت ١٣٢٩ هـ). ضبط وتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان/ الناشر محمد عبد المحسن. المكتبة السلفية بالمدينة المنورة. الطبعة الثانية ١٣٨٨ هـ ١٩٦٨م.

«حرف الغين»

٣٢٨ـ غاية المرام في علم الكلام: للآمدي (ت ٦٣١ هـ) تحقيق حسن محمود عبد اللطيف. مطابع الأهرام/ الناشر/

المجلس الأعلى للشئون الإسلامية/ القاهرة سنة ١٣٩١ هـ-١٩٧١م.
٣٢٩- غريب الحديث: لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) تحقيق الدكتور عبد الله الجبوري. الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ-١٩٧٧ م/ مطبعة العاني ببغداد/ نشر وزارة الأوقاف/ إحياء التراث الإسلامي بالجمهورية العراقية.
٣٣٠- غريب الحديث: لأبي إسحاق الحربي (ت ٢٨٥ هـ) تحقيق ودراسة الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد. الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ-١٩٨٥ م/ دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع بجدة/ الناشر/ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.
٣٣١- غريب الحديث: للخطابي (ت ٣٨٨ هـ) تحقيق عبدالكريم إبراهيم العزباوي. دار الفكر/ بدمشق ١٤٠٢ هـ-١٩٨٢م/ الناشر/ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.
٣٣٢- غياث الأمم في التياث الظلم (الغياثي): للجويني (ت ٤٧٨هـ) تحقيق ودراسة الدكتور عبد العظيم الديب الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ/ على نفقة الشئون الدينية بدولة قطر.

« حرف الفاء »

٣٣٣- الفائق في غريب الحديث: للزمخشري (ت ٥٣٨هـ) تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الثانية/ مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر.
٣٣٤- الفتاوى السعدية: للسعدي (ت ١٣٧٦هـ). منشورات المؤسسة السعيدية بالرياض.
٣٣٥- الفتاوى الكبرى: لابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) تحقيق وتعليق وتقديم محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا. الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ-١٩٨٧م/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ لبنان.
٣٣٦- فتاوى السبكي: للسبكي (ت ٧٥٦هـ) عنيت بنشره مكتبة القدسي سنة ١٣٥٦ هـ/ القاهرة.
٣٣٧- فتاوى ومسائل ابن الصلاح: لابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) حققه وخرج حديثه وعلق عليه الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦ م/ دارالمعرفة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت/ لبنان.
٣٣٨- فتح الباري بشرح صحيح البخاري: لابن حجر (ت ٨٥٢هـ) قرأ أصله تصحيحاً وتعليقاً الشيخ عبدالعزيز بن عبد الله بن باز، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي. دار المعرفة/ بيروت/ لبنان.
٣٣٩- فتح المجيد شرح كتاب التوحيد: للشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ (ت ١٢٨٥هـ). طبع ونشر الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالرياض/ ١٤٠٣ هـ-١٩٨٣م.
٣٤٠- فتح رب البرية بتلخيص الحموية: لمحمد بن صالح العثيمين (ضمن رسائل في العقيدة). الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ-١٩٨٣ م/ مكتبة المعارف/ بالرياض.
٣٤١- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير: للشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ). الناشر/ دار المعرفة للطباعة والنشر/ بيروت/ لبنان.
٣٤٢- الفتن والملاحم: لابن كثير (ت ٧٧٤هـ) تصحيح وتعليق الشيخ إسماعيل الأنصاري. الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ-١٩٨٣ م/ نشر وتوزيع مؤسسة النور ومكتبة الحرمين/ الرياض.
٣٤٣- الفتوى الحموية: لابن تيمية (ت ٧٢٨هـ). الطبعة الثالثة ١٣٩٨ هـ/ القاهرة.
٣٤٤- فرق وطبقات المعتزلة: للقاضي عبدالجبار (ت ٤١٥هـ) تحقيق وتعليق الدكتور علي سامي النشار وعصام الدين محمد علي. دار المطبوعات الجامعية ١٩٧٢م.
٣٤٥- الفرق بين الفرق: لعبد القاهر البغدادي (ت ٤٢٩ هـ) حقق أصوله وفصله وضبط مشكله وعلق حواشيه محمد محيي الدين عبدالحميد. الناشر/ دار المعرفة للطباعة والنشر/ بيروت/ لبنان.
٣٤٦- الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان: لابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) حققه وخرج أحاديثه عبد القادر الأرنؤوط. الناشر/ مكتبة دار البيان بدمشق/ توزيع مكتبة المؤيد بالطائف سنة ١٤٠٥ هـ-١٩٨٥م.
٣٤٧- الفروق: للقرافي (ت ٦٨٤هـ). عالم الكتب/ بيروت/ لبنان.
٣٤٨- الفصل في الملل والأهواء والنحل: لابن حزم (ت ٤٥٦ هـ) تحقيق الدكتور محمد إبراهيم نصر والدكتور عبد الرحمن عميرة. الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ-١٩٨٢ م/ شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع بالمملكة العربية السعودية.

٣٤٩ـ فض الوعاء في حديث رفع اليدين في الدعاء : للسيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق وتخريج محمد شكور بن محمود المياديني. الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م/ مكتبة المنار / الأردن/ الزرقاء.

٣٥٠ـ الفهرسة : لأبي بكر بن خير (ت٥٧٥هـ) وقف على نسخها وطبعها ومقابلتها فرنسشكه وطرغوه. الطبعة الثانية ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٣م/ منشورات مؤسسة الخانجي/ القاهرة.

٣٥١ـ الفوائد : لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) تخريج وحواشي أحمد راتب عرموش. الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦ م/ دار النفائس/ بيروت/ لبنان.

٣٥٢ـ فيض القدير شرح الجامع الصغير : للمناوي (ت ١٠٣١). الطبعة الثانية ١٣٩١ـ ١٩٧٢م/ دار المعرفة للطباعة والنشر/ بيروت/ لبنان.

« حرف القاف »

٣٥٣ـ القاموس المحيط : للفيروز آبادي (ت ٨١٧). الطبعة الثانية ١٤٠٧ ـ ١٩٨٧م/ مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت/ لبنان.

٣٥٤ـ القصيدة النونية : لابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)شرحها الدكتور محمد خليل هراس. الناشر/ مكتبة ابن تيمية بالقاهرة/ سنة ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٦م.

٣٥٥ـ قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة : للسيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق الشيخ خليل محيي الدين بن الميس. الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م/ المكتب الإسلامي / بيروت/ لبنان.

٣٥٦ـ القلائد في تصحيح العقائد : لأحمد بن يحيي بن المرتضى المعتزلي (ت٨٤٠هـ) حققه وقدم له وأعده الدكتور البير نصرى نادر. منشورات دار المشرق سنة ١٩٨٥ م/ بيروت/ لبنان.

٣٥٧ـ القند في ذكر علماء سمرقند : لنجم الدين النسفي (ت ٥٣٧هـ) قدم له واعتنى به : نظر محمد الفاريابي. الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م/ مكتبة الكوثر/ الرياض.

٣٥٨ـ قواعد العقائد : للغزالي (ت٥٠٥ هـ) تحقيق وتعليق موسى محمد علي. الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م/ عالم الكتب / بيروت/ لبنان.

٣٥٩ـ القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى : للشيخ ابن عثيمين. حققه وخرج أحاديثه أشرف بن عبد المقصود ابن عبد الرحيم. الطبعة الأولى ١٤١١ هـ ـ ١٩٩٠ م/ مكتبة السنة / القاهرة.

٣٦٠ـ قواعد المنهج السلفي في الفكر الإسلامي : للدكتور مصطفى حلمي. دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع/ مصر.

٣٦١ـ قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية : لابن جزي (ت ٧٤١هـ). طبع سنة ١٩٧٤م / دار العلم للملايين/ بيروت/ لبنان.

٣٦٢ـ القول السديد شرح كتاب التوحيد : للسعدي (ت ١٣٧٦هـ). الطبعةالأولى ١٤١٢هـ / دار الوطن للنشر/ الرياض.

« حرف الكاف »

٣٦٣ـ الكامل : للمبرد (ت٢٨٦ هـ) عارضه بأصوله وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم. دار نهضة مصر للطبع والنشر/ القاهرة.

٣٦٤ـ الكامل في ضعفاء الرجال : لابن عدي (ت٣٦٥هـ) تحقيق يحيى مختار غزاوي. الطبعةالثالثة ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م/ دار الفكرللطباعة والنشر والتوزيع بيروت/ لبنان.

٣٦٥ـ الكبائر : للذهبي (ت٧٤٨هـ) تحقيق مشهور حسن محمود سلمان. الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨م/ مكتبة المنار/ الأردن/ الزرقاء.

٣٦٦ـ كشاف اصطلاحات الفنون : للتهانوي (ت ١١٥٨) حققه الدكتور لطفي عبد البديع، وترجم النصوص الفارسية الدكتور عبد النعيم محمد حسنين. طبع سنة ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٣م/ مكتبة النهضة المصرية بمصر. وكذا الطبعة بتصحيح المولوي محمد وجيه والمولوي عبد الحق والمولوي غلام قادر. دار قهرمان للنشر والتوزيع / استانبول ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤م.

٣٦٧ـ كشف الأستار عن زوائد البزار : للهيثمي (ت ٨٠٧هـ) تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي . الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م/ مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع / بيروت/ لبنان .
٣٦٨ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : لحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ) . منشورات مكتبة المثنى / بغداد .
٣٦٩ـ كلمة الإخلاص وتحقيق معناها : لابن رجب (ت ٧٩٥هـ) ضمن مجموعة الرسائل الكمالية في التوحيد . الناشر / مكتبة المعارف بالطائف .
٣٧٠ـ الكليات : لأبي البقاء (ت ١٠٩٤هـ) قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه الدكتور عدنان درويش ومحمد المصري . منشورات وزارة الأوقاف والإرشاد القومي/ دمشق ١٩٧٤م .
٣٧١ـ كنوز الأجداد : لمحمد كرد علي (ت ١٣٧٢ هـ) . الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م/ دار الفكر للطباعة والتوزيع/ دمشق .
٣٧٢ـ الكواشف الجلية عن معاني الواسطية : لعبد العزيز المحمد السلمان . الطبعة العاشرة ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م/ مطابع المجد التجارية / الرياض .

« حرف اللام »

٣٧٣ـ اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة : للسيوطي (ت ٩١١هـ) . الطبعة الثانية ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥م/ الناشر/ دار المعرفة للطباعة والنشر / بيروت/ لبنان .
٣٧٤ـ اللباب في تهذيب الأنساب : لابن الأثير (ت ٦٣٠هـ) . دار صادر / بيروت/ لبنان .
٣٧٥ـ لسان العرب : لابن منظور (ت ٧١١هـ) . دار صادر/ بيروت/ لبنان .
٣٧٦ـ لسان الميزان : لابن حجر (ت ٨٥٢هـ) . الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧١ م / منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات / بيروت / لبنان .
٣٧٧ـ لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف : لابن رجب (ت ٧٩٥هـ) ضبطها وكتب هوامشها إبراهيم رمضان وسعيد اللحام . الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩م/ دار الكتب العلمية / بيروت/ لبنان .
٣٧٨ـ لوامع الأنوار البهية : للسفاريني (ت ١١٨٨) عليها تعليقات الشيخ عبد الرحمن أبابطين والشيخ سليمان بن سحمان . الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م .

« حرف الميم »

٣٧٩ـ المبسوط في القراءات العشر : لابن مهران (ت ٣٨١هـ) تحقيق سبيع حمزة حاكمي . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
٣٨٠ـ مجالس ثعلب : لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ) شرح وتحقيق عبد السلام هارون . الطبعة الخامسة/ دار المعارف بمصر .
٣٨١ـ المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين : لابن حبان (ت ٣٥٤ هـ) تحقيق محمود إبراهيم زائد . الطبعة الأولى ١٣٩٦ / دار الوعي بحلب .
٣٨٢ـ مجمع الأمثال : للميداني (ت ٥١٨هـ) حققه وفصله وضبط غرائبه وعلق حواشيه محمد محيي الدين عبد الحميد . الطبعة الثانية ١٣٧٩ هـ ـ ١٩٥٩م/ مطبعة السعادة بمصر .
٣٨٣ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : للهيثمي (ت ٨٠٧هـ) . الناشر/ دار الريان للتراث بالقاهرة، ودار الكتاب العربي/ بيروت/ لبنان / ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
٣٨٤ـ مجمل اللغة : لابن فارس (ت ٣٩٥هـ) حققه الشيخ هادي حسن حمودي . الطبعة الأولى ١٤٠٥ ـ ١٩٨٥ م/ منشورات معهد المخطوطات العربية / الكويت .
٣٨٥ـ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية : لابن تيمية (ت ٧٢٨) جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي وابنه محمد . الطبعة الأولى ١٣٨١ / مطابع الرياض .
٣٨٦ـ مجموعة الرسائل الكبرى : لابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) . مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده بمصر ١٣٨٥ـ ١٩٦٦م .
٣٨٧ـ مجموعة الرسائل الكمالية في التوحيد : الناشر/ مكتبة المعارف بالطائف .
٣٨٨ـ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : لابن عطية (ت ٥٤٦هـ) تحقيق المجلس العلمي بفاس . من مطبوعات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمغرب .

٣٨٩ـ محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين: للرازي (ت٦٠٦) راجعه وقدم له طه عبدالرؤوف سعد. الناشر/ مكتبة الكليات الأزهرية/ القاهرة.

٣٩٠ـ المحلى: لابن حزم (ت ٤٥٦هـ) تحقيق أحمد محمد شاكر. دار التراث بالقاهرة.

٣٩١ـ محمد رسول الله ﷺ: لمحمد الصادق عرجون. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م/ دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع/ دمشق/ وبيروت.

٣٩٢ـ المحيط بالتكليف: للقاضي عبد الجبار (ت ٤١٥). جمعه ابن متويه. تحقيق عمر السيد عزمي. الهيئة العامة للكتاب/ القاهرة.

٣٩٣ـ مختصر إبطال التأويلات: لأبي يعلى (ت ٤٥٨ هـ) (مخطوط) نسختي مصورة عن نسخة الشيخ حماد بن محمد الأنصاري.

٣٩٤ـ مختصر سنن أبي داود: للمنذري (ت ٦٥٦) تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي/ الناشر/ دار المعرفة للطباعة والنشر/ بيروت/ لبنان.

٣٩٥ـ مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة: اختصره محمد بن الموصلي. بتصحيح الناشر/ زكريا علي يوسف. مطبعة دار البيان/ مصر.

٣٩٦ مختصر العلو للعلي الغفار: اختصره وحققه وعلق عليه وخرج آثاره محمد ناصر الدين الألباني. الطبعةالأولى ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١م/ المكتب الإسلامي/ بيروت ودمشق.

٣٩٧ـ مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية: لأبي عبد الله بد ر الدين البعلي (ت ٧٧٧هـ) صححه محمد حامد الفقي. الطبعة الثانية ١٤٠٦ ـ ١٩٨٦م/ دار ابن القيم للنشر والتوزيع/ الدمام.

٣٩٨ـ مختصركتاب البلدان: لابن الفقيه (ت نحو ٣٤٠). مطبعة بريل/ ليدن/ سنة ١٣٠٢هـ.

٣٩٩ـ المخصص: لابن سيده (ت ٤٥٨هـ). المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر/ بيروت/ لبنان.

٤٠٠ـ مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين: لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) بعناية لجنة من العلماء. الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م/ دارالكتب العلمية/ بيروت/ لبنان.

٤٠١ـ مذاهب الإسلاميين: للدكتور عبد الرحمن بدوي. الطبعة الثانية ١٩٨٣م/ دار العلم للملايين/ بيروت/ لبنان.

٤٠٢ـ مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان: لليافعي (ت ٧٦٨هـ). الطبعة الثانية ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٠ م / منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت/ لبنان.

٤٠٣ـ مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات: لابن حزم (ت ٤٥٦هـ). دار الكتب العلمية/ بيروت/ لبنان.

٤٠٤ـ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: للقاري (ت ١٠١٤) قرأه وخرج حديثه وعلق عليه وصنف فهارسه صدقي محمد جميل العطار. الطبعة الأولى ١٤١٢ ـ ١٩٩٢م/ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت/ لبنان.

٤٠٥ـ مسائل الإمام أحمد: لعبد الله بن الإمام أحمد (ت ٢٩٠هـ) تحقيق ودراسة الدكتور علي سليمان المهنا. الطبعة الأولى ١٤٠٦ ـ ١٩٨٦م/ توزيع مكتبة الدار بالمدينة المنورة.

٤٠٦ـ مسائل الإمام أحمد: لابن هاني (ت٢٧٥هـ) تحقيق زهير الشاويش. طبع ما بين سنة ١٣٩٤ هـ و ١٤٠٠ هـ/ المكتب الإسلامي/ بيروت.

٤٠٧ـ مسائل الإيمان: لأبي يعلى (ت ٤٥٨هـ) حققه وعلق عليه سعود بن عبد العزيز الخلف. الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ / دار العاصمة/ الرياض.

٤٠٨ ـ المستدرك على الصحيحين: للحاكم (ت ٤٠٥هـ). طبع ١٣٩٨ ـ ١٩٧٨ م/ دار الفكر/ بيروت/ لبنان.

٤٠٩ ـ المسند: لأبي داود الطيالسي (ت ٢٠٤هـ). دار المعرفة/ بيروت/ لبنان.

٤١٠ ـ المسند: للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ). الطبعة الخامسة ١٤٠٥ ـ ١٩٨٥ م/ المكتب الإسلامي/ بيروت/ لبنان، وكذا الطبعة التي شرحها ووضع فهارسها الشيخ أحمد محمد شاكر. الطبعة الثالثة ١٣٦٨ هـ ـ ١٩٤٩م/ دار المعارف للطباعة والنشر بمصر.

٤١١ ـ المسند: لأبي يعلى الموصلي (ت ٣٠٧هـ) تحقيق وتعليق إرشاد الحق الأثري. الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م/ دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة ومؤسسة علوم القرآن ببيروت.

٤١٢ ـ المسند: للقضاعي (ت ٤٥٤ هـ) حققه وخرج أحاديثه حمدي عبد المجيد السلفي. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م/ مؤسسة الرسالة/ بيروت/ لبنان.

٤١٣ ـ مشاهير علماء نجد وغيرهم: للشيخ عبد الرحمن بن عبد اللطيف آل الشيخ (ت ١٤٠٦هـ) الطبعة الثانية ١٣٩٤ هـ / بإشراف دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر.

٤١٤ ـ مشكاة المصابيح: للخطيب التبريزي (ت بعد ٧٣٧هـ) بتحقيق محمد ناصر الدين الألباني. الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م/ المكتب الإسلامي/ بيروت ودمشق.

٤١٥ ـ مشكل الحديث وبيانه: لابن فورك (ت ٤٠٦ هـ). دار الكتب العلمية/ بيروت/ لبنان ـ ١٤٠٠ ـ ١٩٨٠م.

٤١٦ ـ مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه: للبوصيري (ت ٨٤٠ هـ) تحقيق وتعليق موسى محمد علي والدكتور عزت علي عطية. مطبعة حسان بالقاهرة.

٤١٧ ـ المصباح المنير: للفيومي (٧٧٠هـ). طبع سنة ١٩٨٧ / مكتبة لبنان/ بيروت/ لبنان.

٤١٨ ـ المصنف: لعبد الرزاق ابن الهمام الصنعاني (ت ٢١١ هـ) عني بتحقيق نصوصه وتخريج أحاديثه والتعليق عليه حبيب الرحمن الأعظمي. الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م/ توزيع المكتب الإسلامي / بيروت.

٤١٩ ـ المصنف: لابن أبي شيبة (ت ٢٣٥ هـ) تقديم وضبط كمال يوسف الحوت. الطبعة الأولى ١٤٠٩ ـ ١٩٨٩م/ دار التاج/ بيروت/ لبنان.

٤٢٠ ـ معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول في التوحيد: لحافظ الحكمي (ت ١٣٧٧هـ). المطبعة السلفية ومكتبتها بمصر.

٤٢١ ـ معالم السنن: للخطابي (ت ٣٨٨هـ). الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م/ منشورات المكتبة العلمية/ بيروت.

٤٢٢ ـ معاني القرآن: لأبي زكريا الفراء (ت ٢٠٧هـ) حققه جماعة من العلماء وطبعات أجزائه الثلاثة مصرية مختلفة الدور.

٤٢٣ ـ معاهد التنصيص على شواهد التلخيص: للعباسي (ت ٩٦٣هـ) حققه وعلق حواشيه وصنع فهارسه محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٦٧ هـ.

٤٢٤ ـ المعتمد في أصول الدين: للقاضي أبي يعلى (ت ٤٥٨هـ) تحقيق الدكتور وديع زيدان حداد. دار المشرق/ بيروت/ لبنان.

٤٢٥ ـ معجم الأدباء: لياقوت الحموي (٦٢٦هـ). دار إحياء التراث العربي/ بيروت/ لبنان.

٤٢٦ ـ معجم البلدان: لياقوت الحموي (ت ٦٢٦ هـ) دار صادر للطباعة والنشر، ودار بيروت للطباعة والنشر/ لبنان ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤م.

٤٢٧ ـ معجم الشعراء: للمرزباني (ت ٣٨٤ هـ). تحقيق عبد الستار أحمد فراج. دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٣٧٩

هـ ـ ١٩٦٠ م .

٤٢٨ ـ المعجم الصغير : للطبراني (ت ٣٦٠ هـ) صححه وراجع أصوله عبد الرحمن محمد عثمان . طبع سنة ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨م . الناشر : المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ، مطبعة المعرفة بمصر .

٤٢٩ ـ المعجم الفلسفي : للدكتور جميل صليبا . طبع سنة ١٩٧٨ م/ دار الكتاب اللبناني/ بيروت . ودار الكتاب المصري بالقاهرة .

٤٣٠ ـ المعجم الكبير : للطبراني (ت ٣٦٠ هـ) حققه وخرج أحاديثه حمدي عبد المجيد السلفي ، الدار العربية للطباعة/ الجمهورية العراقية .

٤٣١ ـ معجم ما ألف عن رسول الله ﷺ : للدكتور صلاح الدين المنجد . الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢م . دار الكتاب الجديد ، بيروت/ لبنان .

٤٣٢ ـ معجم مقاييس اللغة : لابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) بتحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون . الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩م / شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

٤٣٣ ـ معجم المؤلفين : لعمر رضا كحالة . الناشر / مكتبة المثنى / بيروت/ ودار إحياء التراث العربي/ بيروت .

٤٣٤ ـ المعجم الوسيط : وضعته لجنة عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة . المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع/ استانبول/ تركيا .

٤٣٥ ـ معرفة القراء الكبار : للذهبي (ت ٧٤٨هـ) حققه وقيد نصه وعلق عليه بشار عواد معروف وشعيب الأرنؤوط وصالح مهدي . الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤م/ مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع / بيروت/ لبنان .

٤٣٦ ـ المعلقات العشر وأخبار شعرائها : للشيخ أحمد الأمين الشنقيطي . دار الكتاب العربي/ سورية / حلب .

٤٣٧ ـ المغني : للقاضي عبد الجبار (ت ٤١٥هـ) حققه جماعة من العرب والمستشرقين وزارة الثقافة والإرشاد القومي/ المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر/ القاهرة .

٤٣٨ ـ المغني : لابن قدامة (ت ٦٢٠هـ) . مكتبة الرياض الحديثة / الرياض .

٤٣٩ ـ المغني في الضعفاء : للذهبي (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق نور الدين عتر . مطابع الدوحة الحديثة / قطر .

٤٤٠ ـ مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة : لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) . دار الكتب العلمية / بيروت/ لبنان .

٤٤١ ـ مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم : لطاش كبرى زاده (ت ٩٦٨هـ) . الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م/ دار الكتب العلمية / بيروت/ لبنان .

٤٤٢ ـ المفردات في غريب القرآن : للراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢ هـ) تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني . شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٨١ ـ ١٩٦١م .

٤٤٣ ـ المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم : لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي (ت ٦٥٦) (مخطوط) . يوجد بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية تحت رقم ٢٣٤٣ (مصورات) وبمكتبة الشيخ حماد محمد الأنصاري .

٤٤٤ ـ مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين : لأبي الحسن الأشعري (ت ٣٢٤ هـ) بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . الطبعة الثانية ١٣٨٩ ـ ١٩٦٩م/ مكتبة النهضة المصرية / القاهرة .

٤٤٥ ـ المقدمات الممهدات : لابن رشد (ت ٥٢٠هـ) . دار صادر / بيروت/ لبنان .

٤٤٦ ـ المقدمة : لابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) . طبعة دار الشعب/ القاهرة .

٤٤٧ ـ المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد : لابن مفلح الحنبلي (ت ٨٨٤ هـ) تحقيق وتعليق الدكتور عبدالرحمن

بن سليمان العثيمين. الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ ١٩٩٠م/ مكتبة الرشد للنشر والتوزيع/ الرياض.

٤٤٨ ـ الملل والنحل: للشهرستاني (ت ٥٤٨هـ) تحقيق محمد سيد كيلاني. طبع سنة ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م/ دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت/ لبنان.

٤٤٩ ـ من الضائع من معجم الشعراء للمرزباني: للدكتور إبراهيم السامرائي. الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤م/ مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع/ بيروت/ لبنان.

٤٥٠ ـ مناهج الأدلة في عقائد الملة: لابن رشد (ت ٥٩٥) تقديم وتحقيق الدكتور محمد قاسم. الطبعة الثانية ١٩٦٤ م/ مطبعة مخيمر بمصر/ توزيع مكتبة الأنجلو المصرية.

٤٥١ ـ المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور: انتخبه إبراهيم بن محمد الصريفيني (ت ٦٤١هـ) تحقيق محمد أحمد عبد العزيز. الطبعة الأولى ١٤٠٩ ـ ١٩٨٩م/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ لبنان.

٤٥٢ ـ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: لابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا. الطبعة الأولى ١٤١٢ ـ ١٩٩٢م/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ لبنان.

٤٥٣ ـ المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد: للعليمي (ت ٩٢٨هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، راجعه وعلق عليه عادل نويهض. الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤م/ عالم الكتب/ بيروت/ لبنان.

٤٥٤ ـ منهج القرآن في الدعوة إلى الإيمان: للدكتور علي بن محمد ناصر الفقيهي. الطبعة الأولى ١٤٠٥ ـ ١٩٨٤م.

٤٥٥ ـ المنهاج في شعب الإيمان: للحليمي (ت ٤٠٣هـ) تحقيق حلمي محمد فوده. الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩م/ دار الفكر/ بيروت/ لبنان.

٤٥٦ ـ منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية: لابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم. الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦م/ أشرفت على طباعته ونشره إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

٤٥٧ ـ موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان: للهيثمي (ت ٨٠٧هـ) حققه ونشره محمد عبد الرزاق حمزة. المطبعة السلفية ومكتبتها/ القاهرة.

٤٥٨ ـ المواقف في علم الكلام: للإيجي (ت ٧٥٦هـ). عالم الكتب/ بيروت/ لبنان.

٤٥٩ ـ الموطأ: للإمام مالك (ت ١٧٩ هـ). (رواية يحيى الليثي). صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي. المكتبة الثقافية/ بيروت/ لبنان/ ١٤٠٨ ـ ١٩٨٨م. وكذا (رواية محمد بن الحسن الشيباني). تعليق وتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف. الطبعة الثالثة ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث القاهرة.

٤٦٠ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال: للذهبي (ت ٧٤٨هـ) تحقيق علي محمد البجاوي. دار المعرفة/ بيروت/ لبنان.

« حرف النون »

٤٦١ ـ النبوات: لابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) دراسة وتحقيق محمد عبد الرحمن عوض. الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م/ دار الكتاب العربي/ بيروت/ لبنان.

٤٦٢ ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: لابن تغري بردي (ت ٨٧٤ هـ). طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب/ وزارة الثقافة والإرشاد القومي المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.

٤٦٣ ـ النشر في القراءات العشر: لابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) أشرف على تصحيحه ومراجعته علي محمد الضباع. دار الكتب العلمية/ بيروت/ لبنان.

٤٦٤ ـ النصيحة في صفات الرب جل وعلا : لابن شيخ الحزاميين (ت ٧١١هـ) تحقيق زهير الشاويش. الطبعة الثالثة ١٤٠٣ ـ ١٩٨٣ م/ المكتب الإسلامي / بيروت/ ودمشق.

٤٦٥ ـ نظم المتناثر من الحديث المتواتر : للكتاني (ت ١٣٤٥ هـ). دار الكتب العلمية/ بيروت/ لبنان/ ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠م.

٤٦٦ ـ نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب : للمقري (ت ١٠٤١ هـ) حققه الدكتور إحسان عباس. طبع ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م / دار صادر / بيروت/ لبنان.

٤٦٧ ـ نقض أساس التقديس : لابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) (مخطوط) بمكتبة الشيخ حماد بن محمد الأنصاري تحت رقم ١٧١٧ مصور عن مكتبة جامعة الرياض تحت رقم ٢٥٩٠ .

٤٦٨ ـ نهاية الإقدام في علم الكلام : للشهرستاني (ت ٥٤٨ هـ) حرره وصححه ألفرد جيوم.

٤٦٩ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر : لابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ) تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي. دار إحياء الكتب العربية بمصر.

٤٧٠ ـ النوادر : لأبي علي القالي (ت ٣٥٦هـ). الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦م.

٤٧١ ـ نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار : للشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ). دار الحديث/ القاهرة.

٤٧٢ ـ نيل الابتهاج بتطريز الديباج (وهو على هامش الديباج) : للتنبكتي (ت ١٠٣٦هـ). الطبعة الأولى ١٣٥١ هـ/ بالفحامين/ مصر.

٤٧٣ ـ نيل الوطر من تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر : لمحمد بن محمد زبارة اليماني (ت ١٣٨١هـ). عنيت بنشره المطبعة السلفية ومكتباتها / القاهرة/ مصر/ سنة ١٣٥٠ .

« حرف الهاء »

٤٧٤ ـ هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين : للبغدادي (ت ١٣٣٩ هـ). طبع سنة ١٩٥١م/ منشورات مكتبة المثنى ببغداد.

« حرف الواو »

٤٧٥ ـ الوابل الصيب من الكلم الطيب : لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) ضبطه وكتب هوامشه الشيخ إبراهيم العجوز. الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ دار الكتب العلمية / بيروت/ لبنان.

٤٧٦ ـ الوافي بالوفيات : للصفدي (ت ٦٧٤ هـ) بعناية جماعة من المحققين. الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م/ دار صادر / بيروت/ لبنان.

٤٧٧ ـ الوفيات : لابن قنفذ (ت ٨٠٩ هـ) حققه وعلق عليه عادل نويهض. الطبعة الأولى ١٩٧١م/ منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع / بيروت/ لبنان.

٤٧٨ ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : لابن خلكان (ت ٦٨١ هـ) حققه الدكتور إحسان عباس. دار صادر / بيروت/ لبنان.

« حرف الياء »

٤٧٩ ـ يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر : للثعالبي (ت ٤٢٩ هـ)/ دار الكتب العلمية / بيروت/ لبنان.

فهرس الموضوعات التفصيلية

الموضوع — رقم الصفحة

الموضوع رقم الصفحة

الموضوع | رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع رقم الصفحة

الموضوع | رقم الصفحة

الموضوع رقم الصفحة

الموضوع رقم الصفحة

الموضوع رقم الصفحة

توزيع:
مؤسسة الجريسي للتوزيع والاعلان
الرياض ١١٤٣١ ـ ص. ب: ١٤٠٥
هاتف ٤٠٢٢٥٦٤ ـ فاكس ٤٠٢٣٠٧٦